













الموسوعة النموذجية في الدهوع

الجزء الثامن الدفوع الضريبية

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف ولا يجوز طبع أى جزء من هذا المصنف دون تصريح كتابي من المؤلف

إهـــداع۲۰۰۸ المستشار/محمد فرج الذهبي جمهورية مصر العربية

الموسوعة النموذجية في الدفوع الجزءالثامن المحوع المصربيب

نتناول بالشرح والإيضاح كافة الدهوع المتعلقة بالدعوى الضريبية -الأحكام - الطعن الضريبي - الدهوع بالبطلان - الدهوع الشكلية -الدهوع الموضوعية - الدهع بإنقضاء الدعوى - النهرب الضريبي - كافة الدهسوع الأخسري - أحكام النقض والدسستسورية العليسا ٢٠٠٢.

> المستشَّارالدكتورُ مُعَوَّرِبُ كُنْ الْهُولُ ثُنْ مُعَوِّرِبُ كُنْ الْهُولُ ثُنْ رئيرِ محكمة الاستفاف

> > الطبعة الخامسة , مزيدة ومنقعة ,

> > > Y . . Y

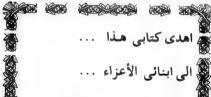
مكتبة عالم الفكر والقانون للنشر والتوزيع ت ، ۲۰٬۳۳۹۱۹۲ • ص . ب ۵۳۷ ملتطا

بسم الله الرحمن الرحيم



صدق الله العظيم







بسم الله الرحمن الرحيم تقديم

سبق أن أوضحنا في مقدمة هذه الموسوعة أنها من بين مؤلفاتي التي حظيت بإهتمام بالغ سواء في مصر أو خارجها .

ولهذا فقد سعينا الى إخراج الطبعة الخامسة منها مزيدة ومنقحة وأضفنا اليها هذا الجزء الثامن وهو خاص بالدفوع الضريبية حيث عرضنا فيه لكافة الدفوع المتعلقة بالضرائب متناولينها بالشرح والإيضاح وأحكام النقض حتى سنة ٢٠٠٧ وكذلك القوانين المعدلة حتى ٢٠٠٧.

والله أسأل أن يوفقنا لما فيه الخير دائماً

المستشار الدكتور معوض عبد التواب رئيس محكمة الاستئناف

طنطا ۱ ش حسن حسیب ت ، ۲۲۱٦۲٤٥



الباب الأول

الدعوى الضريبية



الباب الأول

الدعوى الضريبية

تعريف الدعوى بوجه عام:

لم يتضمن قانون المرافعات تعريفا للدعوى ولا بيانا لشروطها وأنواعها غير شرط المصلحة المنصوص عليه في المادة الثالثة وقد إختلف الفقه على تعريف الدعوى فلم يتفق على تعريف محدد لها ونحن لن نتعرض للنظريات الفقهية العديدة بشأن تعريف الدعوى حتى لا نخوض في نظريات قد تكون غير مجدية للقارئ ونورد بعض تعريفات الفقه للدعوى.

فهناك إتجاه فقهى يذهب الى أن الدعوى هى :

سلطة الإلتجاء الى القضاء للحصول على تقرير حق أو لحماية حق . (١)

كما أن هناك إتجاه آخر يذهب الى أن الدعوى فى اصطلاح المرافعات هى إدعاء قانوني معروض أمام القضاء : (٢)

وهناك تعريف آخر للدعوى بأنها السلطة المخولة لكل شخص ، له حق يعترف القانون بوجوده الى أن يطلب حماية القضاء ، لإقرار هذا الحق إذا جحد ،أو رد الإعتداء عنه ، أو استرداده اذا سلب . وتوجد الدعوى بهذا المعنى ، سواء ألجأ الشخص للقضاء ، أم لم ير به حاجة لذلك .

 ⁽¹⁾ راجع الدكتور / أحمد أبو الوقا - المرافعات المدنية والتجارية الطبعة الرابعة عشر ص ١١١.

⁽٢) راجع الدكتور/ وجدى راغب - مبادئ القضاء المدنى ص ٧٧.

وأما الخصومة وهى التى يعبر عنها فى كثير من الأحيان بالدعوى ، فهى مجموعة الإجراءات التى يلتجئ عن طريقها صاحب الحق أو مدعيه الى القضاء ، لمباشرة حق الدعوى فليست كل خصومة مستندة الى حق ، أو متوفرا فيها شروط الدعوى ، لأن القضاء مفتح الأبواب لكسل مسن يلتجئ اليسه ، بصرف النظر عن كون مزاعمه على أساس. ولا يتحمل الخصم من وراء الإلتجاء اليه عنتا أو مسئولية غير التزامه بالمصاريف القضائية ، ما لم تكن خصومته كيدية ، أو ما لم يكن متعسفا فى استعمال حق الدعوى. (١)

 ⁽١) راجع الدكتور / محمد العشماوى وعبد الوهاب العشماوى - قواعد المرافعات ص ١٥٥٤.

تعريف القضاء المدنى للدعوى :

لقد تصدى القضاء المدنى لتعريف الدعوى فى أحكام عديدة ومن ذلك أن :

الدعوى هى حق الإلتجاء الى القضاء للحصول على حماية قانونية للحق المدعى به . أما الخصومة فهى وسيلة ، ذلك أنها مجموعة الأعمال الإجرائية التى يطرح بها هذا الإدعاء على القضاء ويتم بها تحقيقه والفصل فيه . والقانون المدنى هو الذى ينظم قواعد سقوط وإنقضاء الدعاوى والحقوق بمضى المدة . بينما ينطم قانون المرافعات قواعد سقوط وإنقضاء الخصومة . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن إنقضاء الخصومة لا يترتب عليه أى مساس بأصل الحق المرفوعة به الدعوى بل يسقى خاضعا فى إنقضائه للقواعد المقررة فى القانون المدنى .

(الطعن ۱۶۵۱ لسنة ۴۸ ق - جلسة ۳۱ / ۱۹۸۰ س۳۱ ص۳۱۳) ماهنة الدعوى الضربينة :

إنّ الدعوى الضريبية لا تشرّ في تعريفها عنّ الدعوى المدنية بيد أنها تتميز بعدة مميــرَّات تخصها عنْ سائــر الدعاوى الأخرى ، وتتمثل هذه المميرَّات فيما هو آت :

 ١ - أن أغلب هذه المنازعات هي منازعات ضريبية تنشأ عن تطبيق أحكام الضريبة.

- ٢ أن أحد أطراف هذه الدعوى يكون متمثلا في وزارة المالية .
 - ٣ ضرورة تمثيل النيابة العامة في المنازعات الضريبية .

 ٤ - موضوع هذه الدعوى دائما يكون منازعة من المنازعات التي تنشأ عن تطبيق الضريبة.

ماهية الضريبة ،

هناك تعريفات عديدة للضريبة منها « أن الضريبة هي مبلغ من النقود يدفعه الأفراد سواء كانوا طبيعيين أو معنويين جبرا الى الدولة لتغطية النفقات العامة دون أن يكون هناك مقابل لها » . (١)

ملحوظة هامة ،

سنقتصر في هذا المقام على تبيان أحكام الدعوى القضائية الضريبية أى الطعون التي تقام أمام المحاكم وهذا الأمر يقتضينا أن نظر في ولاية الحكمة الإبتدائية .

إن ولاية الحكمة الابتدائية تقتصر على نظر الطعون التي تقدم من مصلحة الضرائب أو المول في قرارات لجان الطعن للوقوف عما إذا كانت قد صدرت بالموافقة الأحكام القانون أو بالخالفة له ، وهذا ما استقر عليه القضاء ،

ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الطعون التى تقدم إليها من المصلحة أو الممول في قبرار لجنة الطعن . قبصرها على نظر هذه الطعون وليس لها تقدير الأرباح ابتداء.

مفاد النص فسى المسادة ٥٤ من القانون المشار إليسه المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ علي انه د لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية ، ان

⁽١) راجع الدكتور ! عبد الهادي النجار - محاضرات في المالية العامة ص ١٠٤.

ولاية تلك المحكمة بنظر الطعون التي تقدم اليها من المصلحة أو الممول في قرار لجنسة الطعن مقصورة على النظر في هذه الطعون وليس لها تقدير الأرباح ابتداء.

(الطعن ١٤٨٩ لسنة ٥٥ق جلسة ١/١٨ /١٩٩٣س ٤٤ ص٢٣٩)

ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الطعون في قرار لجنة الطعن الضريبي . لا تتعدى النظر فيما إذا كان قرار اللجنة صدر موافقا لأحكام القانون أو بالمخالفة له . مقتضاه . إن ما لم يكن قد سبق عرضه على اللجنة أو بحثته وأصدرت قرارا فيه لا يجوز طرحه ابتداء أمام المحكمة .

مؤدى نص المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بنظر القانون رقسم ٩٧ لسنة ١٩٣٦ ان ولاية المحكمسة الابتدائية بنظر الطعون التي تقدم اليها من المصلحة أو من ذوى الشأن في قرار لجنة الطعن مقصورة – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – على النظر في هذه الطعون ، ولا تتعدى النظر فيما إذا كان قرار اللجنة صدر موافقا لأحكام القانون أو بالخالفة له ، مما مقتضاه أن ما لم يكن قد سبق عرضه على اللجنة أو بحثته وأصدرت قرارا فيه لا يجوز طرحه ابتداء أمام المحكمة.

(الطعن ١٧٧٩ لسنة ٥٨ جلسية ٥/٢ /١٩٩٦ س٤٧ ص ٢٨٩)

ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الطعون الضريبية فى قرار لجنة الطعن. نطاقها . م ١٦٦١ ق ١٥٧ لسنة ١٩٨١ . ما فصلت فيه اللجنة ولم تتناوله أسباب الطعن . حيازتها قوة الأمر المقضى .

الوقائع

فى يوم ٥/٤/١٩٩٥ طعن بطريق النقض فى حكم محكمة استئناف المنصورة «مأمورية دمياط «الصادر بتاريخ ٣/٣/١٩٩٥ فى الإستئناف رقم لسنة ٢٥ ق وذلك بصحيفة طلب فيها الطاعن بصفته الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه و الإحالة .

وفى نفس اليوم أودع الطاعن بصفته مذكرة شارحة وحافظة بمستنداته .

وفي ٢٠ / ٦/٩٩٥ أعلن المطعون ضده بصحيفة الطعن .

ثم أودعت النيابة العامة مذكرتها وطلبت فيها أولا: قبول الطعن شكلا . ثانيا : وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه .

وبجلسة ٢٤/٢٤/ ٢٠٠٧ ، عبرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر فحددت لنظره جلسة مرافعة .

وبجلسة ۱/۱/۱/۱ و سمعت الدعوى أمام هذه الدائرة على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم كل من محامى الطاعن بصفته والنيابة العامة على ما جاء بمذكرته - والحكمة قررت إصدار الحكم بذات الجلسة.

الحكمسة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر/ « نائب رئيس المحكمة ، والمرافعة وبعد المداولة . حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه و سائر الأوراق - تتحصل في أن مأمورية الضرائب المختصة قدرت صافي أرباح المطعون ضده عن نشاطه « صناعة الموبيليات » عن سنوات المحاسبة من ١٩٨٧ حتى ١٩٨٧ مع تطبيق المادة ٣٤ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وأخطرته فإعترض وأحيل الخلاف الى لجنة الطعن التي قررت تخفيض التقديرات وعسدم تطبيق أحكام المادتين ٣٤، . ٤ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ - طعنت المصلحة الطاعنة في هذا القرار بالدعوى رقم ... لسنة ١٩٩٢ ضرائب كلى دمياط بطلب إلغائه فيما قضى به من عدم إعمال أحكام المادة ٣٤ سالفة الذكر والقضاء مجددا بأحقية المأمورية في إعمال أحكام تلك المادة عن سنوات المحاسبة وبتاريخ ١٩٩٣/٢/١٧ حكمت المحكمة ببطلان النموذج ١٩ ضرائب - ٦ ضريبة عامة وبطلان قبرار اللجنة . استأنفت المصلحة الطاعنة هذا الحكم بالإستثناف رقم ... لسنة ٢٥ ق لدى محكمة استئناف المنصورة - مأمورية دمياط - - التي قضت بتاريخ ٥/٤/٥/ بتأييد الحكم المستأنف . طعنت المصلحة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره التزمت فيها النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به المصلحة الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه إذ أنها قصرت طعنها أمام محكمة أول درجة على ما قررته لجنة الطعن من عدم تطبيق المادة ٣٤ من القانون رقم ١٩٨٧ لسنة ١٩٨١ على المطعون ضده في سنوات النزاع ولم تطعن على تقديرات اللجنة لصافى الأرباح وبالتالى بات قرار اللجنة في هذا الشأن نهائيا وحائزا

لقوة الأمر المقضى لعدم الطعن عليه من أى من طرفى الخصومة وإذ قضى الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ببطلان غوذج ١٩ ضرائب فيكون قد تعرض لتقدير الأرباح التى لم نكن محل طعن ويكون قد جاوز حدود ولايته فى نظر النزاع المعروض عليه فضلا عن مساسه بحجية الأمر المقضى بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إناهذا النعي سديد ذلك أن ولاية المحكمة الابتدائسة بنظر الطعون التي تقدم إليها من مصلحة الضرائب أو الممول في قرار لجنة الطعن مقصورة وفقا للمادة ١٦١/١ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ۱۹۷ لسنة ۱۹۸۱ - و على ما جرى مه قضاء هذه المحكمة - على النظر في الأسباب التي بنيت عليها هذه الطعون والمبينة بصحيفة الطعن المقدمة في الميعاد المحدد إذ يحوز ما فصلت فيه اللجنة ولم تتناوله أسباب الطعن تلك - قوة الأمر المقضى - وإن ما تصدره لجنة الطعن من قرارات بإعتبارها لجنة إدارية ذات إختصاص قضائي يحوز قوة الأمر المقضى - لما كان ذلك وكان الثابت أن المصلحة الطاعنة إقتصرت في طعنها أمام محكمة أول درجة على تعييب قرار اللجنة فيما قضى به من عدم إعمال أحكام المادة ٣٤ من القيانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على المطعبون ضيده في سنوات النزاع فإن قرار اللجنة ، فيما عدا ذلك - وأيا كان وجه الرأى فيه يحوز حجية بشأن تقدير أرباح المطعون ضده التي لم تثر أمام محكمة أول درجة وهذه الحجية تمنع من العودة الى مناقشة ما سبق أن قبضي به في هذا الصدد إذ أن قوة الأمر المقضى تعلو إعتبارات النظام العام وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأيد حكم أول درجمة الدي حكم ببطلان النمسوذج ١٩ صسرائب وبكون قد تعرض لتقدير الأرباح رغم أن قرار اللجنة بخصوصها بات

نهائيا وحائزا لقوة الأمر المقضى بعدم الطعن عليه فى شأبها إبتدائيا وأمام محكمة الاستئناف فإنه بكون قد حالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه

(الطعن رقم ٢٥٢٠ لسنة ٦٥ جلسة ١١/١/١/٢ لم ينشر بعد) شروط قبول الدعوى الصربينة :

الدعوى الضريبية وكما سبق أن أسلفنا تحكمها القواعد العامة التي تحكم الدعاوى بصفة عامة وإن تميزت الدعوى الضريبية ببعض المميزات سبق أن أسلفناها كما أوضحنا ضرورة سبق الطعن أمام لجنة الطعن الضريبية قبل رفع الدعوى .

وبصفة عامة فإن هناك جانب من الفقه يذهب الى أن الشروط اللازمة للدعوى أمام القضاء ثلاث ،

١ - الصفة.

٢ - الصلحة .

٣ - الأهلية .

بينما يذهب جانب آخر الى أن شروط قبول الدعوى شرطان،

١ - المسلحة .

٢ - الصفة .

الصلحة ،

يشترط لقبول الدعوى أن يكون لرافعها مصلحة قانونية في إقامتها بأن يكون موضوعها هو المطالبة بحق أو بمركز قانوني ولابد

أن تكون المصلحة شخصية ومباشرة وقائمة وحالة بحسبان أن المصلحة هي الفائدة العملية التي تعود على رافعها . ويؤكد قيام هده المصلحة أن المشرع أجاز على سبيل الإستثناء قبول بعض الدعاوى دون أن يكون رافعها هو صاحب الحق المعتدى عليه أو يكفى بالمصلحة المحتملة .

وقد استقر قضاء النقض على أنه:

إذا كان شرط قبول الخصومة أصام القيضاء قيام نزاع بين أطرافها على الحق موضوع التقاضى حتى تعود على المدعى منفعة من اختصام المدعى عليه للحكم عليه بطلبه مما وصفته المادة الثالثة من قانون المرافعات بأنه المصلحة القائمة التى يقرها القانون وكان الطعن بالنقض لا يخرج على هذا الأصل، فإنه لا يكفى لقبوله مجرد أن يكون المطعون عليه طرفاً فى الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه، بل يجب أيضاً أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو.

(الطعن رقم ٨لسنة ٤٠ عَق جلسسة ٣/ ١٢ / ١٩٧٥ س٢٦ ص١٩٧٧)

لا يحدد القانون الدعاوى التي يجوز رفعها، وإنما يشترط لقبول الدعوى أن يكون لصاحبها مصلحة قائمة يقرها القانون، وتكفى المصلحة المختملة إذا كان الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محدق أو الاستيثاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه، وإذ كان الطاعنان قد طلبا بدعواهما الحكم بصحة التعاقد عن عقد البيع الصادر منهما إلى المطعون عليه، وتحسكا بقيام مصلحة لهما في الحصول على الحكم، لأن البيع تم وفقاً لأحكام قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٩٥٨ لسنة ١٩٥٧ ويجب تسجيله، وأنهما لن يتمكنا

قبل التسجيل من قيد حق الامتياز المقرر لهما على العين المبيعة وأن تكليف الأطيان لا ينتقل إلى اسم المطعون عليه إلا بعد إتمام التسجيل مما يعرضهما لدفع الضرائب المستحقة على الأطيان، وكان يبين من الحكم الابتدائي - الذي أيده وأحال إلى أسبابه الحكم المطعون فيه أنه قضى برفض دعوى الطاعنين استناداً إلى أن البائع لا يملك رفع دعوى صحة البيع، دون أن ينفى الحكم وجود مصلحة للطاعنين في إقامة دعواهما، فإنه يكون قد أخطأ في القانون بما يوجب نقضه.

(الطعن ۲۶۲ لسنة ٤٠ ق جلسية ۲۲/۲/۲۱ س ۲۷ ص ٥١٢)

المصلحة التي يقرها القانون. شرط لقبول الخصومة أمام القضاء.

(الطعن رقم ۸۰ لسنة ٥٠ ق. جلسة ١٩٨١/٢/١٧ س٣٣ص ١٩٥٥) المصلحة النظرية . عدم كفايتها لنقض الحكم .

إذ كان ما أبدته الطاعنات من نعى بالوجه الأول من سبب الطعن على الحكم المطعون فيه لقضائه بسقوط حقهم في التمسك ببطلان اجراءات التنفيذ - بفرض صحته - لايحقق لهن سوى مصلحة نظرية فإنها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لاتكفى لنقض الحكم.

(الطعن ۱۸ لسنة ۶۹ ق - جلسة ۱۹۸۳/۱۲/۳۹ س ۱۹۹۸) الدعوى أو الدفع عدم قبولهما بغير مصلحة : لاتقبل دعوى أو دفع بغيير مصلحة وأنه ليس للخنصم أن يتمسك بما لغيره من دفوع أو دفاع .

(الطعن ٩٣٥لسنة ٥٠ق جلسة ٢٦/٦/ ١٩٨٤س ٣٥ ص ١٧٣٤)

المصلحة التي تجيز رفع الدعوى . ماهيتها، المصلحة القانونية دون الاقتصادية .م٣ مرافعات .

النص فى المادة الثالثة من قانون المرافعات على أنه «لايقبل أى طلب أو دفع لايكون لصاحبه مصلحة قائمة يقرها القانون ، ومع ذلك تكفى المصلحة المحتملة يدل على أن المصلحة التى تجيز رفع الدعوى أو المطالبة بالحق هى تلك المصلحة القانونية التى يحميها القانون دون ما نظر إلى المصلحة الاقتصادية .

(الطعن ١٤٥٥ لسنة ٥٣ق جلسة ١٩٨٧/٦/١٤ س٣٨ ص٢٢٨)

الصلحة التى يقرها القانون - شرط لقبول الخصومة أمام القضاء أو أى طلب أو دفع فيها . المقصود بالمصلحة . الفائدة العملية التى تعود على المتمسك بالدفع .

النص فى المادة الثالثة من قانون المرافعات على أنه الايقبل أى طلب أو دفع لاتكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة يقرها القانون، يدل على أن المشرع قرر قاعدة أصولية تقضى بأنه لادعوى ولا دفع بغير مصلحة ، ومؤداها أن الفائدة العملية هى شرط لقبول الدعوى أو أى طلب أو دفع فيها ، وذلك تنزيها لساحات القضاء عن الانشغال بدعاوى وطلبات لافائدة عملية منها وما أنشئت المحاكم لمثلها. لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الدفع بعدم القبول قد أبدى أمام محكمة الموضوع من جانب مورثة المطعون ضدهم العشرة

الأخيسرين المدخلين في الطعن وكان قوامه أن مورثتها المؤجرة ليست مالكه للعين المؤجرة بل صاحبة حق انتفاع عليها خوله لها مالكها الطاعن ومن ثم فهي لاتخلف مورثتها في هذا الحق ، وكان الدفع لايحقق للطاعن أيه فائدة عملية مادام أن عقد الإيجار قد إنتقل إليه محملا بإلتزامات المؤجرة منه فإن مصلحته في التمسك بهذا الدفع أيا ما كان وجه الرأى فيه تكون منتفية .

(الطعن ١٤٠٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ٥/ ١٩٨٩/٣س، ٤ ص ٣٩٥)

المصلحة الشخصية المباشرة - شرط لقبول الدعوى أو الطعن أو أى طلب أو دفع. تخلف ذلك. أثره . عدم قبول الدعوى . للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها في أى حالة كانت عليها الدعوى . المادتان ٣ مرافعات معدله بق ٨١ لسنة ٣،١٩٩٦ من القانون المذكور .

النص في المادة ٣ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ المعدل بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٩٦ على أن «لاتقبل أى دعوى كما لايقبل أى طلب أو دفع استنادا لأحكام هذا القانون أو أى قانون آخر لايكون لصاحب فيها مصلحة شخصية ومباشرة وقائمة يقرها القانون ... وتقضى الحكمة من تلقاء نفسها في أى حالة تكون عليها الدعوى بعدم القبول في حالة عدم توافر الشروط المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين، والنص في المادة الثالثة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٩٦ على أن «يسرى حكم هذا القانون على كافة الدعاوى والطمون المنظورة أمام جميع الحاكم على اختلاف جهاتها وولايتها واختصاصاتها ودرجاتها وأنواعها مالم يكن قد صدر والطعن أو أى طلب أو دفع أن يكون لصاحب فيها مصلحة والطعن أو أى طلب أو دفع أن يكون لصاحبه فيها مصلحة

شخصية ومباشرة ، أى يكون هو صاحب الحق أو المركز القانوني محل النزاع أو نائبة، فإذا لم يتوافر هذا الشرط تقضى المحكمة من تلقاء نفسها . وفي أى حالة كانت عليها الدعوى - بعدم القبول .

(الطعن ٢٣٠٢ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٢/١٧ لم ينشر بعد)

المصلحة في الدعوى . من شروطها . أن تكون شخصية مباشرة. الصفة . ماهيتها . صلاحية كل من طرفيها في توجيه الطلب منه أو إليه . مقتضاه . إتصال المحكمة بموضوع الدعوى للتحقق من وجود علاقة بين المدعى أو المدعى عليه وبين الطلبات المطروحة فيها . عدم لزوم أن تكون المصلحة محققة فعلا . علة ذلك . كفاية فرضية تحققها . مؤداه . كفاية أن تكون للمدعى شبهة حق حتى تكون دعواه جديرة بالقبول .

(الطعن ۲۵۷۹ لسنة ۷۰ ق جلسة ۸/۵/۱۰۰۱ لم ينشسر بعسد) (الطعن ۱۱۹۳ لسنة ۵۹ق جلسة ۲۰۰۱/٤/۳۰ لم ينشسر بعسد)

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أنه وإن كان الأصل أن المصلحة النظرية البحته لا تصلح اساسا للطعن بالنقض متى كان الطاعن لا يحقق أى نفع من ورائها فلا يقبل الطعن على حكم صدر وفق طلبات الطاعن بدعوى تعديل بعض الأسباب التى لم تصادف هوى فى نفسه ، إلا أن شرط القول بعدم توافر المصلحة المؤدية الى عدم جواز الطعن . وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وجوب أن يكون الحكم محققا لمقصود الطاعن ومتمشيا مع المركز القانوني الذى يدعيه بما يترتب عليه من آثار بحيث لا يكون من شأنه إنشاء التزامات جديدة أو الإبقاء على التزامات يريد التحلل منها أو حرمانه من حق يدعيه سواء وردت هذه القيود في منطوق الحكم أو

أسبابه طالما كانت هذه الأسباب هي جوهر القضاء ولبه ولا يستقيم الحكم بغيرها وتعتبر بهذه المثابة مكملة للمنطوق .

(الطعن ٤٧٨٥ لسنة ٦٣ق جلسة ١٠٠٢/١/١٥ لم ينشسر بعد)

وحيث إن الدفع في محله ، ذلك أنه من المقرر - في قضاء هذه المحكمة أن المناط في توجيه الطعن الى خصم معين أن تكون للطاعن مصلحة في إختصامه ، بأن يكون لأى منهما طلبات قبل الآخر أمام محكمة الموضوع ، ونازع كل منهما الآخر في طلباته ، وكان المطعون ضدهما الأخيران قد إختصما أمام محكمة الموضوع دون أن توجه لهما طلبات ، ووقفا من الخصومة موقفا سلبيا ، ولم يحكم لهما أو عليهما بشئ ، كما لم تتعلق بهما أسباب الطعن ، عما لا يقبل معه إختصامهما فيه .

(الطعن ٤٥٤٧ لسنة ٧٠ق جلسة ٢٠٠٢/١/٢٣ لم ينشسر بعد)

الصفة في الدعوي :

الدفع بعدم قبول الدعوى لإنعدام صفة المدعى هو دفع موضوعى يقصد به الرد على الدعوى برمتها ويترتب على قبوله أن يخسر المدعى دعواه بحيث لا يستطيع أن يعود إليها وتستفيد محكمة الدرجة الأولى بانتفاء ولايتها في أن تفصل في موضوع الدعوى وقد إستقر القضاء على أنه:

متى كان الثابت أن الدعوى الأصلية قد أقيمت ضد الطاعن بصفته الشخصية ، وكان الحكم في كلا الدعويين الأصلية والفرعية صحيحاً بالنسبة لسه بصسفته الشخصية لأنه كان عمثلاً فيهما بهذه الصفة ، فإنه لا مصلحة له في التمسك بعدم تمثيله للشركة في الحكم المذكور ينصرف أثره الى الشركة ويعتبر حجة عليها ، فالشركة وحدها صاحبة الحق في مناقشة ذلك إذا ما شرع في تنفيذ الحكم قبلها ، ويكون النعى بذلك غير منتج .

(الطعن ٢٥ لسنة ٣٦ ق جلسمة ١٩٧١/٤/٨ س ٢٧ ص ٤٥٩)

السنديك - وعلى ماجرى به قضاء هذه الحكمة - هو الممثل أسماعة الدائنين الذى يعمل باسمها فى كل ما له علاقة بأموال التفسليسة. كما يمثلهم فى الدعوى التى ترفع عليها ، وهو بذلك يملك المطالبة بالحقوق التى تعلقت بها حقوق هذه الجماعة ، كما يملك المطالبة بإلغاء ما اكتسبه الغير من حقوق المدين حماية لحقوق مجموع الدائنين ، ورد هذه الحقوق الى أموال التغليسة .

(الطعن ٣٣ لسنة ٣٧ ق جلسية ٢٤/١/١/١١ س٢٢ ص ٨٣٤)

القاعدة الشرعية التي تقضى بأن الوارث ينتصب حصما عن باقى الورثة في الدعاوى التي ترفع من التركة أو عليها قد تكون صحيحة ويمكن الأخذ بها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لو أن الوارث قد خاصم أو خوصم طالباً الحكم للتركة بكل حقها أو مطلوباً في مواجهتة الحكم على التركة نفسها بكل ما عليها .

(الطعن ٤١١ لسنة ٣٣١ق جلسة ٢٢ / ١٩٧١ س٢٢ص ١٠٧٩)

إذا كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعن من القول المؤسل المحكم الإنعدام صفة من وجبهت اليه الدعوى في تمشيل المسركة ، وناقش هذا الدفاع ، وانتهى الى إطراحه تأسيساً على ماساقه بأسبابه ، من أن الذى خوصم عنها هو المدير الفعلى لهذه المشركة فهو الذى يقوم بعقد الصفقات وتوقيع الأوراق باسمها ، وبذلك يعتبر شريكا متضامناً ، ويصح تسليمه الأوراق المعلنه للشركة في مركزها ، وقد تسلم إعلان الدعوى في مركز الشركة بالفعل ولذلك يكون اعلانها في الدعوى صحيحاً طبقاً للمادة 11 مرافعات ، فإن الحكم يكون قد قرر باسباب لا خطأ فيها قانوناً انعقاد الخصومة في هذه الدعوى ، بما ينتفى معه القول بإنعدام الحكم الصادر فيها .

(الطعن ١٨٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٧ س٣١ ص ٣١١)

فرض الحراسة الإدارية على أموال وتمتلكات أحد الأشخاص وفقا لأحكام الأمرين ١٣٨ لسنة ١٩٦٦ و٤ لسنة ١٩٥٦ يترتب عليه أن يتولى الحارس العام إدارة أمواله وتمثيله أمام القضاء .

(الطعن ٧٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٧ / ١٩٧٢ س ٢٣ص ٧٤٧)

البطلان المترتب على فقدان احد الخصوم صفته فى الدعوى هو - وعلى ماجرى به قضاء محكمة النقض بطلان نسبى مقرر لصالح من شرع انقطاع الخصومة بسببه لحمايته ، وهم خلفاء المتوفى أو من يقوم مقام من فقد أهليته أو زالت صفته .

(الطعن ٣٢٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ٩/٥/١٩٧٢ س ٢٣ ص٨١٩)

القضاء النهائى لا يكتسب قوة الأمر المقضى فيه إلا فيما ثار ببن الخصوم من نزاع ، وفصلت فيه المحكمة بصفة صريحة أو ضمنية حسمية سواء فى المنطوق أو فى الأسباب المرتبطة به . وإذ كان الثابت أن الطرفين لم يتناقشا فى شأن صفة مدير عام التأمينات وتمثيلها فى الخصومة ، وكان حكم محكمة أول درجة قد انحصر قضاءه فى تكييف العلاقة بين الطاعن وهيئة التأمينات دون أن يتجاوز ذلك الى البحث فى صفة من يمثلها ، فإن الحكم بهذه المثابة لا يكون قد أشتمل على قضاء ضمنى بثبوت هذه الصفة لمدير عام هيئة التأمينات ، لأن ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يحوز قوة الأمر المقضى فيه .

(الطعن ٣٣ لسنة ٣٦ /١٢/١٢ س ٢٣ص ١٣٩٨)

إنه وإن كان يجوز للمدعى عليه أن يدفع بعدم قبول الدعوى إذا لم يكن المدعى صاحب صفة فى رفعها إلا أنه متى اكتسب المدعى هذه الصفة أثناء نظر الدعوى مراعيا المواعيد والإجراءات المنصوص عليها فى القانون ، فإن العيب الذى شاب صفته عند رفعها يكون قد زال وتصبح الخصومة بعد زوال العيب منتجة لاثارها منذ بدايتها ، ولا تكون للمدعى عليه مصلحة فى التمسك بهذا الدفع .

(الطعن ٢٤ه لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٣/١/٣٥٣ س ٢٤ص ١٠٨)

لا يؤثر في إعتبار صفة المدعى - في رفع الدعوى - أن يكون السند الذى اعتمد عليه في ثبوت صفته أمام محكمة الاستئناف مغايراً لسنده أمام محكمة أول درجة أو صادراً بعد نقض الحكم السابق ، ذلك أن التسمسك بسبب جديد لأول مرة امام محكمة الاستئناف ليس من شأنه تغيير موضوع النزاع ، وإنه وفقاً لنص المفقرة الأخيرة من المادة 11\$ من قانون المرافعات السابق يجوز مع بقاء موضوع الطلب الأصلى على حاله تغيير سببه والإضافة اليه .

(الطعن ۲۶ لسنة ۳۷ ق جلسة ۲۵/۱/۳۷۳ س ۲۶ ص ۱۰۸)

مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم 14 لسنة 1979 وعلى ما جرى به قضاء هذه انحكمة أن القانون لم يفرض ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على ما تنتجه شركات التضامن من أرباح ، ولكنه فرض الضريبة على كل شريك شخصياً عن مقدار نصيب في الربح يعادل حصته في الشركة ، مما مقتضاه أن الشريك في شركة التضامن يعتبر في مواجهة مصلحة الضرائب هو الممول وهو المسئول شخصياً عن الضريبة ، ومن ثم يكون على هذا الشريك أسوة بالممول الفرد ان يطعن بنفسه أو بمن ينيبه في ذلك من الشركاء أو الغير وإلا أصبح الربط نهائياً والضريبة واجبة ذلك من الشركاء أو الغير وإلا أصبح الربط نهائياً والضريبة واجبة الأداء .

(الطعن ۲۱ لسنة ۳۷ ق جلسة ۲۰/۲/ ۱۹۷۴ س ۲۵ ص ۳۷۰)

إذ كان الثابت في الدعوى أن الشركة - التي كانت مكونه من المرحوم (....) ومن المطعون عليه الأول - هي شركة تضامن وأن المطعون عليه الأول إذ رفع الدعوى بالطعن في قرار اللجنة لم يرفعها إلا عن نفسه وبصفته مديراً للشركة ، فإنه بهاتين الصفتين وعملاً بحكم المادة ٢/٣٤ لا يمثل إلا

نفسه ولا ينصرف أثر الطعى إلى سواه من ورثة الشريك المتوفى على ولا منحل لإستناد الحكم الى ان المطعنون عليه الأول وصى على شقيقتيه القاصرتين ووكيل عن باقى الورثة من المطعون عليهسم ذلك لأنه لم يرفع الدعوى بهذه الصفة بل رفعها عن نفسه وبصفته مديراً للشركة ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن ۲۱ لسنة ۳۷ ق جلسة ۲۰/۲/۲ س ۲۵ ص ۳۷۰)

إذ كان الثابت أن الطاعن أقام الدعوى بالطعن في قرار اللجنة بصفته مديراً للشركة ، وهي شركة تضامن ولم يرفعها عن نفسه وبصفته نائباً عن باقي الشركاء المتضامنين ، وهم الذين ربطت عليهم الضريبة ، ويتعين عليهم أن يطعنوا بأشخاصهم في قرار اللجنة فإن أثر الطعن لا ينصرف الى شخصه . ولا إلى باقي الشركاء المتصامنين ، ولا محل للتحدى بأن هؤلاء الشركاء قد أنابوا الطاعن عنهم في عقد الشركة لتمثيلهم أمام القضاء ، ذلك أنه لم يرفع الدعوى بصفته نائباً عنهم ، مل رفعها بصفته مديراً للشركة . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر، وقضى بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير دى صفة ، فإنه لايكون قد خالف القانون .

(الطعن ١٧٤ لسنة ٣٧ ق جلسية ٣٧ /٣/ ١٩٧٤ س ٢٥ ص ٥٨٣)

استخلاص توافر الصفة في الدعوى . واقع يستقل به قاضي الموضوع. حسبه أن يبين الحقيقة التي اقتنع بها وأن يقيم قضاءه على أسباب سائغة .

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة -أن استخلاص توافر الصفة فى الدعوى هو من قبيل فهم الواقع فيها ، وهو مايستقل به قاضى الموضوع، وبحسبه أن يبين الحقيقة التى اقتنع بها وأن يقيم قضاءه على أسباب سائغة تكفى لحمله .

(الطعن٥٥١سنة، ١٦ق جلسية٤٤ / ١٩٩٤ س ٤٥ ص ٧٦٠)

المحافظ هو وحده صاحب الصفة في تمثيل محافظته فيما يدخل في نطاق اختصاصه طبقاً لأحكام القانون .

النص في المادة الأولى من قانون نظام الحكم المحلى الصادر برقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ على أن « وحدات الحكم المحلى هي المحافظات والمراكز والمدن والأحياء والقرى ويكون لكل منها الشخصية الإعتبارية، وما ورد في المواد ٦٩،٥١،٤٣،٣٥ منه من بيان الموارد المالية الخاصة بكل وحمدة محلية عدا الأحياء، واختص المحافظة بحصيلة إيرادات المرافق التي تقوم بإدارتها وما نص عليه في المادة الثانية منه على أن وتتولى وحدات الحكم انحلى في حدود السياسة العامة والخطة العامة للدولة إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها، كما تتولى هذه الوحدات كل في نطاق اختصاصها جميع الاختصاصات التي تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها وذلك فيما عدا المرافق القومية أو ذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بها قوار من رئيس الجمهورية ، وتحدد اللائحة التنفيذية المرافق التي تتولى المحافظات إنشاءها وإدارتها والمرافق التي تتولى إنشاءها وإدارتها الوحدات الأخرى للحكم الحلى ... وتباشر المحافظات جميع الاختصاصات المتعلقة بالمرافق العامة التي لا تختص بها الوحدات المحلية الأخرى، وما جرى به نص المادة الرابعة من ذات القانون المذكور على أن

ويمثل المحافظة محافظها، كما يمثل كل وحدة من وحدات الحكم المحلى الأخرى رئيسها وذلك أمام القضاء وفي مواجهة الغير، وما نصت عليه المادة الثالثة من اللائحة التنفيذية للقانون الصادر بها قرار رئيس منجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ المعندله بالقبرار ٣١٤ لسنة ١٩٨٧ على أن «تتولى وحمدات الحكم المحلى في نطاق السياسة العامة للدولة والخطة العامة وعلى النحو المبين في هذه اللائحة إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها فيما عدا المرافق القومية ... وتباشر المحافظات جميع الاختصاصات المتعلقة بالمرافق العامة التي لاتختص بها الوحدات المحلية الأخرى.... ما ورد في المادة ١٨ منهما على وأن تباشم المحافظات في دائرة اختيصاصها شئون النقل الآتية : الطرق والكبارى والنقل ... الإشراف على تشغيل سيارات نقل الركاب داخل حدود المحافظة وإنشاء محطات واستراحات خدمتهم، تنفيذ قوانين منح التزام سيارات النقل العام للركاب فيما يختص بالخطوط التي تبدأ وتنتهي داخل المحافظة الواحدة والإشراف على الشركات القائمة على تنفيذ الإلتزام...، إنما يدل في مجموعه على أن المشرع قد جعل لكل وحدة من وحدات الحكم المحلى شخصية إعتبارية مستقلة عن باقى الوحدات ولكل منها ذمة مالية خاصة بها وحدد الممثل القانوني لها الذي له حق التعامل مع الغير وتمثيل الوحدة المحلية أمام القضاء مما مقتضاه أن المحافظ يكون هو وحده صاحب الصفة في تمثيل المحافظة فيما يدخل في نطاق اختصاصه طبقا لأحكام القانون.

(الطعن٢٠٨٦ لسنة٥٩ ق - جلسة ٢٦/٥/١٩٩٤ س٥٤ ص٨٨٨)

استخلاص توافر الصفة في الدعوى. استقلال محكمة الموضوع به متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة . المقرر في قضاء هذه المحكمة أن استخلاص توافر الصفة في الدعوى هو من قبيل فهم الواقع فيها ، وهو مايستقل به قاضي الموضوع، وبحسبه أن يبين الحقيقة التي اقتنع بها وأن يقيم قضاءه على أسباب سائغة تكفى لحمله .

(الطعن ٢٠٨٦ لسنة ٥٥٥- جلسة ٢١/٥/١٩٩٤ س٤٥ ص٨٨٦)

هيشة المجتمعات العمرانية الجديدة. ملكيتها للوحدات التي تنشئها بالمجتمعات العمرانية الجديدة ولها وحدها حق استغلالها والتعرف فيها. وئيس مجلس إدارة الهيئة صاحب الصفة في تمثيلها أمام القبضاء والغيسر. المواد ٣٠٢/٣ق ٣٣ لسنة ١٩٨١ في شان الأراضي الصحراوية و ٢، ٢٤ق ٥٩ ق لسنة ١٩٧٧ في شان المجتمعات العمرانية الجديدة.

النص في المادة الشانية من القيانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الأراضي الصحراوية على أن «تكون إدارة واستغلال والتصرف في الأراضي الصحراوية الخاضعة لأحكام هذا القانون وفقا للأوضاع والإجراءات التالية ... ج. الأراضي غيير الواقعة في المناطق العسكرية أو في مواقع الاستصلاح المشار إليها في الفقرتين السابقتين يتم استغلالها والتصرف فيها بمعرفة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والنص في الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من المدو الشانون على أن دومع عدم الإخلال بما يخصص لمشروعات الدولة تختص هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة دون غيرها بالاستغلال والإدارة والتصرف لغير أغراض الإستصلاح والإستزراع ويتم ذلك لحسابها ويعتبر موردا من مواردها، والنص في المادة الثانية من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٣ في شأن المجتمعات العمرانية الجديدة وفقا

لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له وتنشأ هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة طبقا لأحكام الباب الثانى من هذا القانون وتكون دون غيرها جهاز الدولة المسئول عن إنشاء هذه المجتمعات العمرانية الجديدة ... ، والنص فى المادة ٤٢ من ذات القانون على أن «يمثل الهيئة رئيسها أمام القضاء ولدى العبر.... ، يدل على أن هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة هى المالكة للوحدات التى تنشئها بالمجتمعات العمرانية الجديدة ولها وحدها حق استغلالها والتصسرف فيها لحسابها وأن رئيسها هو السذى يمثل أمام القضاء والغير .

(الطعنان • ١٠٨١ ٤ / ٨/٤ لسنة ٦٣ ق جلسة ١ / ١ / ١٩٩٥ س ٤ عس ١٣٧)

انعقاد الخصومة. شرطه. أن يكون طرفاها أهلا للتقاضى وإلا قام مقامهم من يمثلهم . التزام الخصم بمراقبة ما يطرأ على خصمه من وفاة أو تغيير في الصفة أو الحالة .

الأصل في انعقاد الخصومة أن يكون طرفاها أهلا للتقاضي وإلا قام مقامهم من يمثلهم قانونا ، وأن واجب الخصم أن يراقب ما يطرأ على خصمه من تغيير بسبب الوفاة أو تغيير في الصفة أو الحالة حتى تأخذ الخصومة مجراها القانوني الصحيح .

(الطعن ٢١٨٦ لسنة ٥٩ق - جلسة ٢/ ١٩٩٥/١ س٤٦ ص٣٧٠)

تعلق الصفة بالنظام العام منذ صدور القنانون ٨١ لسنة ١٩٩٦:

بطلان الإجراءات المبنى على انعدام صفة أحد الخصوم فى الدعوى من النظام العام .٣٥ مرافعات معدله قـ٨١ لسنة ١٩٩٦

مؤداه جواز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض طالما عرضت عناصره على محكمة الموضوع .

مؤدى المادة الثالثة من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون الم لسنة ١٩٩٦ أن بطلان الاجراءات المبنى على انعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى يعتبر من النظام العام ثما يجوز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض ولو لم يسبق إثارته أمام محكمة الموضوع الا ان شريطة ذلك توافر جميع عناصر الفصل فيه من الوقائع والاوراق التي سبق عرضها على محكمة الموضوع فإذا كان الوقوف عليها يستلزم بحث أى عنصر واقعى لم يكن معروضا على محكمة الموضوع فلا سبيل للتمسك بهذا الدفع لأول مرة أمام محكمة الموضوع فلا مرة أمام محكمة النقض لخروج ذلك عن اختصاصها ووظيفتها .

(الطعنان ٥٨٧٠ ، ٧٢٥١ لسنة ٦٦ق- جلسة ١٩٩٧/٦/١٢)

إن كانت المصلحة في الدعوى بشروطها المقررة قانونا - ومنها أن تكون شخصية مباشرة وهو ما يعبر عنه بالصفة وهي صلاحية كل من طرفيها في توجيه الطلب منه أو إليه ثما يقتضي من الحكمة إتصالا بموضوع الدعوى للتحقق من وجود علاقة بين المدعى أو المدعى عليه وبين الطلبات المطروحة فيها ، إلا أنه لا يلزم أن تكون هذه المصلحة محققة فعلا - لأن ذلك لا يستبين إلا بعد بحث الموضوع ، وإنما يكفى أن تكون فرضية التحقق ، ومن ثم فإنه يكفى لقبول الدعوى أن تكون للمدعى شبهة حق حتى تكون دعواه جديرة بالقبول .

(الطعن ۲۵۷۹ لسنة ۷۰ ق - جلسة ۱/۵/۱/۵/ لم ينشر بعد)

ماهية الدفوع وشروطها ،

الدعوى القضائية تستعمل بالطلب القضائي الأصلى الذي يمهد لنشأة الخصومة حتى إذا ما نشأت الحالة القانونية والتي هي عبارة عن مجموعة الاجراءات اللازمة لصدور الحكم في الموضوع وهو ما يسمى بالخصومة .

وفيها يضع الشارع تحت تصرف الخصم الذى يشغل مركز المدعى عليه مجموعة من الادوات الفنية سواء أكانت إجرائية بحته أم إجرائية ذات محتوى موضوعي .

فقد منح المشرع للمدعى عليه الحق في إبداء الدفوع ومنح له المشـــرع مع وسائل الدفاع ليـواجـه هجـوم المدعى الذى ركـزه في الطلب (١) الأصلى .

ماهية اللقع،

إن اصطلاح الدفع بمعناه العام يطلق على جميع وسائل الدفاع التى يجوز للخصم أن يستعين بها للإجابه على دعوى خصمه بقصد تفادى الحكم لخصمه بما يدعيه. (٢)

ويشير الأستاذ الدكتور أحمد أبو الوفا إلى أن الدفع بمعناه الخاص في إصطلاح قانون المرافعات يطلق على الوسائل التي يستعين بها الخصم ويطعن بمقتضاها في صحة إجراءات الخصومة دون أن يتعرض الأصل الحق الذي يزعمه خصمه فيتفادى بها مؤقتاً الحسكم عليه بمطلوب خصمه . (٣)

⁽١) راجع أصول المرافعات المدنية والتجارية للدكتور / نبيل إسماعيل عمر ،ص ٥٧٥.

 ⁽ ۲) راجع نظرية الدفوع في قانون المرافعات الطبعة الثانية للدكتـور / أحمــد أبــو الوفـــا
 ص ۱۱ وما بعدها .

⁽٣) بطرية الدفوع للدكتور أبو الوقا المرجع السابق ص ١٦.

وذلك كأن يجيب المدعى عليه بأن الدعوى رفعت باجراء باطل أو إلى محكمة غير مختصه .

وسائل الدفاع تلك تعرف بالدفوع الشكليه.

وقد أشار إليها قانون المرافعات السابق بعباره الدفوع الجائز ابداؤها قبل التعرض لموضوع الدعوى وسميت في القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٧ بالدفوع المتعلقة بالإجراءات أما وسائل الدفاع المتعلقة بأصل الحق أى التي توجه إلى ذات الحق المدعى به كأن ينكر على المدعى وجود الحق فتسمى بالدفوع الموضوعية أما وسائل الدفاع التي ينكر بها الخصم سلطة خصمه في إستعمال الدعوى كأن يزعم مثلاً إنتفاء صفة الخصم أو سبق صدور حكم في الموضوع فتعرف بالدفوع بعدم القبول.

شروط قبول الدفع ،

يشترط لقبول الدفع ما يشترط لقبول الدعوى من توافر المسلحة فيجرى نص المادة ٢ من قانون المرافعات على أنه (لايقبل أى طلب أو دفع لا تكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة يقرها القانون) مما يؤكد أنه يشترط لتوافر الحق في الدفع ذات الشروط التي يتطلبها القانون في الدعوى وهي على النحو التالي؛

١ - أن يكون الدهع قانونياً ،

ويقصد بذلك أن يكون موضوعه التمسك بحق أو مركز قانونى موضوعى أو إجرائى ، فلا يكون قانونياً مثلاً الدفع ببطلان الإجراء لعيب شكلى رغم تحقق الغاية منه .

٢ - أن يكون الدفع جوهريا ،

والمقصود بذلك أن يكون الدفع متعلقاً بموضوع الدعوى أو إجراءاتها ومؤثراً فيها محيث يؤدى لوصح إلى تغيير وجه الحكم فيها. وأساس هذا الشرط هو المصلحة العمليه في الدفع ، إذ لا تتوافر للخصم مصلحة حالة وقائمة فيه إلا إذا كان دفعه حوهريا من شأنه أن يؤدى إلى تفادى الحكم ضده .(1)

٣ - الصفة في الدفع ،

ولا يثور هذا الشرط بالنسبة للدفوع التى يثيرها القاضى من تلقاء نفسه لتعلقها بالنظام العام . إذ يجوز لأى خصم فى هذه الحالة إبداؤها لتنبيه القاضى إليها . إنما يثور بالنسبة للدفوع الأخرى التى يلزم التمسك بها حتى تقضى بها الحكمة.

وتتوافر الصفة في الدفع الموضوعي لمن كان طرفاً في الحق المدعى أو لمن يخوله القانون صفة غير عادية للتمسك بحق غيره بسبب حلوله محل الطرف الأصلى مثل الدائن في الدعوى غير المباشرة (م ٣٣٥ مدنى) والضامن الذي يحل محل طالب الضمان بناء على دعوى الضمان الفرعيه (م ١٩٥ - ١٢٣ مرافعات) أو الكفيسل الذي يجيز له القانون التمسك بالدفسوع الخاصة بالمدين (م ٧٨٧ مدنى). أما الصفه في الدفع الإجرائي فتكون لصاحب الحق الإجرائي الذي يتمسك به الخصم في الدفع.

ونعرض فى الأبواب التالية لأنواع اللفوع الختلفة المتعلقة بالضرائب موضوع هذا المؤلف ،

⁽١) راجع مبادئ القضاء المدني للدكتور وجدي راغب ص ١٨٥.

البابالثاني الدفوع

المتعلقة بالدعاوى الضريبية

الباب الثاني

الدفوع المتعلقة بالدعاوي الضريبية

أولا ؛ الدفع ببطلان الحكم لعدم تمثيل النيابة العامة

وفقا لنصوص القانون يتعين تمثيل النيابة العامة في الدعاوى الضريبية ويترتب على عدم تمثيل النيابة العامة في الدعوى الضريبية البطلان ، والبطلان هنا بطلان متعلق بالنظام العام ، وهذا الامر قد نصت عليه المادة ٨٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ثم نصت عليه بعد ذلك المادة ١٦٣ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨٨ والمعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٨٧ .

على انه من الجدير بالذكر أن عدم ابداء النيابة لرأيها لا يترتب عليه البطلان ، اتما المطلوب هو مجرد تمثيل النيابة فقط .

تطبيقات قضائية ،

ان ما نص عليه في المادة ٨٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايراد رأس المال وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل من انه وعندما تنظر المحكمة ما يقدم لها من الدعاوى الناشئة عن تطبيق هذا القانون تكون النيابة العمومية عمثلة في الدعوى يعاونها في ذلك مندوب من مصلحة الضرائب ٤ ـ ذلك لا يفيد ان حكم مندوب المصلحة حكم النيابة العمومية في ضرورة مئولها في الدعوى ، وانما هو ترخيص لممثل النيابة في ان يستعين اثناء النظر في الدعوى بخبرة المندوب . واذن فإن عدم ذكر اسم هذا المندوب في الحكم لايترتب عليه بطلان .

(الطعن١٦٦لسنة ١٧ق جلسة ١٩٤٩/٣/٣ مج ٢٥ عاما ص١١٨)

لما كانت المادة ٨٨ من قانون الضرائب رقم 14 لسنة 1979 توجب تحشيل النيابة في الدعاوى الناشئة عن تطبيق هذا القانون بحيث يترتب على إغفال هذا الإجراء بطلان الأحكام الصادرة فيها بطلانا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض لانه من الأسباب القانونية الصرف المتعلقة بالنظام العام ، فإن النعى بهذا السبب يكون مقبولا من حيث الشكل حتى ولو كان الطاعن لم يسبق له التمسك به أمام محكمة الموضوع ولا في أسباب طعنه ما دام قد أثير نظر الطعن .

(الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٢٠ق جلسسة ٢٦ (١٩٥٣/٣) وجوب تمثيل النيابة العامة - إغفاله - أثره - بطلان الأحكام - نظام عام .

وفقا للمادة ٨٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يتعين تمثيل النيابة العامة في الدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكامه واغفال هذا الإجراء – وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض – يترتب عليه بطلان الأحكام الصادرة فيها وهو بطلان من النظام العام يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . وإذ كان النزاع في الدعوى يدور حول مستولية الطاعنين عن دين الضريبة المستحقة على الممول وإمتداد أحكام التضامن المنصوص عليها في المادة ٥٩ من القانون اليهم ، وتعتبر بذلك منازعة ضريبية نشأت عن تطبيق أحكامه ويتعين تمثيل النيابة فيها ، وكان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه المطعون فيه المولان .

(الطعن ٧٨ لسنة ٣١ق جلسمة ٢١/ ١٢/ ١٩٦٦ س١٩٦٦)

وإن أوجب القانون أن تكون النيابة العامة عمثلة في دعاوى الصرائب . الا أنه لم يستلزم أبداء رأيها في النواع .

(الطعن ١٧٠ لسنة ٣١ق جلسنة ٢٨ ٢ ١٩٦٨ ١٩٦٨)

وجوب تمثيل النيابة في المنازعات الضريبية ـ لا يستتبع وجوب ابداء رأيها فيها .

انه وان كانت المادة ٨٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد اوجبت تمثيل النيابة العامة في المنازعات الضريبية الناشئة عن تطبيق احكامه والا ترتب على إغفال هذا الإجراء بطلان الأحكام الصادرة فيها. الا أن هذه المادة لا توجب على النيابة العامة - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - ابداء الرأى فيها

(الطعن ۳۸ لسنة ۳۳ق جلسسة ۲۲/۲/۲۳ اس۲۲ ۲۷۷۷)

عدم تمثيل النيابة العامة في الدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكام القانون 14 لسنة 1979 . أثره . بطلان الحكم . جواز التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام .

وفقا للمادة ٨٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يتعين تحثيل النيابة العامة في الدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكامه ، وإغفال هذا الإجراء – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – يترتب عليه بطلان الأحكام الصادرة فيها ، وهو بطلان متعلق بالنظام العام ، ويجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . وإذ تدور المنازعة في الدعوى حول تقديرات مصلحة الضرائب لأرباح المطعون عليها ولرأس المال المستثمر ، وهي منازعة ضريبية نشأت عن تطبيق أحكام الفامون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ويتعين تحثيل النيابة فيها ، وكان الفامون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ويتعين تحتيل النيابة فيها ، وكان الثابت أن الدعوى كانت قد نظرت أمام دائرة الضرائب بمحكمة

الاستئناف ، ثم أحالتها الى الدائرة التجارية لعدم صلاحية الهيئة وظلت الدعوى تنظر أمام تلك الدائرة دون أن تمثل النيابة فيها الى أن صدر الحكم المطعون فيه ، والذى ثبت من بياناته أن النيابة لم تمثل في الإستئناف ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه الطلان.

الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليها قدمت الى مأمورية ضرائب عابدين قسم أول إقرار عن نشاطها في إنتاج الأفلام السينيمائية في سنة ١٩٤٨ بخسارة قدرها ج و م ، وقامت المأمورية بفحص هذا الإقرار وأدخلت عليه بعض التعديلات وحددت الأرباح في تلك السنة بمبلغ ج و م ورأس المال المستثمر الى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها في ٢٧ / ١ / ١٩٥٥ بتحديد الى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها في ٢٧ / ١ / ١٩٥٥ بتحديد الأرباح في سنة النزاع بمبلغ ج و ... م وإعسماد تقدير المأمورية لرأس المال المستثمر فقد أقامت الدعوى رقم سنة المأمورية لرأس المال المستثمر فقد أقامت الدعوى رقم سنة ... خبراء وزارة العسمدل بالقاهرة لأداء المأمورية المبينة بمنطوق هذا الخبراء وزارة العسمدل بالقاهرة لأداء المأمورية المبينة بمنطوق هذا الخبراء وزارة العسمدل بالقاهرة لأداء المأمورية المبينة بمنطوق هذا الخبراء وزارة العسمدل بالفاهرة لأداء المأمورية المبينة بمنطوق هذا الخرا وبعد أن قدم مكتب الخبراء تقريره عادت المحكمة وبتاريخ المناد القرار المطعون فيه وإعتبار أن سنة الخبراء وراية المبينة بمنطوق هذا القرار المطعون فيه وإعتبار أن سنة الخبراء وزارة العمورية المبينة بمنطوق هذا القرار المطعون فيه وإعتبار أن سنة الخبراء وكمت بإلغاء القرار المطعون فيه وإعتبار أن سنة الخبراء وزارة العربين الفاء القرار المطعون فيه وإعتبار أن سنة الخبراء وزارة المبينة بمناد القرار المطعون فيه وإعتبار أن سنة المبينة بمناد المبينة بمناد القرار الماء المبينة بمناد أن قدم مكتب الخبراء وقرارة المبيناء بالمبينة بمناد القرار المبينة بمناد أن قدم مكتب الخبراء وقرارة المبيناء بالمبيناء بالمبيناء المبيناء بالمبيناء والمبيناء بالمبيناء بالمبيناء

١٩٤٨ قد أسفرت عن خسارة قدرها ... ج و ... م وإعتبار رأس المال المستشمر مبلغ . ج و . م استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم السنة ٧٩ ق تجاري القاهرة طالبة تعديله وإعتبار أن حقيقة خسارتها في سنة ١٩٤٨ مبلغ ج و م كما استأنفته مصلحة الضرائب بالإستئناف رقم .. سنة ٧٩ ق تجارى القاهرة طالبة إلغاءه وتأييد قرار لجنة الطعن . قررت المحكمة ضم الاستئناف الثاني الى الأول ليصدر فيهما حكم واحد ، وبتاريخ ١٩٦٤/٤/٢٠ حكمت المحكمة بإعادة الأوراق الى مكتب خبراء وزارة العدل بالقاهرة لتقدير قيمة الإستهلاك عن كل فيلم من الأفلام التي عرضت في سنة ١٩٤٨ وقامت المطعون عليها بإنتاجها ، وذلك على أساس نسبة ٦٠٪ من قيمة تكاليف إنتاج الفيلم إذا كانت سنة ١٩٤٨ هي السنة الأولى لعرضه و٣٠٪ إذا كانت هي السنة الثانية و ١٠٪ إذا كانت هي السنة الثالثة ، وفصلت المحكمة في أسباب حكمها في الدفع الذي أثارته مصلحة الضرائب بعدم قبول منازعة المطعون عليها في تقدير نسب الاستهلاك لعدم سبق عرضها على الحنة الطعن وفي تحديد نسبة الاستهلاك لتكاليف إنتاج فيلم . وفي الدفع بعدم قبول تعديل المطعون عليمها لطلباتها . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطويق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم في خصوص السبب الأول ، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن المادة ٨٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ توجب تمثيل النيابة العامة في الدعاوى الناشئة عن تطبيق هذا القانون ، وإذا لم تمثل النيابة في الإستئناف فإن الحكم المطعون فيه يكون قد وقع باطلا .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه وفقا للمادة ٨٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يتعين تمثيل النيابة العامة في الدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكامه ، وإغفال هذا الإجراء - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة . يترتب عليه بطلان الأحكام الصادرة فيها، وهو بطلان متعلق بالنظام العام ويجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض ، وإذ تدور المنازعة في الدعوى حول تقديرات مصلحة الضرائب لأرباح المطعون عليها ولرأس المال المستثمر في سنة ١٩٤٨ وهي منازعة ضريبية نشأت عن تطبيق أحكام القانون رقم ١٤ لسنة وهي منازعة ضريبية نشأت عن تطبيق أحكام القانون رقم ١٤ لسنة محاضر الجلسات أمام محكمة الاستئناف أن الدعوى كانت تنظر أمام الدائرة التاسعة (ضرائب) ثم أحالتها بجلسة ٢٧ / ٢ / ١٩٣٣ أي الدائرة السابعة التجارية لعدم صلاحية الهيئة ، وظلت الدعوى تنظر أمام تلك الدائرة دون أن تمثل النيانة فيها الى أن صدر الحكم المطعون فيه بتاريخ ٢٠ / ٤ / ١٩٦٤ ، والذي ثبت من بياناته أن البابة لم تمثل في الإستئناف فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه البطان ، ويتعين نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي الأساب .

(الطعن ٣٩٥ لسنة ٣٤ق جلسسة ١٧/٥/١٧٢/س٣٢ص٩٤٩)

إغفال تمثيل النيابة في دعوى الضرائب . بطلان الأحكام الصادرة فبها . تعلق ذلك بالنظام العام . م ٨٨ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩.

يتعين وفقا لحكم المادة ٨٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ غيل النيابة العامة في الدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكامه ، وإغفال هذا الإجراء - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يترتب عليه بطلان الأحكام الصادرة فيها وهو بطلان متعلق بالنظام العام ويجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض ، وإذ تدور المنازعة في الدعوى حول ما إذا كان مرتب المطعون ضده الذي حصل عليه من خرينة حكومة مصر أثناء فترة إعارته لحكومة جمهورية الجزائر يحضع لضريبة المرتبات وما في حكمها المقررة بالباب الأول من الكتاب الثالث من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ أو لا يخضع ، وهي منازعة ضريبية نشأت عن تطبيق أحكام هذا القانون ، ويتعين تمثيل النيابة العامة فيها ، وكان الثابت من محاضر الجلسات أمام محكمة الاستئناف ومن بيانات الأحكام المطعون فيها أن النيابة لم تمثل في الإستئناف فإن هذه الأحكام تكون مشوبة بالبطلان.

الحكمية

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ... لسنة و كا تحارى المنصورة الابتدائية يطلب فيها الحكم بإلزام مصلحة الضرائب بأن تدفع له مبلغ ... جنيه و ... مليم قيمة ما استقطع من مرتبه خلال مدة إعارته الى حكومة الجزائر من ١٩٦٩/٩/٣/ ١٩٦٧ كن الي ١٩٦٩/٩/٣٠ كضرائب كسب عمل ودفاع وأمن قومى تأسيسا على أن المرتب الذى حصل عليه خلال تلك المدة لا يخضع لأية ضريبة لأن الحكومة المصرية أدته له نيابة عن حكومة الجزائر وبتاريخ ١٩١٤/٤/١ حكمت المحكمة بإجابته الى طلباته . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالإستئناف رقم لسنة ٢٣ ق المنصورة وبتاريخ ٢/٦/٢/١٧ قضت المحكمة بندب مكتب المناء وزارة العدل للقيام بالمأمورية المبينة بذلك الحكم . وبتاريخ خبراء وزارة العدل للقيام بالمأمورية المبينة بذلك الحكم . وبتاريخ ٢/٥/٤/١ حكمت المحكمة بإعادة المأمورية للخبير لتحديد المالغ

التى لحقها السقوط من الضرائب الخصصة - وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت الحكمة الإستئنافية بتاريخ ١٩٧٥/٥/١١ بتأييد الحكم المستأنف. طعنت الطاعنة فى هذه الأحكام بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الأحكام المطعون فيها وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها.

وحيث إن حاصل السبب الأول من أسباب الطعن أن المادة ٨٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ توجب تمثيل النيابة العامة في الدعاوى الناششة عن تطبيق هذا القانون ، وإذ لم تمثل النيابة في الإستئناف فإن الأحكام المطعون فيها تكون قد وقعت باطلة .

وحيث إن هذا النعى صديد ذلك أنه وفقا حكم المادة من القانون رقم 18 لسنة ١٩٣٩ يتعين تمثيل النيابة العامة في الدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكامه ، وإغفال هذا الإجراء – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – يترتب عليه بطلان الأحكام الصادرة فيها وهو بطلان متعلق بالنظام العام ويجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض ، وإذ تدور المنازعة في الدعوى حول ما إذا كان مرتب المطعون ضده الذي حصل عليه من خزينة حكومة مصر أثناء فترة اعارته لحكومة جمهورية الجزائر يخضع لضريبة المرتبات وما في حكمها المقررة بالباب الأول من الكتاب الثالث من القانون رقم السنة ٣٩ أو لا تخضع ، وهي منازعة ضريبية نشات عن تطبيق أحكام هذا القانون ويتعين تمثيل النيابة العامة فيها ، وكان الثابت من محاضر الجلسات أمام محكمة الإستثناف ومن بيانات الأحكام من محاضر الجلسات أمام محكمة الإستثناف ومن بيانات الأحكام المطعون فيها أن النيابة لم تمثل في الإستثناف ، فإن هذه الأحكام المطعون فيها أن النيابة لم تمثل في الإستثناف ، فإن هذه الأحكام المحكمة الإستثناف ، فإن هذه الأحكام المحكمة الإستثناف ، فإن هذه الأحكام

تكون مشوبة بالبطلان ويتعين نقضها لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن.

(الطعن ۸۲۸ لسنة ٤٥ق جلسسة ۲۷ /۱۲/۲۷ س۸۲ ص ۱۸۹۹) دفع من الثبانة العامة بنطلان الحكم تعدم تبشيلها.

الوقائسع

في يوم ١٩٩١/١٠/١٩ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استثناف قنا الصادر بتاريخ ١٩٩١/٨/١٨ في الاستثنافين رقمي ، سنة ١٥٥ - وذلك بصحيفة طلب فيها الطاعنان الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه .

وفي نفس اليوم أودع الطاعنان مذكرة شارحة .

وفي ٣ / ١٩٩١ / ١٩٩١ أعلن المطعون ضده بصحيفة الطعن .

وفي ١٩٩١/١١/١٣ أودع المطعون ضده مذكرة بدفاعه طلب فيها رفض الطعن .

ثم أودعت النيابة مذكرتها وطلبت فيها نقض الحكم المطعون فيه .

وفى ١٩٩٩/٣/١٦ عرض الطعن على المحكمة فى غيرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت له جلسة ١٩٩٩/٣/٢٣ وبها سمعت الدعوى أمام هذه الدائرة على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محامى الطاعن والنيابة كل على ما جاء بمذكرته - والمحكمة أرجأت إصدار الحكم الى آخر الجلسة .

الحكمسة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر/ « نائب رئيس المحكمة » والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائو أوراق الطعن - تتحصل في أن مأمورية الضرائب المختصة قدرت صافى أرباح المطعون ضده عن نشاطه عن السنوات من ١٩٧٩ الى ١٩٨٣ وإذ اعترض على هذا الربط أحيل الخلاف الى لجنة الطعن التي قررت تخفيض هذا التقدير . طعن المطعون ضده في هذا القرار بالدعوى رقم تجارى اسوان الابتدائية . ندبت الحكمة خبيرا في الدعوى و بعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ٣٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٠ بتعديل القرار المطعون فيه استأنفت المصلحة الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ...قنا ، مأمورية اسوان ، كما استأنفه المطعون ضده بالاستئناف رقم ... قنا . مأمورية أسوان ، وبعد أن أمرت المحكمة بضم الاستئناف الثاني الى الأول قضت بتاريخ ١٨ من أغسطس سنة ١٩٩١ بتأييد الحكم المستأنف. طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى اصليا ببطلان الحكم المطعون فيه وإحتياطيا بنقضه . وإذ عرض الطعن على هذه الحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إنه عن الدفع المبدى من النيابة العامة ببطلان الحكم المطعون فيه لعدم تمثيل النيابة العامة فيه فهو سديد ذلك انه يتعين إعمالا لحكم المادة ١٩٨١ من القانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨١ تمثيل النيابة العامة في الدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكامه ، وأن اغفال هذا الإجراء وعلى ما جرى به قضاء هذه الحكمة يترتب عليه بطلان

الأحكام الصادرة فيها وهو بطلان متعلق بالنظام العام يجوز للنيابة العامة أن تثيره ومحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها ، لما كان ذلك ، وكانت المنازعة المطروحة تدور حول تقدير مصلحة الضرائب لأرباح المطعون ضده عن نشاطه التجاري عن السنوات من سبة ١٩٧٩ الى منة ١٩٨٣ وهي منازعة ضريبية نشأت عن تطبيق أحكام القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ومن ثم يتمين تمثيل النيابة العامة فيها ، وإذ كان الثابت من محاضر الجلسات الاستتنافية ومدونات الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة لم تمثل في الإستتناف ، فإن الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة لم تمثل في الإستتناف ، فإن الحكم يكون قد صدر باطلا مما يوجب نقضه دون حاجة لبحث سبب الطعن .

وجوب تحثيل النيابة العامة في الدعاوى الضريبية .م ١٦٣ ق ١٥٧ لسنة ١٩٨١ . إغفال هذا الإجراء . أثره . بطلان الأحكام الصادرة فيها . تعلق ذلك بالنظام العام .

(الطعن ٢٠٤٠ لسنة ٢١ق - جلسسسة ٢٠٤٥) (الطعن ٢٠٤٩ لسنة ٢٠ق - جلسسسة ٢٠٤٩) (الطعن ٣٦٣ لسنة ٢٥ق - جلسسسة ٢٩٣/٣/١) (نقعن جلسسسة ٢٠٧/١٢/٧٧ س٢٨ ص١٩٩٩)

الدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات . عدم وجوب تمثيل النيابة فيها .

(الطعن ۲۸ لسنة ۲۸ و – جلسسسة ۱۹۹۹/۱۱/۹ (الطعن ۱۰۲۷ لسنة ۶۲ ق – جلسسسة ۱۹۹۸/۷/۲۷) عدم وجوب إبداء النيابة العامة لرأيها في الدعاوى الضريبية . كفاية إثبات مثولها فيها .

(الطعن ۲۰۸۳ لسنة ۲۳ ق - جلسسة ۲۰۰۰/۱۰/۳۰) (الطعنان ۲۱۲۲ ، ۲۱۷ لسنة ۲۳ق - جلسة ۲۰۰/۲/۲۱ س۲۲ ص۲۲۷) (نقض جلسسسة ۲/۲/۲۲۳ س۲۲ ص۲۲۷) (نقض جلسسسة ۲/۲/۲۲۳ س۱۹ ص۲۹۰)

حضور مندوب مصلحة الضرائب في الدعاوى الضريبية . علته. ترخيص لممثل النيابة في الإستعانة بخبرته . مثوله في تلك الدعاوى ليس ضروريا . عدم ذكر اسمه في الحكم لا يترتب عليه البطلان .م 13٣ ق ١٩٥٧ لسنة ١٩٨١.

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن ما نص عليه في المادة ١٩٨٦ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٨١ من وجوب أن تكون النيابة العامة عمثلة في الدعوى يعاونها في ذلك مندوب من مصلحة الضرائب ، لا يفيد أن حكم مندوب المصلحة حكم النيابة العامة في ضرورة مثولها في الدعوى وإنحا هو ترخيص لممثل النيابة في أن يستعين أثناء النظر في الدعوى بخبرة المندوب مون ثم فإن عدم ذكر اسم هذا المندوب في الحكم لا يترتب عليه بطلان

(الطعن ٢٠٨٣ لسنة ٦٣ ق - جلسيسة ٢٠٨٠/١٠/٣٠)

الدعساوى المتعلقة بقانسون ضريبة الاستهلاك . عدم وجوب تمثيل النيابسة العامة في تشكيل المحكمة التي تنظرها . علة ذلك .

إن القانون رقم ١٩٣١ لسنة ١٩٨١ الخاص بضريبة الاستهلاك - شأنه في ذلك شأن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ الخاص بالضريبة العامة على المبيعات لم يتضمن النص على وجوب تمثيل النيابة العامة في تشكيل المحكمة التي تنظر الدعاوى أو المنازعات المتعلقة بهذا النوع من الضرائب ولو وجد الشارع ضرورة لتمثيلها لنص على ذلك صراحة مثلما فعل في المادة (١٩٣١) من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨١ بنصه على أن تكون النيابة العامة عملة في الدعاوى المتعلقة بهذا القانون .

(الطعنان ۲۹۷۲ ، ۴۲۹۷ لسنة ۲۴ق – جلسسة ۲۱/۱/۱/۱)

ثانياً : الدفع بإنعدام الصفة في الدعوى

كما سبق وأن أسلفنا وحسب صريح نص المادة ٣ من قانون المرافعات لابد أن يكون لرافع الدعوى صفة فيها .

تطبيقات قضائية ،

دعوى والصفة في الدعوى . حكم والخطأ في تطبيق القانون».

اختصام وزير المالية بصفته ممثلاً لمصلحة الجمارك المنوط بها تحصيل رسم الإستهلاك على البضائع المستوردة . اختصام لمن له صفة في الدعوى . مخالفة الحكم المعون فيه هذا النظر . خطأ .

الحكمسة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم لسنة ١٩٨٣ بورسعيد الإبتدائية على المطعون ضده الحكم ببراءة دمته من مبلغ ٥٠٤٩,٠٦٠ جنيه الذي تطالبه به مصلحة الجمارك كضريبة استهلاك عن السلعة التي سبق استيرادها وسداد الضرائب المستحقة عليها ، ندبت المحكمة خبيرا وبعد أن قدم تقريره أجابت الطاعن في ١٩٨٧/١/٢١ إلى طلبه ، استأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسماعيلية - مأمورية بورسعيد - الإستئناف رقم ٨٨ لسنة ٨٨ ق وبتاريخ ١٩٨٨/٢/٢١ قضت

الحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبقبول الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة وبعدم قبولها ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النفض . وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكسم المطعسون فيه ، وإذ عسرض الطعن على الحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها.

وحيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون إذ أقام قضاءه بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة تأسيساً على أن الطاعن اختصم وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الجمارك وليس بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الصرائب ، في حين أن الطاعن أقام الدعوى بطلب براءة ذمته من المبلغ الذى تطالبه به مصلحة الجمارك .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن البين من صدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن أقام الدعوى بطلب الحكم ببراثة ذمته من المبلغ موضوع الدعوى الذى يطالبه جمرك بورسعيد بسداده كرسم استهلاك عن مشمول الشهادة رقمح ، وإذ كان المطعون ضده - قد اختصم فى الدعوى بصفته ممثلاً لوزارة المالية التى تتبعها مصلحة الجمارك المنوط بها تحصيل رسم الاستهلاك على البضائع المستوردة بما يتوافر معه للطاعن مصلحة فى إقامة الدعوى عليه ، ومن ثم تكون الدعوى قد وجهت إلى من له صفة ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطاً فى تطبيق خالف الحجب نقضه .

(الطعن ١٩٨٨ لسنة ٥٥٨ جلسة ١٩٩٥/٤/١٧ س٢٦ ص٦٤٣)

التزام محكمة الإستئناف بالفصل في كافة الدفوع وأوجه الدفاع التي تمسك بها المستأنف عليه أمام محكمة أول درجة

سواء ما أغفلت الفصل فيه أو ما فصلت فيه لغير مصلحته دون حاجة لإستئناف فرعى منه . شرط ذلك . أن يكون الحكم المستأنف قد قضى له بكل طلباته .

إنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ فيما قوره ردا على الدفع بعدم قبول الطعن أمام محكمة أول درجة لرفعه من غير ذى صفة - بإعتباره مرفوعاً من الشركة دون الشركاء المتضامنين بالطعن في قرار اللجنة - من أن قضاء محكمة أول درجة برفض الدفع قد أصبح نهائياً بسبب عدم استئنافه من مصلحة الضرائب ومن أنه لا يجوز أن يضار الطاعن من طعنه بالإستثناف ، ذلك أن على محكمة الإستتناف وفقاً لنص المادة ١٠٠ من قانون المرافعات السابق أن تنظر الإستئناف على أساس ما يقدم إليها من أدلة ودفوع وأوجه دفاع جديدة ، وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى ، ومن ثم يتعين على محكمة الاستئناف أن تفصل في كافة الأوجه التي يكون المستأنف عليه قد تمسك بها أمام محكمة أول درجة ، سواء في ذلك الأوجه التي أغفلت هذه المحكمة الفصل فيها أو تلك التي تكون قد فصلت فيها لغير مصلحته دون حاجة لإستئناف فرعى منه متى كان الحكم المستأنف قد انتهى إلى القضاء له بطلباته كلها وكان لم يثبت تخليه عن هذه الأوجه ، إذ لا محل لرفع الإستثناف الفرعي إلا إذا كان لم يحكم له إلا ببعض الطلبات وإن كان الحكم المطعبون فيه قند أخطأ في هذا الخنصبوص ، إلا أنه لما كنان الحكم الإبتدائي قد أصاب إذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمطعون عليه عن نفسه ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه خطئه في تسبيب قضائه بعدم جواز نظر الدفع بعدم قبول الدعوى يكون غير منتج .

(الطعن ٤٧٩ لسنة ٣٧ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٤ س٢٥ ص٣٣١)

الحارس القضائي يصبح بمجرد تعيينه وبحكم القانون نائباً نيابة قضائية عن صاحب الحق في المال الموضوع تحت الحراسة إلا أن هذه النيابة قاصرة على ما يتعلق بأعمال إدارة المال وأعمال الخافظة عليه وما يندرج تحت ذلك من أعمال التصرف التي تدخل بطريق التبعية في أعمال الإدارة وأعمال الحفظ ، ولا تمتد نيابة الحارس إلى أعمال التصرف التي تحس أصل الحق ومنها بيع المال، فلا يجوز للحارس القضائي مباشرتها إلا برضاء ذوى الشأن جميعاً أو بترخيص من القضاء أو بإذن تمن يثبت أنه صاحب الحق الذي تبقى له أهليته الكاملة في هذه الأعمال لأن الحراسة لا تعزله عنها ولا تغل يده فيها ويكون صاحب الحق في القيام بها بنفسه أو بمن ينيبه فيها .

(الطعن ١٩٨٣/ سنة ٤٨ ق جلسة ٢٢/٥/١٩٨٣ س٣٤ ص١٢٦٢)

سلطة الحارس القضائى . نطاقها . اجراءات ربط الضريبة التي تستحق على التركة ورسم الايلولة الذى يستحق على أنصبة الورثة والمنازعة فيها ليس للحارس القضائى على التركة صفة في تمثيل الورثة بشأنها . علة ذلك .

النص في المادة ٧٣٤ من القانون المدنى على أن ويلتزم الحارس القضائي بانحافظ... على الأموال المعهودة إليه حراستها وبإدارة هذه الأموال ، وفي المادة ٧٣٥ على أنه ولا يجوز للحارس في غير أعمال الإدارة أن يتصرف إلا برضاء ذوى الشأن جميعاً أو بترخيص من القضاء يدل على أن الحراسة مجرد اجراء تحفظي مؤقت ينوب فيه الحارس عن ذوى الشأن في مباشرة أعمال حفظ الأموال المعهودة إليه حراستها . وأعمال إدارة هذه الأموال وما تستتبعه من أعمال التصرف الهدودة التي تلحق بها بالضرورة بحيث تكون له وحده دونهم ما الصفة في مباشرتها والتقاضي بشأنها ، أما ما يجاوز هذه

الحدود من أعمال التصرف الأخرى وما في حكمها التي تعلو على مستسوى أعمال الحفظ والإدارة لتعلقها بأصل تلك الأموال ومقوماتها ، أو لما قد يترتب عليها من إخراج جرء من المال أو إنشاء أى حق عيني عليه ، فلا يكون للحارس صفة في مباشرتها أو في رفع الدعاوى منه أو عليه بشأنها ، بل تظل لذوى الشأن وحدهم أهليتهم كاملة في القيام بها ما لم يتفقوا على غير ذلك أو يسدر به ترخيص من القضاء ، لما كان ذلك وكانت إجراءات ربط الضريبة التي تستحق على التركة ورسم الأيلولة الذي يستحق على أنصبة الورثة والمنازعة فيها هي من الأعمال التي تعلو على مستوى أعمال الحفظ والإدارة - لتعلقها بعناصر التركة ومقوماتها وتقدير أصولها وخصومها وتحديد صافيها قبل أيلولتها إلى الورثة فإنه لا تكون للحارس القضائي على التركة صفة في تمثيل الورثة في تلك تكون للحارس القضائي على التركة صفة في تمثيل الورثة في تلك

(الطعن ٤٩٧ لسنة٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/١٢/١٧ س٣٥ ص٣١٣)

الوزير هو صاحب الصفة في تمشيل وزارته والمسالح والإدارات التابعة لها أمام القضاء . الإستثناء . منح جهة إدارية معينسة الشخصية الإعتبارية وإسناد صفة النيابة عنها لغير الوزير . وزير المالية دون غيره المشل لمصلحة الضرائب ومامورياتها أمام القضاء . علة ذلك .

الأصل أن الوزير هو الذى يمثل وزارته فيهما ترفعه الوزارة والمصالح والإدارات التابعة لها أو يرفع عليها من دعاوى وطعون - إلا إذا منح القانون الشخصية الإعتبارية لجهة إدارية معينة منها وأسند صفة النيابة عنها إلى غير الوزير فتكون له عندئذ هذه الصفة في الحدود التي يعينها القانون - ولما كنان المشرع لم يمنح

الشخصية الإعتبارية لمصلحة الضرائب ولا لمأموريتها فإن وزير المالية يكون هو دون عيره من موظفيها الذي يمثلها فيما ترفعه أو يرفع عليها مسن دعاوى وطعون ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر - وجرى في قضائه بقبول الدعوى ضد مراقب عام مأمورية الضرائب الحاجزة تأسيساً على أنه هو الذي يمثلها - فإنه يكون قد أخطا في تطبيق القانون .

الحالات المنصوص عليها في المواد ١٦٥، ١٦٠، ويصرف المعاش في هذه الحالات من أول الشهر الذي تنتهى فيه الخدمة وإذا أنها تتناول حالة عودة المؤمن عليه صاحب المعاش لعمل يخصصه لأحكام التأمين في لم يبلغ سن الستين لما كان ذلك وكان الشابت من الأوراق أن المطعون ضده الأول عند بلوغه سي الستين لم يكن قد استكمل مدد الإشتراك الموجبة لإستحقاق معاش الشيخوخة . وأنه استكمل مدة الإشتراك الموجبة لإستحقاق المعاش في ١٩٧٩/٨/ فإنه يستحق معاش الشيخوخة اعتباراً من هذا التاريخ ويكون له الحق في الجمع بين الأجر والمعاش ما دام . أنه لا يلزم إنتهاء خدمته لإستحقاق المعاش . وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعى عليه بسبب الطعن على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

(الطعن ١٢٧٩ لسنة ١٥٥ق جلسة ٢٨/٢/٨٩ س٠٤ ص٧٧٧)

بطلان الإجراءات المبنى على إنعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى . من النظام العام . م٣ مرافعات معدلة بق ٨١ لسنة ١٩٩٦ . مؤداه . جواز الدفع به لأول مرة أمام معكمة النقض طالما عرضت عناصره على محكمة الموضوع

الحكمية

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعنين استوفيا أوضاعهما الشكلية

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعنين - تتحصل في أنه بموجب عقد مشهر في ١٩٥٥/٣/٣٤ وهب العقار محل النزاع إلى المطعون ضدها الأولى في الطعن رقم لسنة ق - الطائفة اليسهسودية والإسرائيلية سابقاً، مع احتفاظه بحق الإنتفاع ، وفي 1/1/١٩٥٧ أجره إلى والدة الطاعنة في هذا الطعن وأقامت الأخيرة مع والدتها المستأجرة حتى وفاتها . وبتاريخ 10/10/1911 فرضتُ الحراسة العسامسة على أمسوال المالك الأصلي للعسقسار الذي توفي في ١٩٦٦/١/٣١ . باع جهاز الحراسة العامة العقار إلى شركة مصر للتأمين - المطعون ضدها الثانية التي باعته بدورها إلى الطاعنة بموجب عقد عرقي مؤرخ ٢/٤/ ١٩٧٠ . أقيامت المطعون ضدها الأولى الدعويين رقمي ، لسنة ١٩٦٧ الجيزة الإبتدائية بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد الهبة المشار إليه وتثبيت ملكيتها للعقار وتسليمه إليها وبإبطال البيع الصادر من سلف المطعون ضده الثالث إلى المطعون ضدها الثانية مع إلزامهما بأن يؤديا إليها الريع والفوائد القانونية. وبتاريخ ٢٩/٦/٢٩ حكمت المحكمة برفض الدعــوى . استأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم بالإستئناف رقم لسنة ... ق أمام محكمة استئناف القاهرة التي قضت في ٣٠/٥/١٩٧٨ بإلغاء الحكم المستأنف وبصحة ونفاذ عقد الهبة وتثبيت ملكية المطعون ضدها الأولى للعقار وبعدم نفاذ تصرفات سلف المطعون ضده الثالث إلى المطعون ضدها الثانية عن العقار في

مواجهة المطعون ضدها الأولى إلخ . طعن المطعون ضدهما الثانية والثالث في هذا الحكم بطريق النقض بالطعنين رقمى و... لسنة ٤٨٥ حيث قضى برفضهما ، وبتاريخ ٢٣ / ٤ / ١٩٨١ أقامت المطعون ضدها هذه المحكمة من إنعدام صفة المطعون ضدها الأولى في رفع الإستئناف رقم لسنة ٢١١ق القاهرة لعدم تمتعها بالشخصية المعنوية يقوم تحقيقه على اعتبارات يختلط فيها الواقع بالقانون إذ يقتضى الأمر بحث ما إذا كان قد صدر من الدولة ترخيص أو إذن خاص بالمصادقة على من يمثلها أو طبقاً لما جرى عليه العرف كمظهر من مظاهر اعتراف الدولة بها كجهة دينية من عدمه أو ما إذا كان قد تم شهر نظامها من عدمه إذا نظر على طرحها على محكمة الموضوع ومن ثم يمتنع إثارة هذا السبب لأول محكمة النقض.

وحيث إن الطاعنة تنعى بالأوجه الثلاثة الأول من السبب الثانى والوجه الأول من السبب الخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد فى الإستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق وفى بيان ذلك تقول إن الحكم أقام قضاءه برفض طلبها ثبوت ملكيتها للعقار محل النزاع على أنها خلف خاص للمطعون ضدها الثانية شركة مصر للتأمين – ورتب على ذلك انتقال العقار إليها بكافة القيود ومنها الحكم الصادر ببطلان بيع العقار الصادر من سلف المطعون ضده الثالث ، وأن تقديم المطعون ضدها الأولى مستنداتها فى الإشكال المرفوع من الطاعنة وواقعة تسليم العقار للمطعون ضدها الأولى حكمياً فى ١٩٨٧/٩/١ من شأن أى منها قطع التقادم فى حين أن التقادم سبب منشئ للملكية استقلالاً عن عقد البيع لا يجوز معه أن تعتبر خلفاً للمطعون ضدها الثانية فلا تحاج بالحكم الصادر فى الدعويين رقمى ١٩٠٥ هـ ١٩٨٥ سنة ١٩٦٧

الجيزة الإبتدائية واستئنافه رقم ٣٥٣٧ لسنة ٩٤ق القاهرة اللتين لم تكن خصماً فيهما ، ولا يعد إجراء قاطعاً للتقادم مجرد تقديم المطعون ضدها الأولى في الإشكال المرفوع من الطاعنة في تنفيذ ذلك الحكم الإستئنافي صورته التنفيذية ومذكرة بصلاحيته للتنفيذ إذ لا يعتبر ذلك دفعاً موضوعياً للإشكال ولا يتعلق بأصل الحق ، كما لا يعتبر ذلك دفعاً موضوعياً للإشكال ولا يتعلق بأصل الحق ، كما لا لذلك الحكم إقراراً قاطعاً للتقادم لحصوله بعد اكتمال مدته فضلاً على أنها تمسكت في محضر التسليم بصفتها كمالكة للعقار ، ولا ينال من ذلك إقامة المطعون ضدها الأولى الدعوى رقم لسنة أبطلب إخلاء الطاعنة من العقار للغصب أو تعديل طلباتها في دعواها رقم لسنة إلى الإخلاء لذات السبب بدلاً من عدم سداد رقم لسنة إلى الإخلاء لذات السبب بدلاً من عدم سداد رقم لسنة إلى الإخلاء لذات السبب بدلاً من عدم سداد

وحيث إن هذا النعى غير مقبول إذ أن قضاء هذه الحكمة قد جرى على أن مفاد نص المادة ٣٨٣ من القانون المدنى أن التقادم ينقطع بالمطالبة القضائية وبأى عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه أثناء السير في إحدى الدعاوى ، والمقصود بالمطالبة القضائية هو مطالبة الدائن لمدينه مطالبة صريحة بالحق قضاء وهو ما يتم بطريق رفع الدعوى لإستصدار حكم بإجبار المدين على الوفاء بما التزم به والمطالبة بما يجب بوجوب الحق وبما يسقط بسقوطه تعتبر إجراء قاطعاً للتقادم بالنسبة لأصل الحق مادامت هذه المطالبة تدل في ذاتها على قصد صاحب الحق في التمسك به ، وحسب محكمة الموضوع على قصد صاحب الحق في التمسك به ، وحسب محكمة الموضوع أن يدفع أمامها بالتقادم حتى يتعين أن تبحث شرائطه القانونية ومنها المدة بما يعترضها من وقف أو إنقطاع وأن تقرر ولو من تلقاء نفسها وقسف التقادم أو إنقطاعه إذ طالعتها أوراق الدعوى بقيام سببه إذ أن حصول شئ من ذلك يحول دون إكتمال مدة التقادم ، لما

كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن وضع يد الطاعنة على العقار محل النزاع بنية الملك وإن كان قد بدأ اعتبارا من ٤ / ٢ / ١٩٧٠ ثما كان مقتضاه سريان التقادم من هذا التاريخ إلا أنه وقد أقامت المطعبون ضدها الأولى في ١٩٨١/٤/١٣ الدعوى رقم لسنة ١٩٨١ الجيزة الابتدائية والمقيدة فيما بعد برقم لسنة ١٩٨٣ الجيزة الابتدائية بطلب إخلاء الطاعنة من العقار محل النزاع واستندت في ذلك ابتداء الى أن الطاعنة كمستأجرة لم تف إليها كمالكة وخلف للمؤجر بأجرة العقار ودلالة ذلك ومرماه هو تمسك المطعون ضدها الأولى بحقها في ملكية العقار وإنكاره على الطاعنة ومجابهتها بذلك بدعوى قضائية من الدعاوى التي تثبت أصلا للمالك كأثر من آثار استعماله لملكه ، وهو ما ينم بذاته عن تمسك المطعون ضدها الأولى بحقها في ملكية ذلك العقار ، وينقطع به التقادم الذي تستند إليه الطاعنة في ادعائها هذه الملكية ولاتكتمل به مدته لحدوثه قبل انقضاء خمسة عشرة عاما من بدء الحيازة فلا يثبت لها الملك بهذا السبب ، وإذ إنتهى الحكم المطعون فيه الى هذه النتيجة الصحيحة فلا يعيبه ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية فلمحكمة النقض تصحيحها دون أن تنقضه ويكون النعى غير منتج .

وحيث إن حاصل الوجه النانى من السبب الثالث أن المحكمة الاستئنافية إذ ألغت الحكم الابتدائى الذى أجاب الطاعنة الى طلبها الأصلى فى دعواها فقد كان حتما عليها طبقا لنص المادة ٢٣٤ من قانون المرافعات أن تعيد الدعوى الى محكمة أول درجة للفصل فى طلبها الإحتياطى إلا أنها أغفلت هذه الإحالة تأسيسا على أن الطلب الإحتياطى غير معروض عليها مما يعيب حكمها المطعون فيه بمخالفة القانون.

وحيث إن هذا النعي سديد ذلك أن المشرع أوجب في المادة ٢٣٤ من قانون المرافعات على محكمة الاستئناف إذا خالفت محكمة أول درجة في قضائها في الطلب الأصلى أن تعد الدعوى الى تلك الحكمة لتفصل في الطلب الاحتياطي الذي لم تبحثه إذ حجبها عن نظره إجابتها للطلب الأصلى ومن ثم لم تستنفد ولايتها بالنسبة له ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه وأسباب الحكم الابتدائي أن الطاعنة رفعت الدعوى مطالبة أصليا بتثبيت ملكيتها للعقار محل النزاع وإحتياطيا فيحالة استحقاقه للمطعون ضدها الأولى الحكم بإلزام المطعون ضدهم الأربعة بأن يدفعوا لها متضامنين خمسة ملايين جنيه قيمة العقار ومبلغ ثلاثة ملايين جنيه كتعويض فقضى الحكم الابتدائي للطاعنة بطلبها الأصلي وأورد بأسبابه أنه لا محل بعد ذلك لنظر الطلب الإحتياطي ، وإذ استأنفته المطعون ضدها الأولى وإنتهى الحكم المطعون فيه الى إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به وبرفض دعوى الطاعنة في هذا الشأن دون أن يعد القضية الى محكمة الدرجة الأولى لتفصل في الطلب الاحتياطي استنادا الى أن هذا الطلب غير معروض عليه في حين أنه ما كان يجوز للطاعنة وقد قضى لها بطلبها الأصلى أن تستأنف الحكم الابتدائي في شأن طلبها الاحتياطي فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن تما تنعاه الطاعنة بباقى أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه انه أقام قضاءه بإخلائها من العين محل النزاع على إنتهاء العلاقة الإيجارية تأسيسا على أن تغيير نيتها فى حيازة العقار الى قصد التملك يشكل نوعا من الغصب يبرر الإخلاء فى حين أن ذلك لا يعد من أسباب الإخلاء المحددة على سبيل الحصر فى قوانين إيجار الأماكن فإن الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن مؤدى المادة ٣٧٠ من القانون المدنى أنه إذا إجتمعت صفتا الدائن والمدين بالنسبة الى دين واحد في ذات الشخص انقضى الدين لإتحاد الذمة وبالقدر الذي إتحدت فيه فإذا زال بأثر رجعي سبب هذا الإتحاد اعتبر كأن لم يكن وعاد الدين بملحقاته الى الوجود ، لما كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن الطاعنة كانت مستأجرة للعقار محل النزاع بطريق الإمتداد القانوني خلفا لوالدتها المستأجرة الأصلية ثم اشترت العقار من المطعون ضدها الثانية بما يستتبع انقضاء العلاقة الإيجارية لإتحاد الذمة إلا انه وقد قضى بحكم نهائى بات بعدم نفاذ سند البائعة لها في مواجهة المطعون ضدها الأولى بصفتها مالكة العقار فإن لازم ذلك زوال سبب إتحاد الذمة عدم نفاذه كذلك في حق الأخيرة بما مؤداه عودة العلاقة الإيجارية بكامل مقوماتها الأصلية بين الطاعنة كمستأجرة وبين المطعون ضدها الأولى بوصفها خلفا للمالك المؤجر ، ولا ينال من ذلك ما تحسكت به المطعون ضدها الأولى من أن الطاعنة تغيرت نيتها في وضع يدها على العقار من مستأجرة الى مالكة بالتقادم الطويل إذ أن هذا التغيير في ذاته لا يترتب عليه إنتهاء العلاقة الإيجارية وإنفصام عراها طالما انقطع التقادم وزال أثره واعتبرت المدة التي إنقضت منه كأن لم تكن ولم يثبت بها للطاعنة صفة الملك فتظل يدها على العقار كمستأجرة لا يجوز إخلائها منه إلا لسبب من الأسباب التي أوردها على سبيل الحصر كل من القانونين رقمي ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر وهو ما لم تطلبه المطعون ضدها الأولى وفقا لطلباتها الختامية - بصيغة صريحة جازمة وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه بالإخلاء على إنتهاء العلاقة الإيجارية فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه في هذا الخصوص دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

عن الطعن رقم ٧٢٥١ لسنة ٦٦ ق :

حيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعى به الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون إذ أقام قضاءه برفض طلب تسليمهم العين محل النزاع على أن الملكية لم تنتقل إليهم لعدم شهر عقدى شرائهم للعقار فى حين أن عقد البيع ولو لم يكن مشهرا ينقل الى المشترى جميع الحقوق المتعلقة بالمبيع ومنها حقه فى استلامه فضلا عن خطأ الحكم فى تكييفه لعقد الهبة الصادر من الملك الى المطعون ضدها الثالئة بأنه وقف خيرى .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه وإن كان التسليم يعد أثرا من آثار عقد البيع بإعتباره التزاما يقع على عاتق البائع سجل العقد أو لم يسجل إلا أنه لما كان من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن آثار العقد وفقا لنص المادة ١٤٥ من القانون المدنى لا تنصرف الى الغير الذى لم يكن طرفا فيه ولم تربطه صلة بأى من طرفيه سواء كانت هذه الآثار حقا أم التزاما وكان الشابت في الدعوى أن الطاعنين استندوا في طلبهم إخلاء المطعون ضدها الأولى من العقار محل النزاع والزامها بتسليمه لهم الى عقد البيع الصادر من المطعون ضدها الثالثة «الطائفة اليهودية» الى الطاعنين الشاني والشالث والرابع والخامس والذى حرر عنه عبقد الصلح المؤرخ السنة والحامس والذى حرر عنه عبقد الصلح المؤرخ ... لسنة ١٩٩١ بنها الابتدائية ، و الى عقد البيع الصادر من الطاعنة الأولى الى باقى الطاعنين ، وهذه العقود ثلاثتها ليست الطاعنة الأولى الى باقى الطاعنين ، وهذه العقود ثلاثتها ليست

يتولد منها ، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه المؤيد للحكم الابتدائى في هذا الخصوص الى هذه النتيجة فإن النعى عليه بما ورد بأسبابه من تقريرات قانونية خاطئة يكون غير منتج إذ محكمة النقض تصحيحها دون أن تنقضه وعن الشق الثانى من النعى فإنه إذ ورد غير كاشف عن المقصود منه كشفا وافيا نافيا عنه الغموض والجهالة ولم يفصح الطاعنون عن أثره في قضاء الحكم فإنه يكون مجهلا وغير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض هذا الطعن .

(الطعنان ٥٨٧٠) ٧٢٥١ لسنة ٦٦ ق - جلســة ١٢/٦/١٩٩١)

وزير المالية هو الممثل الوحيد لمصلحة الضرائب في الطعن المرفوع منها .

الطاعن الأول بصفته (وزير المالية) هو الممثل الوحيد لمصلحة الضرائب المقصودة بالخصومة دون الطاعن الثانى -- رئيس نيابة استئناف أسيوط بصفته - لأن الأخير ليس خصما حقيقيا فى الطعن أو ذى صفة في تحثيل المصلحة الطاعنة ومن ثم يكون الطعن من الطاعين الثانى قد رفع من غير ذى صفة فتقضى المحكمة بعدم قبوله .

(الطعن ٥٦ لسنة ٢٦ ق - جلسيسة ٢٩ / ٦ / ١٩٩٩)

الوزير هو صاحب الصفة في تمثيل وزارته والمصالح والإدارات التابعة لها أمام القضاء الإستثناء . منح جهة إدارية معينة الشخصية الإعتبارية وإسناد صفة النيابة عنها لغير الوزير . وزير المالية دون غيره المثل لمصلحة الضرائب ومامورياتها أمام القضاء .

(الطعن ١٣٧ع لسنة ٢٧ق - جلسيسية ١١/٩ ١٩٠٥)

الوزير هو صاحب الصفة في تمثيل وزارته والمصالح والإدارات التابعة لها أمام القضاء الإستثناء . منح جهة إدارية معينة الشخصية الإعتبارية وإسناد صفة النيابة عنها لغير الوزير . وزير المالية دون غيره الممثل لمصلحة الضرائب ومأمورياتها أمام القضاء .

(الطعن ٥٠٥١ لسنة ٦٣ ق - جلسسسة ٢٠٠١/٣/٣)

بطلان الإجراءات المبنى على إنعدام صفة أحد الخصوم فى الدعوى من النظام العام . م / ٣ مرافعات المعدلة بق ٨١ لسنة ١٩٩٦ . مؤداه . جواز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض . (مثال فى ضريبة المبيعات).

(الطعن ۱۲۳۶ لسنة ۲۷ق - جليسسسة ۲۲ / ۲۰۰۱) الوقائسع

فى يوم ١٩٩٤/٨/٣١ طعن بطريق النقض فى حكم محكمة استئناف طنطا الصادر بتاريخ ١٩٩٤/٧/١٨ فى الإستئناف رقم ... لسنة ٤١ ق - وذلك بصحيفة طلب فيها الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه .

وفي نفس اليوم أودع الطاعن مذكرة شارحة .

وفي ١٩٩٤/٩/١١ أعلن المطعون ضده بصحيفة الطعن .

ثم أودعت النيابة مذكرتها وطلبت فيها قبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه .

وفي ١٠٠١/٥/٨ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة المشورة فرأت أنه جدير بالنظر فحددت لنظره جلسة ١٠٠١/٦/٥

وبها سمعت الدعوى أمام هذه الدائرة على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محامى الطاعن والنيابة كل على ما جاء بمذكرته – والحكمة أرجأت إصدار الحكم الى آخر الجلسة .

الحكمسة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيسد المستشار المقرر/ « نائب رئيس الحكمة » والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقائع - على ما يسين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مأمورية الضرائب الختصة قدرت أرباح المطعون ضده عن نشاطه « جزار » في الفترة من عام ١٩٨١ حتى عام ١٩٨٥ وإذا اعترض وأحيل الخلاف الى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بإعتبار الطعن كأن لم يكن . طعن المطعون ضده في هذا القرار بالدعوى رقم لسنة ١٩٨٩ ضرائب طنطا الإبتدائية وبتاريخ ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ حكمت برفض الدعوى وتأييد القرار المطعون فيه . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالإستئناف رقم لسنة ١٤ ق لدى محكمة استئناف طنطا وبتاريخ ١٨ من يوليه سنة ١٩٨٤ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وقرار لجنة الطعن المطلان النمودج ١٩١ ضرائب ، عن المستأنف وقرار لجنة الطعن لم هذا الحكم بطريق النقض ، وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه إذ قضى بإلغاء قرار لجنة الطعن لبطلان النيموذج ١٩٥ ضرائب ١ الخاص بسنوات المحاسبة لخلوه من بيان أسس وعناصر ربط الضريبة في حين أن موضوع النزاع الذي كان مطروحا على المحكمة هو الطعن في قرار لجنة الطعن بإعتبار طعن المطعون ضده كأن لم يكن لتخلفه عن الحضور أمامها بغير عذر مقبول .

وحيث إن هذا النعي في أساسه سديد ، ذلك أن النص في المادة ١٥٩ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على أن تختص لجان الطعن بالفصل في جميع أوجه الخلاف بين الممول والمصلحة في المنازعات المتعلقة بالضرائب المنصوص عليها في هذا القانون، وتخطر اللجنة كلا من المول والمصلحة بميعاد الجلسة قبل انعقادها بعشرة أيام على الأقل وذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول وعلى الممول الحضور أمام اللجنة إما بنفسه أو بوكيل عنه وإلا اعتبر طعنه كأن لم يكن ما لم يسد عذراً تقبله اللجنة، وفي المادة ٧٨ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون على انه تطبيقا لأحكام المادة ١٥٩ من القانون يكون إخطار كل من الطاعن والمأمورية بمواعيد الجلسة على النموذج رقم ٢٢ ضرائب المرافق بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ، فإذا لم يحضر المول أو وكيله أمام اللجنة في أول جلسة حجزت المادة للقرار بعد أسبوعين على الأقل ويعلن الممول بذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول فإذا أبدى عذرا غير مقبول تصدر اللجنة في هذه الحالة قرارا مسببا بإعتبار الطعن كأن لم يكن وفي جميع الأحوال يتعين على اللجنة أن تتحقق من إخطار الممول بتسلم علم الوصول ، . يدل على أن الشارع استحدث جزاء بغرض الحد من المنازعات غير الجادة التي يقيمها الممول أمام لجنة الطعن

طعنا على الربط الضريبي الذي حددته مأمورية الضرائب ، هو اعتبار طعنه كأن لم يكن وذلك إذا لم يحضر بنفسه أو بوكيل عنه أمام اللجنة في الميعاد الذي قررته له منا لم يبد عدرا تقبله خلال المدة التي حددتها لإصدار قرارها وكان مؤدى صدور قرار من اللجنة بإعتبار طعن الممول كأن لم يكن على هذا النحو تحصن الإجراءات السابقة عليه مما قد ينال من صحتها ما لم تصدر المحكمة حكما بإلغاء هذا القرار فتستعيد سلطتها في بحث ما قد اعترى هذه الإجراءات من بطلان ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بإلغاء الحكم المستأنف وقرار اللجنة لبطلان النموذج و 19 ضرائب ، دون أن يعرض لمدى سلامة ما أصدرته هذه اللجنة من قرار بإعتبار طعن المطعون ضده كأن لم يكن رغم أنه إجراء لازم قبل التعرض لبطلان ذلك النموذج فإنه يكون قد خالف القانون واخطا في تطبيقه بما يوجب نقضه .

(الطعن ٨٢٨٧ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٥/٦/٦/١ لم ينشر بعد)

ثالثا ؛ الدفع بعدم جواز الدعوى البتداة أمام الحكمة ما ثم يكن قد سبق عرض النزاع على ثجنة الطعن

كان المشرع ينص في المادة ٥٤ مكرر الواردة ضمن الكتاب الثاني من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٣٩ والمخال إليها بموجب المادة ٢٠ من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٢٩ والتي يجرى نصها على النحو التالى :

(مسادة ٥٤ مكرد: استثناء من أحكام قانون المرافعات المدنية والتسجارية يتبع في الطعون التي ترفع أمام المحكمة الابتدائية الإجراءات الآتية:

أولا: يرفع الطعن بصحيفة تقدم الى قلم كتاب المحكمة المختصة ويجب أن تشمل عدا البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على بيان القرار المطعون فيه وتاريخه واللجنة التى أصدرته ومأمورية الضرائب المختصة والأسباب التى ىنى عليها الطعن وطلبات الطاعن .

ثانيا: على الطاعن أن يقيد طعنه عند تقديم صحيفته الى قلم الكتاب وإلا كان الطعن باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه.

فالله على الطاعن في الخمسة عشر يوما التالية لتقديم صحيفة الطعن أن يعلن صورة منها الى جميع الخصوم الذين وجه اليهم الطعن والا كان باطلا وحكمت الحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه .

وعلى قلم المحضرين أن يسلم قلم كتاب الحكمة المختصة صورة صحيفة الطعن المعلنة في اليوم التالي لإعلانها على الأكثر .

وابعا : على مصلحة الضرائب خلال خمسة وأربعين يوما من تقديم صحيفة الطعن ان تودع قلم كتاب المحكمة المختصة ملف لجنة الطعن وملف الممول الفردى الخاصين بموضوع الطعن .

خامسا : على الطاعن خلال ستين يوما من تاريخ تقديم صحيفة الطعن أن يودع قلم كتاب المحكمة المختصة مذكرة بشرح أسباب طعنه والمستنسدات المؤيدة له وإلا فلا يجوز قبولها بعد إنقضاء هذا الميعاد .

سادسا: للمطعون عليه أن يودع قلم كتاب الحكمة خلال الخمسة عشر يوما التالية لنهاية المدة المبينة بالفقرة السابقة مذكرة بدفاعه مشفوعة بالمستندات التي يرى تقديمها ، فإن فعل كان للطاعن في ميعاد خمسة عشر يوما من إنقضاء الميعاد المذكور أن يودع قلم كتاب المحكمة مذكرة مشفوعة بالمستندات التي يرى تقديمها وللمطعون عليه أن يودع خلال خمسة عشر يوما أخرى مذكرة بملاحظاته على الرد مشفوعة بما يرى تقديمه من المستندات .

سابعاً بعد إنقضاء المواعيد المنصوص عليها في الفقرات السابقة أو إذا لم يودع المطعون عليه مذكرة بدفاعه في ميعاد الخمسة عشر يوما المخول له يحدد رئيس الحكمة خلال ثلاثة أيام الجلسة التي ينظر فيها الطعن على ألا يتجاوز تاريخها خمسة عشر يوما فإذا وقع هذا التاريخ في شهر يوليو وأغسطس حدد يوم الجلسة خلال شهر سبتمبر .

ويخبر قلم كتاب المحكمة الخصوم بتاريخ الجلسة المحددة بكتاب موصى عليه بعلم الوصول قبل ميعاد إنعقادها بثلاثة أيام على الأقل.

ثامناً الا يجوز تأجيل نظر الطعن إلا لمرة واحدة ولسبب طارئ لم يكن فى الإمكان إبداؤه من قبل ولا يجوز أن تزيد مدة التأجيل على أربعة أسابيع .

قاسعاً اإذا قضت المحكمة بندب خبير فلا يجوز أن يزيد الاجل الذي يحدد لايداع الامانة على خمسة عشر يوماً أو يزيد الاجل الذي يحدد لايداع تقرير الخبير على تسعين يوماً.

كما لا يجوز تأجيل نظر الدعوى بعد ايداع التقرير إلا مرة واحدة ولا أن تزيد مدة التأجيل على أربعة أسابيع تقدم خلالها ملاحظات الخصوم على تقرير الخبير مشفوعة بالمستندات التي يرون تقديمها .

وتقـابلـهـا المادة ١٦١ من القـانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعـدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ ويجرى نصها على النحو التالي :

(مادة ١٦١ - لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن فى قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الاعلان بالقرار .

وترفع الدعوى للمحكمة التي يقع في دائرة اختصاصها المركز الرئيسي للممول أو محل اقامته المعتاد أو مقر المنشأة وذلك طبقاً لأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية المشار إليها).

تطبيقات قضائية ،

عدم جواز رفع دعوى مبتدأة ببطلان قرارات لجان الطعن الضريبى . وجوب الالتجاء إلى الطريق الذى رسمه القانون للطعن في هذه القرارات في الميعاد المحدد.

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يقبل الطعن في الأحكام بدعوى بطلان مبتدأة مادام أن القانون قد نظم طرقا للطعن عليها ولما كسانت المادتان ١٥٠ و ٥٤ مكررا من القسانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ اللتان أحال عليهما القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد ، قد رسمتا لذوى الشأن طريق الطعن في قرارات لجان الضرائب إذا أرادوا التظلم منها بقصد إعادة النظر فيما قضت به أو يقصد الغائها بسبب بطلانها أو بطلان الإجراءات التي بنيت عليها وحددتا لذلك مواعيد وإجراءات خاصة ، فإنه لا يجوز رفع دعوى مبتدأة ببطلان تلك القرارات ، ويكون السبيل إلى بحث أسباب العوار التي قد تلحقها هو الطعن عليها بذلك الطريق الذي نص عليه القانون .

(الطعن ٣٧٩لسنة ٣٧ ق جلسة ٣٧ / ١٩٧٤ س ٢٥ ص ١١٠٠)

مؤدى نص المادة ٥٤ مكرر الواردة ضمن مواد الكتاب الثانى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٣ والحال إليها بموجب المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن الطعن في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة يرفع بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة الإبتدائية مشتملة على بيانات محددة ، وأوجبت على

الطاعن أن يقيد طعنه عند تقديم صحيفته إلى قلم الكتاب وأن يعلن صورة منها إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم الطعن فى الخمسة عشر يوماً التالية وإلا كان الطعن باطلاً وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الطعون ضده أقام طعنه على قرار لجنة الطعن أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية بموجب عريضة موقعة من محام وقدمت إلى قلم كتاب المحكمة حيث قيدت برقم لسنة ١٩٧٨ ضرائب الاسكندرية بتاريخ ٥٠ / ١ / ١٩٧٨ وحدد لنظرها جلسة ١٩٧٧ / ١ / ١٩٧٩ بعد أداء الرسم المقرر فإن دعواه تكون قد أقيمت وفقاً للقانون

(الطعن ٢٧٦ لسنة ٥١ق ٠٠ جلسيسية ٢٧٦ ١٩٩١)

رابعاً : الدفع ببطلان صحيفة الدعوى لعدم توقيع الحامى عليها

تنص المادة ٥٨ من قانون الحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون ١٠ لسنة ٢٠٠٧ في الفقرة الثالثة من المادة ٥٨ منه على أنه , وكذلك لا يجوز تقديم صحف الدعاوي إلا إذا كانت موقعة من أحد الحامين القررين أمامها على الأقل، .

وهذا الأمر بين وواضح الهدف منه وهو تحقيق الاشراف على تحرير صحف الدعاوي

تطبيقات قضائية ،

عدم توقيع محام على صحيفة الدعوى الإبتدائية - أثره - بطلان الصحيفة وعدم قبول الدعوى - تعلقه بالنظام العام - جواز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف - لاجابة لاثبات ترتب ضرر

نص في المادة ٢٥ من قانون المحاماه رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ صريح في النهي عن تقديم صحف الدعاوى مالم يوقعها محام . ومقتضى هذا النهى – وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض – أن عدم توقيع محام على صحيفة الدعوى الابتدائية يترتب عليه حتماً عدم قبولها ، وان النهى الوارد في المادة ٢٥ من قانون المحاماه يعتبر في حكم المادة ٢٥ من قانون المرافعات نصاً على بطلان الصحيفة التي لم يوقعها محام يقع حتماً إذا ما أغفل هذا الاجراء بغير ما حاجة لاثبات وقوع ضرر للخصم نتيجة هذه الخالفة إذ شرط ذلك أن لا ينص القانون صراحة أو دلالة على البطلان ، فإن هو نص عليه فإن المشرع يكون قد قدر أهمية الاجراء وافترض ترتب الضرر على

اغفاله فى الغائب ، والبطلان المترتب على عدم توقيع محام على صحف الدعاوى هو مما يتعلق بالنظام العام ويجوز الدفع به فى أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف .

(الطعن ۲٤٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ٢٥/١٠/١٠س ١٨ص ١٥٥٢)

إذ نصت المادة ٢٥ / ٤ من القسانون وقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ باغاماه أمام الحاكم على أنه ولا يجوز تقديم صحف الدعاوى للمحاكم الابتدائية والإدارية أو طلبات الأداء إلى الحاكم الابتدائية إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين المقررين أمامها ، فقد حددت نطاق تطبيقها بصحف الدعاوى وأوامر الأداء من ثم فلا يمكن تجاوز هذا النطاق إلى غير ذلك من اجراءات المرافعات قياساً على هاتين الحالتين بمقولة اتحاد العلة في كل . وإذ كان لا يصدق على قائمة الحالتين بمقولة اتحاد العلة في كل . وإذ كان لا يصدق على قائمة شروط البيع وصف صحيفة الدعوى بمعناها المبين في المادة ٦٩ من شروط البيع وصف صحيفة الدعوى بمعناها المبين في المادة ٦٩ من قانون المرافعات وما بعدها ولا هي في الأوراق الأخرى التي أوجب قانون الحاماه توقيعها من محام ، فإنه لا يترتب البطلان على عدم توقيعها من أحد المحامين .

(الطعن ٤٨٤سنة ٣٢ق جلسة ٧ / ١٢ / ١٩٦٧ س ١٨ص١٨٦مج فني مدني)

النعى ببطلان صحيفة الاستئناف لعدم التوقيع عليها من محام مقبول للمرافعة أمام محاكم الاستئناف يقوم على عنصر واقعى هو تحقيق ما إذا كان المحامى الموقع على صحيفة الاستئناف مقررا أو غير مقرر أمام محكمة الاستئناف عند توقيعه عليها، ومن ثم فإنه يعتبر سببا جديداً لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالطه من واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع.

(الطعن ١٩٩ لسنة ٣٥ق جلسة ٢٤ / ١٩٦٩ س ٢ ص ١٨٥مج فتي مدني)

خلو صحيفة الاستئناف من توقيع محام من المقبولين أمامها - أثره - بطلان الصحيفة .

إذا كان نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بشأن المحاماه أمام المحاكم الذى رفع الاستئناف فى ظله صريحاً فى النهى عن تقديم صحف الاستئناف أمام أية محكمة إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين المقررين أمامها فإن مقتضى ذلك أن عدم توقيع محام عن نصت عليهم المادة المذكورة على صحيفة الاستئناف يترتب عليه بطلانها.

(الطعن ۲۷ السنة ۳۷ ق - جلسة ۲۰ / ۱۹۷۳ س ۲۶ ص ۲۸۲)

علة اشتراط المشرع ضرورة توقيع محامى على صحف الدعاوى .

قصد المشرع - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية لقانون المحاماه رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ - من توقيع الحامى على صحيفة الدعوى هو رعاية الصالح العام وتحقيق الصالح الخاص في ذات الوقت . ذلك أن اشراف المحامى على تحرير صحف الاستئناف والدعاوى والعقود ذات القيمة من شأنه مراعاة أحكام القانون في تحرير هذه الأوراق ، وبذلك تنقطع المنازعات التي كثيراً ما تنشأ بسبب قيام من لا خبرة لهم بممارسة هذه الشئون ذات الطبيعة القانونية تما يعود بالضرر على ذوى الشأن .

(الطعن ١٩٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢ س ١٤ص٥٠٣)

تصحيح الاجراء الباطل - وجوب اتمامه في ذات مرحلة التقاضي التي اتخذ فيها هذا الاجراء - البطلان الناشئ عن عدم

توقيع محام على صحيفة افتتاح الدعوى - امتناع تصحيحه أثناء نظر الاستئناف .

تصحيح الاجراء الباطل . يجب أن يتم فى ذات مرحلة التقاضى التى اتخذ فيها هذا الاجراء فالبطلان الناشئ عن عدم توقيع محام على صحيفة افتتاح الدعوى . ينبغى أن يتم تصحيحه أمام محكمة الدرجة الأولى . وقبل صدور حكمها الفاصل فى النزاع إذ بصدور هذا الحكم يخرج النزاع من ولاية الحكمة . ويمتنع اجراء التصحيح ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن توقيع المامى على صحيفة افتتاح الدعوى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الاستئناف من شأنه تصحيح البطلان العالق بهذه الصحيفة فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن ٤٣٧ لسنة ٤ق جلسة٢ / ٢ / ١٩٧٦ س٧٧ ص٥٥٦ مج فني مدني)

توقيع المحامى على أصل صحيفة الدعوى - أغفال التوقيع على صورتها - لابطلان .

مؤدى الفقرة الثانية من المادة ٨٧ من قانون المحاماه رقم ٦٦ السنة ١٩٦٨ أن المشرع قصد من توقيع المحامى على صحف الدعاوى وعليه الصالح العام وتحقيق الصالح الخاص في ذات الوقت لأن اشراف المحامى على تحرير صحف الاستثناف والدعاوى والعقود ذات القيمة من شأنه مراعاة أحكام القانون في تحرير هذه الأوراق وبذلك تنقطع المنازعات التي كثيراً ما تنشأ بسبب قيام من لا خبرة لهم بممارسة هذه الشئون ذات الطبيعة القانونية بما يعود بالضرر على ذوى الشأن بما مفاده أن توقيع المحامى على أصل الصحيفة أو على

صورتها يتحقق به الغرض الذى قصد إليه المشرع ومن ثم فإن خلو الصورة من التوقيع لا يترتب عليه البطلان .

(الطعن ٥٨٩ لسنة ٤٨ ق -- جلسسة ٧/٧ ١٩٧٩)

حيث أن المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مفاد نص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أن المشرع أوجب على الخصوم أن ينيبوا عنهم محامين مقبولين أمام محكمة النقض في القيام بالاجراءات والمرافعة أمامها، والحكمة من ذلك أن هذه المحكمة لا تنظر إلا المسائل القانونية فلا يصح أن يتولى تقديم الطعون إليها أو التوقيع عليها والمرافعة فيها إلا المحامون المؤهلون لبحث مسائل القانون ، ويترتب على مخالفة ذلك الحكم ببطلان الطعن ، وإذ كان البين من الأوراق أن أصل صحيفة الطعن قد خلا عما يفيد أن من وقع عليها محام مقبول أمام محكمة النقض إذ ذيل أصل الصحيفة بتوقيع غير مقروء ولم يشر فيها إلى اسم من وقعها وأنه محام مقبول أمام هذه المحكمة ، فإن الطعن يكون باطلا، ولا يغير من ذلك ايداع صحيفة الطعن من محام مقبول أمام محكمة النقض موكل من الطاعن ذلك أن الغاية من توقيع محام مقبول أمام محكمة النقض على صحيفة الطعن لم تتحقق على هذه الصورة لأن هذا التوقيع هو وحده الذي يضمن جدية الطعن وكفاية أسبابه على النحو الذي يتطلبه القانون . لما كان ذلك وكان هذا البطلان متعلقاً بالنظام العام تحكم به محكمة النقض من تلقاء نفسها ولو لم يثره أحد الخصوم أو النيابة العامة .

(الطعن ۱۶۴۲ لسنة ۵۸ق - جلسة ۱۹۹۳/۲/۱ لم ينشر بعد) (الطعن ۳۶۵۳ لسنة ۵۸ ق جلسة ۱۹۹۰/۱/۱۱ لم ينشر بعد) (الطعن ۷۷۵ لسنة ۶۱۵ق - جلسة ۱۹۵۰/۱/۱۹۵۱ لم ينشر بعد) وحيث أن الطعن أقيم على سبب واحد ينعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول إنه تحسك أمام محكمة الإستئناف ببطلان صحيفة الإستئناف لعدم التوقيع عليها من محام مقبول للمرافعة أمام محكمة الإستئناف ذلك أن الأستاذ المحامى الذى وقع على صحيفة الإستئناف لم يكن مقيدا أمام محكمة الإستئناف عند توقيعه عليها على ما هو ثابت من الشهادة المقدمة من الطاعن والصادرة من نقابة المحامين وبالتالى تكون صحيفة الإستئناف باطلة بطلاناً متعلقاً بالنظام العام عملا بالمادة ٥٨ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٧ «بشأن المحاما» ويكون الحكم من الصادر بجلسة ٢٠ / ٥ / ١٩٩١ بقبول الإستئناف شكلاً قد أخطأ في تطبيق القانون ويسرتب على ذلك بطلان الحكم الصادر في الموضوع بجلسة ٢٠ / ٤ / ١٩٩٢ كم يستوجب نقضه.

حيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المقرر - فى قضاء هذه المحكمة أن الدفوع القانونية - ولو تعلقت بالنظام العام - وإن كان يصح التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا أنه يشترط لذلك أن يكون الحكم المطعون فيه قد تناول العناصر الواقعية التى تمكن محكمة النقض من الفصل فيها ولما كان الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف لعدم التوقيع عليها من محام مقبول للمرافعة أمام محكمة الإستئناف يقوم على عنصر واقعى هو تحقيق ما إذا كان المحامى الموقع على صحيفة الإستئناف مقيداً أو غير مقيد أمام محكمة الإستئناف عند توقيعه عليها عما يمتنع معه عرض هذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض ولو كان متعلقا بالنظام العام لما يخالطه واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع كما يتعين أيضاً عرضه على محكمة الإستئناف إذ على محكمة الإستئناف إذ يبدى الدفع ببطلان الإجراء قبل أن تقضى الحكمة بصحته على محكمة المرشوط أن يبدى الدفع ببطلان الإجراء قبل أن تقضى الحكمة بصحته

لما كان ذلك وكانت أوراق الدعوى خلوا مما يفيد أن الطاعن قد تمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الإستئناف قبل صدور حكمها الأول بتاريخ ٢٠ / ٥ / ١٩٩١ بقبول الإستئناف شكلاً ، إذ كان يجب أن يبدى ذلك الدفع قبل أن تحكم المحكمة بصحة الإجراء ، ومن ثم فهو يعتبر سبباً جديداً لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ويكون النعى على غير أساس.

(الطعن ٣٠٣٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٦/١/٣١ لم ينشر بعد)

خامساً ، الدفع بعدم قبول الدعوى

لعدم تقديم طلب كتابي من وزير المالية

فى الدعاوى الجنائية الخاصة بجرائم التهرب الضريبى الجرائم وغيرها من الجرائم ، فإنه إذا كان حق النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية هو من اختصاصاتها الأساسية فهى الأمينة على الدعوى العمومية غير أن المشرع قيد حقها فى تحريك بعض الدعاوى ومن ذلك جرائم الضرائب ، حيث وضع المشرع قيداً على هذه الحرية مؤداه ضرورة تقديم طلب كتابى من الوزير المختص حتى يتم تحريك الدعوى الجنائية ، وهذا الطلب أمر ضرورى وجوهرى حتى يتسنى للنيابة العامة رفع الدعوى الجنائية .

تطبيقات قضائية ،

وحیث أن مما ینعاه الطاعن على الحكم المطعون فیه أنه إذ دانه بجریمة التهرب من سداد ضریبة الاستهلاك قد شابه البطلان ، ذلك بأنه لم یشر فی مدوناته إلى أن الدعوی الجنائیة رفعت بناء على طلب من الوزیر المختص أو من ینیبه وهو بیان جوهری یترتب علی اغفاله البطلان .

وحين أن الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة التهرب من سداد ضريبة الاستهلاك ، وكان مؤدى ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٥٦ من قانون الضريبة على الاستهلاك الصادر بالقانون رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٨١ أنه لا يجوز رفع الدعوى العمومية في جرائم التهريب المنصوص عليها في هذا القانون إلا بطلب من الوزير أو من ينيبه و هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى اجراء من اجراءات بدء تسيرها أمام جهات التحقيق أو

الحكم قبل صدور طلب من الوزير المختص أو من ينيبه في ذلك ، وإذ كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التي يجب أن يتضمنها الحكم لا تصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية ، فإن اغفاله يترتب عليه بطلان الحكم ولا يغنى عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتاً بالاوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من الاشارة إلى أن الدعوى الجنائية اقيمت بطلب من الوزير المختص أو من فوضه في ذلك فإنه يكون مشوباً بالبطلان مما يتعين معه نقضه والاحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

(الطعن ١٤٦٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٨/٣/٣٨ لم ينشر بعد)

عدم جواز رفع الدعوى الجنائية بالنسبة لجرائم التهريب المنصوص عليها في القانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ . قبل صدور طلب من الوزير أو من ينيبه . أساس ذلك ؟

رفع الدعوى الجنائية في تلك الجرائم قبل صدور طلب من الجهة التي ناطها القانون به . يبطل الاجراء.

بيان صدور طلب باقامة الدعوى الجنائية جوهرى . وجوب تضمن الحكم له . اغفال الاشارة إليه . يبطله . ولو ثبت صدور هذا الطلب .

الوقائسسع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه تهرب من دفع ضرائب الاستهلاك المستحقة على بضائعه على النحو المبين بالأوراق . وطلبت عقابه بالمواد ٤، ١٥، ٥٤، ٥٤ مكررا من القانون رقم

1971 لسنة 1981 المصدل . وادعت مصلحة الضرائب على الاستهلاك مدنيا قبل المتهم بمبلغ 99۲۱,۳۳۰ جنيها على سبيل التعويض . ومحكمة جنع العطارين قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بتغريم المتهم خمسمائة جنيه والزامه باداء الضريبة المستحقة وقدرها 7۸۰,۱۹۰ جنيه وتعويضاً يوازى ثلاثة امثال الضريبة المستحقة وقدره 6۸۵,۰۵۸ ، ۸۰۰,۵۵۰ بدل مصادرة واحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة استأنف المحكوم عليه ومحكمة الاسكندرية الابتدائية . بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف.

فطعن الاستاذ ... المحامى نيابة عن الحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكم___ة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة التهرب من سداد ضريبة الاستهلاك قد شابه القصور في التسبيب ذلك بأنه لم يعرض للدفع المبدى منه بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها دون طلب الجهة المختصة - وهو ما خلت منه الأوراق - فإنه يكون معباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن البين من الأوراق أن الجريمة التى دين الطاعن بها هى أنه تهرب من سداد الضريبة على الاستهلاك . لما كان ذلك وكانت الفقرة الأولى من المادة ٥٦ من قانون الضريبة على الاستهلاك الصادر بالقانون رقم ١٩٣٣ لسنة ١٩٨١ تنص على أنه «لا يجوز رفع الدعوى العمومية في جرائم التهريب المنصوص عليها في هذا القانون إلا بطلب من الوزير أو من ينيبه ، . وكان مؤدى هذا

النص أنه إذا رفعت الدعوى الجنائية قبل صدور طلب من الجهة التى ناطها القانون به وقع ذلك الاجراء باطلا بطلانا مطلقا لتعلقه بالنظام العام لاتصاله بشرط اصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة، وإذ كان بيان صدور طلب باقامة الدعوى الجنائية على ما جرى به قضاء هذه المحكمة من البيانات الجوهرية التي يتعين أن يتضمنها الحكم الصادر بالادانة فإن اغفال الاشارة إليه يترتب عليه بطلان الحكم ولا يغني عن النص عليه أن يكون ثابتاً بالأوراق صدور ذلك الطلب . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه ، على الرغم من الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه ، على الرغم من تحصيله دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها بغير طلب كتابي من الوزير المختص ، قد خلت مدوناته من الاشارة إلى صدور ذلك الطلب، فإنه يكون معيباً بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة وذلك بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن ٢٢٩٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٥ س٠٤ ص١٤٨)

سادساً ؛ الدفع ببطلان إعلان صحيفة الدعوى

استقر القضاء بشأن هذا الدفع على ١-

لا مجال للإثبات بالقرائن إذا أنكر الخصم إعلانه بالجلسة أو طعن فى صحة هذا الإعلان لأن سبيل الإثبات الوحيد فى هذه الحالة هو أصل ورقة الإعلان إذ بغير الرجوع إلى البيانات الموجودة فى أصل الإعلان أو الاخطار لايمكن التحقق مما إذا كان قد تم صحيحاً طبقاً للقانون .

(طعن ۱۲۲ سنة ۳۰ ق جلسة ۱۹۲۵/۱۱/۱۱ س۱۲ ص۱۹۳۳)

محل القول بعدم جواز تكملة النقص الموجود بورقة التكليف بالحضور بدليل غير مستمد من الورقة ذاتها هو أن تكون الورقة المدعى بوجود النقص أو العيب فيها هى الورقة الحقيقية التي أعلنت للخصم لا ورقة أخرى مصطنعة استبدلت بالورقة الحقيقية بعد سرقة هذه الورقة وإخفائها ، ومن ثم كان شحكمة الموضوع بعد أن ثبت لها حصول هذه السرقة وأن الورقة التي اتخذ منها الطاعن سنداً لدفعه بيطلان صحيفة الدعوى هى ورقة غريبة عن هذه الصحيفة ومدسوسة عليها ، ألا تقيم وزناً للبيانات الواردة في هذه الورقة وأن تثبت المبيانات الصحيحة التي كانت تتضمنها الورقة الأصلية المسروقة المروقة إلى أوراق الدعوى الأخرى وبطرق الإثبات كافة .

(طعن ۱۷۱ سنة ۳۳ق جلسسة ۱۹۹۷/۲/۱۹ س۱۸ ص٤٠٩)

تنص الفقرة الخامسة من المادة العاشرة من قانون المرافعات على أن تشتمل ورقة الإعلان على إسم من سلمت إليه صورتها وتوقيعه على الأصل أو إثبات امتناعه وسببه وصياغة الفقرة على هذا النحو يفيد أن المقصود بالسبب الذى يجب بيانه فى ورقة الإعلان هو سبب الإمتناع عن التوقيع على الأصل لاسبب الامتناع عن استلام صورة الورقة . وعلة ذلك ظاهرة إذ أن توقيع مستلم الورقة على الأصل يكون شاهداً عليه بتسلمه الصورة وبالتالى على تمام الإعلان ولهذا فقد أوجب المشرع على الخضر بيان سبب عدم وجود هذا التوقيع على الأصل فى حالة إدعاء المخضر بتسليم الصورة لأحد ممن يجوز تسليمها إليهم قانوناً وذلك لما يترتب على تمام الإعلان من آثار خطيره اما فى حالة الامتناع عن تسلم الصورة فإن الإعلان لايتم فى هذه الحالة بمجرد حصول الإمتناع بل يجب على الحضر أيا كان سبب هذا الامتناع أن يسلم الصورة لجهة الإدارة وفقاً لما تتطلبه المادة عليه بتسليم الصورة إلى جهة الإدارة وفقاً لما تتطلبه المادة عليه بتسليم الصورة إلى جهة الإدارة ، ومن ثم فلا يترتب على هذا الإمتناع من النتائج ما يقتضى بيان سببه فى أصل الإعلان كما أن من يمتنع عن استلام الصورة لايبدى عادة سبباً لامتناعه هذا .

(طعن ۲۸۲ سنة ۳۶ق جلسسة ۱۹۲۸/۲/۱ س۱۹ ص۱۹۹)

متى كان الطعن قد رفع ثم أدركه قانون السلطة القضائية رقم 27 لسنة 1970 قبل أن يعرض على دائرة فحص الطعون ، وكانت المادة الثالثة من هذا القانون الذى عمل به من تاريخ نشره فى 27 يوليه سنة 1970 قد نصت فى فقرتها الثانية على أن تتبع الإجراءات التى كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون وكانت المادة 271 من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم 103 لسنة 1900 الذى أنشأ دوائر فحص الطعون قد أوجبت على الطاعن أن يعلن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم فى الخمسة عشر يوماً التالية لتقسرير الطعن وإلا كان باطلاً وحكمت

المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه ، وكان مقتضى نص الفقرة الثانية من المادة ٣ من القيانون رقيم ٤٣ لسينة ١٩٦٥ ونص المادة ١١ من قانون إصداره والمادة الأولى من قانون المرافعات أن مسعاد الخمسة عشر يوما الذي يجب على الطاعن وورثته من بعده اعلان هذا الطعن فيه يبدأ من ٢٢ يوليه سنة ١٩٦٥ تاريخ نشر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، وإذ خلت أوراق الطعن مما يثبت قيام الطاعن أو ورثته بإعلان بعض المطعون عليهم بتقرير الطعن خلال هذا الميعاد أو خلال الميعاد الذي منحه لهم القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ لاستكمال مالم يتم من الإجراءات التي يقتضيها تطبيق الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ولتصحيح مالم يصح منها وفقأ لحكم تلك الفقرة وهذا الميعاد الجديد بالنسبة لإعلان هذا الطعن ، هو - طبقاً لما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ - خمسة عشر يوماً تبدأ من ١١ مايو سنة ١٩٦٧ تاريخ نشر هذا القانون الأخير ، فإنه - وعلى ماجرى به قضاء محكمة النقض - يتعين إعمال الجزاء المنصوص عليه في المادة ٤٣١ من قانون المرافعات واعتبار الطعن باطلا بالنسبة لمن لم يعلن من المطعون عليهم .

(طعن ۸۱ سنة ۳۳ق جلسسة ۱۹۱۸/٤/۱۷ س۱۹ ص۲۹۹)

لم تشترط المادة ٣٠ من قانون المرافعات لصحة إعلان صحيفة افتتاح الدعوى اشتمالها على تحديد الدائرة التي ستنظر أمامها الدعوى وإنما أوجبت فقط «بيان المحكمة المطلوب حضور الخصوم أمامها واليوم والساعة الواجبة حضورهم فيها» ومن ثم فإن إغفال بيان الدائرة في ورقة إعلان صحيفة الدعوى لايترتب عليه بطلانها لأن قانون المرافعات لايتطلب هذا البيان اعتباراً بأن تحديد الدائرة في

المحكمة الواحدة وتوزيع القضايا عليها هو من الاعمال التنظيمية الداخلية التي تجريها الجمعية العمومية لكل محكمة .

(طعن ۲۹۹ سنة ۳۶ق جلسة ۱۹۲۸/۱۱/۲۸ س۱۹ ص۱۹۶۰)

صورة صحيفة الطعن المعلنة - خلوها من بيان تاريخ إيداع الصحيفة أو بيان قلم الكتاب الذي أودعت فيه - البطلان .

الطعن بالنقض لايبطله خلو الصورة المعلنة من بيان التاريخ الذى أودعت فيه هذه الصحيفة وما إذا كان هو قلم كتاب محكمة النقض أو الحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ، لأن هذه البيانات ليست من البيانات الجوهرية التى يوجب القانون اشتمال ورقة الإعلان عليها ولما كان يسين من الإطلاع على الأوراق أن صحيفة الطعن أودعت قلم كتاب محكمة الإستئناف التى أصدرت الحكم المطعون فيه وأن صحيفة الطعن التى أعلنت إلى المطعون عليه الثانى قد اشتملت على كافة البيانات الواجب استيفاؤها فى أوراق الخضرين طبقاً للقانون فإنه لايبطل الطعن خلو صورة الصحيفة المعلنة إلى المطعون عليه الثانى من بيان تاريخ إيداع هذه الصحيفة أو بيان قلم كتاب الحكمة الذى أودعت فيه .

(طعن ۱۷٦ سنة ٤٠ ق جلسية ۲/۲/۲۲ س۲۷ ص٤٨٨)

بطلان الصحيفة الناشئ عن إغفال توقيع المحضر على صورة الإعلان . متعلق بالنظام العام لايسقط بحضور المعلن إليه ولابالنزول عنه .

إغفال البيان الخاص بتوقيع الخضر على صورة الإعلان بعدم ذاتيتها كورقة رسمية فيكون البطلان الناشئ عنه متعلقا بالنظام العام فلايسقط بالحضور ولا بالنزول عنه وإنما يكون للخصم أن يحضر الجلسة وأن يتمسك به .

(الطعن ١٨٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ٧ / ١١ / ١٩٧٧ مج فني مدني س ٢٨ ص ١٧٥٩)

أوراق المحضرين . بياناتها . خلو صورة الإعلان من بعضها أو وروده فيها بخط غير مقروء . أثره - بطلان الإعلان ولو كان الأصل صحيحا. علة ذلك .

مؤدى نص المادتين ١٩،٩ من قانون المرافعات بدل على أن أوراق المحضرين تخضع في تحريرها لإجراءات معينة وبيانات خاصة حددتها المادة التاسعة ورتبت المادة ١٩ البطلان على عدم مراعاتها وأهم هذه البيانات التي يجب أن تشتمل عليها الورقة تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة التي حصل فيها الإعلان ويعتبر تاريخ الإعلان بياناً جوهريا وإذ كان يجب في صورة الإعلان أن تكون مطابقة للأصل متضمنة جميع البيانات المطلوبة في الورقة بخط يمكن قراءته فإنه إذا اعتور الصور نقص أو خطأ وأشتملت على بيان لايمكن قراءته - كتاريخ حصوله - مثلا بطل الإجراء ولو كان الأصل صحيحا وكان البيان مكتوبا فيه بخط واضح ولايجوز في هذه الحالة الرجوع إلى الأصل ، ذلك أن المقرر قانونا أنه لايجوز تكملة النقص في بيانات ورقة الإعلان بأى دليل آخر مستمد من غير الورقة ذاتها مهما بلغت قوة الدليل ، لما كان ذلك وكان البين من صورة إعلان الحكم الإبتدائي إلى الطاعنة والمقدمة بملف الطعن الماثل - أن المحضر حرر فيها تاريخ الإعلان بخط يستحيل قراءته بل أن ما خطه فيها بصدد هذا البيان لايمكن أن يدل بذاته على كنه هذا التاريخ ومن ثم فإن هذا الإعلان يكون باطلا حتى ولو كان الأصل قد إشتمل على تاريخ الإعلان بخط واضح مقروء .

(الطعن ٩ ٥ لسنة ، ٤ ق جلسة ٢ ٢ / ٦ / ٩٨١ مج فني مدني س٣٢ص ١٨٨٧)

بطلان الصحيفة الناشئ عن إغفال توقيع المحضر على صورة الإعلان متعلق بالنظام العام . عله ذلك. عدم سقوطه بحضور المعلن إليه أو بعدم تمسكه به ولا بالنزول عنه .

المقرر أن اغفال البيان الخاص بتوقيع المحضر على صورة الإعلان متعلق بالنظام العام لأن توقيع المحضر هو الذى يكسب الورقة صفتها الرسمية وكانت هذه الغاية لاتتحقق إلا باشتمال صورة الإعلان على التوقيع ولايسقط البطلان بالحضور ولابالنزول عنه ولا أن يكون الخصم حضر بالجلسة ولم يتمسك به .

(الطعن ۳۲ لسنة ، ٥ق جلسة ٥ / ٦ / ١٩٨٣ مج فني مدني س٣٤ ص١٣٦٥)

اعلان صحف الدعاوى والطعون بالاستئناف. وجوب اشتمال الأصل والصورة على اسم وتوقيع الخضر . خلو الصورة دون الأصل منه . للمعلن إليه التمسك ببطلان الإعلان .

أوجب المشرع في المادتين ١٩،٩ من قانون المرافعات أن تشتمل الأوراق التي يقوم المحضرون باعلانها ومنها صحف الدعاوى والإستئنافات على بيانات جوهرية منها بيان اسم الحضر الذي يباشر الإعلان وتوقيعه على كل من الأصل والصوره وإلا كان الإجراء باطلا.

(الطعن ٣٤ سنة ، ٥ ق جلسة ٥ / ٦ / ١٩٨٣ مج فني مدني س٣٤ ص١٣٦٥)

الخضر غير مكلف بالتحقق من شخصية المخاطب معه بمحل إقامة المعلن إليه متى انتقل إلى موطن الشخص المراد إعلانه وذكر أنه سلم الإعلان إلى من قرر أنه من أقاربه أو أصهاره المقيمين معه أو أنه يعمل في خدمته .

(الطعن١٢٨٣سنة٥٥ق جلسة٢٨ /٣/١٩٩٠سا عمج فني مدني ص٨٨٣)

المقرر أن للمحضر التحقق من صفة مستلم الإعلان إلا أنه ليس لم التحقق من وصف العين التي يجرى الاعلان عليها واستظهار الغرض الذى تستعمل فيه لخروج ذلك عن طبيعة مهمته التي أناطه بها القانون وإذ خالف الحكم المعطون فيه هذا النظر وأقام قضاءه بعدم صحة إعلان المطعون عليه بالحكم الابتدائي الحاصل بالعين محل النزاع إلى أنه لايقيم بها وأنه يستخدمها كعيادة طبية مستنداً في ذلك إلى ما قرره المطعون عليه في صحيفة استثنافه وما أثبته المخضر في صحيفة الإعلان من أنها تستخدم كعيادة وذلك على خلاف في صحيفة الإعلان من أنها تستخدم كعيادة وذلك على خلاف الثابت بالعقد من أنه يستخدمها كمسكن له ودون أن يستظهر في أسبابه ما إذا كان قد أجرى تغيير محل اقامته وأخطر الطاعن بذلك أسبابه ما إذا كان قد أجرى تغيير محل اقامته وأخطر الطاعن بذلك أنها يكون قد شابه قصور في التسبيب عما أدى إلى الخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن ۲۸۹ سنة ۵۰ ق جلسة ۲۱ / ۳/ ۱۹۹۰ س ۶ عج فني مدني ص۸۰۳)

مفهوم الموطن في حكم المادة ٩٤٧ من قانون المرافعات . إنصرافه إلى المكان الذي يقيم فيه المورث قبل وفاته لا إلى المكان الكائن به محل تجارته . اعتبار محل التجارة موطنا للتاجر بجانب موطنه الأصلى. شرطه. بقاء النشاط التجاري مستمرا وله مظهره الواقعي . توقف هذا النشاط أو إنتهاؤه . أثره .

النص فى المادة ٤١ من القانون المدنى على أن «يعتبر المكان الذى يباشر فيه الشخص تجارة أو حرفة موطنا بالنسبة إلى إدارة الأعمال المتعلقة بهذه التجارة أو الحرفة، وفي المادة ٩٤٧ من قانون المرافعات على أن «تختص المحكمة الإبتدائية الكائن في دائرتها آخر موطن للمورث بتعيين مصف للتركة وعزله واستبدال غيره به وبالفصل في جميع المنازعات المتعلقة بالتصفية، يدل على - ما جرى

به قضاء هذه المحكمة - على أن مفهوم الموطن فى حكم المادة ٩٤٧ من قانون المرافعات ينصرف إلى المكان الذى يقيم فيه المورث قبل وفاته لا إلى المكان الكائن به محل تجارته لأن المشرع وإن أجاز فى المادة ٤١ من القانون المدنى اعتبار محل التجارة -- بالنسبة للأعمال المتعلقة بها - موطنا للتاجر بجانب موطنه الأصلى للحكمة التي أفصح عنها من أن قاعدة تعدد الموطن تعتد بالأمر الواقع وتستجيب لحاجة المتعاملين إلا أن إعمال هذه القاعدة يبقى ما بقى النشاط التجارى مستمرا وله مظهره الواقعى فإن توقف أو انتهى انتفت الحكمة من تطبيقها .

(الطعن١٩٣٥لسنة٧٥ق جلسة٩ / ١٠ /١٩٩٢مج فني مدنيس٤٣ ص٥٥٥)

تمسك الطاعنة أمام محكمة الاستئناف ببطلان اعلانها بالحكم المستأنف لتوجيهه لها في غير محل اقامتها. دفاع جوهرى. قضاء الحكم المطعون فيه بسقوط الحق في الاستئناف على سند أن إعلانها بالحكم قد تم متفقا مع القانون والواقع وصولا لإهدار ادعائها بتزوير الاعلان. لايواجه دفاعها ببطلانه ولا يصلح ردا عليه لعدم التلازم بين تزوير الإعلان وبطلانه.

لما كان الشابت من الأوراق أن الطاعنة تمسكت أمام محكمة الاستئناف ببطلان إعلانها بالحكم المستأنف على نحو ما أوردته بسبب النعى، وكان الحكم المطعون فيه قد أقسام قضاءه بسقوط الحق فى الاستئنساف على ما أورده بمدوناتهالحكمة تطمئن الى رواية شاهدى المستأنف عليه ... فالشابت من أقوالهما أن المستأنفة الأولى - الطاعنة - تقيم بالباسكية بعد وفاة والديها مع شقيقها لأنها بكر وهذا أمر شأن النساء اللاتى لم يتزوجن بعد من أهل الريف المصرى من ثم غدا الزعم باقامتها بالحرية بالقرعان أمر

يحيطه الطعن وغدا إعسلانها بالحكم المستأنف بتاريخ المرب المال المدار الذي ساقه الحكم المطعون فيه وصولا إلى إهدار إدعاء الطاعنة تزوير إعلانها بالحكم المستأنف لا يواجه دفاعها ببطلان هذا الإعلان ولايصلح ردا عليه لعدم التلازم بين تزوير الإعلان وبطلانه. وكان دفاع الطاعنة على النحو المتقدم من شأنه الوصح أن يتغير به وجه الرأى في الدعوى. فإن الحكم المطعون فيه إذا لم يعن بتمحيصه وقضى بسقوط الحق في الاستئناف يكون

(الطعن ٢٦٩٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٩٨/٣/٢٩ لم ينشر بعد)

إعلان الحكم لايكون إلا بواسطة المحضرين - وجوب مراعاة كافة إجراءات إعلان أوراق المحضرين المطلوب إعلانها للشخص نفسه أو في موطنه الأصلى. مؤداه. تسليم المحضر صورة إعلان الحكم في موطن المعلن إليه إلى أحد الأشخاص الذين عددتهم المادة ١٠/ ٢ مرافعات. إغفاله إثبات عدم وجود المطلوب إعلانه شخصيا. أثره . بطلان الإعلان. م١٩ مرافعات.

إعلان الحكم لايكون إلا بواسطة الخفسرين بناء على طلب المحكوم له على أن تراعى فى إعلانه كل الإجراءات والأوضاع المتعلقة بإعلان سائر أوراق المحضرين المطلوب إعلانها للشخص نفسه أو فى موطنه الأصلى حسيما جاء فى نص الفقرة الثانية من المادة ١٠ من قانون المرافعات حيث يجرى على أنه ووإذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب إعلانه فى موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى من يقرر أنه وكيله أو أنه يعمل فى خدمته أو أنه من الساكنين معه من الأزواج والأقارب والأصهار، بما مؤداه - وعلى ما جرى به قسضاء هذه

الحكمة - أن المحضر إذا ما قام بتسليم الورقة إلى أحد من هؤلاء لم يرتكب إهمالا أو تقصيرا يستأهل الحكم باعتبار دعواه كأن لم تكن باعتبار أن الجنحة سالفة الذكر ظلت محتجبة بفعل المطعون ضده الأول منذ عام ١٩٨٣ إلى أن قدمها في عام ١٩٩١. وإذ لم تمحص محكمة الاستئناف ذلك الدفاع الجوهري وتدلى برأيها فيه فإن حكمها يكون مشوبا بقصور يبطله .

(الطعن ٣٧٥٩ لسنة ٦٦ق - جلسة ١٩٩٩/١/١٩٩٩لم ينشر بعد)

وحيث إن ثما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال وفى بيان ذلك تقول إن الحكم قضى بسقوط حقها فى الاستئناف على سند من أن صورة إعلانها بالحكم المستانف سلمت إلى جهة الإدارة وأن عدم استلامها إياها من قسم الشرطة كان راجعاً إلى تقصيرها لأنها أخطرت بوجود كتاب مسجل لها ولم تطلبه فى حين أنها لم تتسلم هذا الاخطار – ولم تعلم به ولايتحقق به علمها بواقعة الإعلان ومن ثم يظل ميعاد الاستئناف مفتوحا لها ثما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن إعلان الأحكام الذي يبدأ به ميعاد الطعن فيها يخضع للقواعد المقررة لإعلان سائر أوراق المحضرين المنصوص عليها في المواد ، ١٢،١١٠ من قانون المرافعات وأن الأصل في إعلان هذه الأوراق أن يصل إلى علم المعلن إليه علماً يقينياً بتسليم الصورة إلى ذات الشخص المعلن إليه وأن اكتفاء المشرع بالعلم الافتراضي متى ملمت الصورة لصاحب الصفة في تسليسم الإعلان من غير المراد إعلانه أو بالعلم الحكمي إذا سلمت للنيابة العامة حال الجهل بموطن

المعلن إليه ، إنما هو لحكمه تسوغ الخروج على ذلك شرعت لها ضمانات معينة لتحقيق العلم بالإعلان بحيث إذا انتفت الحكمة أو أهدرت هذه الضمانات وقع الإعلان باطلاً ، ولما كان ما أوجبه المشرع في المادة ١١ من قانون المرافعات من إخطار المعلن إليه بكتاب مسجل عند تسليم صورة الإعلان لجهة الإدارة إنما قصد به ضمان علم المعلى إليه بالورقة المعلنة ومن سلمت إليه لتفادي ما يتعرض له هذا العلم من احتمالات في العمل فإنه لازم ذلك أن يصل الإخطار إلى المعلن إليه حتى تتحقق الغاية منه ، فإذا ثبت أن الكتباب المسجل الذي أخطر به المعلن إليه لم يصل إليه لسبب لادخل لإرادته فيه فلا ينتج الإعلان أثره لعدم تحقق الغاية التي هدف إليها المشرع ، لما كان ذلك وكان الشابت بالأوراق أن الطاعنة قد تخلفت عن جميع الجلسات أمام محكمة أول درجة ولم تقدم مذكرة بدفاعها وأن صورة إعلانها بالحكم المستأنف قد سلمت إلى جهة الإدارة وأخطرت بذلك بكتاب مسجل أفادت الهيئة القومية للبريد بكتابها المقدم من الطاعنة إلى محكمة الإستثناف أنه لم يسلم إلى المرسل إليها وأنه أعيد مرتدا إلى المرسل محضرى مصر القديمة بتأشيره ، أعلن بإشعار بوجود مسجل ولم يطلب، مما مؤداه عدم وصول الاخطار - بهذا الإعلان إلى الطاعنة وعدم تحقق الغايه منه ولايغير من ذلك تلك التأشيرة المشار إليها آنفاً إذ لم يثبت استلام الطاعنة للإشعارالقول به أو علمها به أو بمحتويات المسجل المنوه عنه فيه إن وجد ومن ثم فلا ينتج هذا الإعلان أثره ولا ينفتح به ميعاد الطعن في الحكم المعلن ، وإذ خالف الحكم المستأنف هذا النظر فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

(الطعن ١٠٦٩ لسنة ٦٨ق جلسة ٢١/٤/٢١ لم ينشر بعد)

وحيث إن ثما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع ، وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك فى دفاعه أمام محكمة الموضوع بعدم اتصال علمه بالدعوى المبتدأة ولا بإعلاناتها ولا بواقعة إعلان الحكم المستأنف الصادر فيها لجهة الإدارة وطلب تمكينه من إثبات ذلك إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل بحث هذا الدفاع الجوهرى ثما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله - ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن إغفال الحكم بحث دفاع أبداه الخصم يترتب عليه بطلان الحكم إذا كان هذا الدفاع جوهرياً ومؤثراً في النتيجة التي انتهت إليها الحكمة إذ يعتبر ذلك الإغفال قصوراً في أسباب الحكم الواقعية ، كما أنه من المقرر أن المشرع جعل سريان مواعيد الطعن في الأحكام من تاريخ صدورها كأصل عام إلا أنه استثنى من هذا الأصل الأحكام التى افترض المشرع عدم علم الحكوم عليه بصدورها فجعل مواعيد الطعن فيها لاتسرى إلا من تاريخ إعلانها ، ويخضع هذا الإعلان للقواعد المقررة لإعلان سائر أوراق المحضرين المنصوص عليها في المواد ١٢،١١،١٠ من قانون المرافعات وهي تستهدف العلم الحقيقي للمعلن إليه بتسليم ورقة الإعلان فإذا تم الإعلان على النحو المبين بالمادة ١١ من القانون المذكور وسلم لجهة الإدارة ووجه المحضر إلى المعلن إليه في موطنه خلال أربع وعشرين ساعة كتابأ مسجلاً يخبره فيه بأن صورة الإعلان سلمت للإدارة فإن الإعلان على هذا النحو يعتبر منتجاً آثاره إلا إذا أثبت المعلن إليه أن هذا الإعلان الذى تم لجهة الإدارة لم تتحقق غايته لسبب لايرجع إلى فعله أو تقصيره ومتى ثبت ذلك لايجرى ميعاد الطعن في حقه لعدم علمه بواقعة الإعلان، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطاعن لم يمثل أمام محكمة أول درجة ولم يقدم مذكرة بدفاعه وقد تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه لم يتصل علمه بواقعة إعلان الحكم المستأنف لعدم إخطاره بتسليم صورة الإعلان لجهة الإدارة وطلب تمكينه من استخراج شهادة من الهيئه القومية للبريد تفيد ذلك إلا أن الحكم المطعون فيه أعرض عن بحث هذا الدفاع الجوهرى وقضى بسقوط حق الطاعن في الاستئناف على أساس أنه لم يثبت أو يقدم للمحكمة ما يفيد عدم اتصال علمه بواقعة إعلانه بالحكم المستأنف لايرجع إلى فعله أو تقصيره فإنه يكون قد شابه القصور المبطل مما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن.

(الطعن ٢٨٩١ لسنة ٦٧ق جلسة ٢٨ / ١٩٩٩ لم ينشر بعد)

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعى به الطاعن على الحكم الطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول أن الثابت بالأوراق أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد أعلن للمطعون ضده وتم تنفيذه بتاريخ ٥/٥/١٩٩٢ إلا أن الأخير لم يستأنفه إلا في باريخ ٥/٥/١٩٩٢ وبعد الميعاد المقرر ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلاً تأسيساً على أن إعلان الحكم لجهة الإدارة لا ينفتح به ميعاد الطعن في حين أن هذا الإعلان صحيح قانونا وقد حجبه هذا الخطأ عن التحقق من صحته ، فإنه يكون معياً عما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى سديد ذلك أن المقرر - فى قضاء هذه الحكمة - ان اعلان الأحكام الذى يبدأ به ميعاد الطعن فيها يخضع للقواعد المقررة لإعلان سائر أوراق المحضرين المنصوص عليها فى المواد ١٠ ، ١١ ، ١٣ من قانون المرافعات ومتى روعيت هذه القواعد

صح الإعلان وأنتج أثره يستوى في ذلك تسليم الصورة إلى أي من وكلاء المطلوب إعلانه أو العاملين في خدمته أو مساكنيه من الأزواج والأقارب والأصهار أو جب باعتبار أن الاعلان في كل هذه الحالات يعتبر قد تم في موطن المعلن إليه الأصلى وفقاً لما تقضي به المادة ٣/٢١٣ من قانون المرافعات فيبدأ به ميعاد الطعن ، إلا أنه يجوز للمحكوم عليه في حالة الإعلان لجهة الإدارة أن يثبت بكافة طرق الإثبات القانونية أنه لم يتصل علمه بواقعة الإعلان لسبب لايرجع إلى فعله أو تقصيره ، وكان البين من الأوراق أن الطاعن قدم إعلاناً بالحكم المستأنف تم بالمخاطبة مع جهة الإدارة بتاريخ ٢٦ / ١٩٩٢ - على نحو ما هو ثابت بمدونات الحكم المطعون فيه وأن المطعون ضده استأنف ذلك الحكم في ١٩٩٢/٦/٣٠ وإذ قبضي الحكم المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلا بالتأسيس على أن إعلان الحكم المستأنف مع جهة الإدارة لاينفتح به ميعاد الطعن عليه والذى لا يبدأ إلا بإعلانه لشخص المحكوم عليه أو في موطنه فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وقد حجبه هذا الخطأ من التحقق من صحة الإعلان المشار إليه بما يوجب نقضه فيما قضى به في هذا الخصوص ويستتبع ذلك نقضه فيما قضى به في موضوع الاستئناف إعمالاً لنص المادة ١/٢٧١ من قانون المرافعات .

(الطعن ٤٤٨٥ لسنة ٦٤ق جلسة ١٩٩٩/٦/١٦ لم ينشر بعد) حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضدهم الثلاثة الأول أقاموا على الطاعنة وباقى المطعون ضدهم الدعوى رقم لسنة مدنى جنوب القاهرة الإبتدائية طعناً على قرار هدم العقار المبين

بالصحيفة حتى سطح الأرض . ندبت المحكمة خبيرا وبعد أن أودع تقريره حكمت برفض الدعوى . إستأنف المطعون ضدهم الثلاثة الأول هذا الحكم بالإستئناف رقم لسنة ١٩٥٠ اق القاهرة وبتاريخ ١٩٣/٧/٢٠ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن المطعون ضدهم الثلاثة الأول في هذا الحكم بطريق التماس إعادة النظر بالدعوى رقم لسنة ١٩٥٠ القاهرة وبتاريخ المستأنف والقرار المطعون فيه . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق المستأنف والقرار المطعون فيه . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم . وإذ عرض المطعن على المحكمة - في غرفة مشورة - حددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن بما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه لبطلان إعلانها بصحيفة التماس إعادة النظر الذي تم في مواجهة النيابة دون أن يسبق ذلك إجراء تحريات كافية للتقصى عن محل إقامتها بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن إعلان الأوراق القضائية فى النيابة العامة إنما أجازه القانون على سبيل الإستثناء ولا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة التى تلزم كل باحث مجد نزيه حسن النية فى سبيل التقصى عن محل إقامة المعلن إليه ، فلا يكفى أن ترد الورقة بغير إعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الإستثنائي ولايسوغ التخلى عن إجراء هذه التحريات بمظنة أنها لن تهدى إلى موطن المعلن إليه . لما كسان ذلك وكسان البين من الأوراق أن إعلان الطاعنة بصحيفة التماس إعادة النظر قد تم فى مواجهة النيابة العامة الطاعنة بصحيفة التماس إعادة النظر قد تم في مواجهة النيابة العامة

بعد أن وجه المطعون ضدهم الثلاثة الأول ذلك الإعلان على العقار رقم 14 شارع شريف بمصر الجديدة والذى لم يتيسر للمحضر تنفيذه لعدم إقامة المعلن إليها - الطاعنة - فيه وذلك دون إجراء التحريات الكافية الدقيقة أو بذل أى جهد للتعرف على محل إقامة الطاعنة ومن ثم يكون إعلانها بتلك الصحيفة قد وقع باطلاً.

وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون مشوباً بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

(الطعن ١٥٩ كلسنة ٦٤ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٨ لم ينشر بعد)

وحيث إن تما ينعاه الطاعن على الحكم الطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الإستدلال ذلك أنه أيد الحكم الإبتدائي القاضى ببطلان صحيفة الدعوى لخلو صورة الإعلان المسلمه للمطعون ضده الأول من البيانات القانونية رغم إن الصورة المقدمة لم يرد بها ما يدل على أنها هي التي قام الخضر بتسليمها ، كما أن مجرد بطلان الإعلان بالصحيفة لا يترتب عليه بطلان صحيفة الدعوى ذاتها تما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى بشقيه سديد ذلك إن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الدعوى فى ظل قانون المرافعات الحالى تعتبر مرفوعه أمام القضاء بمجرد إبداع صحيفتها قلم الكتاب ، أما إعلان الخصم فهو إجراء منفصل عن رفعها وتالى له قصد به المشرع إعلام المدعى عليه بطلبات المدعى فيها وبالجلسة المحددة لنظرها كى يعد دفاعه ومستنداته وأصبح يغنى عنه حضور المدعى عليه بالجلسة ، ومن ثم فإن زوال الخصومة لا يترتب إلا على الحكم ببطلان الصحيفة المودعه

ذاتها لعبب شابها أو شاب إجراءات إبداعها ، أما إذا كانت الصحيفة صحيحة وأودعت بإجراءات لاعيب فيها ولكن البطلان شاب إعلانها فقط ، فإن هذا البطلان لا يؤثر على صحة الصحيفة لما هو مقرر في قضاء هذه الحكمة من أن الباطل لا يجوز أن يسلط على الصحيح فيبطله ولما هو مقرر بنص المادة ٧٤ من قانون المرافعات من أنه «لا يشوت على بطلان الإجواء بطلان الإجواءات السابقة عليه «وبالتالي فإذا كان البطلان قد لحق أصل الصحيفة المودعة أو إجراءات إيداعها كان على محاكم الموضوع بدرجتيها أن تقف عند حد تقرير هذا البطلان ويمتنع عليها أن تفصل في موضوع الدعوى ، أما إذا وقف البطلان عند حد الإجراء اللاحق وهو إعلان الصحيفة وكان المدعى عليه لم يحضر فيجب على الحكمة تأجيل الدعوى لجلسة تالية لإعلانها إعلانا صحيحا إعمالا لنص المادة ٨٥ مرافعات أما إذا حضر ففي الأمر تفصيل بين في قانون المرافعات، لما كان ذلك وكان المقرر أن خلو صورة الإعلان مما يشير إلى أنها هي التي قام المحضر بتسليمها للخصم بأن جاءت مجرده من أى كتابه بخط يده فلا يعول على أنها الصورة التي سلمت فعلاً إلى هذا الخصم ، وكان الحكم الإبتدائي والمؤيد بالحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى ببطلان صحيفة الدعوى إستنادأ لخلو صورة الإعلان المسلمة للمطعون ضده الأول من البيانات المنصوص عليها في المادة التاسعه من قانون المرافعات - رغم عدم وجود ما يدل على أنها هي المسلمة إليه ثم رتب على مجرد بطلان الإعلان بطلان الصحيفة ذاتها فإنه يكون قد أخطأ تطبيق القانون وشابه فساداً في الاستحدال بما يوجب نقضه دون حاجة للرد على باقي أسباب الطعن .

(الطعن ٧١٠ لسنة ٦٢ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٩ لم ينشر بعد)

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ذلك أنه تمسك ببطلان إعلان التكليف بالوفاء لأنه لم يتم إعلانه على النحو الذى رسمه القانون في إعلان أفراد القوات المسلحه فلم يورد الحكم هذا الدفاع ولم يرد عليه مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحبيث إن هذا النعي في مبحله ذلك أن مؤدى نص المادتين ١٩،٦/١٣ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قبضاء هذه المحكمة - أنه بالنسبة لأفراد القوات المسلحة ينبغي أن يسلم إعلانهم بواسطة النيابة العامة إلى الإدارة القضائية الختصة بالقوات المسلحة ويترتب على مخالفة ذلك بطلان الإعلان شريطة أن يكون الخصيم على علم بصفتهم هذه وإلا صح الإعلان طبقاً للقواعد العامة - ومن المقرر أن على المحاكم أن تورد في أحكامها ما أبداه الخصوم من دفوع بإطلاق لما للدفوع جميعاً من أهمية . وما ساقوه من دفاع جوهرى فقط ورتب المشرع على عدم الرد على هذه وتلك بطلان الحكم لقصور أسبابه ولما كان الثابت في الأوراق أن الطاعن تمسك بصحيفة الإستئناف ببطلان إعلانه بصحيفة الدعوى وبالتكليف بالوفاء لكونه من ضباط القوات المسلحة وأن المطعون ضده يعلم ذلك فأطرح الحكم دفاعه بشأن صحيفة الدعوى بقوله بأن حضوره بالجلسة صحح بطلانها في حين أغفل دفاعه بشأن بطلان إعلان تكليف الوفاء إيراداً ورداً عا يعيبه ويوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

(الطعن ۲۵۰۶ لسنة ۲۹ق - جلسة ۲۰۰۱/۲/۵ لم ينشر بعد)

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والفساد في الإستدلال وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قضي

بسقوط حقه فى الإستئناف لرفعه بعد الميعاد تأسيساً على خلو الشهادة الصادرة من الهيئة القومية للبريد المقدمة منه مما يفيد عدم علم الطاعن بالإخطار بالمسجل رقم ٤١ أ ١٩٩٩/٦/٢ الخاص بإعلان الحكم المستأنف فى حين أن الثابت من هذه الشهادة أنه لم يتسلم هذا الإخطار وارتد إلى المحضرين بما مؤداه عدم اتصال علمه به ومن ثم يظل ميعاد الإستئناف مفتوحاً له مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن المقرر - في قضاء هذه الحكمة - أن إعلان الأحكام الذي يبدأ به ميعاد الطعن فيها يخضع للقواعد المقررة لإعلان سائر أوراق المحضرين المنصوص عليها في المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ من قبانون الموافيعيات ، وأن الأصبل في إعلان هذه الأوراق أن يصل إلى علم المعلن إليه علم يقيني بتسليم الصورة إلى ذات الشخص المعلن إليه ، وأن اكتفاء المشرع بالعلم الإفتراضي متى سلمت الصورة لصاحب الصفة في تسليم الإعلان من غير المراد إعلانه أو بالعلم الحكمي إذا سلمت للنيابة العامة حال الجهل بموطن المعلن إليه ، إنما هو لحكمة تسوغ الخروج على ذلك شرعت لها ضمانات معينة لتحقيق العلم بالإعلان بحيث إذا انتفت الحكمة أو أهدرت هذه الضمانات وقع الإعلان باطلاً ، ولما كان ما أوجبه المشرع في المادة ١١ من قانون المرافعات من إخطار المعلن إليه بكتاب مسجل عند تسليم صورة الإعلان لجهة الإدارة إنما قصد به ضمان علم المعلن إليه بالورقة المعلنة ومن سلمت إليه لتفادي ما يتعرض له هذا العلم من احتمالات في العمل ، فإنه لازم ذلك أن يصل الإخطار إلى المعلن إليه حتى تتحقق الغاية منه ، فإذا ثبت أن الكتاب المسجل الذي أخطر به المعلن إليه لم يصل إليه لسبب لا دخل لإرادته فيه فلا ينتج الإعلان أثره لعدم تحقق الغاية التي هدف

إليها المشرع . لما كان ذلك ، وكان الثابت بالأوراق أن الطاعن قد تخلف عن جميع الجلسات أمام معكمة أول درجة ولم يقدم مذكرة بدفاعه وأن صورة إعلانه بالحكم المستأنف قد سلمت إلى جهة الإدارة وأخطر بذلك بكتباب مسبحل برقم ٤١ بتاريخ ١٩٩٩/٦/٢٤ افادت الهيئة القومية للبريد بالشهادة المقدمة من الطاعن إلى محكمة الإستئناف أنه أعيد مرتداً إلى قلم محضرى الوراق بتاريخ الإستئناف أنه أعيد مرتداً إلى قلم محضرى الوراق بتاريخ الإخطار بهذا الإعلان إليه وعدم تحقق الغاية منه وإذ لم يبحث سبب الإخطار بهذا الإعلان إليه وعدم تحقق الغاية منه وإذ لم يبحث سبب إرتداد المسجل المشار إليه وما إذا كان يرجع إلى فعل أو تقصير الطاعن من عدمه وأثر ذلك في ميعاد الإستئناف فإنه يكون معيباً بالقصور في التسبيب بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

(الطعن ۲٤٦٧ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢/١/١/١لم ينشر بعد)

لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطاعن قد تخلف عن حضور جميع الجلسات أمام محكمة الموضوع بدرجتيها ، ولم يقدم مذكرة بدفاعه ، فله أن يتمسك ببطلان إعلانه لأول مرة أمام محكمة النقض ، وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدهم أولا قد وجهوا الإعلان بصحيفتي الإدخال والإستئناف إلى الطاعن على مصنعه الكائن بشارع السكة الحديد بالمنشية الجديدة ، الذي أقامه على الأرض التي خصصها له المطعون ضده ثانياً من أرض النزاع ، رغم علمهم أن النزاع في الدعوى يدور حول أحقيتهم في شراء هذه الأرض ، وهو على هذا النحو لا يعد من قبيل الأعمال المتعلقة بعرفة الطاعن وتجارته التي يزاولها بهذا المصنع ، ومن ثم فإن إعلان بالطاعن بصحيفة الإستئناف على المكان سالف الذكر يكون باطلاً وإذ

فصل الحكم المطعون فيه فى الإستئناف بناء على هذا الإعلان الباطل ، فإنه يكون مشوباً بالبطلان بما يوجب نقضه فى خصوص ما قضى به بالنسبة للطاعن .

(الطعن ٤٦٨ لسنة ٧٠ق جلسة ٢٠٠٢/١/٣ لم ينشر بعد)

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة بصفتها على الحكم المطعون فيه البطلان ومخالفة القانون والقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع وفي بيانه تقول أنها لم تعلم بالخصومة إلا في ٣٠٠٠/٣/٢٧ تاريخ تصحيح شكل الإستئناف من قبل المطعون ضدهم وقد دفعت أمام محكمة الاستئناف ببطلان الحكم الإبتدائي لعدم انعقاد الخصومة إذ أن مورثها قد رفعت عليه الدعوى وكان مقيد الحرية بالسجن لتنفيذ الحكم الصادر ضده في الجناية رقم ٤٠ لسنة ١٩٩٠ منذ ١٩٩٠/٩/٩ وحتى ٢٠٠٠/٩/٩ وأصبح فاقد الأهلية ثما كان يتعين توجيه الدعوى إلى القيم عليه الذي عينته الحكمسة في الدعوى رقم ٢٥٤ (ب) لسنة ١٩٩٢ مال كلى مدينة نصر ، ولا يغير من ذلك حضور الأستاذ / المحامي عن المورث أمام محكمة أول درجة بالتوكيل رقم لسنة ... عام السويس الذي أصبح ملغيا بحكم القانون بفقد أهليته لأن هذا الحضور لا يصحح ما شاب الإجراءات من بطلان وإذ لم يتصد الحكم المطعون فيه لهذا الدفع وقضى بتأييد الحكم الإبتدائي رغم بطلانه فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الدفاع الذى تلتزم المحكمة بمواجهته وإبداء الرأى فيه هو الدفاع الجوهرى الذى يترتب على الأخذ به تغيير وجه الرأى في الدعوى ويكون مدعيه قد أقام عليه الدليل أمام

الحكمة أو طلب منها وفقاً للأوضاع المقررة في القانون تمكينه من إثباته ، ويترتب على إغفال بحث هذا الدفاع قصوره في أسبابه الواقعية بما يقتضى بطلانه ، وكان من المقرر أيضاً أن مؤدى المادتين ٢٥ من قانون العقوبات أن كل حكم يصدر بعقوبة جناية يستتبع حتماً وبقوة القانون عدم أهلية المحكوم عليه للتقاضى أمام الحاكم سواء بصفته مدعياً أو مدعى عليه بما يوجب إن لم يعين هو أقيماً تقره المحكمة أن تتولى المحكمة المدنية التابع لها محل إقامته في غرفة مشورتها تعيين هذا القيم بناء على طلب النيابة العامة أو من له مصلحة في ذلك بما مؤداه أنه إذا اختصم أو خاصم بشخصه في الدعوى خلال فترة تنفيذه للعقوبة الأصلية المقضى بها عليه دون القيم الذي يمثله قانوناً من قبل المحكمة فإن إجراءات هذه الخصومة تكون باطلة بقوة القانون .

(الطعن ۲۷۱۱ لسنة ۷۰ق - جلسة ۲۰۰۲/۱/۱۳ لم ينشر بعد)

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أن النص فى المادة ، ٢ من قانون المرافعات على أن : (يكون الإجراء باطلاً إذا نص القانون صراحة على بطلانه أو إذا شابه عيب لم تتحقق بسببه الغاية من الإجراء . ولا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء) – يدل على أن المشرع – أخذاً بخطته فى تنظيم البطلان بإعتبار الشكل أداة نافعة فى الخصومة ، وليس مجرد شكل يحجب العدالة عن تقصى الحقيقة – ربط الشكل بالغاية منه ، فإذا تحققت هذه الغاية حتى ولو كان البطلان منصوصاً عليه بعبارة صريحة ، فإن التمسك بالبطلان لعدم احترام الشكل يخرج بالشكل عن الهدف المتغيا منه بحيث يصبح عقبة فى مسار العدالة لبلوغ وجه الحق . ولما كان النص فى المادة الثالثة من مواد إصدار القانون

رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها على أن «واستثناء من الأحكام المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية، تسلم إعلانات صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام المتعلقة بالهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها في مركز إدارتها لرئيس مبجلس الإدارة، - يدل على أن المشرع قبصر الموطن الأصلى للأشخاص الإعتبارية السالف ذكرها - فيما يتعلق بإعلان صحف الدعاوى والطعون والأحكام على مركز إدارتها الرئيسي مما مؤداه أن يكون إعلانها فيما عداه مخالفاً للشكل الذي حدده القانون ، وإذ كانت الغاية من إعلان صحف الدعاوى هي إخبار المراد إعلانه بما جاء في الورقة المعلنة ودعوته للمثول أمام محكمة معينه لإبداء ما قد يعن له من دفوع ودفاع تحقيقاً لمبدأ المواجهة بين الخصوم ، فإنّ هذه الغاية لا تتحقق إلا بتسليم الورقة المطلوب إعلانها لشخصه أو في موطنه الأصلى الذي حدده القانون ، أو بحضوره جلسة المرافعة أو تقديمه مذكرة بدفاعه لما كان ذلك وكان الثابت في الأوراق أن الشركة الطاعنة أعلنت شركة التأمين المطعون ضدها الثالثة بصحيفة الإدخال على فبرعها بالإسكندرية حال كون مركزها الرئيسي بالقاهرة - وأنها لم تحضر في أية جلسة من الجلسات التي نظرت فيها الدعوى أمام محكمة أول درجة ، ولم تقدم مذكرة بدفاعها فإن إعلانها بهذه الصحيفة يكون باطلاً لعدم تحقق الغاية منه . وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى ببطلان الإعلان فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ، ويكون النعي عليه بسبب الطعن على غير أساس.

(الطعن ٩١٢ه لسنة ٦٣ق - جلسة ٢٠٠٢/٢/١٢ لم ينشر بعد)

ملاحظات هامة ،

تمييز الراسلات المتعلقه بمصلحة الضرائب وإعلان المول بإجراءات خاصة :

من الجدير بالذكر أن المشرع قد وضع إجراءات خاصة بإعلان الأوراق المرسلة من مصلحة الضرائب إلى الممول وهذا ما تضمنه نص المادة ١٤٩ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المستبدلة بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ والتى يجرى نصها على النحو التالى :

مادة ۱۲۹ : (۱) يكون للإعلان المرسل بكتاب موصى عليه بعلم الوصول قوة الإعلان الذي يتم عادة بالطرق القانونية .

ويكون الإعلان صحيحاً قانوناً ، سواء تسلم الممول الإعلان من المأمورية المختصة . أو لجنة الطعن المختصة أو بمحل المنشأة أو بمحل إقامته المختار الذى يحدده .

وفى حالة غلق المنشأة أو غياب الممول وتعذر إعلانه بإحدى الطرق المشار إليها وكذلك فى حالة رفض الممول تسلم الإعلان يثبت ذلك بموجب محضر يحرره أحد موظفى مصلحة الضرائب ممن لهم صفة الضبطية القضائية وينشر ذلك فى لوحة المأمورية أو لجنة الطعن الختصة ، بحسب الأحوال ، مع لصق صورة منه على مقر المنشأة .

وإذا ارتد الإعلان مؤشراً عليه بما يفيد عدم وجود المنشأة أو عدم التعرف على عنوان الممول يتم إعلان الممول في مواجهة النيابة العامة بعد إجراء التحريات اللازمة بمعرفة أحد موظفي مصلحة الضرائب ممن لهم صفة الضبطية القضائية .

ويعتبر النشر على الوجه السابق والإعلان في مواجهة النيابة العامة إجراء قاطعاً للتقادم . ويكون للممول في الحالات المنصوص عليها في الفقرتين الشالشة والرابعة من هذه المادة أن يطعن في الربط أو في قرار لجنة الطعن وفقاً للمادتين (١٥٧) أو (١٦٦) من هذا القانون ، بحسب الأحوال ، وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ توقيع الحجز عليه وإلا أصبح الربط أو قرار اللجنة نهائياً .

وعلى هذا فإن الشارع لم يشأ أن يقيد مأمورية الضرائب بالإجراءات التى استلزمها فى قانون المرافعات ، بيد أنه لم يطلق الأمر لهذه المسائل دون ضمانات ، وإنما اخضعها لضمانات هامة تكفل وصول تلك المراسلات المسجلة إليهم كما أوضع الإجراءات التى يجب على عامل البريد أن يتبعها بشأن مراسلات مصلحة الضرائب حتى تكون حجة عليه . وهذا ما أكده القضاء فى العديد من أحكامه .

تطبيقات قضائية ،

المراسلات البريدية المسجلة الصادرة من مصلحة الضرائب إلى المموليسن . تسليم الإعبلان في مبقر المنشأة إلى أحد المستخدمين فيها . افتراض وصول الإعلان للممول شخصياً .

مؤدى نص المادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٠ أن المشيرع وضع إجراءات خاصة بالإعلان وهى تختلف عن الإجراءات المنصوص عليها فى قانون المرافعات ، فجعل الإعلان المرسل من المأمورية إلى الممول بإخطاره بربط الضريبة بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول فى قوة الإعلان الذى يتم بالطرق القانونية ولم يشأ أن يقيد المأمورية بإجراءات الإعلان التى فرضها قانون المرافعات وعمل على توفير

الضمانات الكفيلة بوصول الرسائل المسجلة إلى المرسل إليهم ووضع الإجراءات التى فرض على عامل البريد إتباعها في خصوص المراسلات الواردة من مصلحة الضرائب لتكون حجة عليهم فى الآثار المترتبة عليها ، بأن نص فى المادة ٢٨٥ من التعليمات العمومية عن الأشغال البريدية المطبوعة فى سنة ١٩٦٣ على أن «المراسلات تسلم بوجب إيصال إلى المرسل إليهم أو إلى من ينوب عنهم بناء على توكيل بذلك فيما عدا الرسائل الواردة من الضرائب فيطبق عليها التعليمات الواردة بشأنها بالبند ٢٥٨، ونص فى البند ٢٥٨ على أن «المراسلات المسجلة الواردة من مصلحة الضرائب تسلم إلى المرسل إليهم أنفسهم وفى حالة عدم وجود المرسل إليه تسلم المراسلة المسجلة إلى نائبه أو خادمه أو لمن يكون ساكناً معه من أقاربه أو أصهاره بعد التحقيق من صفتهم والتوقيع منهم، وذلك تمثياً مع قانون المرافعات . ومفاد ذلك أن الإعلان الحاصل للممول فى المنشأة والذي استلمه أحد مستخدميه يعتبر كافياً لترتب جميع الآثار والذي استلمه أحد مستخدميه يعتبر كافياً لترتب جميع الآثار القانونية إذ يفترض قانوناً أنه أوصل الإعلان للممول شخصياً .

(الطعن ۱۷۵ لسنة ۳۸ق - جلسة ۱۹۷۰/۱/۲۹ س۲۶ ص۲۷۸)

تقدير علم المرسل إليه - الممول - بالرسالة البريدية الواردة له من مصلحة الضرائب . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع .

تقدير علم المرسل إليه - الممول - بالرسالة يخضع لمطلق تقدير المحكمة ولما كانت المحكمة قد حصلت بأدلة سائغة لها سندها في الأوراق أن الطاعن قد أخطر إخطاراً صحيحاً بالنموذج من إرسال الخطاب الموصى عليه بإسمه وعنوانه ومن تسليم النموذج في مقر المنشأة ومن التوقيع على علم الوصول بتوقيع واضح لشخص له صفته في الإستلام كان تابعاً للطاعن في تاريخ استلامه للخطاب

طبقاً لما هو ثابت بمحضر مناقشته المقدم ضمن أوراق الدعوى فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً مما لا يجوز قبوله أمام محكمة النقض .

(الطعن ۱۷۵ لسنة ۳۸ق جلسة ۱۹۷۵/۱/۱۹۷۹ س۲۲ ص۲۷۸)

المراسلات البريدية المسجلة الصادرة من مصحلة الضرائب إلى الممولين . توجيه إعلان النموذجين ١٩ ، ١٩ ضرائب للممول بمقر منشأته . وجوب تسليمه إليه شخصياً أو نائبه أو أحد مستخدميه وإلا كان باطلاً . تسليم الإعلان لمن أدعى أنه ابنه . أثره . بطلان الإعلان .

النص في المادة ٩٦ من قسانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعسد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ يدل – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – على أن الشارع وضع إجراءات خاصة بالإعلان وهى تختلف عن الإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات فجعل الإعلان المرسل من المأمورية إلى المول بإخطاره بربط الضريبة بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول في قوة الإعلان الذي يتم بالطرق القانونية ولم يقيد المأمورية بإجراءات الإعلان الذي فرضها قانون المرافعات وعمل على توفير الضمانات الكفيلة بوصول الرسائل المسجلة إلى المرسل إليه ، ووضع الإجراءات التي فرض على عامل البريد اتباعها في خصوص المراسلات الواردة من مصلحة القرائب لتكون حجة عليهم في الآثار المترتبة عليها ، بأن نص في المقرائب لتكون حجة عليهم في الآثار المترتبة عليها ، بأن نص في سنة ١٩٦٣ على أن المراسلات تسلم بموجب إيصسال إلى المرسل اليهم أو إلى من ينوب عنهم بناء على توكيل بذلك فيمما عدا الرسائل الواردة من الضرائب ينطبق عليها التعليمات الواردة بشأنها الرسائل الواردة من الضرائب ينطبق عليها التعليمات الواردة بشأنها

بالبند ۲۰۸ ، الذى نص فيه على أن المراسلات المسجلة الواردة من مصلحة الضرائب تسلم إلى المرسل إليهم أنفسهم وفى حالة عدم وجود المرسل إليه تسلم المراسلة المسجلة إلى نائبه أو خادمه أو لمن يكون مساكنا معه من أقاربه أو أصهاره بعد التحقق من صفتهم والتوقيع منهم ومفاد ذلك أن الإعلان الحاصل للممول فى المنشأة يتعين أن يسلم إليه شخصياً أو إلى نائبه أو أحد مستخدميه وإلا كان باطلاً ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على بطلان الإعلان بالنموذجين ۱۹ ۱ مرائب تأسيساً على أن عامل البريد توجه إلى منشأة المول وسلم الإعلان إلى من إدعى أنه غلم وهو ليس عمن نصت عليهم المادة ۲۰۸ سالف الذكر - فإنه لا يكون قد أخطأ ويكون النعى على غير أساس .

(الطعن ١١٠٨ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١١ س٣٦ ص٧٧١)

إجراءات الإعلان بربط الضريبة . اختلافها عن إجراءات الإعلان في قانون المرافعات . الإعلان بربط الضريبة . كيفيته . بخطاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول . وجوب أن يثبت موزع البريد على علم الوصول تحققه من الشخص الذي وقع أمامه في حالة عدم وجود المرسل إليه . تذييل إشعار علم الوصول بتوقيع غير مقروء لا يدل بذاته على نسبته إلى شخص المرسل إليه وخلوه من بيان إسم المستلم وصفته . إقامة الحكم المطعون فيه قضاءه بصحية الإخطار بقصورار لجنة الطعن على أن الطاعن لم يطعن بالتزوير على التوقيع غير المقروء الثابت بخانة المستلم في علم الوصول بإعتبار أنه توقيع المرسل إليه . مخالفة للقانون وفساد في الاستدلال .

الحكمية

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يسين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن مأمورية الضرائب انختصة قدرت صافي أرباح الشركة الطاعنة في السنوات من ١٩٨٨ وحتى ١٩٨٨ ، وإذ اعترضت فقد أحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي قررت تأييد تقديرات المأمورية . أقامت الطاعنة الدعوى لسنة ق اسكندرية الإبتدائية طعناً في هذا القرار ، وبتاريخ بعد الميعاد . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف رقم ٥٣ لسنة بعد الميعاد . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف رقم ٥٣ لسنة ١٩٥ أمام محكمة استئناف الإسكندرية التي قضت بتاريخ الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة بنقش الحكم وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك تقول إن الحكم أقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف القاضى بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد على احتساب بدء ميعاد الطعن في قرار اللجنة من تاريخ تسليم الإخطار الثابت بعلم الوصول في حين أن الثابت بعلم الوصول المشار إليه أنه خلا من بيان اسم وصفة المستلم وأن التوقيع

المسنوب إلى المستلم غير مقروء فلا يعتبد به في ثبوت تسليم الإخطار لأى من الأشخاص الذين أناط بهم القانون استلامه .

وحيث إن هذا النعي سديد ذلك أن المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع وضع إجراءات خاصة لإعلان الممول بربط الضريبة وهي إجراءات تختلف عن الإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات فجعل الإعلان المرسل من المأمورية إلى الممول بإخطاره بربط الضريبة بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول في قوة الإعلان الذي يتم بالطرق القانونية ولم يشأ أن يقيد المأمورية بإجراءات الإعلان التي فرضها قانون المرافعات وعمل على توفير الضمانات الكفيلة بوصول الرسائل المسجلة إلى المرسل إليهم ،ووضع الإجراءات التي فرض على عامل البريد اتساعها في خصوص المراسلات الواردة من مصلحة الضرائب لتكون حجة عليهم في الآثار المترتبة عليها بأن نص في المادة (٧٨٥) من التعليمات العمومية عن الأشغال البريدية المطبوعة في سنة ١٩٦٣ على أن «المراسلات تسلم بموجب إيصال إلى المرسل إليهم أو من ينوب عنهم بناء على توكيل بذلك فيهما عدا الرسائل الواردة من الضرائب فيطبق عليها التعليمات الوارد بشأنها البند ٢٨٥ ونص فيه على أن المراسلات المسجلة الواردة من مصلحة الضرائب تسلم الى المرسل السهم أنفسهم وفي حالة عدم وجود المرسل إليه تسلم المراسلة المسجلة إلى نائبه أو خادمه أو لمن يكون ساكناً معه من أقاربه أو أصهاره بعد التحقق من صفتهم والتوقيع منهم، وذلك تمشيأ مع قانون المرافعات ومفاد ذلك أن تعليمات البريد قد أوجبت على موزع البريد بالنسبة للمراسلات الواردة من الضرائب أن يثبت على علم الوصول تحققه من الشخص الذي وقع أمامه في حالة عدم وجود المرسل إليه . لما كان ذلك وكان الثابت من إشعار علم الوصول المرفق بأوراق الدعوى بأنه مذيل بتوقيع غير مقروء وقد خسلا من بيان اسم المستلم

وصفته ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بصحة الإخطار بقرار اللجنة على أن الطاعن لم يطعن بالتروير على التوقيع الثابت بخانة المستلم في علم الوصول بإعتبار أنه توقيع المرسل إليه حال أن التوقيع المذيل بخانة المستلم لا يدل بذاته على نسبته إلى شخص المرسل إليه ما لم يفصح عن ذلك توقيع مقروء أو يثبت عامل البريد تحققه من شخصية المستلم ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون مشوباً بمخالفة القانون والفساد في المستدلال فضلاً عن القصور في التسبيب بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه .

(الطعن ١٠١٧لسنة ٦٥ق – جلسة ١٩٩٦/١٢/ س٤٧ ص ١٤٧٠)

وحيث إن الطاعنة تنعى بسببى الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ذلك أن الإخطار البريدى لم يتم التوقيع عليه من رئيس مجلس إدارة الشركة أو من ينوب عنه ، ولم يبين فيه صفة من وقع الإخطار وهل هو من ضمن مبوظفى الشبركة من عدمه بالإضافة إلى وجود كشط وإضافة بالإخطار مما لا يحق الأخذ به والإعتداد به ولم تندب الحكمة خبير للتحقق من توافر شروط الإخطار مما يعبب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن النعى غير سديد ، ذلك أن مؤدى نص المادة 189 من القانون رقم 10٧ لسنة 19٨١ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع وضع إجراءات خاصة بالإعلان المرسل من مصلحة الضرائب إلى الممول وهي إجراءات تختلف عن الإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات فجعل الإعلان بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول في قوة الإعلان الذي يتم بالطرق

القانونية ، ولم يشأ أن يقيد المأمورية بإجراءات الإعلان التي فرضها قانون المرافعات وعمل على توفير الضمانات الكفيلة بوصول الرسائل المسجلة إلى المرسل إليهم ، وأبان الإجراءات التي فرض على عامل البريد إتباعها في خصوص المراسلات الواردة من مصلحة الضرائب فتكون حجة عليهم في الآثار المترتبة عليها بأن نص في المادة ٣٨٨ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٠ الخاص بنظام البريد على أن «المراسلات التي تتم بموجب إيصال إلى المرسل إليهم أو إلى من ينوب عنهم بناء على توكيل بذلك - فيما عدا الرسائل الواردة من مصلحة الضرائب فيطبق عليها التعليمات الواردة بشانها بالبند ٢٥٨ الذي نص على أن المراسلات المسجلة الواردة من مصلحة الضرائب تسلم إلى المرسل إليهم أنفسهم وفي حالة عدم وجود المرسل إليه تسلم المراسلات المسجلة إلى نائبه أو خادمه أو لمن يكون ساكناً معه من أقاربه أو أصهاره بعد التحقق من صفتهم والتوقيع منهم وذلك تمشياً مع قانون المرافعات ، مما مفاده أن تعليمات البريد قد أوجبت على موزع البريد بالنسبة للمراسلات الواردة من الضرائب أن يثبت في حالة عدم وجود المرسل إليه -تحققه من شخص المستلم وتوقيعه وصلته بالمرسل إليه ،. وأن الإعلان الحاصل للممول في المنشأة والذي استلمه أحد مستخدميه وعلى ما جرى به قضاء هذه الحكمة يعتبر كافياً لترتيب جميع الآثار القانونية إذ تفترض قانونا أنه أرسل الإعلان للممول شخصياً . وإذ كان ما تقدم وكان الثابت في إخطار علم الوصول أن أحد مستخدمي الشركة قد تسلم الإخطار ومهر ذلك بخاتم الشركة فإن ذلك كاف كى يرتب الإخطار الأثر القانوني المترتب عليه وإذ انتهى الحكم إلى هذه النتيجة فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن ١٦٠٥ لسنة ٦٥ق - جلسة ١١/١/١/١ لم ينشر بعد)

سابعاً ؛ الدفع ببطلان الأحكام لعدم نظر الدعوى

في جلسة سرية في ظل أحكام القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩

كان القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ينص في المادة ٩٤ منه على أن (الدعاوي التي ترفع من المول أو عليه تنظر في جلسة سرية ويكون الحكم فيها دائماً على وجه السرعة).

غير أنه وفقاً لقانون الضريبة الجديد الموحد ١٥٧ لسنة ١٩٨١ قد نص فى المادة ١٦٣ منه على أن نظر الدعوى الضريبية فى جلسة سرية أصبح جوازياً حيث يجرى نص المادة على النحو التالى :

(مادة ٦٦٣- الدعاوى التى ترفع من المول أو عليه يجورُ للمحكمة نظرها فى جلسة سرية ويكون الحكم فيها دائماً بوجه السرعة وعلى أن تكون النيابة العامة ممثلة فى الدعوى يعاونها فى ذلك مندوب من مصلحة الضرائب).

وعلى هذا أصبح في ظل قانون الضرائب الموحد سرية الجلسات أمر جوازى ونورد تطبيقات القضاء في ظل القانون قبل تعديله.

وجوب نظر الدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكام القانون 18 لسنة ١٩٣٩ في جلسات سرية . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الحكم . تعلق هذا البطلان بالنظام العام .

النص فى المادة ٩٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن «الدعاوى التى ترفع من الممول أو عليه تنظر فى جلسة سرية ويكون الحكم فيها دائماً بوجه السرعة، يدل على أن المشرع أوجب نظر الدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون فى جلسات مرية . ولما كان هذا الإجراء يتعلق بنظم التقاضى الأساسية ويتصل

بالنظام العام، فإنه يترتب على مخالفته بطلان الأحكام الصادرة في هذه الدعاوى .

الحكمـــة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مأمورية ضرائب المحلة الكبرى قدرت صافى أرباح الطاعن عن نشاطه في مقاولات الطلاء والتسليح عن السنوات من ١٩٥٤ إلى ١٩٦٢ بمبلغ ٣٨٩ جنيهاً ، ٢١٠٥ جنيهاً ، ١٤٨٢ جنيهاً ، ٣٠٩٧ جنيهاً، ٧٢٩٤ جنيهاً ، ١٦٤٥ جنبهاً ، ٧٩١٣ جنبهاً ، ١١٠٣٤ جنبهاً ، ١٣٢٥١ جنبهاً على التوالى وإذ اعتبرض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٣ يونية سنة ١٩٦٧ بتخفيض تلك التقديرات عن نشاطه في مقاولات الطلاء في السنوات من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٦ إلى مبلغ ٢٠٢ج ، ١٠٩١ج ٢٧٦٩ ، على التوالي وبتخفيضها عن نشاطه في مقاولات الطلاء والبناء والتسليح في السنوات من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٢ إلى المبالغ ٣٧١٣ جنيها ، ١٩٦٤ جنيها ، ٤٠٥٧ جنيها ، ٥٦١٥ جنيها ، ٦٧٤٤ جنيها على التوالي وكذلك بتخفيض الربط الإضافي الذي أجرته المأمورية على نشاطه في مقاولات البناء والتسليح في سنة ١٩٥٧ إلى مبلغ ١٢٩ جنيها فقد أقيام الطاعن الدعوى رقم ٥٧٨ لسنة ١٩٦٣ ضيرائب كلي طنطا طالبا الحكم بتخفيض التقديرات وبأنه لم يحقق أرباحاً في سنة

١٩٥٧ وبسقوط حق المطعون ضدها في الضرائب المستحقة عن السنوات من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٨ ، وبتباريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٨ قضت الحكمة برفض الدفع سالف البيان المبدى من الطاعن وبندب مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المهمة الموضحة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت الحكمة بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٧٠ بتعديل القرار المطعون فيه وذلك بإلغاء الربط الإضافي عن سنة ١٩٥٧ وبتحديد أرباح الطاعن عن السنوات من ١٩٥٤ إلى ١٩٦٢ عـدا سنة ١٩٥٧ بالمبالغ ٨٩ جنيسها و٦٨٣ مليماً ، ٤٨٤ جنيهاً و٩٦٣ مليماً ، ٣٤١ جنيهاً و٩٧١ مليماً ١٥٥٩ جنيها و ٦٤١ مليماً ، ١١٠٤ج و ١٧٦ مليماً ، ١٦٩١ جنيهاً وع ٩٨٤ مليماً ، ٢٣٥٩ جنيها و٢١٨ مليماً و٢٨٣٣ جنيها و٢٩٣ مليماً على التوالي . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا بالاستئناف رقم ٨٦ لسنة ٢٠ق تجارى طنطا . وبتاريخ ١٣ يونية سنة ١٩٧١ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وتأييد قرار لجنة الطعن ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسه لنظره فيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن تما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه البطلان ، وفي بيان ذلك يقول إن الثابت من محاضر الجلسات ومن بيانات الحكم المطعون فيه أن المحكمة نظرت الإستئناف في جلسة علنية وذلك على خلاف المادة ٩٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي ترجب نظر الدعاوى التي ترفع من الممول أو عليه في جلسة سرية الأمر الذي يترتب عليه بطلان الحكم .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك لأن النص في المادة ٩٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن «الدعاوى التي ترفع من الممول أو عليه تنظر في جلسة سرية ويكون الحكم فيها دائماً بوجه السرعة" ، يدل على أن المشرع أوجب نظر الدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون في جلسات سرية . ولما كان هذا الإجراء يتعلق بنظم التقاضى الأساسية ويتصل بالنظام العام فإنه يترتب على يتعلق بنظم التقاضى الأساسية ويتصل بالنظام العام فإنه يترتب على مخالفته بطلان الأحكام الصادرة في هذه الدعاوى . لما كان ذلك وكان الشابت في الدعوى أن النزاع فيها يدور حول تحديد أرباح الطاعن الخاضعة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية طبقاً لأحكام القانون سالف الذكر ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن القانون سالف نظر في جلسات علنية ، فإن الحكم يكون مشوباً بالبطلان ويتعين نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

(الطعن ٦٦٨ لسنة ٤١ق - جلسة ٥/٢/٢١ س٢٨ ص٣٨٠)

ثامناً ؛ الدفع ببطلان الحكم لعدم النطق به علانية

إذا كان القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون ١٧٨ لسنة ١٩٩٣ بشأن الضريبة الموحدة قد نص على جواز نظر الدعوى في جلسة سرية أى لم يرتب البطلان على عدم نظر الدعوى في جلسة سرية على نحو ما سبق واسلفنا إلا أن الشرع يوجب في المادة ١٧٤ مرافعات إعمالاً للقواعد العامة ضرورة النطق بالحكم في علانية .

تطبيقات قضائية ،

وجوب النطق علانية بالأحكام التي تصدر من الحاكم دون سواها من الهيئات القضائية أو غيرها من الهيئات التي أناط بها القانون إختصاصاً قضائياً ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . لجان الطعن الضريبي . ماهيتها . عدم خضوع ما تصدره من قرارات لقاعدة النطق علانية المقررة بالنسبة للأحكام . أساس ذلك . المادة ٢/٥٣ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩. مؤداه . لا يتعين على لجان الطعن المشكلة وفقاً لقانون الضرائب النطق علانية بما تصدره من قرارات .

النص فى المادة ١٦٩ من الدستور الواردة فى الفصل الرابع من الباب الخامس منه تحت عنوان «السلطة القضائية» على أن تكون الباب الخامم علنيةوفى جميع الأحوال يكون النطق بالحكم فى جلسة علنية» . وفى المادة ١٧٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أن «ينطق القاضى بالحكم ويكون النطق به علانية وإلا كان الحكم باطلاً . وفى المادة ١٨ من قانون السلطة القضائية على أن «تكون جلسات المحاكم علنية ويكون النطق بالحكم العلقة بها فى جميع الأحوال فى جلسة علنية

على أن الأحكام التي يتعين النطق بها علانية هي تلك التي تصدر من الحاكم بالمعنى الضيق ، دون سواها من الهيئات القضائية ، أو غيرها من الهيئات التي أناط بها القانون إختصاصاً قضائياً بالفصل في نوع معين من الخصومات ، ولو وصف ما تصدره في شأنها من قرارات بأنه أحكام ما لم ينص القانون على خلاف ذلك وإذ كانت لجان الطعن المشكلة وفقاً للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل لا تعدو أن تكون هيئات إدارية خولها القانون ولاية الفصل في خصومة بين مصلحة الضرائب والممول فلا تعتبر مرحلة تقاضى وإنما هي مرحلة إعادة نظر في الخلاف بين الطرفين قبل الالتجاء إلى القصاء ، وكان القانون المشار إليه لم ينص على أن تنطق تلك اللجان عا تصدره من قرارات إنما استلزم - فحسب - إصدارها وإعلانها للممول ومصلحة الضرائب بخطابات موصى عليها بعلم الوصول وفقاً للمادة ٣/٥٣ من القانون المشار إليه ، وهو ما يتفق ووسيلة إعلام ذوى الشأن بصدور مثل هذه القرارات ، وكان ما أوجبته المادة السالفة على تلك اللجان من إجراءات مفاده وجوب التزامها بالمبادئ الأساسية العامة التي يتعين على أى جهة انيط بها الفصل في خصومة مراعاتها بإعتبارها كذلك وليس بحسبانها نصوص في قانون المرافعات ، ومن بينها ما يتعلق بمبادئ المواسية بين الخصوم وتمكينهم من إبداء دفاعهم والتقيد بالطلب والمصلحة فيه وصلاحية مصدرى القرار لذلك ، دون غيرها من مبادئ نص في قانون المرافعات - أو في غيره من القوانين - على وجوب الالتزام بها كشرط لصحة أحكام المحاكم - بالمعنى سالف البيان - ومنها النطق بالأحكام علانية ، ومن ثم فلا يتمين على لجان الطعن المشكلة وفقا لقانون الضرائب النطق علانية بما تصدره من قرارات.

(الطعن ٤٩٣ لسنة ١٤٠٤ جلسة ١٩٩٧/١٢/٢٨ س٣٤ ص١٤٠٦)

وجوب النطق علانية بالأحكام التي تصدر من المحاكم دون سواها من الهيئات القضائية أو غيرها من الهيئات التي أناط بها القانسون إختصاصاً قضائيا ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . لجان الطعن الضريبي . ماهيتها . عدم خضوع ما تصدره من قرارات لقاعدة النطق علانية المقررة بالنسبة للأحكام . أساسه . لا يغير من ذلك ما أوجبته المادة ١٩٨٠ من قانون الضرائب رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨١ على تلك اللجان بمراعاة الأصول والمبادئ العامة لإجراءات التقاضي . علة ذلك .

النص في المادة ١٧٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية -وهو المنظم للتقاضي وإجراءاته أمام المحاكم - على أن (ينطق القاضى بالحكم ويكون النطق به علانية وإلا كان الحكم باطلاً) وفي المادة ١٨ من قانون السلطة القضائية على أن رتكون جلسات المحاكم علنية ويكون النطق بالحكم في جميع الأحوال في جلسة علنية ...) وذلك طواعية للمبادة ١٦٩ من الدستور الواردة في الفصل الرابع من الباب الخامس منه تحت عنوان «السلطة القضائية» والتي تنص على أن تكون (جلسات الحاكم علنية وفي جميع الأحوال يكون النطق بالحكم في جلسة علنية) يدل على أن الأحكام التي يتعين النطق بها علانية هي تلك التي تصدر من الحاكم بالمعنى الضيق ، دون سواها من الهيشات القضائية ، أو غيرها من الهيئات التي أناط بها القانون إختصاصاً قضائياً بالفصل في نوع معين من الخصومات ولو وصف ما تصدره في شأنها من قرارات بأنها أحكام - ما لم ينص القانون على خلاف ذلك - وإذ كانت لجان الطعن المشكلة وفقاً لقانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ لا تعدو أن تكون هيئات إدارية أعطاها القانون ولاية القضاء للفصل في خصوصة بين مصلحة

الضرائب والمول ، ولا تعتبر مرحلة تقاضى وإعا هي مرحلة إعادة نظر في الخلاف بين الطرفين قبل الالتجاء إلى القضاء ، وكان القانون المشار إليه لم ينص على أن تنطق تلك اللجان عا تصدره من قرارات وإنما استلزم - فحسب - إصدارها وإعلانها للمصول ومصلحة الضرائب بخطابات موصى عليها بعلم الوصول وفقأ للمادة ٠ ٢ / ١٦ ، وهو ما يتفق ووسيلة إعلام ذوى الشأن بصدور مثل هذه القرارات ، وكان ما أوجبته المادة السالفة على تلك اللجان بمراعاة الأصول والمبادئ العامة لإجراءات التقاضي ، مفاده وجوب التزامها بالمبادئ الأساسية العامة التي يتعين على أى جهة أنيط بها الفصل في خصومة مراعاتها باعتبارها كذلك وليس لكونها نصوصاً في قانون المرافعات ، ومنها ما يتعلق بمبادئ المواجهة بين الخصوم وتمكينهم من إبداء دفاعهم والتقيد بالطلب والمصلحة فيه وصلاحية مصدري القرار لذلك ، دون غيرها من مبادئ نص في قانون المرافعات - أو في غيره من القوانين - على وجوب الالتزام بها كشرط لصحة أحكام المحاكم - بالمعنى سالف البيان - ومنها النطق بها علانية ، ومن ثم فإنه لا يتعين على لجان الطعن المشكلة وفقاً لقانون الضرائب النطق علانية بما تصدره من قرارات ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى ببطلان قرارى لجنة الطعن الصادرين في ١٩٨٧/١١/١٧ - محل التداعي - لعدم النطق بهما علانية ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما حجبه عن نظر موضوع الإستئناف المقام من المصلحة الطاعنة .

(الطعن ١٣٤١ لسنة ٦٦ جلسة ١٩٩٢/١٢/٢٨ س٤٣ ص١٤٣١)

الدعاوى التى ترفع من الممول أو عليه . جواز نظرها فى جلسة سرية . النطق بالحكم . وجوب أن يكون فى جلسة علنية . م ١٩٧٣ مرافعات .

لئن كانت المادة ١٦٣ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ تنص على أن الدعاوى التي ترفع من الممول أو عليه يجوز نظرها في جلسة سرية إلا أنه يتعين طبقاً للمادة ١٧٤ من قانون المرافعات النطق بالحكم في علانية ولو نظرت الدعوى في جلسة سرية .

(الطعن ١١٥٤ لسنة ٥٨ق جلسة ١٩٩٣/١/١١ س٤٤ ص١٨٧)

وجوب النطق علانية بالأحكام التي تصدر من الخاكم دون سواها من الهيئات القضائية أو غيرها من الهيئات التي أناط بها القانون إختصاصاً قضائياً ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . لجان الطعن الضريبي . ماهيتها . عدم خضوع ما تصدره من قرارات لقاعدة النطق علانية المقررة بالنسبة للأحكام . أساسه . لا يغير من ذلك ما أوجبته المادة ، ٢ / ٢ من قانون الضرائب على تلك اللجان غراعاة الأصول والمبادئ العامة لإجراءات التقاضي . علة ذلك .

النص في المادة ١٦٩ من الدستور الواردة في الفصل الرابع من الباب الخامس تحت عنوان «السلطة القضائية» وفي المادة ١٧٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية وفي المادة ١٨ من قانون السلطة القيضائية يدل – على أن الأحكام التي يتعين النطق بها علانية هي تلك التي تصدر من المحاكم بالمعنى الضيق ، دون سواها من الهيئات القضائية ، أو غيرها من الهيئات التي أناط بها القانون إختصاصاً قضائياً بالفصل في نوع معين من الخصومات ، ولو وصف ما تصدره في شأنها من قرارات بالأحكام – ما لم ينص القانون على خلاف ذلك – وإذ كانت لجان الطعن المشكلة وفقاً لقانون الضرائب على الدخل رقم ١٩٨٧ لسنة ١٩٨١ لا تعدو أن تكون هيئات إدارية أعطاها القانون ولاية الفصل في خصومة بين مصلحة الضرائب والممول ولا تعتبر مرحلة تقاضي وإنما خصومة بين مصلحة الضرائب والممول ولا تعتبر مرحلة تقاضي وإنما

هي مرحلة إعادة نظر في الخلاف بين الطرفين قبل الإلتجاء إلى القضاء ، وكان القانون المشار إليه لم ينص على أن تنطق تلك اللحان عا تصدره من قرارات وإنما استلزم - فحسب - إصدارها وإعلانها للممول ومصلحة الضرائب بخطابات موصى عليها بعلم الرصول وفقاً للمادة ٢/١٦٠ ، وهو ما يتفق ووسيلة إعلام ذوى الشأن بصدور مثل هذه القرارات وكان ما أوجبته المادة السالفة على تلك اللجان عمراعاة الأصول والمبادئ العامة لاجراءات التقاضي ، مفاده وجوب التزامها بالمبادئ الأساسية العامة التي يتعين على أي جهة أنيط بها الفصل في خصومة مراعاتها بإعتبارها كذلك وليس لكونها نصوصاً في قانون المرافعات ، ومنها ما يتعلق بمبادئ المواجهة بين الخصوم وتمكينهم من إبداء دفاعهم والتقيد بالطلب والمصلحة فيه وصلاحية القرار لذلك ، دون غيرها من مبادئ نص في قانون المرافعات - أو في غيره من القوانين - على وجوب الالتزام بها كشرط لصحة أحكام المحاكم - بالمعنى سالف البيان - ومنها النطق به علانية ، ومن ثم فلا يتعين على لجان الطعن المشكلة وفقاً لقانون الضرائب النطق علانية عا تصدره من قرارات.

(الطعن ٣١٨ لسنة ٦٢ق - جلسة ٥/٤/١٩٩٣ س٤٤ ص٣٥)

وجوب النطق علانية بالأحكام التى تصدر من الحاكم دون سواها من الهيئات القضائية أو غيرها من الهيئات التى أناط بها القانون إختصاصاً قضائياً مالم ينص القانون على خلاف ذلك. لجان الطعن الضريبي . ماهيتها . عدم خضوع ما تصدره من قرارات لقاعدة النطق علانية المقررة بالنسبة للأحكام . أساسه . لا يغير من ذلك ما أوجبته المادة ١٩١٠/ من قانون الضرائب

على تلك اللجان بمراعاة الأصول والمبادئ العامة لإجراءات التقاضى . علة ذلك .

النص في المادة ١٧٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية -وهو المنظم للتقاضي وإجراءاتمه أمام المحاكم - على أن ينطق القاضى بالحكم ويكون النطق به عالانية وإلا كان الحكم باطلاً ، وفي المادة ١٨ من قانون السلطة القضائية على أن «تكون جلسات الحاكم علانية ويكون النطق بالحكم في جميع الأحوال في جلسة علنية ، وذلك طواعية للمادة ١٦٩ من الدستور الواردة في الفصل الرابع من الباب الخامس منه تحت عنوان «السلطة القضائية» والتي تنص على أن «تكون جلسات المحاكم علنية وفي جميع الأحوال يكون النطق بالحكم في جلسة علنية، يدل على أن الأحكام التي يتعين النطق بها علانية هي تلك التي تصدر من المحاكم بالمعنى الضيق دون سواها من الهيشات القضائية وغيرها من الهيئات التي أناط بها القانون إختصاصاً قضائياً بالفصل في نوع معين من الخصومات ، ولو وصف ما تصدره في شأنها من قرارات بأنها أحكام ما لم ينص القانون على خلاف ذلك - وإذ كانت لجان الطعن وفقاً لقانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ لا تعدو أن تكون هيئات إدارية أعطاها القانون ولاية القضاء للفصل في خصومة بين مصلحة الضرائب والممول ولا تعتبر مرحلة تقاضى وإنما هي مرحلة إعادة نظر في الخلاف بين الطرفين قبل الالتجاء إلى القضاء وكان القانون المشار إليه لم ينص على أن تنطق تلك اللجبان بما تصدره من قرارات وإنما استلزم - فحسب -إصدارها وإعلانها للممول ومصلحة الضرائب بخطابات موصى عليها بعلم الوصول وفقاً للمادة ٢/١٦٠ ، وهو ما يتفق ووسيلة إعلام ذوى الشأن بصدور مثل هذه القرارات ، وكان ما أوجبته المادة السالفة على تلك اللجان بمراعاة الأصول والمبادئ العامة لإجراءات التقاضى مفاده - وجوب التزامها بالمبادئ الأساسية العامة التي يتعين على أى جهة أنيط بها الفصل فى خصومة مراعاتها بإعتبارها كذلك وليس لكونها نصوصا فى قانون المرافعات ، ومنها ما يتعلق بمدأ المواجهة بين الخصوم وتمكينهم من إبداء دفاعهم والتقييد بالطلب والمصلحة فيه وصلاحية مصدرى القرار لذلك دون غيرها من مبادئ نص فى قانون المرافعات - أو فى غيره من القوانين - على وجوب الإلتزام بها كشرط لصحة أحكام الحاكم - بالمعنى سالف البيان ومنها النطق بها علانية ومن ثم فإنه لا يتعين على لجان الطعن الشكلة وفقاً لقانون الضرائب النطق علانية بما تصدره من قرارات .

(الطعن ٢٧٦٣لسنة ٢٦ق - جلسة ١٩٩٤/١/١٠ س٤٥ ص١٢٠)

الدعاوى الضريبية التى ترفع من المول أو عليه . جواز نظرها في جلسة سرية . م ١٦٣ ق الضرائب . النطق بالحكم . وجوب أن يكون في جلسة علنية . م ١٧٤ مرافعات . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الحكم . علة ذلك . قانون المرافعات هو الشريعة العامة لإجراءات التقاضى الذي يجب الرجوع إليه كلما شاب القوانين الأخرى - فيما عرضت له من هذه الإجراءات - من نقص أو غموض .

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه ولئن كانت المادة 197 من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم 100 لسنة المماد ألمحكمة نظر الدعاوى الضريبية التى ترفع من المول أو عليه فى جلسة سرية إلا أنه يتعين طبقاً للمادة 178 من قانون المرافعات المدنية والتجارية النطق بالحكم الصادر منها علانية وإلا كان باطلاً بإعتبار أن قانون المرافعات هو الشريعة العامة لإجراءات

التقاضى الذى يجب الرجوع إليه كلما شاب القوانين الأخرى -فيما عرضت له من هذه الإجراءات - من نقص أو غموض.

(الطعن ٥٥٠ لسنة ٦٠ق - جلسة ٥/١٢/١٢ س٧٤ ص١٤٦٧)

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أنه وإن كانت المادة 197 من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة أو عليه في جلسة سرية إلا أنه يتعين عليها طبقاً للمادة ١٧٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية النطق بالحكم الصادر فيها علانية وإلا كان باطلاً بإعتبار أن قانون المرافعات هو الشريعة العامة لإجراءات التقاضى الذي يجب الرجوع إليه كلما شاب القوانين الأخرى فيما عرضت له من هذه الإجراءات نقص أو غموض . لما كان ذلك وكان مفاد ما ورد بديباجة الحكم الإبتدائي من صدوره بالجلسة المنعقدة «سراً بغرفة المشورة» النطق به في غير علانية فإنه يكون باطلاً وإذ أيده الحكم المطعون فيه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن ١٢١ لسنة ٦١ق -- جلســـــة ١٢١)

وحيث إن هذا النعي سديد ، ذلك أنه وإن كانت المادة 197 من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم 10۷ لسنة من قانون الممحكمة نظر الدعاوى الضريبية التي ترفع من الممول أو عليه في جلسة سرية إلا أنه يتعين عليها طبقاً للمادة 1۷٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية النطق بالحكم الصادر فيها علانية وإلا كان باطلاً بإعتبار أن قانون المرافعات هو الشريعة العامة لإجراءات التقاضى الذي يجب الرجوع إليه كلما شاب القوانين

الأخرى فيما عرضت له من هذه الإجراءات نقص أو غموض - لما كان ذلك - وكان مفاد ما ورد بديباجة الحكم المطعون فيه من صدوره بالجلسة «المنعقدة سراً بغرفة المشورة» - أنه نطق به في غير علانية ومن ثم يكون باطلاً بطلاناً متعلقاً بالنظام العام ، يجوز الدفع به في أي مرحلة كانت عليها الدعوى بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث أسباب الطعن .

(الطعن ٣٠٠ لسنة ٦١ق - جلسنية ٢٠٠)

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله إذ أقام قضاءه بإلغاء قرار لجنة الطعن لصدوره بجلسة سرية والنطق به في غير علانية بالخالفة لأحكام المادة ١٧٤ من قانون المرافعات في حين أن الالتزام بالنطق بالحكم في علانية قاصراً على تلك التي تصدرها السلطة القضائية بمحاكمها المختلفة وذلك إعمالاً لأحكام المادة ١٧٤ من الدستور والمادة ١٨٥ من قانون السلطة القضائية والمادة ١٧٤ من قانون السلطة القضائية والمادة ١٧٤ من قانون المسلطة القضائية والمادة ١٧٤ من الضعن من قرارات لكونها لا تعدو أن تكون لجان الطعن الضحياص قضائي ، وأن القانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨١ قد ألزمها بإعلان القرارات إلى الخصوم دون أن يكلفها بالنطق بها ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن النص فى المادة ١٧٤ من قانون المرافعات وهو المنظم لإجراءات التقاضى أمام المحاكم على أن (ينطق القاضى بالحكم ويكون النطق به علانية وإلا كان الحكم باطلاً) وفى المادة ١٨ من قانون السلطة القضائية على أن (تكون جلسات المحاكم علنية ويكون النطق بالحكم فى

جميع الأحوال في جلسة علنية وذلك طواعية للمادة ١٦٩ من الدستور الواردة في الفصل الرابع من الباب الخامس منه تحت عنوان (السلطة القبضائية) والتي تنص على أن تكون (جلسات المحاكم علنية وفي جميع الأحوال يكون النطق بالحكم في حلسة علنية) يدل على أن الأحكام التي يتعين النطق بها علانية هي تلك التي تصدر من محاكم السلطة القيضائية دون سواها من الهيئات الأخرى التي أناط بها القانون اختصاصاً قضائياً بالفصل في بوع معين من الخصومات ، ولو وصف ما تصدره في شأنها من قرارات بأنها أحكام - ما لم ينص القانون على خلاف ذلك - وإذ كانت لجان الطعن المشكلة وفقأ لأحكام قانون الضرائب على الدخل رقم ١٩٨١/١٥٧ لا تعدو أن تكون هيئات إدارية أعطاها القانون ولاية القضاء للفصل في الخصومة بين مصلحة الضرائب والممول ولا تعتبر مرحلة تقاضى وإنما هي مرحلة إعادة النظر في الخلاف بين الطرفين قبل الالتجاء إلى القضاء ، وكان القانون المشار إليه لم يستلزم قيام تلك اللجان بالنطق بالقرارات التي تصدرها ، وإنما استلزم فحسب إصدارها وإعلانها للممول ولمصلحة الضرائب بخطابات موصى عليها بعلم الوصول وفقاً للمادة ١٦/١٦٠ منه وهو ما يتفق ووسيلة إعلام ذوى الشأن بصدور مثل هذه القرارات ، وكان ما أوجيته تلك المادة على هذه اللجان بمراعاة الأصول والمبادئ العامة لإجراءات التقاضي، إنما يعني التزامها بالمبادئ الأساسية العامة التي يتعين على أي جهة أنيط بها الفصل في خصومة مراعاتها بإعتبارها كذلك وليس لكونها نصوصا في قانون المرافعات ، ومنها ما يتعلق بمبادئ المواجهة بين الخصوم وتمكينهم من إبداء دفاعهم والتقيد بالطلب والمصلحة فيه وصلاحية مصدر القرار لذلك ، دون غيرها من مبادئ بص في قانون المرافعات - أو في غيره من القوانين - على

وجوب الالتزام بها كشرط لصحة أحكام الخاكم - بالمعنى سالف البيان - ومنها النطق بها علانية ، ومن ثم فإنه لا يتعين على لجان الطعن المشكلة وفقاً لقانون الضرائب النطق علانية بما تصدره من قرارات ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف ذلك النظر وقضى ببطلان قرار لجنة الطعن - محل المنازعة - لعدم النطق به علانية ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، مما حجبه عن نظر موضوع الإستئناف المقام من المصلحة الطاعنة مما يتعين نقضه .

(الطعن ١٣٨٠ لسنة ٦١ق - جلسة ١٩٩٩/١/٥ لم ينشر بعد)

وحيث إنه ثما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله إذ أقام قضاءه بإلغاء قرار لجنة الطعن لصدوره في جلسة صرية والنطق به في غير علانية بالخالفة لأحكام المادة ١٧٤ من قانون المرافعات ، في حين أن الإلتزام بالنطق بالحكم في علانية قاصراً على تلك التي تصدرها السلطة القضائية بحاكمها المختلفة وذلك إعمالاً لأحكام المادة ١٩٩٩ من الدستور والمادة ١٨٨ من قانون السلطة القضائية والمادة ١٧٥ من قانون المرافعات وبالتالي لا ينصرف إلى ما تصدره لجان الطعن الضريبي من المرافعات وبالتالي لا ينصرف إلى ما تصدره لجان الطعن الضريبي من قسائي ، وأن القانون رقم ١٩٨١ ألزمها بإعلان القرارات إلى الخصوم دون أن يكلفها بالنطق بها ثما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النحى سديد ذلك أن النص فى المادة ١٧٤ من قانون المرافعات وهو المنظم لإجراءات التقاضى أمام المحاكم على أن رينطق القاضى بالحكم ويكون النطق به علانية وإلا كان

الحكم باطلاً) وفي المادة ١٨ من قانون السلطة القيضائية على أن (تكون جلسات الحاكم علنية ويكون النطق بالحكم في جميع الأحوال في جلسة علنية) وذلك طواعية للمادة ١٦٩ من الدستور الواردة في الفصل الرابع من الباب الخامس منه تحت عنوان (السلطة القضائية) والتي تنص على أن تكون (جلسات المحاكم علنية وفي جميع الأحوال يكون النطق بالحكم في جلسة علنية) بدل على أن الأحكام التي يتعين النطق بها علانية هي تلك التي تصدر من محاكم السلطة القضائية دون سواها من الهيئات الأخرى التي أناط بها القانون اختصاصاً قضائياً بالفصل في نوع معين من الخصومات ولو وصف ما تصدره في شأنها من قرارات بأنها أحكام ما لم ينص القانون على خلاف ذلك - وإذ كانت لجان الطعن المشكلة وفققا لأحكام قنانون الضبرائب على الدخل رقم ١٩٨١/١٥٧ لا تعدو أن تكون هيئات إدارية أعطاها القانون ولاية القضاء للفصل في الخصومة بين مصلحة الضرائب والممول ولا تعتبر مرحلة تقاضى وإنما هي مرحلة إعادة النظر في الخلاف بين الطرفين قبل الالتجاء إلى القضاء ، وكان القانون المشار إليه الم ينص على أن تنطق تلك اللجان بما تصدره من قرارات ، وإنما استلزم فحسب إصدارها وإعلانها للممول ولمصلحة الضرائب بخطابات موصى عليها بعلم الوصول وفقاً للمادة ٢/١٦٠ منه ، وهو ما يتفق ووسيلة إعلام ذوى الشأن بصدور هذه القرارات ، وكان ما أوجبته تلك المادة على هذه اللجان بمراعاة الأصول والمبادئ العامة لإجراءات التقاضي مفاده وجوب التزامها بالمبادئ الأساسية العامة التي يتعين على أي جهة أنيط بها الفصل في خصومة مراعاتها بإعتبارها كذلك ، وليس لكونها نصوص في قانون المرافعات ، ومنها ما يتعلق بمبادئ المواجهة بين الخصوم وتمكينهم من إبداء دفاعهم والتقيد بالطلب والمصلحة

فيه وصلاحية مصدر القرار لذلك دون غيرها من مبادئ نص في قانون المرافعات أو غيره من القوانين على وجوب الالتزام بها كشرط لصحة أحكام المحاكم – بالمعنى سالف البيان – ومنها النطق بها علانية ، ومن ثم فإنه لا يتعين على لجان الطعن المشكلة وفقاً لقانون الضرائب النطق علانية بما تصدره من قرارات ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى ببطلان قرار لجنة الطعن – محل المنازعة – لعدم النطق به علانية ، فإنه يكون قد خالف القانون ، وأخطأ في تطبيقه ، مما حجبه عن نظر موضوع خالف القانم من المصلحة الطاعنة مما يتعين نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن ١٤٠٤ لسنة ٦١ق - جلسيسة ١٤٠٤)

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه إذ أقام قضاءه ببطلان قرار اللجنة محل التداعى على أنه صدر في جلسة سرية ولم ينطق به علانية في حين أن ما تصدره لجان الطعن الضريبي من قرارات لا يخضع لقاعدة وجوب النطق بها علانية أسوة بما هو متبع في الأحكام وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن المقرر فى قبضاء هذه المحكمة - أن النص فى المادة ١٧٤ من قبانون المراف عات المدنية والتجارية - وهو المنظم للتقاضى وإجراءاته أمام المحاكم - على أن وينطق القباضى بالحكم ويكون النطق به علانية وإلا كان الحكم باطلاً، وفى المادة ١٨ من قانون السلطة القبضائية على أن وتكون جلسات المحاكم علنية ويكون النطق بالحكم فى جميع الأحوال فى جلسة علنية ، وذلك طواعية للمادة ١٦٩ من الدستور

الواردة في الفصل الوابع من الباب الخامس منه تحت عنوان «السلطة القيضائية ، والتي تنص على أن تكون «جلسات الحاكم علنية وفي جميع الأحوال يكون النطق بالحكم في جلسة علنية» يدل على أن الأحكام التي يتعين النطق بها علانية هي تلك التي تصدر من محاكم السلطة القضائية دون سواها من الهيئات الأخرى التي أناط بها القانون اختصاصاً بالفصل في نوع معين من الخصومات ، ولو وصف ما تصدره في شأنها من قرارات بأنه أحكام - ما لم ينص القانون على خلاف ذلك وإذ كانت لجان الطعن المشكلة وفقاً لقانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ لا تعدو أن تكون هيئات إدارية أعطاها القانون ولاية القضاء للفصل في خصومة بين مصلحة الضرائب والممول ولا تعتبر مرحلة تقاض وإنما هي مرحلة إعادة نظر في الخلاف بين هذين الطرفين قبل الإلتجاء إلى القضاء ، وكان القانون المشار إليه لم يستلزم قيام تلك اللجان بالنطق بالقرارات التي تصدرها مكتفياً في إعلام ذوى الشأن بها بإعلانهم بخطابات موصى عليها بعلم الوصول وفقأ لحكم المادة ١٦٠/ ٢ منه وكان ما أوجبته تلك المادة على هذه اللجان بمراعاة الأصول والمبادئ العامة لإجراءات التقاضي إنما يعنى التزامها بالمبادئ الأساسية العامة التي يتعين على أي جهة أنيط بها الفصل في خصومة مراعاتها بإعتبارها كذلك - وليس لكونها نصوصاً في قانون المرافعات - ومنها ما يتعلق بمبادئ المواجهة بين الخصوم وتمكينهم من إبداء دفاعهم والتقيد بالطلب والمصلحة فيه وصلاحية مصدرى القرار لذلك دون غيرها من مبادئ نص في قانون المرافعات - أو في غيره من القوانين - على وجوب الالتزام بها كشرط لصحة أحكام المحاكم بالمعنى سالف البيان ومنها النطق بها علانية ، ومن ثم فإنه لا يتعين على لجان الطعن المشكلة وفقاً لقانون الضرائب النطق علانية بما تصدره من قرارات ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، وقضى ببطلان قرار لجنة الطعن محل التداعى لعدم النطق به علانية ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

(الطعن ٤٤٧٥ لسنة ٦٦ق - جلســــة ٢٦/ / ١٩٩٩)

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى ببطلان قرار لجنة الطعن محل التداعى لصدوره فى جلسة سرية وعدم النطق به علانية فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه ، مما حجبه عن نظر موضوع الإستئناف المقام من الطاعن مما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما كان المقرر – في قضاء هذه المحكمة – أن التشريعات الخاصة بتنظيم إجراءات معينة برسط الضريبة تعد من القواعد القانونية الآمرة المتعلقة بالنظام العام، فلا يجوز مخالفتها أو التنازل عنها ، ومن ثم فهي إجراءات ومواعيد حتمية رتب المشرع البطلان على مخالفتها دون حاجة للنص عليه وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها . ولما كانت المادة ٤١ من القانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٨١ في شأن الضرائب على الدخل المنطبقة على الواقعة – والمادة ٥٠ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٩٨٤ لسنة ١٩٨١ تدل على أن المشرع حدد إجراءات ربط الضريبة وإخطار الممول بها وذلك بأن أرجب على المأمورية المختصة إخطار الممول بها وذلك بأن النموذج ١٨ ضرائب بحيث إذا وافق المول على ما جاء به صار

الربط نهائياً والضريبة واجبة الأداء أما إذا اعترض عليه ولم تقتنع المأمورية بتلك الإعتراضات أخطرته بالنموذج ١٩ ضرائب مبيناً به أسس وعناصر ربط تلك الضريبة ولا يغنى عن وجوب اثبات هذه البيانات في ذلك النموذج مجرد الإحالة بشأنها إلى النموذج ١٨ حتى يستطيع الممول تدبير موقفه من الطعن على التقدير الذي تضمنه النموذج ١٩ ضرائب أو العزوف عنه إن كان مناسباً ، ولما كان ما تقدم وكان الثابت من الملف الفردي للمستأنف أن «النموذج ١٩ ضريبة عامة» الذي أخطرت بموجبه المأمورية المختصة المذكور - تحت رقم ١٩٩٤ في ١٩/٩/٩/١ - بالضريبة المستحقة عليه عن سنتي النزاع قد خلا من بيان أسس تقدير هذه الضريبة وباقي عناصرها مكتفياً بالإحالة إلى النموذج ١٨ ضرائب ومن ثم فيان هذا الإخطار يكون قد وقع باطلاً وإذ عبول الحكم الإبتدائي عليه رغم بطلانه فإنه يتعين على هذه المحكمة من تلقاء نفسها إلغاؤه .

(الطعن ١٤٠٤ لسنة ٦٢ق - جلسسسة ١٤٠٨ (١٩٩٩)

قرارات لجان الطعن . ليست من قبيل الأحكام . أثره . عدم وجوب النطق بها علانية . لا ينال من ذلك إلتزام تلك اللجان بمراعاة الأصول والمبادئ العامة لإجراءات التقاضى . علة ذلك .

وحيث إن ثما ينعاه الطاعن بصفته على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله إذ أقام قضاءه ببطلان قرار لجنة الطعن على صدوره في جلسة سرية دون النطق به علانية حالة عدم وجوب ذلك .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن ما تصدره لجان الطعن المشكلة وفقاً لقانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ من قرارات ليست من قبيل الأحكام – بالمعنى الضيق – التى أوجب المشرع النطق بها علانية ، وأن ذلك القانون قد خلا من وجوب النطق بهذه القرارات واستلزم فحسب إصدارها وإعلانها للممول ومصلحة الضرائسب بكتاب موصى عليه وهو وسيلة إعلان تتفق وهذا الضرائسب بكتاب موصى عليه وهو وسيلة إعلان تتفق وهذا الإصدار ، ولا ينال من ذلك إلتزام هذه اللجان بمراعاة الأصول والمادئ العامة لإجراءات التقاضى إذ إلتزامها بها هو بوصفها مبادئ أساسية عامة وليست نصوصاً فى قانون المرافعات وبالتالى لا تتقيد بما يكون هذا القانون أو غيره من القوانين قد قرره كشرط لصحة أحكام المحاكم بالمعنى السالف ومنها النطق بها علانية ، وإذ خالف الخرمة بما يوجب نقضه .

(الطعن ۷۰۷ه لسنة ۲۲ق - جلسسسة ۲۰۰۰/۱/۱۷)

وحيث إن ثما ينعاه الطاعن بصفته على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله إذ أقام قضاءه ببطلان قرار لجنة الطعن على صدوره في جلسة سرية دون النطق به علانية حال عدم وجوب ذلك .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن قضاء هذه انحكمة قد جرى على أن ما تصدره لجان الطعن المشكلة وفقاً لقانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨١ من قرارات ليست من قبيل الأحكام - بالمعنى الضيق - التى أوجب المشرع النطق بها علانية ، وأن ذلك القانون قد خلا من وجوب النطق بهذه

القرارات واستلزم فحسب إصدارها وإعلانها للممول ومصلحة الضرائب بكتاب موصى عليه وهو وسيلة إعلان تتفق وهذا الإصدار ولا ينال من ذلك إلتزام هذه اللجان بمراعاة الأصول والمبادئ العامة لإجراءات التقاضى إذ التزامها بها هو بوصفها مبادئ أساسية عامة وليست نصوصاً فى قانون المرافعات وبالتالى لا تتقيد بما يكون هذا القانون أو غيره من القوانين قد قرره كشرط لصحة أحكام الحاكم بالمعنى السالف ومنها النطق بها علانية ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه .

(الطعن ٦١٧١ لسنة ٦٦ق جلسسية ٢٠٠٠/٢/٧)

وحيث إن ثما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله إذ أقام قضاءه ببطلان قرار لجنة الطعن على سند من أنه صدر في جلسة سرية ولم ينطق به علانية حال عدم وجوب ذلك .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن قضاء هذه الحكمة قد جرى على أن ما تصدره لجان الطعن المشكلة وفقاً لقانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ من قرارات ليست من قبيل الأحكام - بالمعنى الضيق - التي أوجب الشارع النطق به علانية وأن ذلك القانون قد خلا من وجوب النطق بهذه القرارات واستلزم فحسب إصدارها وإعلانها للممول ومصلحة الضرائب بكتاب موصى عليه وهي وسيلة إعلان تتفق وهذا الإصدار ولا ينال من ذلك التزام هذه اللجان بمراعاة الأصول والمبادئ العامة الإجراءات التقاضى ، إذ التزامها بها بوصفها مبادئ أساسية وليست نصوصاً في قانون المرافعات وبالتالى فلا تتقيد بما قد يكون هذا نصوصاً في قانون المرافعات وبالتالى فلا تتقيد بما قد يكون هذا

القانون أو غيره من القوانين قد قرره كشرط لصحة أحكام الحاكم بالمعنى السالف ومنها النطق بها علانية . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

(الطعن ٦٢٣١ لسنة ٦٢ق - جلسة ٢٠٠٠/٢/٢١ لم ينشر بعد)

وحيث إن ثما ينعاه الطاعن بصفته على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله إذ أقام قضاءه ببطلان قرار لجنة الطعن على صدوره في جلسة سرية دون النطق به علانية رغم عدم وجوب ذلك .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن ما تصدره لجان الطعن المشكلة طبقاً لقانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٩٨٧ لسنة ١٩٨١ من قرارات ليست من قبيل الأحكام – بالمعنى الضيق – التى أوجب الشارع النطق بها علانية وأن ذلك القانون قد خلا من وجوب النطق بهذه القرارات واستلزم فحسب إصدارها وإعلانها للممول ومصلحة الضرائب بكتاب موصى عليه ، ولا يغير من ذلك التزام هذه اللجان بمراعاة الأصول والمبادئ العامة لإجراءات التقاضى إذ التزامها بها بوصفها مبادئ أساسية عامة وليست نصوصاً في قانون المرافعات بوصفها مبادئ أساسية عامة وليست نصوصاً في قانون المرافعات كشرط لصحة أحكام المحاكم بالمعنى السالف ومنها النطق بها علانية ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خلف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث

(الطعن ٦١٤٨ لسنة ٦٦ق - جلسة ٢٠٠٠/٣/١٣ لم ينشر بعد)

وحيث إن ثما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، إذ أقام قضاءه بإلغاء قرار لجنة الطعن لصدوره في جلسة سرية والنطق به في غير علانية في حين أن ما تصدره لجان الطعن الضريبي من قرارات لا يخضع لقاعدة وجوب النطق بها علانية أسوة بما هو متبع في الأحكام وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي سديد ، ذلك أن مؤدي نصوص المواد ١٧٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، و١٨ من قانون السلطة القيضائية ، و١٩٩ من الدستور - وعلى ما جرى به قيضاء هذه المحكمة - أن الأحكام التي يتعين النطق بها علانية هي تلك التي تصدر من محاكم السلطة القضائية دون سواها من الهيئات الأخرى التي أناط بها القانون اختصاصاً بالفصل في نوع معين من الخصومات ولو وصف ما تصدره في شأنها من قرارات بأنه أحكام ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، وإذ كانت لجان الطعن المشكلة وفقاً لقانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ لا تعدو أن تكون هيئات إدارية أعطاها القانون ولاية الفصل في الخصومة المرددة بين مصلحة الضرائب والممول ولا تعتبر مرحلة تقاض وإنما هي مرحلة إعادة نظر في الخلاف بين هذين الطرفين قبل الإلتجاء إلى القضاء ، وكان القانون المشار إليه لا يستلزم قيام تلك اللجان بالنطق بالقرارات التي تصدرها مكتفياً في إعلام ذوى الشأن بها بإعلانهم بخطابات موصى عليها بعلم الوصول وفقأ لحكم المادة ٧/١٦٠ منه . وكمان ما أوجبته تلك المادة على هذه اللجان من مراعاة الأصول والمبادئ العامة لإجراءات التقاضي إنما يعني التزامها بالمبادئ الأساسية العامة التي يتعين على أى جهة أنيط بها الفصل في خصومة مراعاتها كذلك وليس لكونها نصوصاً في قانون

المرافعات ، ومنها ما يتعلق بجادئ المواجهة بين الخصوم وتمكينهم من إبداء دفاعهم والتقيد بالطلب والمصلحة فيه وصلاحية مصدرى القرار لذلك ، دون غيرها من مبادئ نص عليها في قانون المرافعات أو في غيره من القوانين – على وجوب الالتزام بها كشرط لصحة أحكام المحاكم بالمعنى سالف البيان ، ومنها النطق بها علانية . ومن ثم فإنه لا يتعين على لجان الطعن المشكلة وفقاً لقانون الضرائب النطق علانية بما تصدره من قرارات . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى ببطلان قرار لجنة الطعن محل التداعي لصدوره في جلسة سرية وعدم النطق به علانية فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، مما حجبه عن نظر موضوع الإستئناف المقام من المطعون ضده بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بعث باقي أسباب الطعن .

(الطعن ۲۱۵۶ ليسنة ۲۱ق - جلسيسة ۲۱/۲/۲۰۱)

وحيث إن ثما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله إذ أقام قضاءه ببطلان القرار المطعون فيه لصدوره في جلسة سرية والنطق به في غير علانية في حين أن ما تصدره لجان الطعن الضريبي من قرارات لا يخضع لقانون وجوب النطق به علانية أسوة بما هو متبع في الأحكام وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن مفاد نص المادة ١٧٤ من قانون المرافعات والمادة ١٦٩ من قانون السلطة القضائية والمادة ١٦٩ من الدستور على أن الأحكام التى يتعين النطق بها في علانية هى تلك التى تصدر من محاكم السلطة القضائية دون سواها من المهنات الأخرى التى أناط بها القانون اختصاصاً قضائياً بالفصل في

نوع معين من الخصومات ولو وصف ما تصدره في شأنها من قرارات بأنها أحكام ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، وإذا كانت لجان الطعن المشكلة وفقاً لأحكام قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ لا تعدو أن تكون هيشات إدارية أعطاها القانون ولاية القضاء في الخصومة بين مصلحة الضرائب والممول ولا تعتبر مرحلة تقاضى ، وإنما هي مرحلة إعادة النظر في الخلاف بين الطرفين قبل الالتجاء إلى القضاء ، وكان القانون المشار إليه لم ينص على أنه تنطق تلك اللجان عا تصدره من قبرارات وإنما استلزم فيحسب إصدارها وإعلانها للممول بخطابات موصى عليها بعلم الوصول وفقأ للمادة ١٦٠/٢ منه التي أوجبت على هذه اللجان مراعاة الأصول والمبادئ العامة لإجراءات التقاضي وهي التي يتعين على أي جهة أنيط بها الفصل في خصومة مراعاتها بإعتبارها كذلك ، ومنها ما يتعلق بالطلب والمصلحة فيه وصلاحية مصدرى القرار دون غيرها من مبادئ نص بها في قانون المرافعات أو غيره من القوانين على وجوب الالتزام بها كشيرط لصحة أحكام المحاكم - بالمعنى سالف الذكر ، ومنها النطق بها علانية ، ومن ثم فإنه لا يتعين على لجان الطعن سالفة الذكر النطق علانية بما تصدره من قرارات ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى ببطلان قرار لجنة الطعن محل التداعي لصدوره في جلسة سرية وعدم النطق به علانية فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيق صحيحه وبحث موضوع الإستئناف بما يوجب نقضه لهذه الأسباب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

(الطعن ٢٨٥ لسنة ٦٢ق - جلسة ٢٠٠١/٦/١٢ لم ينشر بعد)

تاسعا ، الدفع بسقوط الخصومة

القاعدة العامة ووفقاً لنص المادة ١٣٤ مرافعات أن لكل ذى مصلحة من الخصوم فى حالة عدم السير فى الدعوى سواء بفعل المدعى أو إمتناعه أن يدفع بسقوط الخصومة متى انقضى ستة أشهر من آخر إجراء صحيح عليها وهذا الأمر هو ما استقر عليه القضاء.

الاجراء القاطع لمدة سقوط الخصومه - شرطه ان يكون من اجراءات الخصومة ذاتها مقصوداً به المضى فيها - عدم انقطاع مدة السقوط باجراء خارج عن نطاق الخصومة ولو كان تصرفاً قانونياً.

يشترط فى الاجراء القاطع لمدة سقوط الخصومة ان يكون من اجراءات الخصومة ذاتها مقصوداً به المضى فيها فلا تنقطع تلك المدة بأى عمل يتخذه أحد الخصمين خارج نطاق الخصومة ولو كان هذا العمل تصرفاً قانونياً .

(الطعن ٤٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٦/٣/١٠ س ١٧ ص ١٤٥)

القاعدة المقررة في المادة ٣٠٤ مرافعات: للخصومة في حالة الحكم بسقوط الخصومة التمسك باجراءات التحقيق واعمال الخبراء التي تمت ما لم تكن باطله في ذاتها - سريان هذه القاعدة في حالة ترك الخصومة.

القاعدة التى قررتها المادة ٣٠٤ من قانون المرافعات من أنه يجوز للخصوم فى حالة الحكم بسقوط الخصومة ان يتمسكوا باجراءات التحقيق واعمال الخبراء التى تحت ما لم تكن باطلة فى ذاتها - هذه القاعدة تنطبق ايضاً فى حالة ترك الخصومة لأن المشرع لم يرتب على الترك آثاراً أشد من الآثار التى يرتبها على سقوط

الخصومة ذلك أن الأثر الذى رتبه على التبرك وهو الغاء جميع اجراءات الخصومة بما فى ذلك صحيفة الدعوى قد رتبه ايضاً على الحكم بسقوط الخصومة ومع ذلك ومع النص صراحة فى المادة على مرافعات على سقوط الاحكام الصادرة فى الخصومة باجراء اثبات فانه اجاز فى الفقرة الأخيرة من هذه المادة للخصوم ان يتمسكوا باجراءات التحقيق وأعمال الخبراء التى تمت ما لم تكن باطله فى ذاتها كما أن المحكمة التى أملت هذا الحكم بالنسبة لسقوط الخصومة والتى أفصحت عنها المذكرة الايضاحية تتحقق كذلك فى حالة ترك الخصومة مما يوجب تطبيقه أيضاً فى هذه الحالة ما دام لا يوجد فى النصوص الواردة فى باب ترك الخصومة ما يمنع من تطبيقه .

(الطعن ٢٤٠ لسنة ٣٢ ق -جلسة ١٩٦٦/٤/٧ س ١٧ ص ٨٣٤)

شرط الحكم بسقوط الخصومة ان يكون عدم السير في الدعوى مدة السنة راجعاً الى فعل المدعى أو امتناعه - عدم جواز الحكم بسقوط الخصومة لتراخى قلم الكتاب عن تعجيلها بعـــد انقضاء مدة الوقف مع التزامه - وحده - قانوناً بذلك (م ١٠٩ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الذي الغي هذا الالتزام) .

تشترط المادة ٣٠١ من قانون المرافعات لامكان الحكم بسقوط الخصومة ان يكون عدم السير في الدعوى مدة السنة راجعاً الى فعل المدعى أو امتناعه . ولما كانت الفقرة الأخيرة من المادة ١٠٩ من قانون المرافعات – قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ - تلقى على قلم الكتاب وحده عبء القيام باجراءات تعجيل الدعوى بعد انقضاء مدة الوقف ولا تتطلب من المدعى اجراء هذا التعجيل في حالة تراخى قلم الكتاب فيه فانه مهما طال تراخى قلم الكتاب

في تعجيل الدعوى بعد انقضاء مدة الوقف فإنه لا يجوز الحكم بسقوط الخصومة لأن عدم السير فيها لا يكون في هذه الحالة بفعل المدعى أو امتناعة . ولا يقدح في ذلك أن المدعى هو المكلف أصلا بتسيير دعواه ذلك أن القانون قد أعفاه في هذه الخصوصية من القيام بالاجراء اللازم لاستئناف السير في الدعوى والزم به قلم الكتاب ولا يمكن اعتبار المدعى مهملاً لقعوده عن اتخاذ اجراء الزم به القانون غيره . وقد تنبه المشرع عند اصداره القانون رقم ، ١٠ لسنة ١٩٦٢ الى ما في نص الفقرة الأخيرة من المادة ١٠٩ من شذوذ وخروج بغير مبرر على الأصل الذي مقتضاه ان عبء السير في الدعوى يقع على المدعى ومن ثم الغي المشرع القاعدة الواردة في هذه الفقرة والتي توجب على قلم الكتاب تعجيل القضايا الموقوفة جزاء للمدعى المهمل .

(الطعن ١٩٤٤ سـ ١٩٦٦/٦/٣٠ س ١٩٥٧)

طلب سقوط الخصومة هو في واقع الأمر دفع ببطلان اجراءات الخصومة الأصلية أجاز الشارع في المادة ٣٠٣ من قانون المرافعات تقديمه الى الحكمة المقامة امامها تلك الخصومة بالأوضاع المعتادة لرفع الدعاوى أو بطريق الدفع امامها اذا عجل المدعى دعواه الأصلية بعد انقضاء السنة المقررة للسقوط ومن ثم فاذا تمسك به المدعى عليه بالطريقتين معا وقررت الحكمة ضم طلب سقوط الخصومة المقدم بطريق الدعوى الى المدعوى الأصلية ليصدر فيها حكم واحد فانه ينبنى على الضم في هذه الحالة اندماج هذا الطلب في الدعوى الأصلية التي أبدى فيها ذات الطلب بطريق الدفع لأنه علاوة على الخصومة فيها وبكون الحكم الصادر برفض الطلبين وإن الطلب الأول متفرع عن هذه المدعوى ويتناول الخصومة فيها وبكون الحكم الصادر برفض الطلبين - وهما في

حقيقتهما طلب واحد مقدم بطريقتين مختلفتين - حكماً صادراً قبل الفصل في الموضوع لا تنتهى به الخصومة الأصلية كلها أو بعضها ولا يجوز الطعن فيه الا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع وفقاً لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات .

(الطعن ۱۲۲ لسنة ۳۲ ق -جلسة ۲/۱/۱۹۸۱ س ۱۹ ص ۱۸۱)

انقطاع سير الخصومة بسبب الوفاة - وجوب موالاة المدعى السير في اجراءات الخصومة في مواجهة ورثة خصمه قبل انقضاء سنه . جهل المدعى بهؤلاء الورثة أو موطنهم لا يعتبر عذراً مانعاً من السقوط .

مؤدى نص المادة ٣٠١ من قانون المرافعات السابق انه متى كان انقطاع الخنصومة راجعاً لوفاة المدعى عليه أو من فى حكمه كالمستأنف عليه ، تعين على المدعى أو المستأنف فى هذه الحالة أن يعلن ورثة خصمه المتوفى بقيام الخصومة بينه وبين مورثهم ، ويكون عليه موالاة السير فى اجراءاتها فى مواجهتهم قبل انقضاء سنة . ولا يعتبر جهل المدعى أو المستأنف بورثة خصمه وموطنهم عذراً مانعاً بل عليه هو البحث والتحرى عنهم محافظة على مصلحته وعدم تعريض دعواه للسقوط بفعله أو امتناعه .

(الطعن ٤٥٤لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٧٠/١/٢٠ س ٢١ ص ١٣٩)

نقض الحكم لا ينشئ خصوصة جديدة بل هو يزيل الحكم المنقوض ليتابع الخصوم السير في الخصومة الأصلية امام محكمة الاحالة ، ويكون تحريك الدعوى امام هذه الحكمة الأخيرة بعد نقض الحكم ، بتعجيلها عمن يهمه الأمر من الخصوم ، فتستأنف الدعوى سيرها بتكليف بالحضور يعلن بناء على طلبه الى الطرف الآخر في

خلال سنة من صدور حكم النقض والاكان لكل ذى مصلحة من الخصوم ان يطلب الحكم بسقوط الخصومة لانقضاء سنة من آخر اجراء صحيح من اجراءات التقاضى .

(الطعن ٢٧٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٥/٣/٣/١ س ٢٥ ص ٥٣٨)

اعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تجديدها من الشطب في الميعاد القانوني - ترتب ذات الآثار الخاصة بسقوط الخصومة - عدم سقوط الأحكام القطعية ولا الإجراءات السابقة على تلك الأحكام ما لم تكن باطلة في ذاتها .

اعتبار الدعوى كأن لم تكن اذا بقيت مشطوبة لمدة ستة شهور ولم يطلب المدعى السير فيها وفقاً لنص المادة ٩١ من قانون المرافعات السابق (الذي يحكم اجراءات الدعوى) وكذلك سقوط الخصومة في حالة عدم السير في الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه المنصوص عليه في المادة ٣٠١ من ذات القانون ، هما لونان من ألوان الجزاء قررهما المشرع لحكمه واحده هي تقصير المدعى في موالاة السير في الدعوى وحثه على متابعة اجراءاتها حتى لا تتراكم الدعاوى امام المحاكم ، الأمر الذي يقتضي توحيد الأثر المترتب على كلا الجزاءين ، ولما كان المشرع قد رتب في المادة ٢٠٤ من قانون المرافعات السابق - على الحكم بسقوط الخصومة الغاء جميع اجراءاتها بما في ذلك صحيفة الدعوى ، الا أنه مع ذلك لم يسقط الاحكام القطعيه الصادرة فيها ، ولا الاجراءات السابقة على تلك الاحكام . وأجاز للخصوم التمسك باجراءات التحقيق واعمال الخبراء التي تحت ما لم تكن باطلة في ذاتها - فان هذه الاحكام تسرى بدورها في حالة اعتبار الدعوى كأن لم تكن ، اذ ليس في نصوص قانون المرافعات ما يمنع من تطبيقها أو يدل على أن المشرع

اراد ان يرتب على اعتبار الدعوى كأن لم تكن آثارا أشد من الآثار التى رتبها على سقوط الخصومة . كما أن الحكمة التى أملت على المشرع تقدير هذه الأحكام بالنسبة لسقوط الخصومة - على ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية وهي احتمال زوال معالم الاثبات عند اعادة رفع الدعوى - متحققه كذلك في حالة اعتبار الدعوى كأن لم تكن .

(الطعن ٣١) لـــــنة ١١ ق -جلـــة ٢٧/ ١٩٧٥)

توقيع الجزاء بسقوط الخصومة في الاستئناف - مناطه عدم السير فيه مدة سنة من تاريخ آخر اجراء صحيح بفعل المستأنف أو امتناعه متى طلب صاحب المصلحة ذلك - م ١٣٦ مرافعات .

تنص المادة ١٣٤ من قانون المرافعات على أنه و لكل ذى مصلحة من الخصوم في حالة عدم السير في الدعوى بفعل المدعى أو بامتناعه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة من آخر اجراء صحيح من اجراءات التقاضي- وحكم هذه المادة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - كما يسرى على الخصومة امام محكمة أول درجة ، فانه يسبرى عليها في مبرحلة الاستئناف على ما يستفاد من نص المادة ١٣٦ من قانون المرافعات ، فاذا استمر عدم السير في الاستئناف مدة سنة من آخر اجراء صحيح ، وكان ذلك بفعل المستأنف أو امتناعه ، جاز للمستأنف عليه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة سواء كان عدم السير فيه راجعاً الى قيام حالة من حالات الوقف أن الانقطاع التي نص عليها القانون أو الى أى أسباب أخرى ذلك أن نص المادة ١٣٤ من قانون المرافعات جاء عاماً يشمل جميع الحالات التى يقف فيها سير الدعوى بقعل المدعى أو امتناعه جميع الحالات التى يقف فيها سير الدعوى بقعل المدعى أو امتناعه

اذ أن سقوط الخصومة جزاء فرضه المشرع على المدعى الذى يتسبب فى عدم السير فى الدعوى بفعله أو امتناعه مدة سنة اذا طلب صاحب المصلحة اعمال ذلك الجزاء .

(الطعن ٢٥ لسنة ٤٢ق جلسة ٢٧٦/٦/٢٧١ س ٢٧ ص١٤٠٠)

الاجراء المانع من سقوط الخصومة - شرطه - أن يكون صحيحاً أو يصبح صحيحاً لعدم التمسك ببطلانه في الوقت المناسب.

يشترط حتى تحكم اغكمة بسقوط الخصومة الا تتخذ خلال السنة التي تسقط الخصومة بانقضائها أي اجراء يقصد به موالاة السير فيها على أن يكون هذا الاجراء صحيحا أو يصبح صحيحا لعدم التمسك ببطلانه في الوقت المناسب .

(الطعن ١١٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ٥/٤/٧٧ س ٢٨ ص ٩٠٩)

تنازل المدعى امام محكمة أول درجة عن طلب بطلان العقد – عدم جواز اثارته من بعد امام محكمة النقض .

اذا كان البين من حكم محكمة أول درجة ان الطاعن تنازل عن طلب بطلان عقد الايجار الذى ابرمه وكيله واقتصر على طلب المتأخر من الأجرة. فان اثارته لهذا الدفاع يعتبر سبباً جديداً لا يجوز ابداؤه لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن ٩٦٩ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٧٨/٣/١٥ س٢٩ ص٢٦٧)

الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن - أثره - زوالها هى والآثار المترتبة عليها - بحث الحكم لموضوع الدعوى - لا محل له.

اذا انتهى الحكم المطعون فيه صحيحاً باعتبار الدعوى كأن لم تكن فإنه يترتب على ذلك زوالها بما فى ذلك صحيفة افتتاحها وزوال الآثار القانونية المترتبة عليها ويمتنع بالتالى على المحكمة الخوض فى موضوعها .

(الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٤٧ق-جلســــة ١٩٧٩/١/١)

لكل ذى مصلحة غمن لم يتم إعلانه بتعجيل الإستئناف أن يدفع بسقوط الخصومة بإعتبار أن هذا الدفع غما يتصل بمصلحة الخصم وله أن يتنازل عنه صراحة أو ضمناً لأن طلب سقوط الخصومة هو في واقع الأمر دفع ببطلان إجراءات الخصومة أجاز الشارع في المادة أما الخصم الذي تم إعلانه صحيحاً بالتعجيل في ميعاد السنة فلا أما الخصم الذي تم إعلانه صحيحاً بالتعجيل في ميعاد السنة فلا يملك التمسك بسقوط الخصومة لعدم إعلان غيره بهذا التعجيل في الميعاد أو بطلان إعلانه به حتى ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة الميعاد أو بطلان إعلانه به حتى ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة الميعاد أو بتعييب الإجراء بالنسبة له ، وكان الموضوع غير قابل للتجزئة الميعاد أو بتعييب الإجراء بالنسبة له يستتبع سقوطها بالنسبة للمياقين .

(الطعن ٥١١ لسنة ٤٥ جلسة ٢٠/٥/١٩٨١ س٣٣ ص١٥٥٧)

نص المادة ۱۳۴ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - كما يسرى على الخصومة أمام محكمة أول درجة فإنه يسرى عليها في مرحلة الإستئناف على ما يستفاد من المادة ١٣٨ من قانون المرافعات ، ويتضمن تقرير جزاء - بسقوط الخصومة - فرضه المشرع على المدعى أو المستأنف اللى يتسبب فى

عدم السير في الدعوى بفعله أو إمتناعه وتلتزم المحكمة بإعماله بناء على طلب ذى المصلحة فيه .

(الطعن ١٣٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٨٣/٤/١٩ س٣٤ ص١٠١٧)

سقوط الخصومة. م١٣٤ مرافعات . انقضاء الخصومة . م ١٤٠ مرافعات . ماهية كل منهما . وقف مدة السقوط والانقضاء عند وجود المانع القانوني .

سقوط الخصومة وفقاً لنص المادة ١٣٤ من قانون المرافعات هو جزاء فرضه الشارع على المدعى الذى يتسبب في عدم السير في الدعوى بفعله أو امتناعه مدة سنة ، فمناط إعمال الجزاء هو الاهمال أو التراخى أو الامتناع عن السير بالخصومة حين لايحول دون السير بها حائل، فإذا قام مانع قانونى أوقفت المدة حتى يزول المانع إذ لايكون ثمة اهمال يصح اسناده إلى المدعى كذلك فإن انقضاء الخصومة المنصوص عليه في المادة ١٤٠ من قانون المرافعات هو تقادم مسقط للخصومة يخضع في سريان مدته للوقف إذا وجد مانع قانونى يمتنع بسببه نظر الخصومة والسير في إجراءاتها .

(الطعن ٩٦٢ لسنة ١٩٥٦ هيئة عامة جلسة ٢ / ١٩٨٨ س٣٥ ص٢٦)

النص فى المادة ١٣٤ من قانون المرافعات يدل على أن للمدعى عليه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة فى حالة عدم السير فى الدعوى بفعل المدعى متى انقضت سنة من آخر إجراء صحيح فيها وأن سقوط الخصومة لمضى أكثر من سنة على آخر إجراء صحيح فى الدعوى – وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة – جزاء فرضه المشرع على المدعى ومن فى حكمه كالمستأنف الذى يتسبب فى عدم السير فى الدعوى بفعله أو امتناعه مدة سنة إذا طلب صاحب المصلحة

إعمال ذلك الجزاء وإذ كانت المادة ٩٩ من قانون المرافعات كسما يستفاد من فقرتها الثالثة قد ألقت على المدعى عبء القيام بإجبراءات تعجيل الدعوى المقضى بوقفها بعد انقضاء مدة هذا الوقف ، والذي ما كان بمكنه أن يعجل الدعوى قبل انقضائها مما مفاده ألا تدخل مدة الوقف في حساب تلك السنة فإن تراخى في تعجيلها بعد انقضاء تلك المدة سرى ميعاد سقوط الخصومة بدءاً من هذا التاريخ . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن محكمة الاستئناف حكمت بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٠ بوقف الدعوى جزءاً لمدة ستة أشهر لعدم قيام الطاعنة بإعلان المطعون ضدها بصحيفة الإستئناف ، وإذ عجلت الطاعنة الاستئناف بصحيفة معلنة في ١٩٧٩/٥/٩ أي قبل انتهاء سنة من آخر إجراء صحيح فيه بعد انتهاء مدة الوقف في ١٩٧٨/٥/١٠ فيلا تكون الخيصومية في الاستئناف قد سقطت . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واحتسب مدة السقوط من تاريخ الحكم بوقف الدعوى وليس من تاريخ انتهاء مدة الوقف فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن ١٩٣٥ لسنة ٥٣ جلسة ١٩٩١/١١/٤ س٢٤ ص١٥٨٤)

الدهوع

الباب الثاني

المتعلقة بالطعون الضريبية

الباب الثانى الدفوع المتعلقة بالطعون الضريبية أولاً - الدفوع المتعلقة بالإستئناف أولاً ، الدفع بسقوط الحق في الاستئناف في الطعون الضريبية لرفعه بعد المعاد

هذا الدفع خاص بالقانون ١٤ لسنة ١٩٣٥ أي كان يقع في ظله حيث كان يتضمن النص في المادة ٥٤ منه سالفة الإشارة اليها أن ميعاد الاستئناف الذي يرفع من المول أو من مصلحة الضرائب هو ثلاثون يوما من تاريخ إعلان العكم وإن تعدل هذا الأمر في ظل القانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٩٨ المعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ الخاص بالضريبة الموحدة حيث يجري نص المادة ١٣/١ (.... وذلك طبقا لأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية المشار اليه) ١٦٧ التي تنص على أنه (يكون الطعن في الحكم الصادر من الحكمة الابتدائية بطريق الاستئناف أياكانت قيمة النزاع).

وعلى هذا فأصبح الوضع بالنسبة ليعاد الاستنناف مرده الى قانون المرافعات شأنه شأن الدعاوي الأخرى .

أحكام الحاكم الابتدائية في الطعون الخاصة بقرارات لجان الطعن في الضريبة على أرباح المهن غير التجارية . ميعاد استئنافها ثلاثون يوما من تاريخ إعلان الحكم . لا يغير من ذلك أن القانون ١٠٠٠ لسنة ١٩٦٢ جعل ميعاد الطعن في الأحكام من وقت النطق بها . عدم جواز إهدار القانون الخاص لأعمال القانون العام .

نص المادة 66 من القانون رقم 16 لسنة 1979 - مسعسدلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة 1987 والمادة ٩٩ منه - معدلة بالقانون رفم

١٧٤ لسنة ١٩٥٤ - والفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ من ذات القانون ، التي تقضى بسريان أحكام المادتين ٥٤ و ٥٤ مكررا فيما يتعلق بالطعن في قرار اللجنة الخاص بالضريبة على أرباح المهن غير التجارية ، هي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة نصوص صريحة قاطعة في أن ميعاد الاستئناف الذي يرفع من المول أو من مصلحة الضرائب عن الأحكام التي تصدر من المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية المتعلقة بالطعون في قرارات اللجان هو ثلاثون يوما من تاريخ إعلان الحكم ، ولا يغير من ذلك أن المشرع وبمقتضى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ جعل ميعاد الطعن في الحكم ساريا من وقت النطق به بدلا من وقت إعلانه ، على تقدير أن الخصم يفترض فيه عادة العلم بالخصومة وما يتخذ فيها من إجراءات ، ذلك أن المشرع نفسه نص في المادة ٣٧١ من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على أن د يبدأ ميعاد الطعن في الحكم من وقت صدوره ما لم ينص القانون على غير ذلك ، . فضلا عن أن قانون المرافعات هو القانون العام فيما يختص بالمواعيد والإجراءات ، في حين أن النص في المادة ٩٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن ميعاد استئناف الأحكام المبينة فيها ثلاثون يوما من تاريخ إعلان الحكم إنما هو نص خاص ، والمقرر قانونا انه لا يجوز إهدار القانون الخاص لإعمال القانون العام لما في ذلك من منافاة صريحة للغرض الذي من أجله وضع القانون الخاص.

(الطعن ٣٤٣ لسنة ٣٦ق - جلسسة ٢/ / ١٩٧٣ س٢٤ ص ٢٤٨) (والطعن ٥٩ لسنة ٣٤ق - جلسسة ٦/ ٦/ ١٩٧١ س٢٢ ص ٧٣٩)

مؤدى نص المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٧ ، والمادة ٩٩ من ذات القانون معدلة بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ ، أن الشارع وإن حدد ميعاد استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في الطعون الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بثلاثين يوما تبدأ من تاريخ إعلان الحكم ، إلا انه مع ذلك لم ينص على قواعد وإجراءات خاصة لرفع الاستئناف ومن ثم فإنه يرجع في شأنه الى القواعد العامة والإجراءات في قانون المرافعات .

(الطعن ٣٠٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢٨ / ١٩٧٣/٢ س ٣٥٩)

أحكام المحاكم الابتدائية بشأن الطعون في قرارات لجان ضريبة الأرباح التجارية والصناعية جواز استئنافها أيا كانت قيمة النزاع . المادة 30 ق 1 لسنة ١٩٣٩ معدلة بالمرسوم بقانون ٩٧ لسنة ١٩٥٧ . هذا النص استثناء من قانون المرافعات السابق عليه ناسخ له في خصوص هذا الحكم .

مفاد نص المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المحدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ أن الأحكام الصادرة من الخاكم الابتدائية في الطعون في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، يجوز استئنافها أيا كانت قيمة النزاع وقد راعي المشرع بهذا التعديل حسبما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور أنها أنزعة تتمثل فيها وجهات نظر بعيدة الأثر من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والقانونية يجدر معها تحيصها أمام القضاء العالى بصرف النظر عن قيمتها المادية فضلا عما في ذلك من دواعي طمأنينة المولين ولا يغير من هذا النظر ما نصت عليه المادة ٥١ من قانون المرافعات السابق من تحديد النصاب نصت عليه المادة ٥١ من قانون المرافعات السابق من تحديد النصاب الإنتهائي لأحكام الابتدائية بمبلغ جنيها ، ذلك أن نص

المادة ٥٤ سالفة الذكر جاء بحكم خاص استثناء من التشريع العام السابق عليه ، فيعتبر ناسخا له في خصوص هذا الحكم .

(الطعن ٦٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٦١/١/ ١٩٧٤ س٢٥ ص ١٠٣٧)

الاستئناف . ميعاده . أربعون يوما ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . م ٢٢٧ مرافعات . عدم مراعاة ميعاد الطعن . أئسره . سقوط الحق فيه . قضاء الحكمة بالسقوط من تلقاء ذاتها . وقف سريان ميعاد الاستئناف إذا تحققت أثناءه قوة قاهرة أو حادث مفاجئ .

من المقرر وفقا للمادة ٢٣٧ من قانون المرافعات أن مبعاد الاستئناف هو أربعون يوما ما لم ينص القانون على غير ذلك ، كما أنه من المقرر أنه يترتب على عدم مراعاة مواعيد الطعن في الأحكام سقوط الحق في الطعن وتقضى الحكمة بالسقوط من تلقاء نفسها وأن ميعاد الاستئناف يقف سريانه إذا تحققت أثناءه قوة قاهرة أو حادث مفاجئ.

(الطعن ۱۳۸۰ لسنة ۹۹ ق - جلسة ۱۹۱/۱۹۹۳ س ۹۹۷) (والطعن ۲۴۲۷ لسنة ۶۴ ق - جلسة ۲۸/۵/۱۰۱ لم ينشر بعد) جواز الاستناف من عدمه يتعلق بالنظام العام .

(الطعنان ۲۴۳۷ ، ۲۴۹۹ لسنة ٥٥٥ جلسة ١٩٩٣/٥/٣٠س) ع ص ٣٣١) (والبطيعين ١٢٠٢ ليسنية ٦٢ ق - جيلسيسيسية ١٩٩٩/١١)

خلو قانون الضرائب على الدخل العبادر بالقانون رقم ١٥٧٧ لسنة ١٩٨١ من تنظيم مواعيد استثناف الأحكام الصادرة في قضايا الضرائب. مؤداه. خضوعها للقواعد العامة في قانون المرافعات.

الحكمية

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مأمورية الضرائب المختصة قدرت صافي أرباح المطعون ضدهم في سنوات النزاع ، فاعترضوا وأحيل الخلاف الى لجنة الطعن التي قررت تعديل تقديرات المأمورية . طعن المطعون ضدهم في هذا القرار بالدعوى رقم ... لسنة ١٩٨٧ شمال القاهرة الابتدائية . وبتاريخ ١٩٨٤ حكمت الحكمة بتأييد القرار المطعون فيه ، استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ... لسنة ١٩٨٧ ق القساهرة ، وبتاريخ ٥/٤/١٩٨٩ قست المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وندب خبير في الدعوى وبعد أن الحكم المستأنف ، طعنت مصلحة الضرائب على هذا الحكم بعديل الحكم المستأنف ، طعنت مصلحة الضرائب على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه . وإذ عرض الطعن على الحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به المصاحة الطاعنة على الحكم المستأنف ، طعنت مصلحة الضرائب على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه. وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به المسلحة الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ومخالفة الثابت بالأوراق وفي بيان ذلك تقول أن ميعاد استئناف الأحكام الصادرة في الطعون الضريبية المتعلقة بالضرائب على الدخل أربعون يوما وإذ صدر الحكم المستأنف حضوريا في ١٩٨٧/٥/١٤ فإن الاستئناف يكون قد أقيم بعد الميعاد المقرر قانونا ، وإذ إنتهى الحكم الى قبول الاستئناف وقضى في موضوعه فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أنه لما كانت مواعيد الطعن في الأحكام من النظام العام ، وكان قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨١ لم ينظم مواعيد استئناف الأحكام العادرة في قضايا الضرائب فإن مؤدى ذلك خضوعها للقواعد العامة في قانون المرافعات فيسرى ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في المادة ٢٧٧ من هذا القانون . لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الحكم المستأنف قد صدر حضوريا في ١٩٨٧/٥/١ فإن ميعاد استئنافه يبدأ من تاريخ صدوره وينتهى في يوم ٢٩/١/١٩٨٧ فإن ميعاد استئنافه يبدأ من تاريخ صدورة وينتهى في يوم ٢٠/١/١٩٨٧ فإن متجاوزا الميعاد الذى قررة القانون فإنه كان يتعين على محكمة متجاوزا الميعاد الذى قررة القانون فإنه كان يتعين على محكمة الاستئناف أن تقضى من تلقاء نفسها بسقوط الحق في الاستئناف فيه ذلك وقضى بقبول الاستئناف شكلا فإنه يكون قد خالف فيه ذلك وقضى بقبول الاستئناف شكلا فإنه يكون قد خالف للمادة ٢٧١ من قانون المرافعات أنه يترتب على نقض الحكم المطون للنص المادة ٢٧١ من قانون المرافعات أنه يترتب على نقض الحكم لنص المادة ٢٧١ من قانون المرافعات أنه يترتب على نقض الحكم لنص المادة ١٧٠ من قانون المرافعات أنه يترتب على نقض الحكم لنص المادة ٢٧١ من قانون المرافعات أنه يترتب على نقض الحكم

إلغاء جميع الأحكام أيا كانت الجهة التي أصدرتها والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساسا لها وكان الحكم بقبول الاستئناف شكلا الصادر بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٥ أساسا لما قضى به الحكم المطعون فيه في موضوع الاستئناف فإنه يترتب على نقض الحكم بقبول الاستئناف إلغاء الحكم الصادر في موضوعه .

(الطعن ۱۰۰۱ لسنة ٦٠ ق - جلسة ٢٠ / / ١٩٩٧ س٤٥ ص ١٦٨) (الطعن ٢٧٨١ لسنة ٦٢ ق - جلسسة ٢١ / ٥ / ٢٠٠٠)

ثانيا : الدفع بعدم اعلان أحد الخصوم مصعيفة الاستئناف

واستقر القضاء بشأن الدفع بعدم اعلان احد الخصوم بصحيفة الاستئناف على:

إذ كان الثابت من الصور الرسمية نحاضر جلسات القضية أمام محكمة الاستئناف المقدمة من الطاعنتين أن الحاضر عنهما قرر أن إعلان المستأنف عليها الثانية (المطعون عليها الثانية) تم بعد الميعاد القانوني وأنه يعتبر الاستئناف مقصورا على المستأنف عليه الأول (المطعون عليه الأول) وأن الطاعنتين ظلتا في الدعوى على هذا الموقف حتى صدر الحكم المطعون فيه ، فإن نعيها على قضاء الحكم المطعون فيه ببطلان الاستئناف بالنسبة للمطعون عليها الثانية الحكون نعيا غير مقبول لإنتفاء مصلحتهما من إثارة هذا النعى .

(الطعن ۲۹۳ لسنة ۲۰ ق - جلسة ۱۰/۱۲//۹۰۹ س ۲۸۸)

توجب المادة ٢٠٦ مكرر صرافعات على المستأنف أن يعلن إستئنافه الى جميع الخصوم الذين وجه إليهم في الثلاثين يوما التالية لتقديم عريضة الاستئناف وإلا كان الإستئناف باطلا وحكمت الحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه .

(الطعن ١٤٥ لسنة ٢٨ ق - جلسبة ٢٨ / ٤ / ١٩٦٢ س١٩ ص ٤٧٨)

مخالفة أوضاع التقاضى الأساسية وإجراءاته المقررة فى شأن رفع الدعاوى و الطعون تفترض الضرر ويترتب عليها البطلان ولا يصحح من بطلانها كونها قد رفعت أو أعلنت فى الميعاد القانونى.

(الطعن ۲۲٪ لسنة ۲۹ ق - جلسسة ۲۸٪ ۱ / ۹۳۵ اس ۸۷ ص ۸۷)

البطلان المترتب على عدم إعلان أحد الخصوم بمنطوق حكم التحقيق مقرر لمصلحته وله وحده التمسك به .

(الطعن ٥ لسنة ٣٣ ق - جلسسة ٥ / ١ / ١٩٦٧ اس ٩٧)

من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن عدم إعلان أحد الخصوم بصحيفة الاستئناف إعلانا قانونيا هو بطلان نسبى مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقا بالنظام العام فلا يجوز لغير الخصم الذي لم يتم إعلانه على هذا النحو التمسك به ، ولو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد إنتهت الى عدم قبول الطعن من الطاعنين من الثاني الى السادسة في الطعن فلا يجوز لغيرهم التمسك بهذا النعى ومن ثم يكون غير مقبول.

(الطبعين ٥٥٨ لسنة ٥٨ ق - جيلمسسنة ٢٧ / ١٩٩٥)

ثالثاً ، الدفع بعدم جواز الطعن بالإستئناف

يجرى نص المادة ٢١٢ مرافعات على النحو التالي :

, لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولاتنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم النهي للخصومة كلها ، وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى والأحكام الصادرة بعدم الإختصاص والإحالة الى الحكمة الختصة ، وفي الحالة الأخيرة يجب على الحكمة المحالة المالي على الحكمة المحلمة المحالة المالي توقفها حتى يفصل في الطعن ، .

الأمر الذى مضاده ومؤداه أن الأحكام الواردة فى هذه المادة قد وردت فى هذه المادة على سبيل الحصر وهى التى يجوز استثنافها وغير ذلك لا يجوز الطعن فيه بالإستئناف ،

تطبيقات قضائية ،

عدم جواز الطعن في الأحكام التي تصدر اثناء سير الدعوى ولاينتهي بها الخصومة كلها - مادة ٢١٢ مرافعات - جواز الطعن في الحكم الصادر بعدم الإختصاص الولائي على إستقلال ولو صدر اثناء سير الدعوى بغير فصل في باقي الطلبات متى كانت الجهة المقول بإختصاصه قد ألغيت مثال بشأن تحديد الأجرة .

أنه وان كانت المادة ٢١٧ من قانون المرافعات لا تجيز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام التي عددتها على سبيل الحصر وهي الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادر بوقف الدعوى والأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى ، وذلك على ما أوردته المذكرة الإيضاحية تبسيطا للأوضاع ومنعا من تقطيع أوصال القضية وتفاديا لجميع ما أثارته المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق من تفرقة

دقيقة بين الأحكام الموضوعية والفرعية وبين الأحكام التى تقبل الطعن المباشر وتلك التى لاتقبله ، ألا أن الحكم الصادر بعدم إختصاص المحكمة يجوز الطعن فيه على إستقلال ولو صدر أثناء سير الدعوى بغير فصل فى باقى الطلبات المطروحة فيها والتى استبقتها المحكمة للقضاء فى موضوعها إعتبارا بأنه حكم مهى للخصومة ومنه لها فيما فصل فيه وحسمه بصدد عدم الإختصاص طالما أنه لن يعقبه لها فيما فصل فيه وحسمه بصدد عدم الإختصاص طالما أنه لن يعقبه انتهت فيها محكمة الموضوع إلى القضاء بعدم إختصاصها الولائى فى شأن طلب تحديد الأجرة وناطت بها مجلس المراجعة رغم سبق الخصومة فى هذا الشق من الدعوى إذ لن يتلوه حكم فى موضوع الخصومة فى هذا الشق من الدعوى إذ لن يتلوه حكم فى موضوع تحديد الأجرة باللات ، لا يغير من ذلك أن تكون محكمة الموضوع قد ندبت خبيرا لتحقيق فروق الأجرة السابقة ، إذ أنه لا ينفى فى قد الصورة أن المنازعة فى تحديد الأجرة قد بت فيها بالقضاء بعدم هذه الصورة أن المنازعة فى تحديد الأجرة قد بت فيها بالقضاء بعدم الإختصاص وأنتهت الخصومة فى خصومه .

(الطعن ١٠٣ لسنة ٤٠ق جلسة ١١/١١/١٧ س٢٧ ص١٩٥٢)

الطعن على إستقلال في الأحكام الصادرة أثناء سيسر الخصومة - شرطه - ٢١٧ مرافعات - القضاء بإلغاء الحكم الإبتدائي الصادر بإعتبار الدعوى كأن لم تكن وبإعاده الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فيها - عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض إستقلالاً - لاعبسرة بنطاق الخصومة في الإستئناف .

النص في المادة ٢٩٢ من قبانون المرافعات يدل - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - على أن المشرع قد وضع قاعدة

عامة تقيض بعدم جواز الطعن على إستقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة يوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الدعوى متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى ورائد المشرع في ذلك هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحيانا من تعويق الفصل في موضوع الدعوى وما يترتب عليه حتما من زيادة نفقات التقاضي ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإلغاء حکم محکمة أول درجة الصادر بإعتبار الدعوى كأن لم تكن وبإعادة الدعوى اليها للفصل فيها ، وكان هذا القضاء لا تنتهى به الخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين وهي صحة نفاذ عقد البيع موضوع الدعوى كما أنه ليس حكما قابلاً للتنفيذ الجبرى ، لما كان ذلك فإن الطعن في الحكم المطعون فيه يكون غير جائز ، ولا وجه لما يقوله الطاعن من أن الحكم المطعون فيه منه للخصوصة كلها حسب نطاقها الذي رفعت به أمام محكمة الاستئناف وهو طلب إلغاء الحكم المستأنف الصادر بإعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم إعلان صحيفتها خلال ثلاثة أشهر وفقا للمادة ٧٠ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ وأنه بالتالي يكون قابلا للطعن بالنقض ، ذلك أن نص المادة ٢١٢ سالف الذكر وعلى ماسبق بيانه صريح في أن الأحكام التي يجوز الطعن فيها هي الأحكام الختامية التي تنهي الخصومة كلها وهي في الدعوى القائمة صحة ونفاذ عقد البيع ، وكذلك الأحكام التي حددتها هذه المادة على سبيل الحصر وهو مايتفق مع العلة التي من أجلها وضع المشرع هذا النص .

(الطعن ١٦٠ لسنة ٤٣ق جلسة ١٩٧٧/١/١١ س٢٨ ص ٢٠٧)

عدم جواز الطعن على إستقلال فى الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومية قبل الحكم الختامى المنتهى لها -م ٢١٧ مرافعات - الإستثناء - حالاته .

النص فى المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات ، يدل وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على إستقلال فى الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الحتامى النهى لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر فى شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى ، ورائد المشرع فى ذلك هو الرغبة فى منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف الحاكم وما يترتب على ذلك أحيانا من تعويق الفصل فى موضوع الدعوى ومايترتب عليه حتما من زيادة نفقات التقاضى .

(الطعن٤٣٧لسنة١٤ق جلسسة ٨/٢/٧٧/١ س٢٨ ص٣٨٩)

القضاء بسقوط الدعوى بالتقادم قبل أحد الخصوم وتحديد جلسة لنظر الدعوى بالنسبة للآخرين . قضاء غير منه للخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيه إستقلالاً .

إذ كان الحكم المطعون فيه قد أقتصر على القضاء بتأييد الحكم الإبتدائى الذى قضى بقبول الدفع المبدى من بنك القاهرة المطعون عليه بسقوط الدعوى قبله بالتقادم وحددت المحكمة جلسة لنظر الدعوى بالنسبة لباقى المدعى عليهم ، وهو حكم لا تنتهى به الخصومة كلها وهي إلزام بنك القاهرة المطعون عليه مع باقى المدعى عليهم متضامنين بأن يؤدوا للطاعن مبلغ ... كما أنه ليس من

الأحكام الأخرى التى حددتها المادة ٢٩١٧ من قانون المرافعات على سبيل الحصر وأجازت الطعن فيها على إستقلال . لما كان ذلك فإن الطعن في الحكم المطعون فيه يكون غير جائز . لا يغير من هذا النظر أن الحكم المطعون فيه قد أنهى الخصومة بالنسبة لبنك القاهرة المطعون عليه لقضائه بسقوط الدعوى قبلة بالتقادم ذلك أن نص المادة ٢٩٢ سالفة الذكر صريح في أن الأحكام المشار إليها في الشق الأول منه ، ويجوز الطعن فهيا هي الأحكام الختامية التى تنهى الخصومة كلها ، وهي في الدعوى الحالية إلزام البنك المذكور مع الخصومة كلها ، وهي في الدعوى الحالية إلزام البنك المذكور مع باقي المدعى عليهم متضامنين بجبلغ التعويس ، وهوما يتفق مع العلة التي من أجلها وضع المشرع هذا النص .

(الطعن١٨٤لسنة ٤٠ ق جلسسة ٢٩٧/٣/٣/١ س٢٨ ص ٨٢٨)

عدم جواز الطعن إستقلالا في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنتهى لها - الحالات المستثناه - م٢١٢ مرافعات.

النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات يدل – وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية ، على أن المشرع قد وضع قاعدة عامه تقضى بعدم جواز الطعن على إستقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التى تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى ورائد المشرع في ذلك هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف الحاكم ومايترتب على ذلك أحيانا من

تعويق الفصل فى موضوع الدعوى ومايترتب عليه حتما من زيادة نفقات التقاضي .

(الطعن ٧٣٤ لسنة ٤٣ق جلسة ١٩٧٧/٥/٢٤ س٢٨ ص٢٢٦٧)

قضاء الحكم المطعون فيه بتثبيت ملكية المدعى وندب خبير لتقدير الربع المطالب به ، غير منه للخصومة كلها ، عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض إستقلالا . ٢١٢٥ مرافعات ، لا يغير من ذلك القضاء برفض الدعوى المنضمة بطلب بطلان عقد البيع سند الملكية ، إعتبارها دفاعا في الدعوى الأصلية ومندمجة فيها .

تقضى المادة ٢١٢ من قانون المرافعات بعدم جواز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها ، فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى وذلك - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - لمنع تقطيع أوصال القضية ، وإذ كان الحكم المنهى للخصومة هو الذي ينتهى به النزاع في كل الطلبات التي رفعت بها الدعوى وكان الشابت من الأوراق أن المطعون عليهم الأربعة الأول طلبوا في الدعوى وكان الثابت من الأوراق أن المطعون عليهم الأربعة الأول طالبو في الدعوى الحكم بتثبيت ملكيتهم لعقار النزاع وكف منازعة باقى المطعون عليهم لهم فيه وبإلزام المطعون عليه السادس بصفته بأن يدفع لهم ٨٨٠٠ جنيمها والشركة الطاعنة بأن تدفع لهم ٧٠٤ جنيمها ربع العقار فقضي الحكم المطعون فيه بتثبيت ملكية المطعون عليهم الأربعة الأول للعقار وكف منازعة باقى المطعون عليهم لهم فيه وقبل الفصل في باقى الطلبات بندب مكتب الخبراء لتقدير الريع عن مدة النزاع ، فإن الحكم المطعون فيه وقد فصل في شق من الطلبات لا

يكون منهيا للخصومة التي أنعقدت بين الشركة الطاعنة والمطعون عليهم الأربعة الأول إذ مازال على انحكمة أن تمضى من بعد في نظر الدعوى بالنسبة لباقي الطلبات التي لم تقل كلمتها فيها ولا يغير من ذلك قسضاء هذا الحكم في الدعوى برفضها من ذلك قسضاء هذا الحكم في الدعوى ... برفضها وإنضمام الشركة الطاعنة للمطعون عليه السادس في دفاعه بشأنها وقيام المصلحة لها في الطعن عليه وصولاً إلى الحكم بإلغائه لأن هذه الدعوى في حقيقتها لا تعدو أن تكون دفاعا في الدعوى رقم وهي الدعوى الأصلية لقيامها على طلب الحكم ببطلان عقد البيع سند المدعيين في تلك الدعوى وقد قررت الحكمة ضمها إلى الدعوى الأصلية تما يبنى عليه أن تندمج فيها وتفقد بذلك إستقلالها عنها وتصبح العبرة في الطعن بالحكم الختامي المنهى للخصومة كلها عنها وتصبح العبرة في الطعن بالحكم الختامي المنهى للخصومة كلها في الدعوى الأصلية .

(الطعن ٩٦٩ لسنة ٤٥ق جلسة ١١/٥/١١٨ س٢٩ ص١٩٢١)

الأحكام الصادرة أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيها إستقلالا ، الإستثناء .م ٢١٧ مرافعات .

مفاد نص المادة ٣١٣ من قانون المرافعات - على ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع وضع قاعدة تقضى بعدم جواز الطعن إستقلالا في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى ورائد المشرع في ذلك هو منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف الحاكم .

(الطعن ١٢٩٩ لسنة ٥٥٢ جلسة١٩/١٢/١٩٨١ س٢٤ ص١٨٥٩)

قاعدة عدم جواز الطعن فى الأحكام التى تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها .م ٢١٢ مرافعات ، مناطها ، تضمين صحيفة الدعوى عدة طلبات تختلف فيما بينها موضوعا وسببا ، الحكم المنهى للخصومة فى أى منها ، عدم توقف جواز الطعن فيه على إنتهاء الفصل فى باقى الطلبات .

يدل نص المادة ٢٩١٧ مرافعات على أن مناط قاعدة عدم جواز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها هو وحدة الدعوى المقضى في شق منها دون إنتهاء الخصومة فيها كلها ، وليس في حالة تعدد الدعاوى التي تجمعها إجراءات واحدة سواء بسبب ضمها للإرتباط ولم يفقدها هذا الضم إستقلالها أو أنتظمتها صحيفة واحدة ، ومن المقرر في قضاء هذه الحكمة أنه متى تضمنت صحيفة الدعوى عدة طلبات تختلف فيما بينها موضوعاً وسبباً فإن كلا منها يكون في الحقيقة دعوى مستقلة وليس مجرد شق من دعوى واحدة ، وبالتالى فإن الحكم الذي ينهى الخصومة كلها في أي منها لا يتوقف جواز الطعن فيه على إنتهاء الفصل في باقى الطلبات.

(الطعن ١٣٤١لسنة ١٥١ جلسسة ١٧/ ٤ / ١٩٨٦ اس ٣٧ص ٢٣٩)

قضاء محكمة الإستئناف بعدم إختصاصها بنظر الإستئناف والإحالة إلى الحكمة الإبتدائية بهيئة إستئنافية . قضاء منه للخصومة كلها بصدد الإختصاص ، جواز الطعن عليه بالنقض .

الحكم بعدم الإختصاص والإحالة ينهى الخصومة كلها فيما يفصله ويحسمه بصدد الإختصاص ولا يعقبه حكم آخر في موضوع الدعوى من المحكمة التى أصدرته فإن الحكم بعدم إختصاص محكمة استئناف القاهرة بنظر الإستئناف المرفوع عن الحكم الصادر من محكمة الزيتون الجزئية وبإحالته إلى محكمة شمال القاهرة بهيئة استئنافية يكون منهيا للخصومة كلها فيما حسمه بصدد الإختصاص ومن ثم يكون الطعن فيه بطريق النقض جائزا ويكون الدفع بعدم جوازه على غير أساس.

(الطعن ٣٣٣ لسنة ٥٦ق جلسة ١٩٨٨/٦/١٤ س٣٩ص ١٠٣٩)

الأحكام الصادرة أثناء سير الخصوصة قبل الحكم الختامى المنهى لها ، عدم جواز الطعن فيها إستقلالا ، الإستثناء . مرافعات، تضمن الحكم نوعين من القضاء أحدهما لا يقبل الطعن المباشر والآخر يقبله . أثره . جواز الطعن فيهما معا ، شرط ذلك وعلته.

وإن كان ميفاد نص المادة ٢٩٢ من قبانون المرافعات وما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها . وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى ، إلا أنه إذا كان الحكم الصادر - أثناء سير الخصومة قد تضمن نوعين من القضاء أحدهما لا يقبل الطعن المباشر طبقاً للقاعدة العامه المقررة بالمادة ٢٩٢ من قانون المرافعات والآخر يقبله وفقا للإستئناءات الواردة فيها ، وكانت بينهما رابطة لا تقبل التجزئة أو أساس مشترك يستلزم حتما البحث

فيه بصدد القبضاء القابل للطعن إستثناءاً ، فإن الطعن في نوعى القضاء معا يكون جائزا .

(الطعن ۲٤٨٨ لسنة ٥٧ق جلسة ٢٢/١٢ س٣٩ص ١٩٨٨)

الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنهى لها. عدم جسواز الطعن فيها على إستقلال . الإستثناء . مرافعات. علة ذلك.

يدل النص في المادة ٢٩١٧ من قانون المرافعات وما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على إستقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهي لها ولم يستثن من ذلك إلا الأحكام التي بينها بيان حصر وهي الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والقابلة للتنفيذ الجبرى ، ورائد المشرع في ذلك هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحيانا من تعويق الفصل في الدعوى وما يترتب عليه حتما من زيادة نفقات .

(الطعن ۲۶۸۸ لسنة ٥٧ق جلسة ٢٢/٢٢ / ١٩٨٨ س٣٩ص ١٣٩١)

تعدد الطلبات في الدعوى الناشئة عن سبب قانوني واحد تقدر قيمتها بإعتبار الطلبات جملة . ١٩٨٨ مرافعات . مؤدى ذلك . وحدة الخصومة وإندماج كافة الطلبات فيها . أثره الحكم في أحد هذه الطلبات قبل باقيها . غير جائز الطعن فيه إستقلالاً . ١٢٥ مرافعات.

المقرر وفقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٨ من قانون المرافعات إنه إذا تضمنت الدعوى طلبات متعددة ناشئة عن سبب قانونى واحد فتقدر قيمتها بإعتبار الطلبات جملة ، ومؤدى ذلك أنه ينشأ عن تعدد الطلبات مع إتحاد السبب فيها قيام وحدة فى الخصومة تشمل الطلبات جميعها من شأنها دمجها وعدم إستقلال أحدها عن الآخر فمن ثم يكون الحكم فى أحد هذه الطلبات قبل الآخر صادرا أثناء سير الخصومة غير منه لها كلها ، فلا يجوز الطعن فيه على إستقلال قبل صدور الحكم الختامى المنهى لها إلا فى الأحوال الإستثنائية المبينة فى المادة ٢١٢ من قانون المرافعات .

(الطعن ٢٤٨٨ لسنة ٥٧ق جلسة ٢٢/ ١٩٨٨ ١٩٨٨ س٣٩ ص ١٣٩١)

عدم جواز الطعن على إستقلال فى الأحكام الصادرة أثناء سير الخبصومة قبل الحكم المنهى لها ، الإستثناء ،م ٢١٧ مرافعات . ميعاد الطعن أنفتاحه بصدور الحكم المنهى لها الخصومة التى ينظر إلى انتهائها . ماهيتها .

لا كان من القرر - في قضاء هذه المحكمة - تطبيقاً لنص المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات أن المشرع وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على إستقلال في الأحكام التي تصدر أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها - وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى أو التي تصدر في شق منها وتكون قابلة للتنفيذ الجبرى - وأن ميعاد الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الخصومة لا يتفتح إلا بعد صدور الحكم المنهى لها ، فإذا طعن فيها قبل ذلك كان الطعن غير جائز ولو صدر قبل الفصل فيه الحكم المنهى للخصومة . وأن الخصومة التي ينظر إلى إنتهائها في هذا الصدد هي الخصومة الأصلية المرددة بين طسرفي

التداعى وليست الخصومة حسب نطاقها الذى رفعت به أمام محكمة الإستئناف ، وأن الحكم الذى يجوز الطسعن فيه تبعا لذلك هو الحكم الذى تنتهى به الخصومة الأصلية برمتها ، وليس الحكم الذى يصدر فى شق منها أو فى مسألة عارضة عليها أو متصلة بالإثبات فيها.

(الطعن ٣٠٤٣ لسنة ٥٧ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٤ س٠٤ص ٨٣٨)

الحكم الصادر فى دعوى التزوير الفرعية . غير منهى للخصومة . عدم جواز الطعن فيه على إستقلال.

لما كان الحكم المستأنف الصادر في دعوى التزوير الفرعية لم تنته به الخصومة الأصلية المرددة بين اطرافها ، ولا يقبل التنفيذ الجبرى ، وليس من الأحكام التي إستثنتها . على سبيل الحصر المادة ٢٩٧ من قانون المرافعات وأجازت الطعن فيها إستقلالا فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الإستئناف المرفوع عنه لا يكون بدوره منهيا للخصومة كلها، ومن ثم يكون الطعن فيه بالنقض غير جائز .

(الطعن ٣٠٤٣ لسنة ٥٥٧ جلسة ٢٤/١٠/١٩ س٠٤ ص ٨٣٨)

الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنهى لها . عدم جواز الطعن فيها على إستقلال . الإستثناء . م٢١٧ مرافعات . الحكم بعدم قبول تعجيل الخصومة عدم جواز الطعن فيه على إستقلال .

النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات يدل - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن إستقلالا في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها وذلك بإستشناء الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والقابلة للتنفيذ الجبرى ، ورائد المشرع في ذلك فهو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحيانا من تعويق الفصل في موضوع الدعوى، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقتصر قضاءه على عدم قبول تعجيل الخصومة في الإستئناف من جانب الطاعنه بصفتها حارسة قضائية على العقار – لزوال صفتها كحارسة وهو حكم غير منه للخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين في موضوع النزاع ، كما أنه ليس من بين الأحكام الأخرى التي ضدور الحكم الختامي المنهى للخصومة برمتها ومن ثم فإن الطعن فيه بطويق النقض يكون غير جائز.

(الطعن ١٩١٥لسنة ٥٧ خلسسة ١٩٩٠/٧/١٨ ص ٤٤٩)

الأحكام التى تصدر أثناء الخصومة . عدم جواز الطعن فيها إستقىلالاً الإستثناء . الحالات التى أوردها المشرع على سبيل الحصر. م ٢١٢ مرافعات الخصومة التى ينظر إلى إنتهائها . ماهيتها .

مفاد نص المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على إستقلال في الأحكام التي تصدر أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها وذلك فيما عدا الحالات التي أوردها على سبيل الحصر ، والخصومة التي ينظر إلى إنتهائها إعمالاً للنص المشار إلى التحداعي وأن الحكم المسده هي الخصومة الأصلية المرددة بين طرفي التداعي وأن الحكم

الذی یجوز الطعن فیه هو الحکم الذی تنتهی به تلك الخنصومة برمتها .

(الطعن١٩٤٩لسنة٥٥ق جلسسة ١٥/٣/٣٩١س٤٤ ص٤٤٩)

عدم جواز الطعن على إستقلال فى الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنهى لها . الإستثناء .م ٢١٧ مرافعات . تعلق ذلك بالنظام العام (مثال بشأن إقتصار الحكم الإستئنافي على القضاء ببطلان إعلان صحيفة الإستئناف وبرفض الدفع بإعتبار الإستئناف كأن لم يكن).

إذ كان قضاء الحكم المطعون فيه قد أقتصر على الحكم ببطلان وعلى صحيفة الإستئناف وبرفض الدفع المتعلق بإعتبار الإستئناف كأن لم يكن على نحو ماورد بأسبابه - بما يعنى إستمرار قيام الخصومة الأصلية أمام المحكمة - وإذ وقف الحكم في قضائه عند هذا الحد دون أن تكلف المحكمة الطاعن بإعلان المطعون عليه إعلانا محيحاً بصحيفة الإستئناف ولم يعرض الحكم للطلبات المبداه أصلا في الدعوى المتعلقة بمدى صحة الحجز الموقع على أموال المطعون عليه بل أغفل تناولها والفصل فيها فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد انهى الخصومة المطورة على محكمة الإستئناف فلا يجوز الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم المنهى للخصومة برمتها ومن ثم كان من الجائز لصاحب الشأن أن يطلب من محكمة الإستئناف إعلانا جديداً الطلبات والحكم فيها بعد إعلان صحيفة الإستئناف إعلانا جديداً صحيحاً ، ولما كان الحكم المطعون فيه غير قابل للتنفيذ الجبرى ولا يندرج ضمن الأحكام التي أجازت المادة ٢١٧ من قانون المرافعات الطعن فيها إستثناء قبل صدور الحكم المنهى للخصومة برمتها ومن

ثم تقضى المحكمة من تلقاء نفسها بعدم جواز الطعن لتعلقه بالنظام العام .

(الطعن ٢٥٨٩ لسنة ٥٧ق جلسة ١٩٩٣/١/٣١ س٤٤ ص ٣٩٦)

الأحكام غير المنهية للخصومة . جواز إستئنافها بعد صدور الحكم المنهى للخصومة ولو لم يطعن فيه بهذا الطريق أو لم يكن قابلا له . أساس ذلك . ورود عبارة « بعد صدور الحكم المنهى للخصومة » بالمادة ٢١٢ مرافعات . بدلا من عبارة « مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع » المنصوص عليها بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات الملغى المقابلة لها.

إذ كان ... الحكم لم تنته به الخصومة المرددة بين طرفيها فإن الحق في الطعن فيه بالإستئناف لا يكون إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها عملا بنص المادة ٢١٧ من قانون المرافعات القائم حتى ولو لم يكن هذا الحكم الأخير قد طعن فيه بهذا الطريق أو لم يكن قابلاً له وذلك خلافاً لما كان يجرى عليه حكم المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات الملغى الصادر برقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والتي كانت لا تجيز الطعن في الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع وليس و بعد صدور الحكم والتي أوردها المشرع في الملاءة ٢١٢ من القانون القائم بما مؤداه القول في ظل حكمها بجواز الطعن في الأحكام الصادرة قبل الحكم المنهى للخصومة متى كانت الطعن في ذاتها وذلك بعد صدور الحكم المنهى للخصومة حتى ولو لم يطعن في ذاتها وذلك بعد صدور الحكم المنهى للخصومة حتى ولو لم يطعن في ذاتها وذلك بعد صدور الحكم المنهى للخصومة حتى ولو لم يطعن في ذاتها وذلك بعد صدور الحكم المنهى للخصومة حتى ولو لم يطعن في ذاتها وذلك بعد صدور الحكم المنهى قابلاً لذلك .

(الطعن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٢٦ق جلسة ٢٠٢٤ لم ينشر بعد)

رابعا : الدفع بإنتفاء الصلحة في الإعتراض على ترك الاستئناف بعد التنازل عن الحق في الإستئناف

استقر قضاء النقض على :

الوقائسع

فى يوم ٩/٢٩ / ١٩٩٤ طعن بطريق النقض فى حكم محكمة استثناف الاسماعيلية و مأمورية بورسعيد ع ٣٤ ق وذلك بصحيفة طلب فيها الطاعن بصفته الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

وفى نفس اليوم أودع الطاعن بصفته مذكرة شارحة وحافظة بمستنداته .

وفي ١٩٩٤/١٠/١٢ أعلن المطعون ضدهم بصحيفة الطعن .

وفي ١٩٩٤/١٠/٣١ أودع المطعون ضدهم مذكرة بدفاعهم طلبوا فيها رفض الطعن .

ثم أودعت النيابة العامة مذكرتها وطلبت فيها قبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وبإثبات ترك المستأنف - الطاعن - الخصومة .

وبجلسة ٢٠٠٢/١/٢٨ عرض الطعن على المحكمة في غرقة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر فحددت لنظره جلسة مرافعة . وبجلسة ٢٠٠٢/٢/١١ سمعت الدعوى أمام هذه الدائرة على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم كل من محامى الطاعن بصفته والنيابة العامة على ما جاء بمذكرته - والمحكمة قررت إصدار الحكم بذات الجلسة .

الحكمــة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر، نائب رئيس المحكمة ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق – تتحصل في أن مأمورية الضرائب المختصة قدرت صافي أرباح المطعون ضدهم عن نشاطهم محل المحاسبة – سيارات النقل – عن السنوات من ١٩٧٩ الى ١٩٨٣ فإعترضوا وأحيل الخلاف الى لجنة الطعن التى خفضت تقديرات المأمورية . أقام المطعون ضدهم الدعوى رقم ٨٨ لسنة ١٩٩٠ ضرائب بورسعيد طعنا على هذا القرار وبتاريخ ٥/١/١٩٩ حكمت المحكمة ببطلان القرار المطعون فيه . استأنف الطاعن بصفته هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٩٣٣ لسنة ٣٧ ق أمام محكمة استئناف بورسعيد وبتاريخ ١/١٧/١٧ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الدعوى الى محكمة أول درجة ، ندبت المحكمة خبيرا وبعد أن أودع تقريره حكمت بتاريخ درجة ، ندبت الحكم بالاستئناف أمام محكمة استئناف بورسعيد ، ندبت بصفته هذا الحكم بالاستئناف أمام محكمة استئناف بورسعيد ، ندبت المحكمة خبيرا وبعد أن أودع تقريره وسعيد ، ندبت المحكمة خبيرا وبعد أن أودع تقريره قضت بتاريخ ١٩٩٢/١٧/١٩ المعن فيه لبطلان النموذج رقم (١٩١) ضرائب . طمن بإلغاء القرار المطعون فيه لبطلان النموذج رقم (١٩١) ضرائب . طمن

الطاعن بصفته فى هذا الحكم بطريق النقض ، وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعى به الطاعن بصفته على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول أنه تنازل عن الإستئناف موضوع الطعن وكان ذلك بعد أن إنقضى ميعاد الاستئناف عما يستحيل تجديده فيكون قد تنازل عن حقه في الإستئناف وأصبح ذلك ملزما له بغير حاجة الى قبول المستأنف عليهم إذ لا مصلحة لهم في الإعتراض على الترك وكان يتعين على محكمة الاستئناف أن تقضى بقبول ترك الخصومة عملا بنص المادة بحكم بنوك الخصومة عملا بنص المادة النظر ورفض الحكم بترك الخصومة عملا بنص المادة المرافعات في حين أن المادة بحهم من قانون المرافعات هي واجبة التطبيق في مرحلة الاستئناف عما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن المشرع قد غاير في الحكم بين ترك الخصومة في المرحلة الابتدائية للدعوى ، وبين تركها في مرحلة الاستئناف . فنص على الحالة الأولى في المادة ١٤٢ من قانون المرافعات التي تقضى بأنه ، لا يتم ترك الخصومة بعد إبداء المدعى عليه طلباته إلا بقبوله ، وذلك مراعاة لصالح المدعى عليه حتى يتسنى له حسم النزاع ولا يبقى مهددا بخصومة جديدة . أما في مرحلة الاستئناف فقد نصت المادة ٢٣٨ من قانون المرافعات على أن تحكم المحكمة وفي جميع الأحوال بقبول ترك الخصومة في

الاستئناف إذا نزل المستأنف عن حقه أو كان ميعاد الاستئناف قد إنقضى وقت الترك ففي هاتين الحالتين لا يتوقف القضاء بقبول ترك الخصومة في الاستئناف على قيول المستأنف عليه ولو كان قد أبدى طلباته في الاستئناف أو أقام استئنافا فرعيا إذ لا مصلحة له في الإعتراض على الترك بعد أن أصبح في مأمن من إقامة استئناف جديد لنزول المستأنف عن حقه في الإستئناف أو لإنقضاء وقت ميعاد الاستئناف وقت الترك . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي قد قضى لصالح المطعون ضدهم فاستأنف الطاعن بصفته هذا الحكم ثم قرر بترك الخصومة في الاستئناف بعد إنقضاء ميعاده فكان يتعين على محكمة الاستئناف أن تقضى بترك المستأنف - الطاعن -للخصومة في الاستئناف عملا بنص المادة ٢٣٨ من قانون المرافعات ولو لم يصدر قبول من المطعون ضدهم ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض قبول ترك الخصومة في الاستئناف لعدم موافقة الخصوم على الترك عملا بالمادة ١٤٢ من قانون المرافعات وهي غير واجبة التطبيق فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم تقضى المحكمة بإثبات ترك المستأنف للخصومة في الإستئناف رقم٨٣ لسنة ٣٤ ق بورسعيد.

(الطعن ٩٠٥٥ لسنة ٦٥ق جلسبة ٢٠٠٢/٢/١١ لم ينشسر بعد)

خامسا ، اللطع بعدم جواز قبول اللطع المبدى في الاستئناف لأول مرة بعدم قبول الطعن من الشركاء المتضامنين أمام لجنة الطعن

استقر القضاء على:

اعتراض مدير شركة التوصية على تقدير أرباحها أمام لجنة الطعن. قبول اللجنة للطعن شكلا وتخفيضها لأرباح الشركاء. طعن الشركاء ومصلحة الضرائب في قرار اللجنة . عدم طرح أمر الصفة على المحكمة . قبول الدفع المبدى في الاستئناف لأول مرة بعدم قبول الطعن من الشركاء المتضامنين أمام لجنة الطعن . خطأ.

إذ كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه وباقى أوراق الطعن النشأة موضوع الدعوى كانت فردية حتى سنة ١٩٤٩ ثم تحولت الى شركة توصيمة إعتبارا من سنة ١٩٥٠ ولما قدرت مأمورية الضرائب أرباحها إعترض مديرها على هذا التقدير وأحيل الخلاف الى لجنة الطعن التي قررت قبول الطعن شكلا وتعديل تقديرات المأمورية لأرباح الشركاء ، فطعن الشركاء جميعا على هذا القرار أمام المحكمة الابتدائية طالبين تخفيض ما قضت به اللجنة وكذلك طعنت عليه مصلحة الضرائب طالبة رفع التقدير الى ما كان عليه ولم يشمل طعنها اعتراضا على صفة من أقام الطعن أمام اللجنة كما قضت المحكمة الابتدائية في الطعن دون أن تتعرض هي الأخرى لهذه الصفة واستأنفت مصلحة الضرائب وحدها هذا الحكم ودفعت لأول مرة بعدم قبول الطعن أمام اللجنة على أساس أن الذي طعن أمامها هو مدير الشركة الذي لا يعتبر نائبا عن الشركاء المتضامنين ولا يفيد من طعنه إلا الشريك الموصى وحده ، لما كان ذلك وكانت لجنة

الطعن لا تختص إلا بنظر الإعتراضات التي يقيمها أصحاب الشأن على تقديرات المأمورية وكان قرارها بقبول الإعتراض والفصل في موضوعه لصالح الشركاء يتضمن أن الإعتراض أقيم من صاحب الصفة فيه ، وكانت ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الطعن على القرار الذي تصدره اللجنة قاصرة على ما يطرحه الخصوم عليها مما كان معروضا على تلك اللجنة وفصلت فيه فصلاً صريحا أو ضمنيا فإن ما لم يعرض على الحكمة الابتدائية مما فصلت فيه لجنة الطعن لا يعتبر مطروحا على تلك الحكمة ، وإذ كان بحث صفات الخصوم أمر لا يتعلق بالنظام العام فإن الحكمة الابتدائية لا تملك أن تتعرض له من تلقاء نفسها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه عندما تعرض لبحث صفة الطاعنين لم يلتغت الى أن الاستئناف لا ينقل الى محكمة الاستئناف مما يطرحه المستأنف إلا ما كان معروضا على المحكمة الابتدائية وأن النزاع حول الصفة كان قد استقر أمام لجنة الطعن ولم يطرح على الحكمة الابتدائية ، ولا يغير من هذا النظر ما هو مقرر في القانون من أن الدفع بعدم القبول يجوز إبداؤه في أية حالة تكون عليها الدعوى ، ولو كان ذلك في الاستئناف لأن مناط إعمال هذه القاعدة أن يكون موضوع هذا الدفع مطروحا على المحكمة الابتدائية صراحة أو ضمنا والبحث في الصفة وعلى ما سلف البيان لم يكن مطروحا على الحكمة الابتدائية من أى من طرفي الخصومة وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإلغاء الحكم المستأنف وبقيول الدفع بعدم قيول الطعن من الشركاء المتضامنين أمام لجنة الطعن فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبقه.

(الطعن ٣٣٦ لسنة ٣٧ق جلسسة ١٩/١/١٩٧٥ س٢٦ص١٩١)

ثانيا : الدفوع الخاصة بالطعن بالنقض الضريبى أولا : الدفع بعدم قبول الطعن بالنقض لفوات ميعاده

ميعاد الطعن بالنقض ستون يوما حسب صريح نص المادة ٢٥٧ مرافعات ويبدأ كأصل عام من تاريخ صدور الحكم إذا كان اليوم الذى ينتهى به ميعاد الطعن قد وافق آخر أيام عطلة عيد الفطر وكان ايداع صحيفة الطعن قد تم فى اليوم التالى له مباشرة الذى يمتد اليه ميعاد الطعن طبقاً لنص المادة ١٨ من قانون المرافعات ، فإن الطعن يكون قد تم فى الميعاد القانونى .

(الطعن ٤٨٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ٢١ / ١٢ / ١٩٧٤ س ٢٥ ص ١٤٨٧)

المقرر وفقاً للمادة ١٨ من قانون المرافعات إذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد الميعاد الى أول يوم عمل بعدها بما مفاده أنه إذا وقعت العطلة - مهما استطالت - خلال الميعاد ولم يكن اليوم الاخير فيه يوم عطلة فإن الميعاد لا يمتد أما إذا وقعت الأيام الأخيرة من الميعاد في أيام عطلة فلا يمتد الميعاد الا ليوم واحد هو اليوم التالى للعطلة .

(الطعن ١٩٩٩ لسنة ٥٠ق جلسة ٣٧ /٣/ ١٩٨٤ س٣٥ ص٨٦٢)

(الطعن ١٧٧١ لسنة ٥٧ ق جلســـة ١٩٩٠/٧/٢٩)

انتهاء ميعاد الطعن بالنقض في يوم وافق عطلة رسمية . امتداده الى أول يوم عمل بعدها .

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن ميعاد الطعن بطريق النقض ستون يوماً تبدأ بحسب الأصل من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه حسبما تقضى به المادتان ٢٥٧ ، ٢١٣ من قانون المرافعات الا أنه

ووفقاً لنص المادة ١٨ من ذات القانون إذا صادف آخر المبعاد عطلة رسمية إمتد الى أول يوم عمسل بعدها ، لما كان ما تقدم وكان الثابت من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد صدر حضورياً يوم الثابت من الأوراق أن الحكم المطعون فيه يبدأ سريانه من يوم صدوره وينتهى يوم الاثنين ٢١/ ٤/ ١٩٨٨ وإذا صادف آخر المبعاد يوم عطلة رسمية – شم النسيم – فإن المبعاد يمتد الى يسوم الثلاثاء الموافق المحكمة ، فإن الطعن يكون قد تم في المبعاد المقرر .

(الطعن ١٦٢٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٩٥ س ٤٦ ص ٨٨٨)

لما كان وكيل المطعون ضده الأول بصفته قد قدم مذكرة بتاريخ الموم 1990/7/7/ أوفق بها اقبرارا من الطاعنين بالتنازل عن الطعن الماثل ثم التصديق عليه من مأمورية الشهر العقارى بالأهرام بتاريخ 1990/0/۳ مر 1990 وذلك بعد انقضاء ميعاد الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه وكان النزول عن الطعن أو ترك الخصومة – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – متى حصل بعد فوات ميعاد الطعن يتضمن بالضرورة نزولا من الطاعن عن حقه في الطعن يتم وتتحقق آثاره بمجرد حصوله بغير حاجة الى قبول الخصم الآخر ولا يملك المتنازل أن يعود فيما اسقط حقه فيه ومن ثم يتعين إثبات ترك الطاعنين للخصوصة في الطعن والزامهم المصروفات دون مصادرة الكفالة إذ لا يحكم بمصادرتها حسبما يفصح عنه نص المادة ٠٧٠/١ من قانون المرافعات إلا في حالة يفصح عده قبول الطعن أو برفضه أو بعدم جواز نظره .

(الطعن رقم ١٩٢٩ لسنة ٦٥ جيلسيسة ٢٥ / ٢٠٠٠)

ثانيا : الدهع بعدم إيداع سند توكيل الحامي الموكل في الطعن حتى إقفال باب المرافعة

توجب المادة ٢٥٥ مرافعات على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض سند وكالة المحامى فى الطعن وإذا خلت الأوراق سند وكالة المحامى يترتب على ذلك عدم قبول الطعن .

تطبيقات قضائية،

يجب على الطاعن طبقا لنص المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ أن يودع قلم الكتاب وقت تقديم صحيفة الطعن صورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه والأحكام السابقة عليه الصادره في نفس الدعوى إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال في أسبابه وهو إجراء جوهرى يترتب على إغفاله بطلان الطعن إلا أن إيداع صورة من الأحكام السابقة التي أحال إليها الحكم المطعون فيه عند التقرير بالطعن يضحى لا محل له إذ كان الحكم المطعون فيه قد ضمن أسبابه بياناً بوقائع النزاع وحده ، لما كان ذلك وكانت أسباب المطعن قد انصبت على الحكم المطعون فيه المتامى فحسب والذي قدمت الطاعنه صورة رسميه منه وكان الحكم المطعون فيه قد ضمن أسبابه ما يوضح وقائع النزاع وقائع النزاع وقائع الطوفين فإن الدفع ببطلان الطعن لهذا السبب يكون على ووقائع الطوفين فإن الدفع ببطلان الطعن لهذا السبب يكون على غير أساس .

(الطعن ٣٢١ لسنة ١٤٤ جلسة ٢٧/٦/٢٧ س٢٨ ص١٩١٤)

مفاد المادتين ٢٥٣ ، ٢٥٥ من قانون المرافعات أن المشرع أجاز رفع الطعن بالنقض بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه إستغاء تيسير الإجراءات وحتى لا يتجشم محامى الطاعن مشقة الإنتقال بنفسه إلى قلم كتاب محكمة النقض بالقاهرة لرفع الطعن ، وأوجب أن يودع في ذات وقت إيداع صحيفة الطعن المستندات المؤيدة للطعن ، وهذا التلازم بين إيداع الصحيفة وبين إرفاق المستندات بها قاطع الدلالة على أنه لا يجوز الفصل بين الإجراء بإيداع أحدهما في قلم كتاب الحكمة التي أصدرت الحكمة النقض وإيداع الآخر في قلم كتاب الحكمة التي أصدرت

(الطعن ١٠ لسنة ٤٦ق "أحوال شخصية" جلسة ٩ / ١١ / ١٩٧٧ س ٢٨ ص

إن المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات معدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ توجب على الطاعن أن يودع قلم الكتاب وقت تقديم الصحيفة صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله أو الصورة المعلنة من هذا الحكم إن كسانت قسد أعلنت وصسورة من الحكم الإبتدائي إن كان الحكم المطعون فيه قد أحال اليه في أسبابه ورتبت على مخالفة ذلك بطلان الطعن ، وإذ كان الثابت في الدعوى أن الطاعن لم يقدم صورة رسمية من الحكم الإبتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه ، وكان لا يغني عن ذلك أن يكون الخكم الأخير قد أورد تلخيصا لأسباب الحكم الإبتدائي لما قد يلابس هذا التلخيص من قصور عن الإحاطة بجميع أسباب ذلك الحكم أو عن الإحاطة بجميع نواحي ما لخصه من أسبابه أو إبراز حجته في ذلك ، فإن الطعن يكون باطلا .

(الطعن ٣٤٧ لسنة ١٤٤ جلسة ٢٨/ ١٩٧٨ س٢٦)

النص في المواد ٢٥٣ ، ٢٥٥ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ مسر قانون المرافعات بدل على أن القانون قد ناط بقلم كتاب محكمة النقض إختصاصات متعلقة بقيول صحف الطعن بطريق النقض وسندات توكيل المحامين الموكلين من الخصوم والمقبولين أمام هذه المحكمة ومذكراتهم ومستنداتهم في المواعيبد المحددة لذلك قانونا وذلك للتثبت من مراعاه ما أوجبه القانون في هذا الصدد سواء بشأن إلتزام تلك القواعد أو صفات من يقدمون الأوراق آنفه الذكر من المحامين وحقهم في تمثيل الخصوم أمام محكمة النقض ، بحيث يحظر على قلم الكتاب ، قبول ما يخالف ذلك ، الأمر الذي يضفى عليه - في شخص من يمثله وفقا لتنظيم العمل المتبع في هذه الحكمة إختصاصا قانونيا ، يوجب عليه إثبات ما يتلقاه من ذوى الشأن في محررات رسمية لها حجيتها في الإثبات قانونا ، إيجابية كانت أو سلبية ، وتنهض حجة للخصوم أو عليهم ، تحت رقابة هذه المحكمة التي تلتمزم إعمالا لحكم القانون بإبطال ما يقع من الإجراءات على خلاف ذلك ، لما كان ما تقدم ، وكانت صورة المذكرة المشار اليها آنفا ليست من الأوراق التي انطوت عليها حافظة المستندات المقدمة من الطاعن عند رفع طعنه ، كما أن ملف الطعن خلو من محضر محرر من الموظف المختص بقلم كتاب محكمة النقض لإثبات تقديم صورة تلك المذكرة وفقا لما يستلزمه القانون ، فإنه يتعين الإلتفات عن هذه المذكرة ، ويكون النعى على الحكم بالإخلال بحق الدفاع على غير أساس.

(الطعن ٩٥١ لسنة ٤٥ق جلسية ٢/٦/٦٧٧ س٣٠ ص ٩١٧)

صدور التوكيل الى الماصي السدى رفع الطعن بالنقض من وكيل الطاعن . عدم تقديم التوكيل الصادر للأخير من الطاعن . أثـــره . عدم قبـول الطعن . م ٢٥٥ مرافعات . علة ذلك .

المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه يتعين على الطاعن بالنقض أن يودع سند وكالة المحامى الموكل في الطعن وذلك وفقاً لنص المادة وان يودع سند وكالة المحامى الموكل في الطعن وذلك وفقاً لنص المادة صادراً مباشرة من الطاعن الى المحامى الذي رفع الطعن وإنما يكفي صدوره الميه من وكيل الطاعن الا أنه يلزم أن تكون هذه الوكالة تسمح بتوكيل المحامى الذي رفع الطعن لم يقدم التوكيل الصادر من من الأوراق أن الحامى الذي رفع الطعن لم يقدم التوكيل الصادر من الطاعن الى من وكله في رفع الطعن حتى جلسة المرافعة كي يتسنى المحكمة الوقوف عما إذا كان يخوله الطمن بالنقض من عدمه ، فإن الطعن يكون غير مقبول .

(الطعنان ۱۹۷۸، ۱۹۷۲ السنة ۵۸ق جلسة ۱۹۳/۱/۱۹۹۳ س٤٤ م ۲۰۹

عدم تقديم المحامى الذى قرر بالطعن بالنقض سند وكالته عن الطاعن الثانى . أثره . عدم قبول الطعن بالنسبة له . Y يغير من ذلك تقديم صورة ضوئية من التوكيل لم تصدر من الموظف المختص.

إذ كان البين من الأوراق ان المحامى الذى رفع الطعن قدم سند وكالته عن الطاعن الثانى صورة ضوئية من التوكيل مصر الجديدة الصادر له من وكيله الطاعن الثانى عليها و بصمة خاتم، محكمة استئناف القاهرة وكانت هذه الصورة لم تصدر من الموظف المختص بإصدارها ولا حجية لها في الإثبات فإن الطعن بالنسبة للطاعن الثانى يكون غير مقبول .

(الطعن ٢٢١٤ لسنة ٥٦ م ٢١٩ اس ٤٤ م ٢٦٧)

عدم تقديم الخامى الموقع على صحيفة الطعن سند وكالته عن الطاعن قبل قفل باب المرافعة . أثره . بطلان الطعن . عدم كفاية تقديم صورة منه أو الاشارة الى إيداعه بطعن آخر .

لئن كان المحامى الموقع على صحيفة الطعن بالنقض لم يقدم سند وكالته عن الشركة الطاعنة ، وأرفق صورة ضوئية منه ، وأشار الى أن أصل التوكيل مودع بطعن آخر ، وإذ كان المقرر أن عدم إيداع سند توكيل الطاعن محاميه الموقع على صحيفة الطعن بالنقض قبل قفل باب المرافعة فيه يترتب عليه بطلان الطعن ، وكان لا يكفى تقديم صورة من التوكيل أو الاشارة الى إيداعه ملف آخر ليس من أوراق الطعن ومن ثم فإن الطعن يكون غير مقبول .

(الطعنان ۲۲۱،۲۶۳۷ لسنة ٥٥٥ جلسسة ١٩٩٣/٥/١٩٩٣) ص ٣٣١)

تقديم المحامى رافع الطعن التوكيل الصادر اليه من الطاعن عن نفسسه دون صفته وصياً على القاصر حتى إقفال باب المرافعة . أثره. عدم قبول الطعن المرفوع منه بصفته م ٢٥٥ مرافعات. علة ذلك.

إذا كانت المادة ٢٠٥ من قانون المرافعات قد أوجبت وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض – على الطاعن أن يودع سند توكيله محاميه الموكل في الطعن والا كان الطعن غير مقبول ، وكان الطعن الماثل قد أقيم من الطاعن عن نفسه وبصفته وصياً على القاصر (...) بما لازمه أن يكون التوكيل صادراً منه عن نفسه وبصفته الى محاميه ، ولا يغنى عن ذلك تقديمه توكيلاً صادراً منه شخصياً الى ذلك المحامي وكان الطاعن لم يقدم حتى إقفال باب المرافعة في الطعن سوى توكيل صادر منه شخصياً - دون صفته المذكورة إلى

المحامى الذى أودع صحيفة الطعن فإن الطعن منه بصفته يكون غير مقبول .

(الطعن ١٦٦ لسنة ٥٣ ق جلسة ٤٤ / ٦ / ١٩٩٣ س٤٤ مج فني مدني ص٦٥٧)

عدم تقديم الحسامى الذى رفع الطعن سند وكالته عن الطاعن وحتى حجز الطعن للحكم . أثره . عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة.

(الطعن ١٣٣٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ٢٠ / ١٩٩٤ س ٤٥ ص ٥٠٣)

عدم تقديم الهامي سند وكالته عن الطاعنين الأول والأخيرة حتى نظر الطعن بالنقض وتداوله بالجلسات . أثره . عدم قبول الطعن بالنسبة لهما .

(الطعن ٤١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٢ س ٤٥ ص ٨٤٥)

عـدم تقديم المحامى رافع الطعن التوكيل الصادر اليه من الطاعن بصفته. أثره . عدم قبول الطعن . لا يغنى عن ذلك تقديم توكيل صادر اليه بشخصه دون الصفة . م ٢٥٥ مرافعات . علة ذلك .

(الطعنان ۱۷۷۳ ، ۱۸۵۲ لسنة ۱ ۱۶ الرام ۱۹۹۴ س ۹۵۰ و الطعنان ۱۹۹۴ س

عدم تقديم المحامى الذى رفع الطعن بالنقض التوكيل الصادر اليه من الطاعنة الأخيرة عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر مرفقاً به صورة رسمية من قرار الوصاية . أثره . عدم قبول الطعن بالنسبة لها لرفعه من غير ذى صفة .

(الطعن ٤٩٦ لسنة ٦٠ ق - جلسة ٦/٩ ١٩٩٤ س ٤٥ ص ٩٧٧)

إجراءات الطعن والمرافعة أمام محكمة النقض . وجوب أن يقوم بها محامون مقبولون أمامها نيابة عن الخصوم . لايلزم حصول المحامي الموقع على صحيفة الطعن على توكيل سابق على إيداعها . جواز تقديمه الى ما قبل إقفال باب المرافعة في الطعن . المادتان ٢٥٣ مرافعات .

(الطعن ٣١٠٣ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٦ / ١١ / ١٩٩٤ س٥٥ ص١٣٨٣)

وجوب إيداع سند وكالة المحامى الموكل فى الطعن بالنقض . موه مرافعات . علة ذلك . إقتصار الوكالة على تخويل الوكيل حق ه الحضور أمام المحاكم على إختلاف أنواعها » . عدم إتساعها لتوكيل محام للطعن بالنقض .

لما كانت المادة ٣٥٥ من قانون المرافعات قد أوجبت على الطاعن بالنقض أن يودع سند وكالة المحامي الموكل في الطعن ، وذلك لتتحقق المحكمة من صحة الوكالة ومدى اتساعها للطعن بالنقض . وإذ كان البين من الاطلاع على توكيل المحامي رافع الطعن انه صادر اليه من وكيل للطاعنة إقتصرت وكالته وفق الثابت من عبارات التوكيل الصادر منها على الحضور أمام المحاكم على اختلاف أنواعها دون المرافعة أو المرافعة أمامها ما عدا المحاكم الجزئية بما مفاده أنه لا يتسع لتوكيل الحامي رافع الطعن بالنقض ، ومن ثم فإن الطعن يكون باطلاً لصدوره من غير صفة.

(الطعن ۲۲۱۳ لسنة ۲۱ ق جلســـة ۱۹۹۰/۱۲/ ۱۹۹۰ س۶۶ مج قتی مدنی ص ۱۳۰۲) وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة أن انحامى رافع الطعن لم يقدم التوكيل الصادر لوكيل الطاعن - الذى وكله فى الطعن بالنقض .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أن البين من الاوراق أن المخامى الذى رفع الطعن لم يقدم التوكيل الصادر من الطاعن لمن وكله في رفع الطعن حتى حجز الطعن للحكم . وكان المقرر وفقا لنص المادة ٣٥٥ من قانون المرافعات أنه يتعين على المخامى الموكل في الطعن بالنقض ايداع سند وكالته عن الطاعن ولا يغنى عن ذلك مجرد ذكر رقمه إذ أن تقديمه واجب حتى تتحقق المحكمة من وجوده وتستطيع معرفة حدود هذه الوكالة وما إذا كانت تشمل الإذن له بتوكيل المحامين في الطعن بطريق النقض ومن ثم يكون الطعن غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة.

(الطعن ٤١١) لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٨/٢/١١ لم ينشر بعد)

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة بعدم قبول الطعن أن انحامى رافع الطعن لم يقدم التوكيلات الصادرة من الطاعنين الأول والثانى والثالث والسابعة لمن وكله فى الطعن بما يوجب القضاء بعدم قبوله .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة انه وعملاً بالمادة ٢٥٥ من قانون المرافعات يتعين على المحامي الموكل في الطعن بالنقض إيداع سند وكالته عن الطاعن حتى يتسنى للمحكمة التحقق من صفته في إجرائه والوقوف منه على مدى هذه الوكالة وما إذا كانت تخوله الحق في التقرير بالطعن ومباشرته نيابة عنه ، ولا يغنى عن تقديم ذلك التوكيل مجرد ذكر

رقمه في التوكيل الصادر من وكيل الطاعن الى المجامي رافع الطعن . لما كان ذلك وكان المجامي رافع الطعن لم يقدم التوكيلات الصادرة من الطاعنين الأولى والشاني والشالث والسابعة لمن وكله في الطعن وقت تقديم الصحيفة وحتى حجز الطعن للحكم حتى يمكن التعرف على حدود تلك الوكالة وما إذا كانت تشمل الإذن للوكيل بتوكيل محامين في الطعن بالنقض أو لا تشمله ولا يغني عن ذلك مجرد الاشارة الى أرقامها من التوكيل الصادر من وكيل الطاعن الرابع الى الخامي الذي رفع الطعن فإن الطعن يكون غير مقبول لرفعه من غير في صفة .

(الطعن ١٩٩٠ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٨/٣/١٨ لم ينشر بعد)

وحيث إن الدفع المبدى من النيابة في محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات – قد أوجبت على الطاعن بالنقض أن يودع سند وكالة المحامى الذى رفع الطعن ، وكان البين من الأوراق أن المحامى الذى رفع الطعن ، قد أودع مع صحيفة الطعن توكيلاً صادراً اليه من « الاستاذ/ ، بصفته وكيلاً عن الطاعن الأول عن نفسه ، وبصفته وكيلاً عن باقي الطاعنين بتوكيل رقم الأول عن نفسه ، وبصفته وكيلاً عن باقي الطاعنين بتوكيل رقم يودع التوكيل المسادر من باقي الطاعنين الى الطاعن الأول إلى وكيله ، والتوكيل الصادر من باقي الطاعنين الى الطاعن الأول إلى وكيله ، والتوكيل الطعن وحتى حجزه للحكم ، وكان لا يغني عن تقديم صحيفة الطعن وحتى حجزه للحكم ، وكان لا يغني عن تقديم التوكيل مجرد ذكر رقمه في التوكيل المودع بالأوراق إذ أن تقديمه واجب حتى تتحقق الحكمة من وجوده وتستطيع معرفة حدود هذه الوكالة حتى تتحقق الحكمة من وجوده وتستطيع معرفة حدود هذه الوكالة وما إذا كانت تشمل الإذن للوكيل في توكيل الحامين في الطعن

بطريق النقض ، لما كان ذلك فإن الطعن يضحى غير مقبول لرفعه من غير ذى صفة .

(الطعن ٨٧٠٧ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٨/٣/٤ لم ينشر بعد)

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة العامة أن المجامى الذى وقع على تقرير الطعن قدم التوكيل الصادر له من الوكيل عن الطاعن بعمون الطاعن بعكون عن مقبول لرفعه من غير ذى صفة .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ٣٥٥ من قانون المرافعات قد أوجبت على الطاعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه الحكمة أن يودع سند توكيل المحامى الذى قرر بالطعن بالنقض . وكان الشابت بالأوراق أن المحامى الذى وقع على تقرير الطعن وان قدم التوكيل الصادر له من الوكيل عن الشركة الطاعنة الا انه لم يقدم التوكيل الصادر للأخير من الطاعنة لتتحقق المحكمة من وجوده وتستطيع معرفة حدود هذه الوكالة وما اذا كانت تشمل الاذن له في توكيل غيره من المحامين في الطعن بالنقض أم لا تشمل هذا الاذن ولا يغنى عن ذلك مجرد ذكر رقم توكيل الطاعنة في توكيل وكيلها الذى بموجبه أوكل الحامى الذى قرر بالطعن ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة .

(الطعن ۲۲٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٨/١٢/٢٨ لم ينشر بعد)

وحيث إن الدفع في محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات أوجبت على الطاعن أن يودع سند توكيل محاميه الموكل في الطعن وإلا كان الطعن غير مقبول . ولا يشترط أن يكون التوكيل صادر مباشرة من الطاعن الى المحامي الذي رفع الطعن

بالنقض وإنما يكفى صدوره الى هذا المحامى من وكيل الطاعن ما دامت هذه الوكالة تسمح بتوكيل المحامين بالطعن بالنقض ، لما كان ذلك وكان المحامى الموقع على صحيفة الطعن لم يقدم سند وكالته عن الطاعن واكتفى بتقديم سند وكالة صادر من الطاعن الى غيره حتى جلسة المرافعة كى يتسنى للمحكمة الوقوف عما إذا كان يخوله الطعن بالنقض أم لا ومن ثم فإن الطعن يكون غير مقبول .

(الطعن ۲۹۳۰ لسنة ۲۶ ق جلسة ۲۸/٥/۲۸ لم ينشر بعد)

ثالثاً : الدفع ببطلان الصحيفة لعدم التوقيع عليها من محام مقبول أمام محكمة النقض

لما كانت المادة ٢٥٢ من قانون المرافعات تنص على أن يرفع الطعن بالنقض بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ويوقعها محام مقبول أمام محكمة النقض فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجمه يكون باطلاً وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه وإذ كانت إدارة قضايا الحكومة لا تملك قانونا أن تنوب عن الشركة الطاعنة أمام المحاكم ، فإن توقيع المحامي بها على صحيفة هذا الطعن لا يتحقق به الشرط الذي تطلبته المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات سالفة الذكر ويضحى الطعن باطلا وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه ، ولا يغير من هذا النظر صدور قرار من رئيس مجلس إدارة الشركة الطاعنة في / ١١/ ١٩٧٥ ٣ بتفويض قضايا الحكومة في مباشرة هذا الطعن بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والبهيئات العامة والوحدات التابعة لها التي أجازت إنابة إدارة قضايا الحكومة في مباشرة قضية خاصعة بها ، ذلك أن هذا الطعن رفع بتاريخ ١٤/٤/١٤ قبل العمل بأحكام القانون المشار اليه في ١٩٧٣/٧/٥ ومن ثم فلا تسرى أحكامه عليه .

(الطعن ٣١١ لسنة، ٤ ق جلسة ٣١١/١٢/١٩ س ٢٦ ص١٧٤)

إذا كنان الشابت من الخطاب المؤرخ ١٩٧١/٧/٦ المقدم من الطاعنة - شركة الفنادق - أن رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق عملا بنص المادة ٢١ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع وفقا للمادة ٢٥٣ من قانون المرافعات ويرفع

الطعن بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو الحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه، ومن ثم فلا يعيب الطعن تضمين صحيفته المودعة قلم الكتاب البيانات اللازمة لاعلانها لأن هذه الإضافة لا تتعارض وما استهدفه القانون .

(الطعن ٩٩٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٧٧/٢/٢٣ س ٢٨ ص ٩٢٩)

تنص المادة ٣٥٣ من قانون المرافيعات على أن «يرفع الطعن بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ويوقعها محام مقبول أمام محكمة النقض ...فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه كان باطلا وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بطلانه ، وتنص المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة الادارة عن الحكومة على أن ، تنسوب هذه الادارة عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى عليهات الأخرى التى خولها القانون اختصاصاً قضائياً ، وإذ كان المحتود الاستراكى هو تنظيم سياسي يضم قوى الشعب العاملة فإنه لا يندرج ضمن من عددتهم المادة السادسة السالف ذكرها ومن ثم فلا تنوب عنه إدارة قضايا الحكومة أمام القضاء ويكون توقيعها على صحيفة هذا الطعن عن الاتحاد الاشتراكى لا يتحقق به الشرط الذي صحيفة هذا الطعن عن الاتحاد الاشتراكى لا يتحقق به الشرط الذي تطلبته المادة والمن بذلك باطلاً .

(الطعنان ٥٥٥،٥٥٥ استة ٤٤ق جلسة ٢٥ / ١٩٧٨ اس ٢٩س ١١٠١)

ينبغى أن يوقع صحيفة الطعن محام مقبول أمام محكمة النقض وأن يودع سند وكالته وقت تقديم الصحيفة ، وإذ كان ذلك وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات لم تستلزم

إثبات درجة قيد المحامى بجدول المحامين أو رقم توكيله بالصحيفة وكان البين من صحيفة الطعن أنها موقعة من الاستاذ.... المحامى المقبول أمام محكمة النقض الذى أودع سند وكالته عن الطاعن وقت تقديم تلك الصحيفة فإن الدفع يكون على غير أساس .

(الطعن١٤٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٨٠/١/٢٢ س ٣١ ص ٢٣٥)

لما كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات قد أوجبت ضمن ما أوجبته لوفع الطعن بالنقض أن يرفع بصحيفة يوقعها محام مقبول أمام هذه المحكمة أن تقضى بذلك من تلقاء نفسها ، وكانت صحيفة الطعن المخكمة أن تقضى بذلك من تلقاء نفسها ، وكانت صحيفة الطعن الماثل قد خلت من توقيع محام عليها ، فان الطعن يكون باطلا ، ولا يغير من ذلك كونها تحمل ما يشير الى صدورها عن مكتب محام مقبول أمام محكمة النقض ولصقت عليها طوابع دمغة محاماه تحمل كل منها اسمه وانه وقع على طلب ايداعها ، ذلك أن الشارع استهدف من التوقيع على الصحيفة ذاتها ضمان جدية الطعن ، وكتابة اسبابه على الوجه الذي تطلبه القانون فيتعين أن تحمل هذه الصحيفة مقومات وجودها بأن تكون موقعه عمن صدرت عنه ، لان توقيعه عليها هو السند الوحيد الذي يشهد بصدورها منه على الوجه المفترض قانوناً ، ولا يجوز تكملة هذا البيان بدليل خارج عنها غير مستمد منها اذ لا يتصور تحقق مراد الشارع اذا اكتفى عنها غير مستمد منها اذ لا يتصور تحقق مراد الشارع اذا اكتفى بالتوقيع على أية ورقة سواها ، ومن ثم يتعين الحكم ببطلان الطعن،

(الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٥٠ ق جلسسسة ١٢/١ (١٩٨٥)

مفاد المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة إن المشرع أوجب على الخصوم أن ينيبوا عنهم محامين مقبولين أمام محكمة النقض في القيام بالاجراءات والمرافعة أمامها والحكمة في ذلك أن المحكمة لا تنظر الا في المسائل القانونية ، فلا يصح أن يتولى تقديم الطعون اليها أو التوقيع عليها والمرافعة فيها الا المحامين المؤهلين لبحث مسائل القانون ويترتب على مخالفة هذا الحكم بطلان الطعن . لما كان ذلك ، وكان الشابت بالأوراق أن عبيفة الطعن وإن صدرت باسم الاستاذ / الحامي والوكيل عن الطاعنين بموجب التوكيلين رقمي ، الا أن التوقيع عن الطاعنين بموجب التوقيع بمساوة عنه بما يقطع بأن الوكيل المذكور ليس هو صاحب التوقيع، وكان التوقيع لا يقرأ ولا يمكن الاستدلال منه عن صاحبه وصفته فان الطعن يكون باطلا ، ولا يغير الاستدلال منه عن صاحبه وصفته فان الطعن يكون باطلا ، ولا يغير موكل من الطاعنين ذلك أن الغاية من توقيع محام مقبول أمام محكمة النقض ملى صحيفة الطعن لم تتحقق على هذه الصورة لأن التوقيع هو وحده الذي يضمن جدية الطعن وكتابة اسبابه على النحو الذي يشطلبه القانون .

(الطعن ۵۳۵ لسنة ۵۵٪ جلسة ۲۴/۵/۱۹۹۰ س۶۱ مج فنی مدنی ص ۱۹۸۸)

صحيفة الطعن بالنقض . وجوب التوقيع عليها من محام مقبول أمام محكمة النقض . تخلف ذلك . أثره . التزام المحكمة بالقضاء ببطلان الطعن من تلقاء نفسها . م ٣٥٣ مرافعات . عدم اشتراط أن يكون التوقيع هو البيان الختامي للصحيفة . تحقق الغاية من الاجراء أيا كان موقع التوقيع من الصحيفة .

(الطعن ١٣٦٦ لسنة ٤٥ق -جلسسة ١١ / ١٩٩١ س٢٤ص ٨٩١)

صحيفة الطعن بالنقض . جواز توقيعها من نفس الخصم الطاعن إذا كان محامياً مقبولاً أمام محكمة النقض .

(الطعن ٣٤٧٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١١/٤/١١ س٤٦ ص٩٠١)

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة أن توقيع محامى الطاعنين على صحيفة الطعن غير مقروء ولا يمكن الاستدلال منه عن صاحبه وصفته مما يبطل الطعن .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أن نص الفقرة الأولى من المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات وإن أوجبت أن يرفع الطعن بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ويوقعها محام مقبول أمام محكمة النقض ، إلا انها لم تشترط لهذا التوقيع شكلا معينا ، وكان الأصل بالنسبة للتوقيع هو افتراض صدوره ممن نسب إليه حتى يثبت العكس . لما كان ذلك وكان البين من صحيفة الطعن أنها صدرت عن الأستاذ/ الخامي بالنقض بصفته وكيلا عن الطاعنين بموجب التوكيل رقم عام الدخيلة المودع ملف الطعن بما مفاده أن التوقيع المزيلة به صحيفة الطعن قد صدر عنه ، ومن ثم يكون الدفع ببطلان الطعن على غير أساس .

(الطعن ۲۵۹۷ لسنة ۳۳ق جلسة ۲۲/۱۲/۱۲ لم ينشر بعد)

رابعا : الدفع بعدم بيان الأسباب

التي بني عليها الطعن

صحيفة الطعن بالنقض . وجوب اشتمالها على بيان الأسباب الطعن بيانا دقيقاً نافياً عنها الغموض والجهالة بحيث يبين فيها العيب الذي يعزوه الطاعن الى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه.

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه يجب طبقاً لنص المادة ٢٥٣ مرافعات أن تشتمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الاسباب بياناً دقيقاً كاشفاً عن المقصود منها كشفاً وافياً نافياً عنه الغموض والجهالة بحيث يبين فيها العيب الذى يعزوه الطاعن الى الحكم وموضعه منه وأثره فى قضائه.

(الطعن١٩٣٥ لسنة ٥٥١ جلسة٩ / ٤ / ١٩٩٧ س٤ مج فني مدني ص٥٥٥)

وجوب اشتمال صحيفة الطعن بالنقض على أسماء جميع الخصوم الواجب اختصامهم. م٢٥٣ مرافعات. إغفال الطاعن اختصام بعض المحكوم لهم في الحكم المطعون فيه والصادر في موضوع غير قابل للتجزئة أثره. بطلان الطعن. تعلق ذلك بالنظام العام. مثال بشأن عدم اختصام إحدى ورثة المؤجر الصادر لصالحهم الحكم المطعون فيه بفسخ عقد الايجار رغم انها كانت ماثلة في الاستئناف.

إذ كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات توجب اشتمال صحيفة الطعن على أسماء جميع الخصوم الواجب إختصامهم ، مما مفاده - أنه إذا أغفل الطاعن

اختصام بعض المحكوم لهم في الحكم المطعون فيه والصادر في موضوع غير قابل للتجزئة كان طعنه باطلاً ومن ثم غير مقبول.

(الطعنان ۲۱۲۰ ، ۲۱۶۸ لسنة ۵۷ ق جلسـة ۲۱/۱۱/۲۲ س۲۲ مج فنی مدنی ص۱۹۹۳)

وجوب اشتمال صحيفة الطعن بالنقض على بيان الاسباب التى بنى عليها الطعن والاكان باطلا . م ٢٥٥٣ / ١ مرافعات . خلوها من الاسباب التى بنى عليها أحد الطاعنين طعنه . أثره . بطلان الطعن بالنسبة له .

إذ أوجبت المادة ٢/٢٥٣ من قانون المرافعات ان تشتمل صحيفة الطعن على بيان الاسباب التي بني عليها الطعن والا كان باطلا وتحكم اغكمة من تلقاء نفسها ببطلانه فإنها تعنى بهذا البيان ان تحدد أسباب الطعن بحيث يبين منها العيب الذي يعزوه الطاعن الى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه وكان الطعن قد بني على سببين يتعلقان بالطاعن الأول بصفته وحده إذ أن حاصلهما أن الاخير تحسك أمام محكمة الاستئناف بأنه هو بصفته رافع الاستئناف وأن تصحيح اسمه بالصحيفة تم بمعرفة مجهول له مصلحة فيه وأن في صحيفة الاستئناف ما يكفي لبيان صفته خاصة وأنه هو الذي باشر إعادة الإعلان وإذ لم يمحص الحكم المطعون فيه دفاعه وانتهى باشر إعادة الإعلان وإذ لم يمحص الحكم المطعون فيه دفاعه وانتهى غير المحكوم ضده وانتهى في طلباته بأن الطاعن بصفته يطلب الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه في حين بقبول الطعن مرفوع من اثنين من الطاعنين فإن صحيفة الطعن بالنقض بهذه المثابة تكون قد خلت من أسباب تتعلق بالطاعن الثاني بصفته بهذه المثابة تكون قد خلت من أسباب تتعلق بالطاعن الثاني بصفته

الذى له وحده - بإعتباره المحكوم ضده في الاستئناف - الحق في رفع الطعن بالنقض ويضحي طعنه باطلا لخلوه من الاسباب .

(الطعن ١٧٥٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١ / ١ / ٩٩٣ اس٤٤ مج فني مدني ص ٧٣٢)

صحيفة الطعن بالنقض وجوب إشتمالها على بيان الاسباب التي بنى عليها الطعن والاكنان باطلاً. م ٢٥٣ مرافعات مقصوده. تحديد أسباب الطعن وتعريفها تعريفاً واضحاً يبين منها العيب الذي يعزوه الطاعن الى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه.

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أوجبت أن تشتمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التي بني عليها الطعن والا كان باطلاً وقد قصدت بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرف تعريفا واضحاً كاشفاً عن المقصود منها كشفا نافيا عنها الغموض والجهالة بحيث يبين منها العيب الذي ينسبه الى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه ومن ثم فإن كل سبب يراد التحدى به يجب أن يكون مبينا بياناً دقيقاً .

(الطعن ٤٨ السنة ٥٧ أ ٢ / ٩٩٣ (س ٤٤ مج فني مدني ص ٦٤١)

خلو سبب النعى من بيان العيب الذى يعزوه الطاعن الى الحكم وموضعه منه وأثره فى قضائه . غير مقبول . علة ذلك . مرافعات.

أوجبت المادة ٣٥٣ من قانون المرافعات أن تشتمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الاسباب التي بنى عليها الطعن والا كان باطلا إنما قصدت بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرف تعريفاً واضحاً كاشفاً عن القصود منها كشفا وافيا نافيا عنها الغموض والجهالة وبحيث يبين منها العيب الذى يعزوه الطاعن الى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه، من ثم فان كل سبب يراد التحدى به يجب أن يكون مبيناً بياناً دقيقاً والا كان النعى غير مقبول.

(الطعن١٩٠١) السنة ١٦ق جلسة ٢٦ / ١٩٩٣) س٤ عمج فني مدني ص٢٢١)

وجوب اشتمال صحيفة الطعن بالنقض على بيان الاسباب التى بنى عليها والاكان باطلاً. م ٢٥٣ مرافعات. مقصوده. تحديد أسباب الطعن وتعريفها تعريفاً واضحاً ينفى عنها الغموض والجهالة ويبين منها العيب الذى يعزى الى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه.

أوجبت المادة ٣٥٣ من قانون المرافعات أن تشتمل صحيفة الطعن بالتقض على بيان الأسباب التي بني عليها الطعن والا كان باطلاً ، وإنما قصدت بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرف تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود كشفاً واقباً نافياً عنها الغموض والجهالة بحيث يبين منها العيب الذي يعزوه الطاعن الى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه .

(الطعن ٢٠٠١ لسنة ٥٥ ق جلسة ٣ / ٦ / ١٩٩٤ س ٤ مج فني مدني ص ١١٣٦)

خامساً ، الدفع بعدم اشتمال صحيفة المطعن بالنقض على أسماء الخصوم وصفاتهم وموطن عمل كلا منهم

توجب المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ أن تشتمل صحيفة الطعن بالنقض على أسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم وإلا كان الطعن باطلاً ، وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه وقد رمى المشرع من ذكر هذه البيانات الى إعلام ذوى الشأن من رفع الطعن من خصومهم في الدعوى وصفته وموطنه علماً كافياً . وإذ يبين من الاطلاع على الصورة المعلنة الى المطعون عليها الأولى من تقرير الطعن أن ورقة الاعلان اشتملت على بان باسم الطاعنة الأولى ، أما بالنسبة للطاعنين الآخرين فإنه يبين من تقرير الطعن أنه قد اثبت به أن الطعن رفع من الاستاذ.....المحامي نائباً عن السيدة / الطاعنة الاولى وآخرين بتوكيلات ذكرت أرقامها - دون أن يشتمل التقرير ذاته على بيان باسماء هؤلاء الطاعنين الآخرين أو يرد به ما تحدد به أشخاصهم الأمر الذي لا تتحقق به الغاية التي قصدها المشرع من ايراد البيان الخاص باسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على النحو سالف الذكر ، ولا يغنى عن ذلك ورود أسمائهم في التوكيبلات الصادرة منهم الى محامي الطاعنة الأولى لأنها أوراق مستقلة عن التقرير ، لما كان ذلك فان الطعن يكون باطلاً بالنسبة لمن عدا الطاعنة الأولى .

 لئن كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات قد أوجبت أن تشمل صحيفة الطعن بالنقض على اسماء الخصوم وصفاتهم وموطن عمل كل منهم والا كان الطعن باطلاً وتحكم الحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه ، الا أن إثارة المنازعة بشأن حقيقة موطن المطعون ضده الذى اثبته الطاعن بصحيفة الطعن قاصرة على صاحب المصلحة فيه ، وليس لغيره من باقى الخصوم المطعون ضدهم التمسك بهذا البطلان ولو كانت الخصومة عما لا تقبل التجزئة .

(الطعن ٤٣٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ٢٧ / ٦ / ١٩٩٠ س ٤ عج فني مدني ص٣٦٦)

وجــوب اشتمال صحيفة الطعن بالنقض على بيانات الخصوم وصفاتهم م ٢٥٣ مرافعات . المقصود به . اعلام ذوى الشأن إعلاماً كافياً بهذه البيانات . كل ما يكفى للدلالة عليها يتحقق به الغرض الذى وضعت هذه المادة من أجله .

(الطعنان ٦٤١) ٦٦٨ لسنة ٦٠ جلسة ٢٨ / ٤ / ١٩٩١ س٤٤ ص٩٣٩)

وجوب اشتمال صحيفة الطعن بالنقض على أسماء جميع الخصوم الواجب اختصامهم . ٢٥٣٥ مرافعات . إغفال الطاعن اختصام بعض المحكوم لهم في الحكم المطعون فيه والصادر في موضوع غير قابل للتجزئة أثره . بطلان الطعن . تعلق ذلك بالنظام العام . مشال بشأن عدم اختصام إحدى ورثة المؤجر الصادر لصالحهم الحكم المطعون فيه بفسخ عقد الايجار رغم انها كانت ماثلة في الاستئناف .

إذ كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات توجب اشتمال صحيفة الطعن على أسماء جميع الخصوم الواجب إختصامهم ، مما

مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا أغفل الطاعن اختصام بعض المحكوم لهم فى الحكم المطعون فيه والصادر فى موضوع غير قابل للتجزئة كان طعنه باطلاً ومن ثم غير مقبول .

(الطعنان،۲۱۲، ۲۱۸ ۲۱ لسنة ۵۷ق جلسة ۲۲ / ۱۱ / ۱۹۹۲ س2 مج فني مدني ص۱۱۹۳)

وجوب اشتمال صحيفة الطعن على اسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم . م ٢٥٣ مرافعات . الغرض منه . إعلام ذوى الشأن في الطعن بمن رفعه من خصومهم في الدعوى وصفته وموطنه علماً كافياً . كل بيان يفي به يتحقق به قصد الشارع .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات توجب أن تشتمل صحيفة الطعن بالنقض على أسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم والا كان الطعن باطلاً وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه ، وقد رمى الشارع من ذكر هذه البيانات الى إعلام ذوى الشأن بمن رفع الطعن من خصومهم في الدعوى وصفته وموطنه علماً كافياً ، وكل بيان من شأنه أن يفي بذلك يتحقق به الغرض .

(الطعن ٥٣ - ٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ٩٩ / ٤ / ١٩٩٣ اس ٤٤ مج فني مدني ص ٢٨٦)

وجوب إشتمال صحيفة الطعن على البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم . م ٣٥٣ مرافعات . قصد الشارع منه . اعلام ذوى الشأن إعلاماً كافياً بها . إغفال بيان دائرة الاستئناف التي تتبعها المحكمة التي أصدرت الحكم . لا بطلان .

المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات نصت على وجوب أن تشتمل صحيفة الطعن على البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم وبيان الحكم المطعون فيه وبيان الاسباب التي بني عليها الطعن فإن الغرض المقصود من ذلك هو إعلام ذووا الشأن إعلاماً كافياً بهذه البيانات وأن ما يكفى للدلالة عليها يتحقق به المغرض الذي وضعت هذه المادة من أجله – لما كان ذلك وكان الطاعن قد بين في صحيفة الطعن المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ورقم الدعوى التي صدر فيها وما قضى به وأسماء الخصوم فلا يعيبه عدم بيان دائرة الإستئناف التي تتبعها المحكمة التي أصدرته إذ ليس من شأنه ذلك التجهيل به ويكون الدفع ببطلان أصدرته إذ ليس من شأنه ذلك التجهيل به ويكون الدفع ببطلان

(الطعن ١٥٣٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢٩ / ٣/ ١٩٩٥ اس ٢٤ مج فني مدني ص ٥٤٩)

وجوب اشتمال صحيفة الطعن بالنقض على أسماء جميع الخصوم الواجب اختصامهم . م ٢٥٣ مرافعات . إغفال الطاعن اختصام بعض الحكوم لهم في الحكم المطعون فيه والصادر في موضوع غير قابل للتجزئة أثره . بطلان الطعن وعدم قبوله .

إذ كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات توجب اشتمال صحيفة الطعن على أسماء جميع الخصوم الواجب اختصامهم مما مفاده - أنه إذا أغفل الطاعن اختصام بعض المحكوم لهم في الحكم المطعون فيه والصادر في موضوع غير قابل للتجزئة كان طعنه باطلا غير مقبول .

(الطعن ٤٧ السنة ١٦١ ق جلسة ٢٧ / ١٩٩٥ اس ٢٤ مج فني مدني ص ٩٠٧)

سادسا ، الأحكام الغير جائز الطعن فيها

 ١ - عدم جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر من الحكمة الإبتدائية في نزاع خاص بقرار لجنة الطعن ،

لا يجوز الطعن بالنقض فى الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية فى نزاع خاص بقرار لجنة الطعن لأنه لم يصدر منها بصفة انتهائية بل صدر قابلا للطعن فيه بطريق الاستئناف وفقا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ (التي تقابل المادة ١٩٦٩ من القانون الحالي) التي تجيز استئناف الأحكام الصادرة من الحاكم الابتدائية في النزاع الذي يرد على قرار لجنة الطعن أيا كانت قيمة النزاع ، ومن ثم فإن الطعن فيه بطريق النقض مباشرة غير جائز.

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أن الطعن بالنقض لا يجوز وفقا لنص المادة ٢٥٥ مرافعات – قبل تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٧ المعمول به ابتداء من ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ – إلا في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف أو من الخاكم الابتدائية بصفة إنتهائية أو في استئناف أحكام محاكم المواد الجزئية والحكم المطعون فيه الصادر في ١٩٥٢/٣/٣٠ وإن كان حكما صادرا من محكمة ابتدائية إلا انه لم يصدر منها بصفة إنتهائية إذ صدر قابلا للطعن فيه بطريق الاستئناف وذلك وفقا لنص المفقرة الشائشة من المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي تجيز استئناف الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في النزاع الذي يود على قرار لجنة التقدير أياً كانت قيمة النزاع ، أما ما كان ينص عليه القانون رقم ١٩٥٤ لسنة ١٩٥٩ السنياف حكم الصادر من تقديرات مصلحة الضرائب السنوية المحكمة الابتدائية إلا إذا كانت تقديرات مصلحة الضرائب السنوية

المطعون فيها تتجاوز الألف جنيه فقد مكان خاصا بالنزاع الذى يقوم على قبرار لجنة الطعن لإقرار لجنة التقدير ، كسما هو الشبأن فى الدعوى الحالية .

ومن حيث إنه لذلك يتعين قبول الدفع والحكم بعدم جواز الطعن.

(الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٢٢ق جلسسية ٢٥٠/ ١٩٥٤)

٢ - الأحكام الصادرة قبل انتهاء الخصومة لا يجورْ الطعن فيها بالنقض

لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي لا تنهى الخصومة كلها أو بعضها إلا مع الطعن في الحكم الصادر قبل الصادر في الموضوع عما يستتبع أن الطعن في الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع لا يكون مقبولا إلا إذا طعن في الحكم الصادر في الموضوع وكان هذا الحكم قابلا للطعن فيه بهذا الطريق وأن يحصل الطعن في الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع في خلال ميعاد الطعن في الحكم الموضوعي . فإذا فات ميعاد الطعن في هذا الحكم الأخير فات ميعاد الطعن في الحكم الأحوال التي يجيز فيها القانون الطعن في الأحكام الفرعية مهما تكن قيمة الدعوى مثل الأحكام الصادرة في مسائل الإختصاص والإحالة .

الطعن المساشير في الأحكام التي تعسدر أثناء نظر الدعبوي ولاتنتهي بها الخصومة كلها. شرطه م ٢٩٧ مرافعات . قضاء الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف – الذي قضي بإلغاء ربط الضريبة على المعول وبإعادة القضية الى محكمة أول درجة لتقدير الأرباح.

أثره . إعادة القوة التنفيذية لقرار لجنة الطعن الضريبي. الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه . جائز بإعتباره قابلا للتنفيذ الجبري.

نص المادة ٢١٢ من قانون المراقعات ، يدل على أن المشرع وضع قاعدة عامة مقتضاها منع الطعن المباشر في الأحكام التي تصدر أثناء نظر الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها . بحيث لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع ، سواء كانت تلك الأحكام موضوعية أو فرعية أو قطعية أو متعلقة بالإثبات وحتى لو كانت منهية لجزء من الخصومة ، واستثنى المشرع أحكاما أجاز فيها الطعن المباشر من بينها الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى ، ورائدة في ذلك أن القابلية للتنفيذ وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - تنشئ للمحكوم عليه مصلحة جدية في الطعن فيه على استقلال وحتى يتسنى طلب وقف نفساذه ، ولئن كان الحكم المطعون فيه - الذي قضى بالغاء الحكم المستأنف وإعتبار نصيب الطاعن في أرباح الشركة خاضعا للضريبة على الأرباح التجارية وإعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل في الطلبات الإحتياطية - من قبيل الأحكام الصادرة أثنياء سير الدعوى وقبل صدور الحكم المنهى للخصومة كلها ، إلا أن مفاد نص المادة ٥٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ والمادة ١٠١ من ذات القانون معدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ مرتبطتين ، هو وجوب تحصيل الضريبة وفق قرار اللجنة دون أن يترتب على الطعن فيه إيقاف استحقاقها الا إذا صدر حكم من المحكمة الابتدائية فيكون هو الواجب الإتباع رغم الطعن عليه بطريق الاستئناف وحتى الفصل نهائها في الدعوى . لما كان ذلك ، وكان قضاء الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف - الذي قضى بإلغاء قرار اللجنة فيما قضى به

من إعتبار الطاعن شريك واقع ، وإلغاء ربط الضريبة عليه في سنى المخاسبة – وبإعتبار نصيب الطاعن في أرباح الشركة خاضعا للضريبة ، وبإعادة القضية الى محكمة أول درجة لتقدير الأرباح ، من شأنه أن يعيد لقرار اللجنة قوته التنفيذية ، وتحصيل الضريبة على مقتضاه حتى يصدر حكم جديد من المحكمة الابتدائية في موضوع الطعن . فإن الحكم المطعون فيه يضحى بهذه المثابة من قبيل الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى ويكون قابلا للطعن المباشر وفقا لعموم نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات ولا يغير من ذلك أن سند التنفيذ ليس هو الحكم بذاته وإنما هو السند الذي أزال بصدوره العقبة التي كانت تقف في سبيل التنفيذ . لما كان ذلك ، فإن الدفع بعدم جواز الطعن يكون في غير محله .

(الطعن ٣٨٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٧٥ س ٢٦ ص ١٠٢٧) ٣- لا يجوز الطعن بالنقض في الحكم الصادر من الخبير لفحص أرياح الممول:

وهذا ما استقر عليه قضاء النقض:

لا يجوز الطعن بالنقض في الحكم الصادر بتعيين خبير لفحص أرباح المول لأنه ليس حكماً فاصلاً في موضوع الدعوى.

(الطعن ٤٩ لسنة ١٥ق - جلسسسة ١/١٢/١) (الطعن ٤٦٦ لسنة ٤٥ق - جلسسسة ١١١/٥/١٩)

سابعاً ؛ الدفع ببطالان الطعن لعدم إيداع الكفالة

من المقرر أنه يجب على الطاعن أن يودع خزانة المحكمة التى تقدم إليها الصحيفة كفالة الطعن فإذا ، لم يقم الطاعن بإيداع الكفالة وهى إجراء جوهرى لازم لتقديم صحيفة الطعن لقلم الكتاب يترتب البطلان على إغفال هذا الإيداع .

تطبيقات قضائية ،

أوجب المشرع بنص المادة ٢٥٤ من قانون المرافعات أمراً جوهرياً في حالات الطعن بالنقض هو إيداع الكفالة خزانه المحكمة قبل إيداع صحيفة الطعن أو خلال الأجل المقرر له وإلا كان الطعن باطلا ولكل ذي مصلحة أن يتمسك بهذا البطلان وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها بإعتبار أن إجراءات الطعن في الأحكام من النظام العام ولا يعقى من هذا الإيداع إلا من نص القانون على إعفائه من الرصوم .

(الطعنان ١٨٣٥ ، ١٨٤٩ لسنة ٥٦ – جلسة ١٨٣٩ / ١٩٩٠)

النص في المادة ٢٥٤ من قانون المرافعات يدل على أن القانون أوجب في حالات الطعن بالنقض إجراءاً جوهرياً لازماً هو إيداع الكفالة التي حدد مقدارها بخزانة المحكمة التي عينها، وذلك عند تقديم صحيفة الطعن، وإغفال هذا الإجراء يستوجب البطلان ولكل ذي مصلحة أن يطلب توقيعه وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ، ويدل أيضا على أن المشرع وإن عالج في الفقرة الثانيه من المدة سالفة الذكر حالات تعدد الطاعنين إذا أقاموا طعنهم بصحيفة واحدة إذا كانت صادرة في دعاوى مستقلة ومن ثم فإنها تخضع

للجزاء المشار إليه إذا لم تودع عند تقديم صحيفة الطعن كفالة عن كل من الأحكام المطعون فيها .

(الطعن ٦٣٧ لسنة ٥٥٥ جلسيسية ٢٣/ ١٩٩١)

المشرع أوجب بنص المادة ٢٥٤ من قانون المرافسعات إيداع الكفالة خزانة المحكمة قبل إيداع صحيفة الطعن أو خلال الأجل المقرر له وإلا كان الطعن باطلا، وكان لكل ذى مصلحة أن يتمسك بهذا البطلان وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها لأن إجراءات الطعن من النظام العام ولا يعفى من أداء الكفائة إلا من نص القانون على إعفائه من الرسوم القضائية .

(الطعن ١٦٤٧ لسنة ١٥٥٥) الهيئتان العسامتان مجتمعتان ، جلسة (١٩١٧/١٢)

وجوب إيداع الكفالة قبل إيداع صحيفة الطعن بالنقض أو خلال الأجل المقرر له م ٢٥٤ مرافعات . تخلف ذلك . أثره . بطلان الطعن. تعلق ذلك بالنظام العام . إعفاء الشخص من أداء هذه الكفالة . شرطه. أن ينص القانون على إعفائه من الرسوم القضائية .

المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة - أن المشرع أوجب بنص المادة ٢٥٤ من قانون المرافعات إيداع الكفالة خزانة المحكمة قبل إيداع صحيفة الطعن أو خلال الأجل المقرر له وإلا كان الطعن باطلا وكان لكل ذى مصلحة أن يتمسك بهذا البطلان وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها لأن إجراءات الطعن من النظام العام ولا يعفى من أداء الكفالة إلا من نص القانون على إعفائه من الرسوم المقائية .

(الطعز ٩٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٨ / ١ / ٩٩٣ اس ٤٤ مج فتى مدنى ص ٣٣٠)

الإعفاء من الرسوم القضائية ، قصره على دعاوى الحكومة دون غيرها. م • 0 في • 9 لسنة ١٩٤٤ . هيئة السلع التموينية هيئة عامة لها شخصية إعتبارية وميزانية مستقلة ، خلو القانون الصادر بإنشائها من النص على إعفائها من الرسوم القضائية . أثره . بطلان الطعن بالنقض المرفوع منها بغير إيداع الكفالة .

إذ كان الإعفاء من الرسوم القضائية المقرر بنص المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على ما سلف ببانه مقصورا على الدعاوى التى ترفعها الحكومة دون غيرها من أشخاص القانون العام التى لها شخصيتها الإعتبارية المستقلة وميزانيتها المستقلة ، وكانت هيئة السلع التموينية الطاعنة عملا بالقرار الجمهورى رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٦٨ الصادر بإنشائها من الهيئات العامة ولها شخصية إعتبارية وميزانية مستقلة ويمثلها رئيس مجلس إدارتها ولم يضع المشرع نصا خاص بإعفائها من رسوم الدعاوى التى ترفعها فإنها تكون ملزمة بإيداع الكفالة المقررة بنص المادة ١٩٥٤ مرافعات قبل إيداع صحيفة الطعن بالنقص أو خلال أجله وإذ لم تفعل فإن الطعن يكون باطلا .

(الطعن٩٤ لسنة٩٤ق جلسة ١٨ / ١ / ١٩٩٣ س٤٤ مج فني مدني ص ٢٣٥)

وجوب إيداع الكفالة قبل إيداع صحيفة الطعن بالنقض أو خلال الأجل المقرر له. م ٢٥٤ مرافعات. تخلف ذلك . أثره. بطلان الطعن. تعلق هذا البطلان بالنظام العام .

أوجب المشرع بنص المادة ٢٥٤ من قانون المرافعات في حالات الطعن بالنقض إجراءاً جوهرياً لازماً هو إيداع الكفالة خزانه المحكمة قبل إيداع صحيفة الطعن أو خلال الأجل المقرر له وإلا كان الطعن باطلا ، ولكل ذى مصلحة أن يتمسك بهذا البطلان وللمحكمة أن

تقضى به من تلقاء نفسها لأن إجراءات الطعن من النظام العام .

(الطعن٣٠٠٣لسنة ١٦٠ جلسة ٢٦ / ٢ / ١٩٩٥ س٤ عمج فني مدني ص٥٥٨)

إيداع كفاله الطعن . عدم تحققه إلا بتوريد الكفالة فعلاً إلى خزانة المحكمة خلال ميعاد الطعن . لا يغنى عنه تأشير قلم الكتباب خبلال ذلك الميعاد بقبولها وتوريدها .م ٢٥٤/١ مرافعات .

إيداع الكفالة الذى قصد إليه المشرع في المادة ٢٥٤ سالفة الذكر لايتحقق كإجراء جوهرى مرعى إلا بتوريدها فعلا إلى خزانة الحكمة خلال ميعاد الطعن دون أن يغنى عن ذلك مجرد التأشير من قلم الكتاب خلال هذا الميعاد بقبولها وتوريدها .

(الطعن٣٧٠٣لسنة ١٦٠ جلسة ٢٦ / ٢ / ١٩٩٥ س٢٤مج فني مدني ص٥٥٨)

وجوب إيداع الكفالة قبل إيداع صحيفة الطعن بالنقض أو خلال الأجل المقرر له . م ٢٥٤ مرافعات . تخلف ذلك . أثره . بطلان الطعن . تعلق ذلك بالنظام العام .

أوجب المشرع بنص المادة ٢٥٤ من قانون المرافعات أمراً جوهرياً في حالات الطعن بالنقض هو إيداع الكفالة خزانة المحكمة قبل إيداع صحيفة الطعن أو خلال الأجل المقرر له وإلا كان الطعن باطلا ، ولكل ذى مصلحة أن يتمسك بهذا البطلان وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها بإعتبار أن إجراءات الطعن في الأحكام من النظام العام ولا يعفى من هذا الإيداع إلا من نص القانون على إعفائه من الرسوم القضائية .

(الطعن ١٦٦٦لسنة ٥٧ق جلسة ١٧ / ١٩٩٥س ٤ مج فني مدني ص ٤٦١)

الهيئة القومية لسكك حديد مصر . خلو القانون الصادر بإنشائها من النص على إعفائها من الرسوم القضائية . أثره . بطلان الطعن بالنقض المرفوع منها بغير إيداع الكفالة .

الهيئة القومية لسكك حديد مصر طبقا للقانون رقم 107 لسنة 1400 الصادر بإنشائها هي هيئة عامة ولها شخصية إعتبارية وميزانية مستقلة ويمثلها رئيس مجلس إدارتها ، ولم يتضمن هذا القانون نصا خاصا يقضى بإعفائها من الرسوم القضائية عن الدعاوى التي ترفعها ، فإنه يتعين عليها سدادها وتكون ملزمة بإيداع كفاله الطعن بالنقض المقرر بنص المادة 20% من قانون المرافعات ، وإذ لم تسدد في طعنها الماثل الكفالة المذكورة قبل إيداع صحيفته أو خلال الأجل المقرر له ، فإن الطعن يكون باطلا .

(الطعن٦٦٦لسنة٧٥ق جلسة٢١/٣/١٩٩٥س٤مج فني مدني ص ٤٦١)

وجوب إيداع الكفالة قبل إيداع صحيفة الطعن بالنقض أو خلال الأجل المقرر له . م ٣٥٤ مرافعات . تخلف ذلك . أثره . بطلان الطعن . تعلقه بالنظام العام . الإعفاء من الإيداع . شرطه . ورود نص في القانون بذلك .

أوجب المشرع بنص المادة ٢٥٤ من قانون المرافعات إيداع. الكفاله خزانه المحكمة قبل إيداع صحيفة الطعن بالنقض ، أو خلال الأجل المقرر له وإلا كان باطلاً ، وكان لكل ذى مصلحة أن يتمسك بهذا البطلان وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها بإعتبار أن إجراءات الطعن من النظام العام ، ولا يعفى من هذا الإيداع إلا من نص القانون على إعفائه من الرسوم .

(الطعن ۲۹۷۷ لسنة ۲۲ق جلســة ۱۲/۱۸/۱۹۹۵ س٤٦ مج فتی مدنی ص ۱۹۲۱)

وحيث إن الدفع المبدى من النيابة في محله ، ذلك أن النص في المادة ١/٢٥٤ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ والتي يخضع الطعن الماثل لأحكامها على أنه يجب على الطاعن أن يودع خزانة الحكمة التي تقدم إليها صحيفة الطعن على سبيل الكفالة مبلغ خمسة وعشرين جنيها إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة إستئناف أو خمسة عشر جنيها إذا كان صادرا من محكمة ابتدائية أو جزئية ولايقبل قلم الكتاب صحيفة الطعن إذا لم تصحب بما يثبت هذا الإيداع يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن إيداع الكفالة خزانة المحكمة قبل إيداع صحيفة الطعن أو خلال الأجل المقرر له هو إجراء جوهرى يؤدى إغفاله إلى بطلان الطعن ويجوز لكل ذي مصلحة التمسك به . وتقضى به الحكمة من تلقاء ذاتها بإعتبار أن إجراءات الطعن من النظام العام ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنين لم يودعوا صحيفة طعنهم محكمة النقض مباشرة ، بل إختاروا عملا بحقهم المقرر في المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات إيداعها قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه والتي بها موطنهم بما لايضاف معه لموعد طعنهم مهماد مسافة وكان إيداع الكفالة الذى قصد إليه المشرع في المادة ٢٥٤ سالفة الذكر لايتحقق كإجراء جوهرى إلا بإيداعها فعلا في خزانة المحكمة خلال ميعاد الطعن دون أن يغنى عن ذلك مجرد التأشير من قلم الكتاب خلال هذا الميعاد بقبول توريدها في اليوم التالي لإنقضاء ميعاد الطعن وكان الطاعنون قد أستحصلوا من قلم كتاب محكمة إستئناف طنطا في الينوم النسابع من إبريل سنة ١٩٩٧ وهو الينوم الأخيبر الذي ينقضى بإنتهائه ميعاد الطعن على تأشيرة بقبول الرسم وتوريده في اليوم التالى ، ثم قاموا تنفيذا لها بإيداع الكفالة خزانة المحكمة في يوم ٨ إبريل سنة ١٩٩٧، أى بعد إنتهاء ميعاد الطعن بالنقض فإنه يكون قد أضحى باطلا ومن ثم غير مقبول .

(الطعن ٢٣٨٤ لسنة ٢٦ق - جلسة ٣٠/٥/٣٠ لم ينشر بعد)

الكفالة لا تعد في الأصل من قبيل الرسوم القضائية. أثره. لايعفي من أدائها من يعفى من أداء هذه الرسوم . الإستثناء . نسص القانون على ذلك صراحة . مشال ذلك . النص على الإعفاء من كفالسة الطعسن بالنقض لمن يعفى من الرسوم القضائية .م ٢٥٤ مرافعات . عدم جواز التوسع في نطاق هذا الإعفاء .

من المقرر أن الكفالة لا تعد في الأصل من قبيل الرسوم القضائية ومن ثم فإنه لا يعفى من أداتها من يعفى من أداء هذه الرسوم إلا إذا نص القانون على ذلك صراحة إستئناء من هذا الأصل ، وذلك مثل ما فعل في المادة ٢٥٤ من قانون المرافعات بشأن الكفالة عن الطعن بالنقض ، حيث جرى النص في عجز هذه المادة على أن يعفى من أداء الكفالة من يعفى من أداء الرسوم أما في غير ما غير ذلك فلا يقبل التوسع في بسط نطاق هذا الإعفاء على غير ما شرع له هذا الإستثناء .

(الطعن ٥٠٦٢ لسنة ٧٦ق - جلسة ٢٥/٦/١٩٩٨ لم ينشر بعد)

الباب الثالث

الدفوع المتعلقة بالبطلان

الباب الثالث

النطوع المتعلقة بالبطلان

أولاً ، الدفع بيطلان عمل الخبير

استقر قضاء النقض على أن :

الدفع ببطلان عمل الخبير لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

عدم أداء الخبير المنتدب من غير خبراء الجدول اليمين قبل مباشرة المأمورية . أثره . بطلان عمله . م ١٣٩ إثبات . عدم تعلق البطلان بالنظام العام . سقوط الحق في التسمسك به بالإجازة الصريحة أو الضمنية . الرد على التقرير بما يفيد اعتباره صحيحاً . إجازة ضمنية .

مفاد نص المادة ١٣٩ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٨ أنه يجب على الخبير الذى لا يكون إسمه مقيداً بجدول الخبراء أن يحلف أمام القاضى المختص يميناً قبل مباشرته المأمورية التى ندب لها ، ورتب المشرع على تخلف الخبير عن أداء اليمين بطلان ما يقوم به من عمل ، غير أن حلف اليمين من جانب الخبير وإن كان مقرراً لصالح الخصوم جميعاً إلا أنه إجراء غير متعلق بالنظام العام ومن ثم فعلا يجوز للمحكمة أن تقضى به إذا جاوزه صراحة أو ضمناً، ومن قبيل الإجازة الضمنية الرد على تقرير الخبير بما يفيد اعتباره صحيحاً عملاً بالقاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ٢٧ من قانون الإثبات ، لما كان ما تقدم وكان الشابت من الدعوى الإبتدائية المرفقة بملف الطعن بالنقض إنه بعد أن أودع الخبير المنتدب تقريره تقدم الطاعن بشلاث مذكرات اقتصر فيها على إبداء

إعتراضاته على هذين التقريرين من الناحية الموضوعية دون أن يشير فى أيهما من قريب أو بعيد إلى ما خاله من بطلان ناشئ عن عدم تأدية الخبير اليمين القانونية ، وكان هذا السلوك منه يفيد نزوله عن حقه فى التمسك بالبطلان المدعى أيا كان وجه الرأى فيه ، فإنه لا يحق له إثارته سواء أمام محكمة الإستئناف أو أمام محكمة الاستئناف أو أمام محكمة النقض .

(الطعن ٧٤ لسنة ٧٣ق - جلسـة ٢/٧/٢/٩ س٢٨ ص٤١٣)

بطلان عمل الخبير غالفته منطوق الحكم الصادر بنديه . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

إذ خلت أوراق الطعن مما يفسد أن الطاعن قد تمسك أسام محكمة الموضوع ببطلان عمل الخبير بسبب مخالفته لمنطوق الحكم الصادر بنديه ، فإنه لا يقبل منه التحدى بهذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن ٧٩٦ لسنة ££ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٧ س٢٩ ص٩٩٥)

النعى ببطلان عمل الخبير لخالفته لمنطوق الحكم الصادر بنديه . خلو الأوراق مما يفيد تمسك الطاعن بهلها البطلان أسام محكمة الموضوع . أثره . عدم جواز التحدى به أمام محكمة النقض .

إن قضاء هذه الحكمة قد جرى على أنه إذا خلت أوراق الطعن على أنه إذا خلت أوراق الطعن عمل عمل أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان عمل الخبير بسبب مخالفته لمنطوق الحكم الصادر بندبه فإنه لا يقبل منه التحدى بهذا البطلان أمام محكمة النقض .

(الطعن ٦١٠ لسنة ١٤٥ - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٨ س٣٤ ص٨٠٦)

ثانياً ، الدفع بمخالفة إجراءات ربط الضريبة

إن من المستقر عليه أن الإجراءات المنظمة لربط الضريبة تنعلق بالنظام العام وأى مخالفة لها يترتب عليه البطلان :

ضرائب وإجراءات ربط الضريبة : بيانات النموذجين ١٩،١٨ وضرائب، . قانون . نظام عام . بطلان . حكم .

التشريعات الخاصة بتنظيم إجراءات ربط الضريبة . تعلقها بالنظام العام . مخالفتها . أثره . بطلان الإجراءات .

الحكمسة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مأمورية الضرائب الختصة قدرت صافي أرباح المطعون ضده الأول عن نشاطه في تقسيم أراضي البناء والتصرف فيها في سنتي ١٩٧٧ ، ١٩٨١ والمطعون ضدها الشانية عن ذات النشاط في سنة ١٩٨٤ وإذ لم يرتضيا هذه التقديرات فقد أحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي قررت تخفيضها . طعن المطعون ضدهما في هذا القرار بالدعوى رقم ... لسنة ... ضرائب منفلوط الإبتدائية وبتاريخ ٥/٩/٧/ حكمت المحكمة بتأييد قرار اللجنة . استأنف المطعون ضدهما هذا الحكم بالإستئناف رقم لسنة ق - لدى محكمة استئناف أسيوط التي ندبت خيبراً وبعد أن أودع تقريره حكمت بتاريخ ٥/٩/٧/ العمول بتعديل

الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وأدعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن التشريعات الخاصة بتنظيم إجراءات معينة لربط الضريبة هي من القواعد القانونية الآمرة المتعلقة بالنظام العام فلا يجوز مخالفتها أو التنازل عنها وقد ألزم المشرع مصلحة الضرائب بالتزامها وقدر وجهأ من المصلحة في اتباعها ورتب البطلان على مخالفتها ، لما كان ذلك وكمان مقاد النص في المادة ٤١ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ -المنطبق على واقعة الدعوى - والمادة ٢٥ من لاتحته التنفيلية -الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨١ - وعلى ما جرى به قبضاء هذه المحكمة - أن المشرع حدد إجراءات ربط الضريبة وإخطار الممول بها وذلك بأن أوجب على المأمورية المختصة إخطاره بعناصر الضريبة وقيمتها بالنموذج ١٨ ضرائب ، بحيث إذا وافق الممول على ما جاء به صار الربط نهائيا والضريبة واجبة الأداء أما إذا اعترض عليمه ولم تقتنع المأسورية بتلك الإعتراضات أخطرته بالتموذج ١٩ ضرائب مبيناً به عناصر ربط تلك الضريبة ومن أهمها قدر الضريبة المستحقة وميعاد الطعن على هذا التقدير ، ولا يغنى عن وجوب إثبات هذه البيانات في هذا النموذج مجرد الإحالة بشأنها إلى النموذج ١٨ ضرائب ، وحتى يستطيع الممول تقدير موقفه من الطعن على التقدير الذي تضمنه التموذج ١٩ ضرائب أو العزوف عنه إن كان مناسباً . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قبضائه - الضمني - على كماية الإحالة في النموذج ١٩ ضرائب فيما يتعلق ببيان عناصر ربط الضريبة إلى النموذج ١٨ ضرائب ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لتناول أسباب الطعن ، ولا محل فى هذا الصدد - وعلى ما جرى به قضاء هذه الحكمة - لإعمال قاعدة أن الطاعن لا يضار بطعنه ، ذلك أنه ما دام أن المشرع قد رسم قاعدة لتقدير وعاء الضريبة فإن هذه القاعدة تكون واجبة الإتباع طالما أن الربط لم يصبح نهائياً .

(الطعن ١٤٤٣ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٦/١/١١ س٤٧ ص١٥٢)

المقرر - في قضاء هذه الحكمة - أن التشريعات الخاصة بتنظيم إجراءات معينة لربط الضريبة هي من القواعد القانونية الآمرة المتعلقة بالنظام العام فلا يجوز مخالفتها أو التنازل عنها وقد ألزم المشرع مصلحة الضرائب بالتزامها وقدر وجهاً من المصلحة في إتباعها ورتب البطلان على مخالفتها .

الحكمسة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يسين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل فى أن مأمورية الضرائب المختصة قدرت صافى أرباح الطاعنين من نشاطهم فى مجال السياحة عن الفترة من ١٩١/١١ حتى ١٩٨٠/١ وإذ اعترضوا فقد أحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى قررت تخفيض صافى الربح. أقام الطاعنون الدعوى رقم ٧٧٤ لسنة ١٩٨٨ الإسكندرية الإبتدائية

طعناً على هذا القرار . ندبت المحكمة خبيراً وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ٢٥/٥/١٩ ببطلان النموذج ١٩ ضرائب ، ٦ ضريبة عامة وإلغاء قرار لجنة الطعن . استأنفت المصلحة المطعون ضدها هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٠١٨ لسنة ٤١٥ لدى محكمة استئناف الإسكندرية التى حكمت بتاريخ ٢/٦/٣١٩ بإلغاء الحكم المستأنف وتعديل قرار لجنة الطعن . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى بهما الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه إذ أقام قضاءه بإلغاء الحكم المستأنف القاضى ببطلان النمسوذج 19 ضرائب لا ضريبة عامة على أن الغاية من إعلان النموذج وهي تنبيه الممول إلى الميعاد الخدد للطعن عليه قد تحققت في حين أن النموذج 19 قد خلا من بيان عناصر ربط الضريبة والتي لا تكفى الإحالة بشأنها إلى النمسوذج 1۸ ضرائه لتعلق إجراءات ربط الضريبة بالنظام العام .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أنه لما كان من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن التشريعات الخاصة بتنظيم إجراءات معينة لربط الضريبة هى من القواعد القانونية الآمرة المتعلقة بالنظام العام فلا يجوز مخالفتها أو التنازل عنها وقد ألزم المشرع مصلحة الضرائب بالتزامها وقدر وجها من المصلحة فى اتباعها ورتب البطلان على مخالفتها وكان مفاد نص المادة ٤١ من القانون وقم ١٩٥٧ لسنة على مخالفتها على واقعة الدعوى - والمادة ٢٥ من الاتحته التنفيلية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٩٨٤ لسنة ١٩٨٨ أن

المشرع حدد إجراءات ربط الضريبة وإخطار الممول بها وذلك بأن أوجب على المأمورية الخنصة إخطاره بعناصر ربط الضريبة وقيمتها بالنموذج ١٨ ضرائب بحيث إذا وافق الممول على ما جاء به صار الربط نهائياً والضريبة واجبة الأداء أما إذا اعترض عليه ولم تقتنع المأمورية بتلك الإعتراضات أخطرته بالنموذج ١٩ ضرائب مبيناً به عناصر ربط الضريبة ومنها بيان أسس تقدير تلك الضريبة والمصروفات أو الإضافات المتعلقة بالنشاط والنسبة المئوية للربح ومقدار الصافى منه ومقدار الضريبة المستحقة عليه وميعاد الطعن على هذا التقدير . ولا يغني عن وجوب إثبات هذه البيانات في هذا النموذج مجرد الإحالة بشأنها إلى النموذج ١٨ ضرائب وحتى يستطيع المول تقدير موقفه من الطعن على التقدير الذي تضمنه التموذج ١٩ ضرائب أو العزوف عنه إن كان مناسباً ولا يؤثر في ذلك القول بتحقق الغاية من الإجراء ذلك أنه إذا نظم المشرع بقانون خاص إجراءات الإعلان بربط الضريبة فلا محل للرجوع إلى أحكام القانون العام - قانون المرافعات - في هذا الشأن وإذ خالف الحكم المطعبون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه - دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه .

(الطعن ١٦١٨ لسنة ٦٣ق جلسة ٤/٧/٤ س٤٧ ص١٠٨٦)

الوقائسسع

فى يوم ٢٧/٣/٢٧ طعن بطريق النقض فى حكم محكمة استئناف الإسماعيلية الصادر بتاريخ ٢/٤/١/ فى الإستئنافين

رقمى 60 ، 00 سنة 70 - وذلك بصحيفة طلب فيها الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والإحالة.

وفى نفس اليوم أودع الطاعن مذكرة شارحة .

وفي ٨/٤/١٩٩٧ أعلن المطعون ضدهما بصحيفة الطعن .

وفى ١٠/٤/١٤ أودع المطعون ضدهما مذكرة بدفاعهما طلبا فيها رفض الطعن .

ثم أودعت النيابة العامة ملكرتها وطلبت فيها أولاً: عدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الثاني لوفعه على غير ذي صفه.

ثانياً: بعدم قبول الطعن شكلاً ما لم يقدم مباشر الإجراءات مند وكاله موكله عن الطاعن مخولاً له فيه توكيل المحامين عن الأخير في الطعن بالنقض فإنه يكون مقبول شكلاً.

ثالثاً : بنقض الحكم المطعون فيه لما ورد بالرد على السبب الثاني والثالث من أسباب الطعن .

وبجلسة ١٩٩٧/ ١٢/٢٥ عرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة قرأت أنه جدير بالنظر فحددت لنظره جلسة مرافعة .

وبجلسة ١٩٩٨/١/٨ سمعت الدعوى أمام هذه الدائرة على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم كل من محامى المطعون ضده والنيابة العامة على ما جاء بمذكراته - والحكمة أرجأت اصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

الحكمسة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر /المستشار المقرر /

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يسين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل - في أن مأمورية الضرائب المختصة قدرت صافي أرباح الطاعن في الفترة من ١٩٧٩/٦/٣١ عن نشاطه التجارى وإذ اعترض فقد أحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي قررت تأييد تقديرات المأمورية . أقام الطاعن الدعوى رقم لسنة الإسماعيلية الإبتدائية طعناً على هذا القرار ندبت المحكمة خبيراً وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ القرار ندبت الحكمة خبيراً وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ فيما عدا ذلك . استانف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم في السنة ١٩٥٠ لدى محكمة استئناف الإسماعيلية التي قصت بتاريخ ٤/٢/١٩٥ - بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم . وإذ عرض الطعن على هذه الحكمة في غرفة مشورة بدت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن تما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه إذ بنى قضاءه برفض الدفع ببطلان النموذج ١٩ ضرائب ، ٦ ضريبة عامة على أن الغاية من الإجراء قد تحققت باخطاره بالنموذج ١٨ ضرائب ، ٥ ضريبة عامة متضمناً عناصر ربط الضريبة في حين أن النموذج ١٩ ضرائب جاء خالياً من بيان عناصر ربط الضريبة بالخالفة لنص المادة ٤١ من قانون بيان عناصر ربط الضريبة بالخالفة لنص المادة ٤١ من قانون

الضرائب على الدخل والتي لا تكفى الإحالة بشأنها إلى النموذج ١٨ ضرائب وهو ما يترتب عليه البطلان لتعلق إجراءات ربط الضريبة بالنظام العام .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن المقبرر في قبضاء هذه المحكمة - أن التشريعات الخاصة بتنظيم إجراءات معينة لربط الضريبة هي من القواعد القانونية الآمرة المتعلقة بالنظام العام فلا يجوز مخالفتها أو التنازل عنها وقد أوجب المشرع على مصلحة الضرائب التزامها وقدر وجها من المصلحة في إتباعها ورتب البطلان على مخالفتها لما كان ذلك وكان مفاد نص المادة ٤١ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المنطبق على واقعة الدعوى والمادة ٢٥ من لاتحته التنفيذيه الصادر بقرار وزير المالية رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨١ أن المشرع حدد إجراءات ربط الضريبة وإخطار الممول بها بأن أوجب على المأمورية المختصة إخطاره بعناصر ربط الضريبة وقيمتها بالنموذج ١٨ ضرائب بحيث إذا وافق الممول على ما جاء به صار الربط نهائياً والضريبة واجبة أما إذا اعترض عليه ولم تقتنع المأمورية بتلك الإعتراضات أخطرته بالنموذج ١٩ ضرائب مبيناً به عناصر ربط الضريبة ومنها بيان أسس تقدير تلك الضريبة والمصروفات أو الإضافات المتعلقة بالنشاط والنسبة المتوية للربح ومقدار الصافى منه ومقدار الضريبة المستحقة عليه وميعاد الطعن على هذا التقدير ... ولا يغنى عن وجوب اثبات هذه البيانات مجرد الإحالة بشأنها إلى النموذج ١٨ ضرائب وحتى يستطيع الممول تقدير موقفه من الطعن على التقدير أو العزوف عنه إن كان مناسباً ولا يغني عن ذلك القول بتحقق الغاية من الإجراء ذلك أنه إذا نظم المشرع بقيانون خياص اجتراءات الإعلان بربط الضريبة فلا محل للرجوع إلى أحكام القانون العام - قانون

المرافعات فى هذا الشأن وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه – دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن ٣١٧ لسنة ٦٧ق - جلسة ٢/١٢/١٩ لم ينشر بعد)

الوقائسيع

فى يوم ١٩٩١/٦/١٣ طعن بطريق النقض فى حكم محكمة است عناف الإسكندرية دمسامبورية دمنهبوره الصدادر بتاريخ ١٩٩١/٤/١٣ فى الإستثنافين رقمى ١١٤،١١، ١١٧ لسنة ٤١٥ وذلك بصحيفة طلب فيها الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والإحالة وفى نفس اليوم أودع الطاعن مذكرة شارحه .

وفي ١٩٩١/٧/٢٧ أعلن المطعون ضدهم بصحيفة الطعن .

وفي ١٩٩١/٨/٣ أودع المطعون ضدهم مذكرة بدفاعهم طلبوا فيها رفض الطعن .

ثم أودعت النيابة العامة مذكرتها وطلبت فيها أولاً: بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدهما الثانى والثالث لرفعه على غير ذى صفة . ثانياً: وفيما عدا ما سلف بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع برفضه والفصل فى المصاريف .

وبجلسة ٢/٤/ ١٩٩٩ عرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة فرأت أنه جدير بالنظر فحددت جلسة لنظره .

وبجلسة ۱۹۹۹/۲/۱۸ سمعت الدعوى أمام هذه الدائرة على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم كل من محامى المطعون ضدهم والنيابة العامة على ما جاء بمذكرته - والحكمة قررت إصدار الحكم بذات الجلسة .

الحكمسة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر / «نائب رئيس المحكمة» والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يسين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مأمورية الضرائب المختصة قدرت صافي أربساح الطاعن عن نشاطه التجارى في السنوات من المهد على المنوات من المهد أحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي قررت تخفيض تقديرات المأمورية ، أقام الطاعن الدعوى رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٩ دمنهور الإبتدائية طعناً في هذا القرار ، ندبت المحكمسة خسبسراً ، وبعسد أن أودع تقسريره - حكمت في المحكمة خسبسراً ، وبعسد أن أودع تقسريره - حكمت في مصلحة الضرائب - هذا الحكم بالإستثناف رقم ١١٤ لسنة ٤٦ق أمام محكمة استئناف الإسكندرية دمامورية دمنهور، كما استأنفه أمام محكمة استئناف الإسكندرية دمامورية دمنهور، كما استأنف ألطاعن بالإستئناف رقم ١١٧ لسنة ٤٦ق أمام ذات المحكمة التي الطاعن بتاريخ ١٩٨٤ ١٩٩١ وتأييد قرار لجنة الطعن بشأنها من تعديل التقديرات عن سنة ١٩٨١ وتأييد قرار لجنة الطعن بشأنها وتأييده فيسما عدا ذلك ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق

النقض ، وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على هذه الحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه إذ أقام قضاءه برفض الدفع ببطلان النموذج ١٩ ضرائب على أن الغاية من إعلان هذا النموذج قد تحققت وأن المشرع لم يرتب البطلان على هذه المخالفة ، في حين أن هذا النموذج خلا من بيان عناصر ربط الضريبة والتي لا تكفى الإحالة بشأنها إلى النموذج ١٨ ضرائب لتعلق إجراءات ربط الضريبة بالنظام العام .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن المشرع حدد إجراءات ربط الصريبة وإخطار المول بها بأن أوجب على المأمورية المختصة إخطاره بعناصر ربط الضريبة وقيمتها بالنموذج ١٨ ضرائب ، ٥ ضريبة عامة بحيث إذا وافق الممول على ما جاء به صار الربط نهائياً والضريبة واجبة الأداء ، أما إذا اعترض عليه ولم تقتنع المأمورية بتلك الإعتراضات أخطرته بالنموذج ١٩ ضرائب ، ٦ ضريبة عامة مبيناً به عناصر ربط الضريبة ومنها بيان أسس تقدير تلك الضريبة والمصروفات أو الإضافات المتعلقة بالنشاط والنسبة المتوية للربح ومقدار الصافى منه ومقدار الضريبة المستحقة عليه وميعاد الطعن على هذا التقدير وقدار الضاف على هذا التقدير ولا يغنى عن وجوب اثبات هذه البيانات مجرد الإحالة بشأنها إلى النموذج ١٨ ضرائب حتى يستطيع المول تقدير موقفه من الطعن على التقدير أو العزوف عنه إن كان مناصباً ولا يؤثر في ذلك القول بتحقق الغاية من الإجراء أو أن المشرع لم يرتب البطلان جزاء هذه بتحقق الغاية من الإجراء أو أن المشرع لم يرتب البطلان جزاء هذه من الخافة ذلك أن التشريعات المنظمة لإجراءات ربط الضريبة هي من

القواعد القانونية الآمرة المتعلقة بالنظام العام قدر الشارع وجهاً من المصلحة في اتباعها فألزم بها مأموريات الضرائب ورتب على مخالفتها البطلان تقضى به المحكمة من تلقاء ذاتها وما دام المشرع قد نظم هذه الإجراءات بقانون خاص فلا محل للرجوع إلى أحكام القانون العام - قانون المرافعات في هذا الشأن ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

(الطعن ۳۵۲۰ لسنة ۲۱ق - جلسة ۱۹۹۹/۲/۱۸ لم ينشر بعد)

الوقائسيع

في يوم ٥/٤/ ١٩٩٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف الإسكندرية الصادر بتاريخ ٢٠ / ١٩٩٠ في الإستئناف رقم ٣٨٧ لسنة ٤٤٤ وذلك بصحيفة طلب فيها الطاعنون الحكم بقب الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والإحالة.

وفي نفس اليوم أودع الطاعنون مذكرة شارحة .

وفي ١٩٩٠/٦/١٦ أعلن المطعون عليهما بصحيفة الطعن .

وفى ٢٠/٦/٦٠ أودع المطعون عليهما مذكرة بدفاعهما طلباً فيها رفض الطعن .

ثم أودعت النيابة العامة مذكرتها وطلبت فيها أولاً :-بعدم قبول الطعن للتقرير به من غير ذى صفة ما لم يقدم المحامى رافع الطعن سند وكالته عن الطاعنين قبل قفل باب المرافعة فى الطعن ويبين منه أنه يخوله إقامة الطعن ، ثانياً : بعدم قبول الطعن لرفعه على غير ذى صفة بالنسبة للمطعون ضده الثاني ، ثالثاً . وفيما عدا ما تقدم قبول الطعن شكلاً وفي الموضوع برفضه .

وبجلسة ١٩٩٧/٦/١٦ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر فحددت لنظره جلسة مرافعة .

وبجلسة ١٩٩٨/٥/٤ سمعت الدعوى أمام هذه الدائرة على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم كل من محامى المطعون عليهما والنيابة العامة على ما جاء بمذكرته - والمحكمة أرجأت اصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

الحكمسة

بعد الإطلاع على الأوراق وتلاوة التقرير الذى أعده السيد المستشار المقرر / «نائب رئيس المحكمة» والمرافعة، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يسين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن مأمورية الضرائب المختصة قدرت صافى أرباح الطاعنين عن نشاطهم فى تجارة المصوغات والمجوهرات فى السنوات من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٤ مع تطبيق المادة ، ٤ من القانون لاعلا لسنة ١٩٨١ ، فأعترضوا وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى قررت تخفيض هذه التقديرات - أقام الطاعنون الدعوى رقم ٩١٧ لسنة ٨٥ق ضرائب الإسكندرية طعناً فى هذا القسرار - بتساريخ لسنة ٨٥ق حكمت المحكمة برفض الدعوى - استأنف الطاعنون

هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣٨٢ لسنة ٤٤ق ضرائب الإسكندرية .
ندبت انحكمة خبيراً في الدعوى ، وبعد أن قدم تقريره قضت
بتاريخ ٢١/١/ ١٩٩٠ بإلغاء الحكم المستأنف وتعديل القرار المطعون
فيه بإعتبار صافى ربح الطاعنين في سنوات النزاع مبلغ ٤٥٥٢
جنيه ، ٣٦٤٣ ، ٢٦٤٣ جنيه ، ٣٩٩٣ جنيه ، ٣٩٩٣ جنيه على
التوالى مع تعديل وعاء الإيراد العام بقدر تعديل العنصر التجارى ،
واحتساب الضرائب المسددة والخصومة من المنبع طبقاً للشابت
بسجلات المأمورية ، واحتساب الأعباء العائلية في سنة ١٩٨٠ وفقاً
لأحكام القانون . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ،
وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض
على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت
النيابة رابها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون إذ اعتد بالنموذج ١٩ ضرائب رغم خلوه من عناصر ربط الضريبة واقتصاره على الإحالة بشأنها إلى النموذج ١٨ ضرائب بالخالفة لنص المادة ٤١ من القانون ١٥٧٧ لسنة ١٩٨١ وهو ما يترتب عليه البطلان المتعلق بالنظام العام – ومع أنهم تحسكوا بذلك في مذكرتهم التي إستبعدتها محكمة الإستئناف .

وحيث إن هذا النعي سديد ، ذلك أنه لما كانت التشريعات الخاصة بتنظيم إجراءات معينة لربط الضريبة هي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من القواعد القانونية الآمرة المتعلقة بالنظام العام فلا يجوز مخالفتها أو التنازل عنها وقد أوجب المشرع على مصلحة الضرائب الترامها وقدر وجها من المصلحة في اتباعها ورتب البطلان على مخالفتها ، وكان مفاد نص المادة 11 من قانون

الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ -المنطبق على واقعة الدعوى - والمادة ٧٥ من لاتحت التنفسيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨١ أن المشرع حدد إجراءات ربط الضريبة وإخطار الممول بها بأن أوجب على المأمورية المختصة اخطاره بعناصر ربط الضريبة وقيمتها بالنموذج ١٨ ضرائب بحيث إذا وافق الممول على ما جاء به صار الربط نهائياً والضريبة واجبة الأداء أما إذا اعترض عليمه ولم تقتنع المأمورية بتلك الاعتراضات أخطرته بالنموذج ١٩ ضرائب مبيناً به الربط وعناصره ، ولا يغني عن وجوب اثبات هذه البيانات في النموذج الأخير مجرد الإحالة بشأنها إلى النموذج ١٨ ضرائب حتى يستطيع المول تقدير موقفه من الطعن على التقدير الذي تضمنه النموذج ١٩ ضرائب أو العمروف عنه إن كان مناسباً - ومن ثم فإنه يترتب على مخالفة ما سلف من قواعد بطلان الإخطار بالنموذج ١٩ بطلاناً متعلقاً بالنظام العام - لما كان ذلك ، وكان الشابت من النموذج ١٩ ضرائب الذى أخطرت المأمورية الطاعنين بموجبه بربط الضربية عليهم في سنوات النزاع - والمودع الملف الفردى للطاعنين الذي كان مطروحاً على محكمة الموضوع - أنه قد خلا من بيان عناصر هذا الربط متكفياً بالإحالة بشأنها - عدا صافى الربح - إلى النموذج ١٨ ضرائب ، ومن ثم يكون ذلك الإخطار حابط الأثر متعيناً القضاء بيطلانه - وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن ١٧٥٤ لسنة ٦٠ق - جلسة ١٩٩٨/٦/٢٢ لم ينشر بعد)

الوقائسع

فى يوم ٩،١ ٩،٩ ١٩٩١ طعن بطريق النقض فى حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر بتاريخ ١٩٩١/٧/٢٤ فى الإستئناف رقم وذلك بصحيفة طلب فيها الطاعنان الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه .

وفي نفس اليوم أودع الطاعنان مذكرة شارحة .

وفي ٩/٩/١٩٩١ أعلن المطعون ضده بصحيفة الطعن .

وفي ١٩٩١/٩/٢٢ أودع المطعون ضده مذكرة بدفاعه طلب فيها رفض الطعن .

ثم أودعت النيابة مذكرتها وطلبت فيها رفض الطعن .

وفى ١٩٩٩/٢/١٦ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت له جلسة ١٩٩٩/٣/٢ وبها سمعت الدعوى أمام هذه الدائرة على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محامى الطاعن والنيابة كل على ما جاء بمذكرته والمحكمة أرجأت اصدار الحكم إلى آخر الجلسة .

الحكمية

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستثار المقرر / ونائب رئيس الحكمة، والمرافعة وبعد المداولة

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مأمورية ضرائب المقاولات

بالقاهرة قدرت أرباح المطعون ضده عن نشاطه التجاري عن السنوات من ۱۹۷۲ وحستی ۱۹۷۵ بمبلغ ۲۹۳۰ ، ۱۸۵۸۲ ، ۱۸۹۸۰ ١٠٥٠٠ جنيهات على التوالى واتخذت من هذه المبالغ وعاء للضريبة العامة على الإيراد واخطرته بربط الضريبتين بالنموذج ١٨ ضرائب ، ٥ ضريبة عامة ثم بالنموذج ١٩ ضرائب ، ٦ ضريبة عامة فاعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتخفيض تقديرات المأمورية لصافى أرباحه ، طعن المطعون ضده على هذا القرار بالدعوى رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٥ ضرائب جنوب القاهرة ، ندبت المحكمة خبيراً في الدعوى وبعد أن قدم تقريره ، دفع المطعون ضده ببطلان النموذج ١٩ ضرائب لخلوه من بيانات عناصر الضريبة وقيمتها ، وبتاريخ ١٨ من فيراير سنة ١٩٩٠ أجابته المحكمة إلى دفعه وبإعادة الأوراق لمأمورية الضرائب المختصة لإتخاذ اجراءات الربط ، استأنفت المصلحة الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٤٠٦ لسنة ١٠٠٧ق القاهرة وبتاريخ ٢٤ من يوليو سنة ١٩٩١ قضت المحكمة بتأييد الحكم المسأنف ، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على هذه الحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنعى سبب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، وفي بيان ذلك تقول أن قضاء الحكم المطعون فيه ببطلان النموذج ١٩ ضرائب لخلوه من عناصر ربط الضريبة رغم سبق إخطار المطعون ضده بها بالنموذج ١٨ ضرائب وتحقق الغاية من توجيه النموذج ١٩ ضرائب بإعتراضه

عليه ومناقشته أسس التقدير وعناصره أمام لجنة الطعن وإذ تحققت الغالة في الغالة من الإجراء فإن التمسك بالبطلان يكون من قبيل المغالاه في التمسك بالشكليات مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن النص في المادة ١٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والمعدلة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ - المنطبق على الواقعة -على أنه و..... وعلى المصلحة في الأحبوال المشبار إليهما بالفقرتين السابقتين أن تخطر الشركة أو الجهة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول بعناصر ربط الضريبة وأن تدعوها إلى موافاتها كتابة بملاحظاتها على التصحيح أو التعديل أو التقدير وذلك خلال شهر من تسلم الإخطار وإذا لم توافق الشركة أو الجهة على التصحيح أو التعديل أو التقدير أو لم تعترض في الميعاد المشار إليه بالفقرة الرابعة أو لم تقتنع مصلحة الضرائب بما تلقته من ملاحظات ربطت المصلحة الضريبة وفقاً لما يستقر عليه رأيها وأخطرت الشركة أو الجهة بهذا الربط وعناصره بكناب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول وحددت لها شهراً لقبوله أو الطعن فيه وفقاً لأحكام المادة ٥٣ والنص في المادة ٤٧ من القانون سالف الذكر على أنه فيما يتعلق بالربط والتقدير يسرى على الممولين ما يسرى على الشركات المساهمة من الأحكام المبينة في المادة ٤٥ من هذا القانون، . كما أن النص في المادة ٢٤ من لاتحته التنفيلية على أن ويكون اخطار الممول بعناصر ربط الضريبة وملاحظاته على التصحيحات التي أجرتها المصلحة في إقراره المنصوص عليمه في المادة ٤٥ من القانون على النصوذج رقم ١٨ ضرائب المرافق ويكون اخطار الممول بربط الضريبة عليه بطريق التقدير على النموذج رقم ١٩ ضرائب المرافق، بدل على أن المشرع حدد إجراءات ربط الضريبة واخطار الممول بها وذلك بأن أوجب على المأمورية الخدصة اخطار الممول بعناصر الضريبة وقيمتها بالنموذج ١٨ ضرائب بحيث إذا وافق المول على ما جاء به صار الربط نهائياً والضريبة واجبة الأداء أما إذا اعترض عليه ولم تقتنع المأمورية بتلك الاعتراضات أخطرته بالنموذج ١٩ ضرائب مبينا به عناصر ربط تلك الضريبة ومن أهمها قدر الضريبة المستحقة وميعاد الطعن على هذا التقدير ، ولا يغني عن وجوب اثبات هذه البيانات في ذلك النموذج مجرد الإحالة بشأنها إلى النموذج ١٨ حتى يستطيع الممول تدبير موقفه من الطعن على التقدير الذى تضمنه النموذج ١٩ ضرائب أو العزوف عنه ان كان مناسباً ، ولما كان من المقرر أن الإجراءات المنظمة لربط الضريبة من القواعد الآمرة المتعلقة بالنظام العام وإن المشرع رتب على مخالفتها البطلان ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النعي عليه بسبب الطعن على غير أساس.

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

(الطعن ٤٥٥٠ لسنة ٢١ق – جسة ٢/٣/٣٩٩ لم ينشر بعد) (الطعن ٤٥٠٥ لسنة ٢١ق – جلسة ١٩٩٩/٤/٢٧ لم ينشر بعد) (الطعن ٢٣٤١ لسنة ٢١ق – جلسة ١٩٩٩/٢/١١ لم ينشر بعد) (الطعن ٢٣٣٤ لسنة ٢٦ق – جلسة ٢٠٠١/١/١١ لم ينشر بعد) (الطعن ٢٨٤ لسنة ٢٥ق – جلسة ٢٠١/١/١/١ لم ينشر بعد) إخطار المأمورية للممول بعناصر ربط الضريبة وقيمتها يكون على النموذج ١٨ ضرائب . المقصود بالقيمة هو قيمة عناصر الربط وليس قيمة الضريبة . لا محل لتحديد مقدار الضريبة خلال مرحلة النموذج ١٩٨١ ضرائب . المادتان ٤١/١ ق ١٩٧٧ لسنة ١٩٨١ ، ٢٥ من اللائحة التنفيذية له .

(الطعن 2019 لسنة 27ق - جلسيسة 2019) (الطعن 2710 لسنة 27ق - جلسيسة 271 (2017) (الطعن 204 ليسنة 204 - جلسيسية 27/٣/٣/٢) الوقائيع

فى يوم ٢/٣/ ١٩٩٤ طعن بطريق النقض فى حكم محكمة استئناف بنى سويف دمأمورية الفيوم؛ الصادر بتاريخ ١٩٩٤/٥/١٨ فى الإستئناف رقم ٢٠ لسنة ٣٠ق وذلك بصحيفة طلب فيها الطاعن بصفته الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

وفي نفس اليوم أودع الطاعن بصفته مذكرة شارحة .

وفي ١٩٩٤/٧/١١ أعلن المطعون ضده بصحيفة الطعن .

وفي ١٩٩٤/٧/٢٥ أودع المطعون ضده مذكرة بدفاعه طلب فيها رفض الطعن .

ثم أودعت النيابة العامة مذكرتها وطلبت فيها الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه . وبجلسة ٢٠٠١/٢/١٢ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر فحددت لنظره جلسة مرافعة.

وبجلسة ٢٠٠١/٣/١٧ سمعت الدعوى أمام هذه الدائرة على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم كل من محامى الطاعن بصفته والنيابة العامة على ما جاء بمذكرته - والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسه اليوم .

الحكمسة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر / والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن مأمورية الضرائب الختصة قدرت صافى أرباح المطعون ضده عن نشاطه المهنى (محاسب قانونى) ، فاعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى قررت تخفيض التقدير ، أقام المطعون ضده الدعوى رقم 113 لسنة 1947 تجارى الفيوم طعنا على هذا القرار وبتاريخ ، 14/ 1/ 1/ 1/ حكمت المحكمة ببطلان النموذجين رقمى (14) ضرائب ، ٥ ضريبة عامة وإلغاء القرارين المطعون عليهما سالفى البيان . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى المحكمة استئناف بنى سويف ، مأمورية الفيوم؛ بالإستئناف رقم ، ٢ لسنة ، ٣٠ق ، وبتاريخ ، 1/ / / 1/ قضت الحكمة بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء ببطلان النموذجين رقمى (14) ضرائب وما يسرتب على ذلك من آثار وإجراءات وإلغاء القرارين المطعون عليهما . طعنت الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض وأودعت عليهما . طعنت الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض وأودعت

النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعن على هذه الحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون ضده ببطلان النموذجين رقمى (١٨) ضرائب خلوهما من بيان قيمة الضريبة المستحقة وعناصر الربط .

وحيث إن الدفع في غير محله ذلك أن المقرر في قضاء هذه الحكمة - أن مرحلة الإخطار بالنموذج رقم (١٨) ضرائب هي مرحلة قدر المشرع إمكان أن تتلاقي اثنائها وجهات نظر مصلحة الضرائب والممول لما رآه في ذلك من تحقق المصلحة لكليهما بالعمل على إزالة الخلاف بينهما، ولذلك فلا محل لتحديد مقدار الضريبة خلالها ومن ثم فإن عدم إيراد هذا البيان بالنموذج سالف الإشارة لا يؤدى إلى بطلانه ، لما كان ذلك وكان النمسوذجيين رقمي (١٨) ضرائب المرسلين للمطعون ضده عن سنوات النزاع قد تضمنا عناصر ربط الضريبة وكان لا يتعين بيان قيمة تلك الضريبة في هذين النموذجين ، فإن الدفع ببطلانهما يكون على غير سند صحيح محا يتعين معه رفض هذا الدفع .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ومخالفة الثابت بالأوراق ، إذ قضى ببطلان النموذجين رقمى (١٩) ضرائب استناداً إلى خلوهما من عناصر الربط الضريبي ، حال أن البين من مطالعة النموذجين سالقي الإشارة أنهما تضمنا كافة عناصر ربط الضريبة فإنه يكون معيباً مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن مؤدى النص بالمادة

13 من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمادة ٢٥ من اللائحة التنفيذية للقانون سالف البيان - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع حدد إجراءات ربط الضريبة - بإخطار الممول بها وذلك بأن أوجب على المأمورية المختصة بإخطار الممول بعناصر ربط الضريبة بالنموذجين رقمى (١٨) ، ١٩) ضرائب ، وهذه الإجراءات المنظمة لربط الضريبة من القواعد الآمرة المتعلقة بالنظام التي رتب المشرع على مخالفتها البطلان . لما كان ذلك ، وكان الناب من الأوراق أن النمسوذجين ١٩ ضرائب اللذين أخطرت المأمورية المطعون ضده بموجبهما بربط الضريبة عليه لم يتضمنا بيان عنصر النسبة المثوية لصافي الربح وهو أحد العناصر الجوهرية لربط الضريبة ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى صائباً إلى بطلان النموذجين المذكورين لخلوهما من عناصر ربط الضريبة ، وأنه لا يعصمه من البطلان الإحالة إلى النموذج رقم (١٨) ضرائب ، ومن ثم فإن النعى في هذا الشأن يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

(الطعن ۱۱۸۷ لسنة ٦٤ق -جلسة ۲۰۰۱/٥/۷ لم ينشر بعد) (الطعن ۱٤۱۷ لسنة ٦٥ق - جلسة ۲۰۰۱/٥/۲۸ لم ينشر بعد) (الطعن ۱۰۹٤ لسنة ٦٥ق - جلسة ۲۰۰۱/٥/۲۸ لم ينشر بعد) (الطعن ۱۱٦۵ لسنة ٦٥ق - جلسة ۲۰۰۱/٥/۲۸ لم ينشر بعد)

الوقائسيع

فى يوم ١٩٩٥/٩/٢٤ طعن بطريق النقض فى حكم محكمة استئناف بنى سويف الصادر بتاريخ ١٩٩٥/٨/١٥ فى الإستئناف رقم ٢٧ لسنة ٣٣٠ق - وذلك بصحيفة طلب فيها الطاعن بصفته

الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه .

وفي نفس اليوم أودع الطاعن بصفته مذكرة شارحة .

وفي ١٩٩٥/١٠/١٢ أعلن المطعون ضدهم بصحيفة الطعن .

وفى ٢٦/ ١٩٩٥ أودع المطعون ضدهم مذكرة بدفاعهم طلبوا فيها رفض الطعن .

ثم أودعت النيابة مذكرتها وطلبت فيها الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه .

وبجلسة ٢٠٠٧/ ٢/ ٢٠٠٧ عرض الطعن على الحكمة في غرفة مشورة قرأت أنه جدير بالنظر فحددت لنظره جلسة ٢٠٠٧/ ٢/ ٢٠٠٣ وبها سمعت الدعوى أمام هذه الدائرة على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم كل من محامى الطاعن بصفته والنيابة على ما جاء بمذكرته والحكمة قررت اصدار الحكم بذات الجلسة .

الحكمسة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر / والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مأمورية ضرائب دبني سويف أول، قدرت صافى أرباح المطعون ضدهم عن نشاطهم عن سنة المهد وأخطرتهم بذلك فاعترضوا وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي قررت تخفيض التقدير . أقام المطعون ضدهم الدعوى رقم ٢٠٧

لسنة ١٩٩٤ وضرائب بنى سويف الإبتدائية طعناً على هذا القرار ، ندبت المحكمة خبيراً فى الدعوى وبعد أن أودع تقريره حكمت فى ١٩٥٩ من يناير سنة ١٩٩٥ بتعديل القرار المطعون فيه وتخفيض التقدير . استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٧ لسنة ٣٣ق لدى محكمة إستئناف بنى سويف وبتاريخ ١٥ من أغسطس سنة ١٩٩٥ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف والقرار المطعون فيه وببطلان النموذجين (١٨٥ ، ١٩ ضرائب) عن سنة النزاع . طعن الطاعن بصفته فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إنه ثما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه إذ ألغى الحكم الإبتدائى وقرار لجنة الطعن لبطلان النموذجين د١٨٠ ، ١٩ ضرائب؛ لخلوهما من بيان مقدار الضريبة المستحقة عن سنة النزاع في حين أن النموذجين صحيحين إذ تضمنا عناصر ربط الضريبة وأسس تقديرها فضلاً عن ميعاد الطعن وقيمة الضريبة المستحقة وإذ وردت هذه البيانات في النموذجين سالفي الذكر ، فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى - فى شقة الأول الخاص ببطلان النموذج المدروب المديد فى أساسه ، ذلك أنه من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن التشريعات الخاصة بتنظيم إجراءات معينة لربط الضريبة من القواعد القانونية الآمرة التى لا يجوز مخالفتها أو النزول عنها وهى إجراءات ومواعيد حتمية ألزم الشارع مصلحة الضرائب بالتقيد بها وقدر وجهاً من المصلحة فى إتباعها ، وكان

مفاد نص المادتين ٤١ ، ١٥٧ فقرة أولى من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ في شأن الضرائب على الدخل والمادة ٢٥ من اللائحة التنفيذية أن الشارع قدر أن تتم إجراءات ربط الضريبة على موحلتين الأولى تمهيدية تقف عند حد إخطار المول بعناصر ربط الضريبة وبقيمتها بالنموذج ١٨٠ ضرائب، تحسباً منه إلى إمكان أن تتلاقي فيها وجهتا نظر مصلحة الضرائب والممول فتتحقق به المصلحة لكليهما في إزالة الخلاف بينهما ، فإذا لم يوافق الممول على ما جاء بذلك الإخطار أو لم يرد عليه في المسعاد بدأت المرحلة الشانسة بإخطاره بالنموذج ١٩٥ ضرائب، بالربط وبعناصره مع تنبيهه إلى ميعاد الطعن وإلا أصبح الربط نهائيا عند انقضائه وذلك كإجراء منشئ للأثر القانوني المترتب على هذا الإخطار مما مؤداه أن الشارع لم يفتح باب الطعن الضريبي عند خلو النموذج ١٨٥ ضرائب، من بعض بياناته وإنما فتحه فقط في مرحلة الإخطار بالنموذج ١٩٥ ضرائب، إذا أغفل فيه ذكر أحدها أو اعترض على ما ورد به، ويقطع بإستقلال كل مرحلة منهما عن الأخرى ويستتبع بالتالي عدم انصراف أثر بطلان النموذج ، ١٩ ضرائب، إلى ما جاء بالنموذج ١٨٠ ضرائب، أو الإدعاء بتحقق الغاية إذا ما أحال النموذج ١٩٠ ضرائب، فيما خلا من بيانات إلى النموذج ١٨١ ضرائب، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى ببطلان النموذج ١٨٠ ضرائب، رغم عدم جوازه فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه.

وحيث إن النعى - فى شقه الشانى الخاص ببطلان النموذج ١٩٥ ضبرائب، سديد ، ذلك أنه ولئن كان من المقرر - فى قضاء هذه الحكمة - أن مفاد نص المادتين ٤١ من القانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٨١ فى شبأن الضرائب على الدخل والمادة ٢٥ من لاتحتبه التنفيذية أن المشرع حدد إجراءات ربط الضريبة وإخطار الممول بها

وذلك بأن أوجب على المأمورية المختصة إخطاره بعناصر ربط الضريبة وقيمتها بالنموذج «١٨ ضرائب» بحيث إذا اعترض عليه ولم تقتنع المأمورية بتلك الإعتراضات أخطرته بالنموذج ١٩٥ ضرائب، مبينا به عناصر ربط الضريبة ومنها بيان أسس تقدير تلك الضريبة المستحقة عليه وميعاد الطعن على هذا التقدير ، وذلك حتى يستطيع الممول تقدير موقفه من الطعن على التقدير الذي تضمنه هذا النموذج أو العزوف عنه إن كان مناسباً . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن النموذج ١٩١ ضرائب، عن سنة ١٩٨٨ محل المحاسبة وإن كان قد تضمن أن المأمورية سبق أن أخطرت المطعون ضدهم بالنموذج ١٨٥ ضرائب، موضحاً به أسس المحاسبة عن تلك السنة إلا أنه حدد في هذا النموذج بياناً بعناصر وأسس ربط الضريبة مستظهراً أسس التقدير عن طريق حساب مجمل ربح المنشأة بالنظر إلى عدد الصناديق المباعة من المشروب المعبأ في مجمل ربح الصندوق وتضمن أيضا العمولة المقدرة على الصندوق الواحد وأسس تقدير صافي الربح الفعلى على الأوجه المتعلقة بالنشاط ككل ومقدار الضريبة المستحقة وميعاد الطعن عليها ، وإذ كان إيراد هذه البيانات على هذا النحو في النموذج ١٩٥ ضرائب، المرسل إلى المطعون ضدهم عن سنة المحاسبة من شأنه أن تتوافر فيه البيانات التي تتطلبها المادة ١ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١سالف البيان ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى ببطلان النموذج ١٩٥ ضرائب، لخلوه من بيان مقدار الضريبة المستحقة فإنه يكون قد خالف القانون والثابت بالأوراق بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

(الطعن ١٠٤٩٦ لسنة ٦٥ق جلسة ٢٠٠٢/٢/١٧ لم ينشر بعد)

الوقائسع

فى يوم ٢ / / 1940 طعن بطريق النقض فى حكم محكمة استئناف بنى سويف « مأمـــورية الفيـوم » الصــادر بتاريخ ٢ / ١٩٩٥ فى الاســتــئناف رقم لسنةق - وذلك بصحيفة طلب فيها الطاعن بصفته الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه.

وفي نفس اليوم أودع الطاعن بصفته مذكرة شارحة .

وفي ١٩٩٥/٧/١٨ أعلنت المطعون ضدها بصحيفة الطعن .

ثم أودعت النيابة مذكرتها وطلبت فيبها الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه .

وبجلسة ٢٠٠٧/ ٢٠٠٧ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر فحددت لنظره جلسة ٢٠٠٧/٢/١٧ وبها سمعت الدعوى أمام هذه الدائرة على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم كل من محامي الطاعن بصفته والنيابة على ما جاء بمذكرته والمحكمة قررت إصدار الحكم بذات الجلسة .

الحكمية

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر الدكتور/ والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مأمورية الضرائب الختصة قدرت صافى أرباح المطعون ضدها عن نشاطها التجارى في السنوات

من ۱۹۸۷ حتى ۱۹۸۹ وأخطرتها بذلك فاعترضت وأحيل الخلاف الى لجنة الطعن التى قررت تخفيض التقديرات . طعنت المطعون ضدها في هذا القرار بالدعوى رقم ... لسنة ... ضرائب الفيوم الابتدائية . وبتاريخ ۱۶ من يونيه سنة ۱۹۹٤ حكمت المحكمة بإلغاء القرار المطعون فيه لبطلان النموذجين ۱۹، ۱۹ ضرائب . استأنف الطاعن بصفته هذا الحكم بالإستئناف رقم لسنة ۳۰ ق بنى اسويف د مأمورية الفيوم ، في خصوص ما قضى به من بطلان النموذج ۱۸ ضرائب عن سنوات النزاع . وبتاريخ ۲ من مايو سنة المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن بصفته في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به من بطلان نموذج ۱۸ ضرائب عن سنة ۱۹۸۹ . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ذلك أنه أيد الحكم الابتدائي فيما إنتهى إليه من بطلان النموذج ١٨ ضرائب عن سنوات المحاسبة لخلوه من بيان قيمة الضريبة المستحقة في حين أن نص المادة ٤١ من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة نص المادة ١٤ من قانون الضريبة في هذا النموذج وإنما تطلب بيان قيمة الضريبة في هذا النموذج وإنما تطلب بيان قيمة عناصر الربط ، وأن الشارع لم يرتب البطلان جزاء لنقص بيانات هذا النموذج بإعتبار أنه مرحلة أولية سابقة على الربط اللي يتم بالنموذج ١٩ ضرائب ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في أساسه سديد ، ذلك أنه من المقرر -

في قضاء هذه الحكمة - أن التشريعات الخاصة بتنظيم إجراءات معينة لربط الضريبة من القواعد القانونية الآمرة التي لا يجوز مخالفتها أو النزول عنها وهي إجراءات ومواعيد حتمية ألزم الشارع مصلحة الضرائب بالنقيد بها وقدر وجها من المصلحة في إتباعها وكان مفاد نص المادتين ١/١٥٧،٤١ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ في شيأن الضرائب على الدخل والمادة ٢٥ من لاتحست التنفيذية أن الشارع قدر أن تتم إجراءات ربط الضريبة على مرحلتين الأولى تمهيدية تقف عند حد إخطار الممول بعناصر ربط الضريبة وبقيمتها بالنموذج ١٨ ضرائب تحسبا منه الى إمكان أن تتلاقى فيها وجهتا نظر مصلحة الضرائب والممول فتتحقق به المصلحة لكليهما في إزالة الخلاف بينهما ، فإذا لم يوافق الممول على ما جاء بذلك الإخطار أو لم يرد عليه في الميعاد بدأت المرحلة الثانية بإخطاره بالنموذج ١٩ ضرائب بالربط وبعناصره مع تنبيهه الى ميعاد الطعن وإلا أصبح الربط نهائيا عند انقضائه وذلك كإجراء منشئ للأثر القانوني المترتب على هذا الإخطار ، عما مؤداه أن الشارع لم يفتح باب الطعن الضريبي بالنموذج ١٩ ضرائب إذا أغفل فيه ذكر أحدها أو اعترض على ما ورد به ، ويقطع بإستقلال كل مرحلة منهما عن الأخرى ويستتبع بالتالي عدم انصراف أثر بطلان النموذج ١٩ ضرائب إلى ما جاء بالنموذج ١٨ ضرائب أو الإدعاء بتحقق الغاية إذا ما أحال النموذج ١٩ ضرائب فيما خلا من بيانات الى النموذج ١٨ ضرائب . وإذ خالف الحكم المطعون فيه - المؤيد لحكم محكمة أول درجة - هذا النظر وقضى ببطلان النموذج ١٨ ضرائب رغم عدم جواز الطعن عليه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون عا يوجب نقضه . وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم ، فإنه يتعين إلغاء الحكم المستأنف في خصوص ما قضى به من بطلان النموذج ١٨ ضرائب عن سنوات النزاع .

(الطعن ۷۵۷۹ لسنة ٦٥ق - جلسة ٢٠٠٢/٢/١٦ لم ينشر بعد) (الطعن ۲۵۹۳ لسنة ٦٥ق - جلسة ٢٠٠٢/١/١٤ لم ينشر بعد) الوقائسع

فى يوم ١٩٩٥/٥/١٧ طعن بطريق النقض فى حكم محكمة استثناف بنى سويف الفيوم : الصادر بتاريخ ٥/٤/٥٤ فى الإستئناف رقم ١٨١ لسنة ٣٠ ق وذلك بصحيفة طلب فيها الطاعن بصفته الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

وفي نفس اليوم أودع الطاعن بصفته مذكرة شارحة .

وفي ٣١/٥/٥١٩ أعلن المطعون ضدهم بصحيفة الطعن .

ثم أودعت النيابة العامة مذكرتها وطلبت فيها قبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه .

وبجلسة ٤٠٠٢/١/١٤ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر فحددت لنظره جلسة مرافعة.

وبجلسة ۲۰۰۷/۱۲/۳۶ سمعت الدعوى أمام هذه الدائرة على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم كل من محامى الطاعن بصفته والنيابة العامة على ما جاء بمذكرته - والحكمة قررت إصدار الحكم بذات الجلسة .

الحكمية

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر / والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن مأمورية الضرائب امختصة قدرت صافى أرباح المطعون ضدهم عن نشاطهم في سنة النزاع ١٩٨٨ وأخطرتهم فإعترضوا وأحيل الخلاف الى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتخفيض تقديرات المأمورية ، أقام المطعون ضدهم الدعوى رقم ... لسنة ١٩٩٣ ضرائب كلى الفيوم طعنا على هذا القرار وبتاريخ المسلحة الضرائب لإتخاذ الإجراءات المنظمة لربط الضريبة عن سنة لمسلحة الضرائب لإتخاذ الإجراءات المنظمة لربط الضريبة عن سنة المهم محكمة استئناف رقم لسنة وبتاريخ ٥/٤/١٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه الحكمة في فيها الرأى بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه الحكمة في فيها الرأي بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه الحكمة في فيها الرأي بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه الحكمة في فيها الرأي بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه الحكمة في فيها الرأي بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه الحكمة في فيها الرأي بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه الحكمة في فيها الرأي بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه الحكمة في فيها الرأي بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه الحكمة في فيها الرأي بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه الحكمة في فيها الرأي بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه الحكمة في فيها الرأي بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه الحكمة وأيها ...

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه إذ قضى ببطلان النموذج ١٨ ضرائب لخلوه من بيان مقدار الضريبة المستحقة حال أن المشرع لم يتطلب هذا البيان .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن مفاد نص الفقرة الأولى من كل من المادتين ٤١ من قبانون الضرائب على الدخل الصبادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ و٢٥ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون أنه في حالات تصحيح الإقرار المقدم من الممول أو تعديله أو في حالات تقدير الأرباح بمعرفة المأمورية المختصة يتم إخطار الممول بعناصر ربط الضريبة وقيمتها على النموذج ١٨ ضرائب ، والمقصود بقيمتها هنا قيمة عناصر ربط الضريبة وليس قيمة الضريبة ، ذلك أن مرحلة الإخطار بالنموذج ١٨ ضرائب هي مرحلة قدر المشرع إمكان أن تتلاقى في أثناءها وجهات نظر مصلحة الضرائب والممول بالنسبة لما حققه من أرباح لما رآه في ذلك من تحقق المصلحة لكليهما بالعمل على إزالة الخلاف بينهما ، ولذلك فلا محل لتحديد مقدار الضريبة خلالها ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على تأبيد الحكم المستأنف فيما قضى به من بطلان النموذج ١٨ ضرائب خلوه من مقدار الضريبة حال ان المشرع لم يتطلب بيان مقدارها في هذا النموذج فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

(الطعن ۹۹۹ه لسنة ۶۰ق – جلسة ۱۱/۱/۱۲ لم ينشر بعد) الوقائع

فى يوم ٢٨/٩/٩/٩ طعن بطريق النقض فى حكم محكمة استئناف الاسكندرية و مأمسورية دمنهسور العسادر بتاريخ ١٩٩٥/٨/١٦ فى الإسستسئناف رقم...لسنة ق - وذلك بصحيفة طلب فيها الطاعنان بصفتهما الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه .

وفي نفس اليوم أودع الطاعنان بصفتيهما مذكرة شارحة .

وفي ١٠/١٠/١٩٥٠ أعلن المطعون ضدهم بصحيفة الطعن .

ثم أودعت النيابة مذكرتها وطلبت فيها الحكم.

أولاً : بعدم قبول الطعن من الطاعن الثاني بصفته .

ثانياً وفيما عدا ما تقدم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه .

وبجلسة ۲۰۰۲/۱/۲۲ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر فحددت لنظره جلسة ۲۰۰۲/۲/۱۲ وبها سمعت الدعوى أمام هذه الدائرة على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم كل من محامى الطاعنان بصفتيهما والنيابة على ما جاء بمذكرته - والحكمة قررت إصدار الحكم بذات الجلسة .

الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر / ونائب رئيس المحكمة، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مأمورية الضرائب المختصة قدرت صافى أرباح المطعون ضده من نشاطه التجارى - استغلال مسحل بقسالة - في السنوات ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ١٩٩٠ وأخطرته فإعترض وأحيل النزاع الى لجنة الطعن الضريبي التي قررت تخفيض

تقديرات المأمورية على النحو المبين بقرارها . طعن المطعون ضده فى هذا القرار بالدعوى رقم لسنة ... ضرائب دمنهور الابتدائية التى حكمت بتباريخ ٢٩ / ١٩ / ١٩٩٣ بإلغاء القرار المطعون فيه بالنسبة لما تضمنه من تقدير أرباح سنة ١٩٩٠ وبطلان النموذج ١٨ ضرائب الخاص بتلك السنة لخلوه من بيان قيمة الضريبة . استأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ... لسنة ... ق أمام محكمة استئناف الاسكندرية و مأمورية دمنهور ۽ وبتاريخ ٢١ من أغسطس سنة ١٩٩٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعى الطاعن به على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ذلك أنه أيد الحكم الابتدائي فيما انتهى إليه من بطلان النموذج ١٨ ضرائب الخاص بأرباح سنة ١٩٩٠ خلوه من بيان قيمة الضريبة المستحقة وإلغاء قرار لجنة الطعن بالنسبة لهذه السنة مع أن نص المادة ٤١ من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨١ لا يتطلب ذكر بيان قيمة الضريبة ولم يرتب البطلان جزاء تخلف هذا البيان مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى أساسه سديد ذلك أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن التشريعات الخاصة بتنظيم اجراءات معينة لربط الضريبة من القواعد القانونية الآمرة التى لا يجوز مخالفتها أو النزول عنها وهى إجراءات ومواعيد حتمية ألزم الشارع مصلحة الضرائب بالتقيد بها وقدر وجها من المصلحة فى إتباعها ، وكان

مفاد نص المادتين ٤١ ، ١٥٧ فقرة أولى من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ في شأن الضرائب على الدخل ان الشارع قدر أن تتم إجراءات ربط الضريبة على مرحلتين الأولى تمهيدية تقف عند إخطار الممول بعناصر ربط الضريبة وقيمتها بالنموذج ١٨ ضرائب تحسيأ منه الى إمكان أن تتلاقى فيها وجهتا نظر مصلحة الضرائب والممول فتتحقق به المصلحة لكليهما في إزالة الخلاف بينهما ، فإذا لم يوافق الممول على ما جاء بذلك الإخطار أو لم يرد عليه في الميعاد بدأت المرحلة الثانية بإخطاره بالنموذج ١٩ ضرائب بالربط وبعناصره مع تنبيهه الى ميعاد الطعن وإلا أصبح الربط نهائيا عند إنقضائه وذلك كباجبراء منشئ للأثر القانوني المتبرتب على هذا الإخطار مما مؤداه أن الشارع لم يفتح باب الطعن الضريبي عند خلو النموذج ١٨ ضرائب من بعض بياناته وإنما فتحه فقط في مرحلة الإخطار بالنموذج ١٩ ضرائب إذا أغفل فيه ذكر أحدها ، ويقطع بإستقلال كل مرحلة منهما عن الأخرى ويستتبع بالتالي عدم انصراف أثر بطلان النموذج ١٩ ضرائب فيما خلامن بيانات الى النموذج ١٨ ضرائب ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه - المؤيد لحكم محكمة أول درجمة - هذا النظر وقبل الطعن على النموذج ١٨ ضرائب وقضى ببطلانه رغم عدم جوازه فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم فإنه يتعين إلغاء الحكم المستأنف الصادر بجلسة ٢٩ /١٢/٢٦ فيما قضى به من بطلان النموذج ١٩ ضرائب الخاص بعناصر ربط الضريبة عن سنة ١٩٩٠ وإلغاء قرار اللجنة المطعون فيه في هذا الصدد ، ولما كان هذا القضاء في حقيقته قصلا في دفع يتعلق ببطلان الإجراءات أمامه ومن ثم يعد من الدفوع الشكلية التي لا تستنفد به محكمة أول درجة

ولايتها في نظر الموضوع إذ لم تقل كلمتها فيه فلا تملك محكمة الاستئناف التصدى له لما يترتب على ذلك من تفويت لدرجة من درجات التقاضى على الخصوم وهو من المبادئ الأساسية للنظام القضائى المتعلق بالنظام العام فإنه يتعين إحالة القضية الى محكمة دمنهور الابتدائية لنظر الموضوع.

(الطعن ١٠٦١٧ لسنة ٦٥ق جلسة ٢٠٠٢/٢/١٧ لم ينشر بعد)

الوقائع

فى يوم ٩ / ١٩٩٣ طعن بطريق النقض فى حكم محكمة استئناف المنصورة و مأمورية الزقازيق و الصادر بتاريخ ١٩٩٣/٣/ هى الإستئنافين رقمى... ، ... لسنة ... ق - وذلك بصحيفة طلب فيها الطاعنان بصفتيهما الحكم بقبول الطعن شكلا وفى المرضوع بنقض الحكم المطعون فيه .

وفي نفس اليوم أودع الطاعنان بصفتيهما مذكرة شارحة .

وفي ٢٢/٥/١٩٩٣ أعلنت المطعون ضدها بصحيفة الطعن .

وفى ١٩٩٣/٥/٢٧ أودعت المطعون ضدها مذكرة بدفاعها طلبت فيها رفض الطعن.

ثم أودعت النيابة مذكرتها وطلبت فيها الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا .

وبجلسة ٢٠٠١/١١/١٣ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر فحددت لنظره جلسة /٢٠٠١/١٣ ٧٠ وبها سمعت الدعوى أمام هذه الدائرة على ما هو مبين بمحضر الجلسة وقررت ضم الطعن ... لسنة الى الطعن ... لسنة ... ق ليصدر فيهما حكم واحد حيث صمم كل من محامى الطاعنين فى الطعن الأول والنيابة على ما جاء عذكرته م المحكمة أرجأت إصدار الحكم الى جلسة اليوم .

الحكمسة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر/ « نائب رئيس المحكمة » والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعنين استوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن الوقائع في الطعنين – وعلى ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق – تتحصل في أن مأمورية الضرائب الختصة قدرت صافي أرباح المطعون ضدها في الطعن الأول عن نشاطها التجارى المتمثل في بيع وتقسيم أراضى البناء خلال السنوات من ١٩٨١ حتى ١٩٨٤ – وذلك على هدى من حكم المادة ١٨ من القانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨١ في شأن الضرائب على الدخل – القانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨١ ضرائب فاعترضت وأحيل النزاع الى لجنة الطعن التي قررت تخفيض تقديرات المأموريسة . طعنت صرائب الزقازي الإبتدائية ، وطعنت عليه المطعون ضدها في الطعن ضرائب الزقازي الإبتدائية ، وطعنت عليه المطعون ضدها في الطعن بعدم خضوعها للضريبة لعدم قيامها بأعمال التقسيم ولأن الأرض المتصرف فيها آلت إليها بطريق الميراث – ندبت المحكمة حبيرا في المعويين وبعد أن أودع تقريره حكمت برفض الدعويين وتأييد قرار الدعويين وبعد أن أودع تقريره حكمت برفض الدعويين وتأييد قرار

لجنة الطعن . استأنفت المطعون ضدها في الطعن الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ... لسنة ق أسام محكمة استئناف المنصورة « مأمورية الزقازيق » كما استأنفته مصلحة الضرائب بالإستئناف رقم ... لسنة ... ق أمام ذات الحكمة وبعد أن ضمت الحكمة الاستئناف الثاني للأول قضت بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٩٣ بالغاء الحكم المستأنف وبعدم خضوع النشاط للضريبة المنصوص عليها في المادة ١٨ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ الخاص بالضرائب على الدخل وبخضوعه للضريبة المنصوص عليها في المادة ١٩ من ذات القانون وقدرت الضريبة المستحقة بواقع ٥٪ من صافى الأرباح التي قدرتها المأمورية وذلك على النحو المبين بمنطوق الحكم المطعون فيه . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض - في الطعن رقم ... لسنة ..ق - وطعنت عليه المطعون ضدها في ذات الطعن بالطعن رقم .. لسنة ... ق وأودعت النيابة العامة مذكرة في الطعن الأول أبدت فيها الرأى برفض الطعن ومذكرة في الطعن الآخر أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه وإذ عرض الطعنان على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظرهما فيها قررت ضم الطعن الثاني الى الأول والتزمت النيابة رأيها.

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ذلك انه رفض القضاء بما تمسكت به من بطلان النموذج ١٩ ضرائب لخلوه من بيان عناصر ربط الضريبة والإحالة بشأنها الى النموذج ١٨ ضرائب وهو بطلان متعلق بالنظام العام كان يتعين على المحكمة التعرض له من تلقاء ذاتها طالما أن وقائعه مطروحة عليها مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن مفاد النص في المادة ٤١ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمادة ٢٥ من لاتحست التنفيذية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن المشرع حدد إجراءات ربط الضريبة وإخطار الممول بها وذلك بأن أوجب على المأمورية المختصة إخطاره بعناصر ربط الضريبة وقيمتها بالنموذج ١٨ ضرائب بحيث إذاوافق الممول على ما جاء به صار الربط نهائيا والضريبة واجبة الأداء ، أما إذا اعترض عليه ولم تقتنع المأمورية بهذه الإعتراضات أخطرته بالنموذج ١٩ ضرائب مبينا به عناصر ربط تلك الضريبة ومنها أساس تقدير الضريبة والمصروفات والنسبة المتوية للربح ومقدار الصافي منه ومقدار الضريبة المستحقة عليه وميعاد الطعن على هذا التقدير حتى يستطيع الممول تقدير موقفه من الطعن على هذا التقدير الذي تضمنه النموذج ١٩ ضرائب أو العزوف عنه ان كان مناسبا ، وهذه الإجراءات المنظمة لربط الضريبة من القواعد الآمرة المتعلقة بالنظام العام التي رتب المشرع على مخالفتها البطلان وتقضى به الحكمة من تلقاء ذاتها ويجوز التمسك به في أية مرحلة تكون عليها الدعوى ولا يغني عن إثبات هذه البيانات بالنموذج ١٩ ضرائب مجرد الإحالة بشأنها الى النموذج ١٨ ضرائب . لما كان ذلك وكان الشابت من مطالعة النموذج ١٩ ضرائب الذي أخطرت المأمورية الطاعنة بموجبه بربط الضريبة عن السنوات من ١٩٨١ حتى سنة ١٩٨٤ قبد خيلا من بينان عناصبر وأسس ربط الضريبة على النحو السالف بيانه وأحال بشأنها الى النموذج ١٨ ضرائب مما يعيبه بالبطلان ، وإذ لم يقض الحكم المطعون فيه ببطلان هذا النموذج مع أن وقائعه كانت مطروحة على محكمة الموضوع ورغم تعلقه بالنظام العام فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في

تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة للتعرض لباقى أساب الطعن.

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم وكان القضاء ببطلان النموذج ١٩ ضرائب يقتضى إلغاء قرار لجنة الطعن ، وإذ خالف الحكم المستأنف هذا النظر فإنه يتعين إلغاؤه .

(الطعنان ١٩ ، ٤ ، ٤٥٤٤ لسنة ٦٣ق جلسمة ١ / ٧ / ٧ ، ١٠ لم ينشسر بعد)

الوقائسسع

فى يوم ٢/ ١/ ١٩٩٥/ طعن بطريق النقض فى حكم محكمة استئناف الاسماعيليـــة و مأمورية بورسعيد و الصادر بتاريخ ١٩٩٥/ فى الإســـتــئناف رقم...لسنة ق - وذلك بصحيفة طلب فيها الطاعنين بصقتهم الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه .

وفي نفس اليوم أودع الطاعنون بصفتهم مذكرة شارحة .

وفي ١٦/٧/١٦ أعلن المطعون ضدهم بصحيفة الطعن .

ثم أودعت النيابة العامة مذكرتها وطلبت فيها الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه .

وبجلسة ٢٠٠٧/٢/١٧ عرض الطعن على انحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر فحددت لنظره جلسة ٢٠٠٢/٣/١٧ وبها سمعت الدعوى أمام هذه الدائرة على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم كل من محامى الطاعنين بصفتهم والنيابة على ما جاء بمذكرته - والحكمة قررت إصدار الحكم بذات الجلسة .

الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر الدكتور/ والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مأمورية الضرائب الخمصة قدرت صافى أرباح مورث المطعون ضدهم عن نشاطه التجاري في السنوات من عام ١٩٦٦ وحتى عام ١٩٨٧ وأخطرته بذلك فاعترض وأحيل الخلاف الى لجنة الطعن والتي أصدرت قراراتها في الطعون المقدمة منه بتخفيض التقديرات. طعهن المطعون ضدهم في هــذه القرارات بالدعـاوى أرقام ...، ...، لسنة ... ضرائب به رسعيد الابتدائية . ندبت المحكمة خبيرا فيها وبعد أن أودع تقريره حكمت في الدعاوي الثلاث بتاريخ ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٩٣ ببطلان الإخطار بالنماذج ١٩، ١٨ ضرائب عن سنوات النزاع وإلغاء قرارات اللجنة المطعون فيها . استأنف الطاعن بصفته هذا الحكم بالاستئناف رقم لسنة ... ق الاسماعيلية ، مأمورية بورسعيد ، وبتاريخ ١٦ من مايو سنة ١٩٩٥ قبضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النباية رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق إذ قضى بتأييد الحكم

الابتدائى فيهما انتهى إليه من بطلان النموذج ١٨ ضرائب عن سنوات النزاع خلوها من عناصر ربط الضريبة وأسس تقديرها فى حين أن الثابت من الإطلاع على هذه النماذج أنها قد تضمنت كافة البيانات والعناصر التى تطلبها القانون وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في أساسه سديد ، ذلك أنه من المقرر -في قيضاء هذه الحكمة - أن التشريعات الخاصة بتنظيم اجراءات معينة لربط الضريبة من القواعد القانونية الآمرة التي لا يجوز مخالفتها أو النزول عنها وهي إجراءات ومواعيد حتمية ألزم الشارع مصلحة الضرائب بالتقيد بها وقدر وجها من المصلحة في إتباعها ، وكان مفاد نص المادتين ٤١ ، ١٥٧/ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ في شيأن الضيرائب على الدخل والمادة ٢٥ من لاتحبيه التنفيلية ان الشارع قدر أن تتم إجراءات ربط الضريبة على مرحلتين الأولى تمهيدية تقف عندحد إخطار الممول بعناصر ربط الضريبة وبقيمتها بالنموذج ١٨٥ ضرائب، تحسبا منه الى إمكان أن تتلاقى فيها وجهتا نظر مصلحة الضرائب والممول فتتحقق به المصلحة لكليهما في إزالة الخلاف بينهما ، فإذا لم يوافق الممول على ما جاء بذلك الإخطار أو لم يرد عليه في الميعاد بدأت المرحلة الشانية بإخطاره بالنموذج ١٩٥ ضرائب ، بالربط وبعناصره مع تنبيهه الى ميعاد الطعن وإلا أصبح الربط نهائيا عند إنقضائه وذلك كإجراء منشئ للأثر القانوني المترتب على هذا الإخطار، مما مؤداه أن الشارع لم يفتح باب الطعن الضريبي عند خلو النموذج ١٨٥ ضرائب ، من بعض بياناته وإنما فتحه فقط في مرحلة الإخطار بالنموذج ١٩١٠ ضرائب ، إذ أغفل فيه ذكر أحدها أو اعترض على ما ورد به ، ويقطع بإستقلال كل مرحلة منهما عن الأخرى ويستتبع بالتالى عدم إنصراف أثر بطلان النموذج ١٩ ضرائب الى ما جاء بالنموذج ١٨ ضرائب أو الإدعاء بتحقق الغاية إذا ما أحال النموذج ١٩ ضرائب فيما خلا من بيانات الى النموذج ١٨ ضرائب . وإذ خالف الحكم المطعون فيه - المؤيد لحكم محكمة أول درجة - هذا النظر وقضى ببطلان النماذج ١٨ ضرائب عن سنوات النزاع رغم عدم جواز الطعن عليها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضا جزئيا في هذا الصدد .

(الطعن ۱۸۹۱ لسنة ۲۵ق - جلسة ۲۰۰۲/۳/۱۲ لم ينشر بعد)

ثالثا : عدم جواز الطعن

على النموذج ١٨ ضرائب

إن من المستقر عليه أن مرحلة الإخطار بالثموذج رقم ١٨ ضرائب هي مرحلة قدر المشرع أن من المكن أن تتلاقي وجهات النظر بين مصلحة الضرائب والممول الأمر الذي مقاده ومؤداه أن المشرع لم يرد أن يفتح باب الطعن هي هذه المرحلة وإنما فتحه بعد ذلك في مرحلة الإخطار بالربط على النموذج رقم ١٩.

وهذاما استقرعليه قضاء النقض:

تطبيقات قضائية ،

الطعن على النموذج رقم ١٨ ضرائب . عدم جوازه .

مرحلة الإخطار بالنموذج رقم ١٨ ضرائب - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - هى مرحلة قدر المشرع إمكان أن تتلاقى فيها وجهتا نظر مصلحة الضرائب والممول لما رأى فى ذلك من تحقق المصلحة لكليهما للعمل على إزالة الخلاف بينهما ولم يفتح المشرع باب الطعن فسى هدفه المرحلسة بل فتحه فى مرحلسة الإخطار بالربط على النموذج رقم ١٩٩.

(الطعن ٥٠٤ لسنة ٢٩ق- جلسة ١٩٦٤/١٢/٢ س١٥ ص ١٠٨٧) (الطعن ٢٣٢ لسنة ٢٧ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٤ س١٦ ص ٢٢٠) (نقص جلسسسة ١٩٦٧/٥/١١ س١٨ ص ١٠١٤) (الطعن ٥٩٩ لسنة ٥٨ق - جلسسسة ١٩٩٥/٣/٢٧)

رابعا ، بطلان قرار اللجنة إذا كان أحد أعضائها سبق وأن أبدى رأيا فى تقديرات مصلحة الضرائب بشأن أرياح المول عن سنى النزاع

إذا كان الحكم قد إنتهى الى بطلان قرار لجنة الطعن المشكلة طبقا للقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ تأسيسا على أن أحد أعضائها سبق أن أبدى رأيا في تقديرات مصلحة الضرائب بشأن أرباح الممول عن سنى النزاع فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن ٤٠٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٢/١٢/٦ ١٩٥٢) ص ٩٦١)

إنه وإن كانت لجنة الطعن – المنصوص عليها في المادة ٥٠ من القسانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالمرسوم بقسانون رقم ١٩٧ المعمول به من أول يوليه سنة ١٩٥٦ – مشكلة على الصورة التي صدر بها قرارها في هذه الدعوى – هيئة ادارية إلا أنها وقد أعطاها القانون ولاية القضاء للفصل في خصومة بين المعول ومصلحة الضرائب – وجب وهي بهذه الصفة – أن ترتبط بالأصول الهامة والمبادئ العامة للتقاضي والتي من مقتضاها أن لا يجلس للفصل في خصومة من سبق له ابداء الرأى فيها . ومن ثم فإن ما إنتهى اليه الحكم المطعون فيه من بطلان قرار لجنة الطعن تأسيسا على أن المأمور الفاحص لأرباح الممول عن سنى النزاع قد اشترك في إصداره لا مخالفة فيه للقانون .

(الطعن ۲۲۹ لسنة ۲۶ ق - جلسة ۲۵/۱۲/۲۵ س ۹ ص ۸۵۳)

خامسا ، الدفع بيطلان الطعن في قرار لجنة الضرائب ثرفعه نفير الطريق القانهني

عدم جواز رفع دعوى مستدأة ببطلان قرارات لجان الطعن الضريبى . وجوب الإلتجاء الى الطريق الذى رسمه القانون للطعن في هذه القرارات في الميعاد المحدد .

الحكمسة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مأمورية ضرائب المنيا قدرت صافي إيرادات الطاعن الخاضعة للضريبة العامة على الإيراد في السنوات من ١٩٤٩ الى سنة ١٩٥٩، وإذ اعترض على هذا التقدير وأحيل الخلاف الى لجنة الطعن التي قررت في ٢ / ١٠ / ١٩٦٢ عدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد ، فقد رفع الدعوى رقم ... فسرائب المنيا الابتدائية طالبا الحكم ببطلان ذلك القرار وقبول طعنه وإعادة الأوراق الى اللجنة للفصل في اعتراضاته . وبتاريخ ١٩١٥/ ١٩٦٣ حكمت الحكمة ببطلان الطعن لرفعه بغير الطريق القانوني .

استأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٦٧ لسنة ٢٥ تجارى بنى سويف ، وبتاريخ ، ١ / ١٩٦٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستسأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ،

وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وبالجلسة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب حاصل السببين الأول والثالث منها مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون وخطؤه في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني استنادا الى أنها - وقد طعن بها في قرار اللجنة - أقيمت بصحيفة معلنة للخصم لا بصحيفة مقدمة الى قلم كتاب المحكمة حسيما توجيه المادة ٤٥ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . في حين أن الطاعن لم يناقش في هذه الدعوى أسس تقدير المأمورية لإيراداته وكان كل ما طلبه فيها هو الحكم ببطلان قرار اللجنة المؤرخ ١٩٦٢/١٠/٢ ، ومن ثم فيهي لا تعدو أن تكون دعوى بطلان عادية تخضع في إجراءات رفعها للقواعد العامة في قانون المرافعات لا تلك الإجراءات الاستثنائية التي نص عليها القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . ويضيف الطاعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ أيضا إذ قضى بعدم قبول الدعوى غبرد أنها رفعت بصحيفة معلنة للخصم رغم أنها أقيمت في المعاد المحدد للطعن في قرارات اللجان وتضمنت صحيفتها كافة البيانات التي استلزمها البند الأول من المادة ٤٥ مكررا المشار إليها واتبع في قيد الدعوى وإعلانها الى الخصم ما نص عليه البندان الثاني والثالث في تلك المادة . ولما كان من المقرر أن القانون بنصه على طريق استثنائي لرفع الدعاوى إنما يهدف الى التيسير على أصحاب الشأن ، فإن عدم سلوك ذلك الطريق ورفع الدعوى بالإجراءات المعتادة لا يترتب عليه البطلان طالما أن الشروط التي يتطلبها القانون - في هذا الخصوص - قد روعيت .

وحيث إن هذا النعي مردود أولا بأنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يقبل الطعن في الأحكام بدعوى بطلان مبتدأة مادام أن القانون قد نظم طرقا للطعن عليها . ولما كانت المادتان ٤٥ ، ٥٤ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ اللتان أحال عليهما القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد قد رسمتا لذوى الشأن طريق الطعن في قرارات لجان الضرائب إذا أرادوا التظلم منها بقصد إعادة النظر فيما قضت به أو بقصد إلغائها بسبب بطلانها أو بطلان الإجراءات التي بنيت عليها وحددنا لذلك مواعيد وإجراءات خاصة ، فإنه لا يجوز رفع دعوى مستدأة ببطلان تلك القرارات ويكون السبيل الى بحث أسباب العوار التي قد تلحقها هو الطعن عليها بذلك الطريق الذي نص عليه القانون . وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى الى أن الدعوى هي طعن في قرار اللجنة المؤرخ ٢ / ١٠/٧ وليست دعوى بطلان مبتدأة فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، ومردود ثانيا بأنه إذا أحال القانون في إجراءات رفع الطعن في قرارات لجان الضرائب على المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فإنه يتعين - وعلى ما جرى به قضاء هذه الحكمة - أن يرفع الطعن بصحيفة تقديم الى قلم كتاب المحكمة الابتدائية استثناء من القواعد العامة لرفع الدعاوى في قانون المرافعات المدنية والتجارية وإذ قضى الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه ببطلان الطعن لرفعه بطريق التكليف بالحضور على خلاف مقتضى تلك المادة فإنه لا يكون مخطئا في تطبيق القانون .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن لجنة الطعن استندت فى قرارها بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد الى أن الطاعن أخطر بالنموذج رقم ٦ ضريبة عامة على الإيراد فى ٢/٢/١٠

ولم يطعن عليه إلا في ١٩٦٧/٤/٢٢ ، وقد انكر الطاعن أمام محكمة أول درجة استلام ذلك النموذج إلا انها أغفلت تحقيق هذا الدفياع الذى لو ثبتت صحته لاعتبر قرار اللجنة معدوماً ولكان من حقه - وهو يطلب الحكم ببطلان القرار المذكور - الا يتقيد بالمواعيد والإجراءات المنصوص عليها في المادة ٤٥ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أيد محكمة أول درجة ببطلان الطعن لرفعه بطريق التكليف بالحضور ، فإنه يكون معيا بالخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أن محكمة الموضوع إنتهت إلى أن الطاعن طعن بالدعوى فى قرار اللجنة وقضت – على ما سلف البيان – ببطلان الطعن لرفعه بغير الطريق القانونى ، وإذ كان هذا الحكم منهيا للخصومة أمام الحكمة وكان لا يجوز لها بعد ذلك ، أن تتعرض لأسباب الطعن أو أن تحقق ما تحسك به للطاعن من أنه لم يخطر بنموذج الضرائب ، فإن الحكم المطعون فيه بوقوفه عند هذا القضاء ببطلان الطعن ، لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس.

(الطعن ٣٧٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ٣٧ / ٦ / ١٩٧٤ س ٢٥٠٠)

عدم تقديم المول طعنا في ربط الضريبة العامة خلال الميعاد المحدد . أثره . صيرورة الربط نهائيا . رفع المول دعوى مبتدأة بطلب رد مبلغ الضريبة لعدم التزامه بها . القضاء بعدم جواز الطعن. لا عيب .

تقضى الفقرة الخامسة من المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ معدلة بالقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ ، بأنه إذا لم يقدم

الطعن خلال شهر من تاريخ الإخطار بالربط ، أو قدم بدون مراعاة الأوضاع المقررة في المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . يصبح الربط نهائيا ولا يجوز الطعن فيه أمام أية جهة وتصبح الضريبة واجبة الأداء بغير حاجة الى تنبيه آخر . وإذ كان الثابت في الدعوى أن الشركة الطاعنة أخطرت في ٥ من نوف مبر سنة ١٩٥٩ بربط الضريبة على الإيراد العام موضوع النزاع بإعتبارها مسئولة عنها ، فكان لزاما عليها أن تقدم طعنها في خلال المعاد الذي حدده القانون أما وقد فوتت هذا الميعاد فقد أغلق أمامها باب الطعن وأصبح الربط نهائها وتكون الضريبة واجبة الأداء ، وإذ أقامت دعواها الحالية تطلب الحكم بعدم التزامها بسداد ضريبة الإيراد العام سالفة الذكر وإلزام مصلحة الضرائب برد مبلغ الضريبة الذي دفعته استنادا الى أنها غير مسئولة عن هذه الضريبة ، مع أنها ملزمة بأدائها بعد أن صار الربط نهائيا ، وهو ما يجعل الدعوى لا تستند الى أساس قانوني ، وجرى الحكم المطعون فيه في قيضائه على انه لا يسوغ للشركة الطاعنة بعد أن فوتت على نفسها ميعاد الطعن أن تلجأ الى رفع دعوى مبتدأة ، تطالب فيها برد مبلغ الضريبة العامة الذي دفعته، لما كان ماتقدم فلا يعيب الحكم انه انتهى الى القضاء بعدم جواز الطعن ولم يقض بعدم الإختصاص بنظر الدعوى ، ويكون النعى عليه بمخالفة الثابت بالأوراق والخطأ في تطبيق القانون في غير محله .

(الطعن ٧٧ لسنة ٣٦ ق -جلسة ٢٨/١١/١٨ س٢٤ ص ١١٥٣)

سادساً : الدفع ببطلان قرار لجنة الطعن الضريبي وذلك بشأن السائل التي تخرج عن الخلاف بين المصلحة والمول

استقر قضاء النقض على أن:

لجنة الطعن . هيئة إدارية منحها القانون ولاية القضاء للفصل في خصومه . وجوب ارتباطها بالمبادئ العامة للتقاضي . إختصاصها مقصور على الفصل في أوجه الخلاف بين الممول والمصلحة دون غيرها .

إنه وإن كانت لجنة الطعن المنصوص عليها في المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ هيئة إدارية، إلا أنها وقد أعطاها القانون ولاية القضاء للفصل في خصومة بين الممول ومصلحة الضرائب فقد وجب عليها - وهي بهذه الصفة - أن ترتبط بالأصول الهامة والمبادئ العامة للتقاضي والتي من مقتضاها ألا تتعرض لنزاع غير معروض عليها . ولما كسان النص في المادتين ٥٦ و ٥٣ من القسانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلهما بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ ، يدل على أن اختصاص لجان الطعن مقصور على الفصل في الأوجه التي يثور بشأنها الخلاف بين الممول والمصلحة ، أما تلك التي لم تكن محل خلاف ، فإنها لا تكون معروضة على اللجنة ، ويمتنع عليها أن تتعرض لها في قرارها من تلقاء نفسها لما كان ذلك ، وكان يبين من العريضة التي ضمنتها الشركة المطعون عليها اعتراضاتها على تقدير المأمورية ، أنها لم تعترض على ما إنتهت إليه المأمورية من إضافة فائدة رأس مال حصة التوصية الى نصيب هذه الحصة في الأرباح ، وكانت لجنة الطعن قد تعرضت الى هذا العنصر وناقشته من تلقاء نفسها وإنتهت فى قرارها الى استبعاده من وعاء الضريبة بإعتباره من التكاليف، فإنها تكون قد تجاوزت حدود إختصاصها فى هذا الخصوص. ولما كانت مصلحة الضرائب قد نعت هذا العيب على قرار اللجنة أمام محكمة الموضوع ، إلا أن الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم المستأنف الذى أيد قرار اللجنة ، دون أن يرد على هذا الدفاع الجوهرى ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون وشابه قصور يبطله .

(الطعن ۲۷۹ لسنة ۳۱ ق - جلسة ۱۹۷٤/۱/۹ س۲۵ ص ۱۱۹)

إختصاص لجنة الطعن الضريبى . مقصور على الفصل فى أوجه الخلاف بين الممول وللمصلحة تقديم الممول مذكرة إلى اللجنة قصر فيها إعتراضه على وجه خلاف معين . عدم جواز تصدى اللجنة لغير هذا الوجه .

لجنة الطعن المنصوص عليها في المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٠ ثم بالقانون لسنة ١٩٥٠ ثم بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ثم بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٠ – هيئة إدارية إلا أنها وقد أعطاها القانون ولاية القضاء للفصل في خصومة بين الممول ومصلحة الضرائب ، فقد وجب عليها وهي بهذه الصفة أن ترتبط بالأصول الهامة والمبادئ العامة للتقاضي والتي من مقتضاها ألا تتعرض لنزاع غير معروض عليها .

(الطعن ۷۵۷ لسنة ٤٠ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١٧ س٣٠ ص ١٣٩)

سابعا والنطق بقرار لجنة الطعن في غير علانية لا يبطله

استقر قضاء النقض في هذا الصدد على أن:

الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر/ ... « نائب رئيس المحكمة » والمرافعة وبعد المداولة.

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن مأمورية الضرائب انختصة قدرت مسافي أرباح المطعون ضدهن عن نشاطهن عن سنة ١٩٨٤ وإذ اعتراض على هذا الربط أحيل الخلاف الى لجنة الطعن والتي قررت تخفيض هذا التقدير . طعن على هذا القرار بالدعوى رقم ٤١ لسنة ١٩٨٩ ضرائب طنطا الابتدائية . ندبت الحكمة خبيرا في الدعوى وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ٢٩ من يناير سنة ١٩٩٠ بتعديل القرار المطعون فيه ، استأنفت المصلحة الطاعنة هذا الحكم بعديل القرار المطعون فيه ، استأنفت المصلحة الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ... لسنة ... ق طنطا وبتاريخ ٢٧ من يناير سنة الطعن . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة وأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله إذ أقام

قضاءه بإلغاء قرار لجنة الطعن لصدوره بجلسة سرية والنطق به في غير علانية بالخالفة لأحكام المادة ١٧٤ من قانون المرافعات في حين غير علانية بالخالفة لأحكام المادة ١٧٤ من قانون المرافعات في عدرها الله التي تصدرها السلطة القضائية بمحاكمها المختلفة وذلك اعمالا لأحكام المادة ١٧٩ من من الدستور والمادة ١٨٨ من قانون السلطة القضائية والمادة ١٧٤ من قانون المرافعات ولا ينصرف ذلك الى ما تصدره لجان الطعن الضريبي من قرارات لكونها لا تعدو أن تكون لجان إدارية ذات اختصاص من قرارات لكونها لا تعدو أن تكون لجان إدارية ذات اختصاص قضائي ، وان القانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨١ قد الزمها بإعلان القرارات الى الخصوم دون أن يكلفها بالنطق بها ، مما بعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن النص فى المادة ١٧٤ من قانون المرافعات وهو المنظم لإجراءات التقاضى أمام المحاكم على أن (ينطق القاضى بالحكم ويكون النطق به عبلانية وإلا كان الحكم باطلا) وفى المادة ١٩٨ من قانون السلطة القضائية على أن (تكون جلسات المحاكم علنية ... ويكون النطق بالحكم فى جميع الأحوال فى جلسة علنية) وذلك طواعية للمادة ١٩٩ من اللاستور الواردة فى الفصل الرابع من الباب الخامس منه تحت عنوان (السلطة القضائية) والتى تنص على أن تكون (جلسات المحاكم علنية ... وفى جميع الأحوال يكون النطق بها علانية هى تلك التى يتعين النطق بها علانية هى تلك التى تصدر من محاكم السلطة القضائية دون سواها من الهيئات الأخرى التى أناط بها القانون إختصاصا قضائيا بالفصل فى نوع معين من الخصومات ، ولو وصف ما تصدره فى شأنها من قرارات بأنها أحكام – ما لم ينص القانون على خلاف ذلك – وإذ كانت لجان الطعن المشكلة وفقا لأحكام قانون الضرائب على الدخل رقم ١٩٧٧ الطعن المشكلة وفقا لأحكام قانون الضرائب على الدخل رقم ١٩٥٧

لسنة ١٩٨١ لا تعدو أن تكون هيئات ادارية أعطاها القانون ولاية القضاء للفصل في الخصومة بين مصلحة الضرائب والمول ولا تعتبر مرحلة تقاضى وإنما هي مرحلة إعادة النظر في الخلاف بين الطرفين قبل الالتجاء الى القضاء ، وكان القانون المشار إليه لم يستلزم قيام تلك اللجان بالنطق بالقرارات التي تصدرها ، وإنما استلزم فحسب إصدارها وإعلانها للممول ولمصلحة الضرائب بخطابات موصى عليها بعلم الوصول وفقا للمادة ٢/١٦٠ منه ، وهو ما يتفق ووسيلة إعلام ذوى الشأن بصدور مثل هذه القرارات ، وكان ما أوجبته تلك المادة على هذه اللجان عراعاة الأصول والمبادئ العامة لإجراءات التقاضي . إنما يعنى التزامها بالمبادئ الأساسية العامة التي يتعين على أى جهة أنبط بها الفصل في خصومة مراعاتها بإعتبارها كذلك وليس لكونها نصوصا في قانون المرافعات، ومنها ما يتعلق بمبادئ المواجهة بين الخصوم وتمكينهم من إبداء دفاعهم والتقيد بالطلب والمصلحة فيه وصلاحية مصدر القرار لذلك ، دون غيرها من مبادئ نص في قانون المرافعات - أو في غيره من القوانين - على وجوب الإلتزام بها كشرط لصحة أحكام المحاكم - بالمعنى سالف البيان - ومنها النطق بها علانية ، ومن ثم فإنه لا يتعين على لجان الطعن المشكلة وفقا لقانون الضرائب النطق علانية بما تصدره من قرارات . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف ذلك النظر وقضى ببطلان قرار لجنة الطعن - محل المنازعة - لعدم النطق به علانية ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، مما حجبه عن نظر موضوع الاستئناف المقام من المصلحة الطاعنة عما يتعين نقضه .

(الطعن ١٣٨٠ لسنة ٦١ق - جلسة ١٩٩٩/١/٥ لم ينشر بعد)

الوقائسيع

فى يوم ١٩٩١/٣/١٩٩ طعن بطريق النقض فى حكم محكمة استئناف طنطا الصادر بتاريخ ١٩٩١/١/١٩٩ فى الإستئناف رقم لسنة ق - وذلك بصحيفة طلب فيها الطاعن الحكم بقول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه .

وفي نفس اليوم أودع الطاعن بصفته مذكرة شارحة .

وفي ١ / ٤ / ١٩٩١ أعلن المطعون ضده بصحيفة الطعن .

ثم أودعت النيابة العامة مذكرتها وطلبت فيها نقض الحكم المطعون فيه .

وفى ١٩٩٨/١١/٢٤ عرض الطعن على الحكمة فى غرفة مشورة فرأت انه جدير بالنظر وحددت له جلسة ١٩٩١/١/١٦ وبها سمعت الدعوى أمام هذه الدائرة على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محامى الطاعن والنيابة كل على ما جاء بمذكرته والمحكمة أرجأت اصدار الحكم الى جلسة اليوم .

الحكمية

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر / « نائب رئيس الحكمة » والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفي أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن مأمورية الضرائب المختصة قدرت

صافى أرباح المطعون ضده عن السنوات من ۱۹۸۷ الى ۱۹۸۰ وإذ اعتبرض على هذا الربط احيل الخيلاف الى لجنية الطعن التى أصدرت قرارها رقم ۱۹۸۷/۹۹۲ المخلة الكبرى أول - بتخفيض ذلك التقدير - طعن المطعون ضده على هذا القرار بالدعوى رقم المنقد... مدنى طنطا الابتدائية و مأمورية المخلة الكبرى ، ندبت المحكمة خبيرا فى الدعوى ، وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ۱۸ من ابريل لسنة ۱۹۸۹ بتعديل القرار المطعون فيه . استأنفت المصلحة الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف رقم لسنة ق طنطا ، وبتاريخ ۲۷ من يناير سنة ۱۹۹۱ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وببطلان قرار لجنة الطعن رقم ۱۹۹۲ لسنة ۱۹۸۷ المفقن الحكم المطعون وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث انه نما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله إذ أقام قيضاءه بإلغاء قرار لجنة الطعن لصدوره في جلسة سرية والنطق به في غير علانية بالخالفة لأحكام المادة ١٧٤ من قانون المرافعات ، في حين أن الإلتزام بالنطق بالحكم في علانية قاصرا على تلك التي تصدرها السلطة القضائية بمحاكمها المختلفة وذلك إعمالا لأحكام المادة ١٦٩ من الدستور والمادة ١٨٨ من قانون السلطة القضائية والمادة ١٨٨ من قانون السلطة القضائية والمادة ١٧٤ من الدستور المرافعات وبالتالي لا ينصرف الى ما تصدره لجان الطعن الضريبي من قرارات لكونها لا تعداد أن تكون لجان ادارية ذات إختصاص قضائي وان القانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨١ الزمها بإعلان القرارات الى

الخصوم دون أن يكلفها بالنطق بها ثما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن النص في المادة ١٧٤ من قانون المرافعات وهو المنظم لإجراءات التقاضي أمام المحاكم على أن (ينطق القاضي بالحكم ويكون النطق به علانية وإلا كان الحكم باطلا ، وفي المادة ١٨ من قانبون السلطة القضائية على أن (تكون جلسات المحاكم علنية ... ويكون النطق بالحكم في جميع الأحوال في جلسة علنية) وذلك طواعية للمادة ١٦٩ مسن الدستور الواردة في الفيصل الرابع من البياب الخيامس منسه تحت عنوان (السلطة القضائية) والتي تنص على أن تكون (جلسات المحاكم علنية ... وفي جميع الأحوال يكون النطق بالحكم في جلسة علنية) يدل على أن الأحكام التي يتمين النطق بها علانية هي تلك التي تصدر من محاكم السلطة القضائية دون سواها من الهيئات الأخرى التي أناط بها القانون إختصاصا قضائيا بالفصل في نوع معين من الخصومات ولو وصف ما تصدره في شأنها من قرارات بأنها أحكام ما لم ينص القانون على خلاف ذلك - وإذ كانت لجان الطعن المشكلة وفقا لأحكام قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ لا تعدو أن تكون هيئات ادارية أعطاها القانون ولاية القضاء للفصل في الخصومة بين مصلحة الضرائب والممول ولا تعتبر مرحلة تقاضى وإنما هي مرحلة اعادة النظر في الخلاف بين الطرفين قبل الإلتجاء الى القضاء ، وكان القانون المشار إليه لم ينص على أن تنطق تلك اللجان بما تصدره من قرارات ، وإنما استلزم فحسب إصدارها وإعلانها للممول ولمصلحة الضرائب بخطابات موصى عليها بعلم الوصول وفقا للمادة ٢/١٦٠ منه . وهو ما يتفق ووسيلة اعلام ذوى الشأن بصدور هذه القرارات ، وكان ما أوجبته تلك المادة على هذه اللجان بمراعاة الأصول والمبادئ العامة لاجراءات التقاضي مفاده وجوب التزامها بالمبادئ الأساسية العامة التي يتعين على أي جهة أنيط بها الفصل في خصومة مراعاتها بإعتبارها كذلك ، وليس لكونها نصوص في قانون المرافعات ، ومنها ما يتعلق بميادئ المواجهة بين الخصوم وتمكينهم من ابداء دفاعهم والتقيد بالطلب والمصلحة فيه وصلاحية مصدر القرار لذلك دون غيرها من مبادئ نص في قانون المرافعات أو غيره من القوانين على وجوب الإلتزام بها كشرط لصحة أحكام المحاكم - بالمعنى سالف البيان - ومنها النطق بها علانية ، ومن ثم فإنه لا يتعين على لجان الطعن المشكلة وفقا لقانون الضرائب النطق علانية بما تصدره من قرارات ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قدخالف هذا النظر وقضى ببطلان قرار لجنة الطعن - محل المنازعة - لعدم النطق به علانية ، فإنه يكون قد خالف القانون ، وأخطأ في تطبيقه ، مما حجبه عن نظر موضوع الاستئناف المقام من المصلحة الطاعنة عما يتعين نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن ١٤٠٤ لسنة ٦١ق جلسة ١٩٩٩/١/١٢ لم ينشر بعد)

الحكمية

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر / نائب رئيس المحكمة ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق – تتحصل في أن مأمورية الضرائب المختصة قدرت صافي أرباح المطعون ضدهم عن نشاطهم في تجارة قطع غيار السيارات عن سنتي ١٩٨١، ١٩٨١ فاعترضوا وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتخفيض صافي أرباحهم عن سنتي النزاع فطعنوا على هذا القرار بالدعوى رقم لسنة ضرائب طنطا الابتدائية وبتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٨٩ حكمت بتعديل القرار المطعون فيه . استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالإستئناف رقم لسنة ...ق ، لسدى محكمة استئناف طنطا وبتاريخ رقم لسنة العمل وبطلان رقم لسنة العمن ، طعن الطاعن بصفته في هذا الحكم بطريق النقض قرار لجنة الطعن ، طعن الطاعن بصفته في هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه وإذ عرض الطعن على هذه الحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم الطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه إذ أقام قضاءه ببطلان قرار اللجنة محل التداعي على أنه صدر في جلسة سرية ولم ينطق به علانية في حين أن ما تصدره لجان الطعن الضريبي من قرارات لا يخضع لقاعدة وجوب النطق بها علانية اسوة بما هو متبع في الأحكام وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن المقرر فى قبضاء هذه المحكمة - أن النص فى المادة ١٧٤ من قبانون المرافعات المدنية والتجارية - وهو المنظم للتقاضى وإجراءاته أمام المحاكسم - على أن وينطق القاضى بالحكم ويكون النطق به علانية وإلا كان الحكم

باطلا » وفي المادة ١٨ من قانون السلطة القضائمة على أن « تكون جلسات المحاكم علنية ... ويكون النطق بالحكم في جميع الأحوال في جلسة علنية ، . وذلك طواعية للمادة ١٦٩ من الدستور الواردة في الفيصل الرابع من البياب الخيامس منه تحت عنوان « السلطة القضائية ، والتي تنص على أن تكون « جلسات المحاكم علنية ... وفي جميع الأحوال يكون النطق بالحكم في جلسة علنية ، يدل على أن الأحكام التي يتعين النطق بها علانية هي تلك التي تصدر من محاكم السلطة القضائية دون سواها من الهيئات الأخرى التي أناط بها القانون إختصاصا بالفصل في نوع معين من الخصومات ، ولو وصف ما تصدره في شأنها من قرارات بأنه أحكام - ما لم ينص القانون على خلاف ذلك وإذ كانت لجان الطعن المشكلة وفقا لقانون الضمرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ لا تعمدو أن تكون هيئات إدارية أعطاها القانون ولاية القضاء للفصل في خصومة بين مصلحة الضرائب والممول ولا تعتبر مرحلة تقاض وإنما هي مرحلة إعادة نظر في الخلاف بين هذين الطرفين قبل الإلتجاء الى القضاء . وكان القانون المشار إليه لم يستلزم قيام تلك اللجان بالنطق بالقرارات التي تصدرها مكتفيا في إعلام ذوى الشأن بها بإعلانهم بخطابات موصى عليها بعلم الوصول وفقا لحكم المادة ٢/١٦٠ منه وكان ما أوجبته تلك المادة على هذه اللجان بمراعاة الأصول والمبادئ العامة لإجراءات التقاضي انما يعنى التزامها بالمبادئ الأساسية العامة التي يتعين على أي جهة أنيط بها الفصل في خصومة مراعاتها بإعتبارها كذلك - وليس لكونها نصوصا في قانون المرافعات -ومنها ما يتعلق بمبادئ المواجهة بين الخصوم وتمكينهم من ابداء دفاعهم والتقيد بالطلب والمصلحة فيه وصلاحية مصدري القرار لذلك دون غيرها من مبادئ نص في قانون المرافعات - أو في غيره من

القوانين - على وجوب الالتزام بها كشرط لصحة أحكام المحاكم بالمعنى سالف البيان ومنها النطق بها علانية ، ومن ثم فإنه لايتعين على لجان الطعن المشكلة وفقا لقانون الضرائب النطق علانية بما تصدره من قرارات ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، وقضى ببطلان قرار لجنة الطعن محل التداعى لعدم النطق به علانية . فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

(الطعن ٣٤٧٥ لسنة ٦١ق جلسة ٢٦/١/١٩٩٩ لم ينشر بعد) ا**الوقائسم**

فى يوم ٥ / ٣ / ١٩٩٧ طعن بطريق النقض فى حكم محكمة استئناف طنطاه مأمورية شبين الكوم ٤ الصادر بتاريخ ٢١ / ١٩٩٧ فى الإستئناف رقم لسنة ... ق - وذلك بصحيفة طلب فيها الطاعنان الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه .

وفى نفس اليوم أودع الطاعنان مذكرة شارحة .

وقى ١٩٩٢/٣/١٦ أعلن المطعون ضده بصحيفة الطعن .

ثم أودعت النيابة العامة مذكرتها وطلبت فيها نقض الحكم المطعون فيه .

وفى ١١/٥/١٩٩٩ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فرأت انه جدير بالنظر وحددت له جلسة ١٩٩٩/٥/١٨ وبها سمعت الدعوى أمام هذه الدائرة على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محامى الطاعنين والنيابة كل على ما جاء بمذكرته والحكمة أرجأت اصدار الحكم الى آخر جلسة .

الحكمسة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر / « نائب رئيس المحكمة » والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يسين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مأمورية ضرائب تلا بالمنوفية قدرت أرساح المطعون ضده عن نشاطه التجارى عن سنتى ١٩٨٤ قدرت أرساح المطعون ضده عن كل سنة وأخطرته بربط الضريبة بالنموذج ١٩ ضرائب فإعترض وأحيل بالنموذج ١٨ ضرائب فإعترض وأحيل الحلاف الى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها بتخفيض تقديرات المأمورية لصافى أرباحه . طعن المطعون ضده على هذا القرار بالدعوى رقم ... لسنة ... ضرائب شبين الكوم . ندبت المحكمة خبيرا في المعوى وبعد أن أودع تقريره حكمت بتاريخ ٣٣ من ديسمبر سنة الحكم بالاستئناف رقم ... لسنة ... ق لدى محكمة استئناف طنطا ومأمورية شبين الكوم ، وبتاريخ ٢٠ من يناير سنة ١٩٩٧ قضت والمغاء الحكم المستأنف وبإلغاء قرار لجنة الطعن . طعن الطاعن في المؤلة المديق المنقس وأودعت النيابة العامة مذكرة أمدت فيها المؤلة المدينة المناه مذكرة أمدت فيها

الرأى بنقض الحكم المطعون فيه وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها

وحيث إنه ثما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله إذ أقام قضاءه بإلغاء قرار لجنة الطعن لصدوره بجلسة سرية والنطق به في غير علانية في حين أن ما تصدره لجان الطعن الضريبي من قرارات لا يخضع لقاعدة وجوب النطق بها علانية أسوة بما هو متبع في الأحكام وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن مؤدى نصوص المواد ١٧٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ١٨ من قانون السلطة القضائية ، ١٦٩ من الدستور - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الأحكام التي يتعين النطق بها علانية هي تلك التي تصدر من محاكم السلطة القضائية دون سواها من الهيشات الأخرى التي أناط بها القانون إختصاصا بالفصل في نوع معين من الخصومات ولو وصف ما تصدره في شأنها من قرارات بأنه أحكام ما لم ينص القانون على خبلاف ذلك . وإذ كانت لجان الطعن المشكلة وفيقا لقانون الضيرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ لا تعدو أن تكون هيئات ادارية أعطاها القانون ولاية القضاء للفصل في خصومة بين مصلحة الضرائب والممول ولا تعتبر مرحلة تقاض وانما هي مرحلة اعادة نظر في الخلاف بين هذين الطرفين قبل الالتجاء الى القضاء وكبان القيانون المشبار اليبه لايستلزم قبيام تلك اللجبان بالنطق بالقرارات التي تصدرها مكتفيا في اعلام ذوى الشأن بها باعلانهم بخطابات موصى عليها بعلم الوصول وفقا لحكم المادة ٢/١٦٠ منه وكان ما أوجبته تلك المادة على هذه اللجان مراعاة الاصول والمبادئ العامة لاجراءات التقاضى انما يعنى التزامها بالمبادئ الاساسية العامة التى يتعين على اى جهة أنيط بها الفصل فى خصومة مراعاتها باعتبارها كذلك ـ ومنها ما يتعلق بمبادئ المواجهة بين الخصوم وتحكينهم من ابداء دفاعهم والتقيد بالطلب والمصلحة فيه وصلاحية مصحدرى القرار لذلك دون غيرها من مبادئ نص فى قانون المرافعات ـ أو فى غيره من القوانين ـ على وجوب الالتزام بها كشرط لصحة أحكام المحاكم بالمعنى سالف البيان ومنها النطق بها علانية ومن ثم فانه لايتعين على لجان الطعن المشكلة وفقا لقانون الضرائب النطق علانية بما تصدره من قرارات.

لما كان ذلك وكان الحكم المطمون فيه قد خالف هذا النظر وقضى ببطلان قرار لجنة الطعن محل التداعى لصدوره فى جلسة سرية وعدم النطق به علانية فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه ، مما حجبه عن نظر موضوع الاستئناف المقام من الطاعن مما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة الى بحث باقى اسباب الطعن .

وحيث ان الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما كأن المقرر ـ في قضاء هذه المحكمة ـ ان التشريعات الخاصة بتنظيم اجراءات معينة بربط الضريبة تعد من القواعد القانونية الآمرة المتعلقة بالنظام العام فلا يجوز مخالفتها أو التنازل عنها ، ومن ثم فهي اجراءات ومواعيد حتمية رتب المشرع البطلان على مخالفتها دون حاجة للنص عليه وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها . ولما كانت المادة ٤١ من القانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨١ في شأن الضرائب على الدخل المنطبقة على الواقعة ـ والمادة ٢٥ من اللاتحة التنفيذية لهذا القانون الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٦٨٤ لسنة ١٩٨١ تدل على ان المشرع حدد اجراءات ربط الضريبة واخطار الممول بها وذلك بأن أوجب على

المأمورية المختصة اخطار الممول بعناصر الضريبة وقيمتها بالنموذج ١٨ ضرائب بحيث اذا وافق الممول على ما جاء به صار الربط نهائيا والضريبة واجبة الاداء أما اذا اعترض عليه ولم تقتنع المأمورية بتلك الاعتراضات أخطرته بالنموذج ١٩ ضرائب مبينا به أسس وعناصر ربط تلك الضريبة ولايغني عن وجوب اثبات هذه البيانات في ذلك النموذج مجرد الاحالة بشأنها الى النموذج ١٨ حتى يستطيع الممول تدبير موقفه من الطعن على التقدير الذي تضمنه النموذج ١٩ ضرائب أو العزوف عنه ان كان مناسبا ، ولما كان ما تقدم وكان ضريبة عامة ، الذي أخطرت بموجبه المأمورية المختصة المذكور - تحت ضريبة عامة ، الذي أخطرت بموجبه المأمورية المختصة المذكور - تحت رقم ١٩٩٤ في ١٩/١٩/١/ ١٩٨٠ - بالضريبة المستحقة عليه عن ستى النزاع قد خلا من بيان أسس تقدير هذه الضريبة وباقي عناصرها مكتفيا بالاحالة الى النموذج ١٨ ضرائب ومن ثم فان هذا الاخطار يكون قد وقع باطلا واذ عول الحكم الابتدائي عليسه رغم بطلانه فانه يتعين على هذه المحكمة من تلقاء نفسها الغاؤه .

(الطعن رقم٤ ٠٤٠ لسنة ٦٢ق – جلسة ١٨ / ١٩٩٩ / لم ينشر بعد)

الوقائسع

فى يوم ٧/٩/٩/٧ طعن بطريق النقض فى حكم محكمة استئناف طنطا الصادر بتاريخ ١٩٩٢/٧/٢١ فى الاستئناف رقم ... لسنةق وذلك بصحيفة طلبت فيها الطاعنة الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

وفى نفس اليوم أودعت الطاعنة منذكرة شنارحية وحنافظة بمستنداتها . وفي ١٩٩٢/٩/٢٠ أعلن المطعون عليه بصحيفة الطعن .

ثم أودعت النيابة العامة مذكرتها وطلبت فيها قبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه .

وبجلسة ١٩٩/١١/١٥ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فرأت انه جدير بالنظر فحددت لنظره جلسة مرافعة .

وبجلسة ۱۹۹۹/۱۲/۲۷ سمعت الدعوى أمام هذه الدائرة على ماهو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم كل من محامى الطاعنة والنيابة العامة على ما جاء بمذكرته ـ والمحكمة أرجأت اصدار الحكم الى جلسة اليوم .

الحكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر / «نائب رئيس المحكمة ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع ـ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ـ تتحصل في أن مأمورية الضرائب المختصة قدرت أرباح المطعون ضده عن نشاطه محل المحاسبة سنة ١٩٨٤ ، فاعترض أمام لجنة الطعن التى قررت تخفيض تقديرات المأمورية ، الا ان الطاعن بعصفته لم يقبل هذا القرار فأقام الدعوى رقم ... لسنة ١٩٨٨ ضرائب المحلة الكبرى ، ندبت المحكمة خبيرا وبعد ان أودع تقريره حكمت في ٢٠/١/ ، ١٩٩٩ بتأييد قرار لجنة الطعن ، استانف الطاعن بصفته هذا الحكم بالاستئناف رقم ... لسنة ق لدى محكمة استئناف طنطا ، وبجلسة ١٩٩٢/٧/٢١ قصت المحكمة

بالغاء الحكم المستأنف وبالغاء قرار لجنة الطعن لبطلانه وأمرت باعادة الخيلاف الى اللجنة المذكورة . طعن الطاعن بصفت فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحیث ان نما ینعاه الطاعن بصفته علی الحکم المطعون فیه مخالفة القانون والخطأ فی تطبیقه وتأویله اذ أقام قضاءه ببطلان قرار لجنة الطعن علی صدوره فی جلسة سریة دون النطق به علانیة حالة عدم وجوب ذلك.

وحيث ان هذا النعى سديد ، ذلك ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان ما تصدره لجان الطعن المشكلة وفقا لقانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ من قرارات ليست من قبيل الاحكام _ بالمعنى الضيق _ التى أوجب المشرع النطق بها علانية ، وان ذلك القانون قد خلا من وجوب النطق بهذه القرارات واستلزم فحسب اصدارها واعلانها للممول ومصلحة الضرائب بكتاب موصى عليه وهو وسيلة اعلان تتفق وهذا الاصدار ولا ينال من ذلك التزام هذه اللجان بمراعاة الاصول والمبادئ العامة لاجراءات التقاضى اذ التزامها بها هو بوصفها مبادئ أساسية عامة وليست نصوصا فى قانون المرافعات وبالتالي لاتتقيد بما يكون هذا القانون أو غيره من القوانين قد قرره كشرط لصحة أحكام المحاكم الملعون المائية ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه .

(الطعن ٧٠٧ لسنة ٦٢ق جلسة ١١/١٧/ ٢٠٠٠ لم ينشير بعد)

الوقائع

فى يوم ٩/٣٠ ١٩٩٢ طعن بطريق النقض فى حكم محكمة استئناف طنطا مأمورية شبين الكوم الصادر بتاريخ ١٨ ٨ ١٩٩٢ فى الاستئناف رقم ... لسنة ..ق وذلك بصحيفة طلب فيها الطاعنان الحكم بقيبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

وفى نفس اليوم أودع الطاعنان مندكرة شارحة وحافظة بمننداتهما.

وفي ١٠/١٠/١٠ أعلن المطعون عليه بصحيفة الطعن .

ثم أودعت النيابة العامة مذكرتها وطلبت فيها قبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه .

وبجلسة ٢٤/١/٢٠٠٠ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فرأت انه جدير بالنظر فحددت لنظره جلسة مرافعة .

وبجلسة ٧٠٠٠/٢/٧ سمعت الدعوى أمام هذه الدائرة على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم كل من محامى الطاعنين والنيابة العامة على ما جاء بمذكرته ـ والمحكمة قررت اصدار الحكم بذات الجلسة .

الحكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر / «ناتب رئيس الحكمة ، والرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعل استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن لجنة الطعن الضريبي المختصة قدرت راباح المطعون ضده عن فترة النزاع ، وإذ لم يرتض هذا التقدير فقد أقام الدعوى رقم ... لسنة ١٩٩٠ ضرائب شبين الكوم الابتدائية . ندبت الحكمة خبيرا وبعد أن أودع تقريره حكمت في ندبت الحكمة خبيرا وبعد أن أودع تقريره حكمت في الى ١٩٩٢ / المغاء القرار المطعون فيه عن الفترة من سنة ١٩٧٩ الى ١٩٩٢ وتأييده فيما عدا ذلك . استأنف الطاعن بصفته هذا الحكم بالإستئناف رقم ... لسنة ٢٥ أمام محكمة استئناف طنطا أحكم بالإستئناف والغاء قرار لجنة الطعن الضريبي واعادة الملف اليها . أحكم المستأنف والغاء قرار لجنة الطعن الضريبي واعادة الملف اليها . طعن الطاعن بصفته في هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه واذ عرض الطعن على هذه الحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها.

وحيث ان مما ينعاه الطاعن بصفته على الحكم الطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله إذ أقام قضاءه ببطلان قرار لجنة الطعن على صدوره في جلسة سرية دون النطق به علانية حال عدم وجوب ذلك.

وحيث ان هذا النعى سديد ، ذلك ان قضاء هذه انحكمة قد جرى على ان ما تصدره لجان الطعن المشكلة وفقا لقانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧٧ لسنة ١٩٨١ من قرارات ليست من قبيل الاحكام بالمعنى الضيق ـ التي أوجب المشرع النطق بها علانية ، وان ذلك القانون قد خلا من وجوب النطق بهذه القرارات واستلزم فحسب اصدارها واعلانها للممول ومصلحة

الضرائب بكتاب موصى عليه وهو وسيلة اعلان تتفق وهذا الاصدار ولا ينال من ذلك التزام هذه اللجان بمراعاة الاصول والمبادئ العامة لاجراءات التقاضى اذ التزامها بها هو بوصفها مبادئ أساسية عامة وليست نصوصا فى قانون المرافعات وبالتالى لاتتقيد بما يكون هذا القانون أو غيره من القوانين قد قرره كشرط لصحة أحكام الحاكم المعون بالمعنى السالف ومنها النطق بها علانية ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه .

(الطعن ٦١٧١ لسنة ٦٦ق - جلسة ٢٠٠٠/٧ لم ينشر بعد) الوقائع

فى يوم ٣/ ١ / ١٩٩٢ طعن بطريق النقض فى حكم محكمة استئناف طنطا "مأمورية شبين الكوم" الصادر بتاريخ ١٩/ / / ١٩٩٣ فى الاستئناف رقم لسنة ٣٥ وذلك بصحيفة طلبت فيها الطاعنة الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

وفى نفس اليسوم أودعت الطاعنة منذكرة شبارحية وحافظة بمستنداتها.

وفي ١٩٩٢/١٠/١٢ أعلن المطعون عليهم بصحيفة الطعن.

ثم أودعت النيابة العامة مذكرتها وطلبت فيها قبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه .

وبجلسة ٢٠٠٠/١/٣١ عرض الطعن على الحكمة في غرفة مشورة فرأت انه جدير بالنظر فحددت لنظره جلسة مرافعة . وبجلسة ٢٠٠٠/ ٢/٢١ سمعت الدعوى أمام هذه الدائرة على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم كل من محامى الطاعنة والنيابة العامة على ما جاء بمذكرته ـ والمحكمة قورت اصدار الحكم بذات الجلسة .

الحكمية

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر / «ناثب رئيس الحكمة ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق – تتحصل في أن مأمورية الضرائب المختصة قدرت صافي أرباح المطعون ضدهم عن نشاطهم محل المحاسبة ، واذ اعترضوا فأحيل الخلاف الى لجنة الطعن التى قررت تخفيض تقديرات المأمورية ، أقام المطعون ضدهم الدعوى رقم لسنة ١٩٩٠ ضرائب كلى شبين الكوم طعنا على هذا القرار ، ندبت المحكمة خبيرا وبعد ان أودع تقريره حكمت بتاريخ ٢٩/٢/٢٩ بتعديل القرار المطعون فيه . استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ... لسنة ٢٥ أستأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ... لسنة ٢٥ أستأنف بإلغاء قرار لجنة الطعن واعادة الملف الى لجنة الطعن المختم المستأنف بإلغاء قرار لجنة الطعن واعادة الملف الى لجنة الطعن الختصة لنظره مجددا . طعنت المصلحة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، واذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها.

وحيث ان مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله إذ أقام قضاءه ببطلان قرار لجنة الطعن على أنه صدر في جلسة سرية ولم ينطق به علانية حال عدم وجوب ذلك.

وحيث ان هذا النعى سديد ، ذلك ان قضاء هذه الحكمة قد جرى على ان ما تصدره لجان الطعن المشكلة وفقا لقانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ من قرارات ليست من قبيل الاحكام بالمعنى الضيق بالتي أوجب الشارع النطق به علانية وان ذلك القانون قد خلا من وجوب النطق بهذه القرارات واستلزم فحسب اصدارها واعلانها للممول ومصلحة الصرائب بكتاب موصى عليه وهي وسيلة اعلان تتفق وهذا الصرائب بكتاب موصى عليه وهي وسيلة اعلان تتفق وهذا العامة لاجراءات التقاضى اذ التزامها بها بوصفها مبادئ أساسية وليست نصوصا في قانون المرافعات وبالتالي فلا تتقيد بما قد يكون المائح مالمعنى السالف ومنها النطق بها علانية ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

(الطعن ۲۲۳۱ لسنة ۲۲ق - جلسة ۲/۲/۱۰۰۰ لم ينشر بعد)

ثامنا الدفع بعدم جواز الزام المول

بأكثر من سنة في حالة عدم الاخطار عن التوقف

وقد استقر القضاء على أن ،

الوقائسع

فى يوم ١٩٩١/٦/١٣ طعن بطريق النقض فى حكم محكمة استئناف الاسكندرية "مأمورية دمنهور" الصادر بتاريخ ١٩٩١/٤/١٣ فى الاستئناف رقم لسنة ٤٥ق وذلك بصحيفة طلب فيها الطاعنان الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه .

وفي نفس اليوم أودع الطاعنان مذكرة شارحة .

وفى ١٩٩١/٧/٢١ أعلن المطعون ضدهما الاول والشانى بصفتيهما بصحيفة الطعن .

وفي ١٩٩١/٧/٢٥ أعلن المطعون ضده الثالث بصحيفة الطعن.

وقى ١٩٩١/٨/٤ أودع المطعبون ضدهمما الأول والشانى بصفتيهما مذكرة بدفاعها طلبا فيها رفض الطعن .

أولا : بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الثاني بصفته لرفعه على غير ذي صفة .

الحكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر / «نائب رئيس الحكمة ، والرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع ـ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ... تتحصل في أن مأمورية ضرائب "دمنهور ثان" قدرت صافى أرباح الطاعنين والمطعون ضده الثالث عن نشاطهم التجارى في "محمصة" عن السنوات من ١٩٨٧ حتى ١٩٨٤ فاعترضوا وأحيل الخلاف الى لجنة الطعن التي قررت اعتماد جمدية الشركة من ١ / ١ / ١٩٨٢ حتى ٢٣ / ٩ / ١٩٨٣ بين كل من الطاعن الاول و والمطعون ضده الاخير وتأييد المأمورية باعتماد جدية الشركة من ١٩٨٣/٩/٢٣ حستى ١٩٨٤/١٢/٣١ بين كل من الطاعن الاول والمطعون ضده الاخير وتخفيض تقديب ات المأمورية عن سنوات النسزاع وكذا ارباح التصفية بالنسبة للشركاء المتخارجين "ورثة المرحوم "طعن الطاعنان والمطعون ضده الاخير في هذا القرار بالدعوى رقم لسنة ١٩٨٨ " ضرائب دمنهور الابتدائية . ندبت المحكمة خبيرا وبعد ان أودع تقريره حكمت في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٩ بتعديل قرار لجنة الطعن بتخفيض التقديرات واعتماد الشركة القائمة بين الطاعنين والمطعون ضده الاخير اعتبارا من ١ / ١ / ١٩٨٤ . استأنف المطعون ضده الاول بصفيته هذا الحكم بالاستئناف رقم لسنة 80ق لدى محكمة استئناف الاسكندرية "مأمورية دمنهور" كما استأنفه فرعيا الطاعنين والمطعون ضده الاخير . وبتاريخ ١٣ من ابريل سنة ١٩٩١ قضت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف في شأن ما ورد به من تقديرات عن سنوات النزاع وتأييده فيما عدا ذلك وبرفض الاستئناف الفرعى . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، واذ عرض الطعن على هذه الحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها.

وحيث ان مما ينعاه الطاعنين على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ذلك انه ألغى الحكم المستأنف وأيد قرار لجنة الطعن فيما ذهبت اليه من خضوع نشاط التسويات للغير للضريبة عن منوات المحاسبة الثلاث على سند من عدم الاخطار بالتوقف عن هذا النشاط في الميعاد وفقا لحكم المادة ٢٩ من القانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨١ ، في حين ان الفقرة الثالثة من تلك المادة تلزم الممول في هذه الحالة بأداء الضريبة عن سنة واحدة فقط ، واذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك فانه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعي سديد ، ذلك ان النص في المادة ٢٩ من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٩٥١ لسنة ١٩٨١ على انه اذا توقفت المنشأة عن العمل الذي تؤدى الضريبة على أرباحه توقفا كليا أو جزئيا تفرض الضريبة على الارباح الفعلية حتى التاريخ الذي توقف فيه العمل وعلى الممول ان يخطر مأمورية الضرائب الختصة خلال ثلاثين يوما من التاريخ الذي توقف فيه العمل والا التزم بالضريبة المستحقة على أرباح الاستغلال عن سنة كاملة مفاده ان عدم اخطار الممول مصلحة الضرائب بتوقف منشأته كليا أو

جزئيا خلال ثلاثين يوما من حدوثه من شأنه التزامه بأداء الضريبة عن سنة كاملة وكان توقف المنشأة المملوكة للطاعنين عن نشاط التسويات للغير _ على نحو ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه _ هو بمثابة توقف جرئى عن أحد أنشطتها الخاضعة للضريبة لما يقتضى منهما اخطار مأمورية الضرائب اغتصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ التوقف والا التزما بالضريبة المستحقة على ارباح الاستغلال عن سنة كاملة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر والزم الطاعنين بأداء الضريبة عن ذلك النشاط فترة الخاسبة _ وهى ثلاث صنوات من ١٩٨٧ وحتى ١٩٨٤ _ ولم يقصره على سنة واحدة فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

(الطعن رقم ٣٣٧٧ لسنة ٦١ق - جلسة ١/١/٨ لم ينشر بعد)

تاسعاً: - الدفع ببطلان الحجز الإدارى الذي تجربه مصلحة الضرائب

من المقرر أنه وحسب صريح نص المادة ٧٥ من قانون الحجر الإدارى أنه فيما عدا ما نص عليه في قانون الحجر الإدارى تسرى جميع أحكام قانون الرافعات المدنية والتجارية التى لا تتعارض مع أحكام هذا القانون وإزاء خلو قانون الحجر الإدارى من نصوص خاصة تنظم البطلان فتسرى قواعد البطلان الواردة في قانون المافعات.

ونورد أحكام النقض الخاصة ببطلان العجز الإدارى .

وحيث أن سبب الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ أسس قضاءه على أن المادة ٦٦٠ مرافعات تمنع بيع العقار موضوع التنفيذ الإدارى الموقع لتحصيل الضرائب إذا حصلت المعارضة في تقديرها قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه وتأويله لأن هذه المادة إثما تسرى على التنفيذ القضائي بمقتضى حكم معجل النفاذ . وعلى ذلك فهي لا تسرى على التنفيذ الإدارى وعلة ذلك عدم تعطيل حق الخزانة الأمر الذي يمتنع معه القياس فضلاً عن أن المادة ١٠١ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ صريحة في أن تقدير لجنة الضرائب يكون أساس لربط الضريبة وتصبح هذه الضريبة واجبة الأداء ولو طعن في التقدير أمام القضاء وأنه يترتب على رفع الدعوى إيقاف استحقاق الضريبة إلا إذا صدر فيها حكم من الحكمة فإنه يجب ابن يكون تحصيل الضريبة بطريق الحجز الإدارى .

وحيث أنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه أقام قضائه بإيقاف المزايدة في ببع العقار الذي سارت مصلحة الضرائب في

إجراءات بيعه وفقا للأمر العالى الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٠ على أن المادة ٦٦٠ من قانون المرافعات تسرى على كل تنفيذ عقاري وهو نظر لا يؤيده ظاهر النصوص في هذا الشأن فقهد نصت الفقرة الأولى من المادة ٩١ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ على أن «تحصيل الضرائب المذكورة بالطرق الإدارية طبقا للأمر العالى الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ المعدل بمقتضى الأمر العالى الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥، ونصت المادة ١٠١ على أنه «لا يترتب على رفع الدعوى من المصلحة أو من الممول إيشاف إستحقاق الضرائب إلا إذا صدر حكم من الحكمة الإبتدائية أو الجزئية حسب الأحوال فإنه يجب في هذه الحالة إتباعه حتى الفصل نهائياً في الدعوى ، ونصت المادة الثالثة من الأمر الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ على أنه وفي سائر الأحوال لا يمكن إيقاف الحجز أو البيع بسبب منازعات تتعلق بالأموال أو العشور أو الرسوم المستحقة مالم يودع المنازع المبالغ المقصود اعمال الحجز عليها أو البيع لأجل، . ويبين من هذه النصوص جميعاً أن دعوى المطعون عليه بوجوب ايقاف مزايدة العقار الذي رأت مصلحة الضرائب بيعه بالطريق الإدارى وفاء لما تطلبه من ضرائب بمقتضى القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ بحجة أنه ينازع في تقدير الضريبة ورفع الدعوى بذلك ولم يفصل فيها بعد بحكم نهائي هي دعوى لا تقوم على أساس ظاهر من القانون - ولا يجوز التحدي في هذا الخصوص بنص المادة ٦٦٠ من قانون المرافعات - ذلك لأن مجال تطبيقها مقصور على الحالة التي تمت فيها الاجراءات وفقاً للقواعد التي حواها الكتاب الثاني من قانون المرافعات فهي لا تسرى حينما تكون إجراءات البيع قد سارت بالطريق الإدارى وفقاً لنصوص الأمر العالى الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٠ ووقيقاً لنصبوص خاصبة لم تلغها أو

تفسخها نصوص قانون المرافعات ولم تهدف إلى شيء من ذلك المادة الثالثة من قانون إصداره بنصها على إلغاء كل ما كان مخالفاً لأحكام القانون الجديد ذلك لأن الحجز الإدارى مقرر بنصوص خاصة أوردها المشرع لتحقيق أغراض خاصة تكفل ضمان وسرعة تحصيل الأموال العامة فهى لا تتعارض مع نصوص عامة وضعت لتنفيذ السندات والأحكام الواجبة التنفيذ بل تقوم إلى جانبها كما كان شأنها دائما لتؤدى ما شرعت من أجله من اغراض خاصة تحول دون إمكان تطبيق المادة ١٩٥٠ مرافعات أو مدها بطريق القياس .

ومن حيث أنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أوقف تنفيذ سند واجب التنفيذ إستناداً إلى تأويل خاطئ للقانون ومن ثم يتعين نقضه.

(الطعن ٢٤٠ لسنة ٢٠ ق جلسسسة ١٩٥٢/٤/٣)

المقصود بعبارة مصلحة الضرائب؛ في القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ وزارة المالية والمصالح والموظفون الذين يعهد إليهم بمقتضى القوانين والمراسيم واللوائح في تنفيله. تخويل اللائحة التنفيذية لهذا القانون لمديرى الضرائب الحليين سلطة إصدار الأوراد التي تحصل بمقتضاها الضريبة ولمأمورى الضرائب سلطة تحصيلها. لا وجه للقول بأن العلم الجرى لميعاد رفع دعوى عدم نفاذ التصرف هو علم وزير الماليسة وحده - دون مصلحة الضرائب - بوصفه المثلاً للخزانة العامة .

يقصد بعبارة المصلحة الضرائب، في حكم القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ وزارة المالية والمصالح والموظفون الذين يعهد إليهم بمقتضى القوانين والمراسيم واللوائح في تنفيذه . وقد خولت اللائحة

التنفيذية لهذا القانون مديرى الضرائب المحليين سلطة إصدار الأوراد التى تحصل بمقتضاها الضريبة طبقاً للمادة ٩٣ من القانون كما خولت مأمورى الضرائب سلطة تحصيلها، ومن ثم فلا وجه للقول بأن العلم المجرى لميعاد رفع الدعوى بعدم نفاذ التصرف هو علم وزير المالية وحده - دون مصلحة الضرائب - بوصفه ممثلاً للخزانة العامة

(الطعن ٢٠٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٧/٦/٦/٢٧ س ١٣ ص ٨٤٩)

إشتراط لاتحة البريد تسليم الرسائل المسجلة إلى أشخاص المرسل إليهم أو لمن تكون لهم صفة النيابة عنهم في إستلامها . سريان هذه القاعدة على الخطابات المسجلة المصحوبة بعلم الوصول ومنها إعلان اغجوز لديه بالحجز الإدارى.

الحكمسة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد الستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون، فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن وزاوة الأوقاف الطاعنة أقامت الدعوى رقم ... سنة ١٩٦٠ كلى سوهاج على المطعون ضدهما طالبة الحكم بإلزام الأول في مواجهة الثاني بأن يدفع لها مبلغ ٣٨٣ ج و ٣٧ م وقالت شرحا للدعوى إن المطعون ضده الثاني مدين لها في مبلغ ٣٨٣ ج و ٣٧ م ولما كان المطعون ضده الأول مدينا لمدينها المذكور فقد أوقعت بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٥٨ حجزاً إداريا على

ما لمدينها لديه وأعلنت المطعون ضده الأول بمعضر هذا الحجز وكلفته بالتقرير بما في ذمته في الميعاد القانوني ولما لم يستجب لهذا التكليف ولم يقرر بما في ذمته حتى انقضى هذا الميعاد فقد أصبح مستولاً شخصياً أمامها عن أداء المبلغ المحجوز من أجله ولهذا فقد رفعت الدعوى بطلب إلزامه به . ودفع المطعون ضده الأول ببطلان إجراءات هذا الحجز الإداري تأسيساً على أنه لم يعلن بمحضره وأنكر وجسود صلة بينه وبين و..... الموقع على علم الوصول المعد لإثبات إستلام الكتاب المتضمن إعلان محضر الحجز إليه ، وفي ٢١ يناير سنة ١٩٦٣ قيضت المحكمية ببطلان إجراءات الحجز الإدارى الموقع تحت يد المطعون ضده الأول وألزمت الوزارة الطاعنة بمصروفات الدعوى وأقامت قضاءها على أنه وإن كان إعلان محضر الحجز الإدارى بخطاب موصى عليه بعلم الوصول لا يخضع في إجراءاته لقواعد قانون المرافعات إلا أنه يجب أن تسلم الورقة إلى الشخص ذاته المطلوب إعلانه أو من ينوب عنه قانونا وأنه لا دليل في الأوراق على أن الموقع على علم الوصول علاقة بالمطعون ضده الأول تميح له استلام الخطاب نيابة عنه -إستأنفت الوزارة الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط ومأمورية سوهاج، بالإستئناف رقم سنة ٣٨ ق طالبة إلغاء الحكم المستأنف والقضاء لها بطلباتها تأسيساً على أن إجراءات إعلان الحجز إلى المطعون ضده الأول قد تمت صحيحة لأن محضر الحجز أعلن إليه بخطاب موصى عليمه بعلم وصبول سلم إلى إبنه و.....الذى وقع على علم الوصول وأن الأمر التبس على محكمة الدرجة الأولى حين قرأت السوقيع على أنه و..... بدلاً من و.... وفي ٥ فبراير سنة ١٩٦٤ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه مقررة أن التوقيع الموقع به على علم الوصول ١٠٠٠٠٠١ وليس «..... » وبتقرير تاريخه ٢ أبريل سنة ١٩٦٤ طعنت الوزارة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ، وفي بيان ذلك تقول الوزارة الطاعنة إن الحكم المطعون فيه خالف المادة ٢٩ من قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ حين استلزم لصحة الإعلان أن يكون مستلم الخطاب الموصى عليه ذا صفة وتربطه بالمطلوب إعلانه علاقة تبعية ذلك أن المشرع لم يضع في هذه المادة قاعدة تنظم طريقة تسليم الخطاب الموصى عليه الذى يتم إعلان الحجز بمقتضاه ولم يستلزم نصها أن يسلم الخطاب إلى المحجوز لديه أو أحد أقاربه كما فعل المشرع في المادة ١٧ من قانون المرافعات وقد خلت لوائح مصلحة البريد وتعليماتها من نصوص تنظم طريقة تسليم هذا الخطاب ولم تتطلب من عامل البريد أن يتحقق من صفة مستلم الخطاب وإنما يكفى أن يثبت قيامه بتسليم الخطاب في محل إقامة المرسل إليه الثابت على الغلاف ، هذا إلى أن الحكم إذ استلزم ثبوت علاقة مستلم الإعلان بالشخص المطلوب إعلانه يكون قد طبق المادة ١٢ من قانون المرافعات مع أن أحكامها تسعارض مع أحكام المادة ٢٩ من قانون الحجز الإداري وهو قانون خاص يتعين إعمال أحكامه دون أحكام قانون المرافعات التي تتعارض معها وذلك على ما تقضى به المادة ٧٥ من قانون الحبجيز الإدارى - كيما أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ تطلب من عامل البريد التحقق من صفة مستلم الإعلان وهو أمر لم تستلزمه المادة ٢٩ من قانون الحجز الإداري ولا

لوائح هيئة البريد وتعليماتها بل إنه أمر لا يوجبه قانون المرافعات حتى بالنسبة للأوراق التي يتم إعلانها على يد محضر .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أن المادة ٢٩ من قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ تنص على أن يقع حجز ما للمدين لدى الغير بموجب محضر حجز يعلن إلى المحجوز لديه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول . وقد خلا هذا القانون من بيان طريقة تسليم هذا الكتاب والأشخاص الذين يجوز تسليمه اليهم وإذ كان الإعلان بالطريق المنصوص عليه في هذه المادة يختلف تماماً عن الإعلان بواسطة المحضرين المنصوص عليه في قانون المرافعات كما يختلف أيضاً عن نظام الإعلان على يد محضر بطريق البريد الذي كان ينص عليمه هذا القانون في المواد من ١٥ إلى ١٩ منه وهي المواد التي ألغناها الشانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ لأن في هذا النظام لا يتخلى المحضر عن عملية الإعلان كلها وإنما يحمل العبء معه عمال مصلحة البريد بعد أن كان يحمله وحده . بينما الإعلان بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ترسله الجهة الحاجزة بطريق البريد ولا شأن للمحضرين به على الإطلاق - وإذ كان لم يرد في قانون المرافعات سواء قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ أو بعد هذا التعديل نص ينظم كيفية تسليم الكتاب الموصى عليه في هذه الحالة الأخيرة فإنه لا محل للرجوع في هذا الخصوص إلى أحكام قانون المرافعات لأن الرجوع إليها فيما لم يرد بشأنه نص في قانون الحجز الإداري المشار إليه إنما يكون طبقاً لما تقضي به المادة ٧٥ من هذا القانون حيث يوجد نص في قانون المرافعات ينظم الإجراء الذي خلت أحكام قانون الحجز الإداري من تنظيمه وبشرط ألا يتعارض هذا النص مع أحكام القانون المذكور . ويجب لذلك الرجوع إلى قوانين هيئة البريد ولوائحها. ولما كانت لائحة تنفيذ

الدكويتو المؤرخ ٢٩ مِارس سنة ١٨٧٩ الخاص بتنظيم مصلحة البوستة وهي اللائحة التي صدرت بالإستناد إلى المادة الثانية عشرة من هذا الدكريتو والمصدق عليها من مجلس النظار بتاريخ أول يناير سنة ١٨٨٠ والمعبدلة في ٢٧ مبارس سنة ١٨٨٦ تنص في البند الثاني والأربعين منها على أن الأشياء المسجلة - ومن بينها الخطابات - يصير تسليمها للمرسلة إليه أو إلى مندوبه المفوض له بذلك بمقتضى مكاتبة أو إلى من يكون معه إعلام شرعى يرخص له في ذلك كما ينص البند الثالث والأربعون من هذه اللائحة على أنه إذا كان المرسل إليه غير معروف شخصياً لمستخدمي البوستة يجب عليه أن يبرهن عن حقيقة شخصيته سواء كان بواسطة ورقة رسمية أو بشهادة شاهدين معروفين وينص البند الرابع والأربعون على أنه متى طلب مرسل المراسلة المسجلة علماً بتسليمها للمرسلة إليه فيجاب لذلك مقابل تحصيل الرسم المقرر ويعطى له ذلك العلم عمضيا على حسب ما تقتضيه الظروف سواء كان من ذات المرسل إليه أو من أحد مستخدمي المصلحة الذي سلم تلك المراسلة - وقد أكدت تعليمات مصلحة البريد ضرورة تسليم الخطاب الموصى عليه إلى المرسل إليه أو لمنع ينوب عنه في إستلامه تنفيذاً لما تقضى به اللائحة سالفة الذكر فنصت مجموعة التعليمات العمومية عن الأشغال البريدية المطبوعة في سنة ١٩٦٣ في المادة ٢٥٨ منها على أنه يجب ألا تسلم المرامسلات المسجلة إلا إلى المرسلة إليه أو لمن يوكله بذلك ورددت المادة ٧٨٥ من هذه المجموعة ذات المعنى وبينت الإجراءات التي يتبعها ساعي البويد في حالة غياب المرسل إليه أو من ينوب عنه كسما نصت المادة ٧٩٥ على أنه في حالة تسليم مراسلة مسجلة مرفقة بعلم الإستلام يجب على المستخدم الذى يقوم بتسليمها أن يحصل من المرسل إليه على توقيعه عليه ثم يوقع عليه

هو أيضاً ويختمه بالختم ذي التاريخ ويعيده داخل مظروف مصلحي وبطريق التسجيل إلى المرسل إليه . ومفاد نصوص لائحة البريد المشار إليها أن المشرع تقديراً منه لخطورة الآثار التي قد تترتب على عدم وصول الرسائل المسجلة إلى المرسلة إليهم عمل على توفير الضمانات الكفيلة بوصولها إليهم وذلك باشتراط تسليمها إلى أشخاصهم أو لمن تكون له صفة النيابة عنهم في إستلامها وإذا كان هذا الشرط لازماً بالنسبة للخطابات المسجلة عامة ولو لم تكن مصحوبة بعلم الوصول فإنه لا شك ألزم في حالة إعلان محضر الحجز إلى المحجوز لديه المنصوص عليه في المادة ٢٩ من قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ وذلك لما يترتب على هذا الإعلان من إلتزامات على المحجوز لديه فرضتها عليه المادتان ٣٠ و ٣١ من ذلك القانون وأوجبت عليه القيام بها في مواعيد محددة يبدأ سريانها من تاريخ إعلانه بمحضر الحجز وجعلت الجزاء على إخلاله بها جواز مطالبته شخصيا بأداء المبلغ المجوز من أجله والحجز إداريا على ما يملكه وفاء لما يحكم به عليه ، ومن ثم فإن إعلان المحجوز لديه بمحضر الحجز الإداري طبقاً للمادة ٢٩ من قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ لا يكون صحيحاً إلا إذا سلم الكتاب الموصى عليه المتضمن محضر الحجز الى شخصه أو الى من تكون له صفة النيابة عنه في إستلام هذا الكتاب - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر وانتهى إلى أنه ما دام علم الوصول الخاص بالكتاب الموصى عليه المتضمن إعلان المطعون ضده الأول الخجوز لديه بمحضر الحجز لا يحمل توقيعاً له وإنما توقيع ... الذي لا صفة له في إستلام الخطاب الموصى عليه نيابة عن المطعون ضده الأول المحجوز لديه فإن إجراءات الحجز الموقع تحت يد الأخيير في ١٧ مارس سنة ١٩٥٨ تكون باطلة لعدم إعلانه بهذا الحجز ، وإذ كان ما أورده الحكم المطعون فيه خاصاً بانتفاء صفة «.....» مستلم الخطاب في النيابة عن المطعون ضده الأول في إستلام الخطاب ليس محل نعى من الطاعنة فإن النعى برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه .

(الطعن ٢١٦ لسنة ٣٤ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢ س١٨ ص ١٥٩٢)

الحكم على انحجوز لديه بدفع دين الحاجز . م٩١ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . شروطه . توقيع هذا الجبزاء رغم توافر هذه الشروط . جوازى لمحكمة الموضوع بحسب ظروف الدعوى .

مؤدى نصوص الفقرات الثانية والرابعة والخامسة من المادة ٩٩ من القانون رقسم ١٤٦ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقسم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ، أنه يشترط لإعمال الجزاء المنصوص عليه في الفقرة الخامسة بالحكم على المحجوز لديه بأن يدفع دين الحاجز الذى وقع الحجز لإقتضائه ، أن يرتكب المحجوز لديه أحد الأمور التي أشارت إليها تلك الفقرة ، وهي عدم بيان مقدار الدين الذى في ذمته غشأ أو تدليساً أو الإقرار بمبلغ أقل مما في ذمته أو إخفاء بعض المستندات الواجب إيداعها لتأييد التقرير أو الإمتناع عن التقرير بما في الذمة أو عدم إخطار مصلحة الضرائب بالتقرير ، أو بإيداعه في المحكمة المختصة ، غير أن توقيع هذا الجزاء رغم توافر شروطه أمر جوازي لحكمة الموضوع تقضى به حسبما يتراءى لها من ظروف كل دعوى وملابساتها .

(الطعن ٩٨٠ لسنة ٣٥ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٤ س٢٤ ص٢٣١) حبجيز «الحبجيز الإدارى» . بطلان «بطلان الإجراءات» . نظام عام . محكمة الموضوع .

الحكمسية

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٢٧٥ سنة ١٩٦٥ مدنى كلى دمياط بطلب الحكم ببراءة ذمتها من المبلغ الذي تضمنه الورد المعلن إليها من مصلحة الضرائب والمؤرخ ١٩٦٤/١١/٢١ وقيمته ١٢٨٣ جنيه و٨٣١م لسداده من مدينها النادى الاجتماعي الرياضي لمصنع ٣٦ للطائرات بحلوان بأمر منها وقالت في بيان دعواها أنها بتاريخ ١٩٦٤/٧/٤ اتفقت مع مصلحة الضرائب على تحديد الضريبة المستحقة عن أرباحها من إدارتها لفندق جراند أوتيل برأس البر في السنوات من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٢ بمبلغ ١٢٨٣ج و ٢٨٣١ ، ووفياء لهنذا المبلغ حبول وكيلها لمراقبة ضرائب دمياط الشيك رقم المؤرخ ٢/٢/١٩٦٤ والصادر لأمرها من مدينها سالف الذكر وقيمته ١٥٠٠ج، وذكر في الطلب المرفق به رغبة الطاعنة في إحتساب هذا المبلغ سداد للمستحق عليها في السنوات من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٢ وخصم الساقي من حسباب السنوات من ١٩٤٤ إلى ١٩٥٤ غير أن مراقبة الضرائب رفضت قبول الشيك بحجة أن المبلغ المذكور محجوز تحت يد مدين الطاعنة وفاء للضرائب المستحقة عليها في المدة من ١٩٤٤ إلى ١٩٥٨ وأن المدين أمر بإيقاف صرفه بتاريخ ١٩٦٤/٦/١٤ ومع تمسكها ببطلان هذا الحجز ، كلفت مدينها بإرسال شيك آخر بنفس القيمة للمأمورية ، وأصرت على رغبتها السابقة في كيفية احتسابه ، وفقاً خقها المقرر بنص المادة ٣٤٤ من القانون المدنى ، إلا أن المأمورية خالفت هذه الرغبة واعتبرت المبلغ سداداً من الطاعنة للضرائب المستحقة عليها في المدة من ١٩٤٤ إلى ١٩٥٧ وبتاريخ المستحقة عليها في المدة من ١٩٤٤ إلى ١٩٥٧ وبتاريخ هذا الحكم بالإستئناف رقم ... لسنة ٨ق المنصورة ، وبتاريخ الماكم بالإستئناف رقم ... لسنة ٨ق المنصورة ، وبتاريخ الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وبالجلسة المحددة أصرت النيابة على رأبها .

وحيث إن الطعن يقوم على أربعة أسباب تنعى بها الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون والفساد في الإستدلال والقصور والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك تقول أن المحكمة أقامت قضاءها على أن سداد المبلغ موضوع الدعوى كان وفاء للدين المخجوز من أجله تحت يد مدين الطاعنة ، وأن عدم إعلانها بهذا الحجز في ظرف الشمانية أيام التالية لإعلان المحجوز لديه به طبقاً للمادة ٣٣٧ من قانون الحجز الإدارى ، والمادة ٣٣٧ من قانون المجز بطلاناً نسبياً مقرراً لصالحها وقد صححته المرافعات ، يبطل الحجز بطلاناً نسبياً مقرراً لصالحها وقد صححته البازتها المستفادة ضمناً من خطابها المؤرخ ٢٠/٧/٢١ إلى رئيس البلطلان وبين السقوط وعدم القبول ، ذلك أن المادة ٣٣٨ سالفة الذكر نصت على إعتبار الحجز كأن لم يكن إذا لم يتم إعلان المجوز عليه به خلال المياد القانوني ، والمقصود بإعتبار الحجز كأن لم يكن هنا ليس بطلانه وإنما سقوطه بمعني إنعدامه والمعدوم لا محمحه الاجازة على خلاف الحال بالنسبة للبطلان ، وفضلاً عن

ذلك فإن إرادة الطاعنة لم تسجه ضمناً إلى النزول عن البطلان بموجب الخطاب المؤرخ ٢٠/٧/٢٠ لأنها لم تكن تعلم بالعيوب التى صاحبت توقيع الحجز ، من أنه أعلن إليها أولاً فى التى صاحبت توقيع الحجز ، من أنه أعلن إليها أولاً فى ١٩٦٤/٥/٢٦ لدير المصنع الحربى رقم ٣٦ لأنه لا يمثل مدينها مما يفسد إستدلال الحكم ، وإذ كانت المحكمة قد استغنت بما إنتهت إليه فى شأن هذا التنازل عن بحث باقى أسباب الإستئناف التى ذكرت فيها الطاعنة أن الوفاء بقيمة الشيك لم يكن نتيجة لإجراءات الحجز وإنما بأمر وجهته لمدينها بخطابها المؤرخ ٢٠/٧/٤/١٤ وأن مصلحة الضرائب قد حرمتها من الرخصة الخولة لها بحكم المادة ٤٤٣ من القانون المدنى فإنها تكون قد أخلت بحقها فى الدفاع مما يوجب الحكم بالقصور فى

وحيث إن هذا النعى في جملته في غيسر محله ، ذلك أن الحجز الإدارى تحت يد الغير يقع بنص المادة ٢٩٩ من قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بموجب محضر حجز يعلن إلى المحجوز لديه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ، وإذ أوجب المشرع في الفقرة الثالثة من هذه المادة إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز خلال الثمانية أيام التالية لتاريخ إعلان المحضر للمحجوز لديه وإلا اعتبر الحجز كان لم يكن ، فإن مفاد ذلك أنه إذا ما تم الحجز صحيحاً فإن العيب الذي يشوب الإجراء اللاحق وهو عدم إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز في الميعاد المحدد ، لا يؤثر على الحجز الذي سبقه ، ولا يعني إنعدامه ، وإنما ما قرره المشرع من إعتبار الحجز كان لم يكن في هذه الحالة هو جزاء مقرر لكل ذي مصاحة ولا يتعلق بالنظام العام ، فيجوز للمحجوز عليه النزول عنه صراحة أو ضمناً ولا يحق لمن نزل عنه أن يعود إلى التمسك به ، لم

كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة استدلت على تنازل الطاعنة عن التمسك بما شاب إعلانها بالحجز الموقع تحت يد مدينها من أنها في خطابها المؤرخ ، ١٩٦٤/٧/٢ الذي كلفت به مدينها المذكور بدفع المبلغ إلى مصلحة الضرائب ، أشارت صراحة إلى سبق توقيع الحجز ولم تتمسك ببطلانه بأى وجه من وجوه البطلان ، كما ولم تعلن عن أنه سداداً لدين آخر خلاف المجوز من أجله ، فإنها تكون قد استخلصت هذا التنازل الضمني استخلاصاً معقب عليها في ذلك لتعلقه بتقدير موضوعي من سلطتها المطلقة معقب عليها في ذلك لتعلقه بتقدير موضوعي من سلطتها المطلقة وزد كان هذا التنازل يعتبر ملزماً للمتنازل (الطاعنة) بما يمنعها من توجيه طلبات إلى المتنازل إليه تنطوى على إنكار لهذا التنازل ، فإنه لا على الحكمة وقد اعتدت به أن تطرح باقي الأسباب التي بني عليها الاستئناف والتي تشضمن إنكاراً منها لهذا التنازل الصادر من جانبها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته قائماً على غير أساس ، ويتعين رفضه .

(الطعن ۹۹ لسنة ۳۹ق - جلسة ۱۹۷۵/٤/۱۳ س۲۲ ص۸۰۰)

عدم إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز خلال الثمانية أيام التالية لإعلان المحجوز لديه . جزاؤه . اعتبار الحجز كأن لم يكن . ١٩٥٠ ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى . هذا الجزاء غير متعلق بالنظام العام . جواز النزول عنه صراحة أو ضمنا . التقرير بما في الذمة لا يعد تنازلاً عن العيب . لقاضى الموضوع سلطة استخلاص النزول الضمني .

الحكمسية

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع _ حسيما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن شركة للتأمين على الحياة - الطاعنة - أقامت الدعوى رقم ... لسنة مدنى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية وإدارة النقد المركزية بطلب الحكم ببطلان الحجز التنفيذى الإدارى الموقع من مأمورية ضرائب العطارين ثان بتاريخ أول ابريل ١٩٦٧ تحت يد بنك الأسكندرية على أموال الشركة وبعدم الاعتبداد به واعتباره معدوم الأثر ، مع إلزام مصلحة الضرائب برد مبلغ ج و ... م وفوائده القانونية بمعدل أربعة لكل مائة سنويا من يوم المطالبة الرسمية حتى السداد وقالت شرحا لها أن مأمورية ضرائب العطارين ثان بالأسكندرية - المطعون عليها الأولى - أوقعت بتاريخ أول ابريل ١٩٦٧ حجزا تنفيذيا تحت يد بنك الاسكندرية المطعون عليه الشاني على أموال شركة للتأمين - الطاعنة - لاستيفاء ما يعادل مبالغ جنيها استرلينيا ، ... جنيها استرلينيا و ... دولارا أمريكياً قيمة ثلاث وثائق للتأمين معقودة باسم السيد/بإعتبارها قيمة ما أقرت به الشركة بما في ذمتها بناء على الحجزين الإداريين المؤرخين ١٦ من نوفمبــر سنة ١٩٦٠ ، ٢٤ من يناير سنة ١٩٦٢ الموقعين تحت يدها على أمروال ذلك الأخير بإعتباره مدينا لمصلحة الضرائب نظیر مبلغی ج وم، ... ج وم یمثلان قیمة ضریبة الأرباح التجارية وضريبة الإيراد العام المستحقة عليه ، وإذ كانت هذه الحجوز التنفيذية باطلة وكانت الضرائب المحجوز من أجلها قد سقطت بالتقادم ، فقد أقامت دعواها بطلباتها سالفة البيان . وبتاريخ ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٨ حكمت المحكمة ببطلان الحجز المؤرخ أول ابريل سنة ١٩٦٧ والموقع على أموال الشركة الطاعنة تحت يد المطعون عليه الثاني واعتباره كأن لم يكن وإلزام المطعون عليه الأول بصفته - مصلحة الضرائب - بأن ترد للطاعنة مبلغ عليه الأول بصفته - مصلحة الضرائب - بأن ترد للطاعنة مبلغ السداد . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف المقيد برقم لسنة ٢٤ ق الاسكندرية ، ومحكمة الاستئناف حكمت في ٢٠ من ابريل سنة ١٩٦٩ بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعبوي . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت انه جدير بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان الطعن أقيم على ثمانية أسباب ، تنعى الطاعنة بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب، وفي بيسان ذلك تقول أنها تحسكت في مرحلة الاستئناف بأن الحجز التنفيذي الموقع بتاريخ أول ابريل سنة ١٩٦٧ جاء على خلاف ما تقضى به المادة الثانية من قانون الحجز الإداري التي لا تجيز اتخاذ إجراءات الحجز إلا بناء على أمر كتابي من ممثل الجهة الحاجزة ، ولا تغنى الإشارة الى قرار مدير مصلحة الضرائب المؤرخ ٢٨ من ديسمبر ١٩٥٥ عن تقديمه للوقوف على نطاقه ومدى جواز الإنابة فيه والأشخاص الصادرة إليهم وحدوده الزمانية والمكانية على أن مأمورية ضرائب العطارين ثان الكائنة بالاسكندرية قد تجاوزت اختصاصها المكانى وأوقعت الحجز التنفيذي على الشركة

الطاعنة في مقرها بمدينة القاهرة ، وإذ اكتفى الحكم المطعون فيه بأن هذا الدفاع لا أساس له من القانون ، فإنه يكون قد عاره قصور في التسبيب علاوة على مخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن النص فى المادة الثانية من قانون الحجرز الإدارى رقم لسنة ... بأنه « لا يجوز إتخاذ إجراءات الحجز إلا بناء على أمر مكتوب صادر من الوزير أو رئيس المصلحة أو الحافظ أو المدير أو ممثل الشخص الإعتبارى العام حسب الأحوال أو ممن ينيبه كل من هؤلاء فى ذلك كتابة ۽ يدل على أن المشرع استلزم لصحة إجراءات الحجز الإدارى أن تصدر بناء على أمر حجز مكتوب ، وأن يكون أمر الحجز الذى يوقع بمقتضاه صادرا من شخص مفوض قانونا لإصدار الأمر ، وخول رئيس الجهة الإدارية الحاجزة أو لمن ينيبه تحديد الدين المراد الحجز بمقتضاه ، مستهدفا بذلك طبقا لما جلته المذكرة الإيضاحية للقانون - ألا يؤدى غياب بغلل الجهة الحاجزة أو بعده عن مجال الحجز الى تعطيل توقيع الحجز وتحصيل المبالغ المستحقة - مما مفاده أنه متى صدر الأمر مستوفيا للمتراتط فلا عبرة بالإختصاص المكاني للأمر بالحجز تفاديا لتطويل الإجراءات وتعقيدها .

لما كان ذلك وكان لمصلحة الضرائب بموجب القوانين الضريبية - ومنها القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ، والقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد - حق تحصيل الضرائب والمبالغ المستحقة لها بطريق الحجز الإدارى طبقا للمادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى والقرار رقم ١٤٥٠ لسنة ١٩٥٥ الصادر من وزير المالية

تنفيذا له ، وكانت المادة ١٠٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تقضى بأنه يقصد ، بمصلحة الضرائب ، في حكم هذا القانون وزارة المالية والمصالح أو الموظفين الذين يعهد اليهم بمقتضى القوانين والمراسيم واللوائح في تنفيذ هذا القانون ، وكان هذا النص يعتبر نصا تفسيريا يلحق بالتشريع السابق من وقت صدوره كما يلحق بكل تشريع لاحق يخول الشارع فيه لمصلحة الضرائب سلطة أو حقا ، وقد أعطت اللائحة التنفيذية لهذا القانون في المادة ٤٧ معدلة بالقرار الوزاري رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ و رؤساء المأموريات التي يحددها مدير مصلحة الضرائب ، حق إصدار الأوراد التي تحصل بمقتضاها الضريبة طبقا للمادة ٩٢ من القانون كما خولت مأمورى الضرائب سلطة تحصيلها ، لما كان ما تقدم وكان أمر الحجز التنفيذي الإدارى الموقع بتاريخ أول ابريل سنة ١٩٦٧ قد صدر بناء على قرار مدير عام مصلحة الضرائب المؤرخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ بإنابة مأمورى الضرائب ومساعديهم بالمأموريات في إصدار أوامر الحجز الإدارى ، وكان الأمر قد صدر من مأمورية ضرائب عطارين ثان الكائنة بمدينة الاسكندرية ، فإنه لا وجه للتحدى بوجوب تقديم هذا القرار للتحقق من نطاقه وحدوده طالما هذه الإنابة العامة لها سندها من نصوص القوانين الضريبية وقانون الحجز الإدارى على السواء ، ويكون النعي عليه في هذا الخصوص لا أساس له.

وحيث إن حاصل النعى بالسببين الثانى والخامس خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أن الحكم قبضى بصحة الحجزين المؤرخين ١٩٦٠ من نوف مسد سنة ١٩٦٧ على سند من القول بأن الشركة المحجوز لديها ردت على الحجزين بما يفيد اعتبارهما صحيحين بقيامها بالتقرير بما في ذمتها وإبداء استعدادها

لسداد الدين ، في حين أن كلا من الحجزين المشار السهما بعتب كأنه لم يكن وفق الفقرة الأخيرة من المادة ٢٩ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ، تبعا لعدم قيام مأمورية الضرائب بإعلان المحجوز عليه بصورة من محضرهما مبينة تاريخ إعلانهما المحجوز لديه خلال الشمانية أيام التالية ولا يعد التقرير بما في الذمة تنازلا عما شاب الحجز من بطلان لأنه إنما جاء تنفيذا لإلتزام قانوني ملقى على عاتق الطاعنة بوصفها محجوزاً لديها يجب عليها القيام به في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانها بمحضر الحجز طبقا للمادة ٣٠ من القانون ، ولا دخل لتنفيذ هذا الالتزام بما يتعين على الجهة الحاجزة استيفاؤه بإجراءات تالية . ويترتب على بطلان هذين الحجزين بطلان الحجز التنفيذي الموقع بتاريخ أول ابريل سنة ١٩٦٧ على أموال الشركة الطاعنة لاستناده عليهما . هذا الى أن الطاعنة تمسكت أمام محكمة الموضوع ببطلان الحجز الأخير لأن مأمورية الضرائب لم ترفق بأوراق التنفيذ صورة من التقرير بما في الذمة إعمالا لحكم المادة ٣١ من ذات القانون ، وقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع رغم جوهريته وهو ما يعيبه بالقصور في التسبيب علاوة على خطئه في التطبيق القانوني .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كان المقرر في - قضاء هذه المحكمة - أن الحجز الإدارى تحت يد الغير يقع بنص المادة 1/٢٩ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى عوجب محضر حجز يعلن الى المحجوز لديه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ، وأن تخلف ما أوجبه المشرع في الفقرة الثالثة من المادة المذكورة من إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز خلال الثمانية الأيام التالية لتاريخ إعلان المحجوز لديه وإلا اعتبر الحجز كان لم يكن ، لا يؤثر على الحجز الذي سبقه ، وإن ما قرره

المشرع من إعتبار الحجز كأن لم يكن إنما هو جزاء غير متعلق بالنظام العام فيجوز لكل ذي مصلحة في التحلل من الواجبات التي يفرضها عليه قيام الحجز النزول عنه صراحة أو ضمنا، ولئن كان مجرد تقرير المحجوز لديه للجهة الحاجزة بما في ذمته للمحجوز عليه إذعانا لما تفرضه عليه المادة ٣٠ من القانون لا يمكن أن يعتبر وحده تنازلا عن ذلك العيب الذي شاب الإجراء اللاحق ، إلا أنه لما كان البين من الإطلاع على الإخطارين المؤرخين ٢٩ نوفمبر ١٩٦٠، ٦ فبراير ١٩٦٢ أن الشركة الطاعنة لم تقتصر فيهما على التقرير بما في ذمتها للمحجوز عليه ببيان كافة ما تحت يدها لمدين مصلحة الضرائب بل أردفت ذلك بإبداء استعدادها لأداء مبالغ وثائق التأمين فور الحصول على إذن مراقبة النقد تبعاً لأن هذه المبالغ مقومة بعملة أجنبية ومستحقة لغير مقيم ، كما أكدت الشركة هذا المعنى بكتابها الذي وجهته إلى شعبة التحصيل والحجز بالمأمورية بتاريخ ١٠ من مايو ١٩٦١ ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص من ذلك نزولاً من الطاعنة عن العبيب فإنه مما يستبقل به قباضي الموضوع مبادام استخلاصه سائغاً وله سنده من الأوراق ولا يخرج عن حدود المعقول منطقاً وعقلاً . لما كان ذلك ، وكان النص في المادة ٣١ من قانون الحجز الإداري معدلة بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ بأن وعلى المحجوز لديه خلال أربعين يوما من تاريخ إعلانه بمحضر الحجز أن يؤدى إلى الحاجز ما أقر به أو ما يفي منه بحق الحاجز والمصروفات أو يودعه خزانة الجهة الإدارية الحاجزة لذمتها فإذا لم يؤد المحجوز لديه أو يودع المبالغ المنصوص عليها في الفقرات السابقة جاز التنفيذ على أمواله إدارياً بموجب محضر الحجز المنصوص عليه في المادة ٢٩ مصحوباً بصورة من الإخطار المنوه عنه في المادة ٣٠ ... يدل على أن القانون لا يعتبر التقرير بما في الذمة هو السند التنفيذى الذى يجرى به التنفيذ على المحجوز لديه ، بل إعتد بسند الحاجز على المحجوز عليه مستهدفاً بإرفاق صورة من تقرير المحجوز لديه بما فى ذمته بمحضر الحجز مجرد تكملة السند التنفيذى من ناحية أنه يعين ويحدد المبلغ الثابت فى ذمة المحجوز لديه للمحجوز عليه ، وإذ كان الثابت من الإطلاع على محضر الحجز التنفيذى المؤرخ أول إبريل ١٩٦٧ أنه أرفق به صورة طبق الأصل من التقرير بما فى الذمة المقدم من الشركة بتاريخ ٢٩ من نوفمبر ١٩٦٠ وكانت البيانات الواردة بهذا التقرير لا تختلف عنه البيانات التي جاءت بالتقرير المؤرخ ٦ من فبراير ١٩٦٧ وتضمن التقرير أن نفس جاءت بالتقرير المؤرخ ٦ من فبراير ١٩٦٧ وتضمن التقرير أن نفس المبالغ التي في ذمة الشركة الطاعنة لمدين مصلحة الضرائب بما يستوعب المبلغ المحجوز عليه بأكمله ، فإن غاية المشرع من تحديد المال الذي يجرى التنفيذ عليه تكون قد تحققت ، ويكون النعي على المال الذي يجرى التنفيذ عليه تكون والقصور في التسبيب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالأسباب الثالث والرابع والسادس منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب وفي بينان ذلك تقول إن الحكم أسس قضاءه برفض الدفع بسقوط حق مدين مصلحة الضرائب المحجوز عليه في مطالبتها بمبالغ التأمين بإنقضاء ثلاث سنوات على استحقاقه لها في ١٥ من مارس سنة ذلك التقادم بتقرير الشركة الطاعنة ببقاء هذه المبالغ في ذمتها بما يعد إقراراً صريحاً منها بحق مدين الصلحة فيها ، في حين أن يتقرير بما في الذمة ليس من قبيل الإقرار بإعتباره تنفيذاً لإلتزام التقادم بتعين عليها القيام به . وبفرض إعتباره إقراراً قاطعاً للتقادم فإن المدة المحدة المحدة أللة المتقادم الأول أي ثلاث

سنوات تسرى من وقت إنتهاء الأثر المترتب على سبب الإنقطاع وفق المادة ٣٨٥ من التقنين المدنى ، وإذ قررت الشركة بما في ذمتها بتاريخ ٦ من فبراير سنة ١٩٦٧ فإن التقادم الجديد تنتهي مدته في ٥ من فبراير سنة ١٩٦٥ ويكون الحجز التنفيذي على أموال الشركة في أول إبريل سنة ١٩٦٧ عديم الأثر لتوقيعه بعد اكتمال مدة التقادم هذا إلى أن الطاعنة تمسكت لدى محكمة الموضوع بأن الضريبة المطلوبة من المحجوز عليه والمحجوز من أجلها تحت يد الطاعنة مستحقة عن السنوات من سنة ١٩٥٠ حتى آخر سنة ١٩٥٥ ولم تتخذ مأمورية الضرائب أى إجراء قاطع للتقادم بشأنها منذ توقيع الحجزين في سنتي ١٩٦٠ ، ١٩٦٢ فتكون قد لحقها التقادم هي الأخرى عبملاً بحكم المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفوات أكشر من خمس سنوات . كما تحسكت أيضاً بأن مبالغ الضريبة المطالب بها ليست كلها مستحقة على المحجوز عليه بل تضمينت مبالغ على آخرين هم سائر الشركاء معه في شركة التوصية ، وإذ أغفل الحكم هذين الدفاعين رغم أن من شأن تمحيصها تغيير وجه الرأى في الدعوى فإنه علاوة على مخالفة القانون يكون قاصر التسبيب.

حيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه لما كان مقتضى الحجز أياً كان نوعه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وضع المال المحجوز تحت أمر القضاء بما يمتنع معه على المحجوز لديه الوفاء به لدائنه أو تسليمه إليه ، كما يمتنع على المحجوز عليه التصرف فيه بما يؤثر في ضمان الحاجز ، وكان حجز ما للمدين لدى الغير يتم وينتج أثاره بمجرد إعلان الحجز إلى المحجوز لديه ، وكانت المادة ٣٨٣ من التقنين المدنى تقضى بأن التقادم السارى ينقطع بالحجز وهى عبارة عامة تسرى على حجز ما للمدين لدى الغير فإنه يترتب

على إعلان ورقة الحجز للمحجوز لديه قطع التقادم السارى لمصلحته في، مواجهة المحجوز عليه اعتباراً بأن الحجز من أسباب قطع التقادم وكذلك قطع التقادم الساري لمصلحة المحجوز عليه في مواجهة الحاجز لأن الحجز وإن كان يعلن إلى المحجوز لديه إلا أنه يقصد توجيهه فعلاً إلى المحجوز عليه وينصب على ما له ، لما كان ذلك ، وكان قد تقرر في السبب السابق صحة الحجزين التنفيذيين المؤرخين ١٦ من نوفسمبر سنة ١٩٦٠ ، ٢٤ من يناير سنة ١٩٦٢ وكان الحبجرز الصحيح يبقى منتجاً كل أثاره ما لم يرفع بحكم القضاء أو برضا أصحاب الشأن أو يسقط لسبب عارض بحكم القواعد العامة ، وكان الفصل الثاني من الباب الثاني من قانون الحجز الإداري الخاص بحجز ما للمدين لدى الغير قد خلا من نص يسمح بإعتبار الحجز تحت يد الغير يسقط بالتقادم أسوة بما قررته المادة ٢٠ من ذات القانون في شأن حجز المنقول لدى المدين ، كما خلا قانون المرافعات السابق المنطبق على واقعة الدعوى من نص مماثل فيما عدا المادة ٥٧٤ الخاصة بالحجز تحت يد إحدى المصالح الحكومية وهي المقابلة للمادة ٣٥٠ من قانون الرافعات الحالي ، فإنه يترتب على توقيع الحجزين سالفي الذكر قطع التقادم السارى سواء لمصلحة الشركة الطاعنة ضد المحجوز عليه بالنسبة لمبالغ التأمين أو لمصلحة هذا الأخير قبل مصلحة الضرائب الحاجزة في شأن مبلغ الضريبة ما دامت إجراءاتها متعاقبة على النحو الذي قرره القانون وإذ كانت الطاعنسة تقرر أن مبالغ التأمين مستحقة على النحو الذى قرره القانون ، وإذ كانت الطاعنة تقرر أن مبالغ التأمين مستحقة في ١٥ من مارس سنة ١٩٦٠ ، كما لا تجــادل في أن المطالبة بالضريبة لم تكن قمد سقطت بالتقادم عند توقيع الحجزيـــن في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ ، ٢٤ من يناير سنة ١٩٦٧ تبعاً لما هو ثابت من توجيه التنبيه بالدفع إلى المدين في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٠، وإذ أعقبت المصلحة هذين الحجزين بحجز تنفيذى آخر ضد الطاعنة في أول إبريل سنة ١٩٦٧ بما يترتب عليه إستمرار قطع التقادم فإنه لا محل للتذرع بسقوط الحق في المطالبة بالمبلغين وذلك دون ما حاجة للتعرض لمدى إعتبار التقرير بما في الذمة إقراراً قاطعاً للتقادم أو لمدة التقادم الجديدة بعد الإنقطاع . وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة فسحب محكمة النقض أن تبين التطبيق القانوني السليم مقومة الحكم على أساسه . لما كان ما تقدم ، وكانت أوراق الدعوى خلوا مما يفيد أن المبالغ المستحقة لمصلحة الضرائب قبل المحجوز عليه تخالطها مبالغ أخرى مستحقة على بقية الشركاء في شركة التوصية التي يسهم فيها ، وكان لا محل للنعي على الحكم بالقصور لعدم رده على وجه من وجوه الدفاع لا أثر له في الأوراق ، فإن النعى بأكمله يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى النعى بالسبب السابع مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أنها دفعت أمام محكمة الموضوع بأن اغجوز عليه استصدر ضدها حكماً من اغاكم الإنجليزية بدفع المبالغ المستحقة بموجب وثائق التأمين المعقودة لديها على أساس عدم انطباق القانون المصرى استناداً إلى أنها شركة كندية مركزها بالخارج ويوقع رئيسها على كافة وثائق التأمين وتدفع مبالغها بعملات أجنبية ، واضطرت الطاعنة إلى سدادها نما يحق لها التمسك بذلك الحكم في النزاع القائم لتحديد القانون الواجب التطبيق من حيث مكانية عقد التأمين بعد إذ لم يعد للمحجوز عليه أموال تحت يدها .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٩٩ من القانون المدنى تقضى بسريان قانون الدولة التي تم فيها العقد عند اختلاف الموطن ما لم يتفق المتعاقدان أو يتبين من الظروف أن قانونا آخر هو الذي يراد تطبيقه وكانت المادة ٧٢ من هذا القانون تنص على أنه يسرى على قواعد الإختصاص وجميع المسائل الخاصة بالإجراءات قانون البلد الذي تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الإجراءات ، وكان الشابت من الأوراق أن وثائق التأمين قد أبرمت في مصر وأن المستأمن وهو المدين المحجوز عليه مصرى الجنسية وأن الدعوى الماثلة دعوى بطلان حجز ما للمدين لدى الغير موقع في مصر على أموال موجودة فيها ، فإن القانون المصرى يكون هو الواجب التطبيق علاوة على أن الحاكم المصرية تكون هي المختصة وحدها بنظر دعوى البطلان والطلبات الموضوعية المرتبطة بها . لما كان ذلك ، وكان من آثار توقيع حجز ما للمدين لدى الغير طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٢٩ من قانون الحجز الإداري نهى الحجوز لديه عن الوفاء بما في ذمته للمحجوز عليه فإن وفاء الشركة الطاعنة إلى المحجوز عليه بمبالغ وثاثق التأمين لا تحاج به مصلحة الضرائب الحاجزة وإذ كانت الحكمة الإستئنافية قد أصابت بتطبيق القانون المصرى على واقعة الدعوى المرفوعة أمامها فإنه لا تشريب عليها إذا هي لم تتحدث عن الحكم الصادر من المحاكم الإنجليزية طالما أن الاختصاص معقود للمحاكم المصرية وحدها.

وحيث إن مفاد السبب الثامن أن للطاعنة حقاً في المطالبة بالفوائد عند نقض الحكم لأن المادة ١٠١ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٣٩ غير منطبقة على واقعة الدعوى . وحيث إن هذا النعى أضحى غير ذى موضوع بعد أن تبين أن الطعن برمته غير سديد .

(الطعن ۳۸۳ لسنة ۳۹ق - جلسة ۳۰/۱۹۷۵ س۲۶ ص۸۷۳) حجز - بطلان .

الحكمة

بعد الأطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع ـ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق ـ تتحصل في ان المطعون ضده الاول أقام الدعوى رقم مند 19۷۱ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية ضد الطاعنة والشركة المطعون ضدها الثانية طالبا الحكم بالزام الاخيرة في مواجهة الأولى بنفاذ الحوالة المحررة في ٣ ابريل سنة ١٩٧١ الصادرة اليه من السيدة في حق الشركة المطعون ضدها الثانية وقيمتها ٥٠٥٠ جنيه والفوائد القانونية بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة الرسمية وحتى السداد وأورد بصحيفة دعواه ... انه أعلن الشركة بالحوالة في ١٥ يونية مصلحة الضرائب أوقعت حجزاً بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٧١ للسيدة الحيلة تحت يدها بمبلغ ٣٥٤٠ جنيها و ٩٠ مليما فيعتبر لذلك حجزا سابقا على الحجز الذي وقعه بمقتضى الحوالة واعتبرت خطابها سالف الذكر بمثابة تقرير بما في الذمة . وبتاريخ ١١ ابريل سنة سالف الذكر بمثابة تقرير بما في الذمة . وبتاريخ ١١ ابريل سنة سالف الذكر بمثابة تقرير بما في الذمة . وبتاريخ ١١ ابريل سنة المها

تدفع له - المطعون ضده الأول - المبلغ المدعى به والفوائد على ما سلف بيانه استنادا الى ان الحجز الذى أوقعته الطاعنة - مصلحة الضرائب تحت يد مدير الشركة بأرمنت وقع باطلا لأنه كان يتعين ايقاعه تحت يد رئيس مجلس الأدارة كما انه لم يعلن الى المحجوز عليها خلال الشمانية الآيام التالية لاعلان محضر الحجز الى المحجوز لديه استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم سنة ٩٨ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٧٣ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض الحكم وعرض على وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وعرض على المحكمة في غرفة المشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكسم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه من ثلاثة أوجه ، وحاصل أولها مخالفة قواعد الاختصاص النوعى وفى بيان ذلك تقول ان الحكم انتهى فى قضائه الى تأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة حالة ان موضوع النزاع هو من منازعات التنفيذ التي أولت المادة ٧٧٥ من قانون المرافعات الاختصاص فيها سواء الموضوعية منها أو الوقتية وأيا كانت قيمتها لقاضى التنفيذ دون غيره ، عما كان يتعين معه على محكمة أول درجة ان تقضى بعدم اختصاصها نوعيا بنظرها ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بتأييد الحكم المستأنف فانه يكون معيبا بمخالفة القانون .

وحيث ان هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه اذ قضى بتأييد الحكم المستأنف فقد حصل وقائع الدعوى المقامة من المطعون ضده الاول وطلباته فيها استمدادا عما أورده بصحيفتها الافتتاحية وما

طرح عليها من دفاع وهو الحكم بنفاذ الحوالة الصادرة اليه من السيدة في حق الشركة المطعون ضدها الثانية والزامها بأن تدفع له مبلغ جنيه والفوائد القانونية بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة الرسمية وحتى السداد وهي طلبات الزام في دعوى مبتدأة تغيا بها المطعون ضده الاول الحصول على حكم من القضاء بالزام مدينه باداء معين فلا تعتبر لذلك من عداد المنازعات في التنفيذ التي اختص بها المشرع قاضي التنفيذ وحده ولا يقدح في هذا النظر ان عسم محكمة الموضوع في حكمها ما بسط عليها من أوجه الدفاع والدفرع القانونية بلوغا للقضاء في الدعوى لانها وعلى هذا النحو الداخم المطعون فيه قد قضى للمطعون ضده الاول بطلباته سالفة البيان فانه لا يكون قد خالف صحيح حكم القانون في شأن قواعد الاختصاص ويكون النعي عليه بهذا الوجه غير سديد .

وحيث ان حاصل الوجهين الثاني والثالث ان الحكم المطعون فيه استند في قضائه ببطلان الحجز الذي وقعته مصلحة الضرائب على صند من القول بأن إعلان الحجز لم يسلم في مركز ادارة الشركة وفقا للمادة ١٣ من قانون المرافعات ورتب على ذلك قبول الدفع المبدى من المطعون ضده ببطلان الحجز لهذا السبب في حين انه حجز ادارى وقع تحت يد المطعون ضدها الثانية في أرمنت فهو ليس من الاوراق التي تعلن عن طريق المحضرين ولا يطبق في شأنها الحكم الوارد في المادة ١٣ سالفة البيان بل تحكمها المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥ في شأن الحجز الادارى والتي تنص على ان يتم بكتاب موصى عليه بعلم الوصول كما ان البطلان المقرر في هذه الحالة هو بطلان نسبي لا يصح ان يتمسك به الا من شرع لمصلحته وهي الشركة المحجوز تحت يدها فحسب وليس المطعون ضده

بإعتباره دائنا حاجزا هذا الى ان الغاية من الاجراء قد تحققت بحبس الشركة للمال المحجوز تحت يدها مما كان يتعين معه طبقا للمادة ٢٠ من قانون المرافعات رفض الدفع ببطلان الحجز .

وحيث ان هذا النعي غير منتج ذلك ان المادة ٢٩ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الادارى تنص على انه « يقع حجز ما للمدين لدى الغير بحوجب محضر حجز يعلن الى المجوز لديه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ويتضمن قيمة المبالغ المطلوبة وأنواعها وتواريخ استحقاقها ... ويجب اعلان المجوز لديه عليه بصورة من محضر الحجز مبينا بها تاريخ اعلانه المجوز لديه والا الثمانية أيام التالية لتاريخ اعلان المحجوز لديه والا اعجز كأن لم يكن ولما كانت الطاعنة لم تثبت قيامها باعلان المجوز عليها بالحجز في الميعاد المحد في هذا النص فان الحجز يعتبر كأن لم يكن مما يتحقق به للمطعون ضده الأول المسلحة في التمسك بالعوار الذي حاق بالحجز وذلك باعتبار ان الحق محل الحجز محال اليه من الحجوز عليها ومن ثم فلا جدوى مما نعته الطاعنة على الحكم المطعون فيه فيما أورده في شأن بطلان الحجز .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

(الطعن ٩٦) لسنة ٣٤ق - جلسنة ١٤/٥/١٧٧ س٧٨ص ١١٨٨)

اعلان محضر الحجز الادارى للمحجوز عليه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول. ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥. اثبات حصوله، وجوب ان يكون تقديم علم الوصول الدال عليه.

اعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم اعلان المحجوز عليه بمحضر الحجز ، عدم تعلقه بالنظام العام . لايجوز للمحكمة ان تقضى به من تلقاء نفسها .

الحكمية

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقبرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع تتحصل _ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق ـ في ان مصلحة الضرائب أقامت الدعوى رقم لسنة ١٩٧٢ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية ضد المطعون ضده طالبة الحكم بالزامه بأن يدفع لها مبلغ ٩٢٥ج و ٤٥٧م استنادا الى انها تداين من يدعى في هذا المبلغ ولان المطعون ضده يدين له فقد أوقعت حجزا تحت يده في ٢٦/١/١٧١ استيفاء للمبلغ المذكور الا ان هذا الاخير لم يقم بما يفرضه عليه حكم المادة ٣١ من قانون الحجز الادارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ثما يجعل لها الحق في مطالبته بصفته الشخصية بالمبلغ المجوز من أجله عملا بالمادة ٣٧ من القانون سالف الذكر ولذلك فقد أقامت الطاعنة الدعوى للحكم بطلباتها السابقة _ وبتاريخ ١٩/٥/٥/١٧ حكمت الحكمة برفض الدعوى _ استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم لسنة ٩٣ق القاهرة وبتاريخ ٨/٤/٨١ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف به طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقندمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث أن الطعن أقيم على سبب واحد هو مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بتأييد الحكم الابتدائي برفض الدعوى على أن محضر الحجر لم يعلن الى المحجوز عليه إذ خلت صورته مما يفيد هذا الإعلان ، كما أن إشعار علم الوصول لا يتضمن بذاته ما يفيد الإعلان في حين أن المادة ٢٩ من قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ لم تستلزم أن تحمل صورة محضر الحجز دليل إعلانها للمحجوز عليه ، وأنه إذا اكتفى القانون في إجراء الإعلان بمجرد إرسال الورقة المطلوب إعلانها بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول فإن الدليل الوحيد على القيام بهذا الإعلان هو تقديم نموذج علم الوصول الموقع عليه من المرسل إليه بالإستلام، هذا الا أن بطلان الحجز نسبى وغير متعلق بالنظام العام مماكان لا يجوز للمحكمة أن الخجز نسبى وغير متعلق بالنظام العام مماكان لا يجوز للمحكمة أن تنقش من تلقاء نفسها في مدى التزام الحاجز بما فرضه القانون عليها من واجب إعلان المجوز عليه بصورة من محضر الحجز الإدارى تحت يد المجوز لديه . طالما أن هذا الأخير لم يحضر أمام المحكمة ولم يتمسك ببطلان الحجز للسبب المذكور.

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن النص في المادة ٢٩ من قانون الحبر الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ على أن و يقع حجز ما للمدين لدى الغير بموجب محضر حجز يعلن الى المجوز لديه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ويتضمن قيمة المبالغ المطلوبة ... ويجب إعلان المجوز عليه بصورة من محضر الحجز مبينا بها تاريخ إعلانه للمحجوز لديه خلال الشمانية أيام التالية لتاريخ إعلان المحجوز لديه وإلا اعتبر الحجز كأن لم يكن التاريخ إعلان الشارع وإن أوجب ان تتضمن صورة محضر الحجز التي تعلن الى المحجوز لديه تعلن الى المحجوز لديه إلا أنه لم يوجب أن تحمل صورة محضر الحجز المعلن الى المحجوز لديه عليه دليل إعلانها الى المحجوز لديه

رسم إجراءات خاصة لإعلان محضر الحجز الى المحجوز لديه وإعلان الحجوز عليه بصورة من ذلك الحضر وهي تختلف عن الإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات فجعل الاعلان الموسل من الحاجز الى الحجوز عليه بكتاب موضى عليه مصحبوب بعلم الوصول في قوة الإعلان الذى يتم بالطرق القانونية وبالتالي فسيان السبيل الوحيد لإثبات حصول ذلك الإعلان هو تقديم علم الوصول الدال عليه - وإذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر بأن أقام قضاءه بتأييد حكم محكمة أول درجة برفض الدعوى على أن و الشابت من مطالعة صورة منحضو الحجز المقدمة من المستأنف بصفته أنها لم تعلن للمحجوز عليه في خلال الموعد القانوني ولا يدل على حصول هذا الإجراء إشعار علم الوصول المقدم ضمن مستندات المستأنف بصفته للتدليل على إخطار المحجوز لأن هذا الإشعار مستقلا بذاته لا يعتبر إعلان أو إخطار المحجوز عليه بما يتعين إعلانه به على ما نصت عليه المادة ٣/٢٩ من قانون الحجز الإدارى طالما جاءت صورة محضر الحجز خلوا تما يفيد اعلانها للمحجوز لديه كما أن إشعار علم الاستلام بذاته لا يتضمن هذا المعنى لأنه لا يكشف عن مضمون الرسالة المسجلة بعلم الوصول التي وجهها للمحجوز عليه ومجرد توصيلها اليه لا يعنى أن بها محتويات محددة وأن تلك المحتويات متضمنه إيداعها بالحجز الموقع تحت يد المستأنف عليه ، لما كان ذلك وكان ماقرره الشارع بنص المادة ٢/٢٩ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن الحجز الإداري من إعتبار الحجز كأن لم يكن في حالة عدم إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز غير متعلق بالنظام العام فيجوز لكل ذي مصلحة النزول عنه صراحة أو ضمنا وكانت محكمة الاستئناف قد تصدت لهذا الأمر من تلقاء نفسها وقضت بإعتبار الحجز كأن لم يكن تأسيسا على أن إعلان المحجوز عليه بمحضر الحجز لم يتم رغم عدم دفع صاحب المصلحة بذلك فإنها تكون قد خالفت القانون وأخطأت في تطبيقه بما يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

(الطعن ١١٢٦ لسنة ٤٨ق - جلسة ١١/ ١٢/ ١٩٧٩ س٣٠ص ٣٢٠)

المقرر في قبضاء هذه الحكمة - أنه لما كيانت المادة ٧٥ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري - تقضى بأن تسرى على الحجز الإداري جميع أحكام المرافعات التي لا تتعارض مع أحكام ذلك القانون ، وكان يشترط في الحق الذي يمكن اقتضاؤه جبرا وفقا لحكم المادة ٧٨٠ من قانون المرافعات أن يكون محقق الوجود ومعين المقدار وحال الأداء ، وشرط تحقق وجود الدين هو ألا يكون متنازعا فيه نزاعا جديا ، وأن يكون بيد الدائن الدليا عليه ويلزم توافر هذا الشرط وقت توقيع الحجز، بمعنى أنه اذا كان دين الحاجز غير محقق الوجود وقت توقيع الحجز ، فإن الحجز يكون قد وقع باطلا ، حتى لو طرأ بعد ذلك ما يجعله محقق الوجود ، ولما كان تقدير تحقق الشروط اللازم توافرها في الحق الذي يمكن اقتضاؤه جبرا هو من سلطة محكمة الموضوع ، متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم الإعتداد بالحجز الإدارى موضوع على سند مما أورده بمدوناته من أن ه الثابت، من الأوراق أن المبالغ المجوز بموجبها محل نزاع جدى إذ قد إنصبت منازعة المستأنف عليه (مورث المطعون ضدها) على عدم أحقية الجهة الحاجزة في الأجرة الشهرية المطالب بها نظرا لقيامه بسداد الأجرة موضوع المطالبة طبقا للعقد المبرم بين الطرفين بتاريخ ١٩٥٤/٢/١ وحصول تلك المنازعة بالدعوى لسنة ٧٦ مدني كلى طنطا قبل توقيع الحجز موضوع المنازعة الماثلة والقضاء نهائيا فى الدعوى المشار إليها بتعديل تلك الأجرة وهو ما تستخلص منه المحكمة جدية المنازعة فى الحق الموقع الحجز اقتضاء له مما مفاده تخلف بعض الشرائط اللازمة لصحة الحجز موضوع المنازعة الأمر الذى يتعين معه الحكم ببطلانه ، وبالتالى عدم الإعتداد به وإذ كان هذا الذى خلص اليه الحكم سائغا له أصله الشابت بالأوراق ولا مخالفة فيه لصحيح القانون فإن النعى عليه يكون على غير أساس . (الطعين ١٥٤٨ لسنة ٤٥٤ – جلسسية ١٩٨٩/٣/٨)

لما كان الواقع في الدعوى أن المطعون ضده الأول رفعها بصفته حارسا قضائيا وطلب فيها استرداد حيازة المستشفى محل النزاع بجميع مقوماته المادية والمعنوية التي وقع عليها الحجز الإداري وتم بيعها بالمزاد العلني الذي رسا على الطاعن بتاريخ ١٩٧٤/٩/١٤ مستندا في ذلك الى أن الحكم النهائي الصادر في الاستئناف رقم لسنة ... قضائية القاهرة والذي قضى له في مواجهة الأخير وبقية المطعون ضدهم ببطلان إجراءات الحبجز الإداري الموقع من مصلحة الضرائب على منقولات المستشفى المذكورة وحق الإيجار والإسم التجاري وما ترتب عليه من إجراءات بيع ورسو المزاد على الطاعن ، فإن هذه الدعوى بالنظر الى الطلبات الواردة بها والأساس الذي أقيمت عليه ليست دعوى استرداد الحيازة قصد بها مجرد حماية حيازة عقار تحت يد المطعون ضده الأول من أعمال غصب تمت من قبل الطاعن وإنما هي بحسب تكييفها الصحيح دعوى الحق ذاته ، الهدف منها رد الأموال المنقولة الملوكة للمستشفى محل النزاع وبجميع مقوماتها المادية والمعنوية بما فيها حق الإيجار وتمكين المطعون ضده الأول من المستشفى ، وذلك إعمالا لأثر الحكم الذي قضى له ببطلان إجراءات الحجز الإداري على هذه المنقولات وبيعا

المزاد للطاعن والذي من مقتضاه عودة الطرفين - الراسي عليه المزاد وورثة المدين - الى الحالة التي كانا عليها قبل رسو المزاد أي إبقاء ملكية المنقولات محل النزاع ضمن تركة المدين التي عين المطعون ضده الأول حارسا عليها ، والذي أصبح بمجرد هذا التعيين وبحكم القانون نائبا قضائيا عن صاحب الحق في المال الموضوع تحت الحراسة فتكون له مباشرة إجراءات التقاضي منه والمحافظة عليه ، ومن ثم فإنه يكون صاحب الصفة في مقاضاة الطاعن ومطالبته برد هذه المنقولات بإعتبار أنه الذي رسا بيعها بالمزاد عليه فيكون ملتزما بردها بعد إنقضاء ببطلان هذا البيع إعمالا للأحكام المقررة لرد غير المستحق ، دون تلك الأحكام التي خص بها القانون دعوى استرداد حيازة العقار ، وإذ خلص الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة بقضائه برفض ما أثاره الطاعن من دفوع بعدم قبول دعوى استرداد الحيازة وإلزامه رد المحجوزات التي رسا مزادها عليه الى المطعون ضده الأول استنادا الى الحكم الذي قضى ببطلان اجراءات الحجز والبيع بالمزاد وبإعتناقه أسباب الحكم الابتدائي التي تضمنت ما يفيد فهم المحكمة الدعوى فهما سليما بأنها دعوى حق تتعلق برد منقولات وقضائها فيها على هذا الأساس، ومن ثم يكون الحكم صحيح النتيجة قانونا ، فلا يعيبه من بعد ما اشتملت عليه أسبابه في مقام الرد على دفوع الطاعن من إسباغ تكييف خاطئ على الدعوى بأنها دعوى استرداد حيازة عقار ، إذ يسوغ لمحكمة النقض أن تتدارك هذا التكييف القانوني الخاطئ بالتصحيح متى كان الحكم المطعون فيه أصاب صحيح القانون في نتيجته.

(الطمن ١٠٣٦ لسنة ٥٥٥ - جلسلة ١٠٣٠)

اقتضاء الحق جبرا . شرطه . ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الادارى . وجوب الا يكون الحق متنازعا فيه نزاعا جديا . تخلف هذا الشرط وقت توقيع الحجز . أثره . بطلان الحجز . تقدير توافر شروط اقتضاء الحق . من سلطة محكمة الموضوع . متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر نائب رئيس المحكمة ، والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع ـ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الوراق الطعن ـ تتحصل في ان المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٨٥ مدنى محكمة جرجا الجزئية بطلب الحكم ببطلان اجراءات الحجز الادارى التي أوقعتها مصلحة ضرائب الاستهلاك مأمورية جرجا ـ بتاريخ ٢٢/٤/١٩٨٥ على المنقولات ـ شرائط الفيديو ـ المبينة بمحضر الحجز وقال شرحا لذلك ان الطاعن بصفته أوقع الحجز على منقولات المتقدمة استيفاءا لضريبة الاستهلاك ، واذ كانت تلك المنقولات ليست عملوكة له وينحصر نشاطه في تأجيرها للغير ويلتزم بردها إلى الشركة المالكة في نهاية عقد الايجار وكانت هذه الضريبة محل منازعة فقد أقام دعواه . قضت الحكمة في مادة تنفيذ موضوعية ببطلان اجراءات الحجز . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستثناف رقم ... لسنة ٢٦ق أسيوط «مأمورية سوهاج» وبتاريخ في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النهابة ملكرة أبدت فيها الرأى في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النهابة ملكرة أبدت فيها الرأى

برفض الطعن ، واذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن الاول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول انه يشترط لاختصاص قاضى التنفيذ ان تكون المنازعة منصبة على اجراء من اجراءات التنفيذ أو مؤثرة في سيره أو يكون الحكم مؤثر في سير التنفيذ من حيث صحة التنفيذ أو بطلانه أو ايقافه أو الاستمرار فيه لل كان ذلك وكانت المنازعة المطروحة لا تعتبر من قبيل منازعات التنفيذ التي محلها اجراءات التنفيذ ، أذ تنصب على منازعة في الالتزام بسداد دين الضريبة والموقع الحجز استيفاءا له ومن ثم فلا ينعقد الاختصاص بنظرها لقاضى التنفيذ واذ قضى الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه ببطلان الحجز بما مؤداه انعقاد الاختصاص لقاضى التنفيذ فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه.

وحيث ان هذا النعى غير سديد ، ذلك ان المقرر ـ فى قضاء هذه المحكمة ـ انه لكى تكون المنازعة متعلقة بالتنفيذ فى معنى المادة ٢٧٥ مرافعات ان يكون التنفيذ جبريا وان تكون المنازعة منصبة على اجراء من اجراءات التنفيذ أو مؤثرة فى سير التنفيذ وإجراءاته لل كان ذلك وكان من شروط صحة الحجز أن يكون الدين محقق الوجود وحال الأداء ومعين المقدار ، وكانت دعوى المطعون ضده بطلب بطلان الحجز سندها منازعة جدية فى قيام الدين المجوز من أجله فإنها بهذا الوصف تندرج ضمن منازعات التنفيذ الموضوعية التى يختص بها قاضى التنفيذ ويضحى النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والفساد في الإستدلال وفي بيان ذلك يقول بأن

الحكم المطعون فيه إذ أسس قضاءه بإلغاء الحجز على وجود نزاع جدى فى الدين المحجوز من أجله مستدلاً على ذلك بالتظلم الذى قدمه المطعون ضده وإذ لم يبين الحكم مصير التظلم وكان يشترط لقبوله على ما ترجبه المادة ٢٧ من القانون رقم ١٩٣٣ لسنة ١٩٨١ أن يكون مصحوباً بما يدل على سداد دين الضريبة وهو لم يتم كما لم يدع بأن المصلحة قبلت التظلم أو أخطرته بذلك كما لم يعمل الأثر المترتب على المادة ٣٧ من القانون سالف الذكر من أن عدم رد المصلحة خلال المدة المقررة يعتبر قراراً برفض التظلم فتكون الضريبة واجبة السداد ويضحى النزاع بشأنها غير جدى ويكون الحجز الموقع صحيحاً وإذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيباً

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المقرر – فى قضاء هذه المحكمة أنه لما كانت المادة ٧٥ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى جميع بشأن الحجز الإدارى - تقضى بأن تسرى على الحجز الإدارى جميع أحكام قانون المرافعات التى لا تتعارض مع أحكسام ذلك القانون وكان يشترط فى الحق الذي يمكن اقتضاؤه جبراً وفقاً لحكم المادة وحال الأداء . وشرط تحقق وجود الدين هو ألا يكون متنازعاً فيه نزاعاً جدياً وأن يكون بيد الدائن الدليل عليه ويلزم توافر هذا الشرط وقت توقيع الحجز بمعنى إنه إذا كان دين الحاجز غير محقق السرط وقت توقيع الحجز نجان الحجز يكون باطلاً . وأن تقدير تحقق الشروط اللازم توافرها فى الحق الذي يمكن اقتضاؤه جبراً هو من المطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة لما كان ذلك وكان الحكم المعمون فيه أو رد كان ذلك وكان الحكم المجدوز من أجله نظراً

لأن الضريبة المطالب بها المطعون ضده غير مستحقة لكونه غير مخاطب بأحكام قانون الضريبة على الإستهلاك فضلاً عن أنه تقدم بتظلم تمسك فيه بعدم أحقية الضرائب في فرضها وأن ما ورد بمنشور الجهة الإدارية لا يصلح سبباً لتوقيع الحجز ولا يخرج عن كونه مجرد توجيهات إدارية وخلص من ذلك إلى جدية المنازعة في الدين الموقع الحجز اقتضاء له بما مؤداه تخلف بعض الشرائط اللازمة لصحة الحجز موضوع المنازعة ورتب على ذلك قضاءه ببطلان الحجز وكان هذا الذي خلص إليه الحكم سائغا له أصله الثابت بالأوراق وكاف لحمل قضائه ، فإن النعى عليه بهذا السبب يضحى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ومخالفة الثابت بالأوراق وفي بيان ذلك يقول بأن الحكم الإبتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه عمل في قضائه ببطلان الحجز على عدم صدور أمر مكتوب من المسئول وكان ذلك يخالف الثابت بالأوراق إذ قدم حافظة مستندات تضمنت قرار رئيس مصلحة الضرائب رقم ٤٩٣ لسنة ٨٢ بتفويض رؤساء المأموريات في إصدار أومر الحجز وصورة رسمية من أمر الحجز المؤرخ ٢٢ / ٤ / ١٩٨٥ الصادر من رئيس مأمورية ضرائب استهلاك جرجا بتوقيع الحجز وهي تدل على أن إجراءات الحجز اتخذت بناء على أمر مكتوب صادر بتفويض من صاحب الإختصاص الأصيل وفقاً لقانون الضرائب وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، لما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من أنه إذا أقيم الحكم على دعامتين كل منهما مستقلة عن الأخرى ، وكان يصح بناء الحكم على أحدهما فقط ، فإن تعيبه في الدعامة الأخرى يكون غير منتج لما كان ذلك وكانت إحدى دعامتي

الحكم المطعون فيه هي جدية المنازعة في استحقاق الدين المحجوز فيه أجله وهي كافية لحمل قضائه فإن تعيبه في الدعامة الأخرى لعدم صدور أمر مكتوب - وأيا كان وجه الرأى فيها يكون غير منتج ومن ثم غير مقبول.

ولما يتقدم يتعين رفض الطعن .

(الطعن ٢٣٢٤ لسنة ٥٥ق - جلسسة ١١ / ١ / ١٩٩٥ س٤٦ ص١٣١)

المشروعات التى تنشأ بأموال مصرية مملوكة لمصريين ويدخل نشاطها فى أحد الجالات المقررة فى القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن نظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة المعدل . عدم جواز الحجز على أموالها عن غير الطريق القضائى . المواد ١ عدم ٧ ، ٧ ، ٧ من هذا القانون .

الحكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المنتشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق ... تتحصل في ان الشركة المطعون ضدها الاولى أقامت الدعوى لسنة ١٩٨٧ تنفيذ الدقى الجزئية بطلب الحكم برفع الحجز الادارى الذي أوقعه البنك الطاعن بتاريخ ١٩/١/١٠ لم يكن على أموالها لدى البنك المطعون ضده الثاني واعتباره كأن لم يكن تأسيسا على ان الحجز وقع قبل ان يحل أجل سداد القسط الاول من القرض ، وبتاريخ ٢٩/٨/١٢/٢ حكمت محكمة أول درجة برفض

الدعوى استأنف الشركة الطعون ضدها الاولى هذا الحكم بالاستئناف رقم لسنة ١٠٦ ق القاهرة ، وبتاريخ بالاستئناف رقم لسنة ١٠٦ ق القاهرة ، وبتاريخ طعن البنك في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها.

وحيث ان حاصل النعى بسبب الطعن مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ في تطبيقه ، اذ قضى برفع الحجز الادارى الموقع على أموال الشركة المطعون ضدها الاولى تحت يد البنك المطعون ضده الثانى تأسيسا على انها شركة منشأة وفقا لاحكام القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٧ فتتمتع بالضمانات لسنة ١٩٧٧ فتتمتع بالضمانات والمزايا التي قررها القانون بالمادة السابعة منه ومنها عدم جواز الحجز على أموالها عن غير الطريق القضائي أيا كانت جنسية المالك للمنشأة أو محل اقامته ، في حين أن المزايا والاعفاءات التي تتمتع بها المشروعات التي تنشأ بأموال مصرية مملوكة لمصريين بينتها بيان نص عليه في المواد ٩ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٨ من القانون فلا تتمتع تلك المشروعات بالحماية التي نصت عليها المادة السابعة من نقمتع تلك المشروعات بالحماية التي نصت عليها المادة السابعة من خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى في غير محله ، ذلك ان النص في المادة الاولى من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن نظام استثمار المال العربي والمناطق الحرة المعدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ـ المنطبق

على واقعة النزاع على ان «يقصد بالمشروع في تطبيق أحكام هذا القانون كل نشاط يدخل في أي من المجالات المقررة فيه ويوافق عليه مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار العربي والاجنبي والمناطق الحرة » وفي المادة الثالثة منه على ان «يكون استثمار المال العربي والاجنبي في جمهورية مصر العربية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اطار السياسة العامة للدولة وخطتها القومية على ان يكون ذلك في المشروعات التي تتطلب خبرات عالمية في مجالات التطوير الحديثة أوتحتاج الى رؤوس أموال أجنبية وفي نطاق القوائم التي تعدها الهيشة ويعتمدها مجلس الوزراء وذلك في الجسالات الآتية ٢ ـ ومشروعات تنمية الانتاج الحيواني والثروة المائية ، وفي المادة السادسة منه على ان ، تتمتع المشروعات المقبولة في جمهورية مصر العربية وفقا لاحكام هذا القانون وأيا كانت جنسية مالكيها أو محال اقامتهم بالضمانات والمزايا المنصوص عليها في هذا القانون ، كما تتمتع المشروعات التي تنشأ بأموال مصرية ـ مملوكة لمصريين في أحد الجالات المنصوص عليها في المادة وأ، من هذا القيانون بالمزايا والاعتفاءات الواردة في المواد ٩ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٧ ، ١٨ منه وذلك بشرط موافقة الهيئة طبقا للقواعد والاجراءات المنصوص عليها فيه ، وفي المادة السابعة منه على انه د لايجوز تأميم المشروعات أو مصادرتها ولا يجوز الحجز على أموال هذه المشروعات أو تجميدها أو مصادرتها أو فرض الحراسة عليها عن غير الطريق القضائي ، يدل على ان الشارع قد جعل المشروعات التي تنشأ بأموال مصرية مملوكة لمصريين والتي يدخل نشاطها في أحد المجالات المقررة في هذا القانون تتمتع بالضمانات والمزايا والاعفاءات المنصوص عليها فيه بعد ان كان التمتع بها قاصرا على المستثمر العربى والاجنبى وانه مينز لاعتبارات قدرها المشروعات التي يتم تنفيذها بعد صدور موافقة مجلس ادارة موافقة مجلس ادارة الهيئة العامة للاستشمار العربي والاجنبي والمناطق الحرة ووفقا لاحكام القانون عن المشروعات التي لم يرخص بها ابتداء طبقا لاحكامه فجعل المشروعات المقبولة وفقا لاحكام القانون تتمتع بكل الضمانات والمزايا المنصوص عليها فيه ووفقا لما نصت عليه المادة السابعة منه من عدم جواز تأميمها أو مصادرتها أو الحجز على أموالها أو تجميدها أو مصادرتها أو فرض الحراسة عليها عن غير الطريق القضائي ، بينما قصر المزايا والاعفاءات التي تتمتع بها المشروعات التي يدخل نشاطها في أحد انجالات المقررة في هذا القانون ولم يرخص بها ابتداء طبقا لاحكامه فحصرها فيما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون وذلك بشرط موافقة الهيئة على تمتع تلك المشروعات بهذه المزايا والاعفاءات طبقا للقواعد والاجراءات المنصوص عليها فيه . لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى _ باتفاق الطرفين - ان الشركة المطعون ضدها الاولى أنشئت بأموال مصرية مملوكة لمصريين يدخل نشاطها في أحد المجالات المصرية في قانون الاستشمار وصدر القرار ٢٥١ لسنة ١٩٨١ بالترخيص بتأسيسها ونشر في الوقائع المصرية بتاريخ ٦/٩/١٩٨١ فتتمتع بكل الضمانات والمزايا المنصوص عليها في القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ كما لا يجوز معه الحجز الادارى على أموالها لدى البنك المطعون ضده الثاني طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون . واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعي عليه بسبب الطعن يكون على غير أساس.

(الطعن ۱۹۳۷ لسنة ٦٠ق - جلسـة ١٨ / ١٩٩٥ س٢٤ص ٦٤٥)

لا كان الثابت من الاوراق ان طلبات المطعون ضده الختامية أمام محكمة أول درجة الحكم بصفة موضوعية ببطلان محضر الحجز الادارى رقم ١٧ لسنة ١٩٨٥ تأسيسا على عدم التنبيه عليه بالوفاء بالدين ، وكونه غير مدين للجهة الحاجزة ، فان التكييف القانونى الصحيح للدعوى انها منازعة موضوعية في التنفيذ ، ويكون ميعاد استئناف الحكم الصادر فيها من محكمة أول درجة بوصفها قاضيا للتنفيذ أربعين يوما عملا بالفقرة الأولى من المادة ٢٧٧ من قانون المرافعات ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بسقوط الحق في الاستئناف لرفعة بعد الميعاد باعتبار الدعوى منازعة تنفيذ وقتية فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وحجبه هذا القضاء الخاطئ عن نظر الاستئناف عما يعيبه أيضا بالقصور في التسبيب .

الحكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع ـ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق ـ تتحصل في ان المطعون ضده أقام على الطاعنين وآخر الاوراق ـ تتحصل في ان المطعون ضده أقام على الطاعنين وآخر الدعوى لسنة ١٩٨٦ مدنى الاقصر الجزئية بطلب الحكم ببطلان محضر الحجز الادارى رقم ١٧ لسنة ١٩٨٥ الموقع بتاريخ بوجب ذلك المحضر أوقع الطاعن الثانى الحجز على منقولات الباخرة سلطانة وفاء لمبلغ ٢٠٠٠ جنيه قيمة رسوم عن المرسى الخاص بها مستحقة لهيئة تنشيط السياحة بالاقصر، ولما كان غير مدين بالمبلغ

المحجوز من أجله ، ولم تنبه عليه الجهة الحاجزة بالوفاء ، ولم يوقع على محضر الحجز فقد أقام الدعوى بالطلبات السالفة ، ومحكمة أول درجة حكمت بتاريخ ٢٨ / ١٩٨٨ في مادة تنفيذية بالطلبات استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف لسنة ٧ق قنا، وبتاريخ ١٩٣ / ١٩٠ قسضت المحكمسة بسيقسوط حق الطاعنين في الاستئناف ، طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان حاصل ما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ذلك انه أقام قضاءه على ان الحكم المستأنف صدر من محكمة جزئية بوصفها قاضيا للامور الوقتية فيكون ميعاد استئنافه خمسة عشر يوما ، في حين ان الطلبات الختامية في الدعوى هي بطلان محضر الحجز الموقع على منقولات الباخرة فتكون الدعوى منازعة موضوعية في التنفيذ يختص بالفصل فيها قاضى التنفيذ ، وصدر حكم المحكمة الجزئية على هذا الاساس ، فيكون ميعاد استئنافه أربعين يوما ، وحجب هذا القضاء الحكم عن الفصل في موضوع الاستئناف عما يعبه ويستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعي في محله ذلك ان القرر - في قضاء هذه المحكمة - ان على المحكمة ان تعطى الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح ، ولما كان المقصود من المنازعة الموضوعية في التنفيل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي تلك التي يطلب فيها الحكم باجراء يحسم النزاع في أصل الحق في حين ان المنازعة الموقتية هي التي يطلب فيها الحكم باجراء وقتي لايمس أصل

الحق والعبرة في ذلك بآخر طلبات للخصوم أمام محكمة أول درجة ، ولما كان الشابت من الاوراق ان طلبات المطعون ضده الختامية أمام محكمة أول درجة الحكم بصفة موضوعية ببطلان محضر الحجز الادارى رقم ١٧ لسنة ١٩٨٥ تأسيسا على عدم التنبيه عليه بالوفاء بالدين ، وكونه غير مدين للجهة الحاجزة فإن التكييف القانوني الصحيح للدعوى انها منازعة موضوعية في التنفيذ ، ويكون ميعاد استئناف الحكم الصادر فيها من محكمة أول درجة بوصفها قاضيا للتنفيذ أربعين يوما عملا بالفقرة الاولى من المادة ٢٢٧ من قانون المرافعات ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بسقوط الحق في الاستئناف لرفعه بعد الميعاد باعتبار الدعوى منازعة تنفيذ وقتية فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وحجبه هذا القضاء وقيم عن نظر الاستئناف عما يعيبه أيضا بالقصور في التسبيب ويوجب نقضه .

(الطعن ١١٢ لسنة ٦١ ل - جلسة ١٩٩٦ / ١٩٩٦ س٤٧ ص ٢٧٤)

طلب التقرير بما فى الذمة لايعتبر نزولا من جانب المحجوز لديه عن التمسك باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم ابلاغه الى المحجوز عليه خلال الثمانية أيام التالية لتوقيعه.

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع ـ عل ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق ـ تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم سنة

١٩٨٩ مدنى بندر بنى سويف الجزئية ضد مورث الطاعنين الخمسة الاوائل وباقى الطاعنين بطلب الحكم بالزامهم بأن يدفعوا له مبلغم ، جد دين الضرائب المستحقة له ، وقال بيانا لذلك انه يداين شركة في ذلك المبلغ وقد أوقع حجزا تنفيذيا بتاريخ ١٩٧٩/٩/١٦ على شركة وعين مدير الشركة _ مورث المطعون عليهم الخمسة الاوائل _ حارسا على المحجوزات ، واذ يدين الطاعنون بدورهم للشركة المدينة له فقد أوقع تحت يدهم الحجز في ١٩٨٠/٢/١١ استيفاء للمبلغ المذكور ولما لم يقوموا بما يوجبه عليهم حكم المادة ٣٠ من قانون الحجز الادارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بالتقرير بما في ذمتهم فانه يحق له مطالبتهم بصفاتهم الشخصية بالبلغ المجوز من أجله عملا بالمادة ٣٢ من القانون سالف الذكر ومن ثم فقد أقام الدعوى ، بتاريخ ١٩٩٠/٥/٣١ حكمت الحكمة بعدم اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى . استأنف المطعون عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف بني سويف بالاستثناف رقم ... سنة ... ق وبتاريخ ١٩٩٢/٦/١٧ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف واحالة القضية الى محكمة بندر بني سويف الجزئية لتنظرها بوصفها قاضيا للتنفيذ وفي ١٩٩٤/٣/٣١ حكمت في مادة تنفيذ موضوعية بالزام الطاعنين بأن يؤدوا للمطعون عليه بصفته مبلغ ، ... جنيه الدين الحجوز من أجله الذي لم يقرروا بما في ذمتهم عنه ، استأنف الطاعنون الخمسة الاوائل هذا الحكم لدى محكمة استئناف بني سويف بالاستئناف رقم سنة ... ق كما استأنفه باقى الطاعنين بالاستئناف رقم سنة .،.. ق بني سويف ، ضمت الحكمة الاستثنافين وبتاريخ ١٩٩٤/١١/١٤ حكمت في موضوع الاستثناف رقم سنة ... ق بتعديل الحكم المستأنف الى الزام الطاعنين

الخمسة الاوائل بأن يؤدوا للمطعون عليه بصفته مبلغ ... ، ... جنيه في حدود ما آل اليهم من تركة مورثهم المرحوم وتأييده فيما عدا ذلك ، وفي موضوع الاستئناف رقم ... سنة ... ق برفضه وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأت انه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولون انهم تحسكوا أمام محكمة الاستئناف باعتبار الحجز الموقع في ٢٠/١/ ١٩٨٠ تحت يد مورث الطاعنين الخمسة الاوائل المرحوم / والطاعنين السادس والسابعة كأن لم يكن لان المطعون عليه لم يقم باعلانهم به بموجب كتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول ، هذا الى ان الطاعنين السادس والسابعة تمسكا باعتبار ذلك الحجز كأن لم يكن لعدم اعلان المجوز عليه به وفقا للمادة ٢٩ من قانون الحجز الادارى رقم اعلان الحجوز عليه به وفقا للمادة ٢٩ من قانون الحجز الادارى رقم شخصيا بأداء الدين المجوز من أجله دون ان يعنى ببحث وتحقيق شذا الدفاع الجوهرى أو يواجهه بما يصلح ردا عليه وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى في محله ، ذلك ان المقرر ـ في قضاء هذه المحكمة _ ان النص في المادة ٢٩ من قانون الحجز الادارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ على ان ويقع حجز ما للمدين لدى الغير بحوجب محضر حجز يعلن الى المحجوز لديه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ويتضمن قيمة المبالغ المطلوبة ويجب اعلان المحجوز

عليه بصورة من محضر الحجز مبينا بها تاريخ اعلانه للمحجوز لديه خلال الثمانية أيام التالية لتاريخ اعلان المحضر للمحجوز لديه والا اعتب الحجز كأن لم يكن ، يدل على ان الشارع وان أوجب ان تتضمن صورة محضر الحجز التي تعلن الى المحجوز عليه تاريخ اعلان محضر الحجز الى المحجوز لديه الا انه لم يوجب ان تحمل صورة محضم الحجز المعلنة الى المحجوز عليه دليل اعلانها الى المحجوز لديه في خلال المسعاد المقرر قانونا وانما رسم إجراءات خاصة لاعلان محضر الحجز الى المحبوز لديه واعلان المحبوز عليه بصورة من ذلك الخيضر وهي تختلف عن الاجراءات المنصوص عليها في قانون الم افعات فجعل الاعلان المرسل من الحاجز الى المحجوز لديه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ومن ثم فان السبيل الوحيد لاثبات حصول ذلك الاعلان هو تقديم علم الوصول الدال عليه ، وكان مفاد نصوص لاتحة البريد وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة .. ان المشرع تقديرا منه لخطورة الآثار التي قد تسرتب على عدم وصول الرسائل المسجلة الى المرسل اليبهم عمل على توفير الضيمانات الكفيلة بوصولها اليهم وذلك باشتراط تسليمها الى أشخاصهم أو لمن تكون له صفة النيابة عنهم في استلامها ، وإذ كان هذا الشرط لازما بالنسبة للخطابات المسجلة عامة ولو لم تكن مصحوبة بعلم الوصول فانه لاشك يكون الزم في حالة اعلان محضر الحجز الى المحجوز لديه المنصوص عليه في المادة ٢٩ من قانون الحجز الادارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ وذلك لما يشرتب على هذا الاعلان من التزامات على المجوز لديه فرضتها المادتان ٣٠، ٣٠ من ذلك القانون وأوجبت عليه القيام بها في مواعيد محددة يبدأ سريانها من تاريخ اعلانه بمحضر الحجز وجعلت الجزاء على اخلاله بها جواز مطالبته شخصيا بأداء المبلغ المجوز من أجله والحجز إداريا على ما

يملكه وفاء لما يحكم به عليه مما مقتضاه ان اعبلان المحجور لديه بمحضر الحجز الاداري لايكون صحيحا الااذا ثبت تسليم الكتاب الموصى عليه الى شخصه أو الى من تكون له صفة النيابة عنه في استلامه ولا يكون ذلك إلا بتقديم علم الوصول الدال عليه . لما كان ذلك وكان البين من الاوراق أن الطاعنين الخمسة الأوائل قد تمسكوا أمام محكمة الاستئناف باعتبار الحجز الموقع في ١٩٨٠/٢/١١ كأن لم يكن لعدم اعلان مورثهم ما الحجوز تحت يده ما بذلك الحجز بموجب كتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول وفقا لنص المادة ٢٩ من القانون سالف الذكر اذ لم يقدم المطعون عليه بصفته علم الوصول الموقع عليه من مورثهم ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لهذا الدفاع بقوله وان أحدا من المستأنفين (الطاعنين) لم ينازع في ان هذا المبلغ هو دين ضريبي مستحق في ذمة الشركة المذكورة وانه مستحق في ذمة مورثهم بصفته مدير فرع الشركة المذكورة الذي توقع عليه الحجز التنفيذي بتاريخ ١٩٧٩/٩/١٦ استيفاء للدين الضريبي السالف ذكره وائما جاء استئنافهم لقضاء محكمة أول درجة طعنا على اجبراءات حبجبز منا للمندين لدى الغبيس الموقع بشاريخ ١٩٨٠/٢/١١ قد شابتها ثمة عيوب فانه أيا كان وجه الرأى حول اجراءات ذلك الحجز فان النعي على الحجز بالبطلان غير منتج ما دام ان الدين الضريبي الحجوز من أجله مستحق في ذمة مورثهم فضلا عن ذلك فان مأمورية الضرائب ببنى سويف أوقعت حجزا تنفيذيا في ١٩٧٩/٩/١٦ اتخذ صورة الحجز لدى المدين وقد وقع على محضر الحجز مورثهم المدين بصفته مدير فرع الشركة بصفته حارسا على المحجوزات الا انه في اليوم المحدد للبيع لم يجد مندوب الحجز المحجوزات وتحرر بذلك محضر تبديد بتاريخ ٢٤/٥/١٩٨٦ ومن ثم فان دعوى وزير المالية بصفته على نحو ما تقدم تقوم على استحقاق

دين الضريبة في ذمة مورثهم فضلا عن ذلك فان الدعوى المستأنف حكمها تستند على انه لم يقم بالتقرير بما في ذمته باعتباره مدين المدين في الحجز التنفيذي الذي أوقعته مأمورية الضرائب ببني سويف بتاريخ ١٩٨١/٢/١١ على الحقوق المعنوية تحت يده وتحت يد المستأنفين في الاستئناف رقم ... سنة ... ق بصفتهم جميعا ملاك العقار الموجود به مقر الشركة وحيث انه لما كان الدين الضريبي المذكور مستحقا في ذمة مورثهم على نحو ما تقدم ومن ثم يلتزم المستأنفون بأدائه في حدود ما آل إليهم من تركة مورثهم ، لما كان ذلك وكانت منازعة التنفيذ الموضوعية المطروحة حسيما أفصحت عنها طلبات المطعون عليه بصفته المداة بصحيفة الدعوى لاتتبعلق بالحبجز التنفيذي الموقع في ١٩٧٩/٩/١٦ على خلفاء شركة وإنما انصبت على الحجز الموقع في ٢/١١ ١٩٨٠/ تحت يد مورث الطاعنين الخمسة الاوائل وباقى الطاعنين بحسبانهم مدينين لمدين المطعون عليه ولم يقرروا بما في ذمتهم فيجوز الزامهم شخصيا بالدين المجوز من أجله وفقا لحكم المادة ٣٧ من القانون سالف الذكر باعتبار ان ذلك جزاء جوازى لمحكمة الموضوع تقضى به حسبما يتراءى لها من ظروف كل دعوى وملابساتها ، وكان هذا الذى انتهى اليه الحكم المطعون فيه لايواجه دفاع الطاعنين الوارد بسبب النعى ولا يصلح ردا عليه هذا الى ان الطاعنين السادس والسابعة قد تمسكا بدورهما أمام محكمة الاستثناف باعتبار الحجز الموقع في ١٩٨٠/٢/١١ تحت يدهما كأن لم يكن لان الجهة الحاجزة لم تقم باعلان الحجوز عليه بهذا الحجز غير ان الحكم المطعون فيه اعتبر أن طلبهما التقرير بما في ذمتهما - الذي أبدياه أمام محكمة الاستئناف _ هو بمثابة تنازل ضمنى عن العيب الذى شاب الحجز ، لما كان ذلك وكان المطعون عليه لم يثبت قيامه باعلان المحبوز عليه بالحجز في الميعاد المحدد على يد محضر فإن الحجز

يعتبر كأن لم يكن لا يقدح فى ذلك طلب الطاعنين من المحكمة التصريح لهما بالتقرير بما فى دمتهما إذعانا لما تفرضه عليهما المادة ٣٠ من القانون المشار اليه اذ ان هذا الطلب الايمكن ان يعتبر وحده تنازلا عن ذلك العيب الذى شاب الحجز فان الحكم المطعون فيه اذ خالف هذا النظر يكون معيبا بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

(الطعن ٢٧١ لسنة ٦٥ق - جلسسة ١٩٩٦/١/ س٤٧ ص ١٣٩)

الحجز الادارى المقصود به اعتباره امتيازا للادارة العامة لتحقيق وظيفتها العامة . اختلافه عن التنفيذ القضائي . قيام الادارة فيه بدور طالب التنفيذ ودور عمثل السلطة العامة في اجرائه .

المقصود بالحجز الادارى ، مجموعة الاجراءات التى ينص عليها القانون ، والتى بموجبها تخول الحكومة ، أو الاشخاص الاعتبارية العامة حجز أموال مدينيها أو بعضها ، ونزع ملكيتها استيفاء لحقوقها التى يجيز القانون استيفاءها بهذا الطريق ، ومن ثم فهو يختلف عن التنفيذ القضائى فى انه يعتبر امتيازا للادارة العامة تمكينا لها من تحقيق وظيفتها العامة ، وآيسة ذلك انه يتم دون حاجة لحكم قضائى أو لغيره من السندات التنفيذية ، وان الادارة تقوم فيه بدور طالب التنفيذ ودور ممثل السلطة العامة فى اجرائه ، فهو لايتم بواسطة القضاء بل بواسطة طالب التنفيذ نفسه ، ويعتبر لهذا صورة من صور اقتضاء الدائن حقه بنفسه ، كما ان اجراءاته قد روعى فيها تغليب مصلحة المدائن على مصلحة المدين المنفذ ضده وعلة هذا ان الحقوق مصلحة الدائن على مصلحة المدين المنفذ ضده وعلة هذا ان الحقوق التي تقضى بواسطة هذا الطريق هى حقوق للخزانة العامة .

(الطعن ۸۷۱ لسنة ٦١ق - جلسنة ١٩٩٩/١١/١٩ لم ينشسر بعبد)

الحجز الادارى إحاطته بضمانات . وجوب اتباعها عند توقيع الحجز . تخلفها . أثره . بطلان الحجز . اصطحاب شاهدين عند توقيع الحجز وتوقيعهما عليه من تلك الضمانات . علة ذلك .

أحاط المشرع الحجز الادارى بعدد من الضمانات _ تحقيقا للتوازن بين مصلحة الطرفين _ وأوجب على الدائن الحاجز اتباعها عند توقيع الحجز ، ورتب على تخلفها بطلان الحجز سواء بالنص عليه صراحة في قانون الحجز الادارى ، أو بسبب عدم تحقق الغاية من الاجراء عملا بأحكام المادة ٢٠ من قانون المرافعات _ الذى أحالت اليه في شأن إعمال أحكامه المادة ٧٥ من قانون الحجز الادارى وذلك في حالة خلو أحكامه من النص على البطلان جزاء لتخلف الغاية من هذه الاجراءات _ ومن بين تلك الضمانات ما أورده المشرع في المادتين الرابعة والسابعة منه من ضرورة اصطحاب شاهدين حال توقيع الحجز وان يحمل كل من تنبيه الاداء والحجز ومحضر الحجز توقيعهما باعتبار ان ذلك الامر مرعى فيه تحرى الصحة والدقة وطابقة الاجراءات التي يباشرها أشخاص الدائن الحاجز لصحيح ومطابقة الاجراءات التي يباشرها أشخاص الدائن الحاجز لصحيح في الموظفين القضائيين المنوط بهم اتخاذ هذه الاجراءات .

(الطعن ٨٧١ لسنة ٢١ق. – جلسة ١٩٩٩/١١/١٩٩١ لم ينشسر بعسه)

الالتزام باصطحاب شاهدين عند توقيع الحجز الادارى . اجراء جوهرى . اخلال مندوب الهيئة الحاجزة بهذا الالتزام حال شروعه فى اجراء الحجز على الطاعن .أثره . بطلان الحجز . عدم زواله الا باقرار المدين بصحة الاجراءات وسلامتها . انتهاء الحكم المطعون فيه الى صحة الاجراءات على ان الغاية من الاجراء تحققت دون بيان ماهية الغاية ودليل تحققها ورغم تحسك الطاعن بعدم صحة الاجراءات . خطأ وقصور .

إذ كان البين من محضر الحجز المؤرخ ١٩٨٨/٦/١٥ ان مندوب الهيئة المطعون ضدها لم يلتزم حال شروعه في اجراء الحجز على الطاعن اصطحاب الشاهدين ، فأورد في محضره انه اصطحب شاهدا واحدا هو الذي خلا محضر الحجز من توقيعه ، مخالفا بذلك نص المادتين الرابعة والسابعة من قانون الحجز الاداري ولما كانت الغاية التي ابتغاها المشرع من هذا الاجراء هي تحقيق ضمانة للمدين المجوز عليه في مواجهة الدائن الحاجز الذي خوله القانون سلطة توقيع الحجز بنفسه نما يجعل منه اجراء جوهری یشعین علی مندوب الحاجز آن پلتزم به ، فاذا أخل بهذا الالتزام فان الحجز يعتبر باطلا ، ولايزول هذا البطلان الا باقرار المدين _ الطاعن _ بصحة اجراءات الحجز وسلامتها واذ انتهى الحكم المطعون فيه ، رغم تخلف هذا الاجراء ، الى صحة إجراءات الحجز مع تمسك الطاعن بعدم صحتها ومنازعته في سلامتها وعدم علمه بها على سند مما أورده من ان الغاية من الاجراء قد تحققت دون ان يبين ماهية تلك الغاية ووجه ودليل تحققها فانه يكون معيبا بالقصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون.

(الطعن ٨٧١ لسنة ٦١ق - جلسـة ١٦ / ١١ / ١٩٩٩ لم ينشـر بعـد)

اعلان الحجز الادارى على المنقول لدى المدين تمامه بتوقيعه بشخصه أو من ينيب عنه على محضر الحجز . رفض أى منهما التوقيع بالاستلام . أثره . اثبات ذلك في المحضر وتعليق نسخة منه على باب الجهة الادارية التي يقع الحجز في دائرتها . مؤداه . قيام هذا الاجراء مقام الاعلان . المادتان ٤ ، ٧ق ٣٠٨ لسنة قيام في شأن الحجز الادارى . مخالفة ذلك . خطأ .

مفاد المادتين الرابعة والسابعة من هذا القانون (قانون الحجز الادارى) ان اعلان حجز المنقول اداريا لدى المدين يتم بتوقيعه بشخصه أولمن يجيب عنه على التنبيه بالاداء والانذار بالحجز ومحضر الحجز فاذا رفض أي منهما التوقيع واستلام نسخة منه أثبت ذلك في هذا المحضر وعلقت نسخة منه على باب الجهة الادارية التي يقع الحبجز في دائرتها ويقوم هذا الاجراء مقام الاعلان. لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاوراق ان مندوب الطاعن بصفته قد انتقل بتاريخ ١٩٩١/١/١٤ الى محل اقامة المطعون ضدها ونبه عليها بدفع مبلغ...، ... جنيه قيمة ايجار اغل المؤجر لها من الوحدة المحلية بمركز قوص ومصروفات الحجز التي تعد ضمن الحالات التي أجازت الفقرة (هـ) من المادة الاولى من القانون سالف الذكر تحصيلها بطريق الحجز الادارى _ وذلك عن المدة من مايو سنة ١٩٩٠ حتى نوفمبر سنة ١٩٩٠ وأنذرها بالحجز واذ لم تستجب فقد شرع في توقيع الحجز الاداري بحضور شاهدين على وتليفزيون ملون ۽ قدر قيمته بحوالي ... جنيه أقرت بملكيتها له وتركه في حراستها وطلب منها التوقيع على التنبيه والانذار ومحضر الحجز واستلام صورته فرفضت فقام على أثره بتعليق نسخة منه على باب قسم الشرطة الذي أجرى الحجز في دائرته فتحقق بهذا الاجراء اعلانها به حسبما رتبه القانون وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى عدم الاعتداد باجراءات حجز المنقول لدى المطعون ضدها سالفة الذكر واعتباره كأن لم يكن على سند من أن الطاعن لم يعلنها بنسخة من محضر الحبجز في خلال الشمانية أيام التالية لتوقيعه في ١٩٩٠/١/١٤ اعمالا لحكم المادة ٢٩ من قانون الحجز الادارى المتعلقة باعلان حجز ما للمدين لدى الغير وهو أمر لم يستلزمه الشارع في اعلان حجز المنقول لدى المدين فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

(الطعن ١٦٧٩ لسنة ٦٣ق - جلسة ١٦ / ٢٠٠٠ لم ينشر بعد)

حكم الحكمة الدستورية العليا بشأن عدم دستورية الفقرة ٩ من المادة الاولى من قانون العجز الاداري :

الاجراءات

بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٩٧ ، أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة ، طالبا الحكم بعدم دستورية الفقرة (٩) من المادة الاولى من قانون الحجز الادارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ وكذلك مادته الثانية .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى.

وبعد تحضير الدعوى أو دعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة ، وقررت الحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق ، والمداولة .

حيث ان الوقائع ــ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق ــ تتحصل في ان المدعى كان قد أقام الدعويين رقمي ... لسنة ...، السنة ... مدنى مركز الجيزة ضد المدعى عليه الثانى بصفته وكذلك ورثة المرحوم طالبا فى الدعوى الاولى الحكم برفع الحجز عن ممتلكاته المتمثلة فى حق انتفاعه بالارض المينة بصحيفة تلك الدعوى وما عليها من مبان يملكها والغاء أمر الحجز الادارى الصادر بتاريخ ٥/١/١٩٩٥، وفى الدعوى الثانية الحكم بتثبيت ملكيته لحق الانتفاع بالعقار المذكور وبالغاء اجراءات الحجز الادارى التى تحت عليه . وأثناء نظر الدعويين _ بعد ضمهما _ دفع المدعى بعدم دستورية الفقرة (٩) من المادة الاولى من قانون الحجز الادارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥، واذ قدرت محكمة الموضوع جدية دفعه ، وخولته رفع الدعوى الدستورية ، فقد أقامها.

وحيث ان المصلحة الشخصية المباشرة ـ وهي شرط لقبول الدعوى الدستورية ـ مناطها ارتباطها عقلا بالمصلحة التي يقوم بها النزاع الموضوعي ، وذلك بأن يكون الفصل في المسائل الدستورية التي تدعى هذه المحكمة لحسمها ، لازما للفصل في الطلبات الموضوعية المرتبطة بها ، وكان النزاع الموضوعي يتعلق بقيام بنك التنمية الصناعية بتوقيع حجز على أموال يملكها المدعى اعمالا للبند ط من المادة الاولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الادارى التي تجيز اتباع اجراءات الحجز الادارى التي بينها هذا القانون لاستيفاء المبالغ التي تستحقها البنوك التي تساهم الحكومة في رؤوس أموالها بما يزيد على نصفها ، وكان المدعى قد دفع أثناء نظر دعواه الموضوعية التي طلب فيها الحكم ببطلان اجراءات الحجز التي وقعها بنك التنمية الصناعية على الاموال التي يملكها ، بعدم دستورية البند ط من المادة الاولى من قانون الحجز الادارى ، وكان نطاق الدعوى المدستورية يتحدد بنطاق الدفع المبدى أمام محكمة نطاق الدعوى المسائل الدستورية التي تدعى هذه المحكمة للفصل فيها الموضوع ، فان المسائل الدستورية التي تدعى هذه المحكمة للفصل فيها

والتى تتصل بها مصلحته الشخصية المباشرة ، انما تتحدد على ضوء الاحكام التى تضمنها هذا البند دون نص المادة الشانية من هذا القانون التى أقحمها المدعى فى صحيفة دعواه الدستورية .

وحيث أن المدعى ينعى على البند (ط) المطعون عليه ، مخالفته للمواد ٤٠ و ٢٤ و ٦٥ و ٦٨ من الدستور ، وذلك من الوجوه الآتية :

١ ـ ان هذا البند لايخول البنوك جميعها حق اتخاذ اجراءات الحجز الادارى للحصول على مستحقاتها التي أخل مدينوها بايفائها في مواعيدها ، وائما منح هذا الامتياز لفئة من بينها ، هي تلك التي تساهم الحكومة في رؤوس أموالها بأكثر من نصفها .

 ٢ ــ ان اجراءات الحجز الادارى تعتبر امتيازا استثنائيا مقررا لجهة الادارة ، ولضرورة تحصيل أموالها ، فلايجوز ان ينقل المشرع هذا الامتياز الى غيرها ، والا كان ذلك منافيا مبدأ الخضوع للقانون .

٣ ـ ان حق التقاضى مؤداه ، ان يكون اقتضاء الحقوق من خلال السلطة القضائية التي تعمل نظرتها المجايدة فصلا فيما يثور من نزاع بشأنها ، ولا كذلك اجراءات الحجز الادارى التي يكون بها الدائن خصما وحكما في آن واحد .

وحيث ان النظام المصرفي في مصر تتولاه أصلا شركات مساهمة تعتبر من أشخاص القانون الخاص ، وتباشر نشاطها وفقا لقواعد هذا القانون .

وهى باعتبارها كذلك لا يقارن التبرع أعمالها ، ولكنها تتخذ منها طريقا الى اتماء مواردها . وسواء كانت الدولة تملك أموالها بكاملها أو كان نصيبها فيها غالبا ، فان ملكيتها هذه لا أثر لها على طبيعة عملياتها أوطرق ادارتها ، فلا تماثل خدماتها المصرفية فى بنيانها ، تلك التى تقدمها جهة الادارة لمواطنيها فى مجال انتفاعهم بالمرافق التى تقوم عليها وتنهض على تسييرها ، وانما تكون علاقتها بعملائها فى الحدود ذاتها التى تحكم النشاط المصرفى الخاص .

وحيث ان الاصل في الحقوق التي يقتضيها أصحابها جبرا من المدينين بها ، هو ان يكون حملهم على ايفائها من خلال وسائل التنفيذ التي رسمها قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وقوامها ان التنفيذ قسرا لاقتضائها يلحق أصلا بالمدين بها آثارا خطيرة لايجوز ان يتحملها ، الا اذا كان بهد دائنه _ وقبل الهدء في التنفيذ _ سند به ، وهو ما يعنى ان الحق في التنفيذ لايوجد بغير سند تنفيذي .

وحيث ان قانون الحجز الادارى ـ وعلى ما تنص عليه المادة الامنه ـ يعتبر استثناء من القواعد التى تضمنها قانون المرافعات المدنية والتجارية فى شأن التنفيط الجبرى، ذلك ان القواعد التى رسمها قانون الحجز الادارى لاجراءاته، تعتبر اصلا يحكمها، فلا ينظمها قانون الحرافعات المدنية والتجارية الا فى المسائل التى لا نص عليها فى قانون الحجز الادارى، وبما لايتمارض مع أحكام هذا المقانون. وقد تمثل الخروج على القواعد التى حددها قانون المرافعات المدنية والتجارية لمتنفيذ الجبرى، فيما تنص عليه المادة الثانية من قانون الحجز الادارى، من أن اجراءات هذا الحجز يجوز اتخاذها بناء على أمر مكتوب صادر من الوزير أو رئيس المصلحة أو الخافظ أو المدير أو ممثل الشخص الاعتبارى العام حسب الاحوال، أو من ينيبه كل من أو ممثل الشخص الاعتبارى العام حسب الاحوال، أو من ينيبه كل من أو ممثولاء فى ذلك كتابة، بما مؤداه ان تتخذ جهة الادارة بنفسها ـ ومن أجل الحصول على مستحقاتها ـ قرارا باقتضائها يكون معادلا لسند التنفيذ بها جبرا، ومتضمنا تحديدا من جانبها للحقوق التى تدعيها التنفيذ بها جبرا، ومتضمنا تحديدا من جانبها للحقوق التى تدعيها

سواء تعلق الامر بمصدرها أو بمقدارها ، وهمو ما يعنى ان يكون تقديرها _ وقد أفرغ في شكل قرار صادر عنها _ سندا تنفيذيا.

وحيث ان من المقرر ، ان المرافق العامة انما تتوخى اشباع أغراض بذواتها تقتضيها خصائص نشاطها التى تقدر معها الجهة التى أنسأتها و وسواء أكان تقديرها صائبا أو مخطئا ... ان أشخاص القانون الخاص لايقوون على مباشرة الاعمال التى تنهض بها ، أو ينفرون منها ، أو قد يديرونها وفق نظم لا تلائمها . ومن ثم تقرر هذه الجهة .. وهى بالضرورة من أشخاص القانون العام .. تنظيمها بما يكفل سريان نظام قانونى خاص عليها ، سواء فى شأن علاقتها بالعاملين فيها ، أو على صعيد عقودها ، أو قواعد مسئوليتها ، أو طرق محاسبتها ، أو الجهة القضائية التى تنفرد بالفصل فى منازعاتها .

وكلما تعلق الامر بأموال هذه المرافق ، فان ادارتها تغاير أوضاع الدومين الخاص وطرق تنظيمها . ذلك ان ماليتها تضبطها معايير جامدة تحول دون مجاوزة تقديراتها ، أو استخدامها في غير الاغراض المرصودة عليها .

وحيث ان ذلك مؤداه ، ان مفهوم المرفق العام ، اثما يتحدد أصلا بالنظر الى طبيعة الاعمال التى يتولاها ، سواء أكان الانتفاع بها حقا للمواطنين فى مجموعهم أم كان مقصورا على بعضهم ، ويفترض وجود هذا المرفق ، عددا من العناصر ، أرجحها ان الاعمال التى ينهض بها ، ينبغى ان تتصل جميعها ـ من جهة غايتها ـ بالمصلحة العامة ، وان يكون اشباعها مكفولا اصلا من خلال وسائل القانون العام ومقتضيا تدخلا من أحد أشخاص هذا القانون ، سواء قام عليها ابتداء ، أو عهد بها الى غيره.

بيد ان شرط المصلحة العامة وان كان كامنا في فكرة المرفق العام ، ويعتبر مفترضا أوليا لوجوده ، الا ان هذا الشرط ليس كافيا ، ذلك ان المشروع قد يكون اقتصاديا متوخيا اشباع أغراض لها صلة وثقى بهذه المصلحة ، ولايعتبر مع هذا مرفقا عاما ، وانما يكون المشروع كذلك اذا استهدفها ، وكان تحقيقها قدتم من خلال تدخل أحد أشخاص القانون العام ايجابيا في الشئون التي يقوم عليها ، وليس لازما ان يكون هذا التدخل عن طريق الاستغلال المباشر .

وحيث ان اعمال هذه العناصر على ضوء القضاء المقارن ، يؤكد اطراده على ان الاعمال التي تفقد اتصالها بالمصلحسة السعامة وكسذلك تلك التي تكون Etrangère à l'intêret public غرضا مقصسودا أصسلا من مباشرتها ، le but lucratif الرجيتها لا تعتبر مرفقا عاما ، على تقدير ان هذه المرافق لا تباشر نشاطها اصلا الا من خلال خضوعها لقواعد القانون العام ، وحتى عند من يقولون بأن هذا القانون ليس بالضرورة قانون هذه المرافق ، وان من الافضل التركيز على لجوئها الى وسائل القانون العام فيما تتولاه من الاعمال ، التركيز على لجوئها الى وسائل القانون العام فيما تتولاه من الاعمال ، نائية بطبيعتها عن مفهوم المرفق العام ، بالنظر الى ان هذه الاموال مشبهة _ في خصائصها ونظامها القانوني _ بالملكية الخاصة ، وان ادارتها لاتم اصلا الا بوسائل القانون الخاص التي تلائم أغراض استخدامها واستثمارها .

وحيث ان ذلك مؤداه ، ان المرفق العام لا يكون كذلك الا بالنظر l'objet de servicé الى مسوطوع الاعسمال التي يساشرها ، وان Fonctionnement ، ونظم ادارتها Le sens matériel ou ob-

إغا يتصل بطبيعة الاعمال التى يؤديها ، ولايجوز بالتالى ان Le sens organique ou تختلط بالجهة التى تقوم على ادارتها ، فقد تكون شخصا عاما ، أو يعهد بها الى أحد أشخاص formel القانون الخاص.

وحيث ان الاعمال التى تقوم عليها البنوك بوجه عام _ ويندرج تحتها بنك التنمية الصناعية _ وهو الجهة الحاجزة _ تعتبر جميعها من قبيل الاعمال المصرفية التى تعتمد أصلا على تنمية الادخار والاستثمار وتقديم خدماتها الانتمانية لمن يطلبها ، وأعمالها هذه _ بالنظر الى طبيعتها _ تخضعها لقواعد القانون الخاص ، وهى تباشرها بوسائل هذا القانون ولو كان رأس مالها مملوكا _ كليا أو جزئيا _ بلاولة ، إذ لاصلة بين الجهة التى تملك أموالها ، وموضوع نشاطها ، ولا بطرائقها في تسبييره ، وليس من شأن هذه الملكية ان تحيل نشاطها عملا اداريا ، أو منفصلا عن ربحيتها باعتبارها غرضا نهائيا نتغياه ، بل هو مطلبها من تنظيمها لاعمالها وتوجيهها لها .

وحيث ان القواعد التى تضمنها قانون الحجز الادارى ، غايتها ان تكون بيد أشخاص القانون العام وسائل ميسرة تحكنها من تحصيل حقوقها وعلى الاخص تلك التى تقابل أعمالا بذاتها أو تدابير اتخذتها – فلا يتقيد اقتضاؤها جبرا عن مدينيها بالقواعد التى فصلها قانون المرافعات المدنية والتجارية في شأن التنفيذ الجبرى ، وأنما تعتبر استثناء منها ، وامتسيازا مقررا لصالحها يجعلها دائما في مركز المدعى عليه . ذلك ان قرار جهة الادارة باسناد ديون تدعيها الى آخرين ، يفيد ان قولها بوجودها وتحديدها لمقدارها ، يعتبر سندا تنفيذيا بها ، يغنيها عن اللجوء الى القضاع الاثباتها ،

التى تطلبها منهم ، سابقا على التدليل عليها من جها ، وناقلا اليهم مهمة نفيها .

وحيث ان الطبيعة الاستئنائية لقواعد الحجز الادارى ، تقتضى ان يكون نطاق تطبيقها مرتبطا بأهدافها ، ومتصلا بتسيير جهة الادارة لمرافقها ، فلا يجوز نقل هذه القواعد الى غير مجالها ، ولا الباسها ثوبا مجافيا لحقيقتها ، وعلى الاخص بالنظر الى ان الديون التى تدعيها تعامل بافتراض ثبوتها فى حق من تراهم ملتزمين بها أو مسئولين عنها .

واذا جاز هذا الافتراض في شأن ديون تطلبها جهة الادارة لنفسها ، وتقتضيها بوسائل استثنائية في طبيعتها ، تجاوز بها ما يكون مألوفا من صور التعامل في علائق الافراد بعضهم ببعض ، الا ان بسطها وتقرير سريانها في شأن ما ينشأ عن العمليات المصرفية التي تباشرها البنوك من ديون تدعيها قبل عملائها – والاصل فيها التحوط لأدلتها ، وتهيئتها وتوثيقها ، وتكافؤ أطرافها في مجال اثباتها ونفيها – مؤداه إلحاق نشاطها – في هذا النطاق – بالاعمال التي ينهض عليها المرفق العام – واعتبارها من جنسها ، واخضاع تحصيل الديون التي تطلبها من عملائها – ودون مقتض – لقواعد تنافي بصرامتها مرونة عملياتها وتجاريتها ، واطمئنان عملائها اليها فيما يحصلون عليه من ائتمان منها .

وحيث ان النص المطعون فيه ، يكون بذلك مخالفا لنص المادة من الدستور ، ذلك ان مبدأ الخضوع للقانون المقرر بها ، يفترض تقيد أشخاص القانون الخاص في مجال نشاطها المصرفي بقواعد ووسائل هذا القانون دون غيرها ، فلا يكون الخروج عليها الالضرورة ، وبقدرها .

فلهذه الاسياب

حكمت المحكمة بعدم دستورية البندط من المادة الاولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الادارى ، وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماه . (١)

(الحكم في الدعسوى رقم ٤١ لسنة ١٩ق و دسستسورية ، - جلسسة ١٩٩٨/٥/٩١)

الإجراءات

بتاريخ الرابع والعبشرين من يناير سنة ١٩٩٩ ، أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة ، طلبا للحكم بعدم دستورية البند (ج) من المادة الاولى والفقرتين الثانية والثالثة من المادة السابعة من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالحجز الادارى المعدل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧١ .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم أصليا بعدم قبول الدعوى واحتياطيا برفضها .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت الحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة.

حبــــث ان الوقائع ـ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق ـ تتحصل في ان النيابة العامة كانت قد أقامت ضد المدعى

⁽١) منشور بالجريدة الرسمية العدد ٢١ في ٢١/٥/١٩٩٨.

الدعوى رقم ... لسنة ... جنح مركز الرياض ، متهمة اياه بتبديد الاشياء المبينة وصفا وقيمة بمحضر الحجز الادارى والمحجوز عليها اداريا لصالح الاصلاح الزراعى ، وطلبت عقابه بالمادتين (٣٤١) من قانون العقوبات ، فقضت المحكمة على المدعى غيابيا بالحبس مع الشغل لمدة شهر ، عارض المدعى وقضى برفض المعارضة وتاييد الحكم ، استأنف المدعى بالاستثناف رقم ... لسنة ... جنح مستأنف كفر الشيخ ، وأثناء نظره دفع بجلسة ١٩٩٨/٨/٣١ بعدم دستورية البند (ج) من المادة الاولى والفقرتين الثانية والثالثة من المادى السابعة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥١ الخاص بالحجز الادارى المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧١ ، فقررت محكمة الموضوع التاجيل لجلسة ٢١/١١/١٩ ليقدم المدعى ما يفيد اقامة الدعوى الدستورية ، وبالجلسة الاخيرة قررت التأجيل لجلسة ٢١٩٩٨/ ١٩٩٩ للدات السبب ، فأقام المدعى الدعسوى الدستورية بتاريخ الدات السبب ، فأقام المدعى الدعسوى الدستورية بتاريخ المادى المادى المعادى الدستورية بتاريخ المادى المادى المادى المادى الدعوى الدستورية بتاريخ المادى المادى المادى الدعوى الدستورية بالمادى المادى المادى المادى المادى الدعوى الدستورية بالمادى المادى الدعوى الدستورية بالمادى المادى المادى المادى المادى الدعوى الدستورية بالمادى المادى الدعوى الدستورية المادى المادى الدعوى الدستورية بالمادى المادى الدعوى الدستورية بالمادى المادى المادى الدعوى الدستورية المادى المادى الدعوى الدستورية المادى المادى المادى المادى الدعوى الدستورية المادى المادى

وحيث ان المشرع رسم طريقا معينا لرفع الدعوى الدستورية بما نص عليه في المادة ٢٩/ب من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ من اتاحة الفرصة للخصوم باقامتها اذا قدرت محكمة الموضوع جدية الدفع بعدم الدستورية ، على ان يكون ذلك خلال الاجل الذي تضربه محكمة الموضوع وبما لايجاوز ثلاثة أشهر ، فدل بذلك على انه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم دستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذي ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر ، وهذه الاوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة

رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - انما تتصل بالنظام العام باعتبارها من الاشكال الجوهرية في التقاضى التي تغيا المشرع بها مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى في المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها المشرع وفي الموعد الذي حدده، ومن ثم فان ميعاد الاشهر الثلاثة الذي فرضه المشرع على نحو آمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية قبل انقضائه، والاكانت غير مقبولة.

وحيث انه متى كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع _ بعد تقديرها جدية الدفع المبدى من المدعى _ قد أجلت نظر الدعوى لجلسة ١٩٩٨/١١/٣٣ وصرحت له باقامة الدعوى الدستورية ، وبالجلسة الاخيرة أجلت نظر الدعوى لجلسة ٨/٢/١٩٩٩ لذات السبب ، الا ان المدعى لم يودع صحيفة هذه الدعوى الا بتاريخ السبب ، الا ان المدعى لم يودع صحيفة هذه الدعوى الا بتاريخ السبب ، الا ان المدعى لم يودع صحيفة هذه المعوى الا بتاريخ التصريح له باقامتها ، ومن ثم فان الدفع بعدم الدستورية قد أصبع _ وفقا لعربح نص المادة ٢٩/ب من قانون الحكمة الدستورية العليا _ كأن لم يكن ، وتكون الدعوى الماثلة قد أقيمت بعد الميعاد .

فلهذه الاسباب

حكمت الحكمة بعدم قبول الدعوى ، ومصادرة الكفالة ، والزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائتي جنيه مقابل أتعاب المحاماه .

(الحكم في الدعسوي رقم ٤ لسنة ٢١ق دسستسورية ـ جلسسة ١٠٥

 ⁽۱) نشر بالجريدة الرسمية العدد ۱۷ (تابع) في ۳۰۰۳/٤/۲۷
 ۳۷۸-

تطبيق قضاء النقض للحكم بعدم الدستورية ،

أثر الحكم بعدم دستورية البنودق ، ط ، م من المادة الأولى من قانون الحجز الادارى .

قضاء المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية البنود ق.ط.م من المادة الاولى ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الادارى. أثره . عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشره في الجريدة الرسمية . مؤداه . زوال الاساس القانوني الذي وقع الحجز الادارى موضوع النزاع استنادا له مما يضحي باطلا لزوال سببه القانوني . مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ .

ان قضاء المحكمة الدستورية العليا بجلسة ٩ مايو ١٩٩٨ في القضية رقم ٤١ لسنة ٩٩ق دستورية بعدم دستورية البنود ق ، ط ، م من المادة الاولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الادارى والمنشور في الجريدة الرسمية العدد ٢١ في ٢١ / ١٩٩٨/٥ مؤداه زوال الاساس القانوني الذي وقع الحجز الادارى موضوع الدعوى استنادا له وبالتالى يضحى هذا الحجز باطلا لزوال أساسه القانوني ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون.

(الطعن ١٤١٧ لسنة ٥٩ق - جلسسية ١٠/١٠ (١٠٠٠)

الباب الرابع

الدفع بعدم دستورية

قوانين الضرائب



الباب الرابع

الدفوع المتعلقة بعدم دستورية قوانين الضرائب

نورد في هذا الباب الأحكام المقضى بعدم دستوريتها وكذلك أحكام النقض المتصلة بموضوع الدستورية .

الاجراءات

بتاريخ أول يناير سنة ١٩٧٧ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالباً الحكم بعدم دستورية البند الثالث من المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الإيراد فيما نص عليه من الإقتصار على خصم الضرائب المباشرة المدفوعة وليس المستحقة فعلاً من وعاء الضريبة العامة على الإيراد .

وقدمت إدارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى. وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفرضين تقريراً أبدت فيه الرأى برفضها.

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة، حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها، وقررت المحكمة إصدار الحكم بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات والمداولة حيث إن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية.

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٧٢ أمام لجنة طعن ضرائب الزقازيق أول معترضاً على المبالغ التي قدرتها مأمورية الضرائب عند ربطها الضريبة العامة على إيراده عن السنوات من ١٩٥٥ - ١٩٦٤ ، وكان من بين ما نعاه عليها أنها لم تخصم من وعاء الضريبة العامة على إيراده ضريبة الأرباح التجارية التي استحقت عليه خلال سنوات النزاع . وبتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٧٤ أصدرت اللجنة قبرارها برفض الطعن ، فأقبام الدعوى رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٤ تجارى كلي الزقازيق طعنا في هذا القرار، وفي ٢٤ أبريل سنة ١٩٧٥ قضت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وبرقضه موضوعاً وأقامت قضاءها في شأن طلب خصم ضريبة الأرباح التجارية المستحقة عليه في سنوات النزاع على أنه طبقاً للبند الثالث من المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الإيراد لا يعتبر من التكاليف التي تخصم من وعاء الضريبة العامة على الإيراد إلا ما دفعه الممول بالفعل من ضرائب مباشرة خلال السنة السابقة أما الضرائب التي تستحق عليه ولم يسددها فعلا فلا يجوز خصمها لأنها لا تشكل عبئا على إيراده استقطع منه بل تمثل ديناً ضريبياً في ذمته. استأنف المدعى هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة (مأمورية الزقازيق) بالإستئناف رقم ... لسنة ... ق ودفع بعدم دستورية البند الشالث من المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الإيراد وبجلسة ٤ نوقمبس سنة ١٩٧٦ كلفت الحكمة المدعى برفع دعواه الدستورية في الأجل الذي حددته فأقام الدعوى الماثلة .

وحيث إن المدعى يطلب الحكم بعدم دستورية البند الثالث من المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة

عامة على الإيراد فيما نص عليه من خصم الضرائب العامة على الإيراد وفي بيان ذلك يقول أن هذا النص قصد بالضرائب المباشرة التي يدفعها الممول وتخصم من وعاء الضريبة العامة تلك التي تستحق عليه ولو لم يدفعها بالفعل، وهو ما يتمشى مع التعديل الذي أدخل على هذا البند بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٩ فيما قضى به من اعتبار ربط الضريبة على الأراضي الزراعية والعقارات المبنية في حكم دفعها . غير أن مصلحة الضرائب ومن بعدها المحكمة الإبتدائية إذ أخذت بظاهر النص واشترطت للخصم أداء الضريبة لا مجرد استحقاقها تكون قد فسرته على غير وجهه الصحيح وطبقته تطبيقا خاطئا على نحو قد يؤدى إلى أن تزيد الضريبة عند ربطها على وعائها ذلك أن سعر الضريبة العامة على الايراد يصل اعتباراً من عام ١٩٦٥ إلى ٩٥٪ على الشريحة الأخيرة - ما زاد على عشرة آلاف جنيه - في حين أن تلك الشريحة تخضع في ذات الوقت إلى ضريبة نوعية على الأرباح التجارية يبلغ سعرها مع ملحقاتها ٢٩٪ وبالتالي فإن المول يلزم بأداء ضرائب يصل مجموع عبئها إلى ١٧٤٪ من الإيراد فتستغرق الضريبة الوعاء بأكمله وتجاوزه، وتنطوى بذلك على مصادرة تحظرها المادة ٣٦ من الدستور . ويستطرد المدعى إلى أنه بفوض أن الضريبة لا تلتهم الوعاء بأكمله وإنما تستغرق ٩٠٪ منه في الشريحة الأخيرة للإيراد فإنها تكون مجافية لروح الدستور ومخالفة لما تقضى به أحكامه الأساسية التي تقيم النظام الضريبي على العدالة الإجتماعية، وتطلق حوافز العمل والإنتاج للأفراد والجماعات تحقيقا لمجتمع الكفاية والعدل، وتكفل تكافؤ الفرص والمساواة لجميع المواطنين، وتصون الملكية ، وتحظر المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي ، ومن ثم يكون المشرع قد انحرف في استعمال سلطته التقديرية في تحديد سعر هذه

الضريبة فينحسر عنها وصف الضريبة الذى خلعه عليها وتنقلب إلى مصادرة للإيراد .

وحيث إن البند الثالث من المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الإيراد قبل تعديله بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٩ كان ينص على أن « يخصم من الإيراد الخاضع للضريبة ما يكون قد دفعه الممول من (١)... (٣) كافة الضرائب المباشرة التي دفعها الممول خلال السنة السابقة غير الضريبة العامة على الإيراد ولا يشمل ذلك مضاعفات الضريبة والتعويضات والغرامات» - ثم صدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشروائب المشار إليه نصاً يقضى بخصم «جميع واستبدل بنص البند الثالث المشار إليه نصاً يقضى بخصم «جميع الضرائب المباشرة التي دفعها الممول خلال السنة السابقة غير والتعويضات والغرامات والفوائد . وفي تطبيق هذا الحكم يعتبر ربط والتعويضات والغرامات والفوائد . وفي تطبيق هذا الحكم يعتبر ربط دفعهاء.

وجاء بمذكرته الإيضاحية أن التعديل الذى أدخله المشرع على هذا البند فى شأن اعتبار الضرائب المربوطة على الأراضى الزراعية وعلى المعقارات المبنية فى حكم الضريبة المدفوعة قد اقتضته اضرورات عملية تتصل بربط الضريبة حتى لا يعلق ربطها على إثبات المسدد من هذه الضرائب وما يصاحب هذا الإثبات من صعوبات، ومؤدى ذلك أن المشرع اشترط كأصل عام خصم الضرائب المباشرة من وعاء الضريبة العامة على الإيراد أن يكون الممول قد دفعها بالفعل وجعل العبرة فى دين الضريبة الذى يخصم هو بالأداء

لا بالاستحقاق ، وبالتالي فإن الضريبة المستحقة التي لم تدفع لا تخصم من الوعاء العام، وخروجا على هذا الأصل اعتبر المشرع ربط الضريبة على الأراضي الزراعية وعلى العقارات المبنية في حكم دفعها وذلك نزولا على مقتضيات العمل التي أفصحت عنها المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٩ على ما سلف البيان، ومن ثم فإن هذا الحكم الاستثنائي يقتصر بالنص الصريح على هاتين الضريبتين بالذات ولا يمتد إلى غيرهما، بحيث لا يستقيم ما ذهب إليه المدعى من تفسير مغاير لهذا النص . أما ما يثيره من أن الممول الذي يحقق ربحاً عن نشاطه التجاري أو الصناعي يلزم بدءاً من سنة ١٩٦٥ بدفع ضرائب يبلغ مجموع عبشها - بالنسبة لما زاد على عشرة آلاف جنية - ١٧٤٪ من الإيراد فغير سديد ، ذلك أن سعر الضريبة العامة على الإيراد طبقاً للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٥ يصل إلى رقم ٩٥٪ على الشريحة الأخيرة وحدها التي تزيد على عشرة آلاف جنيه، كما أن مجموع عبء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وما كان يحصل إلى جانبها من ضرائب إضافية آنذاك يبلغ ٢٩,٢٪ من الربح الخاضع للضريبة وعلى ذلك فإن الممول إذا ما أدى الضريبة النوعية وملحقاتها فإن ما يسدده يخصم من وعاء إيراده العام ويبقى له ٧٠,٨٪من صافى ربحه ، وهذا الصافى هو الذي يخضع للضريبة العامة على الإيراد بنسب متزايدة لا تبلغ ٩٠٪ إلا على ما زاد على عشرة آلاف جنيه . أما إذا تقاعس الممول عن أداء الضريبة النوعية الستحقة عليه فإنها لا تخصم من الوعاء العام ويخضع بالتالي ربحه بالكامل للضريبة العامة على الإيراد وفق شرائحها المتصاعدة التي لا تصل إلى ٩٥٪ إلا على الشريحة الأخيرة على ما سلف بيانه، ويبقى للممول حتى بالنسبة لتلك الشريحة ه// من أرباحه وتظل الضريبة النوعية التي استحقت عليه ولم

يسددها دينا ضريبيا فى ذمته يخصم عند أدائه ، وبالتالى فإنه سواء أدى الممول الضريبة النوعية المستحقة عليه أو لم يؤدها فإن الضريبة العامة على الإيراد لا تستغرق الوعاء برمته .

لما كمان ذلك ، وكمانت الضريسة هي فريضة مالية يلتنزم الشخص بأدائها للدولة مساهمة منه في التكاليف والأعباء والخدمات العامة ، وكان الدستور قد نظم أحكامها العامة وأهدافها وحدد السلطة التي تملك تقريرها، فنص في المادة ٣٨ منه على أن يقوم النظام الضريبي على العدالة الاجتماعية وفي المادة ٦١ على أن أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقاً للقانون وفي المادة ١١٩ على أن إنشاء الضرائب العامة وتعديلها أو إلغائها لا يكون إلا بقانون ولا يعفى أحد من أدائها إلا في الأحوال المبينة في القانون ، فإن المشرع إذ فرض الضريبة العامة على الإيراد ونظم قواعدها بموجب القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ مستهدفاً تحقيق العدالة الضريبية التي تقصر عنها الضرائب النوعية وحدها، واختار النهج الذي رآه مناسباً لتحديد وعائها وبيان التكاليف واجبة الخصم من المجموع الكلي للإيراد ، يكون قد أعمل سلطته التقديرية التي لم يقيدها الدستور في هذا الشأن بأي قيد، وبالتالي فإن النعي على البند الثالث من المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه بمخالفة أحكام الدستور يكون على غير أساس.

وحيث إنه لا وجه للقول بأن المشرع قد انحرف في استعمال سلطته التقديرية إذ غالى في زيادة الضريبة على شرائح الإيراد العام إلى حد يقرب من مصادرته برفعه إلى ٩٠٪ على الشريحة الأخيرة طبقاً للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٥ ذلك أنه قد ثبت على ما تقدم أن النهج الذي اختاره المشرع في تحديد سعر ضريبة الإيراد العام لا

يؤدى إلى المصادرة ولا يخالف أحكام الدستور ، فإن ما ينعاه المدعى في هذا الصدد ينحل في واقعه إلى خوض في سياسة المشرع الضريبية الأمر الذي تستقل به السلطة التشريعية التي عهد إليها الدستور رسم هذه السياسة وتعديل مسارها طبقاً لما يتطلبه الصالح العام بحكم وظيفتها التمثيلية للشعب ، وبالتالي فإن ما ينعاه المدعى على النص المطعون عليه في هذا الشأن يكون بدوره غير سليم .

وحيث إنه لما تقدم يكون ما ينعاه المدعى على النص المطعون فيه فيما تضمنه من الاقتصار على خصم الضرائب المباشرة المدفوعة دون المستحقة من وعاء الضريبة العامة على الإيراد غير قائم على أساس الأمر الذي يتعين معه رفض الدعوى .

طلهذه الأسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى وبمصادرة الكفالة وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

(الحكم في الدعبوى رقم ٦ لسنة ١ ق دستبورية جلسة ٩ / ١٩٨١ . المنشبور بالجبريدة الرسيميية العبدد ٢٢ في ١٩٨١/٥/٢٨).

الإجراءات

بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٨٠ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالباً في ختامها : الحكم بعدم دستورية كافة القرارات الصادرة من وزير المالية الخاصة بالسعر التشجيعي للعملة خاصة القرار رقم ٤٧٧ لسنة ١٩٧٣ في شأن إنشاء سوق موازية للنقد والقرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن تطوير السوق الموازية للنقد والقرار رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ في شأن تحديد قيمة البضائع للأغراض الجمركية .

وقدمت هيئة قضايا الدولة ، مذكرة طلبت فيها الحكم أصلياً بعدم اختصاص المحكمة واحتياطياً بعدم قبول الدعوى أو برفضها.

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقرير برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت الحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن المدعى كان قد تقدم إلى محكمة ميناء البصل الجزئية بأمر على عريضة قيد برقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ طالباً محاسبته جمركيا على أساس تحديد قيمة الشاسيهات التي سبق أن استوردها بالنقد الأجنبي مقومة طبقاً للسحر الرسمي وليس السعر التشجيعي للعملة، وبالتالي صرف الفروق المستحقة له على هذا الأساس والبالغة ١٧٠١٧،٩٢ جنيها. وبتاريخ أول يونية سنة ١٩٧٨ صدر الأمر المشار إليه بصرف تلك الفروق إلى المدعي وقامت مصلحة الجمارك بتنفيذ هذا الأمر فعلاً ثم تظلمت منه أمام قاضي مصلحة الجمارك بلناء الناء وزيرى المالية والتجارة ومصلحة الجمارك، طالباً الحكم بسراءة ذمته من الفروق المشار إليها، وخلال نظر هذه طالباً الحكم بسراءة ذمته من الفروق المشار إليها، وخلال نظر هذه

الدعوى دفع الحاضر عن المدعى أمام محكمة إسكندرية الإبتدائية بعدم دستورية قرارات وزير المالية الصادرة بتنظيم السعر التشجيعي للعملة . وخاصة القرارات رقم ٧٧٧ لسنة ١٩٧٣ ورقم ٦٥ لسنة ١٩٧٨ ورقم ١٩٣ لسنة ١٩٨٠ مرجلسة ١٩ يناير سنة ١٩٨٠ صرحت الحكمة للمدعى بالطعن بعدم دستورية القرار موضوع الدعوى فأقام الدعوى الماثلة مستهدفاً الحكم فيها بعدم دستورية القرارات اللائحية الصادرة عن وزير المالية والمتعلقة بالسعر التشجيعي للعملة وعلى الأخص القرارات الثلاثة المشار إليها .

وحيث إن المدعى أقام دعواه الموضوعية رقم لسنة ١٩٧٩ تجارى كلى إسكندرية طالباً في صحيفتها الحكم ببراءة ذمته من مبلغ الفروق سالف الذكر قولاً منه بأن مصلحة الجمارك قومت البضائع التي استوردها بالنقد الأجنبي - توطئة لحساب الضريبة الجمركية المستحقة عليها - بما يعادل قيمتها بالعملة المصرية محسوبة على أساس سعر الصرف التشجيعي ، حال أن سعر الصرف الرسمي للعملة هو الذي يتعين الاعتداد به - في مجال الأغراض الجمركية - لتحديد قيمة البضاعة التي إستوردها وأن الفرق بين هذين السعرين يمثل المبلغ الذي يطلب الحكم ببراءة ذمته منه.

لما كان ذلك ، وكان مناط المصلحة في الدعوى الدستورية هو إرتباطها بالمصلحة القائمة في دعوى الموضوع، وذلك بأن يؤثر الحكم المصادر في المسألة الدستورية في الطلبات الموضوعية المبداة أمام محكمة الموضوع ، وكان قرار وزير المالية رقم ١٩٣٣ لسنة ١٩٧٦ في شأن تحديد قيمة البضائع المستوردة للأغراض الجمركية ينص في مادته الأولى على أن تقدر قيمة البضائع المحددة قيمتها بالنقد الأجنبي أو بحسابات غير مقيمة على أساس القيمة الفعلية للبضاعة

مقومة بالعملة المصرية في ميناء أو مكان الوصول محسوبة بسعر الصرف التشجيعي فيما عدا البضائع الخولة قيمتها بسعر الصرف الرسمي فتقدر قيمتها على أساس السعر الرسمي وكانت دعوى براءة الذمة المقامة من المدعى ترتكز في جوهرها على المنازعة في سريان السعر التشجيعي الذي تضمنه هذا القوار في شأن تقدير قيمة البضائع التي قام المدعى باستيرادها بالعملة الأجنبية وكان المركز القانوني للمدعى - بالنسبة إلى الضريبة الجمركية المطالب بها - قد تحدد على مقتضى أحكام هذه المادة بعد أن التزمت بها مصلحة الجمارك في مجال تحديد الضرائب الجمركية المستحقة عليه ، فإن الفصل في دعوى براءة الذمة يتوقف على الفصل في دستورية القرار رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه دون غيره من القرارات الأخرى المطعون عليها وذلك فيما تضمنه من تقدير قيمة البضائع على أساس القيمة الفعلية محسوبة بسعر الصرف التشجيعي وبحسبان أن هذه القرارات لا تتصل بالطلبات الموضوعية وليس من شأن الفصل في دستوريتها أن يؤثر في تلك الطلبات ذلك أن تلك القرارات لا تعدو أن تكون تنظيماً عاماً يتوخى إنشاء سوق موازية للسوق الرسمية القائمة على أساس سعر الصرف الرسمي ، تقوم من خلالها البنوك التجارية المصرية بشراء وبيع ما يعرض عليها من العملات الأجنبية التي يحددها البنك المركزي وذلك بسعر صرف تشجيعي يتحدد على ضوء الاعتبارات والمؤشرات النقدية السائدة طبقاً للمادتين (١) ، (٨) من القرار رقم ١٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن تطوير السوق الموازية للنقد، ومن ثم فإن هذا القرار - والذي حل محل القرار السابق رقم ٤٧٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن إنشاء سوق موازية للنقد - يكون قد استهدف وضع التنظيم القانوني لهذه السوق بتعيين مواردها واستخداماتها المنظورة وغير المنظورة فضلاعن ساثر القواعد الأخرى المتصلة بتلك السوق ، والتى لا شأن لها بأسس وتحديد وتقدير وتحصيل الضريبة الجمركية أو شروط استحقاقها وإذ كان ذلك ، فإن نطاق الطعن – فى الدعوى الماثلة – إنما ينحصر فى قرار وزير المالية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه ولا يتعداه إلى غيره من القرارات المطعون عليها فى صحيفة الدعوى الدستورية حيث تنعدم مصلحة الطاعن – فى هذه الدعوى – فى الطعن عليها، ويتعين بالتالى عدم قبول الدعوى فى هذا الشق لإنتفاء المصلحة.

وحيث إن المدعى أسس طعنه بعدم الدستورية على سند من القول بأن نقد الدولة المصرية قد نظم دوماً - فيما يتعلق بسعر صرفه فى مواجهة العملات الأجنبية - عن طريق سلطة التشريع التي يتولاها مجلس الشعب دون غيره، وأنه إذ أصدر وزير المالية القرار رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه محدداً به سعر صرف العملة المصرية فى مواجهة العملات الأخرى بمناسبة تقدير قيمة البضاعة المستوردة لحساب الضريبة الجمركية عليها، فإنه يكون قد إنتحل إختصاصاً مقرراً للسلطة التشريعية هذا بالإضافة إلى أن القرار المشار إليه قد تضمن تعديلاً للضريبة الجمركية بالزيادة وأخل بذلك بالمادتين (١٩١٩) (١٢٠) من الدستور التي تنص أولاهما على أن إنشاء الضرائب وتعديلها وإلغائها لا يكون إلا بقانون وتنص الثانية على أن تنظم القواعد الأساسية لجباية الأموال العامة وإجراءات صرفها بقانون .

وحيث إن هذا النعى مردود فى شقه الأول بأن تحديد سعر صرف الجنيه المصرى فى مواجهة العملات الأجنبية قد تم دائماً بقرار من وزير المالية منذ صدور القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ بنظام النقود فى البلاد المصرية ، حيث نصت المادة (١١) منه على أن

الليرة الاسترالينية سعر قانونى فى القطر المصرى بقيمة تحدد بقرار من وزير المالية، ثم صدر القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد الأجنبى وأصدر وزير المالية تنفيذاً له قراره رقم ٥٣ فى ١٦ يولية سنة ١٩٤٧ بتحديد أسعار العملات الأجنبية بالنسبة للعملة المصرية ... وفضلاً عن ذلك كله . فإن هذا الوجه من النعى – بفرض صحته – إنما يتصل بمجال المشروعية إذا تم تحديد سعر صرف العملة المصرية بالنسبة إلى العملات الأخرى بقرار إدارى على خلاف القانون – ما دام هذا التحديد ليس محجوزاً بنص الدستور للسلطة التشريعية – ومن ثم فإن الأمر لا يمثل فى حد ذاته بالنسبة للدعوى الماثلة مخالفة دستورية تما يستنهض ولاية هذه الحكمة للفصل فيها .

وحيث إنه عن النعى بمخالفة القرار الطعين للمادتين (119)، (170) من الدستور – على الوجه سالف البيان – فإن هذا النعى بدوره مردود بأنه ولئن كان الأصل فى الضريبة العامة أنه لا يجوز تحصيلها – كدين فى ذمة الممول – إذا كان القانون لم يجز فرضها إلا أن الحالة الماثلة تستند مباشرة إلى قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ الذى تضمن أسس الضريبة الجمركية العامة على البضائع الواردة وأحكام الإلتزام بها – وهى ضريبة لم ينازع المدعى فى حق الدولة فى فرضها ولا فى كونه مخاطبا لعملة الاجنبية التى تم الاستيراد بها بسعر صرفها الرسمى وليس على أساس السعر التشجيعي الذى نص عليه القرار الطعين، بمقولة أن تقرير هذا السعر يخرج من جهة عن اختصاص وزير المالية . وينطوى من ناحية أخرى على تعديل لقيمة الضريبة الجمركية التى فرضها القانون عن طريق زيادة قيمتها .

وحيث إن الضريبة محل الدعوى الماثلة هي ضريبة جمركية تتناول البضاعة عند عبورها الحدود وبمناسبة ورودها ومصدرها المياشر هو نص المادة (٥) من قانون الجمارك المشار إليه التي تنص على إخضاع البضائع الواردة التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفة الجمركية، وقد نظم القانون هذه الضريبة بأركانها سواء فيما يتعلق بالأشخاص الخاضعين لها أو الأموال والبضائع التي تتناولها، وكذلك شروط سريانها وسعرها وكيفية تحصيلها فضلاً عن الواقعة المنشئة لها، لما كان ذلك ، وكان ورود البضاعة - في نطاق الدعوى الماثلة - يقتضي تقييمها توطئة لإخضاعها لضريبة قيمية تعتد بالحالة التى تكون عليها البضاعة وقت تطبيق التعريفة الجمركية عليها وطبقاً لجداول هذه التعريفة، وكانت الفقرة الأخيرة من المادة (٣٢) من قانون الجمارك قد بينت بوضوح وعاء الضريبة التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة، فحصرت ذلك الرعاء في القيمة الفعلية للبضاعة مقومة بالعملة المصرية في ميناء أو مكان الوصول وفقاً للشروط والأوضاع التي يقررها وزير الخزانة وذلك بوصفها بضاعة واردة محددة قيمتها بنقد أجنبي وكان من المقرر قانوناً أن وعاء الضريبة هو المال الذي تفرض عليه ، وقد حدد قانون الجمارك هذا الوعاء بأنه القيمة الفعلية للبضاعة الواردة مقومة بالعملة المصرية في ميناء الوصول . وإذ كان تحديد الضريبة يفترض التوصل إلى تقدير حقيقي لقيمة المال الخاضع للضريبة ، فقد كان من المنطقي أن يعهد قانون الجمارك إلى وزير المالية تحديد شروط وأوضاع تطبيقه بإختيار الوسيلة الملائمة لتقدير هذا الوعاء من أجل التوصل إلى حقيقته على أكمل وجه ممكن، لما هو مقرر من أن تقدير وعاء الضريبة على أسس واقعية يعتبر شرطاً لازماً لكفالة العدالة وصون مصلحة كل من الممول والخزانة العامة.

وإذ أصدر وزير المالية - إبتغاء تقدير قيمة البضاعة الواردة بنقد أجنبي تقديرا واقعياً - القرار رقم ١٢٢ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه مستهدفاً تقدير قيمة هذا الوعاء على أسس واقعية في إطار السلطة المخولة له قانونا بالمادة (٢٢) من قانون الجمارك وذلك بأن اتخذ من السعر التشجيعي الذي يجرى به التعامل في السوق الموازية معياراً لتقييم العملة الأجنبية التي تم الاستيراد بها بالعملة المصرية -وذلك بالطبع ما لم تكن البضاعة الواردة قد حولت قيمتها بسعر الصرف الرسمي حيث تقدر قيمتها عندئذ على أساس هذا السعر -لما كان ذلك . وكان الاستيراد في الدعوى الماثلة قد تم بدون تحويل عملة بما يعنيه ذلك من عدم إلتزام الدولة بتدبيرها على أساس سعر الصرف الرسمي ولجوء المدعى - في سبيل الحصول على العملة -إلى مصادر خارج نطاق السوق الرسمية للصرف حيث لا يتصور أن يقل السعر المتداول فيها عن السعر التشجيعي الذي يجرى التعامل به في السوق الموازية . وكانت أسمار الصرف في السوق الموازية تتحدد على ضوء الاعتبارات والمؤشرات النقدية السارية طبقاً لنص المادة (٨) من قرار تطوير تلك السوق رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه . بما مؤداه أنها أسعار توجهها العوامل الإقتصادية التي لا تسيطر عليها الدولة أو تستقل بتقديرها فضلاً عن أن تحديد الأسعار التشجيعية للعملات الأجنبية التي يجرى التعامل بها في نطاق السوق الموازية تتولاه لجنة ألزمها القرار المشار إليه في المادة (٨) منه بأن تحدد هذه الأسعار بيعاً على أساس تضمينها عمولة لا تزيد نسبتها على ٥٪ من الأسعار الرسمية شراء . إذ كان ذلك وكان القرار الطعين قد أحال إلى السعر التشجيعي كمعيار لتقييم البضاعة الواردة بالعملة المصرية ، قيان هذا القبرار لا يكون قد عبدل من الأسس التي يقوم عليها النظام القانوني للضريبة الجمركية المستحقة

على المدعى - وبوجه خاص تلك المتعلقة بتحديد وعائها أو الأموال الخاضعة لها أو سعرها - وإنما سعى مصدر القرار بإصداره إلى تقدير قيمتها تقديراً واقعياً فى إطار الشروط والأوضاع التى خوله القانون تحديدها وفقاً لنص المادة (٢٢) منه والتى تستمد ضوابطها أصلاً من السلطة التى يملكها فى مجال حصر وتقدير وعاء الضريبة بما لا مخالفة فيه الدستور .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى ومصادرة الكفالة وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة . (١)

(الحكم في الدعوى رقم ٩ لسنة ٧ ق؛ دستورية ، - جلسة ١٩٩١/٦/١)

الاجراءات

بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٩١ ورد إلى قلم كتاب المحكمة الدستورية العليا ملف الدعوى رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٩ مدنى شبرا الخيمة بعد أن قررت تلك المحكمة بجلسة ٣١ أكتوبر ١٩٩١ وقف السير فيها وإحالتها إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية نص المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على العقارات المبنية.

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة، طلبت فيها أصليا الحكم بعدم قبول الدعوى واحتياطياً برفضها .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

⁽١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٤ في ١٩٩١/٦/١٣ .

ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة، وقررت الحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من حكم الإحالة وسائر الأوراق - تتحصل في أن السيد / كان قد أقام الدعوى رقم ... لسنة ... مدنى شبرا الخيمة الجزئية ضد السيد وزير المالية وآخرين طالباً الحكم ببراءة ذمته من مبلغ جنيه وهي قيمة الضريبة التي فرضتها مأمورية الضرائب العقارية بشبرا الخيمة على عدد من العقارات التي يملكها . وأثناء نظر هذه الدعوى ، قدم المدعى مذكرة دفع فيها بعدم دستورية المواد ١٤ ، ١٥، ٢٠، ٢٥، ٢٦ من القيانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شيأن الضيريبة على العقارات المبنية ، وكذلك بعدم دستورية نصوص تشريعية أخرى من بينها النص الذي اشترط توقيع محام على عريضة الدعوى ، ونصوص قوانين التمغة، وإجراءات الحكمة في تحصيل أتعاب المحاماه قبل الإنتهاء من درجات التقاضي ، وقانون تحصيل ضريبة من المنبع عند رفع الدعوى والنصوص المتعلقة بفرض الرسوم القضائية واقتضاء أمانة الخبير في بداية الدعوى . وبجلسة ٢٤ أكتوبر ١٩٩١ قررت محكمة الموضوع وقف السير في الدعوى رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٩ المشار إليها ، والإحالة إلى الحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية نص المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٦ أسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المنية .

وحيث إن المدعى أثار أثناء تحضير الدعوى الدستورية - فى مذكرة قدمها إلى هيئة المفوضين - موضوع النصوص التشريعية التى كان قد دفع بعدم دستوريتها أمام محكمة الموضوع ، ناعياً عليها أمام هيئة المفوضين مخالفتها للدستور طالباً الفصل فى دستوريتها.

وحيث إن البين من نص المادة ٢٩ من قانون هذه الحكمة أن المشبرع رسم طريقاً لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد المحدد لرفعها، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع إلا بعد إبداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته، ولا تقبل إلا إذا رفعت خلال الأجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر . وهذه الأوضاع الإجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها، تتعلق بالنظام العام بإعتبارها شكلاً جوهرياً في التقاضي تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعي في المسائل الدستورية بالإجراءات التي رسمها وفي الموعد الذي حدده، وإلا كانت الدعوى الدستورية غير مقبولة ، وإذ كانت محكمة الموضوع لم تصرح للمدعى برقع الدعوى الدستورية في شأن النصوص التشريعية التي طعن عليها بعدم الدستورية في مرحلة التحضير أمام هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا، فإن دعواه في شأنها تكون منطوية على طعن مباشر فيها. متى كان ذلك . وكانت ولاية هذه المحكمة في الدعاوي الدستورية لا تقوم إلا بإتصالها بها وفقاً للإجراءات التي رسمها قانونها وليس من بينها طريق الدعوى الأصلية فإن ما أثاره المدعى في شأن هذه النصوص لا يعدو أن يكون نزاعاً معها بقصد إهدار أثارها ارتكن فيه إلى غير الوسائل التي عينها قانون هذه المحكمة لرفع الدعوى الدستورية بالخالفة لنص المادة ٢٩ من قانونها، الأمر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة إليها.

وحيث إن هيئة قضايا الدولة دفعت بعدم قبول قرار الإحالة الصادر من محكمة الموضوع - الذى به رفعت الدعوى الماثلة - لإغفاله تعيين نص الدستور المدعى بمخالفته، وخروجه بالتالى على نص المادة ٣٠٠ من قانون هذه المحكمة.

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أن قانون الحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد نص في المادة ٣٠ منه على أنه يجب أن يتضمن القرار الصادر بالإحالة إلى الحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة إليها وفقاً لحكم المادة السابقة بينان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه الخالفة، وكان ما تغياه المشرع بنص المادة المشار إليها هو أن يتضمن قرار الإحالة أو صحيفة الدعوى البيانات الجوهرية التي تكشف بذاتها عن ماهية المسألة الدستورية التي يعرض على الحكمة الدستورية العليا أمر الفصل فيها وكذلك نطاقها، بما ينفى التجهيل بها، كي يحيط كل ذي شأن- ومن بينهم الحكومة التي يتعين إعلانها بقرار الإحالة أو بصحيفة الدعوى إعمالاً لنص المادة ٣٥ من قانونها - بجوانبها الختلفة ، وليتاح لهم جميعا - على ضوء تعريفهم بأبعاد المسألة الدستورية المطروحة عليها - إبداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيباتهم في المواعيد التي حددتها المادة ٣٧ من القانون ذاته ، بحيث تتولى هيئة المفوضين ~ بعد انقضاء هذه المواعيد - تحضير الموضوع المعروض عليها وإعداد تقرير يشتمل على زواياه الختلفة محددا بوجمه خاص المسائل الدستورية والقانونية المتصلة بها ورأى الهيشة في شأنها وفقاً لما تقضى به المادة ١٠ من ذلك القانون ، وكان ما توخاه المشرع على النحو المتقدم يعتبر متحققا كلما تضمن قرار الإحالة أو صحيفة الدعوى ما يعين على تحديد المسألة الدستورية سواء كان ذلك بطريق

مباشر أو غير مباشر ، ومن ثم يكفي أن تكون المسألة الدستورية التي يراد الفصل فيها قابلة للتعيين ، بأن تكون الوقائع التي تضمنها قرار الإحالة أو صحيفة الدعوى - في ترابطها النطقي -مفضية إليها جلية في دلالة الإفصاح عنها. إذا كان ذلك ، وكان ما قدرته محكمة الموضوع من إحالة نص المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية إلى الحكمة الدستورية العليا ، يدل على أن وجه الخالفة الدستورية التي ارتأتها محكمة الموضوع في شأن النص التشريعي المحال منها، إنما يتمثل في النهائية التي خلعها المشرع على قرارات مجلس الراجعة ، بإعتبار أن هذه النهائية هي في تقديرها نوع من الحصانة المانعة من الطعن أسبغها المشرع على قرارات هذا الجلس. ومن ثم يكون مرد الأمر في الخالفة المدعى بها إلى ما تصورته محكمة الموضوع من تعارض بين النص التشريعي المحال منها إلى الحكمة الدستورية العليا من ناحية وبين المادة ٦٨ من الدستور التي تنص على أن التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة - ولكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي ، وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء بين المتقاضين وسرعة الفصل في القضايا ، ويحظر النص في القوانين على تحصين أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء ، . متى كان ذلك ، فإن الدفع بعدم قبول الدعوى المبدى من الحكومة في شأن النص التشريعي الحال من محكمة الموضوع ، يكون على غير أساس متعين الرفض.

وحيث إن البين من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية ، أنه ينص في مادته الأولى على أن تفرض ضريبة سنوية على العقارات المبنية، أيا كانت مادة بنائها وأيا كان الغرض الذي تستخدم فيه، دائمة كانت أم غير دائمة ، مقامة

على الأرض أو تحتها أو على الماء ، مشغولة بعوض أو بغير عوض. وتنص المادة ٩ من هذا القانون على أن تفرض الضريبة على أساس القيمة الإيجارية السنوية للعقارات التي تقدرها لجان التقدير المنصوص عليها في المادة ١٣ من ذلك القانون . ويراعي في تقدير القيمة الإيجارية للعقار جميع العوامل التي تؤدى إلى تحديدها وعلى وجه الخصوص الأجرة المتفق عليها إذا كان العقد خالياً من شبهة الصورية أو المجاملة . وعملاً بالمادة ١٣ يتولى تقدير القيمة الإيجارية في كل مدينة أو محافظة لجان مكونة من أدبعة أعضاء إثنان منهم من موظفى الحكومة أو من موظفى المجلس البلدى متى كان لهذا المجلس حق ربط وتحصيل الضريبة، وتكون الرياسة لأحدهما وإثنان من بين مالكي العقارات المبنية بالمدينة أو القسم أو البندر التي يتم فيها التقدير يعينهما سنويا وزير المالية والاقتصاد أو وزير الشئون البلدية والقروية كل منهما فيما يخصه أو من ينيبه كل منهما عنه في ذلك. وطبقاً لنص المادة ١٤ تكون الضريبة واجبة الأداء بمجرد نشر التقدير الخاص بها في الجريدة الرسمية، كما يخطر المول بمقدار الضريبة المربوطة عليه، وتنص المادة ١٥ على أن للممولين والحكومة أن يتظلموا أمام مجلس المراجعة المنصوص عليه في المادة التالية من قرارات لجان التقدير ... فإذا كان التظلم مقدماً من الممول ، تعين أن يكون مقرونا بتأمين مقداره ٥٪ من الضريبة المقدم في شأنها المعارضة.. ولا يرد التأمين في حالة عدم خفض مجلس المراجعة للقيمة الإيجارية .. وإلى أن يصدر مجلس المراجعة قراره في التظلم، تؤدى الضريبة المقررة قبل التعديل في المواعيد المحددة لها. أما عن مجلس المراجعة ذاته، فإن المادة ١٦ من القانون تنص على أن يشكل في كل مديرية أو محافظة ، وأن يكون مؤلفا من ثلاثة من موظفي . الحكومة أو من موظفى المجلس البلدي متى كان لهذا المجلس حق ربط وتحصيل الضريبة ، يعينهم وزير المالية والاقتصاد أو وزير الشئون البلدية والقروية - كل منهما فيما يخصه أو من ينيبه كل منهما عنه في ذلك ، ومن ثلاثة من مبلاك المساني بالمدينة أو البلد الذي ينظر المجلس في النظلمات الخاصة به، يعينهم وزير المالية والاقتصاد أو وزير الشئون البلدية والقروية كل منهما فيما يخصه، أو من ينيبه كل منهما عنه في ذلك ، لمدة سنتين وتكون الرئاسة لعضو من الموظفين .. وتنص المادة ١٨ على أن صبحة إنعقاد مبجلس المراجعة شرطها حضور أربعة من أعضائه ، وتصدر قراراته بالأغلية المطلقة ، وعند التساوى يرجح الرأى الذي يؤيده الرئيس . أما المادة عن المطلعون عليها ، فنصها صريح في نهائية القرارات الصادرة عن مجلس المراجعة.

وحيث إن مؤدى التعارض المدعى به بين النص التشريعى المطعون عليه، ونص المادة ٦٨ من الدستور التى تكفل للناس كافة حق التقاضى وتصون لكل مواطن حق الإلتجاء إلى قاضيه الطبيعى وتحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء ، أن نهائية القرارات الصادرة من مجلس المراجعة تنحل إلى نوع من الحصانة خلعها المشرع على هذه القرارات بما يحول دون الطعن عليها إلغاء وتعويضاً .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن مجلس المراجعة إذا يفصل في التظلمات المقدمة إليه من قرارات لجان تقدير القيمة الايجارية المتخذة وعاء للضريبة السنوية التى فرضها القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ على العقارات المبنية الخاضعة لأحكامه، فإنه لا يعتبر جهة قضاء ولا تدخل قراراته في عداد الأعمال القضائية وليس لها بها من صلة، ذلك أن التمييز بين الأعمال القضائية وبين غيرها من

الأعمال التي قد تختلط بها إنما يقوم على مجموعة من العناصر لا تتحدد بها ضوابط هذا التمييز على وجه قطعي ، ولكنها تعين على إبراز الخصائص الرئيسية للعمل القضائي. إذ يتعين دائماً لإضفاء الصفة القضائية على أية جهة عهد إليها المشرع بالفصل في نزاع معين أن يكون تشكيلها واستقلالها كاشفين عن حيدتها عند الفصل في النزاع ومؤديين إلى غيريتها في مواجهة أطرافه ، وأن يشير النزاع المطروح عليها ادعاء قانونيا يبلور الحق في الدعوى كرابطة قانونية تنعقد الخصومة القضائية من خلالها وبوصفها وسيلة عينها القانون ليوفر بها الحماية للحق المدعى به ، وبمراعاة أن يكون الفصل فيها في إطار حد أدنى من الضمانات القضائية التي لا يجوز النزول عنها، والتي تقوم في جوهرها على إتاحة الفرص المتكافئة لتحقيق دفاع أطرافها، وتمحيص إدعاءاتهم ، وذلك كله وفق قاعدة قانونية نص المشرع عليها سلفاً ، محدداً على ضوئها حقوق كل من المتنازعين في تجرد كامل ليكون القرار الصادر في النزاع مؤكداً حقيقته القانونية، مبلوراً لمضمونها في مجال الحقوق المدعى بها، لتفرض هذه الحقيقة نفسها- وبإفتراض تطابقها مع الحقيقة الواقعة --على كل خصم كان طرفاً في النزاع. متى كان ذلك ، وكان مجلس الراجعة لا يفصل في خصومة لبيان حكم القانون فيها في اطار من الموضوعية والحيدة ، وهو ليس ملزماً بإتباع قواعد إجرائية تتوافر من خلالها ضمانات التقاضي الرئيسية وأبرزها ضمان إعلان كل ذي مصلحة للمتول أمامه لسماع أقواله وتحقيقا لأوجه دفاعه وما يقترن بها من الأدلة الواقعية أو القانونية المؤيدة لها ، وكانت قراراته فوق هذا لا تشتمل على أسبابها الكاشفة عن إحاطته بعناصر المنازعة المعروضة عليه عن بصر وبصيرة ، ولا تدل على أنه ارتكن في إصدارها إلى عيون الأوراق وأنه كان لها مأخذها من حكم القانون ،

وكان البين كذلك أن مجلس المراجعة لا تدخل في تكوينه أية عناصر قضائية ، وإنما استبعدها المشرع كلية في مجال تأليفه وذلك بأن جعل ثلاثة من أعضائه بما فيسهم رئيس المجلس من العاملين المدنيين التابعين للجهة الإدارية تبعية مطلقة ، ولئن ضم إليهم المشرع ثلاثة من ملاك المباني بالمدينة أو البلد الذي ينظر المجلس في التظلمات المقدمة من القاطنين به، إلا أن هؤلاء وأولئك مجردون من الخبرة القضائية ويفتقرون إلى ضمانة الاستقلال التي تعصم اعمالهم من محاولة التدخل أو التأثير فيها. متى كان ما تقدم ، وكان مجلس المراجعة لا يفصل في خصومة فصلاً قضائياً ، ولا يتقيد في نظر الطلبات التي تعرض عليه في شأن قرارات لجان التقدير بأية ضمانة قضائية ، ولا بقاعدة قانونية يتحدد على ضوئها حقوق كل معارض في تقدير القيمة الإيجارية التي تفرض الضريبة العقارية على أساسها، فإن هذا المجلس لا يعتبر جهة قضاء في تطبيق أحكام القيانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية، بل هو في حقيقة تكييفه مجرد هيئة ادارية ذات اختصاص قضائي ويدخل إلغاء قراراته في ولاية محكمة القضاء الإداري إعمالاً للبند (ثانياً) من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التي تنص على اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية لها اختصاص قضائي فيما عدا القرارات الصادرة من هيئات التوفيق والتحكيم في منازعات العمل ، وذلك متى كان مرجع الطعن فيها عدم الاختصاص أو عيباً في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها ، ولئن نص القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه في مادته العشرين على نهائية القرارات الصادرة عن مجلس

المراجعة ، إلا أن هذه النهائية لا تعتبر مرادفاً لامتناع الطعن عليها ، ذلك أن نهائية القرارات الإدارية تعتبر شرطاً لجواز طلب إلغائها أو التعويض عنها أمام محاكم مجلس الدولة، وهو ما ردده قانون مجلس الدولة بصريح الأحكام التي تضمنتها البنود (ثالثا) و (رابعاً) ، (خامساً) و (سادساً) ، (ثامناً) و (تاسعاً) و (عاشراً) من مادته العاشرة وأكدها البند الرابع عشر منها حيث دل بعبارته على أن القرارات التي يجوز الطعن بطلب إلغائها هي القرارات الإدارية النهائية كلما كان الطعن عليها عائداً إلى عدم الإختصاص بإصدارها أم كان مرده عيباً في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة . ولا جرم في أن النهائية التي يعنيها قانون مجلس الدولة والتي تطلبها كشرط لجواز الطعن في القرارات الصادرة من جهة الإدارة، غايتها ضمان ألا يكون قرار الجهة الإدارية خاضعا - في مجال إقراره - لتصديق جهة أخرى . بما مؤداه أن ما عناه المشرع بالنهائية التي خلعها على قرارات مجلس المراجعة هي أن تكون هذه القرارات محققة لآثارها القانونية فورأ ومباشرة بمجرد صدورها بما يفيد استنفادها عندئذ لمراحل تكوينها، وليس إسباغ حصانة عليها تحول بذاتها دون الطعن فيها إلغاء وتعويضاً . إذ كان ما تقدم وكان من المقرر - في قضاء هذه الحكمة - أن عدم جواز الطعن في قرار أو عمل معين لا يكون إلا بنص صريح يقرر هذه الحصانة ويفرضها متوخياً من خلالها عرقلة حق الفرد في النفاذ إلى القضاء للحصول على الترضية القضائية التي يطلبها لرد العدوان على الحقوق التي يدعيها ، وكان النص التشريعي المطعون عليه غير مقترن بهذا الحظر، بل جاء مجردا منه، فإن النعي عليه بمخالفة المادة ٦٨ من الدستور يكون على غير أساس حريا بالرفض . وحيث إن النص المطعون فيه لا يتضمن مخالفة لأحكام الدستور من أي وجه آخر .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى .

(الحكم في الدعوى رقم ٦٨ لسنة ١٣ ق (دستورية) جلسة (الحكم الدعوى رقم ٦٨ لسنة ١٣ ق

الإجراءات

بتاريخ و إبريل سنة ١٩٩٠ أودعت المدعيتان قلم كتاب المحكمة صحيفة هذه الدعوى طالبتين الحكم - بعد تصحيح ما ورد فيها من خطأ مادى في مذكرة لاحقة - بعدم دستورية الفقرتين الأولى والرابعة من المادة ٥٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية.

وقدمت هیئة قضایا الدولة مذكرة بدفاعها، طلبت فیها الحكم بعدم قبول الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها.

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق ، المداولة .

 ⁽١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٤٩ في ١٩٩٢/١٢/٣ .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن المدعيتين تصرفتا بالبيع في أرض مملوكة لهما إلى آخرين بموجب عقدين متتاليين أشهر أولهما بتاريخ ١٢ من مارس ١٩٧٨ والثاني بتاريخ ٢٨ من أغـسطس سنة ١٩٨٠ ، وسددتا لمصلحة الشهر العقاري ما استحق عنهما من الضريبة المفروضة على التصرفات العقارية ، وذلك طبقاً لأحكام الفقرة الثالثة من البند (١) من المادة ٣٢ من القسانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية والتي حددت سعر هذه الضريبة بمثل الرسم النسبي المقرر في القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن رسوم التوثيق والشهر . ثم قامت مصلحة الضرائب - واستناداً منها على حكم الفقرة الأخيرة من البند المشار إليه - بإخضاع أرباحهما الناتجة عن ذات التصرفين للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وأخطرتهما بعناصر ربط هذه الضريبة على النموذج المقرر لها، وبالتالي إدخال ما قدر لهما من أرباح عنهما ضمن وعاء الضريبة العامة على الإيراد المستحقة عليهما. طعنت المدعيتان في هذا الربط وعناصره أمام لجنة الطعن -المشكلة وفق أحكام القيانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بشيأن فيرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل - والتي أصدرت قرارها في طعنها بتاريخ ٩ من يوليو سنة ١٩٨٩ بتخفيض تقدير المصلحة لصافي أرباحهما عن نشاطهما في بيع الأراضي إلى المبالغ في منطوقه، إلا أن المدعيتين طعنتا على هذا القرار بالدعوى رقم ... لسنة ... كلى الجيزة، طبقاً لأحكام المادتين ٥٤، ٥٤ مكرراً من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه. وأثناء نظر الدعوى دفعت المدعيتان بعدم دستورية نص المادة ٥٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ فيما قرره من سريان حكم البند 1 من المادة ٣٧ من القانون رقم 1٤ لسنة ١٩٣ - باثر رجعى ، وإذا قدرت ١٩٣٨ - بعد تعديلها بالمادة الثانية منه - باثر رجعى ، وإذا قدرت محكمة الموضوع جدية هذا الدفع، فقد صرحت لهما في الحكم الصادر منها في الدعوى بتاريخ ٢ من مارس سنة ١٩٩٠ بإقامة دعواهما الدستورية ، فأقامتا الدعوى الماثلة.

وحيث إن الحكومة دفعت بعدم قبول الدعوى لإنتفاء المصلحة على أساس أن قضاء هذه المحكمة - في الدعوى رقم ٥١ لسنة ٦ ق «دستورية» - سبق أن انتهى إلى رفض الدعوى بعدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه، بما يمتنع معه - إزاء ما له من حجية مطلقة حاسمة لما أثير في شأن دستوريته من خصومة - نظر أي طعن لاحق بشأنه.

وحيث إن هذا الدفع غير سديد ، ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الفصل فيما قد يدعى به أمامها من تعارض بين نص تشريعى وقاعدة موضوعية فى الدستور، سواء بتقرير قيام المخالفة المدعى بها أو بنفيها، إنما يعد قضاء فى موضوعها منطويا لزوماً على استيفاء النص المطعون عليه للأوضاع الشكلية التى تطلبها الدستور ومانعاً من العودة إلى بحثها ، ذلك أن العيوب الشكلية – وبالنظر إلى طبيعتها - لا يتصور أن يكون بحثها تالياً للخوض فى المطاعن الموضوعية ، ولكنها تتقدمها، ويتعين على هذه المحكمة بالتالى أن تتحراها بلوغاً لغاية الأمر فيها، ولو كان نطاق الطعن المعروض عليها محدداً فى إطار المطاعن الموضوعية دون سواها. ومن ثم تفرض العيوب الشكلية ذاتها على المحكمة دوماً إذ يستحيل على نقيض ذلك حين يكون الطعن منحصراً فى المطاعن الشكلية . والأمر عليها أن تتجاهلها عند مواجهتها لأية مطاعن موضوعية . والأمر على نقيض ذلك حين يكون الطعن منحصراً فى المطاعن الشكلية،

إذ يكون قرار المحكمة بشأنها متعلقاً بها وحدها ، ولا يعتبر حكمها برفض هذه المطاعن مطهراً للنصوص المطعون عليها من مشالبها الموضوعية ، أو مانعاً كل ذى مصلحة من طرحها على المحكمة وفقاً لقانونها . وأيا كانت المطاعن الموجهة إلى النصوص التشريعية ، فإن قضاء المحكمة فى شأنها - وفى الإطار السالف بيانه - إنما يحوز حجية مطلقة فى مواجهة سلطات الدولة جميعها وبالنسبة إلى الكافة ، وهى حجية لا يجوز إهدارها ، أو المساس بها، وتحول بداتها دون إعادة عرض النزاع محلها من جديد على الحكمة الدستورية العليا.

وحيث إنه متى كان ذلك ، وكانت العيوب الشكلية - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي تلك التي يكون مبناها مخالفة نص تشريعي للأوضاع الإجرائية التي تطلبها الدستور سواء في ذلك ما كان منها متعلقاً بإقتراح النصوص التشريعية أو إقرارها أو إصدارها حال إنعقاد السلطة التشريعية ، أو ما كان منها متصلاً بالشروط التي يتطلبها الدستور لممارسة رئيس الجمهورية الاختصاص بإصدارها في غيبة السلطة التشريعية أو بتفويض منها، وكان وجه النعى في القضية رقم ٥١ لسنة ٦ ق ودستورية، يقوم على قالة انتفاء الأغلبية الخاصة التي تطلبها الدستور في المادة ١٨٧ منه لإقرار نص المادة ٥٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية - وهو النص التشريعي المطعون فيه- بإعتباره متضمناً أثرا رجعياً، وكان قضاء هذه المحكمة الصادر في القضية رقم ٥١ لسنة ٦ قضائية المشار إليها بتاريخ ٦ من يونيو سنة ١٩٨٧ قد خلص إلى رفضها لما ثبت لديها من توافر هذه الأغلبية التي قام وجه النعي على تخلفها بالنسبة إلى النص المطعون فيه. متى كاذ ذلك فإن قضاء هذه المحكمة في شأن ذلك الوجه من النعي يكون متعلقاً بمطاعن شكلية صرفة، مقصوراً عليها ، ولا يفيد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تطهير النص التشريعي المطعون عليه مما قد يكون عالقاً به من مثالب موضوعية، أو مانعاً كل ذى مصلحة من طرحها على هذه المحكمة وفقاً لقانونها.

وحيث إنه متى كان ما تقدم ، وكان استيفاء النص التشريعي المطعون عليه للشكلية التي تطلبها الدستور لإقرار القوانين رجعية الأثر على ما سلف بيانه، لا يعصمه من الخضوع للرقابة التي تباشرها هذه الحكمة على دستورية القوانين واللوائح ، وذلك كلما كان هذا النص - في محتواه الموضوعي - منطوياً على إهدار لحق من الحقوق التي كفلها الدستور أو يفرض قيودا عليه تؤدى إلى الانتقاص منه . ذلك أن الدستور يتميز بطبيعة خاصة تضفى عليه السيادة والسمو بحسبانه كفيل الحريات وموثلها ، وعماد الحياة الدستورية وأساس نظامها ، فحق لقواعده - بالتالي - أن تستوى على القمة من البنيان القانوني للدولة وأن تلتزم الدولة بالخضوع لأحكامه في تشريعها وقضائها وفي مجال مباشرتها لسلطتها التنفيذية . وفي نطاق هذا الالتزام وبمراعاة حدوده لا يكفى لتقرير دستورية نص تشريعي معين أن يكون من الناحية الإجرائية موافقاً للأوضاع الشكلية التي يتطلبها الدستور ، بل يتعين فوق هذا أن يكون في محتواه ملتشما مع قواعد الدستور الموضوعية التي تعكس مضامينها القيم والمثل التي بلورتها الإرادة الشعبية وكذلك الأسس التي تنتظم الجماعة وضوابط حركتها، متى كان ذلك فإنه يتعين الحكم برفض الدفع بعدم قبول الدعوى.

وحيث إن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل ، قد نص فى المادة ٣٧ منه - بعد تعديلها بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٣ - على أن تسرى ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على أرباح :

١- الأشخاص والشركات ، الناتجة عن التصرف في العقارات المبنية أو المعدة للبناء سواء انصب التصرف عليها بحالتها أو بعد إقامة منشآت عليها وسواء شمل التصرف العقار كله أو أجزاء منه وذلك إذا صدر التصرف من الممول لأكثر من مرة واحدة خلال عشر سنوات ، سواء في ذات العقار أو في أكثر من عقار واحد.

ويستثنى من ذلك تصرف الوارث في العقارات الأيلة إليه من مورثه بحالتها عن الميراث ، والتصرف بين الأصول والفروع.

.....-*-Y-Y

وبمقتسضى المادة الشانية من القانون رقم 5.3 لسنة ١٩٧٨ -بشأن تحقيق العدالة الضريبية - استعاض المشرع عن البند (١) من المادة ٣٧ السالف بيانه ببند جديد نصه الآتي -

مادة ٣٢ (١) التصرف في العقارات المبنية أو الأراضي داخل كردون المدينة سواء انصب التصرف عليها بحالتها أو بعد إقامة منشآت عليها وسواء شمل التعسرف العقار كله أو أجزاء منه أو وحدة سكنية أو غيرها وسواء كانت إقامة المنشآت على أرض مملوكة للمول أو لغيره.

ويعتبر تصرفا خاضعاً للضريبة تقرير حق إنتفاع على العقار أو تأجيره لمدة تزيد على خمسين عاما. واستثناء من أحكام المادة ٣٧ يكون سعر الضريبة مثل الرسم النسبى المقرر في القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن رسوم التوثيق والشهر ، وعلى أن يسرى الإعفاء والتخفيض المقرر بالقانون المذكور على هذه الضريبة .

.....

وإذا صدر التصرف من الممول لأكثر من مرة واحدة خلال عشر سنوات خضعت الأرباح الناتجة عن هذه التصرفات لضريبة الأرباح التجارية والصناعية بالسعر المقرر في المادة ٣٧، وفي هذه الحالة تخصم الضرائب المسددة لحسابه عن هذه التصرفات للشهر العقاري من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية التي تستحق عليه .

وتنص المادة ٥٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه على ما يأتي :-

فقرة أولى: تسرى أحكام البند 1 من المادة ٣٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - بعد تعديلها بمقتضى المادة الثانية - على الرقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - بعد تعديلها بمقتضى المادة الثانية - على ال التصرفات الدرادات الناشئة عن هذه التصرفات الداخلة في وعاء الضريبة العامة على الإيراد وفق حكم المادة ٦ مكرراً من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ أسعار الضريبة العامة على الإيراد المقررة طبقاً لأحكام المادة الرابعة والعشرين من هذا القانون .

فقرة ثانية: ولا تسرى الأحكام الجزائية إلا من تاريخ العمل بهذا القانون .

فقرة ثالثة : وتسرى الأحكام الواردة بالفصل الرابع اعتباراً من تاريخ نشر هذا القانون . فقرة رابعة وفيما عدا ما تقدم تسرى أحكام هذا القانون اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٨

وحيث إن الفقرتين الأولى والرابعة من المادة ٥٦ هما محل الطعن في الدعوى الماثلة ، وكان القانون رقم ١٩٨١ لسنة ١٩٨١ والصدار قانون الضرائب على الدخل - وهو المعمول به حالياً قد نص في مادته الثانية على أن يلغى العمل بأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٧ بشأن تحقيق العدالة الضريبية وذلك فيما عدا المواد ٢٦، ٢٦ فقرة أولى ، ٢٩، ٣٠ ، ٣٠ منه ، ومتضمناً سريان أحكامه من تاريخ العمل به دون أن يسقط الآثار التي ترتبت قبله على النص التشريعي المطعون فيه، بما مؤاده بقاؤه نافذاً في نطاقه الزمني في شأن من كانوا يخضعون لحكمه منذ تاريخ العمل به وحتى إلغائه .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المسلحة الشخصية المباشرة تعد شرطاً لقبول الدعوى الدستورية ، ومناطها أن يكون ثمة إرتباط بينها وبين المسلحة القائمة في الدعوى الموضوعية وذلك بأن يكون الحكم في المسألة الدستورية لازماً للفصل في الطلبات المرتبطة بها المطروحة على محكمة الموضوع . إذ كان ذلك، وكانت الضقرة الأولى من المادة ٥٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة وكانت الضقرة الأولى من المادة ٥٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة نفاذها على تصرفي المدعيتين بالبيع فيما كانتاً تملكانه من أرض داخل كردون المدينة - وهو ما لاخلاف عليه بين طرفي الدعوى - وترتبت بمقتضاه آثار قانونية في حقهما عمثلة في إخضاع أرباحهما المقدرة عن تصرفيهما لسعر الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية طبقاً للفقرة الأخيرة من البند (١) من المادة ٣٦ من القانون رقم طبقاً للفقرة الأخيرة من البند (١) من المادة ٣٦ من القانون رقم

١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية . إذ كان ذلك ، وكانت الفقرة الأولى من النص المطعون عليه تقضى بسريان هذا البند بأثر رجعي على التصرفات التي تم شهرها اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٤ ، دون الضريبة المفروضة على التصرفات العقارية والتي سبق استئداؤها منهما وفق سعرها المحدد في الفقرة الثالثة من هذا البند ، وما نشأ عن ذلك من مديونيتهما بالفرق الزائد بين الضريبتين ، وحدا بهما إلى الطعن في ربط الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وعناصرها عليهما أمام لجنة الطعن ، ثم الطعن في قرار هذه اللجنة بشأنها أمام محكمة الموضوع، فاقتصر نزاعهما الموضوعي بذلك على تلك الضريبة ، وكان لامصلحة للمدعيتين في الطعن على الفقرة الرابعة من المادة ٥٦ لإنتفاء الصلة بين سائر أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ - والتي تقرر هذه الفقرة سريانها اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٨ - وبين طلباتهما المطروحة في دعواهما الموضوعية . إذ كان ذلك ، فإن المسألة الدستورية المرتبطة بنزاعهما الموضوعي والمؤثرة فيه، إنما يتحدد إطارها ونطاقها في نص الفقرة الأولى من المادة ٥٦، وذلك فيما قررته من فرض ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على الأرباح الناتجة عن التصرفات العقارية الواقعة على الأراضي داخل كردون المدينة السابق شهرها بدءا من أول يناير سنة ١٩٧٤ ، مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى فيما عدا هذا الشق منها.

وحيث إن من بين ما تنعاه المدعيتان على النص التشريعي المطعون فيه تعارضه مع حكم المادة ٣٨ من الدستور فيما قررته من قيام النظام الضريبي على العدالة الأجتماعية إذ لا يحقق بأثره الرجعي هذه العدالة، مما حدا بالمشرع إلى إلغائه بموجب القانون رقم 100 لسنة 19٨١ بشأن الضريبة على الدخل، وكذلك مخالفته

للمادة ۱۸۷ من الدستور فيما رخصت به من أثر رجعي للقوانين ما عدا القوانين الجنائية عوافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب، إذا يلزم أن تقتضى مصلحة اجتماعية عليا تقرير الأثر الرجعي في التشريع ، وهي غير متحققة في النص المطعون فيه. وأن القوانين الضريبية إذ هي لصيقة بالعقاب ، ومخالفتها مؤثمة جنائيا ، فإن طبيعتها تتأبى على الأثر الرجعي في جميع الأحوال ، لا في مجرد إيقاع الجزاء الجنائي .

وحيث إن من المقرر أن القوانين الضريبية لا تعتبر بطبيعتها قوانين جزائية تقرر عقوبة جنائية، ولا هي تعدل من الآثار التي ترتبها العقود فيما بين أطرافها، ولكنها وسيلة تلجأ إليها الدولة محققة بها قدرا من التناسب بين أعبائها المالية ممثلة في التكاليف الكلية لنفقاتها، وبين ما ينبغي أن يؤديه إليها هؤلاء الذين يستفيدون أكثر من غيرهم من خدماتها. وحق عليهم بالتالي أن يتحملوا جانباً من أعباء الدولة ونصيباً من تبعاتها ، وإذ كان المواطنون جميعهم معاملين على قدم المساواة في مجال أداء الفريضة الضريبية التي يلتزمون بها، وليس لأحد حصانة تعفيه من أدائها إلا في الأحوال التي يبينها القانون ووفق ضوابط موضوعية لا تقيم في مجال تطبيقها تمييزا بين الخاطبين بها، فإن رجعية قانون الضريبة لا تدل في ذاتها - وبالضرورة - على مخالفة حكمها للدستور ، وهو ما قررته المادة ١٨٧ منه بإجازتها الرجعية في غير المواد الجنائية بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب في مجموعهم . ولئن كان الأصل هو ألا يلجأ المشرع لتقرير رجعية الضريبة إلا إذا أملتها مصلحة اجتماعية لها وزنها وذلك بالنظر إلى الآثار الخطيرة التي تحدثها الرجعية في محيط العلاقات القانونية ، وما يلابسها بوجه خاص في أغلب الأحوال وأعمها من إخلال بالاستقرار ، وإهدار للثقة المشروعة فى التعامل ومساس بالحقوق ، وكان من المقرر كذلك أن توزيع الأعباء المالية للدولة توزيعا منصفاً من خلال الضريبة عملية بالغة التعقيد، تكتنفها مخاطر عديدة مترامية فى مداها، إلا أن مارسة السلطة التشريعية لولايتها فى هذا النطاق لا يجوز إنكارها، أو غل يدها عنها. بل يتعين أن يتوافر لهذه السلطة المرونة الكافية تعد مراجعتها لقوانين ضريبية سابقة على ضوء ما أسفر عنه تطبيقها ، وانطلاقاً من ضرورة مواجهة الأعباء المتزايدة التى تتحملها المدولة فى مجال نهوضها بالمرافق العامة، وبحراعاه عدم الإخلال بالمراكز القانونية المتماثلة ، إذ لا يجوز بحال أن يميز قانون بالضريبة - فى غاياته أو أثاره - بين الخاطبين بالضريبة على غير أسس موضوعية . وإلا كان هذا التمييز تحكمياً ومنهياً عنه بنص المادة ، ٤ من الدستور.

وحيث إنه وإن صح القول بأن الضريبة في بواعثها هي ما يستقل المشرع بتقديره ، إلا أن رجعية الضريبة ينال منها – ومن زاوية دستورية – أن تركن الدولة في تقريرها إلى مصلحة غير مشروعة ، أو أن تتوخى – من خلال الأغراض التي تعمل الضريبة على بلوغها – تحقيق مصلحة مشروعة، ولكن النصوص التشريعية التي تدخل بها المشرع لاشباعها لا تربطها بها صلة منطقية . ويتحقق ذلك بوجه خاص كلما كان معدل الضريبة وأحوال فرضها مناقضاً للأسس الموضوعية التي ينبغي أن تقوم عليها ، إذ يعتبر تقريرها عندئذ مخالفاً للدستور ولو كان الغرض من فرضها زيادة موادد الدولة لمقابلة مصلحة مشروعة كتلك المتعلقة بمواجهة معونة البطالة . بما مؤداه أنه كلما كان فرض الضريبة رجعية الأثر يقوم على رابطة منطقية بين الضريبة ومصلحة مشروعة تسعى إليها الدولة وترمى إلى بلوغها من وراء تقرير هذه الرجعية ، فإن الرجعية

تكون جائزة من الناحية الدستورية ولازم ذلك أنه في مجال تقدير المصلحة المشروعة التي تقوم عليها الضريبة رجعية الأثر يتعين أن يكون مفهوما أن السلطة التي تملكها الإدارة المالية بمناسبة تعديل أسس الضريبة القديمة وإعادة توزيع عبئها ، لا يجوز إنكارها ، وذلك كلما كان هذا التعديل يعيد - ولو بأثر رجعي الموازين الدقيقة إلى ضريبة دل العمل من خلال تطبيقها على أنها غير عادلة.

وحيث إنه في مجال تقييم المصلحة المشروعة التي يركن إليها قانون الضريبة الجديدة التي فرضها المشرع بمناسبة أعمال قانونية أبرمها المكلفون بها قبل صدوره ، ليس كافيا لإنتفاء هذه المصلحة أن يكون تحقق الواقعة المنشئة لهذه الضريبة سابقاً على صدور قانونها . إذ لا يعدو سريان هذا القانون عليها أن يكون هو الأثر الرجعي بعينه - وهو جائز طبقاً للدستور وفق ما سبق بيانه وإنما يتعين لتقرير زوال المصلحة المشروعة بالنسبة الى ضريبة تتناول بأثرها الرجعي تصرفات ناقلة للملكية أكتمل تكوينها ونفاذها قبل صدور قانون الضريبة الجديد ، أن يكون المكلفون بأدائها قد استحال عليهم بوجه عام ~ بالنظر إلى طبيعتها أو مبلغها - توقعها حين خرج المال من ذمتهم بصفة نهائية وذلك بنقلهم ملكيته إلى الغير وفقاً للقانون ، إذ يناقض فرض الضريبة في هذه الأحوال مفهوم العدالة الإجتماعية الذي يقوم عليه النظام الضريبي على ما تقضى به المادة ٣٨ من الدستور ، بإعتبار أن العدالة الإجتماعية ينافيها أن يعدل المشرع أسس ضريبة قائمة قدر الممولون تبعة تصرفاتهم القانونية المبرمة عند سريانها على ضوء أحكامها، وذلك كلما قام الدليل على أن الظروف الحيطة بالضريبة الجديدة التي قرر المشرع سريانها بأثر رجعي في شأن تصرفانهم القانونية السابقة عليها ،

النافذة قبل تقريرها ، والتى لا يمكن الرجوع فيها، كانت غيرٍ ماثلة عند تعاملهم فى إطار الضريبة القديمة وما كان بوسعهم عقلاً توقعها ، وأية ذلك أن لو كان بإمكان أحد من هؤلاء أن يكون على بينة منها، لادخلها فى إعتباره عند تصرفه فى ماله ، أو اختار إبقاء هذا المال فى ذمته توقياً لأية مخاطر ضريبية لا يأمن عواقبها.

وحيث إنه إذا كان ما تقدم ، وكان الأثر الرجعي الذي تضمنه النص التشريعي المطعون فيه - وعلى ما أورده تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الخطة والموازنة ومكتب اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب عنه - قد تقرر بعد أن قدر المشرع ملاحقة ما اعتبره ثراء مفاجئا حققه ممولو الضريبة المفروضة بموجبه من خلال تصرفاتهم العقارية بعد العمل بسياسة الإنفتاح الاقتصادي بدءاً من أواخر سنة ١٩٧٣ وما صاحبها من زيادة في أثمان العقارات، ولم تكن أرباحهم وقتئذ خاضعة لأية ضريبة نوعية ولا للضريبة العامة على الإيراد بالتالي . إذ كان ذلك ، وكان التقرير برجعية الضريبة المشار إليها على ضوء هذا الإفتراض ، مؤداه قيام موجبه في حق المولين جميعاً على حد سواء، وأنهم توقعوا هذه الضريبة قبل أربع سنوات من فرضها ، وأدخلوها في حسابهم بمناسبة تصرفاتهم العقارية السابقة عليها ، وهو افتراض لا دليل عليه ، ولا تظاهره أية مصلحة اجتماعية، إذ تعوق الضريبة رجعية الأثر - على النحو الذي جرى به النص التشريعي المطعون فيه - تداول الأموال وتخل بالشقة المشروعة في التعامل . ويجاوز مبلغها - محددا على ضوء سعرها الجديد الحدود المنطقية لتوقعاتهم في إطار الضريبة القديمة على الوجه الذي أسلفنا بيانه، وهو ما حدا بالمشرع إلى إلغاء الضريبة الجديدة بعد فترة وجيزة من فرضها ، ومن ثم يكون النص التشريعي المطعون فيه مجافيا لمفهوم العدالة الاجتماعية التي يقوم عليها النظام الضريبي، ومخالفا بالتالي لنص المادة ٣٨ من الدستور .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة ٥٦ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية وذلك فيما قررته من سريان الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية على التصرفات المشار إليها في الفقرة الأخيرة من البند (١) من المادة ٣٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الواقعة على الأراضي داخل كردون المدينة المشهرة اعتبار من أول يناير سنة ١٩٧٤ ، وبعدم قبول الدعوى بالنسبة إلى ما عدا ذلك من الطلبات ، وألزمت الحكومة المصروفات ، ومبلغ مائة جنية مقابل أتعاب المحاماه.

(الحكم في الدعوى رقم ٢٣ لسنة ١٢ ق «دستورية» جلسة ١ / ١٩٩٣/ / ١)

الإجراءات

بتاريخ همن ابريل سنة ١٩٩٠ أودعت المدعيتان قلم كتاب المحكمة صحيفة هذه الدعوى طالبتين الحكم - بعد تصحيح ما ورد فيها من خطأ مادى في مذكرة لاحقة - بعدم دستورية الفقرتين الأولى والرابعة من المادة ٥٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية.

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة بدفاعها ، طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها.

⁽١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣ في ٢٩/١/١/٣١.

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة.

وحيث ان الوقائع ـ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق تتحصل في أن المدعيتين تصرفتا بالبيع في أرض مملوكة لهما الى آخرين بموجب عقدين متتاليين أشهر أولهما بتاريخ ١٢ من مارس سنة ١٩٧٨ والثاني بتاريخ ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٨٠ ، وسددتا لمصلحة الشهر العقاري ما استحق عنهما من الضريبة المفروضة على التصرفات العقارية ، وذلك طبقا لأحكام الفقرة الثالثة من البند ١ من المادة ٣٢ من القانون رقيم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية والتي حددت سعر هذه الضريبة عثل الرسم النسبي المقرر في القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن رسوم التوثيق والشهر . ثم قامت مصلحة الضرائب - واستنادا منها على حكم الفقرة الأخيرة من البند المشار اليه - بإخضاع أرباحهما الناتجة عن ذات التصرفين للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وأخطرتهما بعناصر ربط هذه الضريبة على النموذج المقرر لها ، وبالتالي إدخال ما قدر لهما من أرباح عنهما ضمن وعاء الضريبة العامة على الإيراد المستحقة عليهما. طعنت المدعيتان في هذا الربط وعناصره أمام لجنة الطعن - المشكلة وفق أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بشأن فرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والتي أصدرت قرارها في طعنهما بتاريخ ٩ من يوليو سنة ١٩٨٩ بتخفيض تقدير المصلحة لصافي أرباحهما عن نشاطه ما في بيع الأراضي الى المبلغ المبين في منطوقه ، إلا أن المدعيتين طعنتا على هذا القرار بالدعوى رقم ... لسنة كلى الجيزة ، طبقا لأحكام المادتين ٥٤ ، ٥٤ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه . وأثناء نظر الدعوى دفعت المدعيتان بعدم دستورية نص المادة ٥٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ فيما قرره من سريان حكم البند ١ من المادة ٣٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ منديلها بالمادة الثانية منه - باثر رجعى . وإذ قدرت محكمة الموضوع جدية هذا الدفع، فقد صرحت لهما في الحكم الصادر منها في الدعوى بتاريخ ٢ من مارس سنة ١٩٩٠ بإقامة دعواهما الدستورية ، فاقامتا الدعوى الماثلة .

وحيث إن الحكومة دفعت بعدم قبول الدعوى لإنتفاء المسلحة على أساس أن قضاء هذه المحكمة - في الدعوى رقم ... لسنة ٦٦ «دستورية» - سبق أن إنتهى الى رفض الدعوى بعدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه ، بما يمتنع معه - إزاء ما له من حجية مطلقة حاسمة لما أثير في شأن دستوريته من خصومة - نظر أي طعن لاحق بشأنه .

وحيث إن هذا الدفع غير سديد ، ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الفصل فيما قد يدعى به أمامها من تعارض بين نص تشريعى وقاعدة موضوعية فى الدستور، سواء بتقرير قيام المخالفة المدعى بها أو بنفيها ، إنما يعد قضاء فى موضوعها منطويا لزوما على إستيفاء النص المطعون عليه للأوضاع الشكلية التي تطلبها الدستور ومانعا من العودة الى بحثها ، ذلك أن العيوب الشكلية وبالنظر الى طبيعتها - لا يتصور أن يكون بحثها تاليا للخوض فى المطاعن الموضوعية ، ولكنها تتقدمها ، ويتعين على هذه المحكمة بالتالى أن تتحراها بلوغا لغاية الأمر فيها ، ولو كان نطاق

الطعن المعسروض عليها محددا في إطار المطاعن الموضوعية دون سواها . ومن ثم تفرض العيوب الشكلية ذاتها على المحكمة دوما إذ يستحيل عليها أن تتجاهلها عند مواجهتها لأية مطاعن موضوعية . والأمر على نقيض ذلك حين يكون الطعن منحصرا في المطاعن الشكلية ، إذ يكون قرار المحكمة بشأنها متعلقا بها وحدها ، ولا يعتبر حكمها برفض هذه المطاعن مطهرا للنصوص المطعون عليها من مثالبها الموضوعية ، أو مانعا كل ذى مصلحة من طرحها على المحكمة وفقا لقانونها . وأيا كانت المطاعن الموجهة الى النصوص التشريعية ، فإن قضاء المحكمة في شأنها - وفي الإطار السالف بيانه - إنما يحوز فإن قضاء المحكمة في مواجهة سلطات الدولة جميعها وبالنسبة الى الكافة ، وهي حجية لا يجوز إهدارها ، أو المساس بها ، وتحول بذاتها دون إعادة عسرض النزاع محلها من جديد على المحكمة بالمستورية العليا .

وحيث إنه متى كان ذلك ، وكانت العيوب الشكلية - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هى تلك التى يكون مبناها مخالفة نص تشريعي للأوضاع الإجرائية التى تطلبها الدستور سواء فى ذلك ما كان منها متعلقا بإقتراح النصوص التشريعية أو إقرارها أو إصدارها حال إنعقاد السلطة التشريعية ، أو ما كان منها متصلا بالشروط التى يتطلبها الدستور لممارسة رئيس الجمهورية الإختصاص بإصدارها فى غيبة السلطة التشريعية أو بتفويض منها ، وكان وجه النعى فى القضية رقم ٥١ لسنة ٦ ق و دستورية ، يقوم على قالة إنتفاء الأغلبية الخاصة التى تطلبها الدستور فى المادة ٥٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية وهو النص التشريعي المطعون فيه بإعتباره متضمنا الضريبية وهو النص التشريعي المطعون فيه بإعتباره متضمنا أثرا رجعيا، وكان قضاء هذه المحكمة الصادر فى القضية رقم ...

لسنة ... قضائية المشار إليها بتاريخ ٦ من يونيو سنة ١٩٨٧ قد خلص الى رفضها لما ثبت لديها من توافر هذه الأغلبية التى قام وجه النعى على تخلفها بالنسبة الى النص المطعون فيه . متى كان ذلك فإن قضاء هذه الحكمة في شأن ذلك الوجه من النعى يكون متعلقا بمطاعن شكلية صرفة ، مقصورا عليها ، ولا يفيد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تطهير النص التشريعي المطعون عليه مما قد يكون عالقا به من مثالب موضوعية ، أو مانعا كل ذى مصلحة من طرحها على هذه المحكمة وفقا لقانونها .

وحيث إنه متى كان ما تقدم ، وكان استيفاء النص التشريعي المطعون عليه للشكلية التي تطلبها الدستور لإقرار القوانين رجعية الأثر على ما سلف بيانه ، لا يعصمه من الخضوع للرقابة التي تباشرها هذه المحكمة على دستورية القوانين واللوائح ، وذلك كلما كان هذا النص - في محتواه الموضوعي - منطويا على إهدار لحق من الحقوق التي كفلها الدستور أو يفرض قيبودا عليه تؤدى الى الإنتقاص منه . ذلك أن الدستوريتميز بطبيعة خاصة تضفي عليه السيادة والسمو بحسبانه كفيل الحريات وموثلها ، وعماد الحياة الدستورية وأساس نظامها ، فحق لقواعده - بالتالي - أن تستوى على القمة من البنيان القانوني للدولة وأن تلتزم الدولة بالخنضوع لأحكامه في تشريعها وقضائها وفي مجال مباشرتها لسلطتها التنفيذية . وفي نطاق هذا الإلتزام وبمراعاة حدوده لا يكفى لتقرير دستورية نص تشريعي معين أن يكون من الناحية الإجرائية موافقا للأوضاع الشكلية التي يتطلبها الدستور ، بل يتعين فوق هذا أن يكون في محتواه ملتئما مع قواعد الدستور الموضوعية التي تعكس مضامينها القيم والمثل التي بلورتها الإرادة الشعبية ، وكذلك الأسس التي تنتظم الجماعة وضوابط حركتها ، متى كان ذلك فإنه يتعين الحكم برفض الدفع بعدم قبول الدعوى .

وحيث إن القانون رقم 14 لسنة 1979 بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل ، قد نص فى المادة ٣٢ منه - بعد تعديلها بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٣ - على أن تسرى ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على أرباح:

۱ - الأشخاص والشركات ، الناتجة عن التصرف في العقارات المبنية أو المعدة للبناء سواء انصب التصرف عليها بحالتها أو بعد إقامة منشآت عليها وسواء شمل التصرف العقار كله أو أجزاء منه وذلك إذا صدر التصرف من الممول لأكثر من مرة واحدة خلال عشر سنوات ، سواء في ذات العقار أو في أكثر من عقار واحد .

ويستثنى من ذلك تصرف الوارث فى العقارات الآيلة اليه من مورثه بحالتها عند الميراث ، والتصرف بين الأصول والفروع .

..... - £ - ¥ - ¥

و بمقتضى المادة الشانية من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ -بشأن تحقيق العدالة الضريبية - استعاض المشرع عن البند ١ من المادة ٣٢ السالف بيانه ببند جديد نصه الآتى :

مادة ٣٢(١): التصرف في العقارات المبنية أو الأراضي داخل كردون المدينة سواء انصب التصرف عليها بحالتها أو بعد إقامة منشآت عليها وسواء شمل التصرف العقار كله أو أجزاء منه أو وحدة سكنية أو غيرها وسواء كانت إقامة المنشآت على أرض مملوكة للممول أو لغيره.

ويعتبر تصرفا خاضعا للضريبة تقرير حق انتفاع على العقار أو تأجيره لمدة تزيد على خمسين عاما. واستثناء من أحكام المادة ٣٧ يكون سعر الضريبة مثل الرسم النسبى المقرر في القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن رسوم التوثيق والشهر ، وعلى أن يسرى الإعفاء والتخفيض المقرر بالقانون المذكور على هذه الضريبة .

.....

وإذا صدر التصرف من الممول الأكثر من مرة واحدة خلال عشر سنوات خضعت الأرباح الناتجة عن هذه التصرفات لضريبة الأرباح التجارية والصناعية بالسعر المقرر في المادة ٣٧ ، وفي هذه الحالة تخصم الضرائب المسددة لحسابه عن هذه التصرفات للشهر العقارى من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية التي تستحق عليه .

وتنص المادة ٥٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه على ما يأتي :

فقرة أولى: تسرى أحكام البند 1 من المادة ٣٧ من القانون رقم 1 لسنة 1٩٣٩ - بعد تعديلها بمقتضى المادة الشانية - على التصرفات التى تم شهرها اعتبارا من أول يناير سنة 1٩٧٤ على أن تطبق على الإيرادات الناشئة عن هذه التصرفات الداخلة في وعاء الضريبة العامة على الإيراد وفق حكم المادة ٦ مكررا من القانون رقم 1٩٤٩ لسنة 1٩٤٩ أسعار الضريبة العامة على الإيراد المقررة طبقا لأحكام المادة الرابعة والعشرين من هذا القانون .

فقرة ثانية ، ولا تسرى الأحكام الجزائية إلا من تاريخ العمل بهذا القانون .

فقرة ثالثة: وتسرى الأحكام الواردة بالفصل الرابع اعتبارا من تاريخ نشر هذا القانون . فقرة رابعة: وفيما عدا ما تقدم تسرى أحكام هذا القانون اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٨ .

وحيث إن الفقرتين الأولى والرابعة من المادة ٥٦ هما محل الطعن فى الدعوى الماثلة ، وكان القانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٨١ على الدخل – وهو المعمول به حاليا – قد نص فى مادته الثانية على أن يلغى العمل بأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٧ بشأن تحقيق العدالة الضريبية وذلك فيما عدا المواد ٧٦، ٢٦ فقرة أولى ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٠ منه ، ومتضمنا سريان أحكامه من تاريخ العمل به دون أن يسقط الآثار التي ترتبت قبله على النص التشريعي المطعون فيه ، بما مؤداه بقاؤه نافذا في نطاقه الزمني في التشريعي المطعون فيه ، بما مؤداه بقاؤه نافذا في نطاقه الزمني في

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المسلحة الشخصية المباشرة تعد شرطا لقبول الدعوى الدستورية ، ومناطها أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المسلحة القائمة في الدعوى الموضوعية وذلك بأن يكون الحكم في المسألة الدستورية لازما للفيصل في الطلبات المرتبطة بها المطروحة على محكمة الموضوع . إذ كان ذلك ، وكانت الفقرة الأولى من المادة ٥٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة المهدأن تحقيق العدالة الضريبية هي ما جرى تطبيقه إبان فترة نفاذها على تصرفي المدعيتين بالبيع فيما كانتا تملكانه من أرض داخل كردون المدينة - وهو ما لا خلاف عليه بين طرفي الدعوى - وترتبت بمقتضاه آثار قانونية في حقهما عمثلة في إخضاع أرباحهما المقدرة عن تصرفيهما لسعر الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية طبقا للفقرة الأخيرة من البند ١ من المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق

العدالة الضريبية . إذ كان ذلك ، وكانت الفقرة الأولى من النص المطعون عليه تقضى بسريان هذا البند بأثر رجعي على التصرفات التي تم شهرها اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٤ ، دون الضريبة المفروضة على التصرفات العقارية والتي سبق استئداؤها منهما وفق سعرها المحدد في الفقرة الثالثة من هذا البند ، وما نشأ عن ذلك من مديونيتهما بالفرق الزائد بين الضريبتين ، وحدا بهما الى الطعن في ربط الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وعناصرها عليهما أمام لجنة الطعن ، ثم الطعن في قرار هذه اللجنة بشأنها أمام محكمة الموضوع ، فاقتصر نزاعهما الموضوعي بذلك على تلك الضريبة ، وكان لا مصلحة للمدعيتين في الطعن على الفقرة الرابعة من المادة ٥٦ لإنتفاء الصلة بين سائر أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ - والتي تقرر هذه الفقرة سريانها اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٨ - وبين طلباتهما المطروحة في دعواهما الموضوعية . إذ كان ذلك ، فإن المسألة الدستورية المرتبطة بنزاعهما الموضوعي والمؤثرة فيه، إنما يتحدد إطارها ونطاقها في نص الفقرة الأولى من المادة ٥٦، وذلك فيما قررته من فرض ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على الأرباح الناتجة عن التصرفات العقارية الواقعة على الأراضى داخل كردون المدينة ، السابق شهرها بدءا من أول يناير سنة ١٩٧٤ ، مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى فيما عدا هذا الشق منها .

وحيث إن من بين ما تنعاه المدعيتان على النص التشريعى المطعون فيه تعارضه مع حكم المادة ٣٨ من الدستور فيما قررته من قيام النظام الضريبى على العدالة الإجتماعية إذ لا يحقق بأثره الرجعى هذه العدالة ، مما حدا بالمشرع الى إلغائه بموجب القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بشأن الضريبة على الدخل ، وكذلك مخالفته للمادة ١٨٧ من الدستور فيما رخصت به من أثر رجعى للقوانين

ما عدا القوانين الجنائية - بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب ، إذ يلزم أن تقتضى مصلحة إجتماعية عليا تقرير الأثر الرجعى في التشريع ، وهي غير متحققة في النص المطعون فيه . وأن القوانين الضريبية إذ هي لصيقة بالعقاب ، ومخالفتها مؤثمة جنائيا ، فإن طبيعتها تتأبى على الأثر الرجعى في جميع الأحوال ، لا في مجرد إيقاع الجزاء الجنائي .

وحيث إن من المقرر أن القوانين الضريبية لا تعتبر بطبيعتها قوانين جزائية تقرر عقوبة جنائية ، ولا هي تعدل من الآثار التي ترتبها العقود فيما بين أطرافها ، ولكنها وسيلة تلجأ إليها الدولة محققة بها قدرا من التناسب بين أعبائها المالية ممثلة في التكاليف الكلية لنفقاتها ، وبين ما ينبغي أن يؤديه إليها هؤلاء الذين يستفيدون أكثر من غيرهم من خدماتها . وحق عليهم بالتالي أن يتحملوا جانبا من أعباء الدولة ونصيبا من تبعاتها . وإذ كان المواطنون جميعهم معاملين على قدم من المساواة في مجال أداء الفريضة الضريبية التي يلتزمون بها ، وليس لأحد حصانة تعفيه من أدائها إلا في الأحوال التي يبينها القانون ، ووفق ضوابط موضوعية لا تقيم في مجال تطبيقها تمييزا بين الخاطبين بها ، فإن رجعية قانون الضريبة لا تدل في ذاتها - وبالضرورة - على مخالفة حكمها للدستور ، وهو ما قررته المادة ١٨٧ منه بإجازتها الرجعية في غير المواد الجنائية بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب في مجموعهم . ولئن كان الأصل هو ألا يلجأ المشرع لتقرير رجعية الضريبة إلا إذا أملتها مصلحة اجتماعية لها وزنها ، وذلك بالنظر الى الآثار الخطيرة التي تحدثها الرجعية في محيط العلاقات القانونية ، وما يلابسها بوجه خاص في أغلب الأحوال وأعمها من إخلال بالاستقرار ، وإهدار للثقة المشروعة في التعامل ومساس بالحقوق ، وكان من المقرر كذلك أن توزيع الأعباء المالية للدولة توزيعا منصفا من خلال الضريبة عملية بالغة التعقيد ، تكتنفها مخاطر عديدة مترامية في مداها ، إلا أن ممارسة السلطة التشريعية لولايتها في هذا النطاق لا يجوز إنكارها ، أو غل يدها عنها . بل يتعين أن يتوافر لهذه السلطة المرونة الكافية عند مراجعتها لقوانين ضريبية سابقة على ضوء ما أسفر عنه تطبيقها ، وإنطلاقا من ضرورة مواجهة الأعباء المتزايدة التي تتحملها الدولة في مجال نهوضها بالمرافق العامة ، وبمراعاة عدم الإخلال بالمراكز القانونية المتماثلة ، إذ لايجوز بحال أن يميز قانون الضريبة - في غاياته أو آثاره - بين المخاطبين بالضريبة على غير أسس موضوعية ، وإلا كان هذا التمييز تحكميا ومنهيا عنه بنص المادة ، في من الدستور .

وحيث إنه وإن صح القول بأن الضريبة في بواعثها هي ما يستقل المشرع بتقسديره ، إلا أن رجعية الضريبة ينال منها - ومن زواية دستورية - أن تركن الدولة في تقريرها الى مصلحة غير مشروعة ، أو أن تتوخى - من خلال الأغراض التي تعمل الضريبة على بلوغها - تحقيق مصلحة مشروعة ، ولكن النصوص التشريعية التي تدخل بها المشرع لإشباعها لا تربطها بها صلة منطقية . ويتحقق ذلك بوجه خاص كلما كان معدل الضريبة وأحوال فرضها مناقضا للأسس الموضوعية التي ينبغي أن تقوم عليها ، إذ يعتبر تقريرها عندئذ مخالفا للدستور ولو كان الغرض من فرضها زيادة موارد الدولة لمقابلة مصلحة مشروعة تملك المتعلقة بمواجهة معونة البطالة ، بما منطقية بين الضريبة ومصلحة مشروعة تسعى اليها الدولة وترمي منطقية بين الضريبة ومصلحة مشروعة تسعى اليها الدولة وترمى من الناحية الدستورية . ولازم ذلك انه في مجال تقدير المصلحة من الناحية الدستورية . ولازم ذلك انه في مجال تقدير المصلحة من الناحية الدستورية . ولازم ذلك انه في مجال تقدير المصلحة من الناحية الدستورية . ولازم ذلك انه في مجال تقدير المصلحة من الناحية الدستورية . ولازم ذلك انه في مجال تقدير المصلحة من الناحية الدستورية . ولازم ذلك انه في مجال تقدير المصلحة من الناحية الدستورية . ولازم ذلك انه في مجال تقدير المصلحة من الناحية الدستورية . ولازم ذلك انه في مجال تقدير المصلحة من الناحية الدستورية . ولازم ذلك انه في مجال تقدير المصلحة من الناحية الدستورية . ولازم ذلك انه في مجال تقدير المصلحة من الناحية الدستورية . ولازم ذلك انه في مجال تقدير المصلحة من الناحية الدستورية . ولازم ذلك انه في مجال تقدير المصلحة من الناحية الدستورية . ولازم ذلك انه في الناحية الدستورية . ولازم ذلك انه في الناحية الدستورية . ولازم ذلك انه في المحدة الدستورية . ولازم ذلك المحدة الدستورية . ولازم ذلك المحدة الدستورية . ولازم ذلك المحدة الدستورية ولازم ذلك المحدة الدستورية . ولازم ذلك المحدة الدستورية . ولازم ذلك المحدة الدستورية الدس

المشروعة التى تقوم عليها الضريبة رجعية الأثر يتعين أن يكون مفهوما أن السلطة التى تملكها الإدارة المالية بمناسبة تعديل أسس الضريبة القديمة وإعادة توزيع عبئها ، لا يجوز إنكارها ، وذلك كلما كان هذا التعديل يعيد - ولو بأثر رجعى - الموازين الدقيقة الى ضريبة دل العمل من خلال تطبيقها على أنها غير عادلة .

وحيث إنه في مجال تقييم المصلحة المشروعة التي يركن اليها قانون الضريبة الجديدة التي فرضها المشرع بمناسبة أعمال قانونية أبرمها المكلفون بها قبل صدوره ، ليس كافيا لإنتفاء هذه المصلحة أن يكون تحقق الواقعة المنشئة لهذه الضريبة سابقا على صدور قانونها . إذ لا يعدو سريان هذا القانون عليها أن يكون هو الأثر الرجعي بعينه - وهو جائز طبقا للدستور وفق ما سبق بيانه - وإنما يتعين لتقرير زوال المصلحة المشروعة بالنسبة الى ضريبة تشاول بأثرها الرجعي تصرفات ناقلة للملكية اكتمل تكوينها ونفاذها قبل صدور قانون الضريبة الجديد ، أن يكون المكلفون بأدائها قد استحال عليهم بوجه عام - بالنظر الى طبيعتها أو مبلغها - توقعها حين خرج المال من ذمتهم بصفة نهائية وذلك بنقلهم ملكيته الى الغيو وفقًا للقانون ، إذ يناقض فرض الضريبة في هذه الأحوال مفهوم العدالة الإجتماعية الذي يقوم عليه النظام الضريبي على ما تقضى به المادة ٣٨ من الدستور ، بإعتبار أن العدالة الإجتماعية ينافيها أن يعدل المشرع أسس ضريبة قائمة قدر الممولون تبعة تصرفاتهم القانونية المبرمة عند سريانها على ضوء أحكامها ، وذلك كلما قام الدليل على أن الظروف المحيطة بالضريبة الجديدة التي قرر المشرع سريانها بأثر رجعي في شأن تصرفاتهم القانونية السابقة عليها ، النافذة قبل تقريرها . والتي لا يمكن الرجوع فيها، كانت غير ماثلة عند تعاملهم في إطار الضريبة القديمة وماكان بوسعهم عقلا

توقعها، وآية ذلك أنه لو كان بإمكان أحد من هؤلاء أن يكون على بينة منها، لادخلها في إعتباره عند تصرفه في ماله ، أو اختار إبقاء هذا المال في ذمته توقيا لأية مخاطر ضريبية لا يأمن عواقبها .

وحيث إنه إذ كان ما تقدم ، وكان الأثر الرجعي الذي تضمنه النص التشريعي المطعون فيه - وعلى ما أوراه تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الخطة والموازنة ومكتب اللجنة الاقتصادية عجلس الشعب عنه - قد تقرر بعد أن قدر المشرع ملاحقة ما اعتبره ثراء مفاجئا حققه تمولو الضريبة المفروضة بموجيه من خلال تصرفاتهم العقارية بعد العمل بسياسة الإنفتاح الإقتصادى بدءا من أواخر سنة ١٩٧٣ وما صاحبها من زيادة في أثمان العقارات ، ولم تكن أرباحهم وقتئذ خاضعة لأية ضربية نوعية ولا للضربية العامة على الإيراد بالتالي . إذ كان ذلك ، وكان التقرير برجعية الضريبة المشار إليها على ضوء هذا الإفتراض ، مؤداه قيام موجبه في حق الممولين جميما على حد سواء ، وأنهم توقعوا هذه الضريبة قبل أربع سنوات من فرضها ، وأدخلوها في حسابهم بمناسبة تصرفاتهم العقارية السابقة عليها ، وهو افتراض لا دليل عليه ، ولا تظاهره أية مصلحة إجتماعية ، إذ تعوق الضريبة رجعية الأثر - على النحو الذي جرى به النص التشريعي المطعون فيه - تداول الأموال وتخل بالثقة المشروعة في التعامل ، ويجاوز مبلغها - محددا على ضوء سعرها الجديد -الحدود المنطقية لتوقعاتهم في إطار الضريبة القديمة على الوجه الذي أسلفنا بيانه، وهو ماحدا بالمشرع الى إلغاء الضريبة الجديدة بعد فترة وجيزة من فرضها ، ومن ثم يكون النص التشريعي المطعون فيه مجافيا لمفهوم العدالة الإجتماعية التي يقوم عليها النظام الضريبي ، ومخالفا بالتالي لنص المادة ٣٨ من الدستور .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة ٥٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية وذلك فيما قررته من سريان الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية على التصرفات المشار إليها في الفقرة الأخيرة من البند ١ من المادة ٣٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الواقعة على الأراضى داخل كردون المدينة المشهرة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٤ ، وبعدم قبول الدعوى بالنسبة الى ماعدا ذلك من الطلبات ، وألزمت الحكومة المصروفات ، ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماه .

(الحكسم فسى الدعوى رقسم ٥ لسنة ١٠ ق «دستورية» - جلسة (الحكسم فسى ١٠٩٣/٦/١٩). (١)

الإجراءات

بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٩١ أودعت المدعية قلم كتاب المحكمة صحيفة هذه الدعوى طالبة الحكم بعدم دستورية المواد ١ ، ٢ ، ٤ ، ٥ من القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٨٩ بفرض ضريبة على مرتبات العاملين المصريين في الخارج .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى.

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها.

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم.

⁽١) منشور بالجريدة الرسمية العدد ٧٧ في ١٩٩٣/٣/٨ .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق ، والمداولة

وحيث الاالوقائع على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن المدعية - بوصفها عاملة بوظيفة من الدرجة الثالثة بإحدى شركات القطاع العام التابعة لوزارة الإسكان كانت قد حصلت على أجازة خاصة بدون مرتب لمدة عام ، وقد طالبتها جهة عملها الأصلى بأن تؤدى لصلحة الضرائب مبلغ ... جنيها مقومة بالدولار الأمريكي عن أجازتها هذه ، إرتكانا من جانبها لأحكام القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٨٩ بفرض ضريبة على مرتبات العاملين المصريين في الخارج ولاتحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٨٩ ، وإذ لم ترتض المدعية الوفاء بهذا المِلغ ، فقد أقامت ضد المدعى عليهم - وأمام محكمة القضاء الإدارى - الدعوى رقم ... لسنة ... قضائية طالبة الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار وزير المالية رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٨٩ المشار إليه، وفي الموضوع بإلغاء هذا القرار ، وما يترتب على ذلك من آثار ، والأمر بإحالة الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية أحكام القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٨٩ ، وإذ قدرت محكمة الموضوع جدية هذا الدفع ، وصرحت للمدعية برفع الدعوى الدستورية ، فقد أقامت الدعوى الماثلة .

وحيث إن البين من الإطلاع على أحكام القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٨٩ بفرض ضريبة على مرتبات العاملين المصريين في الخارج، انه بعد أن مص في مادته الأولى على أن « تفرض ضريبة على الأجور والمرتبات التي يتقاضاها عن عملهم بالخارج العاملون بالدولة والقطاع العام والعاملون بنظم أو كادرات خاصة الحاصلون على إعارة أو أجازة خاصة بدون مرتب للعمل فى الخارج ، قضى فى مادته الثانية بأن ، تحدد قيمة الضريبة المنصوص عليها فى المادة السابقة على الوجه الآتى ، :

(أ) العاملون بالدرجات الرابعة والخامسة والسادسة عشرون
 جنيها شهريا أو مايعادلها من الكادرات الخاصة .

 (ب) العاملون من الدرجتين الثانية والثالثة أربعون جنيها شهريا أو ما يعادلها من الكادرات الخاصة .

(ج) العاملون من الدرجتين مدير عام والأولى ثمانون جنيها
 شهريا أو ما يعادلها من الكادرات الخاصة .

 (د) العاملون بالدرجات فوق مدير عام مائة وعشرون جنيها شهريا أو ما يعادلها من الكادرات الخاصة .

ولا تخضع الأجور والمرتبات والبدلات المشار إليها في هذه المادة للطنريبة العامة على الدخل في مصر . و وتنص مادته الثالثة على أن يكون سداد هذه الضريبة سنويا وبالطريقة التي تحددها اللاتحة التنفيذية. وتسرى الضريبة المنصوص عليها في هذا القانون وعملا بمادته الرابعة – على العامل الحاصل على أجازة خاصة لمرافقة الزوج الذي يعمل في الحارج متى ثبت التحاقه بأى عمل في الخارج خلال مدة الإجازة ، وحظرت مادته الخامسة على الجهات الإدارية المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون ، تجديد الإعارة أو الأجازة للعاملين الخاضعين لأحكامه ، إلا بعد تقديم ما يفيد سداد هذه الضريبة على النحو المبين به. وخولت مادته السادسة وزير المائة المائة القانون . أصدار اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

وحيث إن من بين ما تنعاه المدعية على أحكام القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٨٩ بفرض ضريبة على مرتبات العاملين المصريي في الخارج ، تعارضها ونص المادة ٣٨ من الدستور فيما قررته من قيام النظام الضريبي على العدالة الإجتماعية ، قولا منها بأن القانون المطعون فيه اختص بأحكامه طائفة بذاتها من المواطنين ، هم العاملون بالدولة والقطاع العام والعاملون بنظم وكادرات خاصة الحاصلون على إعارة أو أجازة خاصة بدون مرتب للعمل بالخارج . وأخضعهم للضريبة بعد تقسيمهم الى طبقات - كل بحسب ثم أخضعهم للضريبة بعد تقسيمهم الى طبقات - كل بحسب الطبقة التي تندرج تحتها درجته الوظيفية - ودون ما اعتداد بالأجر أو المرتب الذي يتقاضونه عن عملهم بالخارج ، وهو ما يخل بعدالة الضريبة من ناحية ، وكذلك بجدأ المساواة من ناحية أخرى المنصوص عليهما في المادتين ٣٨ ، ٤٠ من الدستور .

وحيث إن هذا النعى سديد فى جوهره ، ذلك أنه ليس ثمة مصلحة مشروعة ترتجى من وراء إقرار تنظيم تشريعى يتوخى مجرد تنمية موارد الدولة من خلال تقرير ضريبة تفتقر الى قوالبها الشكلية أو لا تتوافر فى أركانها ودوافعها الأسس الموضوعية التى ينبغى أن تقوم عليها ، ذلك أن جباية الأموال فى ذاتها لا تعتبر هدفا يحميه الدستور ، بل يتعين أن تكون هذه الجباية وفق قواعده وبالتطبيق لأحكامه .

وحیث إن من المقرر أن الضوابط التی یفرضها الدستور علی السلطتین التشریعیة والتنفیذیة لضمان تقیدهما باحکامه ، هی ضوابط آمرة لا تبدیل فیها ولا مهرب منها ، ولیس لأی جهة أو سلطة بالتالی أن تبغی عنها حولا ، أو أن تنقضها من أطرافها ، أو أن تجعل لها عوجا ، أو أن تتحلل من بأسها أمدا ، إذ هی باقیة

دوما ، نافذة أبدا ، لتفرض بزواجرها ونواهيها - كلمة الدستور على الخاطبين بها ، فلا ينسلخون منها . ولتكون قواعده مآبا لكل سلطة ، وضابطا لحركتها ، ومتكأ لأعمالها وتصرفاتها على إختلافها ، ومرتفقا لتوجهاتها ، وكان لكل ضريبة وعاء - يعبر عنه أحيانا بقاعدة الضريبة - يتمثل في المال الذي تفرض عليه ، وكان قضاء هذه الحكمة قد جرى على أن تحديد دين الضريبة يفترض التوصل الى تقدير حقيقى لقيمة المال الخاضع لها ، بإعتبار أن ذلك يعد شرطا لازما لعدالة الضريبة ولصون مصلحة كل من الممول والخزانة العامة ، إذ كان كذلك ، تعين أن يكون وعاء الضويمة ممثلا في المال المحمل بعبئها ، محققا ومحددا على أسس واقعية يكون ممكنا معها الوقوف على حقيقته على أكمل وجه ، ولا يكون الوعاء محققا إلا إذا كان ثابتا بعيدا عن شبهة الإحتمال أو الترخص ، ذلك أن مقدار الضريبة أو مبلغها أو دينها ، إنما يتحدد مرتبطا بوعائها ، وبإعتباره منسوبا إليه ، ومحمولا عليه ، وفق الشروط التي يقدر المشرع معها واقعية الضريبة وعدالتها بما لا مخالفة فيه للدستور . وبغير ذلك لا يكون لتحديد وعاء الضريبة من معنى ، ذلك أن وعاء الضريبة هو مادتها، والغاية من تقرير الضريبة هو أن يكون هذا الوعاء مصرفها ، فإذا حدد المشرع وعاء للضريبة التي فرضها بأن حصره في أجور العاملين ومرتباتهم التي يتقاضونها عن عملهم في الخارج ، تعين أن يكون دين الضريبة محددا بمبلغ معين متأتيا من مصدر هذا الدخل دون سواه، ومترتبا على وجوده - حقيقة لاحكما -ومرتبطا بمقداره - واقعا لا مجازا - فإذا كان دين الضريبة منفصما عن وعائها ، وليس نتاجا لتحققه ، بل محددا وفقا لإعتبار آخر ، دل ذلك على أن الرابطة المنطقية والحتمية بين وعاء الضريبة ومبلغها متخلفة بتمامها بما يناقض الأسس الموضوعية للضريبة التي تقرر هذه

المحكمة أنها تعتبر قواما لها من زاوية دستورية ، وبغيرها تنحل الضريبة عدما .

وحيث إن البين من أحكام القانون رقم ٢٢٩ لدغة ١٩٨٩ المشار إليه ، أنها تتوخى فرض ضريبة على صور بعينها من صور الدخل ، تتمثل في أجور العاملين المصريين ومرتباتهم التي يحصلون عليها لقاء عملهم في الخارج ، وبالتالي يكون الإيراد المحقق الذي نجم فعلا عن هذا العمل ، وعاء للضريبة ، وكان يتعين بالتالي أن يرد دين الضريبة أو مبلغها الى المال المحمل بعبتها من ناحية ، وأن يكون متناسبا مع مقداره زيادة أو نقصانا من ناحية أخرى بما يصون مصلحة كل من الممول والخزانة العامة ، إلا أن القانون المطعون فيه عض بصره عن الدخل المحقق من العمل في الخارج ، وجعل دين الضريبة مرتبطا بواقعة أخرى لا صلة لها بوعائها ، إذ حدد مقداره على ضوء الدرجة الوظيفية التي كان العامل يشغلها قبل مغادرته جمهورية مصر العربية ، وجعل ميلغها بالنسبة الى كل درجة رقما ثابتا مقدرا تبعا لموقعها من البنيان الهرمي الوظيفي على النحو المبين تفصيلا في مادته الثانية ، وبذلك أفرغ مادته الأولى التي عين بها وعاء الضريبة من مضمونها ، لتغدو هائمة في الفراغ ، منعزلة عن واقعها ، بعد أن انفكت الضريبة التي فرضها عن الدخل الحقق من العمل في الخارج المتخذوعاء لها ، وهو ما يناقض الأسس الموضوعية التي لا تقوم الضريبة من الناحبة الدستورية إلا بها ، بما مؤداه إنعدامها ، ذلك أن الضريبة التي يكون أداؤها واجبا وفقا للقانون وعلى ما تدل عليه المادتان ٦١ و ١١٩ من الدسشور . هي التي تتوافر لها قوالبها الشكلية وأسسها الموضوعية على النحو المتقدم بيابه ، وتكون العدالة الإحتماعية التي يقوم عليها النظام الضريسي ضابطا لها في الحدود المنصوص عليها في المادة ٣٨ من الدستور . ويندرج تحتها أن يكون دين الضريبة متناسبا مع مقدار الدخل الخاضع لها ، وتلك هي العدالة في توزيع الأعباء والتكاليف العامة التي اعتبرتها المادة الرابعة من الدستور - بعد تعديلها - من خصائص النظام الإشتراكي الديمقراطي الذي يقوم عليه الأساس الإقتصادي لجمهورية مصر العربية . متى كان ما تقدم ، فإن إنعدام الضريبة يكون منافيا لإستحقاقها ، ولوجوبها دينا في ذمة الممول ولجواز تكليفه بأدائها ، ذلك أن تحصيل الضريبة وفقا لأحكام المواد ٣٨ ، تكليفه بأدائها ، ذلك أن تحصيل الضريبة وفقا لأحكام المواد ٣٨ ، لعدالتها ، وجميعها متخلفة بالنسبة الى الضريبة التي فرضها القانون المطعون فيه.

وحيث إنه بالإضافة الى ما تقدم ، فإنه إذ أفرد الدستور بابه الثالث للحريات والحقوق والواجبات العامة ، وصدره بالنص فى المادة ، عنه على أن المواطنين لدى القانون سواء ، وكان مبدأ المساواة أما القانون ، هو ما رددته الدساتير المصرية جميعها بإعتباره أساس العدل والحرية والسلام الإجتماعي ، وعلى تقدير أن الغاية التي يتوخاها تتمثل أصلا في صون حقوق المواطنين وتأمين حرياتهم في مواجهة صور من التمييز تنال منها أو تقيد ممارستها ، وغدا هذا المبدأ في جوهره وسيلة لتقرير الحماية القانونية المتكافئة التي لا تمييز فيها بين المراكز القانونية المتماثلة ، والتي لا يقتصر تطبيقها على الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور ، بل يمتد مجال الملطة التقديرية التي يقررها القانون ويكون مصدرا لها، وكانت السلطة التقديرية التي يملكها المشرع في مجال تنظيم الحقوق ، لايجوز بحال أن تؤول الى التمييز بين المراكز القانونية المتماثلة التي تتحدد وفق شروط موضوعية يتكافأ المواطنون من خلالها أمام القانون، وكان القانون المطعون فيه قد صدر حسبما يبين من

عنوانه - بفرض ضريبة على مرتبات العاملين فى الخارج ، إلا أن النصوص التى فصل بها المشرع أحكام هذه الضريبة ، ومن بينها تحديده للمخاطبين بها ، تدل على أنه قصر تطبيقها على العاملين فى الدولة والقطاع العام أيا كانت طبيعة النظم الوظيفية التى يخضعون لها ، وبذلك أخرج من مجال سريانها غير هؤلاء ممن يحققون دخلا ناجما عن عملهم فى الخارج ومتولدا عنه ، وهم فئة من المواطنين تتوافر بالنسبة إليها عين الواقعة المنشئة للضريبة التى فرضها على العاملين فى الدولة ووحداتها الإقتصادية ، بما مؤداه إتحاد هاتين الفئتين فى المركز القانونى ، وكان ينبغى من ثم إخضاعهما معا لقاعدة قانونية واحدة يتحقق من خلالها التكافؤ فى المعاملة معا لقاعدة قانونية واحدة يتحقق من خلالها التكافؤ فى المعاملة الختص إحداهما بأحكامه دون أن يستند فى هذا التمييز الى أسس موضوعية ، واضحى هذا التمييز بالتالى تحكميا ومنهيا عنه بنص موضوعية ، واضحى هذا التمييز بالتالى تحكميا ومنهيا عنه بنص

ومن ناحية أخرى ، فإنه لما كان القانون المطعون فيه قد حدد لكل درجة وظيفية ضريبة ثابتة نص عليبها في صلبه ، وكان الشاغلون لهذه الدرجة يتفاوتون فيما بينهم فيما قد يحصلون عليه من دخل لقاء عملهم خارج جمهورية مصر العربية ، وكان هذا التباين في مقدار المال المحمل بالضريبة ، لازمه أن مراكسزهم القانونية غيير متماثلة بالنسبة اليه ، فيان إخضاعهم جميعا لضريبة واحدة ثابت مبلغها ، يعتبر كذلك - ومن هذه الناحية مناهضا لمبدأ المساواة أمام القانون . متى كان ذلك ، فإن القانون المطعون فيه يكون مخالفا لأحكام المواد ٤ ، ٣٨ ، ٤ ، ٢١ ، ١١٩ ، من الدستور.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٨٩ بفرض ضريبة على مرتبات العاملين المصريين في الخارج ، وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

(الحكيم في الدعيوى رقم ٤٣ لسنة ١٣ق ودستورية؛ - جلسة ١/ ١٩٩٣/١٢/٦). (١)

الإجراءات

بتاريخ ٨ اكتوبر سنة ١٩٩٤ أقامت الشركة المدعية هذه المدعوى بإيداع صحيفتها قلم كتاب المحكمة ، طالبة الحكم بعدم دستورية الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة ، والمضافة بالقانون رقم السنة ١٩٨٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٨٧ لسنة ١٩٨٨ المشار إليه ، وكذلك المادة الشائشة من كل من القانونين السالفي الذكر ، مع إلزام المدعى عليهم بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها.

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت الحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق ، والمداولة .

⁽١) منشور بالجريدة الرسمية العدد ٥١ في ١٩٩٣/١٢/٢٣ -

حيث ان الوقائع - حسبما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الإدارة العامة لرسم تنمية الموارد المالية للدولة، طالبت الشركة المدعية بأن تؤدى لها مبلغ (..... قرشا) بإعتباره غرامة تأخير عن سداد الرسوم المستحقة عن الحفلات التي أقيمت بفندق ... التابع لها خلال الفترة من أغسطس سنة ١٩٨٨ حتى مارس سنة ١٩٩١ ، وذلك استنادا لحكم الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ١٩٤٧ لسنة ١٩٨٤ بفسرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة ، والمعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٨ . وإزاء وطأة التهديد بتوقيع الحجز الإدارى على أموالها ، وحفاظا على سمعتها السياحية أمام رواد الفندق والمتعاملين معها ، فقد اضطرت سمعتها السياحية أمام رواد الفندق والمتعاملين معها ، فقد اضطرت الى سداد المبلغ الذي طلبته منها مصلحة الضرائب على غير سند من القانون ، ثم أقامت الدعوى رقم ... لسنة ١٩٩٧ أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية (الدائرة الرابعة المدنية) بطلب الحكم بإلزام المدعى عليهم من الرابع الى الأخير - متضامنين - برد المبلغ الذكور وفوائده .

وأثناء نظر دعواها الموضوعية ، دفعت المدعية بعدم دستورية الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه ، بعد تعديلها . وإذ قدرت محكمة الموضوع جدية هذا الدفع ، فقد صرحت للمدعية برفع دعواها الدستورية ، فأقامتها .

وحيث إن هيئة قضايا الدولة دفعت الدعوى الماثلة بعدم قبولها، تأسيسا على رفعها بعد المعاد المقرر قانونا.

وحيث إن قانون المرافعات المدنية والتجارية ، قد نص فى المادة ١٥ على أنه إذا عين القانون للحضور أو لحصول الإجراء ميعادا مقدرا بالأيام، أو بالشهور ، أو بالسنين فلا يحسب منه يوم الإعلان

أو حدوث الأمر المعتبر في نظر القانون مجريا للمبعاد ، وكان البند (ب) من المادة ٢٩ من قبانون المحكمية الدستورية العليبا الصيادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ينص على أنه اذا دفع أحد الخصوم أتناء نظر دعوى أمام إحدى الحاكم أو الهيئات ذات الإختصاص القضائي ، بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى ، أجلت نظر الدعوى ، وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد ، اعتبر الدفع كأن لم يكن ، وكان ميعاد الأشهر الثلاثة المنصوص عليه بالبند السابق محددا على نحو آمر كحد أقصى ، ومقيدا الخصوم ومحكمة الموضوع على سواء ، حتى ينتظم النداعي في المسائل الدستورية وفقا للأوضاع وخلال الميعاد المنصوص عليه في قانون المحكمة الدستورية العليا، وكان ثابتا من الأوراق ، أن المدعية بعد التصريح لها برفع دعواها الدستورية في ٧ يوليو سنة ١٩٩٤ ، أقامتها بإيداع صحيفتها قلم كتاب هذه المحكمة في الثامن من أكتوبر سنة ١٩٩٤، وكان ميعاد الأشهر الثلاثة - المحدد كحد أقصى لرفعها - لا يبدأ إلا من اليوم التالي لحصول الأمر المعتبر قانونا مجريا للميعاد - وهو التصريح المتقدم الصادر عن محكمة الموضوع بإتخاذ إجراءات الطعن بعدم الدستورية ، وكانت نهاية هذه الأشهر عطلة رسمية ، فإن الميعاد المقرر قانونا لرفع الدعوى الدستورية ، يمتد الى أول يوم عمل بعدها ، إنفاذا لنص المادة ١٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ويكون الدفع بعدم قبول الدعوى الدستورية لرفعها بعد الميعاد ، على غير سند.

وحيث إن البين من أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ الصادر متعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٧٧ لسنة ١٩٨٤ بفرض رسم

تنمية الموارد المالية للدولة ، أن هذا القانون أضاف الى المادة الأولى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ خمس بنود جديدة - هي البنود ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٩ - التي يستحق الرسم عن كل منها ، بالقيدر وفي الحيدود التي بينتيها ، ثم أورد في شيأن هذه البنود جميعها ، حكما يقضى بأن يصدر وزير المالية قراراً بإجراءات ومواعيد تحصيل وتوريد الرسم المنصوص عليه في تلك البنود ، وفي حالة التخلف عن توريده في الموعد المحدد لذلك ، يتم تحصيله بطريق الحجز الإداري ويستحق على الجهات المسئولية « مثل المبالغ المقررة». متى كان ذلك ، وكانت المصلحة الشخصية المباشرة - وهي شرط لقبول الدعوى الدستورية - مناطها أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية وذلك بأن يكون الحكم الصادر في المسائل الدستورية ، مؤثرا في الطلبات الموضوعية المرتبطة بها والمطروحة على محكمة الموضوع وكنان البند ١٥ من المادة الأولى من القانون ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المضماف إليها بمقتضى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ - متعلقا برسم التنمية الخاص بالحفلات والخدمات الترفيهية التي تقام في الفنادق ، وكانت الإدارة العامة لتحصيل هذا الرسم ، قد اقتضت من المدعية مثل الرسم المستحق على الحفلات التي أقيمت في فندقها ، تأسيسا على نكولها عن توريده ، فإن مصلحتها الشخصية والمباشرة ، إنما تتحدد في الطعن على عبارة (ويستحق على الجهات المسئولة مثل المبالغ المقررة) الواردة في عجز الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤، معدلا بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ المشار إليهما.

وحيث إن المدعية تنعى على النص المطعون فيه - محددا نطاقا على النحو المتقدم أمرين أولهما: أن ما توخاه من تقرير جزاء على التخلف عن توريد الضريبة ، إنما يتعلق بالإمتناع عن توريدها وليس بمجرد التأخر في أدانها . وأن من المقرر أن القوابين الضريبية وكذلك تلك التي تفرض في نطاقها جراء إداريا . إنما يتعين تفسيرها تفسيرا ضيقا ، فلا يقاس عليها ، ولا يلحق بها حكم غير متعلق بها . وليس متصورا أن يكون الإمتناع عن توريد الضريبة المقررة ، مساويا في الأثر مجرد التأخر في إيفائها ، ولا أن يكون الجزاء على هذا التأخير ولو كان يوما واحدا - مستوجبا أداء مثل قيمتها .

ثانيهما: أن الأصل في النظام الضريبي ، أن يكون قائما على العدالة الإجتماعية ، فلا تعتبر جباية الأموال في ذاتها هدفا يحميه الدستور . وينبغي دوما أن يكون كل جزاء متناسبا مع الأفعال التي نهى المشرع عنها . كذلك فإن مؤدى مبدأ مساواة المواطنين في الأعباء والتكاليف العامة ، ألا يعامل الممتنعون عن توريد الضريبة وقق الأسس ذاتها التي يعامل بها المتراخون في توريدها . وقد تحمل بالجزاء المطعون عليه ، الملتزمون بتوريد الضريبة المنصوص عليها بالبنود التي أضافها القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ الى القانون رقم بالبنود التي أضافها المشار إليهما ، دون البنود السابقة عليها جميعها . وإذ كان هذا التمييز تحكميا ، ومنطويا على توقيع عقوبة بغير حكم قضائي ، ومناقضا مبدأ خضوع الدولة للقانون ، فإن تقرير هذا الجزاء ، يكون مخالفا أحكام المواد ٤ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٢٥ ، ٢٥ من الدستور .

وحيث إن البين من البند ١٥ من المادة الأولى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٦ المشار إلى المساد المساد المستحق على الحفلات والخدمات الترفيهية التي تقام في الفنادق والمحلات العامة السياحية ، مراعيا أن

يكون هذا الرسم منسوبا الى المبالغ التى تم دفعها الى الجهات التى تقدم هذه الخدمة ، وبواقع ٢٠٪ على ال جنيه الأولى و ٣٠٪ على مازاد على ذلك ، على أن تقوم هذه الجهات بتوريده الى مصلحة الضرائب ، وإلا تم تحصيله منها بطريق الحجز الإدارى مع إلزامها « بمثل المبالغ المقررة » .

حيث إن المشرع مايز بذلك بين الملتزمين أصلا بأداء هذا الرسم ، وبين المسئولين عن توريده ، ذلك أن لكل التزام بالضريبة - ويأخذ الرسم حكمها - طرفين أحدهما هو الدائن بمبلغها ممثلا في الشخص العام الذي قام بفرضها ، وثانيهما هو المدين بها سواء أكان شخصا طبيعيا أم معنويا .

وقد يكون هذا المدين ملتزما أصليا بمبلغها ، أو مسئولا عنها.

ويعتبر ملتزما أصلا بالضريبة من تتوافر بالنسبة اليه الواقعة التي أنشأتها والتي يتمثل عنصراها في المال انخمل بعبتها والمتخذ وعاء لها ، ثم وجود علاقة بين هذا المال وشخص معين ، ليكون اجتماعهما معا مظهرا للإلتزام بالضريبة من خلال تحديد المشرع لظروفها الموضوعية والشخصية . ولا يكون الشخص مسئولا عن الضريبة ، إلا إذا كان وفاؤه بها تابعا للإلتزام الأصلى بأدائها ليبقى بوجوده ويزول بإنقضائه . وشرط ذلك أن تكون علاقة المسئول عن الضريبة في شأن المال المتخذ وعاء لها – وهو العنصر الموضوعي في الواقعة التي أنشأتها – منتفية .

وحيث إنه إذ كان ما تقدم ، وكان الرسم المقرر بمقتضى البند ١٩٨ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ في شأن الحفلات والخدمات الترفيهية بالفنادق ، واقعا أصلا على من يقيمونها فيها ، ومتعلقا بالمبالغ التى يدفعونها الى الفندق مقابلا لها ، ومحددا في شكل

سبة مئوية منها . فإن دين الضريبة يكون مترتبا في ذمتهم ابتداء ، بوصفهم ملتزمين أصلا بدفعها . ولئن كان المشرع قد أقام الى جانبهم - ومعهم من يكونون مسئولين عن توريد مبلغها الى الخزانة العامة وبأداء مثل مبلغها إذا نكلوا عن واجبهم هذا ، فذلك ضمانا لتحصيل الضريبة ، وتوقيا للتحايل عليها والتخلص منها ، وتأمينا لإنتظام جبايتها وسرعتها والتقليل من تكلفتها.

وفى إطار هذه الرابطة وحدها ، تتحدد علاقة المدعية بالخدمة الفندقية التى قدمتها ، وعلى ضوئها يتم الفصل فى المطاعن الدستورية التى أثارتها .

وحيث إن من المقرر - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - أن الضريبة فريضة مالية تقتضيها الدولة جبرا من المكلفين بأدائها إسهاما من جهتهم فى أعبائها وتكاليفها العامة . وهم يدفعونها لها بعضة نهائية ، ودون أن يعود عليهم نفع خاص من وراء التحمل بها، فلا تقابلها خدمة مجددة بذاتها ، يكون الشخص العام قد بذلها من أجلهم ، وعاد عليهم مردودها . ومن ثم كان فرضها مرتبطا بمقدرتهم التكليفية ، ولا شأن لها بما آل اليهم من فائدة بمناسبتها ، وإلا كان ذلك خلطا بينها وبين الرسم ، إذ يستحق مقابلا لنشاط خاص أتاه الشخص العام - وعوضا عن تكلفته - وإن لم يكن بقدارها . متى كان ذلك ، وكان الرسم المقرر عن الحفلات والخدمات الترفيهية التى تقدمها فنادق المحلات العامة السياحية منفصلا عن كل نشاط خاص تكون الدولة قد بذلته لمن يقيمونها أو يعدونها ، فإنه ينحل الى ضريبة من الناحية القانونية ، وهى بعد ضريبة لا يقتصر نطاق تطبيقها على رقعة إقليمية معينة تمتد اليها دون سواها ، ويتحدد المخاطبون بها في إطار هذه المدائرة وحدها ، بل يعتبر تحقق ويتحدد المخاطبون بها في إطار هذه المدائرة وحدها ، بل يعتبر تحقق

الواقعة المنشئة لها على إمتداد النطاق الإقليمي للدولة وبغض النظر عن تقسيماتها الإدارية مرتبا لدينها في ذمة الممول ، مما مؤداه تكافؤ المصولين في الخضوع لها دون تمييز ، وسريانها بالتالي - وبالقوة ذاتها - كلما توافر مناطها في أية جهة داخل الحدود الإقليمية للدولة ، وهو ما يعني أنها ضريبة عامة يقوم التماثل فيما بين الممولين بصددها ، على وحدة تطبيقها من الناحية الجغرافية ، وليس بالنظر الى مقدار الضريبة التي يؤدونها ، ذلك أن التعادل بينهم في نطاقها ليس فعليا بل جغرافيا.

وحيث إن إختيار المشرع للمال محل الضريبة ، وإن كان مما يخضع لسلطته التقديرية ، وكان من المقرر كذلك أن دستورية الضريبة لا ينال منها أن تكون حصيلتها متناهية في ضآلتها ، أو أن يكون هدفها الحصول أصلا من المكلفين بها على مبلغها مع تنظيم نشاطهم عرضا بما يجعل الإستمرار فيه مرهقا ، وكانت الضريبة التي فرضها النص المطعون فيه ، ونسبها الى قيمة المبالغ التى تؤدى عن الحفلات التي تقام في الفنادق ، تتغيا أصلا تمويل الخزانة العامة لمواجهة النقص في مواردها ، مع تنظيم نشاط المكلفين بأدائها عرضا بإعتباره استهلاكا ترفيا ينبغي الحدمنه ، فإن الملتزمين أصلا بأدائها ، لا يتحملون بسببها عبنا مخالفا للدستور.

وحيث إن السلطة التشريعية هي التي تقبض بيدها على زمام الضريبة العامة ، إذ تتولى بنفسها تنظيم أوضاعها بقانون يصدر عنها ، متضمنا تحديد وعائها ، وأسس تقديره ، وبيان مبلغها ، والملتزمين أصلا بأدائها ، والمسئولين عنها ، وقواعد ربطها وتحصيلها ، وتوريدها ، وكيفية أدائها ، وضوابط تقادمها ، وما يجوز أن يتناولها من الطعون اعتراضا عليها ، ونظم خصم بعض المبالغ أو إضافتها

لحسابها ، وغير ذلك تما يتصل ببنيان هذه الضريبة عدا الإعفاء منها : إذ يجوز أن يتقرر في الأحوال التي يبينها القانون . والى هذه العناصر جميعها يمتد النظام الضريبي في جمهورية مصر العربية، ليحيط بها في إطار من قواعد القانون العام ، متخذا من العدالة الإجتماعية - وعلى ما تنص عليه المادة ٣٨ من الدستور مضمونا وإطارا ، وهو ما يعني بالضرورة ، أن حق الدولة في إقتضاء الضريبة لتنمية مواردها ، ولإجراء ما يتصل بها من آثار عرضية ، ينبغي أن يقابل بحق الملتزمين أصلا بها ، والمستولين عنها ، في ينبغي أن يقابل بحق الملتزمين أصلا بها ، والمستولين عنها ، في قصيلها وفق أسس موضوعية يكون إنصافها نافيا لتحيفها .

وحيث إن ما تقدم مؤداه ، أن قانون الضريبة العامة ، وإن توخى حماية المصلحة الضريبية للدولة بإعتبار أن إلخصول على إيرادها هدفا مقصودا منه ابتداء ، إلا أن مصلحته أنهذه ينبغى موازنتها بالعدالة الإجتماعية بوصفها مفهوما وإطارا مقيدا لنصوص هذا القانون ، فلا يكون دين الضريبة - سواء بالنسبة الى من يلتزمون أصلا بها ، أو يكونون مسئولين عنها - متمحضا عقابا بما يخرجها عن بواعثها الأصلية والعرضية ، ويفقدها مقوماتها بالتالى لتنحل عدما .

ولا يجوز أن تعمد الدولة كذلك - استيفاء لمسلحتها في القتضاء دين الضريبة - الى تقرير جزاء على الإخلال بها ، يكون مجاوزا - بمداه أو تعدده - الحدود المنطقية التى يقتضيها صون مصلحتها الضريبية، وإلا كان هذا الجزاء غلوا وإفراطا ، منافيا بصورة ظاهرة لضوابط الإعتدال ، واقعا عملا - وبالضرورة - وراء نطاق العدالة الإجتماعية ، ليختل مضمونها بما ينافى القيود التى فرضها الدستور في مجال النظام الضريبي. وهو ما نحا اليه المجلس الدستوري

الفرنسى بما قرره من أن الهانون المالى اذ فرص سص المادة ٩٣ على من يذيعون حقائق الدخل الخاص بأحد الأشخاص من خلال المشائهم لسريتها بالخالفة لأحكامها غرامة مالبة يتعين دوما توقيعها و وتعادل في مبلغها مفدار هذا الدخل ، إنما يفقدها في عديد من الأحوال وبصورة صارخة تناسبها مع الأفعال التي ارتكبوها . ويتعين لهذا الإعتبار وحده ودون ما ضرورة للخوض في غيره من مناحى الطعن على تلك المادة تقرير عدم دستوريتها .

16 Considérant qu'en prescrivant que l'amende fiscale encourue en cas de divulgation du montant du revenu d'une personne en violation des diSpositions de l'article L. 111 du Livre de procédures sera, en toute hypothèse, égale au montant des revenues divulgés, l'article 92 de la loi de finances pour 1988 édicte une sanction qui pourrait, dans nombre de cas, revetir un caractére manifestement disproportionné;

17- Considérant que, sans même qu'il s'oit d'examiner les autres moyens invoqués les députés auteures de la saisine, l'article 92 doit, en tout état de cause, être declaré contraire à la Constitution.

(87-237 DC,30 décembre 1987. cons. 16 et 17, Rec. P. 63)

وحيث إن الدستور قرن العدل بكثير من النصوص التي تضمنها ، ليكون قيدا على السلطة التشريعية في المسائل التي تناولتها هذه النصوص . فالنظام الإقتصادي لجمهورية مصر العربية لايقوم إلا على الكفاية والعدل . ويتعين أن ينظم هذا الإقتصاد وفقا

خطة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل القومى ، وعدالة التوزيع ، ويؤسس الدستور النظام الضريبى على العدالة الإجتماعية (مادة ٣٨ ويؤسس الدستور النظام الضريبى على العدالة الإجتماعية أو على حرمة الحياة الحاصة – أن تقدم الدولة تعويضا عادلا لمن وقع عليه العدوان (مادة ٧٥) . كذلك فإن التعويض عن نزع الملكية – سواء من خلال التأميم أو غيره – ينبغى أن يكون قائما على العدل . ومن خلال مبدأ مساواة المواطنين أمام القانون ، وبوجه خاص في مجال أعبائهم وتكاليفهم العامة ، تظهر فكرة العدالة في واحدة من أهم تطبيقاتها .

وحيث إن الدستور ، وإن قد خلا من تحديد لمعنى العدالة في النصوص السابقة ، إلا أن المقصود بها ينبغى أن يتمثل فيما يكون حقا وواجبا سواء في علائق الأفراد فيما بينهم ، أو في نطاق صلاتهم بمجتمعهم ، وإن تعين دوما تحديدها من منظور اجتماعي ، ذلك أن العدالة تتوخى - بمضمونها - التعبير عن القيم الإجتماعية السائدة في مجتمع معين خلال فترة زمنية محددة . ومن الناحية الفلسفية ، فإن مفهومها قد يكون مطلقا ، ولكنها عملا - ومن الفلسفية ، فإن مفهومها قد يكون مطلقا ، ولكنها عملا - ومن معانيها ، وتتموج توجهاتها ، تبعا لمعايير الضمير الإجتماعي ومستوياتها . ولئن جاز القول بأن النصوص القانونية تعمل لضمانها ، إلا أنها تناقض أحيانا - بأحكامها ، ومن خلال تطبيقاتها - حقيقة محتواها ، وقد تنال من أغراضها النهائية التي تحيل بوجه عام الى رضاء الجماعة وهناء معيشتها وسعادة أفرادها . وقد يثور التعارض كذلك بين حقائق العدالة الإجتماعية وبين مفهوم الدولة أو الفرد لقيمها ، ليكون لكل منهما تصور ذاتي في شأن متطلباتها .

ويتعين بالتالى أن توازن علائق الأفراد فيما بين بعضهم المعض، بأوضاع مجتمعهم والمصالح التى يترخاها ، من أجل التوصل الى وسائل عملية تكفل إسهام أكبر عدد من بينهم لضمان أكثر المصالح والقيم الإجتماعية تعبيرا عن النبض الجماعى لإرادتهم ، ليكون القانون طريقا لتوجههم الجمعى . ذلك أن النصوص القانونية لا تتقرر لذاتها ، بلبوصفها تعبيرا عن تلك الخبرة الإجتماعية التى قام الدليل على تراكمها ، وإن كان ممكنا أن يكون لبعض الأشخاص أو لوقائع بذواتها أثر في تشكيل مضامينها .

وإذا كان القانون - من زاوية مشالية - أداة التوازن داخل الجماعة الواحدة بين خبراتها السابقة وبين تطلعاتها وتوقعاتها مستقبلا ليكون كافلا توافق أفرادها على القبول بالنصوص التي يتضمنها ، وكان القانون بذلك ليس إلا تطورا منطقيا مقبولا بوجه عام ، لضمان أن يكون النزول عليه إراديا قائما على التعاون في مجال تنفيذه ، إلا أن من المتعذر القول بأن القانون يعد دوما نتاجا للحقيقة في صورتها المطلقة ، أو تعبيرا عن تصوراتها المجردة ، وإنما يبلور القانون تلك القيم التي انتجتها الخبرة الإجتماعية ، وكلما كان القانون أكثر اقترابا منها ، كلما كان أفضل ضمانا لإرساء المفهوم التطبيقي للعدالة ، سواء فيما بين الأفراد بعضهم البعض ، أو على صعيد مجتمعاتهم .

وبقدر اتساع الفجوة بين هذا الفهوم ، وعملية صناعة القانون، بقدر ما يكون القانون قاصرا عن إنفاذ حقائق العدل الإجتماعي ، فلا يقدم حلا ملائما لتصادم المصالح فيما بين الأفراد ومجتمعهم ، مبتعدا بذلك عما يكون لازما إنصافا .

وحيث إن من المقرر كذلك ، أن العدالة إما أن تكون توزيعية من خلال العملية التشريعية ذاتها ، وإما أن تكون تقويمية ترتد الى الحلول القضائية التى لا شأن لها بتخصيص المشرع لتلك المزايا الإجتماعية التى يقوم بتوزيعها فيما بين الأفراد بعضهم البعض ، بل قوامها تلك الترضية التى تقدمها السلطة القضائية الى المضرورين ، لترد عنهم عدوانا قائما أو محتملا ، ولضمان مساواة المواطنين سواء في مباشرة حرياتهم ، أو على صعيد الحقوق التى يتمتعون بها .

وحيث إن ما تقدم مؤداه ، أن العدالة - في غاياتها - لا تنفصل علاقاتها بالقانون بإعتباره أداة تحقيقها فلا يكون القانون منصفا إلا إذا كان كافلا لأهدافها . فإذا ما زاغ المشرع ببصره عنها ، وأهدر القيم الأصيلة التي تحتضنها ، كان منهيا للتوافق في مجال تنفيذه ، ومسقطا كل قيمة لوجودة ، ومستوجبا تغييره أو إلغاءه .

وحيث إن فكرة الجزاء - جنائيا كان أم تأديبيا أم مدنيا -تعنى أن خطأ معينا لا يجوز تجاوزه .

ويتحدد ذلك في المجال الجنائي من خلال النصوص العقابية التي يكون تحديدها للأفعال التي أدخلها المشرع في مجال التجريم ، جليا قاطعا، بما مؤداه أن تعريفا قانونيا بالجريمة محدداً لعناصرها ، يكون لازما فلا يجوز القياس عليها لإلحاق غيرها لها، باعتبار أن الشرعية الجنائية مناطها تلك الأفعال التي أثمها المشرع – من منظور اجتماعي – فلا تمتد نواهيه لغيرها ، ولو كان إتيانها يثير اضطرابا عاما، أو كان مضمونها فجاً عابثاً .

ومن ثم تكون هذه الشرعية - وبالنظر إلى القيود الخطيرة التي تفرضها النصوص العقابية على الحرية الشخصية - مقيدة لتفسير هذه النصوص ، ومحددة كذلك مجال إعمالها بما لا يلبسها بغيرها ، وعلى تقدير أن النصوص العقابية لا يجوز أن تكون شباكاً أو شراكاً يلقيها المشرع متصيداً باتساعها أو بخفائها من يقعون تحتها أو يخطئون مواقعها، ولأن العقوبة التي تقارن هذه النصوص ، لا تعتبر نتيجة لازمة للجريمة التي تتصل بها ، بل جزءاً منها يتكامل معها ويتممها .

كذلك فإن الجزاء - إذا كان تأديبياً- كان واقعاً في إطار رابطة العمل ، ومترتباً على الإخلال بواجباتها .

وينظم القانون المدنى علائق الأفراد فيما بينهم ، وإن تناولها من زاوية أحوالهم الشخصية ، أو فى نطاق معاملتهم المالية ، وما يتصل بها من الحقوق العينية والشخصية التى يكون مصدرها تصرفاً قانونياً ، أو واقعة قانونية تنشئها أو تكسبها أو تقضيها .

وكلما كان الجزاء متصلاً بإعطاء شيء أو بأداء عمل أو بالامتناع عن عمل معين ، وكان المدين مسئولاً شخصياً عن الوفاء بأيهما - سواء بناء على عقد أو إعمالاً لنص في القانون ، نشأ الجزاء مترتباً على خطأ أتاه المدين ، ولو كان مبناه مجرد الفعل دون عمد أو إهمال .

وحيث إن شرعية الجزاء - جنائياً كان أم تأديبياً أم مدنياً - الايمكن ضمانها إلا إذا كان متناسباً مع الأفعال التي أثمها المشرع أو منعها :

(١) ففى المجال الجنائي، الأصل فى الجريمة أن عقوبتها لا يتحمل بها ، إلا من أدين بارتكابها باعتباره مسئولاً عنها. وهى بعد عقوبة يجب أن تتوازن ،وطأتها، مع طبيعة الجريمة موضوعها، بما

مؤداه أن الشخص لا يزر غير سوء عمله ، وأن جويرة الجريمة لاية اخد بها إلا جناتها ، ولا ينال عقابها إلا من قارفها، وأن «شخصية العقوبة » وتناسبها مع الجريمة محلها ، مرتبطتان بالشروط التي يعد بها الشخص قانونا ومسئولاً عن ارتكابها ، وهو ما يعنى أن الأصل في العقوبة هو معقوليتها ، فلا يكون التدخل فيها إلا بقدر ، نأياً بها عن أن تكون إيلاماً غير مبرر ، يؤكد قسوتها في غير ضرورة ذلك أن القانون الجنائي ، وإن اتفق مع غيره من القوانين في تنظيم بعض العلائق التي يرتبط بها الأفراد فيما بين بعضهم البعض ، أو من خلال مجتمعهم بقصد ضبطها ، إلا أن القانون الجنائي يفارقها في اتخاذه العقوبة أداة لتقويم ما يصدر عنهم من أفعال نهاهم عن ارتكابها . وهو بذلك يتغيا أن يحدد - ومن منظور اجتماعي - مالا يجوز التسامح فيه من مظاهر سلوكهم ، وأن يسيطر عليها بوسائل يكون قبولها اجتماعياً ممكناً ، عا مؤداه أن الجزاء على أفعالهم لا يكون مبرراً إلا إذا كان مفيداً من وجهة اجتماعية ، فإن كان مجاوزاً تلك الحدود التي لا يكون معها ضرورياً ، غداً مخالفاً للدستور . ولا يتصور بالتالي أن يكون الجزاء الجنائي منصرفاً إلى تقرير عقوبة تدل - بمضمونها أو مداها أو طرائق تنفيذها - على منافاتها للقيم التي ارتضتها الأمم المتحضرة ، والتي تؤكد بمضمونها رقى حسها ، وتكون علامة على نضجها على طريقة تطورها .

وفى هذا الإطار لا يجوز أن يكون الجنزاء الجنائى بغيضاً أو عاتياً. وهو يكون كذلك إذا كان بربريا أو تعذيبياً، أو قمعيا أو متصلاً بأفعال لا يجوز تجريمها ، وكذلك إذا كان مجافياً - بصورة ظاهرة للحدود التى يكون معها متناسباً مع الأفعال التى أثمها المشرع ، بما يصادم الوعى أو التقدير الخلقى لأوساط الناس فى شأن

ما ينبغى أن يكون حقاً وعدلاً على ضوء مختلف الظروف ذات الصلة ، ليتمحض الجزاء عندئذ عن إهدار للمعايير التي التزمتها الأم المتحضرة في معاملتها للإنسان . ولقد كان هذا الإعتبار ملحوظاً حتى في الوثائق القديمة لإعلان الحقوق ، فالقاعدة التي تضمنتها «الماجناكارتا» في هذا في هذا الشأن حاصلها أن الرجل الحر لا تفرض عليه من أجل الجرائم التافهة ، إلا غرامة تناسبها. فإذا كان ما أتاه يعد من الجرائم الخطيرة تعين أن تناسبها عقوبتها، ولكن لا يجوز أن تصل قسوتها إلى حد الحرمان من سبل الحياة .

(٣) ويقوم القانون المدنى على اجتماع المديونية والمسئولية فى كل التزام يكون مدنياً - لا طبيعياً - ليحمل المدين على الوفاء به جبراً ، إذا قصر فى ذلك اختياراً ، والأصل أن ينفذ الالتزام عينا، فإذا صار ذلك مستحيلاً بخطأ المدين ، آل الأمر إلى التنفيذ بطريق التعويض ، جزاء على عدم تنفيذ الالتزام - أيا كان مصدره - أو التأخر فيه ، وسواء أكان هذا التعويض مقدراً تقديراً قضائباً أم اتفاقياً أم قانونياً .

ويكون تقدير التعويض عملاً قضائياً ، إذا لم يكن محدداً في العقد أو بنص القانون . وهو لا يكون إلا عن ضرر مباشر نشأ عن خطأ المدين ، وبقدر هذا الضرر .

وقد يعمد المتعاقدان إلى أن يحدداً مقدماً قيمة التعويض سواء بالنص عليها في العقد أو في اتفاق لاحق ، ليكون التعويض عندئذ مقدراً اتفاقاً . بيد أن نفاذ هذا الاتفاق مقيد بأمرين ، أولهما أن ما اشتمل عليه من تعويض لا يكون مستحقاً إذا أقام المدين الدليل على أن ضرراً لم يلحق الدائن . ثانيهما أن وقوع الضرر لا يحول بين القاضى وخفض مقدار التعويض المتفق عليه ، إذا كان مبالخاً فيه بدرجة كبيرة ، أو كان الالتزام الأصلى قد نفذ في جزء منه .

فإذا لم يكن التعويض قضائياً أو اتفاقيا ، وكان المشرع قد تكفل من خلال النصوص التشريعية - بتحديد مقداره تحديداً جامداً لا يتغير ولو كان الضرر متفاوتا- مثل ما فعل في الفوائد القانونية التي حدد مقدارها وشروط استحقاقها ، كان التعويض قانونياً ، بما مؤداه أنه فيما خلا الأحوال التي يكون التعويض فيها مقرراً بناء على تدخل من المشرع ، فإن الأصل في التعويض أن يكون مقداره متكافئاً مع الضرر ، جابراً لمداه دون زيادة أو نقصان ، وهو ما يعنى تناسباً بينهما لا يجوز أن يختل .

(٣) ولا تفارق الجريمة التأديبية - في جزائها - ما ينبغي أن بكون تقديراً موضوعياً للجزاء في صورتيه الجنائية والمدنية فالقوانين الجنائية وإن كان قوامها حصر الجرائم من خلال تحديد أركانها ونوع العقوبة المقررة لكل منها ومقدارها، إلا أن الجريمة التأديبية لا يتصور ربطها بأفعال محددة بذواتها ، ذلك أن مناطها بوجه عام الإخلال بواجبات الوظيفة أو الخروج على مقتضياتها، ليكون هذا الإخلال سلوكاً معيباً ، وذنباً إدارياً ينعكس أثره على كرامة الوظيفة أو استقامتها أو يمس اعتبار شاغلها . وإعمال الإدارة لسلطتها التأديبية بتقديرها جزاء معيناً لفعل محدد، يمنعها من إيقاع جزاء ثان على الواقعة ذاتها . ويتعين دوما أن يكون تقدير الجهة الإدارية لجزاءاتها متوازنا، قائما على أسبابها بكل أشطارها ، مبرراً بما يعد حقاً وعدلاً، فلا يكون شططها حائلاً دون أداء العاملين لواجساتهم ، ولالينها أو هونها مؤدياً إلى استهانتهم بها ، بل يكون مجرداً من الميل ، دائراً حـول الملاءمة الظاهرة بين خطورة الفعل المعتبـرة ذنباً إدارياً ، وبين نوع الجزاء ومقداره، وإلا كان تقديرها انحرافاً بالسلطة التأديبية عن أهدافها . وعلى ضوء هذه المبادئ ذاتها، تتحدد دستورية النصوص القانونية التي يسنها المشرع في المجال التأديبي.

وحيث إن المسئولين عن دين ضريبة التنمية التي فرضها المشرع على الحفلات التي تقام في الفنادق . يلتزمون وعملا بالفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ المشار إليهما - بأداء مثل مبلغها عند تخلفهم عن توريدها ، وكان ما توخاه المشرع من تقرير هذا الجزاء - منظوراً في ذلك إلى مداه - هو الحمل على إيفائها مباشرة إلى الخزانة العامة لضمان تحصيلها ، والتقليل من تكلفة جبايتها، فلا يتخلى عن توريدها ، المسئولون عن دينها ، وإلا كان ردعهم لازماً، فإن معنى العقوبة يكون ماثلاً في ذلك الجزاء - وإن لم يكن عقاباً بحتا - وهو ما يظهر بوضوح من خلال وحدة مقداره . ذلك أن المتخلفين عن توريد الضريبة ، يلتزمون بمثل مبلغها «في كل الأحوال، سواء أكان الإخلال بتوريدها ناشئاً عن عمد ، أو إهمال ، أو عن فعل غير مقترن بأيهما ، متصلاً بالغش أو التحايل أو مجرداً منهما، واقعاً مرة واحدة أو متعدداً ، وسواء كان التأخير في توريد هذه الضريبة ممتدا زمناً ، أم مقصوراً على يوم واحد. إذ يتعين دوما اداء مثل مبلغها بالكامل ، ولو كان النكول عن توريدها ناشئاً عن ظروف مفاجئة ، ومجرداً من سوء القصد . وكان ينبغي على المشرع أن يفرق في هذا الجزاء ، بين من يتعمدون اقتناص مبلغ الضريبة لحسابهم ، ومن يقصرون في توريدها ، وأن يكون الجزاء على هذا التقصير متناسباً مع المدة التي امتد إليها.

وحيث إن المشرع - وعملاً بالمادة الشالفة من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ لسنة ١٩٨٦ لسنة ١٩٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه - قد ضم إلى هذا الجزاء ، جزاءين آخرين هما الغرامة والتعويض المنصوص عليهما في المادتين ١٨٧ (ثالثاً) و ١٩٠ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٩٧ لسنة

١٩٨١، لتتعامد هذه الجزاءات جميعها على سبب واحد، ممثلاً في مخالفة حكم المادة الأولى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ آنف البيان ، وكان مبدأ خضوع الدولة للقانون محدداً على ضوء مفهوم ديمقراطي - يعني أن مضمون القاعدة القانونية التي تسمو في الدولة القانونية عليها ، وتتقيد هي بها ، إنما يتحدد على ضوء مستوياتها التي التزمتها الدول الديمقراطية باضطراد في مجتمعاتها ، واستقر العمل باضطراد على انتهاجها في مظاهر سلوكها على تباينها ، لضمان ألا تنزل الدولة القانونية بالحماية التي توفيها لحقوق مواطنيها وحرياتهم ، عن الحدود الدنيا لمتطلباتها المقبولة بوجه عام في الدول الديموقراطية ، ويندرج تحتها ، ألا يكون الجزاء على أفعالهم - جنائياً كان ، أم مدنياً ، أم تأديبياً ، أم مالياً -إفراطاً ، بل متناسباً معها ومتدرجاً بقدر خطورتها ووطأتها على ومتدرجاً بقدر خطورتها ووطأتها على الصالح العام ، فلا يكون هذا الجزاء إعناتاً ، وكان تعدد صور الجزاء - مثلما هو الحال في الدعوى الراهنة - وانصبابها جميعها على مال المدين - مع وحدة سببها -يعتبر توقيعاً لأكثر من جزاء على فعل واحد ، منافياً لضوابط العدالة الاجتماعية التي يقوم عليها النظام الضريبي في الدولة، ومنافيا لضوابط العدالة الإجتماعية التي يقوم عليها النظام الضريبي في الدولة ، ومنتقصاً بالتالي - ودون مقتض - من العناصر الإيجابية للذمة المالية للمسئولين عن دين الضريبة التي فرضها المشرع لتنمية موارد الدولة ، فإن النص المطعون فيه يكون مخالفاً أحكام المواد ٣٤، ٣٨ ، ٦٥ من الدستور .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بفسرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ ، من أن ويستحق على الجهات المسئولة مثل المبالغ المقررة في حالة التخلف عن توريدها في الموعد المحدد، وألزمت الحكومة المصروفات ، ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

(الحكم في الدعوى رقم ٣٣ لسنة ١٦ ق «دستورية» - جلسة ١٩ العرب ١٩٩٦/٢/٣

الاجراءات

بتاريخ ۲۰ من يوليو سنة ۱۹۸٦ ، ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ۲ لسنة ۱۹۸۵ مدنى بندر الجيزة ، بعد ان قضت محكمة بندر الجيزة الجزئية بجلسة ۲۹ من يونيو سنة ۱۹۸٦ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الثانية من القانون رقم ۱۳۳ لسنة ۱۹۸۱ المعدل بالقانون رقم ۱۳۳ لسنة ۱۹۸۱ ، وكذلك نصوص قرارى رئيس الجمهورية رقمى ۳۳۰ لسنة ۱۹۸۲ ، ۱۳۷ لسنة ۱۹۸۲ الصادرين نفاذا للمادة المذكورة .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت في ختامها الحكم برفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت الحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق ، والمداولة .

⁽¹⁾ منشور بالجريدة الرسمية العدد ٦ بتاريخ ٢/١٧/١٠.

وحيث ان الوقائع – على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق – تتحصل فى انه بتاريخ ١٩٨٤/٧/١ ، أوقعت مصلحة الفررائب حجزا اداريا تنفيذيا ، على ما للمدعى لدى المدعى عليه الاخبر وفاء لدين نشأ عن الضريبة على الاستهلاك الصادر بها القانون رقم ١٩٣١ لسنة ١٩٨١ ، والتى استحقت على مخزون سلعى فى حيازته . وكان المدعى قد أقام الدعوى رقم ... لسنة ... كلى جنوب القاهرة طالبا الحكم ببراءة ذمته من الدين الضريبي المطالب به ، وبعدم الاعتداد بالحجز الادارى الموقع ضده ، وقضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بجلسة ١٩٨٤/١٢/١ بعدم اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى ، وأمرت باحالتها بحالتها الى قاضى التنفيذ بحكمة بندر الجيزة لنظرها ، والذى تحركت – بناء على قرار منه – بعدى المائلة.

وحيث ان البين من قرار الاحالة الصادر عن محكمة الموضوع، انها ارتأت ان الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الثانية من قانون الضريبة على الاستهلاك، وكذلك القرارين الصادرين اعمالا لهما عن رئيس الجمهورية ـ وهما القراران رقما ٣٦٠ لسنة ١٩٨٦ و١٩٧٧ لسنة ١٩٨٦ من المستور التي تنص على ان إنشاء جميعها حكم المادة ١٩٥ من الدستور التي تنص على ان إنشاء الضرائب العامة أو تعديلها أو الغاءها لا يكون الا بقانون، ولايعفى أحد من أدائها الا في الاحوال المبينة في القانون، بما مؤداه عدم جواز فرضها بقرار من رئيس الجمهورية، ولو أقرتها السلطة التشريعية فيما بعد عدد عرضها عليها، ذلك ان هذا الاقرار لايطهرها مما اعتراها من عوار، ولايزيل مثالها الدستورية.

وحيث ان قانون الضريبة على الاستهلاك الصادر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ ، قد ألغى بمقتضى المادة الثانية من قانون اصدار

الضريبة على المبيعات الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 1991 ، وكان نفاذ هذا القانون من تاريخ العمل به ، لايخل بجريان الآثار التى رتبها القانون السابق عليه ، خلال الفترة التى ظل فيها قائما . ذلك ان الاصل فى القاعدة القانونية هو سريانها اعتبارا من تاريخ العمل بها على الوقائع التى تتم فى ظلها ، وحتى الغائها . فاذا أحل المشرع محلها قاعدة جديدة ، على الوقائع التى تتم فى ظلها ، تعين تطبيقها اعتبارا من تاريخ نفاذها ، واهمال القاعدة القديمة من تاريخ الغائها ، وبذلك يتحدد مجال اعمال كل من القاعدتين من حيث الزمان ، فما نشأ مكتملا من المراكز القانونية _ وجودا وأثرا _ فى ظل القاعدة القانونية القديمة ، يظل محكوما بها وحدها .

وحيث ان المصلحة الشخصية الباشرة _ وهي شرط لقبول الدعوى الدستورية _ مناطها ان يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية ، وذلك بأن يكون الحكم المصادر في المسائل الدستورية ، لازما للفصل في الطبات الموضوعية المرتبطة بها ، والمطروحة على محكمة الموضوع . متى كان ذلك ، وكان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٨٧ ، قد عدل الجدول المرافق لقانون الضريبة على الاستهلاك ، مضيفا سلعا جديدة الى تلك التى أخضعها هذا القانون للضريبة ، محددا قرين كل منها فئتها الضريبية ، ومستندا في ذلك الى الفقرة الثانية من المادة الثانية من المحوى الراهنة ، وترتبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة اليه ، تتمثل فيما استحق عليه من دين هنده الضريبة ، وايقساع الحجز على أمواله لاستيفائها ، فان مصلحته في الدعوى الدستورية _ وبقدر اتصالها بالطعن على هذه الفقرة ، وكذلك بالقرار المشار اليه - تكون قائمة .

وحيث أن المادة النانية من قانون الضريبة على الاستهلاك الصادر بالقابون رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٨١ تنص على ما يلى:

فقرة أولى . تفرض الضريبة على السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون بالفئات الموضحة قرين كل منها .

فقرة ثانية : ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية تعديل هذا الجدول على ان يعرض القرار على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره اذا كان المجلس قائما ، أو فى أول اجتماع له فى حالة حل المجلس أو وقف جلساته .

فقرة ثالثة : فاذا لم يقره المجلس ألغى القرار مع اعتبار ما تم تحصيله قبل الالغاء صحيحا .

وحيث انه استنادا الى الفقرة الثانية من المادة الثانية المشار اليها ، صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٨٧ بتعديل ذلك الجدول ، ونص فى مادته الاولى على ان «تضاف الى الجدول المرفق بقانون الضريبة على الاستهلاك الصادر بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٨١ السلع الواردة بالكشف حرف (أ) المرفق بهذا القرار ، والتى تبدأ بالمسلسل رقم ٥٤ وتنتهى برقم ١٢٤ . كما قضى فى مادته الثانية بأن «يعدل الجدول المرفق بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المشار إليه وفقاً لما هو مبين بالكشف حرف (ب) المرفق بهذا القرار ، ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨٦ بتعديل الجدول المرفق بقانون الضريبة على الاستهلاك ، على النحو المبين بالكشف المرفق بذلك القرار .

وحيث إن من المقرر في قضاء المحكمة الدستورية العليا ، أن الضريبة العامة هي التي لا يقتصر نطاق تطبيقها على رقعة إقليمية معينة تنبسط عليها دون سواها ، ويتحدد الخاطبون بها في إطار هده الدائرة وحدها ، بل يعتبر تحقق الواقعة المنشئة لها على امتداد النطاق الإقليمي للدولة وبغض النظر عن تقسيماتها الإدارية مرتبأ لدينها في ذمة الممول ، بما مؤداه تكافؤ الممولين الخاطبين بها في الخضوع لها دون تمييز ، وسريانها بالتالي وبالقوة ذاتها كلما توافر مناطها في أية جهة داخل الحدود الإقليمية للدولة . ولا يعنى ذلك أن يتماثل الممولون في مقدار الضريبة التي يؤدونها ، بل يقوم التماثل على وحدة تطبيقها من الناحية الجغرافية ، فالتكافؤ بينهم ليس فعلياً بل جغرافياً .

وحيث إن الدستور أعلى شأن الضريبة العامة ، وقدر أهميتها بالنظر إلى خطورة الآثار التي ترتبها ، وبوجه خاص من زاوية جذبها لعوامل الإنتاج أو طردها أو تقييد تدفقها ، وما يتصل بها من مظاهر الانكماش أو الانتعاش ، وتأثيرها بالتالي على فرص الاستثمار والادخار والعمل وتكلفة النقل وحجم الإنفاق ، وكان الدستور -ونزولاً على هذه الحقائق واعترافاً بها - قد مايز بين الضريبة العامة وغيرها من الفرائض المالية ، فنص على أن أولاهما لا يجوز فرضها أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون ، وأن ثانيتهما يجوز إنشاؤها في الحدود التي يبينها القانون ، وكان ذلك مؤاده أن السلطة التشريعية هي التي تقبض بيدها على زمام الضربية العامة ، إذ تتولى بنفسها تنظيم أو ضاعها بقانون يصدر عنها متضمناً تحديد نطاقها ، وعلى الأخص من خلال تحديد وعائها وأسس تقديره ، وبيان مبلغها، والملتزمين أصلأ بأدائها والمسئولين عنها، وقواعد ربطها وتحصيلها وتوريدها ، وكيفية أدائها وغير ذلك مما يتصل ببنيان هذه الضريبة ، عدا الإعفاء منها، إذ يجوز أن يتقرر في الأحوال التي يبينها القانون. وحيث إنه متى كان ما تقدم ، فإن نص القانون يعتبر مصدراً مباشراً للضريبة العامة، إذ ينظم رابطتها محيطاً بها في إطار من قواعد القانون العام، متوخياً تقدير! موضوعياً ومتوازنا لمتطلبات وأسس فرضها، وبمراعاة أن حق الدونة في تنمية مواردها من خلالها ينبغي أن يقابل بحق الملتزمين أصلاً بها ، والمستولين عنها ، في تحصيلها وفق أسس موضوعية ، يكون إنصافها نافياً لتحيفها، فلا تتسم بوطأة الجزاء بما يباعد بينها وبين الأغراض المالية التي ينبغي أن تتوخاها أصلاً ، ولا يناقض معدلها وأحوال فرضها ، الضوابط اللازمة لعدالتها الاجتماعية .

وحيث إن الأصل أن يتوخى المشرع بالضريبة التى يفرضها أمرين ، يكون أحدهما أصلاً مقصوداً منها ابتداء ، ويتمثل فى الحصول على غلتها لتعود إلى الدولة وحدها، تصبها فى خزانتها العامة لتعينها على مواجهة نفقاتها. ويكون ثانيهما مطلوباً منها بصفة عرضية ، أو جانبية ، أو غير مباشرة كاشفاً عن طبيعتها التنظيمية ، دالاً على التدخل بها لتغيير بعض الأوضاع القائمة ، وبوجه خاص من خلال تقييد مباشرة الأعمال التى تتناولها ، أو حمل المكلفين بها - عن طريق عبنها - على التخلى عن نشاطهم ، وعلى الأخص إذا كان مؤثما جنائياً ، كالتعامل فى المواد المخدرة .

وهذه الآثار العرضية للضريبة كثيراً ماتلازمها ، وتظل للضريبة مقوماتها من الناحية الدستورية ، ولا تزايلها طبيعتها هذه نجرد أنها تولد أثاراً عرضية بمناسبة إنشائها.

Every tax is in some measure regulatory. To some extent it interposes an economic impediment to the activity taxed as compared with others not taxed. But a tax is not any the less a tax because it has a regulatory effect tending to restrict or suppress the thing taxed.

وحيث إن الدستور قد نص في المادة ١٠٨ على أن الرئيس الجمهورية عند الضرورة وفي الأحوال الاستثنائية وبناء على تفويض

من مجلس الشعب بأغلبية ثلثى أعضائه، أن يصدر قرارات لها قوة القانون ، ويجب أن يكون التفويض لمدة محدودة ، وأن تبين فيه موضوعات هذه القرارات والأسس التى تقوم عليها ...»

وحيث إن السلطة التشريعية ، إذ تفوض رئيس الجمهورية في مباشرة اختصاصها بتنظيم موضوع معين تنظيما تشريعياً، وإن جاز في الحدود وطبقاً للشروط التي بينتها المادة ١٠٨ من الدستور ، إلا أن هذا التفويض لا يجوز أن ينقل ولايتها التشريعية بأكملها، أو في جوانبها الأكثر أهمية، إلى السلطة التنفيذية، وإلا كان التفويض مخالفاً للدستور .

كذلك فإن رئيس الجمهورية إذ ينظم المسائل التي فوض فيها على ضوء القواعد التي تحكمها وفقاً لقانون التفويض ، فذلك بصفة استثنائية ، باعتبار أن هذا الاختصاص ينصب على تقرير قراعد قانونية تسنها السلطة التشريعية أصلا وفقاً للدستور، وهو ما يعنى أن يتقيد رئيس الجمهورية – فيما فوض فيه – بالحدود الضيقة التي تفرضها الطبيعة الاستثنائية لاختصاص يتولاه عرضا، وعند الضرورة في أعلى درجاتها، ولمدة محددة، وإلا كان مخالفاً للدستور .

وحسيث إن البين من نص المادة ١٠٨ من الدستسور ، أن التفريض التشريعي الصادر عن مجلس الشعب ، لا يجوز أن يكون مطلقاً بل محدداً ، وعلى الأخص من جهتين : أولاهما: أن التفريض لا يصدر إلا متعلقاً بتنظيم موضوع معين ، متضمناً بيان الأسس التي يقوم عليها هذا التنظيم ، ثانيتهما : أن رئيس الجمهورية لا يمارس مافوض فيه اختصاص في شأن هذا الموضوع ، إلا خلال فترة زمنية لا يتعداها، يبينها قانون التفويض . فإذا خلا منها ، كان التفويض عمداً في الزمان إلى غير حد، متضمناً إعراض السلطة التشريعية عن مباشرة ولايتها الأصيلة ، ناقلاً مستوليتها إلى السلطة

التنفيذية ، ومخالفاً للدستور بالتالى . متى كان ما تقدم ، وكان النص المطعون فيه لا يقيد رئيس الجمهورية - فيما فوض فيه بزمن معين يكون ميعاداً موقوتاً محدداً سلفاً من قبل السلطة التشريعية ، فإن مباشرة رئيس الجمهورية الإختصاص بتعديل الجدول المرافق لقانون الضريبة المطعون عليها، لا يكون منحصراً بين تاريخين ، بل مترامياً متحرراً من قيد الزمن وباطلاً .

وحيث إن الدستور قد مايز - بنص المادة ١٩٩ - بين الضريبة العامة وبين غيرها من الفرائض المالية من حيث أداة إنشاء كل منها، ذلك أن الضريبة العامة لا يفرضها أو يعدلها أو يلغيها إلا القانون ، أما غيرها من الفرائض المالية ، فيكفى لتقريرها أن يكون واقعاً في حدود القانون ، تقديراً من الدستور خطورة الضريبة العامة بالنظر إلى اتصالها بمصالح القطاع الأعرض من المواطنين ، وتأثيرها في الأوضاع الاقتصادية بوجه عام، مما يحتم موازنتها بالقيود المنطقية التي ينبغى أن تكون إطاراً لها، فلا تفرضها السلطة التشريعية إلا لضرورة تقتضيها ، وعلى ضوء معايير تكفل عدالتها اجتماعياً ، وكان التفويض المقرر بالنص المطعون فيه، يخول رئيس الجمهورية - وكان التفويض المقرر بالنص المطعون فيه، يخول رئيس الجمهورية وفي الحدود التي يبينها قانون التفويض - إنشاء ضريبة عامة ، فإن فرضها لا يكون بقانون ، بل في حدوده ، وهو ما يعنى مساواتها بغيرها من الفرائض المالية ، لتصدر جميعها في حدود القانون، باغالفة لمقاصد الدستور.

وحيث إن إقرار السلطة التشريعية للضريبة العامة التي فرضها رئيس الجمهورية - على خلاف أحكام الدستور - لا يزيل عوارها، ولا يحيلها إلى عمل مشروع دستورياً - ولا يدخل تشريعها في عداد القوانين التي تقرها السلطة التشريعية ، مقيدة في شأن اقتراحها وإقرارها وإصدارها، بالأحكام المنصوص عليها في الدستور.

وحيث إن ما ذهبت إليه هيئة قضايا الدولة من أن الفقرة الثانية من المادة الثانية المطعون عليها، لا تخول رئيس الجمهورية غير إصدار اللواتح اللازمة لتنفيذ القوانين، مردود أولاً: بأن الأصل في هذه اللواتح التي تصدر وفقاً لنص المادة £1 من الدستور ، أنها تفصل ماورد إجمالاً من النصوص القانونية ، بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها. ولا كذلك النص المطعون فيه، إذ خول رئيس الجمهورية – وعلى ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٦ المعدل لقانون الضريبة على الاستهلاك - رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٦ المعدل لقانون الضريبة على السلع التي اشتمل إخضاع سلع جديدة لها أو زيادة فئاتها على السلع التي اشتمل عليها الجدول المرافق لقانونها، بما يحور من بنيان الضريبة المطعون عليها، ويغير من أحكامها من خلال تعديل نطاقها وقواعد سريانها. ومردود ثانياً: بأن قانون هذه الضريبة الصادر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١، قد عهد – وبنص المادة الثالثة من مواد إصداره إلى لوزير المالية ، بتنفيذ الأحكام التي تضمنها.

وحيث إن القول بأن أداء الضرائب والتكاليف العامة يعتبر واجباً وفقاً للقانون عملاً بنص المادة ٦٦ من الدستور ، مردود بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أن الضريبة التي يكون أداؤها واجباً قانوناً ، هي تلك التي تتوافر لها القوالب الشكلية والأسس الموضوعية التي ينبغي أن تكون قواماً لها، والتي بدونها تنحل عدماً.

وحيث إنه متى كان ذلك ، وكان الحكم بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المشار إليه ، يعنى بطلانها، وسقوط النصوص المرتبطة بها ارتباطاً لا يقبل التجزئة، والتى لا يتصور وجودها بدونها، فإن ما أوردته الفقرة الثانية من أحكام متعلقة بوجوب عرض رئيس الجمهورية لقراره بتعديل جدول الضريبة على السلطة التشريعية خلال المعاد المبين

بها، وكذلك ما نصت عليه فقرتها الثالثة من جزاء على رفض السلطة التشريعية لقرار رئيس الجمهورية المشار إليه ، إنما تكون مع التفويض الخول لرئيس الجمهورية بمقتضى النص المطعون فيه، كلا لا يتجزأ ، وتسقط أحكامها تبعاً لبطلان هذا التفويض ، ومعها قراراً رئيس الجمهورية رقماً ٣٦٠ لسنة ١٩٨٢، ١٣٧ لسنة ١٩٨٦ بتعديل جدول الضريبة على الاستهلاك ، الصادرين استناداً لقانونها.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون الضريبة على الاستهلاك الصادر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ فيما قررته من تخويل رئيس الجمهورية ، تعديل جدول الضريبة المرافق بتعديل جدول الضريبة على الاستهلاك لهذا القانون، وبسقوط ما تضمنته هذه الفقرة والفقرة الثالثة من تلك المادة، من أحكام أخرى، وكذلك بسقوط قرارى رئيس الجمهورية رقمى ٣٦٠ لسنة ١٩٨٦ .(١)

(الحكم في الدعوى ١٨ لسنة ٨ ق دستورية جلسة 11/7/7) (الحكم في الدعوى 11/7/7 لسنة ١٥ دستورية – جلسة 11/7/7) (الحكم في الدعوى 11/7/7 لسنة ١٠ دستورية – جلسة 11/7/7) (الحكم في الدعوى 11/7/7 لسنة ١٤ ق دستورية – جلسة 11/7/7) (الحكم في الدعوى 11/7/7 لسنة 11/7/7 دستورية – جلسة 11/7/7) (الحكم في الدعوى 11/7/7 لسنة 11/7/7

⁽¹⁾ منشور بالجريدة الرسمية العدد ٧ مكرر في ١٩٩٦/٢/١٧.

الإجراءات

بتاريخ ٢٩ من أبريل سنة ١٩٩٠ ، أودع المدعيان صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب الحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية نص المادة ٢٠٨ مكرراً (أ) من قانون الإجراءات الجنائية .

قدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى.

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها.

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة، وقررت الحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن هيئة الرقابة الإدارية ، كانت قد أبلغت النيابة العامة ما ورد إليها من معلومات عن قيام المدعى الأول - إبان شغله لمناصبة السابقة وهي : وزير القوى العاملة ، رئيس الاتحاد العام لعمال نقابات مصر ، رئيس النقابة العامة للصناعات الغذائية ، رئيس مجلس إدارة المؤسسة النقابية العمالية - بالتواطؤ مع بعض معاونيه بتلك الجهات ، بإسناد مشروعات باهظة التكاليف إلى مكاتب وشركات غير متخصصة، تربطه بأصحابها والمسئولين عنها صلة القربي أو الصداقة الوظيدة ، وذلك بالأمر المباشر أو في مناقصة صورية أو بأسعار مغالى فيها، مقابل حصولة منهم على منافع مالية ، ثما أضر بالمال العام. وإذ أصدر النائب العام وأثناء

تحقيق النيابة العامة مع المدعى الأول فيما هو منسوب إليه من انهامات الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٨٨ بتاريخ ٧ يونيو سنة ١٩٨٨ إعمالاً للمادة ٢٠٨ مكرراً (أ) من قانون الإجراءات الجنائية- بمنع كل من و...... من التصرف في أموالهما العقارية والمنقولة وإدارتها، وسريان هذا المنع على الأموال العقارية والمنقولة التي تمتلكها زوجتاهما وأولادهما القصر – عدا الراتب أو المعاش الحكومي – وتكليف إدارة أمناء الاستثمار بالبنك الأهلى بإدارة هذه الأموال ، فقد تظلم المدعيان من هذا الأمر أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية – دائرة الجنح المتسأنفة منعقدة في غرفة المشورة وطلبا الحكم بإلغائه . وأثناء نظر تظلمهما، دفعا بعدم دستورية نص المادة ٢٠٨ مكرراً (أ) من قانون الإجراءات الجنائية. وإذ قدرت محكمة الموضوع جدية الدفع بعدم الدستورية ، فقد صرحت لهما محكمة دعواهما الدستورية ، فقد صرحت لهما

وحيث إن المدعيين ينعيان على نص الفقرة الأولى من المادة مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية ، إخلالها بأحكام المواد ٧٠٨ مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية ، إخلالها بأحكام المواد ٧٠ ٣٤ ، ٢٠ من الدستور، تأسيساً على أن ما قرره النص المطعون فيه من جواز منع زوجة المتهم من التصرف في أموالها أو إدارتها، بها عن زوجها . كذلك فإن الأصل في الملكية الخاصة، هو صونها من العدوان . فإذا منع المتهم من التصرف في أمواله أو إدارتها بأمر من النائب العام، كان ذلك بمثابة فرض الحراسة عليها بغير حكم قضائي . وقد أهدر النص المطعون فيه - فوق هذا - أصل البراءة المفترض في كل متهم ، إذ لم يتطلب سوى وجود دلائل كافية على جدية الاتهام، لإعمال مقتضاه.

وحيث إن المادة ٣٠٨ مكررا من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن :

فقرة أولى : «يجوز للنائب العام إذا قامت من التحقيق دلائل كافية على جدية الاتهام في الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وغيرها من الجرائم التي تقع على الأموال المملوكة للحكومة أو الهيشات والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لهما من الأشخاص الاعتبارية العامة، أن يأمر ضماناً لتنفيذ ما عسى أن يقضى به من الغرامة أو رد المبالغ أو قيمة الأشياء محل الجريمة أو تعويض الجهة الجني عليها، بمنع المتهم من التصرف في أمواله أو إدارتها أو غير ذلك من الإجراءات التحفظية.

فقرة ثانية: كما يجوز له أن يأمر بتلك الإجراءات بالنسبة لأموال زوج المتهم وأولاده القصر ضماناً لما عسى أن يقضى به من رد المبالغ أو قيمة الأشياء محل الجريمة أو تعويض الجهة الجنى عليها ما لم يثبت أن هذه الأموال إنما آلت إليهم من غير مال المتهم .

فقرة ثالثة : ويجب على النائب العام عند الأمر بالمنع من الإدارة ، أن يعين لإدارة الأموال وكيلاً ، يصدر ببيان قواعد اختياره، وتحديد واجباته قرار من وزير العدل ،.

وحيث إن البين عما تقدم ، أن القيود التى فرضها النص المطعون فيه على أموال بعض المتهمين ، سواء فى مجال إدارتهم لها أو تصرفهم فيها، مخولة للنائب العام وحده ، إذ هو الذى يأمر بفرضها ضماناً لتحقيق أغراض بذواتها حددها هذا النص حصراً. ولا يصدر النائب العام هذا الأمر ، إلا بناء على تحقيق تقوم بمقتضاه دلائل كافية على جدية الاتهام فى الجرائم التى عينها المشرع دون

عيرها. بل أن هذه القيود ، يجوز أن تمتد من المتهمين إلى أموال زوجاتهم وأولادهم القصر ، ما لم يقم الدليل على أيلولتها إليهم من غير مال المتهم .

وحيث أن من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الدساتير المصرية جميعها ترد المواطنين جميعاً إلى قاعدة واحدة ، تقيم مساواتهم أما القانون، باعتبارها مناطأ للعدل ، وجوهر الحرية ، ومفترضاً للسلام الاجتماعي، وعلى تقدير أن الأغراض التي تتوخاها، تتمثل أصلاً في صون حقوق المواطنين وحرياتهم ، في مواجهة صور التمييز التي تنال منها هدماً محتواها أو تقييداً لممارستها. وغدا أمر هذه المساواة متصلاً بضمان الحقوق والحريات جميعها ، سواء في ذلك تلك التي نص عليها الدستور، أو التي كفلتها النظم المعمول بها، ضماناً لمصالح لها اعتبارها.

وحيث إن الدستور وإن نص في مادته الأربعين ، على حظر التمييز بين المواطنين في أحوال بذواتها، هي تلك التي يكون التمييز فيها قائماً على أساس من الأصل أو الجنس أو اللغة أو الدين أو العقيدة ، إلا أن إيراد الدستور لصور بذاتها يكون التمييز معظوراً فيها، يبلور شيوعها عملا ، ولا يشي البتة باستناده إليها دون غيرها ، وإلا جاز التمييز بين المواطنين فيما عداها مما لا يقل عنها خطراً ، كتفضيل بعضهم على بعض بناء على مولدهم ، أو على قدر ثرواتهم ، أو لعصبيتهم القبلية ، أو مراكزهم الاجتماعية ، أو على أساس من ميولهم وآرائهم ، أو لغير ذلك من صور التمييز التي تفتقر في بنيانها إلى أسس موضوعية تسوغها . ولا أن تقرها السلطة يكون الدستور قد قصد إلى حمايتها ، ولا أن تقرها السلطة التشريعية في مجال تنظيمها للحقوق والحريات على اختلافها ، إذ التشريعية في مجال تنظيمها على ضوء من الحق والعدل .

وحيث إن مبدأ المساواة . ليس مبدأ تلقينيا حامدا منافيا للضرورة العملية، ولا هو بقاعدة صماء ننيذ صور التمبير جميعها. ولا كافلا لتلك الدقة الحسابية التي تقتضيها موازين العدل المطلق بين الأشياء . وإذا جار للدولة أن تتخذ بنفسها ما تراه ملائما من التدابير ، لتنظيم موضوع محدد أو توقيا لشر تقدر ضرورة رده، وكان دفعها الضرر الأكبر بالضرر الأقل لازما، إلا أن تطبيقها مبدأ المساواة لا يجوز أن يكون كاشفاً عن نزواتها ، ولا منبئاً عن اعتناقها لأوضاع جائرة تثير ضغائن أو أحقاد تنفلت بها ضوابط سلوكها، ولا هشيماً معبراً عن بأس سلطانها، بل يتعين أن يكون موقفها اعتدالاً في مجال تعاملها مع المواطنين ، فلا تمايز بينهم إملاء أو عسفا . ومن الجائز بالتالي ، أن تغاير السلطة التشريعية --ووفقا لمقاييس منطقية بين مراكز لا تتحد معطياتها، أو تتباين فيما بينها في الأسس التي تقوم عليها، على أن تكون الفوارق بينها حقيقية لا اصطناع فيها ولا تخيل، ذلك أن ما يصون مبدأ المساواة، ولا ينقض محتواه، هو ذلك التنظيم الذي يقيم تقسيما تشريعياً ترتبط فيه النصوص القانونية التي يضمها، بالأغراض المشروعة التي يتوخاها. فإذا قام الدليل على انفصال هذه النصوص عن آهدافها، كان التمييز انفلاتا لا تبصر فيه. كذلك الأمر إذا كان اتصال الوسائل بالمقاصد واهيا، إذ يعتبر التمييز عندئذ مستندا إلى وقائع يتعذر أن يحمل عليها، فلا يكون مشروعاً دستورياً .

وحيث إن أصل البراءة مفترض في كل متهم ، فقد ولد الإنسان حراً ، مطهراً من الخطيئة ودنس المعصية، لم تنزلق قدماه إلى شر ، ولم تتصل يده بجور أو بهتان . ويفترض وقد كان سويا حين ولد حيا، أنه ظل كذلك متجنبا الأثام على تباينها، نائبا على اختلافها، ملتزما طريقا مستقيماً لا يتبدل اعوجاجا.

وهو افتراض لا يجوز أن يهدم توهماً، بل يتعين أن ينقض بدليل مستنبط من عيون الأوراق وبموازين الحق ، وعن بصر وبصيرة . ولا يكون ذلك كذلك إلا إذا أدين بحكم انقطع الطريق إلى الطعن فيه، فصار باتاً.

وحيث إنه متى كان ما تقدم ، وكان أصل الداءة بتصا بالتهمة الجنائية من ناحية إثباتها ، ولا شأن له بطبيعة أو خطورة الجريمة موضوعها، ولا بنوع أو قدر عقوبتها، وكان هذا الأصل كامناً في كل فود ، كافلاً حمايته سواء في المراحل المؤثرة السابقة على محاكمته جنائياً ، أو أثناءها ، وعلى امتداد حلقاتها، وكان النص المطعون فيه قد أجاز فرض قيود على أموال الأشخاص - الذين توافرت من خلال التحقيق معهم دلائل كافية على تورطهم في إحدى الجرائم التي عينها - تحول دون إدارتهم لها أو تصرفهم فيها -وهي قيود لاسند لها من النصوص الدستورية ذاتها - ممايزاً بذلك بين هؤلاء وغيرهم من المواطنين ، بل بينهم وبين غيرهم من المتهمين المدعى ارتكابهم جرائم أخرى غير التي حددها هذا النص، وكان هؤلاء وهؤلاء يضمهم جميعا مركز قانوني واحد ، هو افتراض كونهم أسوياء ، لا ينقض الاتهام - عند وجوده ، ولا مجرد التحقيق من باب أولى - أصل براءتهم ، ولا يفرق بينهم في الحقوق التي يسممعون بها. ذلك أن صور المسييز التي تخل بمساواتهم أمام القانون - وإن تعذر حصوها - إلا أن قوامها كل تفرقة أو تقييد أو استبعاد أو تفضيل ، يجاوز الحدود المنطقية لتنظيم الحقوق والحريات التي كفلها الدستور والقانون ، سواء بإنكار أصل وجودها أو من خلال تقييم آثارها بما يحول دون مباشرتها على قدم المساواة الكاملة بين المؤهلين قسانونا للانتفاع بها. وحيث إنه متى كان ذلك ، وكان مناط فرض القيود التى تضمنها النص المطعون فيه ، لا يرتبط حتى بصدور إتهام محدد فى شأن شخص بعينه ، بل مبناها قيام دلائل كافية من التحقيق على رجحان اتهامه بإحدى الجرائم التى حددها، وكانت هذه الدلائل لا تلتبس بقوة الأمر المقيضى ، ولا تأخذ مبحراه فى شأن هؤلاء المتهمين، ولا تعتبر بالتالى حكماً لا رجوع فيه يدينهم عنها، فإن التمييز بينهم وبين غيرهم – وعلى غير سند من الدستور – وأصل البراءة يجمعهم – يكون منافياً حكم العقل ظاهر التحكم ومخالفاً بالتالى لحكم المادة ، ٤ من الدستور .

وحيث إن الدستور - إعلاء من جهته لدور الملكية الخاصة ، وتوكيداً لاسهامها في صون الأمن الإجتماعي - كفل حمايتها لكل فرد - وطنياً كان أم أجنبياً - ولم يجز المساس بها إلا على سبيل الاستثناء ، وفي الحدود التي يقتضيها تنظيمها ، باعتبارها عائدة -في الأعم من الأحوال- إلى جهد صاحبها، بذل من أجلها الوقت والعرق والمال ، وحرص بالعمل المتواصل على إنمائها، وأحاطها بما قدره ضروريا لصونها، معبدا بها الطريق إلى التقدم ، كافلا للتنمية أهم أدواتها ، محققاً من خلالها إرادة الإقدام ، هاجعاً إليها لتوفر ظروفاً أفضل لحرية الاختيار والتقرير ، مطمئناً في كنفها إلى يومه وغده ، مهيمناً عليها ليختص دون غيره بثمارها ومنتجاتها وملحقاتها، فلا يرده عنها معتد ، ولا يناجز سلطته في شأنها خصيم ليس بيده سند ناقل لها، ليعتصم بها من دون الآخرين ، وليلتمس من الدستور وسائل حمايتها التي تعينها على أداء دورها، وتقيها تعرض الأغيار لها سواء بنقصها أو بانتقاصها من أطرافها. ولم يعد جائزاً بالتالي أن ينال المشرع من عناصرها ، ولا أن يغير من طبيعتها أو يجردها من لوازمها، ولا أن يفصلها عن أجزائها أو يدمر أصلها، أو يقيد من مباشرة الحقوق التى تنفرع عنها فى غير ضرورة تقتضيها وظيفتها الاجتماعية . ودون ذلك تفقد الملكية ضمانتها الجوهرية، ويكون العدوان عليها غصباً ، وافتئاتاً على كيانها أدخل إلى مصادرتها .

وحيث إنه من المقرر كذلك ، أن حق الملكية من الحقوق التي يجوز التعامل فيها ، وبقدر اتساع قاعدتها تتعدد روافدها، وتتنوع استخداماتها، لتشكل نهراً يتدفق بمصادر الثروة القومية التي لا يجوز إهدارها أو التفريط فيها أو بعثرتها تبديداً لقيمتها ، ولا تنظيمها بما يخل بالتوازن بين نطاق حقوق الملكية المقررة عليها، وضرورة تقييدها نأيا بها عن الانتهاز أو الإضرار بحقوق الآخرين . ذلك أن الملكية في إطار النظم الوضعية التي تزاوج بين الفردية وتدخل الدولة - لم تعبد حقاً مطلقاً ، ولا هي عصبة على التنظيم التشريعي، وليس لها من الحماية ما يجاوز الانتفاع المشروع بعناصرها. ومن ثم ساغ تحميلها بالقيود التي تتطلبها وظيفتها الاجتماعية، وهي وظيفة لا يتحدد نطاقها من فراغ ، ولا تفرض نفسها تحكماً ، بل تمليها طبيعة الأموال محل الملكية ، والأغراض التي ينبغي رصدها عليها، محددة على ضوء واقع اجتماعي معين، في بيئة بذاتها، لها مقوماتها وتوجهاتها ومقوماتها . وفي إطار هذه الدائرة ، وتقيدا بتخومها، يفاضل المشرع بين البدائل، ويرجح على ضوء الموازنة التي يجريها، ما يراه من المصالح أجدر بالحماية وأولى بالرعاية وفقاً لأحكام الدستور ، مستهدياً في ذلك بوجه خاص بالقيم التي تنحاز إليها الجماعة في مرحلة بذاتها من مراحل تطورها، وبمراعاة أن القيود التي يفرضها الدستور على حق الملكية للحد من إطلاقها لا تعتبر مقصودة لذاتها، بل غايتها خير الفرد والجماعة . وينبغى من ثم ، أن يكون لحق الملكية إطار محدد ، تتوازن فيه المصالح ولا تتنافر ، ذلك أن الملكية خلافة ، وهى باعتبارها كذلك تضبطها وظيفتها الاجتماعية التى تعكس بالقيود التى تفرضها على الملكية ، الحدود المشروعة لممارسة سلطاتها، وهى حدود يجب المترامها ، لأن العدوان عليها ، يخرج الملكية عن دائرة الحماية التى كفلها الدستور لها .

وحيث أن القيود التي فرضها النص المطعون فيه على أموال الخاطبين بأحكامه ، ليس مدخلها الاتفاق ، بل مصدرها نص القانون . وهي بعد لا تقتصر على حرمانهم من إدارة أموالهم ، وبل تتعداها إلى منعهم من التعامل فيها، وتمتد منهم إلى أولادهم القصر وزوجاتهم بالشروط التي بينها. وفي ذلك تنال هذه القيود من ملكيتهم ، وتقوض أهم خصائصها لتكون - في مضمونها وأثرها -صورة من صور الحراسة يفرضها المشرع عليها - بعيداً عن صدور حكم قضائي بها - بالخالفة لنص المادة ٣٤ من الدستور التي تقضي بأن الملكية الخاصة مصونة ، ولا يجوز فرض الحراسة عليها إلا بحكم قضائي. ذلك إن ما توخاه الدستور بنص المادة ٣٤ ، هو أن تكون الملكية لأصحابها يباشرون عليها كل الحقوق المتفرعة عنها، لتظل أيديهم متصلة بها، لا تغل عنها ، ولا ترد عن حفظها وإدارتها، بل يحيط أصحابها بها ،وبأشكال من التعامل يقدرون ملاءمة الدخول فيها. وإذا جاز استثناء أن تفرض قيود على الأموال موضوعها ، فلا يكون ذلك إلا بنص خاص ، وعند الضرورة ، وفي أحوال بذواتها، من بينها أن يكون فرض هذه القيود في شأن بعض الأموال، متصلاً بوظيفتها الإجتماعية ، أو لقيام مخاطر في شأنها تختلف فيما بينها في درجتها ووحدتها. ومن ثم كان تقييمها عملاً قضائياً ، وكان دفعها كذلك لازماً . وعلى الأخص من خلال تعيين محكمة الموضوع لأمين عليها يتولى حفظها وإدارتها صونا وإنماء لها.

ويتعين بالتالى أن تتناول الحراسة - ومن خلال الخصومة القضائية وإجراءاتها - أشياء يتهددها خطر عاجل ترقيا لضياعها أو تلفها أو تبديد ربعها لتكون وديعة عند الأمين عليها يبذل فى شأن رعايتها العناية التى يبذلها الشخص المعتاد ، ثم يردها - مع غلتها المقبوضة - إلى ذويها بعد استيفاء الحراسة لأغراضها. بما مؤاده أن الحراسة - بالنظر إلى طبيعتها ومداها - لا تعدو أن تكون إجراء تحفظيا لا تنفيذيا ، وأن الخطر العاجل الذى يقتضيها يعتبر شرطا موضوعياً متطلباً لفرضها، وأن صفتها الوقتية تحول دون استمرادها بعد زوال مبرارتها، وأن الحكم بها لا يمس أصل الحقوق المتنازع عليها، ولا يعتبر قضاء بإثباتها أو نفيها ، وأن توقيعها يخول الحارس انتزاع الأموال محلها من حائزها وتسليمها مع توابعها ولو لم ينص الحكم عليها - لباشر فى شأنها - لا مجرد الأعمال التحفظية، بل كل الأعمال التى تلائم طبيعتها وظروفها ، وتقتضيها الخافظة عليها وإدارتها بما فى ذلك رد المخاطر عنها وتوقيها قبل وقوعها.

وحيث إن الحراسة - على ضوء مقاصد الدستور ، وبمراعاة ما تقدم - تعتبر تسلطاً على الأموال المشمولة بها في مجال صونها وإدارتها فلا يكفى لفرضها مجرد أمرعلى عريضة يصدر في غيبة الخصوم، بل يكون توقيعها فصلاً في خصومة قضائية تقام وفقاً لإجراءاتها المعتادة ، وتباشر علانية في مواجهة الخصوم جميعهم ، وعلى ضوء ضماناتها القانونية التي تتكافأ معها مراكزهم وأسلحتهم ، لتكون خاتمها - إذا توافر الدليل على قيام الخطر العاجل في شأن أموال بذاتها - تعيين حارس قضائي عليها، يكون نائباً على أصحابها ، يباشر سلطته عليها في الحدود التي يبينها الحكم الصادر بفرضها، فلا يجاوزها أياً كان نطاقها. وهو ما يعنى أن تدخل بفرضها، فلا يجاوزها أياً كان نطاقها. وهو ما يعنى أن تدخل

القاضى لا يكون إلا لضرورة ، وبقدرها ، وأن فرض قيود على بعض الأموال عن طريق حراستها، لا يكون إلا من خلال الخصومة القضائية فصلاً في جوانبها ، وإلا كان تحميل المال بها في غيبتها - عملاً مخالفاً لنص المادة ٣٤ من الدستور .

وحيث إنه متى كان ذلك ، وكانت الأوامر التى يصدرها النائب العام فى شأن أموال المخاطبين بالنص المطعون فيه، وإن جاز التظلم منها إلى جهة قضائية عملاً بنص المادة ٢٠٨ مكرراً (ب) من قانون الإجراءات الجنائية ، إلا الآثار التى ترتبها تظل نافذة، ما بقيت قائمة ، لتمثل عدوانها على الملكية مستنداً إلى نص القانون ، وإلى مجرد دلائل من التحقيق يرجح معها الاتهام ، وهى بعد دلائل يستقل النائب العام بتقييمها ، وليس لها قوة اليقين القضائى.

وحيث إنه متى كان ما تقدم ، فإن النص المطعون عليه يكون مخالفاً للمواد ٣٢ و ٣٤ و ٤٠ من الدستور .

وحيث إن الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٢٠٨ مكرراً (أ) من قانون الإجراءات الجنائية وكذلك المادة ٢٠٨ مكرراً (ب) من هذا القانون ترتبط جميعها بالنص المطمون فيه ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، ولا يتصور إعمالها إلا بوجوده ، فإنها تسقط تبعاً للحكم بعدم دستوريته.

فلهذه الأسياب

حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة ٢٠٨ مكوراً (أ) من قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠، وبسقوط فقرتيها الثانية والثالثة وكذلك المادة ٢٠٨

مكررا (ب) من هدا القانون . وألزمت الحكومة المصروفات ومائة جنية مقابل أتعاب المحاماه .

(الحكم في الدعوى رقم ٢٦ لسنة ١٢ ق دستورية جلسة ٥٠/ ١٩٩٦/. (١)

الإجراءات

فى الخامس عشر من فبراير سنة 1990 أودعت الشركة المدعية قلم كتاب المحكمة صحيفة هذه الدعوى طالبة الحكم بعدم دستورية نصى المادتين ٨٦، ٨٦ من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم 111 لسنة ١٩٨٠.

قدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى.

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه البين بمحضر الجلسة ، وقررت الحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق ، و المداولة .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن المدعية - الشركة الأمريكية للبويات والدهانات - كانت قد أقامت ضد المدعى عليه الثالث بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الضرائب ، الدعوى رقم ... لسنة ١٩٩٧ ضرائب كلى شمال القاهرة ، طعنا على قرار لجنة الطعن رقم ٩٩ لسنة كلى متحديد ضريبة الدمغة النسبية التي تلتزم بأدائها وطلبت في

⁽١) منشور بأحكام المحكمة الدستورية العليا المجلد الثامن ص ١٣٢ وما بعدها

دعواها هذه الحكم بأحقيتها في التمتع بإعفاء رأسمالها من الخضوع لهذه الضريبة لمدة عشر سنين من تاريخ تأسيسها ، وعدم سريان للك الضريبة على الزيادة في رأس مالها بالتالي. إلا أن محكمة شمال القاهرة قضت برفض الدعوى ، فطعنت الشركة على هذا الحكم بالإستئناف رقم ... لسنة ١١ قضائية ، وأثناء نظره دفعت بعدم دستورية نص المادة ٨٣ من قانون ضريبة الدمغة النسبية الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ وإذ قدرت محكمة الموضوع جدية هذا الدفع ، وصرحت برفع الدعوى الدستورية ، فقد أقامت المدعية الدعوى المائلة .

وحيث إن المدعية وإن ضمنت صحيفة دعواها الدستورية ، الطعن بعدم دستورية المادتين ٨٦ ، ٨٨ من قانون ضريبة الدمغة ، إلا أن من المقرر - وعلى ما استقر عليه قضاء هذه الحكمة - أن الدعوى الدستورية ، ينحصر نطاقها في النصوص القانونية التي دفع خصم أمام محكمة الموضوع بعدم دستوريتها ، وفي حدود ترجيحها لمنطقية المطاعن الموجهة إليها ، تقديرا بأن المسائل الدستورية التي أثارها هذا الدفع ، هي التي قدر الحكم الصادر عنها جديتها ، والتي اتصل بها تصريحها برفع الدعوى الدستورية ، إذ كان ما تقدم ، وكان هذا الدفع قد تعلق بنص المادة ٨٣ من قانون ضريبة الدمغة دون غيرها ، فإن الدعوى الدستورية لا تدور إلا حولها ، ولا شأن دون غيرها ، فإن الدعوى الدستورية لا تدور إلا حولها ، ولا شأن

وحيث إن المادة ٨٣ المطعون عليها ، وان ألغتها المادة الأولى من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٩٥ إعتبارا من تاريخ العمل بها في أول يناير ١٩٩٦ ، إلا أن إلغاء المشرع لقاعدة قانونية بذاتها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يحول دون الطعن عليها بعدم الدستورية من قبل من طبقت عليه خلال فترة نفاذها ومن

بينهم المدعية وترتبت بمقتضاها آثار قانونية بالنسبة اليه تتحقق بإبطالها مصلحته الشخصية المباشرة ، وذلك أن الأصل في القاعدة القانونية ، هو سريانها على الوقائع التي تتم في ظلها وحتى إلحائها، فإذا ألغيت هذه القاعدة ، وحلت محلها قاعدة قانونية أخرى، فإن القاعدة الجديدة تسرى من الوقت المحدد لنفاذها ، ويقف سريان القاعدة القديمة من تاريخ إلغائها ، وبذلك يتحدد النطاق الزمني لسريان كل من هاتين القاعدتين ، فما نشأ مكتملا في ظل القاعدة القانونية القديمة من المراكز القانونية وجرت آثارها خلال فترة نفاذها ، يظل خاضعا لحكمها وحدها .

وحيث إن من القرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه الحكمة انه لا يجوز الخلط بين الملتزم أصلا بالضريبة ، وبين من اعتبره المشرع مستولا عن توريدها ، بل يتعين التمييز بينهما ، فلا يكون الشخص ملتزما أصلا بها ، إلا إذا توافرت بالنسبة إليه الواقعة التى أنشأتها ، والتى يتمثل عنصراها فى المال المحمل بعبتها والمتخذ وعاء لها - ثم وجود علاقة بين هذا المال وشخص معين ، ليكون اجتماعهما معا مظهرا للإلتزام بالضريبة من خلال تحديد المشرع لظروفها الموضوعية والشخصية . ولا يكون الشخص مسئولا عن الضريبة إلا إذا كان وفاؤه بها تابعا للإلتزام الأصلى بأدائها ، ليبقى بوجوده ويزول بإنقضائه ، وشرط ذلك أن تكون علاقة المسئول عن الضريبة فى شأن المال المتخذ وعاء لها - وهو العنصر الموضوعى فى الضريبة منتفية .

وحيث إنه إذ كان ما تقدم ، وكانت الضريبة التي فرضتها المادة ٨٣ المطعون عليها على الأوراق المالية والحصص والأنصبة التي حددتها ، لا يتحمل بها أصلا إلا أصحابها الذين يملكونها - على ما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة ٨٦ من قانون هذه الضريبة -

إلا أن الفقرة الثانية من المادة ٨٦ ذاتها ، تقيم الى جانبهم مسئولين عنها يلتزمون - فى الموعد المحدد بها - بتوريدها الى مصلحة والمسرائب ضمانا لتحصيلها ، وتوقيا للتحايل عليها أو التخلص منها، وتأمينا لإنتظام جبايتها وسرعتها ، والتقليل من تكلفتها . متى كان ذلك ، وكانت الشركات والهيئات التى صدرت عنها الأوراق المالية والحصص والأنصبة محل الضريبة ، هى التى اعتبرتها الفقرة الثانية من المادة ٨٦ من قانونها ، مسئولة عن توريدها الى الخزانة العامة ، وكانت مسئوليتها هذه تدور وجودا وعدما مع وجود الضريبة ذاتها أو زوالها ، فإن مصلحتها فى الطعن عليها بمقولة مجاوزتها الحدود التى رسمها الدستور للضريبة العامة ، وأن عبئها يظل واقعا فى ميزانيتها ، مقتطعا جانبا من مواردها ، حائلا دون استثمارها فى ميزانيتها ، مقتطعا جانبا من مواردها ، حائلا دون استثمارها فى الملتزمين أصلا بها ، تكون قائمة .

وحيث إن المادة ٨٣ المطعون عليها - بعد تعديلها - تنص على ما يأتي :

ا تستحق ضريبة سنوية على السندات أيا كانت جهة إصدارها وجميع الأسهم والحصص والأنصبة الصادرة من الشركات المصرية سواء أكانت مساهمة أو توصية بالأسهم أو ذات مسئولية محدودة ، وسواء مثلت تلك الأسهم والحصص والأنصبة والسندات في صكوك أو لم تمثل ، وسواء سلمت الصكوك الى أصحابها أو لم تسلم وذلك على النحو التالى :

 (أ) نسبية : ثمانية في الألف من متوسط السعر خلال الستة أشهر السابقة على تاريخ استحقاق الضريبة ، وذلك بالنسبة للأوراق المالية المقيدة والمتداولة في البورصة . (ب) نسبية: اثنا عشر فى الألف من القيمة الأسمية للأوراق غير المقيدة فى البورصة أو المقيدة بها ، التى ترى مصلحة الضرائب أن العمليات التى تحت بشأنها فى البورصة من القلة بحيث لا يمثل متوسط أسعارها القيمة الحقيقية لها .

(ج) نسبية : اثنا عشر في الألف من قيمة رأس مال الشركات المساهمة وذات المسئولية المحدودة غير الممثل في أسهم أو حصص أو أنصية .

(د) نوعية : مائة وثمانون قرشا بالنسبة لحصص التأسيس غير المقيدة في البورصة أو المقيدة بها ، التي ترى مصلحة الضرائب أن العمليات التي تحت بشأنها في البورصة من القلة بحيث لا يمثل متوسط أسعارها القيمة الحقيقية لها .

وتخفض الضريبة الى النصف خلال السنتين الأوليين من تاريخ تأسيس الشركة » .

وحيث إن المادة ٨٥ من قانون ضريبة الدمغة ، تنص كذلك على أن تسرى الضريبة من تاريخ مزاولة الشركة عملها ، أو من تاريخ صدور القرار المرخص في تأسيسها ، أو من تاريخ نشر المحرر الذي أسست بمقتضاه ، أي هذه التواريخ أسبق .

وحيث إن المذكرة الإيضاحية التى صاغها مشروع هذه الضريبة، تدل على انصرافها الى الأوراق المالية الصادرة عن شركات المساهمة ، ما كان منها تابعا للقطاع العام أو الخاص ، وكذلك الى ما يصدر عنها من أسهم خلال السنة لمقابلة الزيادة فى رأسمالها ، ولو لم تمثل أسهمها فى صكوك تدل عليها ، وتعتبر سندا مشبتا لملكيتها، بل ولو لم يجر تسليمها لأصحابها ، فضلا عن أن ما نص عليه المشروع من استحقاق الضريبة من تاريخ مزاولة الشركة

نشاطها ، أو اعتبارا من تاريخ تأسيسها أيهما أسبق ، مؤداه أنها تستحق « قبل أن تولد الشركة « فانونا « فلا يكون القول بضرورة تمثيل الأسهم في صكوك تم تسليمها لأصحابها ، إلا لغوا .

وحيث إن البين من مضبطة الجلسة الثامنة والخمسين المعقودة في ١٩٩٥/٣/١٣ والتي ناقش مجلس الشعب فيها ، مشروع إلغاء نص المادة ٨٣ التي كان قد فرض بها ضريبة الدمغة النسبية على الأوراق المالية ، أن الضرائب بوجه عام ينبغي ألا تكون مجرد الجباية هدفها ، بل يتعين ألا تعوق الاستثمار ، وأن تكون حافزا للإدخار ، كافلة للعدالة الإجتماعية ، فلا تكون عبشا غير مقبول ، ولا تخالطها عشوائية تفقدها مبرراتها ، وأن إلغاءها - وعلى رأسها ضريبة الدمغة النسبية على رأس المال ، كان مطلباً ثابتا للجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب ، لاسيما وقد اعتبر المشرع الشركة أو الهيئة التي صدرت عنها الأوراق المالية ، مسئولة عن توريد هذه الضريبة ، رغم التزام أصحابها أصلا بها ، ودون ما اعتداد بما إذا كان نشاطها قد حقق ربحا أم آل الى خسارتها . وقد أقر رئيس الجمهورية وجهة النظر التي تدعو الإلغائها ، وقرر وزير المالية في بيانه أمام المجلس ، أنها تفرض على رأس المال المصدر - لا المدفوع -وأنها تحصل في بداية كل سنة من المسئولين عن توريدها ، سواء بدأ العمل في شركاتهم أو لم يبدأ ، وأيا كان ناتج نشاطها . وحين سئل عن كيفية تعويض حصيلتها إذا ما تقرر إلغاؤها ، أفاد بأن فرص الاستثمار التي تنهيأ بإلغائها ، هي التي تكفل التعويض المرجو، بالنظر الى العمالة الأكبر التي تتيحها ، والقاعدة الإنتاجية الأعرض التي تقيمها ، والتي ينمو الدخل في ظلها ، وينكمش معها التضخم ويزداد معها الممولون وعيا وعددا .

وحيث إن المدعية وآخرين عمر أدوا الضربية محل النزاع الماثل، أقاموا مناعيهم في شأنها على سند من أن الأصل في الضريبة ، أن يكون محلها إيرادا دوريا منتظما ، وهو ما يعنى أن يكون وعاؤها دخلا متجددا ، وأن يظل وعاؤها قائما ، فإذا زال بعد وجوده ، أو كان غير محقق الوجود ، أو كان استمرار تطبيقها مفضيا الى تآكله، كان فرضها منافيا للدستور ، وإذا جاز أن يكون رأس المال محلا للضريبة ليقع عليه عبؤها ، فذلك في الظروف الاستثنائية ، ولمرة واحدة . والضريبة المطعون عليها وإن كان ظاهرها لينا ، إلا أن حقيقتها استنفاد لوعائها إذا استطال زمنها ، فقد فرضها المشرع أصلا وابتداء على من يملكون أوراقا مالية أو حصصا أو أنصبة ، ليؤديها هؤلاء من وعائها ممثلا في قيمتها ، وهو ما يعني حملهم على اقتطاعها منه بغير حكم قضائي، وإنصرافا عن مفهوم الإدخار الذي اعتبر الدستور حمايته ، و الحض عليه ، واجبا وطنيا ، وتخليا عن إتسامها بالعدالة الإجتماعية التي أقامها بنيانا لكل ضريبة ، وإهدارا لصون الملكية الخاصة التي تقوم في جوهرها على رأس المال غير المستغل ، والتي لا يجوز المساس بها إلا استثناء ، وفي الحدود التي نص الدستور عليها ، ليكون فرض الضريبة المطعون عليها منافيا لمواده ۳۶ و ۳۸ و ۳۹ .

وحيث إن ما ذهبت إليه هيئة قضايا الدولة ، من أن الملتزمين أصلا بالضريبة ، كان بوسعهم تجنبها لو أنهم وجهوا أموالهم لاستثمارها عن غير طريق الأوراق المالية التي حددتها المادة ٨٣ من قانون الضريبة ، مردود ، بأن مصادرة حرية الفرد في اختيار الطريق الأفضل وفق تقديره لإستثمار أمواله ، يناقض الحرية الشخصية التي اعتبرها الدستور حقا طبيعيا لا يقبل تنازلا ، غائرا في النفس البشوية ، كافلا إنسانيتها . والأصل في كل عمل أن يكون

مشروعا، ولا تخرج بعض الأعمال من دائرة التعامل إلا إذا حظرها المشرع ، فإذا كان انتعامل في أموال بذاتها جائزا ، وكان استثمارها في نشاط معين ممكنا قانونا ، فإن الحمل على عدم ولوجها من خلال الضريبة يردها الى دائرة عدم المشروعية ، ويبلور منافاتها للعدالة الإجتماعية والقول بأن مناعي المدعية خوض من جانبها في السياسة الضريبة التي يستقل المشرع بتقديرها مردود ، بأن السياسة الضريبة المامة وتندرج تحتها الضريبة المطعون الدستور قدر خطورة الضريبة العامة وتندرج تحتها الضريبة المطعون عليها - بالنظر الى تعلقها بجماهير غفيرة ، ومساسها المباشر بمصالحها وتأثيرها بوجه عام في الأوضاع الإقتصادية ، وكان لازما بالتالي أن تراقبها هذه المحكمة - إذا ما طعن عليها - ضمانا لفرضها لمصلحة لها اعتبارها ، وبمراعاة الأسس الموضوعية التي تقيم بنيانها الحق ، على ضوء معايير تكفل عدالتها إجتماعيا ، وتتحدد على ضوئها بميعا مشروعيتها الدستورية ، وعلى الأخص في مجال على طوئها بميعا مشروعيتها الدستورية ، وعلى الأخص في مجال اتصال أهدافها بمضمون النصوص القانونية التي فرضتها .

وغير صحيح كذلك في القانون ، ماتدعيه هذه الهيئة ، من أن الضريبة المطعون عليها يبررها أنها تتناول مستثمرين يتداولون رؤوس أموال بذواتها ويضاربون عليها من خلال بورصة الأوراق المالية التي تكفل لهذا النوع من الاستثمار استمراره وتطويره ، ومن ثم كان إسهامهم في أعباء إنشائها لازما . غير صحيح ما تقدم ، ذلك أن تداول الأوراق المالية التي حددتها المادة ٨٣ من قانون هذه الضريبة ، ليس شرطا لإستحقاقها، بل تتناول الضريبة قيم رؤوس أموال بذواتها - سندا أو سهما أو حصة أو نصيبا - ولو لم تصدر صكوكها ، بل ولو لم يجر تسليمها لأصحابها ، ولا شأن لضريبة الدمغة النسبية بما يمكن أن يتولد عن رؤوس الأموال هذه من إيراد ، بل يعتبر هذا الإيراد دخلا لها ، ينضم الى غيره من الدخول التي

يحققها الشخص ، ليخضع صافى مجموعها ، للضريبة السنوية التى فرضها قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٧٨ لسنة 1997 .

وحيث إن ما ذهبت إليه هيئة قضايا الدولة ، من أن الضريبة المطعون عليها نوع من الزكاة مردود ، بأن الزكاة فرضتها النصوص القرآنية ، لا النصوص التشريعية الوضعية التى ترتد الضريبة المطعون عليها إليها في مصدرها . والزكاة كذلك – وبإعتبارها من الأركان الأساسية للعقيدة الإسلامية – لا يجوز العدول عنها ، ولا التعديل في أحكامها المقطوع بثبوتها ودلالتها ، خلافا لكل ضريبة إذ يجوز من أحكامها المقطوع بثبوتها ودلالتها ، خلافا لكل ضريبة إذ يجوز دوما النظر فيها ، وتغيير بنيانها ، بل وإلغاؤها . والضريبة والزكاة مختلفتان – نطاقا وعلة – وهما بالتالي متغايرتان ، وتحملهما معا ، لا مخالفة فيه للدستور.

وحيث إن الضريبة المطعون عليها ضريبة عامة ، لا يقتصر نطاق تطبيقها على رقعة إقليمية معينة تنبسط عليها دون سواها ، ويتحدد المخاطبون بها في إطار هذه الدائرة وحدها ، بل يعتبر تحقق الواقعة المنشئة لها على إمتداد النطاق الإقليمي للدولة – وبغض النظر عن تقسيماتها الإدارية – مرتبا لدينها في ذمة الممول ، بما مؤداه تكافؤ الممولين المخاطبين بها في الخضوع لها دون تحبيز ، وسريانها بالتالي – بالقوة ذاتها – كلما توافر مناطها في أية جهة داخل الحدود الإقليمية للدولة . ولا يعني ذلك أن يتماثل الممولون في مقدار الضريبة التي يؤدونها ، بل يقوم التماثل على وحدة تطبيقها من الناحية الجغرافية ، فالتكافؤ أو التعادل بينهم ليس فعليا، بل جغرافيا .

وحيث إن الدستور أعلى شأن الضريبة العامة ، وقدر أهميتها بالنظر الى خطورة الآثار التي ترتبها ، وبوجه خاص من زاوية جذبها لعوامل الإنتاج ، أو طردها أو تقييد تدفقها ، وما يتصل بها من مظاهر الإنكماش أو الإنتعاش ، وتأثيرها بالتالى على فرص الإستثمار والإدخار والعمل وتكلفة النقل وحجم الإنفاق ، وكان الدستور نزولا على هذه الحقائق واعترافا بها سقد مايز بين الضريبة العامة وغيرها من الفرائض المالية ، فنص على أن أولاهما لا يجوز فرضها أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون ، وأن ثانيتهما يجوز إنشاؤها في الحدود التي يبينها القانون . ولازم ذلك أن السلطة التشريعية هي التي تقبض بيدها على زمام الضريبة العامة ، إذ تتولى بنفسها تنظيم أوضاعها بقانون يصدر عنها ، متضمنا تحديد نطاقها ، وعلى الأخص من خلال تحديد وعائها وأسس تقديره ، وبيان مبلغها ، والمتزين أصلا بأدائها ، والمسؤلين عنها ، وقواعد ربطها وتحصيلها وتوريدها ، وكيفية أدائها ، وألمولن عنها ، وقواعد ربطها وتحصيلها وتوريدها ، وكيفية أدائها ، وألمول التي الضريبة عدا الإعفاء منها . إذ يجوز أن يتقرر في الأحوال التي بينها القانون .

وحيث إنه متى كان ما تقدم ، فإن نص القانون يعتبر مصدرا مباشرا للضريبة العامة ، إذ ينظم رابطتها محيطا بها فى إطار من قواعد القانون العام ، متوخيا تقديرا موضوعيا ومتوازنا لمتطلبات وأسس فرضها، وبمراعاة أن حق الدولة فى إنشائها لتنمية مواردها ينبغى أن يقابل بحق الملتزمين أصلا بها ، والمستولين عنها ، في تحصيلها وفق أسس موضوعية ، يكون إنصافها نافيا لتحيفها ، فلا تتسم بوطأة الجزاء بما يباعد بينها وبين الأغراض المالية التى ينبغى أن تترخاها أصلا ، ولا يناقض معدلها وأحوال فرضها الضوابط اللازمة لعدالتها الإجتماعية .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الدستور إعلاء من جهته لدور الملكية الخاصة كفل بالمادتين ٣٢ و ٣٤

حمايتها لكل فرد وطنيا كان أم أجنبيا ، ولم يجز المساس بها إلا على سبيل الإستثناء - وفي الحدود التي يقتضيها تنظيمها -باعتبارها عائدة في الأعم من الأحوال الى جهد صاحبها ، بذل من أجلها الوقت والعرق والمال ، وحرص بالعمل المتواصل على إنمائها ، وأحاطها بما قدره ضروريا لصونها، معبرا بها الطريق الى التقدم ، كافلا للتنمية أهم أدواتها ، محققا من خلالها إرادة الإقدام ، هاجعا إليها لتوفر ظروفا أفضل لحرية الإختيار والتقرير ، مطمئنا في كنفها الى يومه وغده ، مهيمنا عليها ليختص دون غيره بشمارها ومنتجاتها وملحقاتها ، فلا يرده عنها معتد ، ليعتصم بها من دون الآخرين ، وليلتمس من الدستور وسائل حمايتها التي تعينها على أداء دورها في إطار وظيفتها الإجتماعية . ومن ثم ساغ تحميلها بالقيود التي تتطلبها هذه الوظيفة التي تمليها طبيعة الأموال محل الملكية ، والأغراض التي ينبغي رصدها عليها ، محددة على ضوء واقع اجتماعي معين ، في بيئة بذاتها لها مقوماتها وتوجهاتها ، وبمراعاة أن القيود التي يفرضها الدستور على حق الملكية للحد من إطلاقها ، لا تعتبر مقصودة لذاتها ، بل غايتها خير الفرد والجماعة .

وحيث إن الحماية التى أظل بها الدستور الملكية الخاصة لضمان صونها من العدوان ، تمتد إلى الأموال جميعها دون تمييز بينها ، بإعتبار أن المال هو الحق ذو القيمة المالية ، سواء أكان هذا الحق شخصيا أم عينيا ، أم كان من حقوق الملكية الأدبية والفنية أو الصناعية ، وكان لا يجوز على ضوء هذه الحماية ، فرض ضريبة على رؤوس أموال المكلفين بها بما يجتثها أو يقلصها إلى حد كبير ، لتخرج بتمامها أو في كثير من أجزائها من يد أصحابها ، مما يفقد الضريبة وظيفتها الأساسية بوصفها «إسهاماً منطقياً » من المنزمين بادائها في تحمل نصيبهم من الأعباء العام لتغطية تكلفتها.

والأدق أن يقال أن ضريبة على هذا النحو ، عدوان على رؤوس هذه الأموال ، ينال من قيمتها ، ويحول دون تراكمها لبناء قاعدة اقتصادية أعرض . ومن ثم كان للضريبة مجال طبيعي يتصل بتطبيقاتها في الأعم من الأحوال ، وذلك من خلال ربطها بصور الإيراد التي يقدر المشرع ملاءمة إخضاعها للضريبة ، ليكون الدخل بذلك محوراً لها ، ناجماً عن استشمار رؤوس الأموال في ألوان من التعامل جائزة قانوناً ، وهو ما يعني أن الدخل - وبإعتباره إيراداً متجددا - يمثل من الضريبة مجالها الأكثر فاعلية ، سواء كان هذا الإيراد ناجماً عن قيم منقولة ، أم عن المهن غير التجارية ، أم عن الشروة العقارية ، أم كان مرتباً أم ربحاً صافياً محققاً من غير ذلك من المصادر ، ومن ثم كان الدخل وعاء أساسياً للضريبة ، متطلباً فيها كشرط مبدئي لموضوعيتها وعدالتها . ولا يجوز بالتالي أن تكون رؤوس الأموال ذاتها وعاء لها ، إلا بصورة استثنائية لا تعطل حقاً دستورياً ، وبقدر الضرورة ، وبما لا ينتزعها أو يؤول إلى تأكلها، ويفترض ذلك لزوماً ألا يكون تطبيق الضريبة التي فرضها المشرع عليها ممتداً في الزمان إلى غير حد ، ولا أن تكون لها وطأة الجزاء ، ولا أن «تظلها أغراض الجباية» لتهيمن عليها محددة مسارها.

وحيث إنه متى كان ذلك ، وكان قانون ضريبة الدمغة المطعون عليها ، قد فرضها على رؤوس أموال بذاوتها - سنداً أو سهماً أو حصة أو نصيباً - فاعتبرها وعاء لها محملاً أصحابها بعبئها بوصفهم ملتزمين أصلاً بها ، بما مؤداه ربط الضريبة بقيم هذه الأصول واقتضائها منها ، فلا تزايلها أو تتحول عنها ، ليكون إسناد الضريبة إليها - وإطراد زمن تطبيقها عاصفاً بها أو محددا مجال حركتها ، بإعتبارها ضمانا لتحصيل الضريبة التى فرضها

المشرع في شأنها . وهي بعد ضريبة يستأديها من أصحابها سنوياً ومقدماً - بناء على مجرد تملكهم لها ، ومن ثم تكون وواقعة
الملكية ، - في ذاتها - هي المنشئة للضريبة المطعون عليها ، سواء
كانت الأسهم أو السندات أو الحصص أو الأنصبة التي حملها المشرع
بعبئها ، تغل أو لا تنتج دخلاً . فليس لدخلها - وجوداً أو عدماً من أثر على نفاذ الضريبة المطعون عليها ، بل يظل رأس المال المحمل
بها ، وعاء لها ، وسعرها منسوباً إلى قيمته الأسمية أو الفعلية ،
ومبلغها مستنزلاً من قيم هذه الأموال ذاتها انتهاء إلى امتصاصها ،
هما يعيبها دستورياً ويفقدها مقوماتها ، ليحيلها عدماً ، ذلك أن
الضريبة التي يكون أداؤها واجباً قانوناً - وعلى ما تنص عليه
المادتان ٢١ و ١٩ من الدستور - هي التي تتوافر لها قوالبها
الشكلية ، وإلى جانبها أسسها الموضوعية محدد مفهومها على ضوء
المعدالة الاجتماعية ، التي تعتبر محوراً لتنظيم الضريبة في الحدود
المنصوص عليها في المادة ٢٨ من الدستور .

وحيث إن منافاة الضريبة المطعون عليها للعدالة الاجتماعية ، تبدو كذلك من زاوية اتصال تطبيقها بالمسئولين عن أدائها ، وهي الهيئة أو الشركة المصدرة للورقة المالية (سهما كانت أم سنداً) أو للحصة أو النصيب . ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ٨٦ من قانون هذه الضريبة ، تلزمها بأن تؤديها إلى مصلحة الضرائب خلال الخمسة عشر يوما الأولى من يناير من كل سنة ، ليقوم التزامها بتوريد هذه الضريبة إلى جوار المدينين أصلاً بها وفقاً لفقرتها الأولى، وهم أصحاب هذه الأوراق أو الحصص أو الأنصبة التى افترض المشرع قيام صلة بينها وبينهم تسوغ حملها على توريد الضريبة إلى جانبهم ، وهي صلة واهية انتحلها المشرع تقوية من جهته لضمان إيفاء الضريبة في موعدها وتيسيراً لتحصيلها ، ذلك أن

الضريبة المطعون عليها - وعلى ما تقدم - محلها أوراق مالية أو حصص أو أنصبة أخرجتها الهيئة أو الشركة المصرية التى أصدرتها من ملكيتها ، بنقلها الحق فيها إلى آخرين .

وإصدارها لها يفصلها عنها ، وليس لها من شأن بتداولها ولا بما ينجم عن التعامل فيها من إيراد ، بل مرد ومردود ذلك إلى أصحابها.

بيد أن قانون هذه الضريبة ، حمل الجهة المصدرة لها بعبنها ، وجعلها مسئولة عن توريدها من رأسمالها المصدر الذي قد يزيد كثيراً على رأس مالها المدفوع ، وألزمها بأدائها مقدماً ، سواء أكان العمل بها قد بدأ ، أم كان لازال في مرحلة التحضير ، وسواء كان نشاطها قد مضى قدماً محققاً ربحاً ، أم كان متعشراً متراجعاً كاشفا عن خسائر أصابتها مهما بلغ عمقها ومداها ، وسواء كان وجودها قانوناً محققاً ، أم كان كيانها غير مكتمل ، بما مؤداه إضرار الضريبة المطعون عليها بمركزها المالي ، وتسويئها لفرص توجيهها المصريبة المطعون عليها بمركزها المالي ، وتسويئها لفرص توجيهها لجودها ، وحشدها لتحقيق الأغراض التي تقوم أصلاً عليها .

وقد دل المشرع على أن سعيه لتحصيل الضريبة ، كان توجها نهما بما نص عليه في المادة ٨٥ من قانونها من سريانها اعتباراً من تاريخ مزاولة الشركة لعملها ، أو من تاريخ صدور القرار المرخص في تأسيسها ، أو إعتباراً من نشر المجرر المتعلق بتأسيسها ، أيها أسبق زمناً ، لتكون الجباية في ذاتها هدفاً منظوراً ورئيسياً لهذه الضريبة، فلا تمتد إليها حماية الدستور ، وهو ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة التي تقرر «ليس ثمة مصلحة مشروعة ترتجي من وراء إقرار تنظيم تشريعي يتوخى مجرد تنمية موارد الدولة من خلال فرض ضريبة تفتقر إلى قوالبها الشكلية أو لا تتوافر في أركانها

ودوافعها - الأسس الموضوعية التي ينبغي أن تقوم عليها ، ذلك أن جباية الأموال في ذاتها ، لا تعتبر هدفاً يحميه الدستور، بل يتعين أن تتم وفق قواعده وبالتطبيق لأحكامه .

وحيث إن المشرع عزز اتجاهه إلى تحصيل الضريبة المطعون عليها، بغض النظر عن عواقبها بما نص عليه في البند (ب) من المادة ٨٣ من قانونها من فرضها على القيمة الإسمية للأوراق غير المقيدة في البورصة أو المقيدة بها «التي ترى مصلحة الضرائب أن العمليات التي تمت بشأنها من القلة بحيث لا يمثل متوسط أسعارها القيمة الحقيقية لهاء بما مؤداه ، أنه حتى ولو أسفرت العمليات التي جرت في شأن الورقة المالية ، عن تضاؤل قيمتها ، فإن قلة هذه العمليات – وفق تقدير الجهة الدائنة بالضريبة – تخولها محاسبة المعمليات – وفق تقدير الجهة الدائنة بالضريبة – تخولها محاسبة المستولين عن أدائها ، على ضوء القيمة الإسمية – لا الفعلية – للورقة المالية . وهي عين القاعدة التي الترمها المشرع في شأن ضريبة الدمغة النوعية التي فرضها على حصص التأسيس وفقاً للبند (د) من المادة ٨٣ المشار إليها .

وحيث إن الأصل أن يتوخى المشرع بالضريبة التى يفرضها أمرين ، يكون أحدهما أصلاً مقصوداً منها ابتداء، ويتمثل فى الخصول على غلتها لتعود إلى الدولة وحدها ، تصبها فى خزانتها العامة لتعينها على مواجهة نفقاتها ، ويكون ثانيهما مطلوباً منها بصفة عرضية أو جانبية ، أو غير مباشرة كاشفاً عن طبيعتها التنظيمية دالاً على التدخل بها لتغيير بعض الأوضاع القائمة ، وبوجه خاص من خلال تقييد مباشرة الأعمال التى تتناولها ، أو حمل المكلفين بها - عن طريق عبها - على التخلى عن نشاطهم ، وعلى الأخص إذا كان مؤثماً جنائياً ، كالتعامل فى المواد المخدرة .

وهذه الآثار العرضية كشيرا ما تلازمها ، وتظل للضريبة مقوماتها من الناحية الدستورية ، ولا تزايلها طبيعتها هده ، لمجرد أنها تولد أثاراً عرضية بمنامية إنشائها .

وحيث إن الضريبة المطعون عليها ومن زاوية آثارها العرضية المدى بفرص الإستثمار أفدح الأضرار ، وهي كذلك تعوق الإدخار الذي اعتبره الدستور واجباً قومياً ، وليس أدل على ذلك ، من أن وزير المالية حين سئل عن كيفية تعويض حصيلتها بعد إلغائها ، كان قاطعاً في أن إلغاءها يوفر ظروفاً أفضل للإستثمار ، تزداد بها العمالة ، وينكمش معها التضخم ، ويدور في نطاقها رأس المال ، من خلال قاعدة إنتاجية أعرض ، كاشفا بذلك عن أن فرض هذه الضريبة كان عملاً عشوائياً منافياً لعدالتها الإجتماعية ، مجاوزاً الضريبة كان عملاً عثوائياً منافياً لعدالتها الإجتماعية ، مجاوزاً تحقيق الكفاية والعدل اللذين جعلهما الدستور أساساً للنظام الاقتصادي للدولة ، وغدا تحصيلها بالتالي مجرد جاية لا ضابط لها ولا يستقيم بنيانها وفق الأسس الموضوعية التي لا تقوم الضريبة دستورياً في غيابها .

وحيث إنه متى كان ما تقدم ، فإن النص المطعون فيه يكون مـخــالفــاً أحكام المواد £و ٢٣ و٣٣ و٣٨ و٣٨ و ١٦٩ و ١٣٠ من الدستور .

وحيث إن المواد ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ من قانون هذه الضريبة - قبل إلغائها - ترتبط بنص المادة ٨٣ المطعون عليها ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، بحيث لا يمكن فصلها عنها أو تطبيقها استقلالا ، فإنها تسقط جميعاً تبعاً لإبطال النص المطعون فيه ، ولا تقوم لها من بعد من قائمة

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية نص المادة ٨٣ من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١٩١١ لسنة ١٩٨٠ ويسقوط مواده ٨٤ و٥٨ و٨٦ ولمبلغ المحروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

(الحكم في الدعوى رقم ٩ لسنة ١٧ ق ه دستورية ه جلسة ١٧/ ١٩٩٣). (١)

الإجراءات

بتاريخ ٢٩ من ابريل سنة ١٩٩٠ ، أودع المدعيان صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية نص المادة ٢٠٨ مكرراً (أ) من قانون الإجراءات الجنائية .

قدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى.

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمعضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

الحكمسة

بعد الإطلاع على الأوراق ، والمداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن هيئة الرقابة الإدارية ، كانت قد أبلغت

⁽¹⁾ منشور بالجريدة الرسمية العدد ٣٧ في ١٩٩٩/٩/١٩ -

النيابة العامة ما ورد إليها من معلومات عن قيام المدعى الأول إبان شغله لمناصبه السابقة وهي: وزير القوى العاملة ، رئيس الاتحاد العام لعمال نقابات مصر ، رئيس النقابة العامة للصناعات الغذائية ، رئيس مجلس إدارة المؤسسة النقابية العمالية بالتواطؤ مع بعض معاونيه بتلك الجهات ، بإسناد مشروعات باهظة التكاليف إلى مكاتب وشركات غير متخصصة ، تربطه باصحابها والمئولين عنها صلة القربي أو الصداقة الوطيدة ، وذلك بالأمر المباشر أو في مناقصة صورية أو بأسعار مغالي فيها ، مقابل حصوله منهم على منافع مالية، مما أضر بالمال العام . وإذ أصدر النائب العام - وأثناء تحقيق النيابة العامة مع المدعى عليه الأول فينما هو منسوب إليه من اتهامات - الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٨٨ بتاريخ ٧ يونيو سنة ١٩٨٨ -إعمالا للمادة ٢٠٨ مكررا (أ) من قانون الاجراءات الجنائية - بمنع كل من و من التصرف في أموالهما العقارية والمنقولة وإدارتها ، وسريان هذا المنع على الأموال العقارية والمنقولة التي تمتلكها زوجتاهما وأولادهما القصر - عدا الراتب أو المعاش الحكومي - وتكليف إدارة أمناء الاستثمار بالبنك الأهلى بإدارة هذه الأموال ، فقد تظلم المدعيان من هذا الأمر أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية - دائرة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة -وطلبا الحكم بإلغائه . وأثناء نظر تظلمهما ، دفعا بسعدم دستورية نص المادة ٢٠٨ مكررا (أ) من قانون الإجراءات الجنائية . وإذ قدرت محكمة الموضوع جدية الدفع بعدم الدستورية، فقد صرحت لهما بإقامة دعواهما الدستورية ، فأقاما الدعوى الماثلة .

وحيث إن المدعيين ينعيان على نص الفقرة الأولى من المادة ٢٠٨ مكررا (أ) من قانون الإجراءات الجنائية ، إخلالها بأحكام المواد ٢ ، ٣٤ ، ٣٤ من الدستور ، تأسيسا على أن ما قرره النص المطعون

فيه من جواز منع زوجة المتهم من التصرف في أموالها أو إدارتها ، إنما يناقض ما كفلته الشريعة الإسلامية للزوجة من ذمة مالية تستقل بها عن زوجها . كذلك فإن الأصل في الملكية الخاصة ، هو صونها من العدوان . فإذا منع المتهم من التصرف في أمواله أو إدارتها بأمر من النائب العام ، كان ذلك بمنابة فرض الحراسة عليها بغير حكم قضائي وقد أهدر النص المطعون فيه - فوق هذا - أصل البراءة المفترض في كل متهم ، إذ لم يتطلب سوى وجود دلائل كافية على جدية الاتهام لإعمال مقتضاه .

وحيث إن المادة ٣٠٨ مكررا (أ) من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن :

فقرة أولى: « يجوز للنائب العام إذا قامت من التحقيق دلائل كافية على جدية الاتهام في الجسرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وغيرها من الجرائم التي تقع على الأمسوال المملوكسة للحكومسة أو الهيسات والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لهما من الأشخاص الإعتبارية العامة أن يأمر ضمانا لتنفيذ ما عسى أن يقضى به من الغرامة أو رد المبالغ أو قيمة الأشياء محل الجريمة أو تعويض الجهة المجنى عليها ، المبالغ أو قيمة الأشياء محل الجريمة أو إدارتها أو غيسر ذلك من الإجراءات التحفظية.

فقرة ثانية : كما يجوز له أن يأمر بتلك الإجراءات بالنسبة الأموال زوج المتهم وأولاده القصر ضمانا لما عسى أن يقضى به من رد المبالغ أو قيمة الأشياء محل الجريمة أو تعويض الجهة المجنى عليها ما لم يثبت أن هذه الأموال إنما آلت إليهم من غير مال المتهم.

فقسرة ثالثة: ويجب على النائب العام عند الأمر بالمنع من الإدارة ، أن يعين لإدارة الأموال وكيلا ، يصدر ببيان قواعد اختياره وتحديد واجباته قرار من وزير العدل ، .

وحيث إن البين لما تقدم ،أن القيود التي فرضها النص المطعون فيه على أموال بعض المتهمين، سواء في مجال إدارتهم لها أو تصرفهم فيها ، مخولة للنائب العام وحده ، إذ هو الذي يأمر بفرضها ضمانا لتحقيق أغراض بذواتها حددها هذا النص حصرا . ولا يصدر النائب العام هذا الأمر ، إلا بناء على تحقيق تقوم بمقتضاه دلائل كافية على جدية الاتهام في الجرائم التي عينها المشرع دون غيرها . بل إن هذه القيود ، يجوز أن تمتد من المتهمين إلى أموال زوجاتهم وأولادهم القصر ما لم يقم الدليل على أيلولتها إليهم من غير مال المتهم .

وحيث إن من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الدساتيـــر المصرية جميعها ترد المواطنين جميعا الى قاعدة واحدة ، تقيم مساواتهم أمام القانون ، بإعتبارها مناطا للعدل ، وجوهر الحرية ومفترضا للسلام الاجتماعي ، وعلى تقلير أن الأغراض التي تتوخاها ، تتمثل أصلا في صون حقوق المواطنين وحرياتهم ، في مواجهة صور التمييز التي تنال منها هدما محتواها أو تقييدا لمارستها . وغدا أمر هذه المساواة متصلا بضمان الحقوق والحريات جميعها ، سواء في ذلك تلك التي نص عليها الدستور ، أو التي كفلتها النظم المعمول بها ضمانا لمصالح لها اعتبارها .

وحيث إن الدستور ، وإن نص في مادته الأربعين ، على حظر التسمييز بين المواطنين في أحوال بذواتها ، هي تلك التي يكون التمييز فيها قائما على أساس من الأصل أو الجنس أو اللغة أو الدين أو العقيدة ، إلا أن إيراد الدستور لصور بذاتها يكون التمييز معظورا

فيها ، يبلور شيوعها عملا ، ولا يشى البتة باستناده إليها دون غيرها ، وإلا جاز التمييز بين المواطنين فيما عداها 18 لا يقل عنها خطرا كتفضيل بعضهم على بعض بناء على مولدهم ، أو على قدر ثرواتهم أو لعصبيتهم القبلية ، أو مراكزهم الاجتماعية ، أو على أساس من ميولهم وآرائهم ، أو لغير ذلك من صور التمييز التي تفتقر في بنيانها إلى أسس موضوعية تسوغها . ولا يتصور بالتالي أن يكون الدستور قد قصد إلى حمايتها ، ولا أن تقرها السلطة التشريعية في مجال تنظيمها للحقوق والحريات على اختلافها ، إذ هي تعارضها ، مجال تنظيمها على ضوء من الحق والمعدل.

وحيث إن مبدأ المساواة ، ليس مبدأ تلقينيا جامدا منافيا للضرورة العملية ، ولا هو بقاعدة صماء تنبذ صور التمييز جميعها ، ولا كافلا لتلك الدقة الحسابية التي تقتضيها موازين العدل المطلق بين الأشياء .وإذا جاز للدولة أن تتخذ بنفسها ما تراه ملائما من التدابير ، لتنظيم موضوع محدد أو توقيا لشر تقدر ضرورة رده ، وكان دفعها الضرر الأكبر بالضرر الأقل لازما ؛ إلا أن تطبيقها مبدأ المساواة لا يجوز أن يكون كاشفا عن نزواتها ، ولا منبئا عن اعتناقها لأوضاع جائرة تثير ضغائن أو أحقاد تنفلت بها ضوابط سلوكها ولا هشيما معبرا عن بأس سلطانها ، بل يتعين أن يكون موقفها إعتدالا في مجال تعاملها مع المواطنين فلا تمايز بينهم املاء أو عسفا ومن الجائز بالتالي ، أن تغاير السلطة التشريعية ووفقا لمقاييس منطقية - بين مراكز لا تتحد معطياتها، أو تتباين فيما بينها في الأسس التي تقوم عليها ، على أن تكون الفوارق بينها حقيقية لا إصطناع فيها ولا تخيل ، ذلك أن ما يصون مبدأ المساواة ، ولا ينقض محتواه ، هو ذلك التنظيم الذي يقيم تقسيما تشريعيا ترتبط فيه النصوص القانونية التي يضمها ، بالأغراض المشروعة التي يتوخاها . فإذا قام الدليل على إنفصال هذه

النصوص عن أهدافها، كان التمييز انفلاتا لا تبصر فيه كذلك الأمر إذا كان اتصال الوسائل بالمقاصد واهيا . إذ يعتبر التميير عندئذ مستندا إلى وقائع يتعذر أن يحمل عليها ، فلا يكون مشروعا دستوريا .

وحيث إن أصل البراءة مفترض في كل متهم ، فقد ولد الإنسان حرا ، مطهرا من الخطيئة ودنس المعصية ، لم تنزلق قدماه إلى شر ، ولم تتصل يده بجور أو بهتان . ويفترض وقد كان سويا حين ولد حيا ، أنه ظل كذلك متجنبا الآثام على تباينها ، نائيا عن الرذائل على اختلافها ، ملتزما طريقا مستقيما لا يتبدل اعوجاجا . وهو افتراض لا يجوز أن يهدم توهما ، بل يتعين أن ينقض بدليل مستنبط من عبون الأوراق وبموازين الحق ، وعن بصر وبصيرة . ولا يكون ذلك كذلك إلا إذا أدين بحكم انقطع الطريق إلى الطعن فيه ، فصار باتا .

وحيث إنه متى كان ما تقدم ، وكان أصل البراءة يتصل بالتهمة الجنائية من ناحية إثباتها ، ولا شأن له بطبيعة أو خطورة الجريمة موضوعها ، ولا بنوع أو قدر عقوبتها ، وكان هذا الأصل كامنا في كل فرد ، كافلا حمايته سواء في المراحل المؤثرة السابقة على محاكمته جنائيا ، أو أثناءها ، وعلى امتداد حلقاتها ، وكان النص المطعون فيه قد أجاز فرض قيود على أموال الأشخاص - الذين توافرت من خلال التحقيق معهم دلائل كافية على تورطهم في إحدى الجرائم التي عينها - تحول دون إدارتهم لها أو تصرفهم فيها وهي قيود لا سند لها من النصوص الدستورية ذاتها - مجايزا بذلك بين قيود من المواطنين ، بل بينهم وبين غيرهم من المواطنين ، بل بينهم وبين غيرهم من المتهمين المدعى ارتكابهم جرائم أخرى غير التي حددها هذا النص ، وكان

هؤلاء وهؤلاء يضمهم جميعا مركز قانونى واحد، هو افتراض كونهم أسوياء لا ينقض الاتهام عند وجوده، ولا مجرد التحقيق من باب أولى - أصل براءتهم، ولا يفرق بينهم فى الحقوق التى يتمتعون بها . ذلك أن صور التمييز التى تخل بمساواتهم أمام القانون -وإن تعذر حصرها - إلا أن قوامها كل تفرقة أو تقييد أو استبعاد أو تفضيل ، يعاوز الحدود المنطقية لتنظيم الحقوق والحريات التى كفلها الدستور والقانون ، سواء بإنكار أصل وجودها أو من خلال تقييد آثارها بما يحول دون مباشرتها على قدم المساواة الكاملة بين المؤهلين قانونا للانتفاع بها .

وحيث إنه متى كان ذلك ، وكان مناط فرض القيود التى تضمنها النص المطعون فيه ، لا يرتبط حتى بصدور اتهام محدد فى شأن شخص بعينه ، بل مبناها قيام دلائل كافية من التحقيق على رجحان اتهامه بإحدى الجرائم التى حددها ، وكانت هذه الدلائل لا تلبس بقوة الأمر المقضى ، ولا تأخذ مجراه فى شأن هؤلاء المتهمين، ولا تعتبر بالتالى حكما لا رجوع فيه يدينهم عنها ، فإن التمييز بينهم وبين غيرهم - وعلى غير سند من الدستور -وأصل البراءة يجمعهم - يكون منافيا حكم العقل ظاهر التحكم ومخالفا بالتالى حكم المعقل ظاهر التحكم ومخالفا بالتالى

وحيث إن الدستور - إعلاء من جهته لدور الملكية الخاصة وتوكيدا لإسهامها في صون الأمن الاجتماعي - كفل حمايتها لكل فرد - وطنيا كان أم أجنبيا - ولم يجز المساس بها إلا على سبيل الاستثناء وفي الحدود التي يقتضيها تنظيمها ، بإعتبارها عائدة - في الأعم من الأحوال - إلى جهد صاحبها ، بذل من أجلها الوقت والعرق والمال ، وحرص بالعمل المتواصل على إنمائها ، وأحاطها بما

قدره ضروريا لصونها ، معبراً بها الطريق إلى التقدم ، كافلا للتنمية أهم أدواتها ، محققا من خلالها إرادة الإقدام ، هاجعا إليها لتوفر ظروفا أفضل لحرية الاختيار والتقرير ، مطمئنا في كنفها إلى يومه وغسده مهيمنا عليها ليختص دون غبره بشمارها ومتجاتها وملحقاتها ، فلا يرده عنها معتد ، ولا يناجز سلطته في شأنها خصيم ليس بيده سند ناقل لها ، ليعتصم بها من دون الآخرين ، وليلتمس من الدستور وسائل حمايتها التي تعينها على أداء دورها ، وتقيها تعرض الأغيار لها سواء بنقصها أو بانتقاصها من أطرافها . ولم يعد جائزا بالتالي أن ينال المشرع من عناصرها ، ولا أن يغير من طبيعتها أو يجردها من لوازمها ، ولا أن يفصلها عن أجزائها أو يدر أصلها ، أو يقيد من مباشرة الحقوق التي تتفرع عنها في غير ضرورة تقتضيها وظيفتها الاجتماعية ، ودون ذلك تفقد الملكية ضمائتها أحرائها أدلى مصادرتها .

وحيث إنه من المقرر كذلك ، أن حق الملكية من الحقوق التي يجوز التعامل فيها ، وبقدر اتساع قاعدتها تتعدد روافدها ، وتتنوع استخداماتها ، لتشكل نهرا بتدفق بمصادر الثروة القومية التي لا يجوز إهدارها أو التفريط فيها أو بعشرتها تبديدا لقيمتها ، ولاتنظيمها بما يخل بالتوازن بين نطاق حقوق الملكية المقررة عليها ، وضرورة تقييدها نأيا بهاعن الإنتهاز أو الإضرار بحقوق الآخرين . ذلك أن الملكية في إطار النظم الوضعية التي تزاوج بين الفردية وتدخل الدولة - لم تعد حقا مطلقا ، ولا هي عصية على التنظيم التشريعي ، وليس لها من الحماية ما يجاوز الإنتفاع المشروع بعناصرها . ومن ثم ساغ تحميلها بالقيود التي تتطلبها وظيفتها الاجتماعية ، وهي وظيفة لا يتحدد نطاقها من فراغ ، ولاتفرض

نفسها تحكما ، بل تمليها طبيعة الأموال محل الملكية ، والأغراض التى ينبغسى رصدها عليها ، محددة على ضوء واقع اجتماعى معين ، في بيئة بذاتها، لها مقوماتها وتوجهاتها ومقوماتها . وفي إطار هذه الدائرة ، وتقيدا بتخومها ، يفاضل المشرع بين البدائل ، ويرجع على ضوء الموازنة التى يجريها ، ما يراه من المصالح أجدر بالحماية وأولى بالرعاية وفقا لأحكام الدستور ، مستهديا في ذلك بوجه خاص بالقيم التى تنحاز إليها الجماعة في مرحلة بذاتها من مراحل تطورها، وبراعاة أن القيود التى يفرضها الدستور على حق الملكية للحد من إطلاقها لاتعتبر مقصودة لذاتها، بل غايتها خير الفرد والجماعة.

وينبغى من ثم ، أن يكون لحق الملكية إطار محدد ، تتوازن فيه المصالح ولا تتنافر ذلك أن الملكية خلافة ، وهيى باعتبارها كذلك تضبطها وظيفتها الاجتماعية التى تعكس بالقيود التى تفرضها على الملكية ، الحدود المشروعة لممارسة سلطاتها ، وهى حدود يجب التنامها ، لأن العدوان عليها ، يخرج الملكية عن دائرة الحماية التى كفلها الدستور لها .

وحيث إن القيود التى فرضها النص المطعون فيه على أموال الخاطبين بأحكامه ليس مدخلها الاتفاق ، بل مصدرها نص القانون . وهى بعد لا تقتصر على حرمانهم من إدارة أموالهم ، بل تتعداها إلى منعهم من التعامل فيها ، وتمتد منهم إلى أولادهم القصر وزوجاتهم بالشروط التى بينها . وفى ذلك تنال هذه القيود من ملكيتهم وتقوض أهم خصائصها لتكون - فى مضمونها وأثرها - صورة من صور الحراسة يفرضها المشرع عليها - بعيدا عن صدور حكم قضائى بها - بالخالفة لنص المادة ٣٤ من الدستور التى تقضى بأن الملكية الخاصة مصونة ، ولا يجوز فرض الحراسة عليها إلا بحكم قضائى

ذلك أن ما توخاه الدستوربنص المادة ٣٤. هو أن تكون الملكية لأصحابها يباشرون عليها كل الحقوق المتفرعة عنها . لتظل أيديهم متصلة بها ، لا تغل عنها ، ولا ترد عن حفظها وإدارتها ، بل يحيط أصحابها بها ، وبأشكال من التعامل يقدرون ملاءمة الدخول فيها . وإذا جاز استثناء أن تفرض قيود على الأموال موضوعها ، فلا يكون ذلك إلا بنص خاص ، وعند الضرورة ، وفي أحوال بذاوتها ، من بينها أن يكون فرض هذه القيود في شأن بعض الأموال ،متصلا بوظيفتها الاجتماعية ، أو لقيام مخاطر في شأنها تختلف فيما بينها في درجتها ووحدتها . ومن ثم كان تقييمها عملا قضائيا ، وكان دفهها كذلك لازما . وعلى الأخص من خلال تعيين محكمة الموضوع لأمين عليها يتولى حفظها وإدارتها صونا وإغاء لها .

ويتعين بالتالى أن تتناول الحراسة - ومن خلال الخصومة القضائية وإجراءاتها - أشياء يتهددها خطر عاجل توقيا لضياعها أو تلفها أو تبديد ربعها، لتكون وديعة عند الأمين عليها يبذل في شأن رعايتها العناية التي يبذلها الشخص المعتاد، ثم يردها - مع غلتها المقبوضة - إلى ذويها بعد استيفاء الحراسة لأغراضها . بما مؤداه أن الحراسة - بالنظر إلى طبيعتها ومداها - لا تعدو أن تكون إجراء تحفظيا لا تنفيذيا ، وأن الخطر العاجل الذي يقتضيها يعتبر شرطا موضوعيا متطلبا لفرضها ، وأن صفتها الوقية تحول دون استمرارها بعد زوال مبرراتها، وأن الحكم بها لا يمس أصل الحقوق المتنازع عليها ، ولا يعتبر قضاء بإثباتها أو نفيها، وأن توقيعها يخول الحارس الخكم عليها - ليباشر في شأنها - لا مجرد الأعمال التحفظية بل الأعمال التي تلائم طبيعتها وظروفها، وتقتضيها المحافظة عليها كل الأعمال التي تلائم طبيعتها وظروفها، وتقتضيها المحافظة عليها كوادارتها بما في ذلك رد المخاطر عنها وتوقيها قبل وقوعها

وحيث إن الحراسة على ضوء مقاصد الدستور ، وبمراعاة ماتقدم تعتبر تسلطا على الأموال المشمولة بها في مجال صونها وإدارتها فلا يكفى لفرضها مجرد أمر على عريضة يصدر في غيبة الخصوم ، بل يكون توقيعها فصلا في خصومة قضائية تقام وفقا لإجراءاتها المعتادة ، وتباشر علانية في مواجهة الخصوم جميعهم وعلسى ضوء ضماناتها القانونية التي تتكافأ معها مراكزهم وأسلحتهم لتكون خاتمها - إذا توافر الدليل على قيام الخطر العاجل في شأن أموال بذاتها - تعيين حارس قضائي عليها ، يكون نائبا عن أصحابها يباشر سلطته عليها في الحدود التي يبينها الحكم الصادر بفرضها فلا يجاوزها أيا كان نطاقها ، وهو ما يعني أن تدخل المقاضي لا يكون إلا لضرورة ، وبقدرها ، وأن فرض قيود على بعض الأموال عن طريق حراستها ، لايكون إلا من خلال الخصومة القضائية فصلا في جوانبها وإلا كان تحميل المال بها - في غيبتها - عملا مخالفا لنص المادة ٣٤ من الدستور.

وحيث إنه متى كان ذلك ، وكانت الأوامر التى يصدرها النائب العام فى شأن أموال المخاطبين بالنص المطعون فيه ، وإن جاز التظلم منها إلى جهة قضائية عملا بنص المادة ٢٠٨ مكررا (ب) من قانون الإجراءات الجنائية ، إلا الآثار التى ترتبها تظل نافذة ، ما بقيت قائمة، لتمثل عدوانا على الملكية مستندا إلى نص القانون ، وإلى مجرد دلائل من التحقيق يرجح معها الاتهام ، وهى بعد دلائل يستقل النائب العام بتقييمها ، وليس لها قوة اليقين القضائي .

وحيث إنه متى كان ما تقدم ، فإن النص المطعون عليه يكون مخالفا للمواد ٣٢ و ٣٤ و ٥٠ من الدستور .

وحيث إن الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٢٠٨ مكررا (أ) من قانون الإجراءات الجنائية وكذلك المادة ٢٠٨ مكررا (ب) من هذا القانون ترتبط جميعها بالنص المطعون فيه ارتباطا لا يقبل التجزئة ولايتصور إعمالها إلا بوجوده ، فإنها تسقط تبعا للحكم بعدم دستوريته.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة ٢٠٨ مكررا (أ) من قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠، وبسقوط فقرتيها الثانية والثالثة وكذلك المادة ٢٠٨ مكررا (ب) من هذا القانون وألزمت الحكومة المصروفات ومائة جنيه مقابل أتعاب الخاماه.

(الحكم في الدعوى رقم ٢٦ لسنة ١٢ق ، دستورية ، جلسة ١٠٥٥ ، ١٩٩٦/١٠/٥)

الإجراعات

بتاریخ ۲۶ من ابریل سنة ۱۹۹۶ ، أودع المدعی صحیفة هذه الدعوی قلم کتاب المحکمة طالبا الحکم بعدم دستوریة الفقرتین الثانیة والثالثة من المادة ۲ من القانون رقم ۱۳۳ لسنة ۱۹۹۱ ، وکذلك أحکام القرار الجمهوری رقم ۲۰۹ لسنة ۱۹۹۰ ، وکذلك أحکام القرار الجمهوری رقم ۲۰۹ لسنة ۱۹۸۰ لسنة ۱۹۸۰ لسنة ۱۹۸۰ .

قدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم أصليا بعدم قبول الدعوى واحتياطيا برفضها .

⁽¹⁾ منشور بأحكام المحكمة الدستورية العليا الجزء الثامن ص ١٣٢ ومابعدها.

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت الحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق ، والمداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن المدعى كان قد قدم للمحاكمة الجنائية في القنضية رقم لسنة جنح النزهة ، بتهمة أنه في يوم ٢٨ / ٦ / ١٩٩٠ بدائرة قسم النزهة ، تهرب من أداء الضريبة على الاستهلاك المستحقة على الدخان المبين وصفا وقدرا بالأوراق ، وذلك بأن قام بسحبه من أماكن إنتاجه دون سداد الضريبة المستحقة عليه، وطلبت النيابة العامة عقابه بمقتضى المواد ٤ ، ٥٣ ، ٥٤ مكررا من قانون الضريبة على الاستهلاك الصادر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ ، وكذلك بالبند رقم ٥٤/ب ٢ من الجدول المرفق بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٨٢ . وإذ قبضت محكمة جنح النزهة بتغريم المدعى مبلغ خمسمائة جنيه والمصادرة مع إلزامه بأن يؤدى لمصلحمة الضرائب مبلغ جنيها قيمة الضرائب المستحقة عليه ، وتعويضا يوازى ثلاثة أمشال هذه القيمة ، فقد طعن المدعى على هذا الحكم بالإستئناف رقم ... لسنة ... أمام محكمة الجنح المستأنفة «شمال القاهرة ، ، ودفع المدعى - أثناء نظر الإستئناف - بعدم دستورية نص الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الثانية من قانون الضريبة على الإستهلاك الصادر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ ، وكذلك أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٩٠ . وإذ قدرت محكمة الموضوع جدية الدفع بعدم الدستورية ، فقد صرحت للمدعى برفع دعواه الدستورية ، فأقام الدعوى الماثلة إبان أجلها المحدد .

وحيث إن المصلحة الشخصية المباشرة – وهي شرط لقبول الدعوى الدستورية - مناطها أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية ، وذلك بأن يكون الحكم الصادر في المسألة الدستورية لازما للفصل في الطلبات الموضوعية المرتبطة بها والمطروحة على محكمة الموضوع ، إذ كان ذلك ، وكان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٩٠ قد عدل الجدول المرافق لقانون الصريبة على الاستهلاك ، مستبدلا بالبنود الواردة بالمسلسل رقم (١٠) من هذا الجدول البنود المبينة في الكشف المرفق به ، ومستندا في ذلك الى الفقرة الثانية من المادة الثانية من ذلك القانون ، وكان هذا القرار قد طبق خلال فترة نفاذه على المدعى في الدعوى الراهنة ، وترتبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة إليه ، تتمثل فيما استحق عليه من دين هذه الضريبة التي اتهم بالتهرب من أدائها . إذ كان على القرار المشار إليه – تكون قائمة .

وحيث إن المدعى ينعى على الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون الضريبة على الاستمهالاك وكذلك القرار رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٩٠ الصادر عن رئيس الجمهورية - إعمالا لها - بتعديل الجدول المرافق لقانون هذه الضريبة ، إنها جميعا تناقض حكم المادة ١١٩ من الدستور التي تنص على أن إنشاء الضرائب العامة أو تعديلها أو إلخاءها لا يكون إلا بقانون ، ولا يعفى أحد من أدائها إلا في الأحوال المبينة في القانون ، بما مؤداه عدم جواز فرضها بقرار من

رئيس الجمهورية ، ولو أقرتها السلطة التشريعية فيما بعد عند عرضها عليها ، ذلك أن هذا الإقرار لا يطهرها ثما اعتراها من عوار ، ولا يزيل عنها مثالبها الدستورية .

وحيث إن المحكمة الدستورية العليا سبق أن قضت بحكمها الصادر في ٢٧/ ٢٧ في القضية رقم ١٨ لسنة ٨ قضائية و دستورية ۽ بعدم ذستورية نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من المادة الثانية من المعادر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة المداد فيما قسرته من تخويل رئيس الجمهورية سلطة تعديل جدول الضريبة المرافق لهذا القانون ، وبسقوط ما تضمنته هذه المفقرة وكذلك المفقرة الثالثة من تلك المادة من أحكام أخرى ، وقد نشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية في ١٩٧١/ ١٩٩٨.

وحبث إن قضاء هذه المحكمة - فيما فصل فيه في الدعوى المتقدمة - إنما يحوز حجية مطلقة تعتبر بذاتها قولا فصلا لا يقبل تأويلا أو تعقيبا من أية جهة أيا كان وزنها أو موضوعها ، فإن الخصومة في هذا الجمثق من الدعوى الدستورية الماثلة تكون منتهية ، بعد أن حسمتها المحكمة الدستورية العليا بحكمها المتقدم .

وحيث إن رئيس الجمهورية ، كان مخولا بمقتضى نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون الضريبة على الاستهلاك ، إخضاع سلع جديدة لها أو زيادة فئاتها على السلع التى اشتمل عليها الجدول المرافق لقانونها ، ومن ثم أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٢٠٩ لسنة ، ١٩٩ بتعديل الجدول المرافق لقانون هذه الضريبة ، بأن نص فى مادته الأولى على أن « يستبدل بالبنود الواردة بالمسلسل رقم (١٠) من الجدول المرافق لهذا القانون ، البنود المبينة فى الكشف المرفق بهذا القرار » ومن بينها السلعة محل التداعى .

وحيث إن الدستور وفق ما جرى عليه قيضاء الحكمة الدستورية العليا - قد مايز بنص المادة ١١٩ ، بين الضريبة العامة وبين غيرها من الفرائض المالية من حيث أداة إنشاء كل منها ، ذلك أن الضريبة العامة لا يفرضها أو يعدلها أو يلغيها إلا القانون ، أما غيرها من الفرائض المالية فيكفى لتقريرها أن يكون واقعاً فى حدود القانون ، تقديراً من الدستور لخطورة الضريبة العامة بالنظر إلى اتصالها بمصالح القطاع الأعرض من المواطنين ، ومن ثم نص الدستور على ضرورة أن يكون القانون مصدرا مباشرا للضريبة العامة، لينظم رابطها محيطا بها فى إطار من قواعد القانون العام متوخيا لينظم رابطها محيطا بها فى إطار من قواعد القانون العام متوخيا على ضوء معايير تكفل عدالتها إجتماعيا .

وحيث إن قرار رئيس الجمهورية المطعون عليه في النزاع الماثل،
لايعتبر من قبيل اللوائح التنفيذية التي تفصل ما ورد إجمالا
بالقانون، بما ليس فيه تعديل من الأحكام التي إنتظمها أو تعطيل
لها أو إعفاء من تنفيذها ، وكان تعديل رئيس الجمهورية للجدول
المرافق لقانون الضريبة على الاستهلاك – استنادا لنص الفقرة الثانية
من المادة الثانية من هذا القانون التي قضى بعدم دستوريتها – إنما
يحور من بنيان الضريبة التي فرضها القانون ويغير من أحكامها من
خلال تعديل نطاقها وقواعد سريانها ، فإن القرار المطعون عليه
الصادر عن رئيس الجمهورية ، يكون باطلا بعد أن قام محمولا عن
تفويض مخالف للدستور.

وحيث إن إقرار السلطة التشريعية للضريبة العامة على الإستهلاك التى فرضها رئيس الجمهورية بمقتضى القرار المطعون فيه على خلاف أحكام الدستور - لا يزيل عوارها، ولا يحيلها إلى عمل

مشروع دستوريا، ولا يدخل تشريعها فى عداد القوانين التى تقرها السلطة التشريعية ، مقيدة فى شأن اقتراحها وإقرارها وإصدارها، بالأحكام المنصوص عليها فى الدستور.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٩٠ بتعديل الجدول المرافق لقانون الضريبة على الإستهلاك الصادر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ ، وألزمت الحكوماة المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحامة .

(الحكم في الدعوى رقم ١٦ لسنة ١٦ق، دستورية ، - جلسة ١٦/ ١٩٩٦) (١)

الإجراءات

بتاريخ العشرين من يونيو سنة ١٩٩٦ ، أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة ، طالبا الحكم بعدم دستورية المادتين (١٩٧و٣٥) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة ، وقررت الحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

⁽١) منشور بالجريدة الرسمية العدد ٤٨ في ١٩٩٦/١٢/٠.

الحكمية

بعد الإطلاع على الأوراق ، والمداولة

حيث إن الوقائع على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم لسنة أمام محكمة المنصورة الابتدائية ضد المدعى عليهما الثاني والثالث ، طالبا الحكم ببراءة ذمته من مبلغ ... جنيها الذي قدرته مصلحة الضرائب على المبيعات جزافيا عن إنتاج مصنع الطوب الذى يملكه، وذلك في الفسرة من ١٩٩٣/٤/١ حسى ١٩٩٣/٩/٣٠ قولا منه بأنه يقوم بسداد الضريبة المستحقة عليه شهريا وفقا لإنتاجه الفعلى من تاريخ العمل بقانون تلك الضريبة وأنه تظلم من هذا التقدير ، إلا أن تظلمه رفض ، وبتاريخ ٢٦ / ١٩٩٥ قضت تلك الحكمة بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق الذى حددته المادة (١٧) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، فطعن المدعى على ذلك الحكم بالاستئناف رقم لسنة قىضائية المنصورة . وأثناء نظره دفع بعدم دستورية المادتين (١٧و ٣٥) من قانون الضريبة العامة على المبيعات . وإذ قدرت محكمة الموضوع جدية الدفع ، وصرحت له برفع الدعوى الدستورية فقد أقام الدعوى الماثلة .

وحيث إن المادة (١٧) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ تنص على أن اللمصلحة تعديل الإقرار المنصوص عليه في المادة السابقة ، ويخطر المسجل بذلك بخطاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول خلال ستين يوما من تاريخ تسليمه الإقرار للمصلحة .

وللمسجل أن ينظلم لرئيس المصلحة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسليم الإخطار ، فإذا رفض التظلم أو لم يبت فيه خلال خمسة عشر يوما ، فلصاحب الشأن أن يطلب إحالة النزاع الى التحكيم المنصوص عليه في هذا القانون خلال الخمسة عشر يوما التالية .

وفي جميع الأحوال يجوز مد هذه المدد بقرار من الوزير .

ويعتبر تقدير المصلحة نهائيا إذا لم يقدم التظلم أو يطلب إحالة النزاع للتحكيم خلال المواعيد المشار إليها ، .

كما تنص المادة (٣٥) من ذلك القانون على انه ، إذا قام نزاع مع المصلحة حول قيمة السلعة أو الخدمة أو نوعها ، أو كميتها، أو مقدار الضريبة المستحقة عليها . وطلب صاحب الشأن إحالة النزاع الى التحكيم فى المواعيد المقررة وفقا للمادة (١٧) من هذا القانون ، فعلى رئيس المصلحة أو من ينيبه خلال الخمسة عشر يوما التالية لتاريخ إخطاره بطلب التحكيم أن يحيل النزاع كمرحلة ابتدائية للتحكيم الى حكمين تعين المصلحة أحدهما ويعين صاحب الشأن الآخر .

وفي حالة إتفاق الحكمين يكون رأيهما نهائيا .

فإذا لم تتم المرحلة السابقة بسبب عدم تعيين صاحب الشأن للحكم أو إذا إختلف الحكمان المنصوص عليهما في الفقرة السابقة رفع النزاع الى لجنة مؤلفة من مفوض دائم يعينه الوزير رئيسا . وعضوية كل من : عمثل عن المصلحة يختاره رئيسها ، وصاحب الشان أو من يمشله ، ومندوب عن التنظيم المهنى أو الحرفى أو الغرفة التى ينتمى إليها المسجل يختاره رئيس هذه الجهة ، ومندوب

عن هيئة الرقابة الصناعية يختاره رئيسها ، وتصدر اللجنة قرارها بأغلبية الأصوات بعد أن تستمع الى الحكمين عند توافر المرحلة الإبتدائية ومن ترى الإستعانة بهم من الخبراء والفنيين .

ويعلن قرار اللجنة الى كل من صاحب الشأن والمصلحة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره بكتاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول .

ويكون القرار الصادر من اللجنة واجب النفاذ ويشتمل على بيان من يتحمل نفقات التحكيم .

ويحدد الوزير إجراءات التحكيم بالمراعاة للقواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات كما يحدد نفقاته وعدد اللجان ومراكزها ودوائر إختصاصها والمكافآت التي تصرف لأعضائها .

وحيث إن المصلحة الشخصية المباشرة - وهي شرط لقبول الدعوى الدستورية - مناطها أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية ، وذلك بأن يكون الحكم في المسألة الدستورية مؤثرا في الطلبات الموضوعية المرتبطة بها المطروحة على محكمة الموضوع . لما كان ذلك ، وكان فصل محكمة الموضوع في النزاع المردد بين المدعى ومصلحة الضرائب يتوقف على الفصل في دستورية نظام التحكيم المنصوص عليه في قانون الضريبة العامة على المبيعات ، فإن نطاق هذه الدعوى ينحصر فيما تضمنته المادة الربا) من ذلك القانون من تخويل صاحب الشأن - إذا رفض تظلمه أو لم يبت فيه - الحق في طلب إحالة النزاع الى التحكيم وإلا إعتبر تقدير المصلحة نهائيا ، وكذلك في نص المادة (٣٥) منه الذي اشتمل على الأحكام المنظمة لذلك التحكيم .

وحيث إن المدعى ينعى على النصين المطعون فيهما - محددين مطاقا على النحو المتقدم - أنهما قد حعلا اللجوء الى التحكيم إجباريا على خلاف الأصل فيه . وحالا بذلك دون خضوع قرارات تقدير الضريبة لرقابة القضاء بما يخل بحق التقاضى المنصوص عليه في المادة (٩٨) من الدستور .

وحيث إن الدستور قد كفل لكل مواطن - بنص مادته الثامنة والستين - حق الإلتجاء الى قاضيه الطبيعى مخولا إياه بذلك أن يسعى بدعواه الى قاضى يكون بالنظر الى طبيعتها ، وعلى ضوء مختلف العناصر التى لابستها ، مهيئا دون غيره للفصل فيها ، كذلك فإن لحق التقاضى غاية نهائية يتوخاها تمثلها الترضية القضائية، التى يناضل المتقاضون من أجل الحصول عليها لجبر الأضرار التى أصابتهم من جراء العدوان على الحقوق التى يطلبونها ، فإذا أرهقها المشرع بقيود تعسر الحصول عليها أو تحول دونها كان ذلك إخلالا بالحماية التى كفلها الدستور لهذا الحق وإنكارا لحقائق العدل في جوهر ملامحها.

وحيث إن قضاء هذه المحكمة مطرد على أن الأصل فى التحكيم هو عرض نزاع معين بين طرفين على محكم من الأغيار يعين بإختيارهما أو بتفويض منهما أو على ضوء شروط يحددانها ، ليفصل هذا الحكم فى ذلك النزاع بقرار يكون نائيا عن شبهة الممالأة ، مجردا من التحامل ، وقاطعا لدابر الخصومة فى جوانبها التى أحالها الطرفان إليه ، بعد أن يدلى كل منهما بوجهة نظره تقصيلا من خلال ضمانات التقاضى الرئيسية . ولا يجوز بحال أن يكون التحكيم إجباريا يذعن اليه أحد الطرفين إنفاذا لقاعدة قانونية آمرة لا يجوز الإتفاق على خلافها ، وذلك سواء كان موضوع

التحكيم نزاعا قائما أو محتملا ، دلك أن التحكيم مصدره الإتفاق . إذ يحدد طرفاه وفقا لأحكامه نطاق الحقوق المتنازع عليها بينهما ، أو المسائل الخلافية التي يمكن أن تعرض لهما ، وإليه ترتد السلطة الكاملة التي يباشرها المحكمون عند البت فيها ، ويلتزم المحتكمون بالنزول على القرار الصادر فيه ، وتنفيذه تنفيدا كاملا وفقا لفحواه ، ليؤول التحكيم الى وسيلة فنية لها طبيعة قضائية غايتها الفصل في نزاع مبناه علاقة محل إهتمام من أطرافها وركيزته إتفاق خاص يستمد المحكمون منه سلطاتهم ، ولا يتولون مهامهم بالتالي بإسناد من الدولة ، وبهذه المثابة فإن التحكيم يعتبر نظاما بديلا عن القضاء . فلا يجتمعان . ذلك أن مقتطى الإتفاق عليه عزل المحاكم جميعها عن نظر المسائل التي إنصب عليها استثناء من أصل خضوعها لولايتها .

ومؤدى ما تقدم جميعه أنه اذا ما فرض المشرع التحكيم قسرا بقاعدة قانونية آمرة ، فإن ذلك يعد إنتهاكا لحق التقاضى الذى كفله الدستور .

وحيث إن البين من استقراء المادة (١٧) الطعينة أنه متى أخطرت مصلحة الضرائب على المبيعات المسجل ، بتعديل الإقرار المقدم منه بخطاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول خلال ستين يوما من تسلمها الإقرار ، فإن الأمر لا يخرج عن إحدى حالتين ، فإما أن يقبل المسجل - صراحة أو ضمنا - ما أجرته المصلحة من تعديل ، وإما أن يتقدم خلال المبعاد المحدد - متظلما منه ، فإن رفضت المصلحة تظلمه أو لم تبت فيه، كان عليه إن أراد المضى في المنازعة في التعديل الذي أجرته المصلحة أن يطلب إحالة الأمر الى التحكيم وإلا صار تقدير المصلحة بهائيا ثم تناولت المادة (٣٥)

تنظيم التحكيم وجعلته على مرحلتين أولاهما ابتدائية تعين فيها المصلحة محكما ويعين صاحب الشأن المحكم الآخر ، فإن لم يعينه أو إختلف الحكمان ، رفع النزاع الى لجنة يستأثر وزير المالية بتحديد إجراءات التحكيم أمامها ، يرأسها مفوض دائم يعينه الوزير وتضم صاحب الشأن أو من يمثله وممثلا عن المصلحة ومنوبا عن التنظيم المهنى أو الحرفي أو الغرفة التي ينتمي إليها المسجل يختاره رئيس هذه الجهة ، ومندوبا عن هيئة الرقابة الصناعية يختاره رئيسها ، وتصدر هذه اللجنة قرارها بالأغلبية ويعلن لكل من المصلحة وصاحب الشأن وبكون واجب النفاذ مشتملا على تحديد من يتحمل نفقات التحكيم . ولازم ذلك كله ، أن المسجل إذا تلمس طريقا الى المنازعة في مقدار الضريبة أو قيمة السلعة أو الخدمة أو نوعها أو كميتها ، فليس أمامه سوى طلب إحالة النزاع الى التحكيم ، وإلا كان تقدير المصلحة - مهما شابه من عسف أو مبالغه - ملزما له ونافذا في حقه . ولا ينال من النتيجة المتقدمة قالة إن هذا التحكيم لا يمنع صاحب الشأن من أن يعزف عنه ويلجأ بظلامته من ذلك التقدير مباشرة الى المحكمة ، أو أن يختاره ثم يطعن على قرار اللجنة أمام القيضاء ، لأن الأصل في النصوص القانونية ألا تحمل على غير مقاصدها وألا تفسر عباراته بما يخرجها عن معناها ويفصلها عن سياقها أو يحرفها عما إتجهت اليه إرادة مشرعها ، متى كان ذلك وكان اصطلاح ، التحكيم ، إنما يقصد به نظام للفصل في منازعات معينة يكون مانعا من ولوج طريق التقاضي أمام المحاكم بشأنها ، وكان قانون الضريبة العامة على المبيعات قد أورد النص على التحكيم وما يرتبط به من إجراءات في المواد (١٧ و ٣٥ و ٣٦) منه، فإن إرادة المشرع تكون قهد إنصرفت بيقين الى إنشاء نظام للتحكيم بديلا عن القضاء - في منازعات انفرد وحده بتعيينها

وتحديد كيفية تشكيل اللجان التي تفصل فيها وبيان الإجراءات التي تتبعها ، مع أن التحكيم لا يكون إلا وليد إرادة طرفيه .

وحبيث الله متى كان ما تقدم ، فان المادتين الطعينتين تكونان قد فرضتا التحكيم قهرا على أصحاب الشأن ، وخلعتا قوة تنفيذية على القرارات التى تصدرها لجان التحكيم فى حقهم عند وقوع الخلاف بينهم وبين مصلحة الضرائب على المبيعات ، وبهذه المثابة فإن هذا النوع من التحكيم الذى يبسط مظلته على جل منازعات هذه الضريبة - يكون منافيا للأصل فيه ، بإعتبار أن التحكيم لا يتولد إلا عن الإرادة الحرة ولايجوز إجرازه تسلطا وكرها ، بما مؤداه أن إختصاص جهة التحكيم التى أنشأها قانون الضريبة العامة على المبيعات - بالمادتين الطعينتين - لنظر المنازعات التى أدخلها جبرا في ولايتها يكون منتحلا - ومنطويا بالضرورة على إخلال بحق التقاضى بحرمان المتداعين من اللجوء الى قاضيهم الطبيعي بالخالفة المادة (٦٨) من الدستور ، ومنعدما بالتالي من زاوية دستورية .

وحيث إن المادة (٣٦) من قانون الضريبة العامة على المبيعات المشار إليه ترتبط ارتباطا لا يقبل التجزئة بالمادتين (١٧ و ٣٥) منه ، فإنها تسقط لزوما تبعا للحكم بعدم دستوريتهما ، إذ لا يتصور وجودها بدون هذين النصين.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة:

أولا: بعدم دستورية نص المادة (١٧) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ فيما تضمنه من أن لصاحب الشأن أن يطلب إحالة النزاع الى التحكيم

المنصوص عليه في هدا القابون إذا رفض تظلمه أو لم يبت فيه ، وإلا اعتبر تقدير المصلحة نهائيا .

ثانيا : بعدم دستورية نص المادة (٣٥) من ذلك القانون .

ثالثًا : بسقوط نص المادة (٣٦) من القانون المشار إليه .

رابعا: بإلزام الحكومة المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة.

(الحكم في الدعوى ٦٥ لسنة ١٨ق - جلسة ٦ / ١ / ٢٠٠١). (١) الإجراءات

بتاريخ الخامس والعشرين من سبتمبر سنة ١٩٩٦ ، ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الجنحة رقم ٢ لسنة ١٩٩٦ بعد أن قضت محكمة الجرائم المالية والضرائب بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية بوقف الدعوى وإحالتها الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وذلك فيما خولته لرئيس الجمهورية من تعديل الجدولين رقمى (١) و(٢) المرافقين للقانون ، وكذا قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٧ بإخضاع نشاط النقل بالسيارات للضريبة العامة على المبيعات .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى.

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها.

⁽١) منشور بالجريدة الرسمية العدد ٣ في ٢٠٠١/١/١٨.

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت الحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق ، والمداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من حكم الإحالة وسائر الأوراق - تتحصل في أن النيابة العامة كانت قد إتهمت المدعى عليه بأنه تهرب من أداء الضريبة العامة على المبيعات المستحقة على نشاطه في النقل بالسيارات ، وقدمته للمحاكمة في الجنحة رقم ... أمام محكمة الجرائم المالية والضرائب بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية ، وطلبت عقابه بجواد الإتهام المنصوص عليها في قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة العامة بحلى المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة المحكمة بوقف المدعوى وإحالتها الى المحكمة المستورية العليا للفصل في دستورية الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وكذا قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩١ بإخضاع نشاط النقل بالسيارات للضريبة العامة على المبيعات ، وذلك لما تراءى لها من مخالفة هذه النصوص للمادة ١١٩ من المستور .

وحيث إن قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 1991 ، كان ينص فى الفقرة الرابعة من المادة الثالثة - قبل تعديلها بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ ، على تخويل رئيس الجمهورية حق تعديل الجدولين رقمى (١) و (٢) المرافقين للقانون واللذين يحددان سعر الضريبة على السع والخدمات ، ثم

صدر بعد دلك القابون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ متضمنا النص في المادة (١١) منه على إلعاء قرارات رئيس الجمهورية التي صدرت نفاذا للفقرة المشار إليها وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بها ، كما نص في المادة (١٣) منه على إلغاء هذه الفقرة .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن شرط المسلحة الشخصية المباشرة . مؤداه . ألا تفصل في غير المسائل الدستورية التي يؤثر الحكم فيها على النزاع الموضوعي . ومن ثم يتحدد مفهوم هذا الشرط بأن يقيم المدعى الدليل على أن ضررا واقعيا قد لحق به، وأن يكون هذا الضرر عائدا الى النص المطعون فيه ، فإذا كان الإخلال بالحقوق التي يدعيها لا يعود إليه ، أو كان النص المذكور قد أنعى بأثر رجعى منذ تاريخ العمل به وبالتالي زال كل ما كان له من أثر فانوني منذ صدوره ، دل ذلك على أنتفاء المصلحة الشخصية المباشرة ، ذلك أن إبطال النص التشريعي في هذه الحالة لن يحقق للمدعى أية فائدة عملية يمكن أن يتغير بها مركزه القانوني بعد المفصل في الدعوى الدستورية عما كان عليه قبلها .

وحيث إنه متى كان ما تقدم ، وكانت المصلحة فى الدعوى الدستورية الراهنة بقدر ارتباطها بالنزاع الموضوعى وفى حدود حكم الإحالة الصادر عن محكمة الموضوع إنما تنحصر فى الفصل فى دستورية الفقرة الرابعة من المادة (٣) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وإذ ألغيت هذه الفقرة منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ ، كما الغى ما صدر عن رئيس الجمهورية من قرارات استنادا اليبها منذ تاريخ العمل ، وذلك كله إنفاذا لأحكام هذا القانون ، فإنه لم تعد ثمة اثار قانونية قائمة يمكن أن تكون النصوص الطعينة قد

رتبتها خلال فترة نفاذها بعد أن تم إلغازها بأثر رجعى ، لتعدو المصلحة - بذلك - في النعى عليها منتدلة ، ثما يتعين معه الحكم بإعتبار الخصومة منتهية.

(الحكم في الدعسوى ٩٧ لسنة ١٨ق حلسسة ٣/١٣ / ٢٠٠١) (١٠) ا**الإجراءات**

بتاريخ 18 فبراير سنة ١٩٩٨. أودع المدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة ، بطلب الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، و سقوط قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩ لسنة ١٩٩٤ .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم أصليا ، بعدم قبول الدعوى ، واحتياطياً : برفضها .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها.

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت الحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق ، والمداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ... لسنة أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ، بطلب الحكم بإلغاء تسجيلهم بسجلات مأمورية الضرائب على المبيعات

⁽١) منشور بالجريدة الرسمية العدد ١٧ في ٣/٣/٢٧.

بقصر النيل ، وإلغاء المحاسبة عن الفترة من ١٩٩٤/٢/١٣ حتى الفترة من ١٩٩٤/٢/١٣ حتى الماره واستبعادهم نهائيا من قائمة المسجلين بمصلحة الضرائب العامة على المبيعات ، لعدم خضوعهم لهذه الضريبة ، وأثناء نظر الدعوى دفع المدعون بعدم دستورية قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩ لسنة ١٩٩٤ ، وإذ قدرت الحكمة جدية هذا الدفع وصرحت لهم بإقامة الدعوى الدستورية ، فقد أقاموا دعواهم الماثلة .

وحيث إن من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -أن نطاق الدعوى الدستورية التي أتاح المشرع للخصوم إقامتها يتحدد بنطاق الدفع بعدم الدستورية الذي أثير أمام محكمة الموضوع ، وفي الحدود التي تقدر فيها تلك الحكمة جديته ، وذلك عملا بنص البند (ب) من المادة (٢٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، إذ كان ذلك ، وكان الدفع بعدم الدستورية الذى أبداه المدعون أمام محكمة الموضوع قد انصب على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩ لسنة ١٩٩٤ ، الذي اقتصر عليه التصريح بإقامة الدعوى الدستورية ، إلا أن الطلبات الختامية في صحيفة الدعوى الدستورية قد تضمنت طعنا بعدم دستورية نص الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المشار إليه، وأضاف المدعون بمذكرتهم المقدمة بجلسة ١٠ / ٢٠٠٢ طلبا آخر بعدم دستورية نص المادة السابعة من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، والتي لم يشملها جميعا الدفع بعدم الدستورية والإذن برفع الدعوى ، ومن ثم فإن نطاق الدعوى الماثلة يتحدد بقرار رئيس الجمهورية المشار إليه دون غيره ، بما مؤداه إنتفاء إتصال الدعوى - في شقها الخاص بالطعن على نص الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من القانون رقم ١١ لسنة 1991 ونص المادة السابعة من القانون رقم ٢ لسنة 199٧ بهذه المحكمة انصالا مطابقا للأوضاع التي رسمها قانونها ، والتي لايجوز الخروج عليها بوصفها ضوابط جوهرية فرضها المشرع لمصلحة عامة حتى ينتظم التقاضى في المسائل الدستورية وفقا للقواعد التي حددها ، الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة إليها .

وحيث إن قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ كان ينص في الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثالثة - قبل تعديلها بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ - على تخويل رئيس الجمهورية حق إعفاء بعض السلع من الضريبة ، وتعديل سعر الضريبة على البعض الآخر ، وكذا تعديل الجدولين رقمي (١) و(٢) المرافقين للقانون واللذين يحددان سعر الضريبة على السلع والخدمات ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٢ لسنة على السلع والخدمات ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٢ لسنة المهورية التي صدرت نفاذا للفقرتين المشار إليهما ، وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بكل منها ، كما نص في المادة (١٢) منه على إلغاء هاتين الفقرتين .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن شرط المسلحة المسخصية المباشرة . مؤداه . الا تفصل المحكمة في غير المبائل الدستورية التي يؤثر الحكم فيها على النزاع الموضوعي ، ومن ثم يتحدد مفهوم هذا الشرط بأن يقيم المدعى الدليل على أن ضررا واقعيا قد لحق به ، وأن يكون هذا الضرر عائدا الى النص المطعون فيه ، فإذا كان الإخلال بالحقوق التي يدعيها لا يعود إليه ، أو كان النص المذكور قد ألغى بأثر رجعى ، وبالتالى زال كل ما كان له من

اثر قابوبى مند صدوره . دل دلك على إنتفاء المبلحة الشخصية المباشرة . إد أن إبطال النص التشريعي في هده الحالة لن يحقق للمدعى أية فائدة يمكن أن يتغير بها مركزه القانوني بعد الفصل في الدعوى الدستورية عما كان عليه قبلها

وحيث إنه متى كان ما تقدم ، وكان نطاق الدعوى الماثلة - كما سلف البيان ينحصر في قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩ لسنة ١٩٩٤ الذي أضاف خدمة الوساطة لبيع العقارات والسيارات الى الجدول رقم (٢) المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المشار إليه ، وذلك إنفاذا لأحكام وإذ الغي هذا القرار منذ تاريخ العمل به ، وذلك إنفاذا لأحكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ ، فإنه لم يعد ثمة اثار قانونية قائمة يمكن أن تكون نصوص هذا القرار قد رتبتها خلال فترة نفاذه ، بعد أن تم إلغاؤه بأثر رجعى ، لتغدو مصلحة المدعين - بذلك - في الطعن عليه منتفية ، مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

⁽١) منشور بالجريدة الرسمية العدد ١٧ (تابع) في ٣٠٠٧. ٤

أحكام القضاء بشأن أثر الحكم بعدم الدستورية،

الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة . أثره . عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم في الجريدة الرسمية . إنسحاب هذا الأثر على الوقائع والعلاقات السابقة على صدوره إلا ما استقر من مراكز وحقوق بحكم حاز قوة الأمر المقضى أو بإنقضاء مدة التقادم . الحكم بعدم دستورية القرار بقانون ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ . أثره . إنفتاح باب المطالبة بالتعويضات الناشئة عن تطبيق القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٦ التي جاوزت خمسة عشر ألف جنيه اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشر الحكسم فسي الجريدة الرسمية في من اليوم التالي لتاريخ نشر الحكسم فسي الجريدة الرسمية في المطالبة بها بالتقادم إلا من هذا التاريخ .

إذ قضت المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم .. لسنة .. ق دستورية بتاريخ ٢ / ١٩٨٥ / بعدم دستورية القرار بقانون ١٩٤٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب الأسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لأحكام القانون ١٩٧١ لسنة ١٩٦١ تعويضا إجماليا ، وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة انه يترتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم في الجريدة الرسمية ، إلا أن عدم تطبيق النص - على ما ورد بالمذكرة الإيضاحية لقانون المحكمة الدستورية العليا - لا ينصرف الى المستقبل فحسب وإنما ينسحب على الوقائع والعلاقات السابقة على صدور الحكم بعدم دستورية النص ، على أن يستثنى من هذا الأثر الرجعي الحقوق والمراكز التي تكون قد استقرت عند صدور الحكم بحكم حائز قوة والمراكز التي تكون قد استقرت عند صدور الحكم بحكم حائز قوة الأمر المقضي أو بإنقضاء مدة التقادم ، فإنه يترتب على حكم المحكم

الدستورية العليا بعدم دستورية القرار بقانون ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ انفتاح باب المطالبة بالتعويضات التي تجاوز خمسة عشر ألف جنيه ، وذلك اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشر الحكم في الجريدة الرسمية في ٣/٢١ (١٩٨٥ ولا يكون الحق في المطالبة بها قد سقط بالتقادم بإعتبار أن القامون المشار إليه وقد حدد تعويضا إجماليا لا يجاوز خمسة عشر ألف جنيه كان يحول بين أصحاب الحقوق والمطالبة بما يجاوز هذا المقدار إذكان ممتنعا عليهم قانونا المطالبة بحقوقهم قبل المطعون ضدهم ، فيعتبر مانعا في حكم المادة ٣٨٢ من القانون المدنى يتعدر معه على الدائن أن يطالب بحقه وبالتالي يكون تقادم الحق في التعويض الناشئ عن القرار بقانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ موقوفا منذ ١٩٦٤/٣/٢٤ تاريخ العمل بالقرار بقانون ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ فلا تجرى مواعيد سقوط الحق خلال فترة سريانه، فتستأنف سيرها بمجرد زوال سبب الوقف بنشر الحكم بعدم دستوريته في الجريدة الرسمية في ١٩٨٥/٣/٢١ ، لما كان ذلك وكان الطاعن قد أقام الدعوى في عام ١٩٨٥ ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بسقوط الحق في المطالبة بالتقادم على سند من القول أن التعويض استحق للطاعن اعتبارا من صدور القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ وانه لا يعتبر مانعا من المطالبة بحقه فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون ، وهو ما حجبه عن تحقيق دفاع الطاعن في هذا الخصوص بما يعيبه كذلك - بالقصور في التسبيب .

(الطعن ٢٣٩٣ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٦/٣/١٢ س٤٥ص٥٥١)

الحكم بعدم دستورية القرار بق ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ . لازمه . عدم تطبيق أحكامه على أسهم ورؤوس أموال الشركات التي آلت ملكيتها للدولة وفقا لأحكام قوانين التأميم . خضوع تلك الأموال للقرار بق ١٩٧٧ لسنة ١٩٣١ .

لما كانت المحكمة الدستورية العلبا قضت تتاريخ ٣ ٣ ١٩٨٥ في الدعوى رقم .. لسنة .. ق دستورية بعدم دستورية القرار بقانون ١٩٨٤ / ١٩٩١ ولازم ذلك أنه لا محل لتطبيق أحكام هدا القانون على أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها للدولة وفقا لأحكام قوانين التأميم وإنما تكون تلك الأموال خاضعة للقرار بقانون رقم ١٩٦٧ / ١٩٩١ والذي نص في مادته الثانية على أن « تتحول أسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المشار إليها الى سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤ وتكون السندات قابلة للتداول في البورصة .

البين من تقصى قوانين التأميم التى تعلقت بها أحكام القرار بقانون رقم ١٩٦٤/١٣٤ المقضى بعدم دستوريته - ابتداء من القرار بقانون رقم ١٩٦٤/١٩٦٧ وإنتهاء بالقرار بقانون رقم ١٩٦٤/١٩٦٧ وإنتهاء بالقرار بقانون رقم ١٩٦٤/١٩٦٧ وأن المشرع التزم فيها جميعا بالنسبة لتقدير التعويض المستحق لأصحاب المشروعات المؤممة كليا أو جزئيا نهجا عاما قوامه أن يكون هذا التعويض معادلا لكامل القيمة الحقيقية لحصص وأنصبة أصحاب تلك المشروعات بعد تقويمها وفقا للقواعد المقررة بالقوانين المذكورة ووفقا لما هو مستفاد من نص المادة الثانية من القرار بقانون / ١٩٦١ سالف الذكر .

(الطعن ۳۰۸۵ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٨ .٦/١٩٩٧ س٤٩ص ٩٢٠)

الدعوى الدستورية عينيه الخصومة فيها . قوامها مقابلة النصوص التشريعية المطعون عليها بأحكام الدستور قضاء الحكمة

فى شأن تلك النصوص هو القاعدة الكاشفة عن حقيقة صحتها أو بطلانها . لازمه . عدم انحصار حجية الأحكام الصادرة فى المسائل الدستورية فى خصوص هذه الدعوى . إمتداد الحجية الى الدولة بكافة أفرعها وتنظيماتها وإعمال أثرها على الناس كافة دون تمييز. النصوص الحكوم بعدم دستوريتها . عدم جواز تطبيقها من اليوم التالى لنشر الحكم فى الجريدة الرسمية .

إذ كان المقرر في قضاء المحكمة الدستورية العليا ان الخصومة في الدعوى الدستورية - وهي بطبيعتها من الدعاوى العينية - قوامها مقابلة النصوص التشريعية المطعون عليها بأحكام الدستوريقر خرا لتطابقها معها إعلاء للشرعية الدستورية ومن ثم تكون هذه النصوص ذاتها هي موضوع الدعوى الدستورية أو هي بالأحرى محلها وإهدارها بقدر تهاترها مع أحكام الدستور - هي الغاية التي تبتغيها هذه الخصومة وقضاء المحكمة في شأن تلك النصوص هو القاعدة الكاشفة عن حقيقة الأمر في شأن صحتها أو بطلانها فإن لازم ذلك ومقتضاه أن الأحكام الصادرة في المسائل الدستورية لا تنحصر حجيتها في خصوم الدعوى الدستورية ، وإنما تمتد الى الدولة بكافة أفرعها وتنظيماتها ، ويتم إعمال أثرها على الناس كافة دون تمييز ، فيلا يجوز تطبيق النصوص القانونية المحكوم بعدم دستوريتها اعتبارا من اليوم التالي لنشر الحكم الصادر بشأنها في دستوريتها اعتبارا من اليوم التالي لنشر الحكم الصادر بشأنها في

(الطعنان ٧٠٣ و ١١٧١ لسنة ٦٧ مدني قيم جلسة ٢٢ / ١٩٩٨)

الحكم بعدم دستورية نص تشريعى . أثره . عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشره. إنسحاب هذا الأثر على الوقائع كافة ولو كانت سابقة على صدور الحكم بعدم الدستورية . م ٤٩ ق الحكمة

الدستورية . الوجود الفعلى للنص وظهوره ، بمظهر النص القانونى الواجب الإتباع خلال الفترة من تاريخ نفاذه الى تاريخ الحكم بعدم دستوريته . يرتب أثرا عرضيا على التصرفات القانونية بمقدار تأثيره على إرادة الأفراد الذين خدعهم وجوده . وجوب اعتباره عند تقييم هذه التصرفات تمهيدا لتطبيق النص القانونى الصحيح المتفق مع الدستور . علة ذلك .

كن كان مؤدى نص المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية انه يترتب على نشر الحكم بعدم دستورية نص تشريعي امتناع تطبيقه منذ اليوم التالي للنشر على الوقائع كافة حتى ولو كانت سابقة على صدور الحكم بعدم الدستورية ، وهو ما ينفى الوجود القانوني للنص، وتبقى صلاحيته لإحداث الأثر الأصلى المقصود من التشريع وهو حكم الروابط والوقائع التي تقع في نطاق سريانه ، إلا أن الحكم بعدم الدستورية لا ينفي أن هذا النص كان له وجود فعلي ظهر خلال الفترة من تاريخ نفاذه الى تاريخ الحكم بعدم دستوريته بمظهر النص القانوني الصحيح واجب الإتباع ، فانخدع به بعض الأفراد وباشروا تصرفاتهم على هذا الأساس فوقعوا في الغلط بحسن نية نتيجة لخطأ المشرع ، وفي هذه الحالة ينتج النص غير الدستورى أثرا عرضيا على التصرفات القانونية بمقدار تأثيره على إرادة الأفراد الذين خدعهم وجوده . وهو واقع يتعين اعتباره عند تقييم هذه التصرفات تمهيدا لتطبيق النص القانوني الصحيح المتفق مع الدستور باعتباره وحده هو الواجب التطبيق وهذا ما درج عليه المشرع ، فرغم انه من المفترض علم الكافة بالقانون على وجهه الصحيح ، فقد اعتد بالجهل بالقانون في تقديره لصحة الإرادة فنصت المادة ١٢٢ من القانون المدنى على انه (يكون العقد قابلا للإبطال للغلط في القانون) كما أعفت المادة ١٦٧ من القانون المدنى الموظف من

المسئولية عن عمله الذى أضر بالغير إذا كان تنفيذا لأمر صدر إليه من رئيس يعتقد أن طاعته واجبه . متى كان يعتقد مشروعية العمل غير المشروع الذى وقع منه . كما راعى حسن النية لاستقرار التعامل حين حمى المتعاملين مع صاحب الوضع الظاهر ، كما جرى قضاء هذه المحكمة على أن النصوص المانعة من التقاضى تعتبر من أسباب وقف التقادم في الفترة من تاريخ نفاذها لحين الحكم بعدم دستوريتها ، لأنها أثرت على إرادة المخاطبين بأحكامها فمنعتهم من المطالبة بحقوقهم رغم انعدامها لأن امتناع تطبيق النصوص لا يمنع من اعتبار أثر وجودها على إرادة المخاطبين بها .

(الطعن ١١٦٠ لسنة ٦٧ ق - جلسيسة ١١٦٠ (١٩٩٩)

الحكم بعدم دستورية نص قانونى غير ضريبى أو لائحة . أثره . عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشره . إنسحاب هذا الأثر على الوقائع والمراكز القانونية السابقة على صدوره . التزام المحاكم بإختلاف أنواعها ودرجاتها بإعماله . لازمه . عدم جواز تطبيق النص غير الدستورى متى أدرك الدعوى أمام محكمة النقض . تعلق ذلك بالنظام العام .

(الطعن ٥٠٧٢ لسنة ٦٣ ق - جلسسية ١٦ / ١١ / ٢٠٠٠)

الحكم بعده دستورية المواد ٣٨، ٣٧، ١١٧ من قانون المجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ من إعتبار مجرد النقص في عدد الطرود الفرغة أو محتوياتها عما أدرج في قائمة الشحن قرينة على تهريبها الى داخل البلاد دون أداء الرسوم الجمركية المستحقة . أثره . امتناع إعمال هذه القرينة على كافة الدعاوى المنظورة أمام المحاكم .

بإختلاف درجاتها ومنها محكمة النقض اعتبارا من تاريخ نشر هذا الحكم.

(الطعن ٥٠٧٢ لسنة ٦٣ ق جلسنسة ١٦ ٢٠٠٠)

قضاء المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية م 10 من قانون المحاماه رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ . عدم اعتداد الحكم المطعون فيه بهذا القضاء وقضاؤه ببطلان صحيفة الدعوى أمام محكمة أول درجة لتوقيعها من محام كان يعمل مستشارا بمجلس الدولة إعمالا لهذه المادة المقضى بعدم دستوريتها على قالة عدم سريان هذا القضاء بعدم الدستورية على الماضى وجريان مقتضاه من اليوم التالى لتاريخ نشره. خطأ . علة ذلك .

إذ كان الحكم المطعون فيه لم يعتد بالحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا في الدعوى الدستورية رقم ... لسنة ... ق بجلسة الدستورية العليا في الدعوى الدستورية نص المادة ١٥ من قانون المحاه رقم ١٩٩٢/٥/١٦ بعدم دستورية نص المادة ١٥ من قانون المحاه رقم وقضى ببطلان صحيفة الدعوى أمام محكمة أول درجة (لتوقيعها من محام كان يعمل مستشارا بمجلس الدولة) إعمالا لأحكام هذا النص المقضى بعدم دستوريته بمقولة إن هذا الحكم لا يسرى على الماضى وإنما جرى مقتضاه من اليوم التالى لتاريخ نشره مع أن الدفع إعمال أثر الحكم بعدم الدستورية من تاريخ نشره رفض الدفع (الدفع ببطلان الصحيفة المؤسس على السبب آنف البيان) فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن ٧٨١ لسنة ٦٣ ق - جلسسية ٢٠٠٠)

قضاء المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادتين ٣ مكررا ، ٣ مكررا (٢) من ق ١٩٧٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الإسكان الإقتصادى المعدل بالقانونين ٣٤ لسنة ١٩٧٨ . مؤداه . زوال الأساس القانونى لفرض الضريبة على الأراضى الفضاء غير المستغلة . قضاء الحكم المطعون فيه استنادا لتلك المادتين المقضى بعدم دستوريتهما برفض دعوى الطاعن بطلب إلغاء الربط الضريبى على أرضه الفضاء غير المستغلة . مخالفة للقانون .

إن قضاء المحكمة الدستورية العليا بتاريخ ١٩٩٣/٦/١٩ في القضية لسنة ... ق دستورية و بعدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة ٣ مكررا والمادة ٣ مكررا (٢) من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الإسكان الإقتصادى والمعدل بالقانونين ٣٤ لسنة ١٩٧٨ . ١٩٧٨ لسنة ١٩٨٤ في من تضمنتا من فرض ضريبة على الأراضى الفضاء غير المستغلة وبسقوط أحكام والمنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٩٣/٧/٨ . مؤداه زوال الأساس القانوني لفرض الضريبة على الأراضى الفضاء غير المستغلة ، وكان البين من الأوراق أن النصوص القانونية المحكوم بعدم دستوريتها صالفة الذكر كانت هي السند الذي أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه بتأييد ما قضت به محكمة أول درجة من رفض دعوى الطاعن بطلب إلغاء الربط الضريبي على أرضه الفضاء الغير مستغلة فإن الحكم يكون قد خالف القانون .

(الطعن ٥٨٩٦ لسنة ٦٢ ق - جلسسية ٥٨٩٦)

اتجهت محكمة النقض إلى أن الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة أمر يتعلق بالنظام العام ويترتب عليه عدم جواز

تطبیق النص من الیوم اسالی لنشر اخکم بعدم الدستورید ما لر یحدد الحکم تاریخا آخر ویستشنی من الأثر الرجعی الحقوق والمراکز التی استفرت بحکم بات فقد قضت بأن :

وحيث إن هذا النعي سديد ، ذلك أن قضاء هذه اغخمة قد استقر على أنه يترتب على صدور حكم من الحكمة الدستورية العلبا بعدم دستورية نص غير ضريبي في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه اعتبارا من اليوم التالي لنشر الحكم في الجريدة الرسمية وعلى أن هذا الحكم ملزم لجميع سلطات الدولة ، وللكافة ، ويتعين على المحاكم بإختلاف أنواعها ودرجاتها أن تحنيع عن تطبيقه على الوقائع والمراكز القانونية المطروحة عليها حتى ولو كانت سابقة على صدور الحكم بعدم الدستورية، باعتباره قضاء كاشفاً عن عيب لحق النص منذ نشأته ، مما ينفي صلاحيته لترتيب أي أثر من تاريخ نفاذه ، ولازم ذلك أن الحكم بعدم دستورية نص يمنع من تطبيقه من اليوم التالى لنشره مادام قد أدرك الدعوى أثناء نظر الطعن أمام محكمة النقض ، وهو أمر متعلق بالنظام العام تعمله المحكمة من تلقاء نفسها . لما كان ذلك وكانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٩٨ في القبضية رقم ٤١ لسنة ٩٤ق -دستورية بعدم دستورية البند (ط) من المادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري فيما أجازه للبنوك التي تساهم الحكومة في رؤوس أموالها بما يزيد على النصف في اتباع إجراءات الحجز الإدارى لإستيفاء المبالغ المستحقة لها ومن ثم فإن الحجز الإدارى الذى أوقعه البنك المطعون ضده على الطاعنة يكون قد تجرد من سنده القانوني ، بعد أن كشف حكم المحكمة الدستورية العليا سالف البيان عن بطلان النص الذي كان يجيز توقيعه ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قبد خالف القانون ما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن . وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم ، فإن المحكمة تقضى في موضوع استئناف الطاعنة .

(الطعن ٣٥٩٧ لسنة ٦٩ق - جلسة ٢٠٠١/١/١٦ لم ينشر بعد)

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضده تقدم إلى مجلس نقابة المحامين الفرعية بالإسكندرية بالطلب رقم ٧١ لسنة ١٩٩١ لتقدير مبلغ عشرة آلاف جنيه مقابل أتعابه عن إتمام صفقة شراء الطاعنة للعقار المشار إليه بالصحيفة . بتاريخ ١٩٩٢/٣/٥ قررت اللجنة تقدير أتعابه بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه ، استأنفت الطاعنة هذا القرار لدى محكمة استئناف الإسكندرية بالإستئناف رقم ١٧٤٤ سنة ٨٤ق وبتاريخ ٧٢/٢/٣/٢ حكمت المحكمة بسعديل القرار المطعون فيه إلى مبلغ ١٥٠٠ جنيه . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها السرأى بنقضه وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره والتزمت فيها النيابة رأيها .

وحيث إنه لما كان من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - ان المحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لاتحة هو أمر متعلق بالنظام العام يترتب عليه عدم جواز تطبيق النص من اليوم التالي لنشر الحكم بعدم الدستورية ما لم يحدد الحكم لذلك تاريخاً آخر وفقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر برقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ - المعدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٩٨ والمعسول به إعتباراً من والعلاقات السابقة على صدور الحكم بعدم الدستورية ، على أن

يستشنى من هذا الأثر الرجعي الحقوق والمراكبز التي تكون قبد استقرت بحكم بات أو بإنقضاء مدة التقادم قبل صدور الحكم بعدم الدستورية ، وكان قضاء الحكمة الدستورية العليا بتاريخ ٥/٦/١٩٩٩ في القضية ١٥٣ سنة ١٩ق دستورية بعدم دستورية الفقرتين الأولى والشانية من المادة ٨٤ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ وبسقوط كل من فقرتها الثالثة والمادة ٨٥ من هذا القانون وذلك بشأن تحديد الجهة المختصة بتقدير أتعاب المحاماة في حالة عدم الإتفاق عليها كتابة والمنشور في الجريدة الرسمية بشاريخ ١٩٩٧/٦/١٩٩٩ ثما مؤداه زوال الأساس القانوني لقرار تقدير أتعاب المحاماة الصادر عن اللجان الفرعية المشكلة بنقابة المحامين ~ اعتباراً من اليوم التالي لهذا التاريخ طالما إن الحكم بعدم الدستورية لم يحدد تاريخاً آخر - وكان البين من الأوراق أن النصوص القانونية المحكوم بعدم دستوريتها سالفة الذكر كانت هي السند الذى أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه بتعديل القرار الصادر من النقابة الفرعية للمحامين بالإسكندرية بتقدير أتعاب المحامى المطعون ضده فإن الحكم يكون قد خالف القانون مما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين الحكم في موضوع الإستئناف ١٣٤٤ لسنة ٤٨ ق الإسكندرية بإلغاء أمر التقدير الصادر في الطلب ٧١ سنة ١٩٩١ من نقابة المحامين الفرعية بالإسكندرية.

(الطعن ٣٩٢٣ لسنة ٣٦ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٤ لم ينشر بعد)

وحيث إنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يترتب على صدور الحكم من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية نص في

قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه اعتبارا من اليوم التالي لنشر الحكم في الجريدة الرسمية وهذا الحكم ملزم لجميع سلطات الدولة وللكافة ويتعين على المحاكم بإختلاف أنواعها ودرجاتها أن تمتنع عن تطبيقه على الوقائع والمراكز القانونية المطروحة عليها ولو كانت سابقة على صدور الحكم بعدم الدستورية بإعتباره قضاء كاشفا عن عيب لحق النص منذ نشأته عا ينفي صلاحيته لترتيب أي أثر من تاريخ نفاذه ولازم ذلك أن الحكم بعدم دستورية نص في القانون يصبح ملزما من اليوم التالي لتاريخ نشره فلا يجوز تطبيق النص من هذا التاريخ على أى دعوى ولو كانت منظورة أمام محكمة النقض وهو أمر متعلق بالنظام العام تعمله المحكمة من تلقاء نفسها لما كان ذلك وكان الثابت في الأوراق أن أمر تقدير أتعاب المطعون ضده الصادر بتساريخ ٢٣/٥/٥/٢٣ برقم ٤٤ لسنة ١٩٨٥ من لجنة تقدير الأتعاب بنقابة المحامين بالاسكندرية استنادا الى الإختصاص الخول لها بمقتضى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون المحاماة في المادة ٨٤ منه والتي صدر الحكم بعدم دستورية فقرتيها الأولى والثانية وبسقوط فقرتها الثالثة والمادة ٨٥ من ذات القانون في القضية رقم ... لسنة ١٩ ق « دستورية » بجلسة ٥/ ١٩٩٦/ والمنشور بالجريدة الرسمية في ١٩٩٩/٦/١٧ فإنه يكون منعدما لصدوره من جهة ليس لها ولاية إصداره . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يتعين نقضه وإلغاء القرار المستأنف والحكم بعدم إختصاص اللجنة المشار إليها بنظر الطعن وبإختصاص القضاء العادى بنظره دون حاجة ليحث أسباب الطعن.

(الطعن ٢٢٣٧ لسنة ٥٦ق جلسة ٢٠٠٢/١/٣ لم ينشر بعد)

وحيث إنه من المقرر في قيضاء هذه المحكمة أنه يترتب على صدور الحكم من الحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه اعتبارا من اليوم التالي لنشر الحكم في الجريدة الرسمية وهذا الحكم ملزم لجميع سلطات الدولة وللكافة ويتعين على المحاكم بإختلاف أنواعها ودرجاتها أن تمتنع عن تطبيقه على الوقائع والمراكز القانونية المطروحة عليها ولو كانت سابقة على صدور الحكم بعدم الدستورية بإعتباره قضاء كاشفا عن عيب لحق النص منذ نشأته بما ينفي صلاحيته لترتيب أي أثر من تاريخ نفاذه ولازم ذلك أن الحكم بعدم دستورية نص في القانون يصبح ملزما من اليوم التالي لتاريخ نشره فلا يجوز تطبيق النص من هذا التاريخ على أي دعوى ولو كانت منظورة أمام محكمة النقض وهو أمر متعلق بالنظام العام تعمله المحكمة من تلقاء نفسها. لما كان ذلك وكان الشابت في الأوراق أن أمر تقدير أتعاب المطعون ضده الصادر بتباريخ ١٩٩٢/٥/١٤ برقم ٢٢ لسنة ١٩٩١ من لجنة تقدير الأتعاب بنقابة الحامين الفرعية بالاسكندرية استنادا الى الإختصاص الخول لها بمقتضى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون المحاماة في المادة ٨٤ منه والتي صدر الحكم بعدم دستورية فقرئيها الأولى والثانية وبسقوط فقرتها الثالثة والمادة ٨٥ من ذات القانون في القضية رقم ... لسنة ١٩ ق و دستورية و بجلسة ٥/٦/٦٩٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ١٩٩٩/٦/١٩٩ فإنه يكون منعدما لصدوره من جهة ليس لها ولاية إصداره . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يتعين نقضه وإلغاء القرار المستأنف والحكم بعدم إختصاص اللجنة المشار إليها بنظر الطعن وبإختصاص القضاء العادى بنظره دون حاجة لبحث أسباب الطعن.

(الطعن ٦٢٤٦ لسنة ٦٣ ق - جلسة ١/١/٢/١/٣ لم ينشر بعد)

وحيث إن المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن النص في 84 من القانون رقم 48 لسنة 19۷۹ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا يدل على أنه يترتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لاتحة أن تمتنع المحاكم على إختلاف درجاتها وسائر السلطات عن تطبيق هذا النص من اليوم التالي لنشر الحكم على الوقائم والمراكز القانونية المطروحة عليها حتى ولو كانت صابقة على صدور الحكم بعدم الدستورية ، بإعتباره قضاء كاشفا عن عيب خالط النص منذ نشأته أدى الى انعدامه منذ ميلاده بما ينفى صلاحيته لترتيب أى أثر من تاريخ نفاذ هذا النص .

(البطعين ٢٧٨ه لسنة ٦٥ق - جلسسسة ٢٠٠٢/١/٢٧) (والحكم في الطعن ٣٧١ه لسنة ٦٥ق - جلسة ٢٠٠٢/١/٢٧) الوقائع

فى يوم ١٩٩٥/١/٢١ طعن بطريق النقض فى حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر بتاريخ ١٩٩٤/١/٢٣ فى الاستئناف رقم ... لسنة .. ق وذلك بصحيفة طلب فيها الطاعن بصفته الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والإحالة.

وفى نفس اليوم أودع الطاعن بصفته مذكرة شارحة وحافظة بمستنداته.

وفي ١٩٩٥/٢/٥ أعلن المطعون ضدهم بصفتهم بصحيفة الطعن.

وفي ٢/٩/٥٩٤ أودع المطعون ضدهم بصفتهم مذكرة بدفاعهم طلبوا فيها رفض الطعن . ثم أودعت النيابة العامة مذكرتها وطلبت فيها الحكم أولا: بعدم قبول إختصام المطعون ضدهما الثانى والثالث بصفتيهما فى الطعن . ثانيا: وفيما عدا ما تقدم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه .

وبجلسة ١٩/١/١/٢ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر فحددت لنظره جلسة مرافعة .

وبجلسة ٢٠٠٢/ ١/٢٨ سمعت الدعوى أمام هذه الدائرة على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم كل من محامى المطعون ضدهم بصفتهم والنيابة العامة على ما جاء بمذكرته ... والمحكمة أرجأت إصدار الحكم الى جلسة اليوم .

الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر / ... و نائب رئيس المحكمة ، والمرافعة وبعد المداولة

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن مأمورية الضرائب الختصة قدرت قيمة ضريبة الدمغة ورسم تنمية الموارد المستحقين على الشركة الطاعنة عن الفترة من ١٩٩٢/٩/٩ وحتى ١٩٩٢/١٢/٣١ ، فإعترضت على هذا التقدير بالنسبة لضريبة الدمغة النسبية المقدرة على رأس مال الشركة وأحيل الخلاف الى لجنة الطعن التى قررت تأييد مال المأمورية لهذه الضريبة، أقامت الطاعنة الدعوى رقم ...

لسنة ... الجيرة الابتدائية طعنا على هذا القرار ، ندبت المحكمة حبيرا وبعد أن أودع تقريره حكمت بتاريخ ٢٠/٣/٣/١٠ بتأييد قسرار اللجنسة . استأنفت الطاعسة هذا الحكم بالإستئناف رقم ... لسنه .. ق . أمام محكمة استئناف القاهرة والتي قضت في ٣٤/١١/٢١ بتأييد الحكم المستأنف ، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها سببا متعلقا بالنظام العام ورأت نقض الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إنه عن السبب المبدى من النيابة العامة ، فحاصله أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بخضوع الشركة الطاعنة لضريبة الدمغة النسبية على رأسمالها وزيادته فى الفترة من ١٩٩٧/ ٩٧٩ وحتى ١٩٩٣/ ١٢/٣٠ إستنادا الى نص المادتين ٨٥٠ من قانون ضريبة الدمغة النسبية الصادر بالقانون رقم ١٩١ لمننة ١٩٨٠ فى حين أن المحكمة الدستورية العليا قضت بحكمها المنشور فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩/٩/ ١٩٩٦ بعدم دستورية نص المادة ٨٥٠ من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١٩١ لمنة ١٩٨٠ وبسقوط مواده ٨٤، ٥٨، ٨٧ المرتبطة بها وذلك لسنة ١٩٨٠ وهذا الحكم ملزم قبل صدور القرار بقانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٩٨ وهذا الحكم ملزم لسلطات الدولة إعمالا للأثر الفورى لا يجوز تطبيق النصوص للمادنية سالفة البيان والمقضى بعدم دستوريتها وقد أدرك الدعوى المطعون ضدها فى المطالبة بضريبة الدمغة النسبية محل النزاع بأثر المعون ضدها فى المطالبة بضريبة الدمغة النسبية محل النزاع بأثر سابق على نشر الحكم بالجريدة الرسمية .

وحيث إن هذا النعي سديد ذلك أنه من المقرر أن للنباية العامة أن تثير من تلقاء ذاتها المسائل المتعلقة بالنظام العام، وكان من المقرر في قبضاء هذه المحكمة أنه يترتب على صدور حكم بعدم دستورية نص في القانون غير ضريبي أو لائحة عدم جواز تطبيقه إعتبارا من اليوم التالي لنشر هذا الحكم بالجريدة الرسمية ، أما إذا تعلق بنص ضريبي فإنه يطبق بأثر مباشر وهذا الحكم ملزم لجميع سلطات الدولة وللكافئة ويتعين على الحاكم بإختلاف أنواعها ودرجاتها أن تمتنع عن تطبيقه على الوقائع والمراكز القانونية المطروحة عليها حتى ولو كانت سابقة على صدور هذا الحكم بعدم الدستورية بإعتباره قضاء كاشفا عن عيب لحق النص منذ نشأته . بما ينفى صلاحيته لترتيب أي أثر من تاريخ نفاذ النص ولازم ذلك أن الحكم بعدم دستورية نص في القانون لا يجوز تطبيقه من اليوم التالى لنشره مادام قد أدرك الدعوى أثناء نظر الطعن أمام محكمة النقض وهو أمر متعلق بالنظام العام تعمله محكمة النقض من تلقاء نفسها ، لما كان ذلك وكانت الحكمة الدستورية العليا قد قضت بحكمها المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٩٦/٩/١٩ بعدم دستورية نص المادة ٨٣ من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ وبسقوط مواده ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ المرتبطة بها - قبل صدور القرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨ الذي عدل الفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ الخاص بالمحكمة الدستورية العليا فغاير في تاريخ تطبيق النص الضريبي المقضى بعدم دستوريته بجعله بأثر مباشر بما لازمه عدم أحقية المصلحة المطعون ضدها في المطالبة بضريبة الدمغة النسبية محل المطالبة بأثر سابق على نشر الحكم في الجريدة الرسمية . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بخضوع الطاعنة لضريبة الدمغة النسبية على رأسمالها وزيادته عن فترة النزاع فإنه يتعين نقضه.

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، وكان المقرر أن النص الباطل منعدم إبتداء لا إنتهاء فلا يكون قابلا للتطبيق أصلا منذ أن نشأ معيبا وكان الحكم المستأنف ومن قبله قرار لجنة الطعن قد أخضعا الطاعنة لضريبة الدمغة النسبية على رأسمالها وزيادته خلال الفترة من ١٩٨٧/٩/٩ حتى ١٩٩٢/١٢/٣١ فإنه يتعين إلغاؤهما.

(الحكم فسى الدعسوى ٨٣٨ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٢٠٠٢/٢/١١ لم ينشر بعد)



الباب الخامس

الدفوع الخاصة بالتقادم

الباب الخامس

الدفوع الخاصة بالتقادم

أولا : الدفع بالتقادم

إن من المستقر عليه أن التقادم في الضرائب والرسوم يقوم على قرينة عدم إرهاق المدين بتراكم اللدين عليه ولا يقومواعلى قرينة الوفاء.

وعلى هذا ليس فى القانون ما يمنع من التمسك بالتقادم رغم المنازعة فى الإلتزام بها أو الإمتناع عن دفعها. ويسرى على التقادم فى الضرائب أحكام القانون المنى إذا لم يرد نص فى قانون الضرائب بشأنه.

كما أن القوانين المتعلقة بالنقادم تسرى من وقت العمل بها طبقا للأثر المباشر للتشريع على كل تقادم لم يتم . كما أن التقادم يرد عليه الوقف .

ومن الجدير بالذكر في هذا المقام أن التمسك بالتقادم لا يتعلق بالنظام العام وإنما لابد أن يتمسك به الممول ولا تستطيع المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها . ومدة التقادم في الضرائب - أي مدة سقوط الحق في المطالبة بدين الضريبة - إنها تبدأ طبقا للقواعد العامة من اللحظة التي تتولد فيها الواقعة المنشئة للضريبة، فهي تولد مع الإيراد الخاضع لها ، كما يتعين إحتساب مدة التقادم على أساس بدء سنة كاملة سواء أكانت تقويمية أو متداخلة .

ونعرض لأحكام النقض بشأن التقادم على الترتيب الزمني التالي ،

ضرائب . « تقادم دين الضريبة ». بدؤه . تقادم . « التقادم المسقط » « بدء التقادم » . دعوى .

الحق في المطالبة بدين الضريبة . سقوطه . ميعاده . بدؤه . مثال في الضريبة على إيرادت القيم المنقولة .

مدة سقوط الحق في المطالبة بدين الضريبة إنما تبدأ طبقا للقواعد العامة وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض – من اللحظة التي تتولد فيها الواقعة المنشئة للضريبة وهذه الواقعة تولد مع ميلاد الإيراد الخاضع لها وهي في خصوص الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وضع الإيراد تحت تصرف صاحب الشأن إذ وضع الربح المحمل بالضريبة تحت تصرف الممول هو وحده الذي يجعل الدين واجبا في ذمته ومستحق الأداء للخزانة العامة . وإذ كانت الجمعية العمومية غير العادية للشركة قد أصدرت قرارها بتوزيع الأسهم المجانبة على المساهمين وتم التوزيع بالفعل تنفيذا للقرار المذكور فإنه من تاريخ صدوره تكون هذه الأسبهم قد وضعت تحت تصرف المساهمين ومنه تبدأ مدة سقوط الحق في المطالبة بالضريبة المستحقة عليها .

(الطعن ۳۲۷ لسنة ۳۱ق – جلسسة۱۹۱۸/۱/۱۹۹۸ س۱۹ ص ۲۶) (الطعن ۱۷۲ لسنة ۳۱ق – جلسسة۱۹۱۷/۱۹۹۷ س۱۸ ص ۸۵۰) تقادم مسقط . قطع التقادم .

الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ... لسنة ... تجارى بني سويف الإبتدائية ضد مصلحة الضرائب -المطعون عليها - طالبا الحكم بسقوط حقها في مطالبته بمبلغ ... جنيهم قيمة الضريبة الخاصة على الأرباح الإستثنائية عن سنتي ١٩٤٤ و ١٩٤٥ وإلغاء الربط الذي أخطــر به وإعتباره كأن لم يكن وقال شرحا لدعواه إن مصلحة الضرائب أخطرته بتاريخ ١٩٦٢/١/١١ بالنموذج رقم ٤ ضرائب للتنبيه عليه بسداد المبلغ المشار إليه ، وبتاريخ ١٩٦٢/١/١٦ وقعت حجزا إداريا على محل تحارته وفاء لهذا المبلغ ، وإذ كان حق الحكومة في المطالبة بما هو مستحق لها يسقط بمضى خمس سنوات عملا بنص المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الذي تسرى أحكامه على ضريبة الأرباح الاستثنائية طبقا للمادة ٢/١١ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ ، وكانت الضريبة المطالب بها عن سنتى النزاع قد سقطت بمضى خمس سنوات لعدم إخطاره بها إلا في ١٩٦٢/١/١١ فقد أقام دعواه بالطلبات سالفة البيان ، وبتاريخ ٢٤ / ١٩٦٢ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه والحكم له بطلباته ، وقيه هذا الاستئناف برقم ... لسنة ...ق تجارى ، ثم أحيل الى محكمة استئناف بني سويف ، وقيد بجدولها برقم ... لسنة ... ق تجارى. وبتاريخ ٢ / ٣/٤ / ١٩٦٤ حكمت المحكمة برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها . وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسبيين الأولين على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قضى بعدم سقوط حق مصلحة الضرائب في المطالبة بالضريبة الإستثنائية عن سنتى ١٩٤٤ و ١٩٤٥ استنادا الى أن لجنة التقدير أصدرت قرارا بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٦ بتقدير صافي أرباح الطاعن في السنوات من ١٩٤٠ حتى ١٩٤٦ ، كما تضمن هذا القرار تحديدا لرأس المال الحقيقي المستشمر الذي يتعلق بتقدير الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية في تلك السنوات ، ثم أخطرته مصلحة الضرائب بربط هذه الضريبة ، وقد انصب الطعن أمام المحكمة الابتدائية وفي الاستئناف على القرار بشقيه ، فيكون التقادم قد إنقطع بالنسبة للضريبة على الأرباح الإستثنائية ، في حين أن المصلحة اتخذت بالنسبة للضريبة الخاصة إجراءات مستقلة عن ضريبة الأرباح التجارية ، وبعد أن إنقضت مدة التقادم على استحقاق الضريبة الخاصة إذ لم تبدأ الإجراءات بشأن هذه الضريبة إلا بإخطاره في ٢/١٨/ ١٩٥١ لإختيار رقم المقارنة ، ثم وجهت اليه المصلحة التنبيهات المؤرخة ٢٦/٣/٢٩ وكلها تالية لقرار لجنة التقدير الذي لم يعرض لتحديد رأس المال الحقيقي المستشمر الا بمناسبة تقدير الأرباح التجارية دون الضريبة الخاصة ، وإذ قرر الحكم المطعون فيه أن مصلحة الضرائب إتخذت إجراءات موحدة لكل من الضريبتين ، وأن التقادم بالنسبة للضريبة الخاصة قد إنقطع ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وخالف الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك إنه لما كانت المادة الحادية عشرة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض ضريبة خاصة على الأرباح الاستثنائية تقضى بأن تسرى على الضريبة الخاصة جميع أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ عدا ما استثنته منها ، كما

تقضى المادة العاشرة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بأنه فيما عدا الأحكام الواردة في المواد السابقة عليها تسرى على الضريبة الخاصة جميع أحكام اللوائح والقرارات المتعلقة بتنفيذ القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقوانين المعدلة أو الكملة له . مما مؤداه أنه ليس ثمة ما يمنع من أن تتخذ مصلحة الضرائب إجراءات موحدة خاصة بربط كل من الضريبتين ، فتكون هذه الإجراءات قاطعة للتقادم بالنسبة لكليهما ، ولما كان البين من الحكم المطعون فيه انه استند في قضائه الى أن قرار لجنة التقدير الصادر في ١٩٤٩/٨/١٦ تضمن تقدير الأرباح التجارية للطاعن ، وكذلك تحديد رأس ماله الحقيقي المستثمر الذى يتعلق بتقدير الضريبة الخاصة على الأرباح الاست ثنائية عن السنوات من ١٩٤٠ الى ١٩٤٩ ، واستدل الحكم على وجهة نظره من أن المصلحة اتخذت إجراءات موحدة بالنسبة للضريبتين بالخطاب المؤرخ ٤ / ٤ / ١٩٥١ الذي أرسله الطاعن الى مأمورية الضرائب ، وأشار فيه الى ربط ضريبتي الأرباح التجارية والاستثنائية ، وانه إختار أرباح سنة ١٩٣٩ رقما للمقارنة ، وطعن في قرار اللجنة أمام القضاء وطلب تعديل استمارات التمويل والتنبيهات حتى تفصل الحكمة في طعنه ، وأشار الطاعن الى خطاب آخر مؤرخ ۱۲/۳/۳/۱۷ سبق أن أرسله الى مصلحة الضرائب بنفس المعنى ، ولما كان ما استخلصه الحكم من هذه المستندات سائغا، ولم يخرج فيه عن المعنى الذي تحتمله عباراتها ، ولما كانت الضريبة على الأرباح الإستثنائية - طبقا للمادتين ٩٧، ٩٧ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديله بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٧ وإعمالًا لحكم القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٠ - تتقادم ويسقط حق مصلحة الضرائب في المطالبة بها في ميعاد غايته ٢٧/ ١٩٥١ بالنسبة لأرباح سنتي ١٩٤٤، ١٩٤٥ ، وكنان مؤدى نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٧ - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - انه يعتبر قاطعا للتقادم إخطار الممول فى المدة من أول يناير سنة ١٩٤٨ الى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٧ بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بعناصر ربط الضريبة أو إخطاره بربطها وفقا لما يستقر عليه رأى المصلحة ، كما تنقطع مدة التقادم بالتنبيه على الممول بأداء الضريبة أو بالإحالة الى لجان الطعن علاوة على أسباب الإنقطاع المنصوص عليها فى القانون المدنى ، ولما كان الثابت من الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه أن التقادم قد قطع بإخطار الطاعن فى ٢٦/٣/١٩٥١ بربط الضريبة الاستثنائية بعد صدور قرار لجنة التقدير ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون أو خالف النابت بالأوراق، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس.

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن تقادما جديدا مدته خمس عشرة سنة قد بدأ في قضاءه على أن تقادما جديدا مدته خمس عشرة سنة قد بدأ في الواحر 1907/7/28 بصدور الحكم الاستئنافي في الطعن الذي رفعه الطاعن في قرار لجنة التقدير ، واستند الحكم في ذلك الى نص المادة أن الحكم الاستئنافي المشار إليه لم يحكم بدين الضريبة الاستئنائية ، أن الحكم الاستئنائية المناد وعاءها ، فيكون التقادم الجديد من نوع التقادم القديم ، وإذ بل حدد وعاءها ، فيكون التقادم الجديد من نوع التقادم القديم ، وإذ التبيهات الحاصلة في يناير سنة ١٩٣٦ فإن حق مصلحة الضرائب في المطالبة بهذه الضريبة يكون قد سقط عملا بنص المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن النص فى المادة ٣٨٥ من المقانون المدنى على انه و اذا انقطع التقادم بدأ تقادم جديد يسرى من وقت انتهاء الاثر المترتب على سبب الانقطاع وتكون مدته هى مدة التقادم الاول وعلى انه اذا حكم بالدين وحاز الحكم قوة الامر

المقضى أو اذا كان الدين مما يتقادم بسنة واحدة وانقطع تقادمه باقرار المدين كانت مدة التقادم الجديد خمس عشرة سنة الا ان يكون الدين الحكوم به متضمنا لالتزامات دورية متجددة لاتستحق الاداء الا بعيد صدور الحكم ، يدل على أنه أذا إنتهى السبب الذي قطع التقادم السابق بحكم نهائي ، فإن مدة التقادم الجديد الذي يبدأ سريانه مند صدور هذا الحكم النهائي تكون خمس عشرة سنة كاملة اعتبارا بأن الحكم النهائي يقوى الإلتزام ويمده بسبب جديد للبقاء . لما كان ذلك وكان الحكم النهائي الصادر بتاريخ ٢٤/٦/٦٥٣ في الطعن على قرار لجنة التقدير قد حدد رأس المال الحقيقي المستثمر في السنوات من ١٩٤٠ الى ١٩٤٦ بمبالغ معينة ، فإنه يسسرى منذ صدور هذا الحكم تقادم جديد مدته خمس عشرة سنة ، ولا محل للتحدى بأن هذا الحكم لم يحدد مقدار الضريبة في منطوقه ، ذلك أن الحكم بين العناصر التي يمكن بها تحديد مقدار الضريبة ، إذ قدر رأس المال الحقيقي المستشمر الذي يمكن على أساسه احتساب الضريبة الاستثنائية بنسبة مشوية حددها القانون من رأس المال المذكور، ولما كان الثابت في الدعوى أن مصلحة الضرائب قد أخطر الطباعن في ١٩٦٢/١/١١ بالربط المعدل للضريبة الاستثنائية طبقا لما انتهى إليه الحكم النهائي الصادر في ٢٤/٦/٦٥٣ وقبل مضى خمس عشرة سنة من تاريخ صدور هذا الحكم فإن الحكم المطعون فيه إذ جرى في قضائه على عدم سقوط حق مصلحة الضرائب في المطالبة بهذه الضريبة يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، ويكون النعي عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن . .

(الطعن ۲۸۸ لسنة ۳۶ق - جلسة۲۶/۵/۲۷۲ ص۹۹۳)

التقادم الضريبي . بدء سريانه . من اليوم التالي لإنقضاء المهلة المحددة لتقديم الإقرار م ٩٧ مكرر ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن مأمسورية ضرائب بني سويف قدرت صنافي أرباح المطعنسون ضنده من نشساطه في تجنارة الغيلال وأعمال المقاولة في السنوات من ١٩٥٦ الى ١٩٦١ بالمبالغ الآتية على التوالي ... ، ... ، ... جنيها وقامت بإخطاره بالنموذج ١٨ ضرائب بتاريخ ٦/١/١/١٥ ثم بالنموذج ١٩ ضرائب بتاريخ ١٩٦٥/٥/٨ وإذ اعترض المطعون ضده أحيل الخلاف الى لجنة الطعن حيث دفع أمامها بسقوط حق الطاعنة في إقتضاء الضريبة عن السنوات من ١٩٥٦ الى ١٩٦٠ وبتاريخ ١١/١١/١٩٥ أصدرت اللجنة قرارها بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفض الدفع بالتقادم وبتخفيض تقدير المأمورية لصمافي الأرباح في سنة ١٩٥٦ الي مبلغ جنيها وفي سنة ١٩٥٧ الني مبلغ جنيها وفي سنة ١٩٥٨ الى مسبلغ جنيسهسا وفي سنة ١٩٥٩ الى مبلغ..... جنيها وفي كل من سنتي ١٩٦٠ ، ١٩٦١ الي مبلغ ... جنيها - أقام المطعون ضده الدعوى رقم ... لسنة تجارى كلى بنى سويف طعنا على هذا القرار، وبتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٦ حكمت المحكمة أولا بسقوط حق مصلحة الضرائب في المطالبة بما هو مستحق لها من ضرائب حتى يوم ١٩٢٠/٥/٨ . ثانيا - بندب مكتب خبراء وزارة العدل لتقدير صافى أرباح المدة من ٩/٥/٥١٩

حتى نهاية سنة ١٩٦١ وبعد أن قسدم الخبير تقريره قضت المحكمة بجلسة ١٩٦٩/٣/٣٠ بالنسبة لهذه المدة ، استأنفت مصلحة الضرائب هذين الحكمين بالإستئناف رقم ... لسنة ... ق بنى سويف طالبة إلغاء الشق الأول من الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٦/١٢/١٥ وتأييد قرار اللجنة . وبتاريخ ١٩٦٢/١٢/١٥ حكمت الحكمة بقبول قرار اللجنة . وبتاريخ ١٩١٢/١٠/١٥ حكمت الحكمية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكمين المستأنفين . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض طالبة نقضه في خصوص قضائه بسقوط الضريبة المستحقة عن سنة ١٩٥٩ وعن المدة من أول سنة ١٩٦٠ حتى ١٩٥٨/٥/١٠ وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة المشورة فحددت جلسة لنظره.

وحيث إن النيابة أثارت بمذكرتها أن الطاعنة فوتت ميعاد استئناف الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٦/١/١٥ وأنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ بقضائه بقبول استئناف ذلك الحكم شكلا – وانه لما كان شكل الاستئناف من النظام العام فإن محكمة النقض أن تتعرض له من تلقاء نفسها ويكون الطعن غير مجد، لأن الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٦/١٢/١٩ أصبح إنتهائيا حائزا لقوة الأمر المقضى وهو أيضا من النظام العام في ظل قانون المرافعات الحالى وإنتهت من ذلك الى طلب عدم قبول الطعن، كما ضمنت مذكرتها في شأن سبب الطعن أنه في محله، وأصرت بالجلسة على هذا الرأى.

وحيث إن ما أثارته النيابة غير مقبول لأنه وإن كان يجوز للنيابة كما يجوز للمحكمة من تلقاء نفسها أن تثير في الطعن ما يتعلق بالنظام العام إلا أن ذلك مشروط بأن يكون واردا على الجزء المطعون عليه من الحكم ، ولما كان شكل الاستئناف لم يرد عليه طعن فيكون ما قضت به محكمة الاستئناف من قبول الإستئناف شكلا قد حاز قوة الأمر المقضى.

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى فيه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك تقول أن الحكم المطعون فيه لم يعتد بإعلان النموذج ١٨ ضرائب الحاصل بتاريخ ١٩٦٥/١٩٦٩ كإجراء قاطع للتقادم استنادا الى القول بان هذا النموذج لا يشتمل على تنبيه بالدفع وأنه لا يعدو أن يكون عملا تمهيديا لربط الضريبة حالة أن إخطارات الضرائب إذا سلمت الى الممول أو من ينوب عنه قانونا أو أرسلت له بكتاب موصى عليه مع علم الوصول تعتبر الإجراءات القاطعة للتقادم ، هذا الى جانب انه بفرض صحة ما إنتهى إليه فإنه وفى خصوص أرباح سنة ١٩٦٠ التى خالف نص المادة ٩٧ مكررا من القسانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ التى تقضى بأن التقادم يبدأ من اليوم التالى لإنتهاء الأجل المحدد لتقديم الإقرار.

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أنه لما كانت المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ٥٣ فى شأن تقادم الضرائب والرسوم اعتبرت تنبيها قاطعا للتقادم أوراد الضرائب والرسوم وإعلانات المطالبة والإخطارات، وكان إخطار الممول بعناصر ربط الضريبة بالنموذج ١٨ ضرائب على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - هو مما ينقطع به تقادم الضريبة وكانت المادة ٩٧ مكرره من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٥٧ تقضى بأن تقادم الضريبة يبدأ من اليوم التالى لإنتهاء الأجل المحدد لتقديم الإقرار المنصوص عليه فى المادة ٤٨ من ذلك القانون فإن الحكم المطعون فيه

إذ خالف هذا النظر ولم يعتد بإخطار المطعون ضده بالنموذج ١٨ ضرائب كإجراء قاطع للتقادم ولم يحتسب بدء التقادم من اليوم التالى الإنتهاء الأجل الحدد لتقديم الإقرار من المطعون ضده يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه فى خصوص سبب الطعن .

(الطعن ٣ لسنة ٤١ ق - جلسـة٢٢/١/٢٧٦ س٧٧ ص ٢٨٤)

التقادم الضريبى . بدؤه من اليوم التالى لإنقضاء المهلة المحددة لتقديم الإقرار . إخطار الممول بعناصر ربط الضريبة . أثره . إنقطاع التقادم .

الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن مأمورية ضرائب المحلة الكبرى قدرت أرباح المطعون ضده الأول عن نشاطه فى تجارة الخردوات والملابس الجاهزة والأحذية والصينى والأدوات المنزلية والتحف والسجاد فى السنوات من ١٩٥٣ الى ١٩٥٧ وأخطرته بتقديرها كسما أخطرت المطعون ضده الثانى بها اعتباره متنازلا إليه عن المنشأة مسئولا عن الضرائب المستحقة عليها، وإذ اعترض المطعون ضدهما وأحيل الخلاف الى لجنة الطعن التى قررت بتاريخ ١٩٥١ (أولا) برفض الدفع بسقوط حق مصلحة الضرائب فى المطالبة بالضرائب المستحقة عن السنوات من ١٩٥٧ الى ١٩٥٧ بالتقادم . (ثانيا) برفض الدفع بعدم مسئولية المطعون ضده الثانى عن سداد الضرائب برفض الدفع بعدم مسئولية المطعون ضده الثانى عن سداد الضرائب

المستحقة عن السنوات المذكورة بالتضامن مع المطعون ضده الأول. (ثالثا) برفض الدفع ببطلان الإجراءات وتخفيض أرباح المطعون ضده الأول الى مبلغ ج في كل من السنوات من ١٩٥٣ الى ١٩٥٦ والى مبلغ ١٩٥٦ جنيبها في سنة ١٩٥٧ ، فقد أقاما الدعوى رقم لسنة تجارى طنطا الابتدائية طعنا في هذا القرار، وبتاريخ ٢٨/٣/٢٨ حكمت الحكمة بسقوط حق مصلحة الضرائب في المطالبة بالضرائب عن السنوات من الى استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم لسنةق . طنطا ، وبتاريخ ١٩٧٢/١٢/٦ حكمت الحكمة أولا: بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من سقوط الضريبة عن سنة ثانيا: بإلغائه فيما عدا ذلك وبإلغاء القرار المطعون فيه وبراءة ذمة المطعون ضدهما من الضريبة المستحقة على المطعون ضده الأول عن سنتى، ثالثا : ندب مكتب خبراء وزارة العدل لبيان صافى أرباح المطعبون ضمده الأول في سنتى طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم سنة ٤٣ قيضائية ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت وبتاريخ ١٩٧٥/١٢/٨ فحكمت بإعتبار أرباح المطعون ضده الأول في كل من سنتي، مبلغ جنيها . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم وكذلك في الحكم الصادر وبتاريخ ٢ / ١٢ / ١٩٧٢ بطريق النقض بالطعن رقم لسنة قضائية وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأيها في الطعن رقم ... سنة ... قضائية بعدم جوازه ، وفي الطعن رقم ... سنة قضائية بنقض الحكم المطعون فيه الصادر بجلسة ٥/١٢/١٩٧٢ وعرض الطعنان على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظرهما وفيها

النزمت النيابة رأيها وقررت انحكمة ضم الطعنين معا ليصدر فيهما حكم واحد.

أولاً : عن الطعن رقم ... لسنة ... قضائية .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، حاصل أولهما مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أن الحكم قضى بسقوط حق مصلحة الضرائب في المطالبة بالضريبة المستحقة عن سنة استنادا الى أن المطمون ضدهما أعلنا بالنموذج رقم ١٩ ضرائب في ١٩٥٧/٦/ بعد مضى مدة تزيد على خمس سنوات ، في حين إن مدة التقادم تبدأ من اليوم التالي لإنتهاء الأجل المحدد لتقديم الإقرار وفقا لحكم الفقرة الأولى من المادة لإنتهاء الأجل المحدد لتقديم الإقرار وفقا لحكم الفقرة الأولى من المادة رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٩ المضافة بالمرسوم بقانون رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٩ المضافة بالمرسوم بقانون يبدأ في أول ابريل سنة ١٩٥٣ ويكتمل في ١٩٥٩ / ١٩٥٩ ، وإذ يبدأ في أول ابريل سنة ١٩٥٧ ويكتمل في ١٩٥٩ عضرائب في يبدأ للطعبون ضدهما قد أخطرا بالنموذج ١٩٥٨ ضرائب في لا يكون قد سقط بالتقادم .

ومن حسيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن المادة ٤٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ نصت على ؛ انه على الممول أن يقدم الى مصلحة الضرائب قبل أول ابريل من كل سنة أو في بحر ثلاث شهور من تاريخ إنتهاء سنته المالية إقرارا مبينا فيه مقدار أرباحه مع جمميع الوثائق والمستندات المؤيدة له ، وقررت المادتان ٩٧ ، ٩٧ مكررا من القانون ذاته أن حق الحكومة في المطالبة بما هو مستحق

لها بمقتضى القانون يسقط بمضى خمس سنوات تبدأ من اليوم التالي لانتهاء الأجل المحدد لتقديم الإقرار ، ومؤدى ذلك وعملي ما جرى به قضاء هذه الحكمة - أن التقادم الضريبي لا يبدأ إلا من اليوم التالي لإنقضاء المهلة المحددة لتقديم الإقرار ، ومؤدى ذلك وعلى ما جرى به قضاء هذه الحكمة أن التقادم الضريبي لا يبدأ إلا من اليوم التالي لإنقضاء المهلة المحددة لتقديم الإقرار، ولما كانت المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ في شأن تقادم الضرائب والرسوم اعتبرت تنبيها قاطعا لتقادم أوراد الضرائب والرسوم وإعلانات المطالبة والإخطارات ، وكان إخطار الممول بعناصر ربط الضريبة بالنموذج رقم ١٨٥، ضرائب هو مما ينقطع به تقادم الضريبة ، لما كان ذلك ، وكان تقادم الضريبة المستحقة عن سنة ١٩٥٣ يبدأ من أول ابريل منة ١٩٥٤ ، وتم إخطار المطعون ضدهما بالنموذج رقم ١٨٥، ضرائب بتاريخ ٨/٦/٨ قبل إكتمال مدة التقادم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى الى سقوط حق مصلحة الضرائب في المطالبة بالضريبة المستحقة عن سنة ١٩٥٣ بالتقادم ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

ومن حيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم قضى ببراءة ذمة المطعسون ضيده الأول من الضيرائب المستحقة عليه عن سنتى استنادا الى الخطاب الذى أرسل اليه من مصلحة الضرائب في ١٩٦٧/١٠/١٠ بإسقاط الضريبة المستحقة عليه حتى نهاية سنة ١٩٥٥ ، في حين أن إعفاء الممول من الضريبة طبقا لحكم المادة ٩٣ مكررا (٣) من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٦٧ منوط بثبوت إعساره أو إفلاسه أو أن تكون الأموال التي يمكن التنفيذ عليها ضئيلة بالنسبة للضرائب المستحقة أو أن يكون من شأن التنفيذ أن يعوق الممول عن متابعة نشاطه نهائيا ، ولما كان

الثابت أن المطعون ضده الأول لا تتوافر في حقه أية حالة من هذه الحالات ، فإن إعفاءه من الضريبة يكون مخالفا للقانون ، هذا فضلا عن أن قرار الإعفاء يجب أن يصدر من وزير الخزانة طبقا لحكم المادة سالفة الذكر وهو ما لم يتحقق في الدعوى .

ومن حيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه يقوم على دفاع قانونى بمخالفة واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

ومن حيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطمور فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم رتب على قصائه ببراءة ذمة المطعون ضده الأول من دين الضريبة عن سنتى ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ براءة ذمة الثاني من هذه الضريبة استنادا الى حكم المادة ٢٩٤ من القانون المدنى ، في حين أن المطعون ضده الثاني بإعتباره متنازلا اليه مسئول بالتضامن مع المطعون ضده الأول عن الضريبة ، وطبقا لنص المادة ٢٨٩ من القانون المدنى إذا أبرأ الدائن أحد المدينين المتضامنين فلا تبرأ ذمة الباقين إلا إذا أطرح الدائن بذلك ، ولم تصرح مصلحة الضرائب بإبراء ذمة المطعون ضده الثاني من الضرائب المستحقة ، ولا محل للإستناد في هذا الصدد الى المادة ٢٩٤ من القانون المدنى لأنها تنظم حالة تصالح الدائن مع أحد المدينين المتضامنين وهي حالة غير متوافرة في الدعوى .

ومن حيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أن المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أن : ويكون كل من المتنازل والمتنازل له مسئولا بالتضامن عما استحق من ضرائب على المنسآت المتنازل عنها الى تاريخ التنازل وتنص المادة ٢٩٩ من

القانون المدنى على أنه : « إذا كان أحد المدينين المتضامنين هو وحده صاحب المصلحة في الدين فهو الذي يتحمل به كله نحو الباقين» بما مقتضاه أنه إذا كان المدائن يعلم أن مدينا متضامنا هو وحده صاحب المصلحة في الدين ثم ابرأه منه فليس له أن يرجع بعد ذلك بشئ على المدينين الآخرين ، ذلك أنه إذا رجع على أحد منهم كان لهذا أن يرجع على صاحب المصلحة بالرغم من إبرائه فتنعدم الفائدة من هذا الإبراء . وإذ كان ذلك وكانت الطاعنة تعلم حين أبرأت المتنازل - المطعون ضده الأول - أنه وحده صاحب المصلحة في المدين، فإنه لا يكون لها الحق في مطالبة المتنازل له بهذا الدين . وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خلص الى هذه التيجة الصحيحة فإنه لا يعبه المتمل عليه من تقديرات خاطئة ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس.

ومن حيث إن الطاعنة اقتصرت في أسباب طعنها على الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٦ ولم توجه شيئا منها الى الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٥ ، فإن الطعن في هذا الحكم الأخير يكون غير مقبول.

ثانيا : عن الطعن رقم لسنة ... قضائية .

من حيث إن هذا الطعن قد انصب على الحكم الصادر من محكمة استئناف طنطا بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١ الذى فصلت فيه هذه المحكمة في الطعن رقم ... لسنة ... قضائية على الوجه السالف بيانه ، فإن الخصومة فيه تكون منتهية .

(الطعنيان رقميا ١٠٢ لسنة ٤٣ق و ٩٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٧٧/٤/١٧ س ١٤٣)

التقادم الضريبى . بدء سريانه من اليوم التالى لإنتهاء ميعاد تقديم الإقرار أو من تاريخ إخطار الممول للمصلحة في حالة عدم تقديمه الإقرار . الربط عن نشاط مخفى أو عناصر مخفه . سريان التقادم بالنسبة له من تاريخ علم مصلحة الضرائب بذلك. م ٤٧ مكررا ، ٧ / ٩٧ ، ٢ من ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

نص الفيقرة الأولى من المادة ٤٧ مكرر من القيانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ٦٩ والفقرة الأولى من المادة ٩٧ من ذات القانون ، والفقرة الأولى من المادة ٩٧ مكرو المضافة بالقانون رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٥٢ المعمول به في ٢٢ / ١ / ١٩٥٣ ، والفقرتين الأولى والشانية من المادة ٩٧ مكرر من ذات القانون المضافسين الأولى بالقيانون ٢٤٤ لسنة ١٩٥٥ المعمول به في ٧/ ١٩٥٥/ والثانية بالقانون ٧٧ لسنة ١٩٦٩ المعمول به من ١٩٦٩/٨/٢٨ يدل على أن الشارع الضريبي وإن حدد في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ عند إصداره أجل التقادم المسقط لحق مصلحة الضرائب إلا أنه لم يحدد بداية سريانه ثم حددها بالقانون رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٥٣ ، ٧٧ لسنة ١٩٦٩ بإضافة المادة ٩٧ مكرر والفقرة الثانية من المادة ٩٧ مكرر (١) وجعل بداية سريان التقادم من اليوم التالي لإنتهاء ميعاد تقديم الإقرار أو من تاريخ إخطار الممول للمصلحة في حالة عدم تقديمه الإقرار فإذا كان الربط عن نشاط مخفى أو عناصر مخفاه فإن التقادم لا يسرى إلا من تاريخ علم مصلحة الضرائب بذلك النشاط أو بتلك العناصر وهو ما يقضى به صراحة نص المادة ٩٧ مكرر (١) سالفة البيان ، يؤكد هذا النظر أن الشمارع لم يذكر المادة ٤٧ مكرر بين المواد التي عددتها المادة ٩٧ مكرر.

الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مأمورية ضرائب بني سويف قدرت أرباح المطعون ضده عن نشاطه في استغلال جرار زراعي في كل سنة من السنوات من ١٩٧٠ الى ١٩٧٦ بمبلغ جنيمه، فاعترض وأحيل الخلاف الى لجنة الطعن التي قررت تخفيض التقدير الى مبلغ ... جنيه. أقام المطعون ضده الدعوى رقم ... لسنة ... تجارى كلى بني سويف طعنا في قراري اللجنة ابتغاء الحكم بالغائهما وبسقوط حق المصلحة الطاعنة في الضريبة عن السنوات من ١٩٧٠ الى ١٩٧٣ بالتقادم . وبتاريخ ١٩٨٠/١/٢٤ قضت محكمة أول درجة بندب خبير وبعد أن قدم تقريره قضت في ٢٩ / ١ / ١٩٨١ بإلغاء القرارين المشبار إليهما لعدم ثبوت مزاولة المطعون ضده النشاط. استأنفت المصلحة الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف لسنة ... ق تجاري أمام محكمة استئناف بني سويف التي قضت بتاريخ ٢/١/٢/١ بسقوط حق المصلحة في الضريبة عن سنتي ١٩٧١ و١٩٧٣ بالتقادم وبتأييد القرارين المطعون فيهما عن باقي سنوات النزاع ، طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم - فيما قضى به مسن سقوط حقهما في الضريبة عن سنتي ١٩٧١ ، ١٩٧٢ - بالتقادم - بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها. وحيث إنه ثما تنعى به المصلحة الطاعنة بالوجه الشالث من سبب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول أنه لما كان الثابت أن المطعون ضده لم يقدم إليها الإقرار الضريبي عن نشاطه محل النزاع في كل من سنتي يقدم إليها الإدارة فإنه عملا بالفقرة الثانية من المادة ٩٧ طريق تحريات جهة الإدارة فإنه عملا بالفقرة الثانية من المادة ٩٧ مكرر(١) من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون ٧٧ لسنة ١٩٦٩ لا تكون مدة تقادم الضريبة قد بدأت بعد . وإذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه بتقادم الضريبة عن نشاط المطعون ضده في هاتين السنتين على حساب مدة التقادم بدءا من اليوم التالي لإنتهاء الأجل المحدد لتقديم المول الإقرار الضريبي عن كل منهما فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه لما كان النص في الفقرة الأولى من المادة ٤٧ مكرر من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمعدلة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٣٩ على أن « يعتبر التنبيه على الممول بالدفع قطعيا ومع ذلك فللمصلحة دون إخلال بأجل التقادم المنصوص عليه في المادة ٩٧ أن تجرى ربطا إضافيا وذلك إذا تحققت أن الممول لم يقدم إقرارا صحيحا شاملا بأن أخفى مبالغ مما تسرى الضريبة عليها أو نشاطا أو مستندات أو غيرها أو قدم بيانات غير صحيحة أو استعمل طرقا احتيالية للتخلص من أداء الضريبة كلها أو محيحة أو استعمل طرقا احتيالية للتخلص من أداء الضريبة كلها أو بعضها ... الخ » وفي الفقرة الأولى من المادة ٩٧ من ذات بقتضي هذا القانون بمضي خمس سنوات ... ، وفي الفقرة الأولى من المادة ٩٧ مكرر المضافة بالقانون رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٥٧ المعمول به في ١٩٥٤ / ١٩٥٣ لسنة ١٩٥٧ عليها في

الفقرة الأولى من المادة ٩٧ من اليوم التالي لإنتبهاء الأجل المحدد لتقديم الإقرار المنصوص عليه في المواد ٤٣، ٤٨، ٧٥» وفي الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٩٧ مكرر (١) من ذات القانون المضافتيين الأولى بالقيانون ٢٤٤ لسنة ١٩٥٥ المعيميول به في ١٩٥٥/٥/٧ والثانية بالقانون ٧٧ لسنة ١٩٦٩ المعمول به من ٢٨/٨/٢٨ على أن " تبدأ مدة التقادم في الحالات المنصوص عليها في المادة ٤٧ مكررا من تاريخ العلم بالعناصر الخفاة وتبدأ مدة التقادم بالنسبة الي الممول الذى يقدم إقرارا من تاريخ إخطاره لمصلحة الضرائب بجزاولة النشاط ، . يدل على أن الشارع الضريبي وإن حدد في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ عند إصداره أجل التقادم المسقط لحق مصلحة الضرائب إلا انه لم يحدد بداية سريانه ثم حددها بالقانونين رقمي ٣٣٩ لسنة ١٩٥٢ ، ٧٧ لسنة ١٩٦٩ بإضافة المادة ٩٧ مكرر والفقرة الثانية من المادة ٩٧ مكرر (١) وجعل بداية سريان التقادم من اليوم التالي لانتهاء ميعاد تقديم الإقرار أو من تاريخ إخطار الممول للمصلحة في حالة عدم تقديمه الإقرار فإذا كان الربط عن نشاط مخفى أو عن عناصر مخفاه فإه التقادم لا يسرى إلا من تاريخ علم مصلحة الضرائب بذلك النشاط أو بتلك العناصر وهو ما يقضى به صراحة نص المادة ٩٧ مكرر (١) سالفة البيان يؤكد هذا النظر أن الشارع لم يذكر المادة ٤٧ مكرر بين المواد التي عددتها المادة ٩٧ مكرر . لما كنان ذلك وكنان الشابت بالأوراق أن المطعون ضده لم يتقدم للمصلحة الطاعنة بالإقرار الضريبي عن نشاطه في استغلال الجرار الزراعي ولم يخطرها به ولم تعلم الطاعنة بهذا النشاط إلا بتاريخ ٢٣ / ٩ / ١٩٧٤ تاريخ ورود نئيجة تحريات جهة الإدارة الى مأمورية الضرائب - فإن تقادم الضريبة عن هذا النشاط في سنتي ١٩٧١ ، ١٩٧٧ لا يبدأ سريانه إلا من التاريخ الأخير وإذ كانت

مصلحة الضرائب قد إتخدت اجراءات الربط وأخطرت المطعون ضده بالنموذج ١٩ ضرائب في ١١ ١٩٧٧/١ أي قبل اكتمال مدة التقادم فإن الحكم المطعود فيه إد قضى بتقادم الضريبة المستحقة عن أرباح هاتين السنتين مغفلا حكم المادة ٩٧ مكرر (١) الواجب الطبيق يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه.

(الطعن ٩٦ م لسنة ٥٦ ق جلسية ١٦ / ١٩٨٧ س ٣٩ ص ٣٩٥)

إجراءات قطع تقادم الضرائب والرسوم المنصوص عليها في القانون رقم 75٦ لسنة 190٣. إعتبارها مكملة للإجراءات القاطعة لتقادم كافة أنواع سريانها على الإخطارات بعناصر الربط الضريبي والإخطارات بالربط على السواء . مؤدى ذلك. إغفال الحكم الرد على دفاع الطاعن بإنقطاع تقادم رسوم الشهر محل التظلم بتوجيه إعلان المطالبة بها بكتاب موصى عليه. قصور.

الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم الطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضده رفع بتقرير في قلم كتاب محكمة الجيزة الابتدائية من أمر تقدير الرسوم التكميلية الصادر من مصلحة الشهر العقارى محل المطالبة رقم وقيد عن هذا التظلم الدعوى رقم لسنة ... لدى تلك الحكمة وقال بيانا

لتظلمه أن مكتب شهر عقارى الجيزة أصدر أمر بتقدير رسوم عقارية عن المحرر المشهر برقـم ... في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٩ بمبلغ ... المجنبها ، وإذ كان الحق في إقتضاء هذه الرسوم سقط بمضى المدة كما أنه لم يعلن بإعنباره الملتزم بأدائها بالأسس والأسباب التي قام عليها التقدير فقد أقام تظلمه ليحكم بإلغاء ذلك الأمر ، وبتاريخ ٢٨ من ابريل سنة ١٩٨٧ قضت المحكمة بقبول التظلم شكلا وفي الموضوع بسقوط الحق في المطالبة بمضى المدة. استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين إلغاءه. والقضاء أصليا بعدم قبول التظلم لرفعه بعد الميعاد وإحتياطيا برفضه، وبتاريخ ٨ من يونيه سنة ١٩٨٨ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم يونيه تاهامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه، وإذ النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها.

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد قوامه الخطأ في تطبيق القانون – والقصور في التسبيب من وجهين وفي بيان أولهما يقول الطاعنان أنهما تمسكا أمام محكمة الاستئناف بتوجيه تكليف بالدفع وإنذار بالوفاء الى الطعون ضده بكتاب مصحوب بعلم الوصول متضمنا بيانات أمر التقدير المتظلم منه وقد تسلمه بتاريخ ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٨٤ وأن من شأن هذا الإجراء أن تنفتح به مواعيد التظلم من الأمر وإذ قرر المطعون ضده بالتظلم منه في ٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٦ فيكون تظلمه مرفوعا بعد المعاد القانوني ، إلا أن الحكم المطعون فيه إنتهى الى قبول التظلم على سند من عدم اعلان المطعون ضده بالأمر مغفلا الرد على دفاع الطاعنين في هذا الشأن وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحبت إن هذا النعي مردود ذلك بأن النص في المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم تكميلية يصدر أمين المكتب الختص أمر تقدير بتلك الرسوم ويعلن هذا الأمر الى ذوى الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول أو على يد أحد محضرى المحكمة ، ويجوز لذوى الشأن - في غير حالة تقدير القيمة بمعرفة أهل الخبرة المنصوص عليها في المادة (٧١) - المتظلم من أمر التقدير خلال ثمانية أيام من تاريخ الإعلان وإلا أصبح الأمر نهائياه، يدل على أن الإعلان الذي يبدأ منه سريان مسعاد التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية للشهر العقارى يتعين أن يكون بنسخة رسمية من الأمر ذاته الصادر من أمين مكتب الشهر العقارى الختص متضمنا بيان مقدار الرسوم الواجبة الأداء والمحرر المستحقة عنه هذه الرسوم وتعين الأشخاص الملزمين بها ، وإذ كان الثابت في الأوراق أن المطالبة التي وجهها الطاعن الى المطعون ضده مصحوبة بعلم الوصول بتاريخ ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٨٤ لا تحوى نسخة أمر تقدير الرسوم الصادر من أمين المكتب المختص مشتملا على بياناته آنفة البيان ومن ثم فإن هذه المطالبة بمجردها لا يصح في القانون اعتبارها اعلانا بأمر التقدير يبدأ من تاريخ حصوله سريان ميعاد التظلم مما يكون معه الدفع المبدى من الطاعنين أمام محكمة الاستئناف بعدم قبول التظلم شكلا لرفعه بعد الميعاد استنادا الى، تاريخ الإخطار تلك المطالبة هو دفع ظاهر الفساد في القانون فلا يعيب الحكم المطعون فيه إن هو أغفل تضمين أسبابه ردا صريحا عليه واكتفى بتأييد الحكم الابتدائي القاضي بقبول التظلم شكلا، الأمر الذي يكون معه النعي في هذا الصدد على غير أساس.

وحيث إن حاصل الوجه الثاني من سبب الطعن أن الإخطار الموجه الى المطعون ضده بالكتاب الموصى عليه بعلم الوصول في ٢٧

من سبتمبر سنة ١٩٨٤ - يعتبر إجراءا قاطعا لتقادم الرسوم المستحقة عن المحرر المشهر في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٩ والصادر بها الأمر المتظلم منه و ذلك عملا بالمادة الثالثة من القانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٣ ، وتبدأ من تاريخ هذا الإنقطاع مدة تقادم جديدة لم تكتمل حتى تاريخ ١٩٨٤/ ١٩٨٦ الذي رفع فيه التظلم ، وقيد تمسك الطاعنان بهذا الدفاع في صحيفة الاستئناف إلا أن الحكم المطعون فيه قد أغفل بحثه ولم يرد عليه - مع أنه دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى في الدعوى - وإنتهى الى تأييد الحكم الابتدائى بسقوط المطالبة بمضى المدة مما يعبه بالقصور المستوجب لنقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك بأن الشارع عندما رأى تعديل أحكام تقادم الضرائب والرسوم وأصدر القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ الذي نص في مادته الثالثة على انه « يعتبر تنبيها قاطعا للتقادم أوراد الضرائب والرسوم وإعلانات المطالبة والإخطارات إذا سلم أحدها الى الممول أو من ينوب عنه قانونا أو أرسل اليه بكتاب موصى عليه مع علم الوصول ... ، فقد دل بذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه الحكمة - على أن إجراءات قطع التقادم التي عددها الشارع مكملة للإجراءات القاطعة لتقادم كافة الضرائب والرسوم ، وإذ جاءت عبارة - و إعلانات المطالبة والإخطارات إذا سلم أحدها، في مقام التعداد للإجراءات القاطعة للتقادم عامة ومطلقة ، ومن ثم فإنها تسرى على الإخطارات بعناصر الضريبة أو الرسم والإخطارات بالربط على سواء ، ولا يصح تخصيصها بنوع معين من الإخطارات غير مخصص ، لما كان ذلك وكان الطاعنان قد تمسكا بإنقطاع تقادم رسوم الشهر محل التظلم بتوجيه اعلان بالمطالبة بها بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول سلم الى المطعون ضده في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٧٩ وقدما تأييدا لدفاعهما علم الوصول الذى يشير الى توجيه ذلك الكتاب فإن هذا الدفاع يكون دفاعا جوهريا من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى في المدعوى وإذ لم يعين الحكم المطعون فيه بتمحيصه وأعرض عن الرد عليه بما يفنده وإنتهى الى تأييد الحكم الابتدائى القاضى بسقوط الرسوم محل الأمر المتظلم منه بمضى المدة ، فإنه يكون معيسا بالقصور في التسبيب بما يوجب نقضه لهذا السبب.

(الطعن ٣٤٢١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٣١/٩٠/٣/١٩٩٠ ص ٩٠٤)

الحق فى المطالبة بدين الضريبة . تبدأ مدة سقوطه من تاريخ وجوبه فى ذمة المدين فإذا كان مؤجلا أو معلقا على شرط فإن ميعاد سقوطه يبدأ من يوم حلول الأجل أو تحقق الشرط . طلب الممول إصدار بطاقة ضريبية عن نشاطه الخاضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية . تضمنه بطريق اللزوم الإخطار بمزاولة هذا النشاط . أثره. بدء تقادم دين الضريبة من تاريخ هذا الطلب .

(الطعن ٢١٧١ لسنة ٥٦٦ – جلسة ٢٥ / ٢/١٩٩١ ص ٥٦١)

إقتصار الحكم على إلغاء قرار اللجنة فيما قرره من سقوط الضريبة في بعض السنوات دون أن يتجاوز ذلك الى الإلزام بأداء دين الضريبة أو تقدير الأرباح عن هذه السنوات . عدم اعتباره حكما بالدين في مفهوم الفقرة الثانية من المادة ٣٨٥ مدنى . أثره . تقادم دين الضريبة المقدرة بمعرفة المأمورية بعد صدوره بخمس سنوات.

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المصلحة الطاعنة كانت قد قدرت أرباح منشأة المطعون ضده عن السنوات من ١٩٤٣/٤٢ حتى عام ١٩٤٧، فإعترض وأحيل الخلاف الى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بسقوط حق الطاعنة في إقتضاء أية ضرائب عن السنوات من ١٩٤٣/٤٢ حتى عام ١٩٤٥/٤٤ ، وإذ طعنت الطاعنة على هذا القرار بالدعوى رقم ... لسنة ١٩٥٣ ضرائب كلى القاهرة ، ولصدور القانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ في ١٩٥٢/١٢/٢٥ متضمنا حكما بأثر رجعي بالنسبة للتقادم فقد صدر حكم المحكمة بتاريخ ٢٨/٣/٣/ بإلغاء قرار لجنة الطعن فيما قرره من سقوط الضريبة عن السنوات من ١٩٤٣/٤٢ حتى ٤٤/١٩٤٥ بالتقادم وبتاريخ ٧٥ / ١٩٦٤ / وجهت الطاعنة الى المطعون ضده تنبيهات بربط الضريبة على الأرباح العادية والاستثنائية عن هذه الفترة فطعن عليها الأخير أمام لجنة طعن ضرائب القاهرة التي أصدرت قرارها في ١٩٦٥/١٠/٢٨ بسقوط حق مصلحة الضرائب في اقتضاء تلك الضريبة عن السنوات ١٩٤٣/٤٢ حستى ٤٤/١٩٤٥ ، طعنت الطاعنة على هذا القرار بالدعوى رقم لسنة ضرائب كسلى جنوب القياهرة طالبية الحكم بإلغياء هذا القرار وبتياريخ • ١٩٦٨/١٢/٣٠ حكمت الحكمة برفض الدعرى ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ... لسنة ٦٨ ق ، وبتاريخ ٢٣/٥/٢٣ قيضت الحكمة بتأبيد الحكم المستأنف ، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها.

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد من وجهين تنعى بهما الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله وفي بيان ذلك تقول أن الحكم الصادر في الدعوى رقم ... لسنة ...

تجارى كلى القاهرة لا يسقط بمضى خمس سنوات وإنما بمضى خمس عشرة سنة عملا بنص المادة ٧/٣٨٥ من القانون المدنى إذ أصبح حكما نهائيا بالدين الملتزم به المطعون ضده وبالتالى لا تسرى عليه أحكام التقادم الخمسى المنصوص عليها في المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤٣٠.

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن الحكم الصادر من المحكمة المختصة بإلغاء قرار لجنة الطعن فيما قرره من سقوط الضريبة المحكمة المختصد من ١٩٤٥/٤٢ حتى ١٩٤٥/٤٤ الضريبية إنما اقتصر على هذا الإلغاء دون أن يتجاوز ذلك الى الإلزام بأداء دين المسريبه أو تقدير الأرباح عن هذه السنوات ومن ثم فلا يعد هذا الحكم ، وإن حاز قوة الأمر المقضى ، في مقام الحكم بالدين في مفهوم الفقرة الشانية من المادة ٣٨٥ من القانون المدنى ، لما كان ذلك فإن دين الضريبة المقدر بمعرفة المأمورية بعد صدوره يتقادم بخمس سنوات الصريبة المقدر بمعرفة المأمورية بعد صدوره يتقادم بخمس سنوات ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس.

(الطعن ١٦٣٠ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٤ / ١٩٩٢ س٤٤ ص١٣٩٩)

الحق في المطالبة بدين الضريبة . بدء مدة سقوطه من تاريخ وجوبه في ذمة المدين . مؤدى ذلك . وجوب تقديم كل محول إخطارا لمصلحة الضرائب خلال شهرين من تاريخ مزاولته النشاط ويسقط بالتقادم حق المصلحة في المطالبة بمضى خمس سنوات تبدأ من تاريخ هذا الإخطار . محاسبة المنشأة كمنشأة فردية باسم المطعون ضده الثاني حتى نهاية عام ١٩٧٤ لا تفيد علم المصلحة الطاعنة بنشاط شركة التضامن القائمة بين المطعون ضدهما اعتبارا من ١٩٧٤ لا ولا تقوم مقام إخطارهما لها بنشاطها الذي يبدأ به حساب مدة التقادم .

الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مأمورية ضرائب دمياط قدرت صافي أرباح المطعون ضدهما عن نشاط الشركة بينهما في صناعة الموبيليات عن الفترة من ١٩٧٤/٢/١٨ حتى ١٩٧٩ ، فاعترضا وأحيل الخلاف الى لجنة الطعن التي خفضت تقديرات المأمورية ، فأقام المطعون ضدهما الدعوى رقم ... لسنة ضرائب أمام محكمة دمياط الابتدائية طعنا على هذا القرار ، ندبت الحكمة خبيرا ، وبتاريخ ٣/٣٥ مكمت بتخفيض أرباحهما في سنوات النزاع وبقبول الدفع بتقادم الضريبة عن الفترة من ١٩٧٤/٢/١٨ حيت ١٩٧٤/١٢/٣١ ، استيانفت المصلحة الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ... لسنة ... ق المنصورة و مأمورية دمياط ، ، وبتاريخ ٨/٥/١٩٨٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعنت المصلحة الطاعنة هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعن على هذه الحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها.

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى المصلحة الطاعنة به على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتاويله، ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفى بيان ذلك تقول إن الحكم أقام قضاءه بتقادم دين الضريبة في الفترة من ٢/٢/٢/٣١ حتى الشركة ٢/١٩/٤/١٠ على تحقق علم مصلحة الضرائب بقيام الشركة بين المطعون ضدهما بتاريخ ٢/١٩/٤/١ ، مما استخلصه من مذكرة تقدير الأرباح المؤرخة ١٩٨١/٣/١٤ ، واعتد بذلك الإستخلاص في حساب مدة التقادم ، واعتبر أن ذلك العلم يغنى عن الإخطار بجزاولة النشاط بانخالفة لنص المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٣٠ المعدلة بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٣٠ اوالفقرة الثانية من المادة ٩٧ مكرر من ذات القانون المضافة بالقانون رقم ٧٧ له ١٩٣٩ المدي أرجبت على الممول الإخطار عن مزاولة النشاط وجعلته وسيلة علم مصلحة الضرائب الذي يبدأ به حساب مدة التفانم وإذ كانت مذكرة تقدير الأرباح المؤرخة ١٩٨١/٣/١٨ لم تتضمن ما يفيد علم مصلحة الضرائب بنشاط شركة التضامن بين المطعون ضدهما في ١٩٧٥ - فإن الحكم المطعون فيه يكون لا سند له من القانون أو الواقع والأوراق مما يعب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في معله ذلك أن المقرر – وعلى ما جرى به قسضاء هذه المحكمة – أن مدة سقوط الحق في المطالبة بدين الضريبة لا تبدأ إلا من تاريخ وجوبه في ذمة المدين ، بحيث إذا كان مؤجلا أو معلقا على شرط ، فإن ميعاد سقوطه يبدأ من يوم حلول الأجل أو تحقق الشرط ، وكان المشرع قد فرض في المادة ٢/١ من المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ – في شأن حصر الممولين الخاضعين للضرائب على الشروة المنقولة – على كل محول يزاول تجارة أو صناعة أو مهنة تجارية أو غير تجارية تقديم إخطار بذلك لمصلحة الضرائب خلال شهرين من تاريخ مزاولة هذا النشاط ، وبعد أن الصرائب حددت المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون

بخمس سنوات ، جرى نص المادة ٩٧ مكرر (أ) في فقرتيها الأولى والثالثة على التوالى من ذات القانون على أن تبدأ مدة التقادم في الحالات المنصوص عليها في المادة ٤٧ مكور منه - وهي حالات تقديم إقرارات ناقصة ، أو تقديم بيانات غير صحيحة أو إستعمال طرق احتيالية للتخلص من أداء الضريبة - من تاريخ العلم بالعناصر الخفاه وتبدأ هذه المدة بالنسبة للممول الذي لم يقدم الإخطار المنصوص عليه في المادة الأولى من المرسوم بقانون سالف البيان من تاريخ إخطاره المصلحة عزاولته النشاط ، لما كان ذلك وكان الثابت من مذكرة تقدير الأرباح المؤرخة ١٩٨١/٣/١٤ أنها حررت بمناسبة محاسبة المطعون ضدهما عن فترة النزاع عسن نشاط شركة التضامن القائمة بينهما اعتبارا من ١٩٧٤/٢/١٨ وورد بها أنه تم محاسبة المنشأة فردية باسم المطعون ضده الثاني حتى نهاية سنة ١٩٧٤ بصافی ربح قدره ... جنیه بإتخاذ صافی ربح سنة ۱۹۲۸ أساسا للربط تطبيقا لأحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٤ ، ثم إتضح أن المنشأة شركة تضامن بين المطعون ضدهما اعتبارا من ١٩٧٤/٢/١٨، وكانت محاسبة المنشأة كمنشأة فردية باسم المطعون ضده الثاني على هذا النحو في نهاية سنة ١٩٧٤ لا تفيد علم المصلحة الطاعنة بنشاط الشركة بين المطعون ضدهما ولاتقوم مقام إخطارهما لها بنشاطهما ، وإذ اعتبر الحكم أن ما ورد بتلك المذكرة - عن محاسبة المنشأة كمنشأة فردية باسم المطعون ضده الثاني حتى نهاية سنة ١٩٧٤ يقسوم مقسام إخطار المطعون ضدهما للمصلحة بذلك النشاط الذي يبدأ به حساب مدة التقادم ، فإنه يكون معيبا بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه فضلا عن الفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه.

(الطعن ٢١٨٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة١٣/٩/٩٣/٩ س٤٤ ص ٩١٧)

الحق فى المطالبة بدين الضريبة . بدء مدة سقوطه من تاريخ وجوبه فى ذمة المدين . مؤدى ذلك . وجوب تقديم كل عمول إخطار للصلحة الضرائب خلال شهرين من تاريخ مزاولته النشاط ويسقط بالتقادم حق المصلحة فى المطالبة بمضى خمس سنوات تبدأ من تاريخ الإخطار . قيام الممول بإخطار المصلحة ببيان أرباحه . تضمنه باللزوم الإخطار بمزاولة النشاط تبدأ به مدة التقادم طالما لم تنازع المصلحة فى وقوع ذلك الإخطار .

الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيا المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن مأمورية ضرائب دمياط أول قدرت صافي أرباح المطعون ضده عن نشاطه في صناعة الموبيليا في السنوات من ٢/٢/٣١ / ١٩٧٣ حستى ١٩٧٣/١٢/٣١ ، ومن سنة قررت بتقادم الضريبة المستحقة عن السنوات ١٩٧٣ حتى ١٩٧٥ وبتخفيض التقدير بالنسبة لباقي السنوات ، طعنت المصلحة الطاعنة على هذا القرار فيما قرره من تقادم دين الضريبة بالدعوى رقم ١٩٠٥ لسنة ١٩٨٤ حكمت بتأييد القرار المطعون فيه ، وبتاريخ المصلحة الطاعنة مناطعة هذا الحكم بالإستناف رقم ... لسنة .. ق المنصورة دمامورية دمياط ، وبتاريخ ، وبتاريخ ، ومامورية دمياط ، وبتاريخ ، وبتاريخ ، الممتانف وقم ... لسنة .. ق المنصورة دمامورية دمياط ، ، وبتاريخ ، (١٩٨٩ قضت اغكمة بتأييد

الحكم المستأنف ، طعنت المصلحة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن، وعرض الطعن على هذه الحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها.

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى المصلحة الطاعنة به على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله، والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك تقول إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بتقادم دين الضريبة فى السنوات من ١٩٧٣ حتى ١٩٧٥ ، على تحقق علم مصلحة الضرائب بمزاولة المطعون ضده النشاط الخاضع للضريبة تما ورد بمحضر المناقشة بتاريخ واعتبر أن ذلك العلم يغنى عن الإخطار بمزاولة النشاط ، بالمخالفة لنص المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم لنص المادة ٩٧ مكرر من ذات ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ، والفقرة الثانية من المادة ٩٧ مكرر من ذات المصول الإخطار عن مزاولة النشاط وجعلته وسيلة علم مصلحة الضرائب الذى يبدأ به حساب مدة التقادم ، الذى لا يغنى عنه تحقق الضرائب الذى يبدأ به حساب مدة التقادم ، الذى لا يغنى عنه تحقق علم المصلحة بمزاولة النشاط بأى وسيلة أخرى مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك انه لما كانت مدة سقوط الحق في المطالبة بدين الضريبة لا تبدأ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلا من تاريخ وجوبه في ذمة المدين ، بحيث إذا كان مؤجلا أو معلقا على شرط فإن ميعاد سقوطه يبدأ من يوم حلول الأجل أو تحقق الشرط، وكان المشرع قد فرض في المادة 1/1 من

المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ - في شأن حصر المولين الخاضعين للضرائب على الثروة المنقولة على كل عمول يزاول تجارة أو صناعة أو مهنة تجارية أو عير تجارية تقديم إخطار بذلك لمصلحة الضرائب خلال شهرين من تاريخ مزاولة هذا النشاط ، وبعد أن حددت المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ أجل التقادم المسقط لحق مصلحة الضرائب بخمس سنوات ، جرى نص المادة ٩٧ مكرر (أ) في فقرتيها الأولى والثالثة على التوالى من ذات القانون على أن تبدأ مدة التقادم في الحالات المنصوص عليها في المادة ٤٧ مكرر منه - وهي حالات تقديم إقرارات ناقصة ، أو تقديم بيانات غير صحيحة وإستعمال طرق احتيالية للتخلص من أداء الضريبة - من تاريخ العلم بالعناصر الخفاه وتبدأ هذه المدة بالنسبة للممول الذى لم يقدم الإخطار المنصوص عليه في المادة الأولى من المرسوم بقانون سالف البيان من تاريخ إخطاره المصلحة بمزاولته النشاط ، لما كان ذلك وكان الثابت من ملف الممول المطعون ضده لدى مأمورية ضرائب دمياط أول أن المطعون ضده اعترض على تقديرات المأمورية ، وتمسك بتقادم دين الضريبة حتى سنة ١٩٧٥ على أساس أنه أخطر المأمورية ببيان أرباحه بكتاب برقم وارد... بتاريخ ٣/٣/٣/٢١، ولم تتخذ أي إجبراء ضده إلا في ١٩٨٢/١١/١٦ ووافقته لجنة الطعن على هذا الدفاع ، وكانت المصلحة الطاعنة لم تنازع في وقوع ذلك الإخطار بل نازعت في أثره في إثبات علمها بالنشاط والذي يبدأ به حساب مدة التقادم على سند من أن الإخطار لم يحرر على النموذج المعد لذلك، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ، أن المشرع لم يحدد شكلا خاصا للإخطار بمزاولة النشاط الخاضع للضريبة ، فإن قيام المطعون ضده بإخطار المصلحة الطاعنة ببيان أرباحه عن نشاطه في سنة المجدد المسلم الملزوم إخفاره مأمورية الضرائب المختصة بما أوجبه عليه المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ سالف البيان ، من إخطار بحزاولة النشاط الخاضع للضريبة ومن ثم تبدأ به مدة التقادم، وإذ لم توجه المصلحة الطاعنة أي إجراء قاطع للتقادم الى المطعون ضده إلا في ١٩٨٧/٣/٢٧ بإخطاره بالنموذج ١٨ ضرائب المتضمن عناصر ربط الضريبة عن سنوات النزاع ، أي بعد مضى أكثر من خمس سنوات على إخطار المطعون ضده المصلحة الطاعنة بمزاولة النشاط على نحو ما سلف بيانه فإن حق الحكومة في المطالبة بدين الضريبة المستحقة عن السنوات من ١٩٧٣ حتى ١٩٧٥ - يكون قد سقط بالتقادم ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن.

(الطعن ٢١٧٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة١٣/٩/١٩٩٣ س2٤ ص ٩١١)

تقادم والتقادم والمسقط و ضرائب و التقادم الضريبي و .

الحق في المطالبة بدين الضريبة . بدء مدة سقوطه من تاريخ وجوبه في ذمة المدين . مؤدى ذلك . وجوب تقديم كل محول إخطارا لمصلحة الضرائب خلال شهرين من تاريخ مزاولته النشاط. سقوط حق المصلحة في المطالبة بمضى خمس سنوات تبدأ من تاريخ هذا الإخطار . عدم الإخطار . مؤداه . عدم بدء تقادم دين الضريبة.

مدة سقوط الحق في المطالبة بدين الضريبة لا تبدأ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة إلا من تاريخ وجوبه في ذمة المدين بحيث إذا كان مؤجلا أو معلقا على شرط فإن ميعاد سقوطه يبدأ من

يوم حلول الأجل أو تحقق الشرط ، وكان المشرع قد فرض في المادة ٢/١ من المرسوم بقيانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ في شيأن حيصر الممولين الخاضعين للضرائب على الثروة المنقولة على كل عمول يزاول تجارة أو صناعة أو مهنة تجارية أو غير تجارية تقديم إخطار بذلك لمصلحة الضرائب خلال شهرين من تاريخ مزاولة هذا النشاط ، وبعد أن حددت المادة ٩٧ من القسانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ أجل التقادم المسقط لحق مصلحة الضرائب بخسمس سنوات ، جسرى نص المادة ٩٧ مكرر (١) في فقرتها الثانية المضافة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ على أن تبدأ مدة التقادم بالنسبة للممول الذي لم يقدم الإخطار المنصوص عليه في المادة الأولى من المرسوم بقانون السالف الإشارة اليه من تاريخ إخطاره المصلحة عزاولة النشاط - لما كان ذلك وكانت الأوراق قد خلت من قيام المورث بإخطار مصلحة الضرائب عن مزاولته النشاط عن السنوات من ١٩٦٩ حتى ١٩٧٧ ومن ثم لا يبدأ تقادم دين الضريبة بالنسبة لها وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بسقوط حق مصلحة الضرائب في مطالبة المطعون ضدهم بها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

(الطعن ۹۳۰ لسنة ۵۸ ق - جلسسة ۲/۲/۹۹۰ س۶۶ ص ۳۳۶) ضرائب « التقادم الضريبي » . قانون .

الفقرة الثانية من المادة ٩٧ مكرر (١) من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ . مفادها . عدم لسنة ١٩٣٩ . مفادها . عدم بدء سقوط حق مصلحة الضرائب في المطالبة بدين الضريبة بالنسبة للممول الذي لم يقدم إقرار إلامن تاريخ إخطاره المصلحة بجزاولته النشاط.

مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ٩٧ مكرر (١) ان مدة سقوط الحق فى المطالبة بدين الضريبة بالنسبة للمول الذى لم يقدم إقرار لا تبدأ إلا من تاريخ إخطاره المصلحة بمزاولة النشاط وكان الشابت بالأوراق أن المأمورية قد أخطرت المطعون ضدهم بالنموذج ١٨ ضرائب المتضمن عناصر ربط الضريبة عن سنوات النزاع فى لام ١٩٨١ أى قبل مضى خمس سنوات على تقديم المورث للمصلحة الطاعنة إقراراته الضريبية ومن ثم فإن حق الحكومة فى المطالبة بدين الضريبة عن السنتين المذكورتين لا يكون قد سقط بالتقادم وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بسقوط حق مصلحة الضرائب فى مطالبة المطعون ضدهم بما هو مستحق لها عن سفة علاون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن ٩٣٠ لسنة ٥٨ ق - جلسسة٦/٢/١٩٩٥س٦٤ ص ٣٣٤)

حق الحكومة في المطالبة بالضرائب والرسوم. بدء مدة تقادمه من تاريخ اخطار الممول مصلحة الضرائب بجزاولة النشاط. ٩٧٥ مكروا من قرقم ١٩٢٤ لسنة ١٩٦٩. عدم تحديد المشرع شكلا خاصا للاخطار. ورود بيانات مزاولة النشاط ونوعه ومحل مباشرته يمحضر المناقشة المحرو بمعرفة المأمور المختص. مفاده. تضمنه بطريق اللزوم الاخطار.

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسنماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

وحيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في ان مأمورية ضرائب مصر الجديدة قدرت صافي أرباح المطعون ضده عن نشاطه في حياكة ملابس السيدات عن الفترة من ١٩٢/ ١٩٧٥ وحتى سنة ١٩٨٠ واذ لم يرتض التقدير فقد أحيل الخلاف الى لجنة الطعن التي قررت تخفيضه . أقام المطعون ضده طعنا على قسرار اللجنة وبتاريخ ٢٣/ ١٩٨١/ ١٩٨٦ حكمت المحكمة بتأييد القرار المطعون فيه . استأنف هذا الحكم بالاستئناف المحكمة بتأييد القرار المطعون فيه . استأنف الى سقوط حق بتاريخ ٢٩ / ١٩٨٨ بتعديل الحكم المستأنف الى سقوط حق الطاعنة بالتقادم عن المدة من ١٩٧١/ ١٩٧٥ . حتى نهاية سنة الطعن واذ عرض على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة الطعن واذ عرض على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النبابة الهاه .

وحيث ان الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه إذ أقام قضاءه بسقوط حق الطاعنة في المطالبة بدين الضريبة المستحقة عن الفترة من ١٩٧١/ ١٩٧٥ حتى سنة ١٩٧٦ بالتقادم الخمسي محتسبا بدء سريان هذا التقادم من تاريخ محضر مناقشة المطعون ضده الحاصل في ١٩٧٧/ ٢/١٤ ورتب على ذلك اكتمال مدة التقادم قبل اخطاره بالنموذج ١٨ ضرائب في ١٩٧١/ ١٩٨٣ كإجراء قاطع للتقادم في حين ان مدة التقادم لاتبدأ بالنسبة للمول الذي لم يقدم اقرار الا من تاريخ اخطاره مصلحة الضرائب بمزاولة النشاط ولايغني عن ذلك تحقق علم مصلحة الضرائب بمزاولة النشاط بأي طريق آخر.

وحيث ان هذا النعى غير سديد ذلك انه لما كان مفاد النص فى المادة ٩٩ مكرر (١) من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٣٩ ان صدة تقادم حق الحكومة فى المطالبة بالضرائب والرسوم المستحقة بمقتضى هذا القانون تبدأ بالنسبة للمحمول الذى لم يقدم اقرار من تاريخ اخطاره لمصلحة الضرائب بجزاولة النشاط ون ما ورد بمحضر مناقشة الممول من بيانات أثبتها مأمور الضرائب الختص يتضمن بطريق اللزوم الاخطار المطلوب عن مزاولة النشاط ونوعه ومحل مباشرته ومن ثم تبدأ به مدة التقادم . واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه لايكون قد خالف القانون .

وحيث إنه لما سلف يتعين رفض الطعن.

(الطعن ١٩٩٧ لسنة ٥٩ق - جلسسة ١٩٩٥ / ١٩٩١ س٢٤ص ١٣١٥)

عدم تقديم المطعون ضده الاقرارات الواجبة عن سنوات الخاسبة. قيام المأمورية بربط الضريبة عنها طبقا للاجراءات الخصصة للممولين الذين تقدموا باقراراتهم في الميعاد باخطاره بالنموذجين ٥، ٦ ضريبة عامة. مؤداه. انعدام أثر الاخطار في قطع التقادم وسقوط حق المصلحة عن تلك السنوات. علة ذلك.

الحكمة

بعبد الاطلاع على الاوراق وسنمناع التقترير الذي تلاه السبيند المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

وحيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع ـ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن _ تتحصل في الا مأمورية الضرائب المختصة قدرت صافي الإيراد العنام المطعنون ضده في السنوات من ١٩٥٥ حستي ١٩٦٧ وأخطرته بالتقدير فاعترض وأحيل الخلاف الى لجنة الطعن التي قررت تأبيد تقديرات المأمورية مع حفظ حق المطعون ضده في تعديل الارباح التجارية وفقا لما يستقر عليه التقدير النهائي لها وخصم الضرائب من الوعاء عند تقديم المستندات الخاصة بها . طعن المطعون ضده في هذا القرار بالدعوى رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٣ ضرائب الجيزة الابتدائية . ندبت المحكمة خبيرا .. وبعد أن قدم تقريره حكمت في ١٩٨٥/١/٢٦ بتأييد القرار المطمون فيه . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم لسنة ق لدى محكمة استئناف القاهرة التي قبضت في ٢/٦/٨٨/ بالغاء الحكم المستأنف ويسقوط حق مصلحة الضرائب في محاسبة المطعون ضده عن الضريبة العامة على الايراد في سنوات الخلاف المنتهية في آخر ديسمبر سنة ١٩٦٦ بالتقادم . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطويق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم جزئيا واذ عرض على هذه المحكمة في غرقة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان الطعن أقيم على سبب واحد تنمى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ومخالفة القانون والخطأ في تطبيقه من وجهين حاصل أولهما ان الحكم أقام قضاءه بتقادم دين الضريبة في سنوات الخلاف على انقضاء مدة التقادم دون اتخاذ اجراء قاطع لها قبل سريان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ الذي جعل مدة التقادم تبدأ من تاريخ الاخطار بجزاولة النشاط بالنسبة لمن لم يقدم اقراره في حين ان الثابت من الاوراق ان المطعون ضده أعلن

بالنماذج في الميعاد واعترض عليها بما يفيد وصول اخطارات النماذج له

وحيث ان هذا النعي بالنسبة للسنوات من ١٩٥٥ حستي ۱۹۶۶ غیر سدید ذلك ان مؤدی نصوص المواد ۱۲ ، ۱۹ ، ۱۹ ، ۲۰ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الايراد ... بعد تعديله بالقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ وقبل تعديله بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٩ والقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ ــ والمادتين ٦ ، ٩ من اللائحة التنفيذية لذلك القانون ان المشرع فرق بين اجراءات ربط ضريبة الايراد العام التي تتبع بالنسبة للممولين الذين يتقدمون باقراراتهم في الميعاد وبين تلك التي يجب اتباعها في خصوص المولين الذين لم يتقدموا باقراراتهم أو قدموها بعد الميعاد . فأوجب على المصلحة اخطار أقراد الطائفة الأولى على النموذج رقم ٥٥٥ بالعناصر التي تراها أساسا لربط الضريبة عليهم ثم اخطارهم على النموذج رقم و٦٥ بربط الضريبة واكتفى بربط الضريبة على أرباب الطائفة الثانية مباشرة مع ارسال تنبيه اليهم بموجب كتاب موصى عليه بعلم الوصول بصدور الورد على النصوذج رقم ١٨٥ متضمنا الضبريبة المفروضة ووجبوب أدائها وانه لذلك لايسبوغ تطبيق الإجراءات المخصصة للممولين الذين يتقدمون باقراراتهم في الميعاد على المولين الذين لم يتقدموا باقراراتهم أو قدموها بعد المعاد ذلك ان التشريعات الخاصة بتنظيم اجراءات معينة لربط الضريبة تعد من القواعد القانونية الآمرة المتعلقة بالنظام العام فلا يجوز مخالفتها أو التنازل عنها ومن ثم فهي اجراءات ومواعيد حتمية ألزم الشارع مصلحة الضرائب بالتزامها وقدر وجها من المصلحة في اتباعها ورتب البطلان على مخالفتها . لما كان ذلك وكان الثابت من الملف الفردى للمطعون ضده انه لم يقدم الأقرارات الواجب تقديمها عن أي من

سنوات المحاسبة السالفة البيان وقامت المأمورية بربط الضريبة عنها طبقا للاجراءات المخصصة للممولين الذين تقدموا باقراراتهم في الميعاد وذلك باخطارها المطعون ضده بالنموذجين ٥، ٦ ضريبة عامة ولم يتم اخطاره بالنموذجين ٥، ٦ في قطع التقادم بالنسبة لسنوات المحاسبة المشار اليها وهو ما يرتب سقوط حق مصلحة الضرائب عن تلك السنوات المجادم اتخاذ أي اجراء صحيح قاطع لهذا التقادم حتى احالة النزاع الى لجنة الطعن بتاريخ ١٩٧٧/١١ واذ خلص الحكم المطعون فيه الى هذه النتيجة فان النعى عليه يكون على غير أساس المطعون فيه الى هذه التيجة فان النعى عليه يكون على غير أساس المخكمة النقض ان تصحح التقريرات الخاطئة دون ان تنقض الحكم.

وحيث ان حاصل النعى بالوجه الثانى من سبب الطعن من ان المطعون ضده قد حدد طلباته امام المحكمة بسقوط الضريبة المستحقة عن السنوات من ١٩٥٥ حتى ١٩٦٦ فانه بسقوط هذه الضريبة عن السنوات من ١٩٥٥ حتى ١٩٦٦ فانه يكون قد قضى للمطعون ضده بأكثر كما طلبه وذلك بالنسبة لسنتى يكون قد قضى للمطعون ضده بأكثر كما طلبه وذلك بالنسبة لسنتى

وحيث ان هذا النعى غير مقبول ذلك انه من المقرر ان الطعن بالنقض لايقبل فى حالة الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه الا اذا كانت المحكمة قد بينت فى حكمها المطعون فيه وجهة نظرها فيما حكمت به وأظهرت فيه انها قضت بما قضت به مدركة حقيقة ما قدم لها من الطلبات وعالمة انها بقضائها هذا المطعون فيه إنما تقضى بما لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه . أما إذا لم يبين من الحكم أنه قصد تجاوز طلبات المطعون عليه وأن يحكم له بأكثر مما طلبه فإن سبيل الطعن عليه إنما يكون بالتماس إعادة النظر وفقا

لنص الفقرة الخامسة من المادة ٢٤١ من قانون المرافعات . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض ماقررته مأمورية الضرائب الختصة من تحديد الإيراد العام للمطعون ضده عن السنوات من ١٩٥٥ حتى ١٩٦٦ قضى بسقوط حق الطاعنة بالتقادم عن هذه السنوات مجتمعة دون أن يظهر من الحكم أنه قصد تجاوز طلبات المطعون ضده مما يفصح عن أن المحكمة الاستئنافية لم تكن مدركة لنطاق الاستئناف ولا لطلبات المطعون ضده الأمر الذي يكون معه الطعن بطريق النقض غير جائز بالنسبة لستى ١٩٦٦ ، ١٩٦٦ .

(الطعن رقم ۱۳۳۰لسنة ۵۸ق - جلسة ۲۵ / ۱ / ۱۹۹۳ س۷ ٤ ص ۲۲۳)

تقادم الحق في المطالبة باسترداد الضرائب والرسوم بمضى ثلاث سنوات من يوم دفعها . ٩٣٣٥ مدنى . شرطه . ان يكون المبلغ الذي حصلته الدولة قد دفع باعتباره ضريبة أو رسما وان يكون تحصيله قد تم بغير حق .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع ـ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق ـ تتحصل في ان المطعون عليه أقام الدعوى رقم سنة ١٩٨٥ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية في ١٩٨٥/١/٢١ بطلب الحكم بالزام الطاعن بصفته برد مبلغ ج وفوائده ـ وقال

بيانا لذلك ان مكتب الشهر العقارى بالجيزة قد حصل منه هذا المبلغ بتاريخ ١٩٧٨/٥/١١ على انه فرق رسم نسبى تبرع مستحق على عقد رهن مسجل برقم ۱۹۱۲ سنة ۱۹۷۸ الجيزة . واذ تبين له ان التعليمات الخاصة بتحصيل هذا الرسم ألغيت بقرار مصلحة الشهر العقارى رقم ٣ لسنة ١٩٧٨ الصادر في ١٥/٥/٥/١ فقد تقدم بطلب في ١٩٨٠/١١/٢٨ لاسترداد هذا المبلغ فرفض طلبه ومن ثم أقام الدعوى . بتاريخ ٢٢/٢/٢٨ حكمت المحكمة بالزام الطاعن برد المبلغ موضوع التداعي وفوائده القانونية بواقع 1/٤ من تاريخ المطالبة القضائية ، استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استبئناف القاهرة بالاستئناف رقم سنة ١٠٤ق وبتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢١ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف في خصوص قضائه برد المبلغ وبالغائه فيما عدا ذلك ـ طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأت انه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها.

وحيث ان حاصل ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والتناقض وفي بيان ذلك يقول انه وان كان الحق في المطالبة برد الرسوم التي دفعت بغير حق يتقادم بثلاث سنوات من يوم دفعها الا اذا ظهر الحق في طلب الرد بعد اجراءات اتخذتها الجهة التي قامت بالتحصيل فيبدأ التقادم من تاريخ اخطار الممول بحقه في الرد بموجب كتاب موصى عليه الا ان طلب الممول الى الجهة المختصة رد ما دفع بغير حق قاطع للتقادم ، واذ تقدم المطعون عليه بطلب لاسترداد المبلغ في ١٩٨٠/١١/١٨ فانه يكون قد تحقق علمه باحقيته في استرداده ويعد هذا الاجراء قاطعا للتقادم

بما لازمه احتساب مدة تقادم جديدة من تاريخ تقديمه عملا بنص المادة ١٩٨٣/١ من القانون المدنى تكتمل في ١٩٨٣/١١/ ١٩٨٣ وكان المطعون عليه قد أقام الدعوى في ١٩٨٥/١/٢٧ فان حقه في الرد قد سقط بالتقادم واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بالتقادم المبدى منه وبالزامه برد المبلغ على ما ذهب اليه من انه وان كان تقديم طلب الاستسرداد من المطعون عليه في من انه وان كان تقديم طلب الاستسرداد من المطعون عليه في الرد بكتاب موصى عليه فانه يكون معيبا بما اخطار الممول بحقه في الرد بكتاب موصى عليه فانه يكون معيبا بما يستوجب نقضه.

وحيث أن هذا النعي غير مقبول .. ذلك أن النص في الفقرة الثانية من المادة ٣٧٧ من القانون المدنى على ان ويتقادم بشلاث سنوات ايضا الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق ، ويبدأ سريان التقادم من يوم دفعها ، يدل ـ وعلى ما جرى به قضاء هذه الحكمة _ على انه يشترط لتطبيق حكم هذه الفقرة ان يكون المبلغ الذي حصلته الدولة قد دفع باعتباره ضريبة أو رسما وان يكون تحصيله قد تم بغير وجه حق ـ أما ان كان تحصيله بحق ثم صدر قرار لاحق بالاعفاء من هذه الضريبة أو ذلك الرسم .. أو بالغاء التعليمات الخاصة بتحصيله ـ فلايصح ان يواجه الممول بحكم المادة ٣/٣٧٧ سالفة الذكر حتى تاريخ صدور القرار لان ما حصل حتى هذا التاريخ انما حصل بحق ولكن بقاءه تحت يد الدولة بعد صدور القرار المذكور يكون بغير سند ولذلك يصبح دينا عاديا يسقط الحق في اقتضائه بمدة التقادم المقررة في القانون المدنى وهي خمسة عشر عاما ولايجوز قياس حالة ما تحصله المصلحة بغير حق وقت تحصيله ، بما يصبح بمقتبضي قرار لاحق واجب الرد .. ذلك أن نص المادة ٧/٣٧٧ من القانون المدنى هو نص استثنائي فلايجوز التوسع فيه

بطريق القياس ، لما كان ذلك وكان الواقع الثابت في الدعوى ان مكتب الشهر العقارى بالجيزة حصل المبلغ المطالب برده من المطعون عليه باعتباره فرق رسم نسبى تبرع نفاذا لتعليمات مصلحة الشهر العقارى السارية في 1900/000 فانه يكون قد حصله بحق استنادا الى تلك التعليمات وذلك الى ان صدر قرار آخر من المصلحة رقم 1900/000 بالغاء ما تم تحصيله من المطعون عليه وكان الثابت أيضا انه لم تنقض خمسة عشر عاما من تاريخ صدور قرار المصلحة في 1900/000 وحتى رفع الدعوى تاريخ صدور قرار المصلحة في 1900/000 وحتى رفع الدعوى التداعى لايكون قد سقط بالتقادم واذ قضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع بالتقادم يكون قد انتهى الى النتيجة الصحيحة في القانون ويضحى النعى عليه فيما أورده من تقريرات خاطئة ـ وأيا كان وجه الرأى فيه غير منتج ومن ثم غير مقبول.

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

(الطعن رقم٧٣٦ لسنة ٥٩ق – جلسة ٣/٣/٣١٣ س٤٤ص٤١١)

الحق في المطالبة بدين الضريبة . بدء مدة سقوطه من تاريخ وجوبه في ذمة المدين . مؤدى ذلك . وجوب تقديم كل عمول إخطار لمصلحة الضرائب خلال شهرين من تاريخ مزاولته النشاط ويسقط بالتقادم حق المصلحة في المطالبة بمضى خمس سنوات تبدأ من تاريخ هذا الاخطار . تغيير الكيان القانوني للمنشأة من شركة الى منشأة فردية . أثره . لزوم اخطار الممول المصلحة بذلك حتى تبدأ مدة التقادم سريانها .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقوير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

وحيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع _ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ـ تتحصل في أن مأمورية ضرائب الفيوم قدرت أرباح المطعبون ضيده عن نشياطه ومتصنع طوب ، عن السنوات من ٧٥ / ١٩٨٠ وأخطرته بهذا التقدير على النماذج المقررة فاعترض وأحيل الخلاف الى لجنة الطعن التي قررت رفض الطعن . طعن المطعون ضده في هذا القوار بالدعوى رقم لسنة ضرائب كلى الفيوم بطلب الحكم باعادة المحاسبة على أساس تأجير المصنع بالجدك ودفع بسقوط حق المصلحة الطاعنة في الضريبة عن سنتي ٧٦/٧٥ بالتقادم ، وبتاريخ ٢٩ / ١٩٨٧ قضت المحكمة بسقوط حق الملحة في الضريبة عن سنة ١٩٧٥ بالتقادم وتعديل تقديرات المأمورية عن سنوات النزاع محل المحاسبة استأنفت المصلحة الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ... لسنة ... ق لدى محكمة استئناف بني سويف «مأمورية الفيوم» وبتاريخ ١٩٨٨/١١/١٤ قبضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه واذ عرض على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به المصلحة الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه

ومحالفة الثابت بالاوراق والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك تقول ال الحكم أقام قضاءه بتقادم الضريبة عن سنة ١٩٧٥ تأسيسا على ان مصلحة الضرائب علمت بمزاولة النشاط من تاريخ اطلاعها على ملف المطعون ضده وسبق محاسبته عن بشاطه سنة ١٩٧٤ وذلك باغالفة لنص المادة ٩٧ مكرر (١) من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ إذ ان اخطار الممول لمصلحة الضرائب بمزاولة النشاط هي الوسيلة الوحيدة التي جعلها القانون مناط علم المصلحة والتي يبدأ بها سريان التقادم . فضلا عن ان الثابت في الاوراق وتقرير الخبير ان المنشأة كانت شركة تضامن ثم أصبحت فردية باسم المطعون ضده مند ١٩ ٨ / ١٩٧٤ واذ لم أصبحت فردية باسم المطعون ضده مند ١٩ ٨ / ١٩٧٤ واذ لم يخطر المطعون ضده مصلحة الضرائب بمزاولة النشاط الفردي في سنة ١٩٧٥ كما لم يتحقق علم المأمورية بمزاولته لهذا النشاط فلا تبدأ مدة التقادم في السريان حتى ولو كانت المصلحة سبق لها وان حاسبت المنشأة كشركة واذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر خانه يكون معيبا بما سلف .

وحيث ال هذا النعى سديد ذلك انه لما كانت مدة سقوط الحق فى المطالبة بدين الضريبة لاتبدأ ـ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ـ الا من تاريخ وجوبه فى ذمة المدين بحيث اذا كان مؤجلا أو معلقا على شرط فان ميعاد سقوطه يبدأ من يوم حلول الاجل أو تحقق الشرط، وكان المشرع قد فرض فى المادة ٢/١ من القانون رقم لا لسنة ١٩٥٣ فى شأن حصر المولين الخاضعين للضرائب على الثروة المنقولة على كل عمول يزاول تجارة أو صناعة أو مهنة تجارية أو غير تجارية تقديم اخطار بدلك لمصلحة الضرائب خلال شهرين من تاريخ مزاولة هذا النشاط، وبعد ال حددت المادة ٧٧ من القانون رقم تالك لسنة ١٩٥٩ ألمسنة ١٩٥٠ أجل المساقر وقم المحدة السنة ١٩٥٩ ألمسنة ١٩٥٠ ألمه المحددة بالقانون رقم المسنة ١٩٥٠ ألمه المحددة بالقانون رقم المسنة ١٩٥٠ ألمه المحددة بالقانون رقم المدد المسنة ١٩٥٠ ألمه المحددة بالقانون رقم المدد المسنة ١٩٥٠ ألمه المحددة بالقانون رقم المدد المسنة ١٩٥٠ ألمه المحددة بالقانون رقم المدددة بالمحددة بالقانون رقم المدد المسنة ١٩٥٠ ألمه المحددة بالقانون رقم ١٩٤١ ألمه المدددة بالمحددة بالمحددة بالمحددة بالمحددة بالمحدد المدددة بالمحددة بالمحدد المدددة بالمحددة ب

التقادم المسقط لحق مصلحة الضرائب بخمس سنوات جرى نص المادة ٩٧ مكور (١) في فقرتيها الاولى والنالفة على التوالي من ذات الفانون على ان تبدأ مدة التقادم في الحالات المنصوص عليها في المادة ٤٧ مكور منه ـ وهي حالات تقديم اقرارات ناقصة أو تقديم بيانات عير صحيحة أو استعمال طرق احتيالية للنخلص من أداء الضريبة ـ من تاريخ العلم بالعناصر المخفاة وتبدأ هذه المدة بالنسبة الى المول الذي لم يقدم الاخطار المنصوص عليه في المادة الاولى من المرسوم بقانون السالف الاشارة اليه من تاريخ اخطار المصلحة بمزاولة النشاط _ لما كان ذلك وكان الثابت من ملف الممول (المطعون ضده) ان المنشأة في عام ٧٤ كانت شركة وتغير كيانها القانوني الى منشأة فردية في عام ١٩٧٥ مما مؤداه اعتبار نشاط المنشأة كشركة منتهيا لم يتغير نوع النشاط ويلزم المول اخطار مصلحة الضرائب بمزاولة النشاط الجديد حتى تبدأ مدة التقادم سريانها ولايغنى عنه سبق المحاسبة عن عام سابق لانه لا يتحقق به اخطار المصلحة بمزاولة النشاط بعد ان تغير الكيان القانوني للمنشأة ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قبضائه على أن المصلحة تعلم بنشاط المطعون ضده وان التقادم يبدأ من اليوم التالي لانقضاء المدة المحددة لتقديم الاقرار فانه يكون معيبا بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه جزئيا.

(الطعن رقم، ١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٤ /٣ / ١٩٩٦ س٤٧ص ٤٣٠)

التقادم الضريبي . بدء سريانه من اليوم التالي لانتهاء ميعاد تقديم الاقرار أو من تاريخ اخطار الممول للمصلحة في حالة عدم تقديمه الاقرار . الربط عن نشاط مخفى أو عناصر مخفاة . سريان التقادم بالنسبة له من تاريخ علم مصلحة الضرائب بذلك . م ٤٧ مكرر ، ٧ / ٩ ، ٧ ، ٥ ك ١ ٤ لسنة ١٩٣٩ .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقبرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع ـ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في ان مأمورية ضرائب الشركات المساهمة بالاسكندرية أخطرت الشركة الطاعنة بسداد فروق ضريبة كسب العمل قدرها جنيها عن عام ١٩٨٠ فاعترض وأحيل الخلاف الى لجنة الطعن التي قررت أولا حفظ حق الشركة الطاعنة في استبعاد ميزة السكن للخبراء الاجانب من وعاء الضريبة على ضوء ما يتعين على الشركة تقديمه من مستندات . ثانيا _ استحقاق فوائد التأخير في حدود القدر من الضريبة التي تستحق وفقا لاحكام هذا القيرار ، طعنت الطاعنة في هذا القيرار بالدعوى رقم لسنة ١٩٨٦ اسكندرية الابتدائية وبتاريخ ٢٥/٥/١٩٨٨ حكمت بتأييد القرار المطعون فيه . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستثناف رقم ... لسنة ٤٤ق لدى محكمة استئناف اسكندرية وبتاريخ ٢٢/ ١٩٨٩ قضت بتاييد الحكم المستأنف وطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وأو دعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، واذ عرض على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها.

وحيث ان الطاعنة تنمى بالوجهين الاول والثالث من السبب الاول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك تقول ان الحكم رفض الدفع

ببطلان اجراءات ربط ضريبة المرتبات والاجور على الشركة الطاعنة والتنفيذ عليها واعتد بالاخطارات الضريبية لها رغم ان تلك الضريبة تفرض على الشخص الطبيعي الممول ولاتسرى على الشخص المعنوى وان الالتزام بالتوريد لايترتب عليه نقل عبء الضريبة وتغيير صفة المول مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث أن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن مؤدى نص المادتين ٦٩، ٦٢ من الكتاب الثالث من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في شأن ضريبة كسب العمل _ المنطبق على الواقعة _ ان المشرع فرض ضريبة كسب العمل على الايراد أو المعاش الذي يحصل عليه المول الخاضع لها ، كما أوجب في الوقت ذاته على صاحب العمل والملتزم بالايراد أو المعاش ، توريد مقدار هذه الضريبة للخزانة في مقابل استقطاعه من الايراد أو المعاش المستحق للممول الخاضع للضريبة ، وذلك بقصد احكام الرقابة على التحصيل وتخفيف العبء عن مصلحة الضرائب، واستثنى المشرع من هذه القاعدة الحالة التي نص عليها في المادة ٧١ من القانون ، وهي التي يكون فيها صاحب العمل أو الملتزم بالايراد أو المعاش غير مقيم في مصر أو ليس له فيها مركز أو منشآت اذ يقع الالتزام بتوريد الضريبة في هذه الحالة على الممول ، وهذا الالتزام باستقطاع الضريبة وتوريدها وان كان يغاير الالتزام بالضريبة ، ولا يجعل من صاحب العمل والملتزم بالايراد أو بالمعاش ممولاً ، الا أنه التزام مفروض عليه بمقتضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ومن ثم توجه اليه اجراءات تحصيلها واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فان النعي يكون على غير أساس .

وحيث أن الطاعنة تنعى بالوجه الشانى من السبب الأول والسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والفساد فى الاستدلال والبطلان وفى بيان ذلك تقول ان مبلغ جنيه هو تكلفة الخبرة الاجنبية وانه عبارة عن مصاريف جيب واعاشة واقامة للخبراء الاجانب فهى مصاريف فعلية غير خاضعة للضريبة طبقا للمادة ٣٣ من قانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ الا ان الحكم أخضعها للضريبة وأغفل مناقشة دفاعه بعدم امكانه تقديم مستند سلبى بعدم وجود علاقة عمل بين الطاعنة وبين هؤلاء الخبراء فيكون معيبا بما يستوجب نقضه.

وحيث ان هذا النعى فى غير محله ، ذلك انه لما كان مؤدى نص المادتين ٦٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ـ المنطبق على واقعة الدعوى ـ ان الفسريبة على المرتبات تصيب كافة ما يستولى عليه صاحب الشأن من كسب نتيجة عمله بوصفه دخلا له أما المزايا التى تمنع له عوضا عن نفقات يتكبدها فى سبيل أدائه عمله فلا تكون فى حقيقتها دخلا وبالتالى لا تخضع للضريبة ، لما كان ذلك وكان قرار لجنة الطعن المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد قرر حفظ حق الطاعنة فى استبعاد ميزة سكن الخبراء الاجانب من وعاء الضريبة على ضوء المستندات التي ستقدمها وأخضع باقى من وعاء الطاعنة المستندات الدالة على ان هذه المبالغ ليست دخلا عدم تقديم الطاعنة المستندات الدالة على ان هذه المبالغ ليست دخلا حتى لا تسرى ضريبة كسب العمل عليها فانه يكون قد أقام قضاءه في هذا الشأن على أسباب سائغة تكفى لحمله ويضحى النعى على غير أساس.

وحيث ان حاصل النعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه انه رفض الدفع بسقوط حق المصلحة المطعون ضدها في المطالبة بالضريبة بالتقادم الخمسي على سند من ان الطاعنة أخفت وجود

عاملين أجانب لديها فلايسدا تقادم الضريبة الا من تاريخ علم المصلحة بالعنصر الخفى فى حين ان ربط مصلحة الضرائب للضريبة لم يكن بسبب تطبيق المادة ٤٧ مكرر من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فهى لم تتخذ أى اجراء من الاجراءات التي نصت عليها وان الحكم استند بلا دليل الى اخفاء الطاعنة مبالغ خاضعة للضريبة مما يعيبه ويستوجب نقضه.

وحيث ان هذا النعي في غير محله ذلك انه لما كان النص في الفقرة الأولى من المادة ٤٧ مكرر من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ على ان « يعتبر التنبيه على الممول بالدفع قطعيا ومع ذلك فللمصلحة دون اخلال بأجل التقادم المنصوص عليه في المادة ٩٧ ان تجرى ربطا اضافيا وذلك اذا تحققت ان الممول لم يقدم اقرارا صحيحا شاملا بأن أخفى مبالغ مما تسرى الضريبة عليها أو نشاطا أو مستندات أو غيرها أو قدم بيانات غير صحيحة أو استعمل طرقا احتيالية للتخلص من أداء الضريبة كلها أو بعضها» وفي الفقرة الأولى من المادة ٩٧ من ذات القانون على ان ويسقط حق الحكومة في المطالبة بما هو مستحق لها بمقتضى هذا القانون بمضى خمس سنوات ، وفي الفقرة الاولى من المادة ٩٧ مكر المضافة بالقانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ المعمول به في ١٩٥٣/١/٢٢ على ان وتبدأ المدة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ٩٧ من اليوم التالي لانتهاء الاجل المحدد لتقديم الاقرار المنصوص عليه في المواد ٤٣ ، ٨٤ ، ٧٥ ، وفي الفيقرتين الاولى والثانية من المادة ٩٧ مكرر (١) من ذات القانون المضافتين الأولى بالقانون ٧٤٤ لسنة ١٩٥٥ المعتمول به في ٧/٥/٥٥٥ والثانية بالقانون ٧٧ لسنة ١٩٦٩ المعمول به في ١٩٦٩/٨/٢٨ على ان «تبدأ مدة التقادم في الحالات المنصوص عليها في المادة ٤٧

مكررا من تاريخ العلم بالعناصر الخفاة . وتبدأ مدة التقادم بالنسبة الى المول الذي لم يقدم اقرارا من تاريخ اخطاره لمصلحة الضرائب بمزاولة النشاط ، يدل على ان الشارع الضريبي وان حدد في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ عند اصداره أجل التقادم المسقط لحق مصلحة الضرائب الا انه لم بحدد بداية سريانه ثم حددها بالقانونين رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ ، ٧٧ لسنة ١٩٦٩ باضافة المادة ٩٧ مكرر والفقرة الثانية من المادة ٩٧ مكرر (١) وجعل بداية سريان التقادم من اليوم التالي لانتهاء ميعاد تقديم الاقرار أو من تاريخ اخطار الممول للمصلحة في حالة عدم تقديمه الاقرار فاذا كان الربط عن نشاط محفى أو عن عناصر مخفاه فإن التقادم لا يسرى الا من تاريخ علم مصلحة الضرائب بذلك النشاط أو بتلك العناصر وهو ما يقضى به صراحة نص المادة ٩٧ مكرر (١) سالفة البيان يؤكد هذا النظر أن الشارع لم يذكر المادة ٤٧ مكرر بين المواد التي عددتها المادة ٩٧ مكرر، لما كان ذلك وكان الشابت بالاوراق ان الطاعنة لم تقدم لصلحة الضرائب اقرارا بالنسبة للاجانب الموجودين في خدمتها ومقدار أجورهم وأتعابهم ولم تعلم المصلحة المطعون ضدها بهم الا عند مراجعة مستندات الطاعنة بتاريخ ١٩٨٦/١/٨ فان تقادم الضريبة عن سنة ١٩٨٠ لايبدأ سريانه الا من التاريخ الاخير ، ولما كانت مصلحة الضرائب قد اتخذت اجراءات الربط وأخطرت الطاعنة في ذات التاريخ أي قبل اكتمال مدة التقادم وإذ الترم الحكم المطعون فيه هذا النظر فان ما تنعاه الطاعنة عليه بسبب النعي يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن.

(الطعن ٢٥٧٧ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٦١/١٩٦١ س٤عص١٩٨٤)

الحق فى المطالبة بدين الضريبة . بدء مدة سقوطه من تاريخ وجبوبه فى ذمة المدين . مؤدى ذلك . وجبوب تقديم كل محول اخطارا لمصلحة الضرائب خلال شهرين من تاريخ مزاولة النشاط. سقوط حق المصلحة فى المطالبة بمضى خمس سنوات تبدأ من تاريخ الاخطار . سبق محاسبة الممول عن سنة سابقة . قيامه مقام الاخطار وتبدأ به مدة التقادم . علة ذلك .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

وحيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع ـ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ـ تتحصل في أن مأمورية الضرائب المختصة قدرت صافى أرباح المنشأة وهي فردية باسم مورث المطعون ضدهم من نشاطه محل المحاسبة عن السنوات من ١٩٦٨ وحتى ١٩٧١ / ١٩٧١ ، كما قدرت أرباح المنشأة وهي شركة بين المورث وشقيقة المطعون ضده الاخير عن الفترة الباقية من سنة ١٩٧١ والسنوات من ١٩٧٧ حتى ١٩٧٨ ، كما قدرت أرباح المنشأة وهي شركة من ذات النشاط ومن تسويق الموبيليا عن سنة ١٩٧٩ ، اعترض المطعون ضدهم على هذا القرار وأحيل الخلاف الى لجنة المطعن التي قررت تخفيض تقديرات المأمورية لأرباح المورث عن السنوات ١٩٧٠ / ١٩٧٠ وعن فترة ١٩٧١ ، وباعادة الملف الى المأمورية عن السنوات ١٩٧٨ / ١٩٧٩ ، وبقبول الدفع بالتقادم عن سنة ١٩٦٨ . طعن المطعون ضدهم في هذا القرار وبعد ان أودع تقريره حكمت بتاريخ ١٩٧٤ / ١٩٨٧ ، بقبول الدفع وبعد ان أودع تقريره حكمت بتاريخ ١٩٧٤ / ١٩٨٧ ، بقبول الدفع

المبدى من المطعود ضدهم وبسقوط الضريبة المستحقة على المورث عن كل من سنتى ٦٩ ١٩٧١ والمدة من ١٩٧١ ١٠١ حستى ٦ / ١٩٧١ بالتسقدادم، وتعديل قسرار اللجنة عن السنوات ١٩٧١/٧٧ الى مبلغ ج وعن سنة ١٩٧٩ الى مبلغ وباحالة الاوراق الى المأمورية لاتخاذ شئونها بالنسبة لسنتى العراكة الاوراق الى المأمورية لاتخاذ شئونها بالنسبة لسنتى المهردة قالمنصورة «مأمورية دمياط» وبتاريخ ٥ / ١٩٨٨/١٢ الحكم للسنة المحكمة بتأبيد الحكم المستأنف ، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن، واذ عرض على الحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها.

وحيث ان الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله والفساد في الاستدلال اذ أيد الحكم الابتدائي فيما انتهى اليه من بدء التقادم الخمسي لدين الضريبة من تاريخ علم الطاعنة بجزاولة النشاط الخاضع للضريبة المستفاد من سبق محاسبة المورث عن عام ١٩٦٧ ورتب على ذلك سقوط حق الطاعنة في مطالبة الورثة بدين الضريبة المستحقة على أرباح مورثهم عن كل من سنتي ٢٩/١/١٧ والمدة من ١٩٧١/١/١ حتى ١٩٧٤/٩/١ في حين ان الاخطار اجراء محتمى لبدء سريان التقادم المسقط بالنسبة للمول الذي لم يقدم اقرارا ولا يغنى عنه تحقق علم المسلحة بجزاولة النشاط بأية وسيلة أخرى ، كما ان محاسبة المنشأة عن السنوات ١٩٦٤/١٩٦٤ قد تحت في ذات التاريخ الذي حررت فيه مذكرة تقدير عن السنوات اعتبار انها دون حد الاعفاء وقد أقر المورث صراحة بذلك في محضر اعتبار انها دون حد الاعفاء وقد أقر المورث صراحة بذلك في محضر

المناقشة الأخير ، فانه على فرض اعتبار هذا الأجراء الأخير يغنى عن الاخطار ويبدأ منه سريان التقادم فان الطاعنة قد أخطرت المطعون ضدهم في ٢/ / ٢/ ١٩٨١ بالنموذج ١٨ من قبل اكتبمال مدة التقادم نما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث أن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه لما كانت مدة سقوط الحق في المطالبة بدين الصريبة لاتبدأ ـوعلى ماجري به قضاء هذه المحكمة .. الا من تاريخ وجوبه في ذمة المدين بحيث اذا كان مؤجلا أو معلقا على شرط فان ميعاد سقوطه يبدأ من يوم حلول الاجل أو تحقق الشرط، وكان المشرع قد فرض في المادة ٢/١ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ في شأن حصر الممولين الخاضعين للضرائب على الثروة المنقولة على كل عمول يزاول تجارة أو صناعة أو مهنة تجارية أو غير تجارية تقديم اخطار بذلك لمصلحة الضرائب خلال شهرين من تاريخ مزاولة هذا النشاط ، وبعد ان حددت المادة ٩٧ من القيانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقيانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ أجل التقادم المسقط لحق مصلحة الضرائب بخمس سنوات جرى نص المادة ٩٧ مكرر (١) في فقرتيها الاولى والثالثة على التوالى من ذات القانون على ان تبدأ مدة التقادم في الحالات المنصوص عليمها في المادة ٤٧ مكرر منه دوهي حالات تقديم اقرارات ناقصة أو تقديم بيانات غير صحيحة أو استعمال طرق احتيالية للتخلص من أداء الضريبة .. من تاريخ العلم بالعناصر الخفاة وتبدأ هذه المدة بالنسبة الى الممول الذي لم يقدم الاخطار المنصوص عليه في المادة الاولى من المرسوم بقانون السالف الاشارة اليه من تاريخ اخطاره المصلحة بمزاولة النشاط . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه قد انتهى الى تأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من قبول الدفع المبدى من المطعون ضدهم وبسقوط دين الضريبة المستحقة على المورث عن كل من سنتى ١٩٧٠/٦٩ الله المسلم المسلم والمدة ١٩٧١/١/١١ المسلم المال ١٩٧١/٩/١٤ بالتقادم تأسيسا على سبق محاسبة الممول عن سبق محاسبة الممول عن سنة سابقة يقوم مقام الاخطار اذ لم يشترط القانون شكلا خاصا للاخطار بمزاولة النشاط الخاضع للضريبة ثما يضحى معه النعى غير مقبول ، ولا يقدح فى ذلك ما تتذرع به المصلحة الطاعنة من ان سبق محاسبة المورث عن عام ١٩٦٧ قد تمت بتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٥ فى ذلك ما تناويخ محاسبة المورث عن سنتى ١٩٦٨/١٩٦١ لانه يشكل دفاعا قانونيا جديدا يخالطه واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

(الطعن رقم ۲۱۱ لسنة ۵۹ق - جلسة ۱۷/۳/۳/۱س۸٤ص۲۰۵)

يدل النص في الفقرة النانية من المادة ١٩٨١ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٨١ على النظرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٨١ على أن المشرع تقديراً منه لوجه من المصلحة تعود على حق الدولة في تحصيل الضرائب المستحقة خص دين الضريبة في شأن قطع التقادم باحكام خاصة بأن أضاف إلى أسباب القطع الواردة بالقانون المدني أسباباً أخرى عددها قوامها الإجراءات التي تقوم بها مصلحة الضرائب وهي بسبيلها إلى إتمام إجراءات تحديد الضريبة المستحقة على الوجه الذي حدده القانون بصرف النظر عن مدى صحة موضوع الإجراء مادام الإجراء في ذاته صحيحاً.

الحكمسة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الدى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن مأمورية الضرائب الختصة قدرت صافى أرباح الطاعن من مشاطه التجارى في السنوات من ١٩٧٩ حتى ١٩٨٣ وأخطرته بالتقديرات بنموذج ١٨ ضرائب ، ٥ ضريبة عامة بتاريخ ٢١/٣/٣١ ، ١٩٨٥/٤/١٦ ثم أخطرته بالنموذج ١٩ ضرائب بتاريخ ١١/٥/٥١٥ وإذ اعترض فقد أحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بشاريخ ١٩٩٣/٧/٦ ببطلان النموذج ١٩ ضبرائب لخلوه من عناصبر الربط . قامت المأمورية بإعلانه بالنموذج ١٩ ، ٦ ضريبة عامة في ٤ / ٩ / ١٩٩٣ المتضمن عناصر الربط . وإذ اعترض الطاعن فقد أحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ٥/٦/١٩٩٤ بقبوله شكلاً وفي الموضوع برفضه . أقام الطاعن الدعوى رقم لسنة المنصورة الابتدائية طعنا في هذا القرار . بدبت الحكمة خبيراً وبعد أن أودع تقريره قضت بتاريخ ٢٥ / ١٩٩٥ بتخفيض تقديرات اللجنة . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٨٣ لسنة ٤٧ ق أمام محكمة استئناف المنصورة وبتاريخ ٢٠/١١/ ١٩٩٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم. وإذ عرض الطعن على هذه الحكمة في عرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بالوجه الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه إذ تحسك أمام محكمة الموضوع بسقوط حق مصلحة الضرائب في اقتضاء دين الضريبة عن سنوات النزاع بالتقادم الخمسى ، إلا أن الحكم رفض هذا الدفع تأسيساً على أن إحالة النزاع إلى لجنة الطعن من شأنها قطع التقادم ، في حين أن اللجنة قررت في الطعن محل الإحالة بطلان النموذج ١٩ ضرائب ، ٦ ضريبة عامة محل الإحتراض مما مؤداه بطلان تلك الإحالة .

وحيث إن النعى غير سديد ذلك أن النص في الفقرة الثانية من المادة ١٧٤ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على أنه وعالاوة على أسباب قطع التقادم المنصوص عليها في القانون المدنى تنقطم هذه المدة بالإخطار بعناصر ربط الضريبة أو بربط الضريبة أو بالتنبيه على الممول بأداء الضريبة أو بالإحالة إلى لجان الطعن ... يدل على أن المشرع - تقديراً منه لوجمه من المصلحة تعود على حق الدولة في تحصيل الضرائب المستحقة - خص دين الضريبة في شأن قطع التقادم بأحكام خاصة بأن أضاف إلى أسباب القطع الواردة بالقانون المدنى أسباباً أخرى عددها قوامها الإجراءات التي تقوم بها مصلحة الضرائب وهي بسبيلها إلى إتمام إجراءات تحديد الضريبة المستحقة على الوجه الذى حدده القانون بصرف النظر عن مدى صحة موضوع الإجراء مادام الإجراء في ذاته صحياً، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وبني قضاءه على أن الإحالة إلى لجنة الطعن من شأنها قطع تقادم دين الضريبة رغم بطلان نموذج الضرائب محل الإحالة فإنه لا يكون قد خالف القانون.

وحیث إن الطاعن ینعی بالوجه الناسی من السبب الأول علی الحكم المطعون فیه البطلان . إذ قضی برفض الطعن بالتزویر علی إعلانه بالنموذج ۱۹ ضرائب وفی موضوع الدعوی معا علی خلاف ما تقضی به المادة ££ من قانون الإثبات .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان الشامت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قنضاءه بعدم قبول الطعن بالتزوير على أنه غير منتج في النزاع ، وكان المقرر .. في قضاء هذه المحكمة - أنه في حالة ما إذا قضى بعدم قبول الادعاء بالتزوير لأنه غير منتج في النزاع تنتفى الحكمة التي ترمى إلى الفصل بين الإدعاء بالتزوير وبين الحكم الموضوعي طالماً ليس من ورائه أي تأثير في موضوع الدعوى الأصلية ولا يكون هناك من داع لأن يكون الحكم بعدم قبول الادعاد بالتزوير سابقاً على الحكم في الموضوع وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون.

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه البطلان والقصور في التسبيب إذ أغفل دفاعه القائم على توقفه عن نشاط تجارة الخردوات منذ سنة ١٩٨١ وعدم وجود نشاط له في تجارة السيارات ومبالغة اللجنة في تقدير أرباحه عن نشاط الإطارات.

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان محكمة الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وفي تقدير الأدلة والموازنة بينها والأخذ بما تطمئن إليه منها وإطراح ما عداه دون حاجة إلى تتبع كل حجة للخصوم والرد عليها استقلالاً وحسبها أن تقيم قضاءها على أسباب سائغة تكفى لحمله. وكان تقرير الخبير باعتباره عنصراً من عناصر الإثبات في الدعوى يخضع لتقدير قاضى الموضوع دون معقب . وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه

أنه أقام قضاءه - فى حدود سلطة المحكمة فى فهم واقع الدعوى وتقدير أدلتها على الأخذ بما خلص إليه الخبير فى تقريره فى خصوص بيان نشاط الطاعن ورقم أعماله وتقدير أرباحه، وكان ما خلص إليه الخبير فى ذلك سائعاً وله أصله الثابت بالأوراق بما يكفى لحمل قضاء الحكم ، فإن ما يشيره الطاعن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى سلطة محكمة الموضوع فى تقدير الأدلة مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن ٢٧ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٧/١١/٦ س٤٨ ص١١٨٩)

النص في الفقرة الثانية من المادة ٣٧٧ من القانون المدنى على أن يتقادم بشلاث سنوات أيضاً الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم التى دفعت بغير حق ويبدأ سريان التقادم من يوم دفعها يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ~ أن التقادم في هذه الحالة يبدأ من يوم دفع الرسوم المطالب بردها ودون توقف على علم الممول بحقه في الرد ذلك أن حكم هذه المادة يعتبر استثناء واردا على القاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ١٩٨٧ من القانون المدنى والتي تقضى بأن سقوط دعوى استرداد ما دفع بغير حق بثلات سنوات تبدأ من اليوم الذي يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد .

الحكمسة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم لسنة بورسعيد الابتدائية ضد الطاعنة - مصلحة الجمارك - بطلب الحكم بإلزامها بأن ترد له مبلغ جنيه قيمة ما سدده بتاريخ ١٩٨٣/١٢/١٨ من ضريبة الاستهلاك حيث ثبت براءة ذمته من هذا المبلغ بالحكم النهائي الصادر في الدعوى رقم ... لسنة ... بورسعيد الابتدائية واستئنافها رقم ... لسنة ... ق بورسعيد . ندبت المحكمة خبيراً وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٤ بإلـزام الطاعنية بأن تؤدى للمطعون ضده مبلغ ... جنيه ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ... لسنة ٣٠ق لدى محكمة استئناف الاسماعيلية و مأمورية بورسعيده التي حكمت بتاريخ ٩/٤/١٩٩٠ بتعديل الحكم المستأنف إلى الزام الطاعنة برد مبلغ جنيه للمطعون ضده . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه الحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول إن الحكم أقام قضاءه برفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم على أن مدة التقادم تبدأ من تاريخ العلم بدفع غير المستحق طبقاً للمادة ١٨٧ من القانون المدنى وأن دعوى براءة الذمة من شأنها قطع التقادم في حين أن التقادم بالنسبة لاسترداد ما دفع من ضرائب ورسوم يبدأ من تاريخ الدفع طبقا للمادة ١/٣٧٧ من القانون المدنى وبذلك تكون الدعوى قد رفعت بعد انقضاء مدة التقادم .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن النص في الفقرة الثانية من المادة ٣٧٧ من القانون المدنى على أن يتقادم بثلاث سنوات أيضاً الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق ويبدأ سريان التقادم من يوم دفعها - يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن التقادم في هذه الحالة يبدأ من يوم دفع الرسوم المطالب بردها ودون توقف على علم الممول بحقه في الرد ذلك أن حكم هذه المادة يعتبر استثناءً واردأ على القاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ١٨٧ من القانون المدنى والتي تقضى بأن سقوط دعوى استرداد ما دفع بغير حق بثلاث سنوات يبدأ من اليوم الذي يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد . لما كان ذلك ، وكانت صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ما لا تعتبر قاطعة للتقادم إلا في خصوص هذا الحق وما لحق به من توابعه قإن تغاير الحقان فالطلب الحاصل بأحدهما لا يكون قاطعاً للتقادم بالنسبة إلى الحق الآخر – وكان موضوع دعوى براءة اللمة من الدين – تختلف طبيعة ومصدرا عن موضوع دعوى الإلزام برده إذ لا يعدو أن يكون موقف المدعى في الدعوى الأولى موقفاً سلبياً يقتصر فيه على مجرد انكار الدين دون أن يرقى إلى الحق المطالب به في حين أن دعوى الإلزام هي دعوى ايجابية تتضمن معنى الطلب الصريح الجازم برد ذلك -الدين - وهو ما يتفق مع مفهوم المطالبة القضائية وفق ما تنص عليه المادة ٣٨٣ من القيانون المدنى .. وكيان الشابت في الدعبوي أن المطعون ضده دفع الضريبة غير المستحقة بتاريخ ١٩٨٣/١٢/١٨ وإن دعوى الرد أقيمت بعد انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ الدفع فإن هذه الدعوى تكون قد سقطت بالتقادم وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن دعوى براءة الذمة من دين الضريبة من شأنها قطع التقادم بالنسبة لطلب رد ما دفعه من هذه الضريبة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه .

(الطعن ۲۷۲ لسنة ٦٠ق جلسة ٢٥٠/ ١٩٩٧ س٤٨ ص١٥٣٢)

تحصيل الواقعة التي يبدأ بها التقادم وتقدير العلم بالعناصر الخفاة خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . شرطه . أن يكون سائغاً .

(الطعن ١٤٢٧ لسنة ٦٠ ق - جلســــة ١٤٢٧)

(نقض جلسـة ۱۹۳۰/۲/۲۵ س ۱۸ ص ۱۸۴ / نقض جلسـة (نقض جلسـة ۱۸۲ س ۱۷ ص ۱۹۳۰)

الاجراء القاطع لتقادم الضريبة . وجوب علم الممول به سواء بتسليمه إليه أو من ينوب عنه أو باعلانه إليه بكتاب موصى عليه مع علم الوصول .

(الطعن ۲٤٦٩ لسنة ٦٠ق - جلسسسة ٢٤٦٩ (١٩٩٨/٣/١٦)

(نقض جلـــــة ١٩٧٥/٣/١٢ س ٢٢ ص ٩٦٤)

زوال التقادم المنقطع . أثره . سريان تقادم جديد مماثل للتقادم الأول في مدته وطبيعته . الاستثناء . الحالات المنصوص عليها في المادة ٣٨٥/٢ مدني .

(الطعن ٢٤٦٩ لسنة ٦٠ق - جلسسة ٢٤٦٩) (نقض جلسسسة ١٩٧٢/١١/٢٢ ص ٢٣ص ١٢٦٢) الحق فى المطالبة بدين الضريبة . بدء مدة سقوطه من تاريخ وجوبه فى ذمة المدين . مؤدى ذلك . وجوب تقديم كل محول اخطارا لمسلحة الضرائب خلال شهرين من تاريخ مزاولة النشاط . سقوط حق المصلحة فى المطالبة بمضى خمس سنوات تبدأ من تاريخ الاخطار . عدم تحديد المشرع شكلاً خاصاً للاخطار .

(الطعن رقم ٣٧٧٦ لسنة ٦٠ ق - جلسسة ١٩٩٨/٦/٢٢) (الطعن رقم ١٤٣٧ لسنة ٥٦ ق - جلسسة ٢٩٣/٤/٢١) (الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٥٩ ق جلسسسة ١٩٩٥/١٢/٧) الطعن رقم ١٠ لسنة ٥٩ ق - جلسسسة ١٩٩٦/٣/٤)

أحكام القوانين . سريانها على ما يقع من تاريخ نفاذها . عدم سريانها بأثر رجعى إلا بنص . خضوع التصرفات العقارية المنشئة للضريبة للقانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل ق ٧٨ لسنة ١٩٧٣ . أثره . سقوط الحق في المطالبة بالدين الناشئ عنها من تاريخ الاخطار عزاولة النشاط .

(الطعن ٣٣٠٨ لسنة ٦٠ ق - جلسسة ٢٩٨/٦/٢٩) (الطعن ١٧١٤ لسنة ٦٠ ق - جلسسة ١٧١٤/١٢/٢٢) (نقض جلسسسة ٢/٦/٦/٢ س ٢٧ ص ١٣٦٦)

التشريعات الخاصة بتنظيم اجراءات معينة لربط الضريبة تعلقها بالنظام العام . أثره . عدم جواز مخالفتها أو التنازل عنها واعتبار الإجراءات الخالفة حابطة الأثر . إخطار الممول بعناصر الربط بالنموذج ١٨ ضرائب. لا أثر له في قطع تقادم

دين الضريبة إلا إذا كان توجيهه صحيحاً في ذاته وواجباً . كونه غير لازم اعتباره تزيدا لا أثر له .

التشريعات الخاصة بتنظيم إجراءات معينة لربط الضريبة تعد من القواعد القانونية الآمرة المتعلقة بالنظام العام فلا يجوز مخالفتها أو التنازل عنها وهي إجراءات ومواعيد حتمية ألزم الشارع مصلحة الضرائب بالتزامها وقدر وجها من المصلحة في اتباعها ، وإلا فإن الإجراءات الخالفة تفدو حابطة الأثر ولازم ذلك أن إخطار الممول بعناصر ربط الضريبة على النموذج ١٨ ضرائب ، ٥ ضريبة عامة لا ينتج أثره في قطع تقادم دين الضريبة إلا إذا كان هذا الإجراء صحيحاً في ذاته وجه إلى الممول حال وجوبه أما إذا كان غير لازم وجهته المسلحة دون مقتص فإنه يكون تزيداً غير ذي أثر .

(الطعن ١٠ لسنة ٦٣ ق - جلسسسة ٢٠/٤/٢٧)

التقادم الضريبي . بدؤه من اليوم التالي لانتهاء الأجل المحدد لتقديم الإقرار . إخطار الممول بعناصر ربط الضريبة بالنموذج ١٨ ضرائب أو بربطها بالنموذج ١٩ ضرائب . أثره . انقطاع التقادم .

(نقض جلســـة ١٩٧٩/٤/١٧ ص ٣٠ ج ٢ ص ١٤٣)

حق الحكومة في المطالبة بالضرائب . بدء مدة تقادمه من تاريخ إخطار الممول مصلحة الضرائب بجزاولة النشاط . المادتان ١/١٧٤، ١/١٧٦ من ق رقم ١٩٨١ ويقابلهـما المواد ١/٩٧، ٩٧ مكرراً ، ٩٧ مكرراً (١) من ق رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الملغي . عدم تحديد المشرع شكلاً خاصاً للإخطار . ما يرد من بيانات مزاولة

النشاط ونوعه ومحل مباشرته بمحضر المناقشة المحرر بمعرفة المأمور المختص . مفاده. تضمنه بطريق اللزوم الإخطار .

(الطعن ٢٣٦ لسنة ٦٣٥ - جلسسسة ٢٢١٠) (الطعن ١٤١٠ لسنة ٥٩ ق - جلسسة ١٤١٠) (الطعن ١١٨١ لسنة ٥٩ ق - جلسسة ١١٨٢) (الطعن ١١٨٧ لسنة ٥٩ ق - جلسسة ١٩٩٥/١٢/٥) (الطعن ١٤٢ لسنة ٥٩ق - جلسسة ١٩٩٥/١٢/٥) (نقض جلسسسة ١٩٩٣/٩/١٣ س ٤٤ ج ٢ ص ٢١١)

الحكمسة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

لا كان القرر - في قضاء هذه الحكمة - أن محكمة الموضوع السلطة التامة في فهم الواقع في الدعوى ، وأن تحصيل الواقعة التي يبدأ بها التقادم هو مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تخضع فيه لمقابة محكمة النقض متى كان تحصيلها سائغاً ، وكان الحكم المطعون فيه المؤيد لحكم محكمة أول درجة قد استخلص من محضر مناقشة المأمورية للمطعون ضده المؤرخ ١٠/٥/١٩ اتصال علم المأمورية بمزاولة المطعون ضده لنشاطه التجارى الخاضع للضريبة ورتب على ذلك بدء احتساب مدة التقادم الخمسي المسقط لحق الخزانة العامة في اقتضاء الضريبة من هذا التاريخ ، وكان ذلك بأسباب مائغة بعد أن أوضح أن المشرع لم يحدد شكلاً خاصاً للإخطار بمزاولة النشاط ، فإن النعى بسبب الطعن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في سلطة محكمة الموضوع تنحسر عنه رقابة هذه المحكمة

ومن ثم يكون الطعن مقاماً على غير الأسباب الواردة بالمادتين ٢٤٨ ، ٢٤٩ من قانون المرافعات ، فتأمر المحكمة بعدم قبوله عملاً بالمادة ٣٦٣ من ذات القانون.

(الطعن ۱۲۰۳ لسنة ۵۷ ق جلسة ۲۰۰۲/۱/۸ لم ينشر بعد) (ال**وقائيم**،

فى يوم ١٩٩٥/٨/١ طعن بطريق النقض فى حكم محكمة استئناف أسيوط العسادر بتاريخ ٢٢/٦/١٩٩٥ فى الاستئناف رقسم لسنة ق وذلك بصحيفة طلب فيها الطاعن بصفته الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى المرضوع بنقض الحكم المطعون فيه .

وفي نفس اليوم أودع الطاعن بصفته مذكرة شارحة .

وفي ١٩٩٥/٨/١٧ أعلن المطعون ضده بصحيفة الطعن .

ثم أودعت النيابة مذكرتها وطلبت فيها الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه .

وبجلسة ٢٠٠٢/١/٢٧ عرض الطعن على الحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر فحددت لنظره جلسة ٢٠٠٧/٢/١٧ وبها سمعت الدعوى أمام هذه الدائرة على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم كل من محامى الطاعن بصفته والنيابة على ما جاء بمذكرته والحكمة قررت إصدار الحكم بذات الجلسة .

الحكمسة

بعد الاطلاع على الأوراق وسنماع التقرير الذى تلاه السيند المنتشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مأمورية الضرائب الختصة قدرت أرباح المطعون ضده عن نشاطه التجاري في السنوات من ١٩٨٦ حتى ١٩٩٠ وأخطرته بذلك فاعترض ، وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتخفيض التقديرات . كما قدرت المأمورية أرباحه عن سنة ١٩٩١ وأخطرته بذلك فاعتبرض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتخفيض التقدير. طعن المطعبون ضده في هذين القبرارين بالدعبوى رقم ... لسنة ضرائب أبو تيج الابتدائية بطلب الحكم بسقوط حق مصلحة الضرائب في اقتضاء الضريبة عن سنة ١٩٨٦ بالتقادم الخمسي وتخفيض التقديرات عن باقى السنوات . ندبت الحكمة خبيراً في الدعوى وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ٢٦ من يناير سنة ١٩٩٥ بسقوط حق مصلحة الضرائب في المطالبة بالضريبة المستحقة عن سنة ١٩٨٦ بالتقادم الخمسي وبتعديل القرارين المطعون فيهما وتخفيض التقديرات عن باقي سنوات المحاسبة . استأنف الطاعن بصفته هذا الحكم بالاستئناف رقم لسنة ق أسيوط ، وبشاريخ ٢٦ من يونية سنة ١٩٩٥ قضت المحكمة بشأبيـد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن نما ينعاه الطاعن بصفته على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ذلك أنه أيد الحكم الإبتدائي فيما انتهى إليه من سقوط حق مصلحة الضرائب فى اقتضاء الضريبة المستحقة عن عام ١٩٨٦ بالتقادم لمضى أكثر من خمس سنوات بين تاريخ توجيه نموذج ١٩ ضرائب وتاريخ توجيه نموذج ١٩ ضرائب الصحيح دون اتخاذ أى إجراء صحيح قاطع للتقادم خلالها ، فى حين أن الإخطار بالنموذج ١٩ ضرائب الذى قضى ببطلانه وإحالة النزاع إلى لجنة الطعن يعد كل منهما إجراء قاطعاً للتقادم فى حكم المنزاع إلى المقانون ١٩٥٧ لسنة ١٩٨١ وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى سديد، ذلك أن مؤدى المواد ٤١، ٣٤/١، ١٩٨١ ، ٢/١٦٠ ، ٢/١٧٤ من القيانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بشان الضرائب على الدخل والمواد ٢٥ ، ١/٢٦ ، ٨٠ ، ٨٠ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨٧ أن المشرع وإن عد من أسباب قطع التقادم - خلافاً لتلك الواردة في القانون المدنى - الاخطار بعناصر ربط الضريبة أو بربطها أو بالتنبيه على الممول بأدائها أو بالإحالة إلى لجان الطعن، والتي تتحقق كل منها على التوالي باخطار الممول بالنموذج ١٨٥ ضرائب و ٥ ضريبة عامة ، بعناصر ربط الضريبة أو بإخطاره بالنموذج ١٩١ ضرائب و٦ ضريبة عامة ، بربط الضريبة ، وعناصرها أو باعلانه بالنموذج « ٣ ، ٤ ضرائب ، ٨ ضريبة عامة ، بالتنبيبه بأداء الضريبة أو اخيراً بإخطاره بالنموذج ١٩ ضرائب بالإحالة إلى لجان الطعن ، إلا أنه فرق بين كل منها كإجراء قاطع للتقادم وبين ما قد يرتب القانون عليها من آثار لا شأن لها بقطع التقسمادم ، فخلو الاخطار بالنموذج ١٨٥ ضرائب، من بيان عناصر الربط - الذي لا يترتب عليه بطلانه - ليس من شأنه أن يؤثر على اعتباره إجراء قاطعاً للتقادم ، كما وأن تخلف الاخطار بالنموذج

١٩٥ ضرائب، من بيان عناصر وأسير الربط - والذي بترتب عليه بطلانه لخلوه منها - ليس من شأنه أن يؤثر على كونه إجراء قاطعاً للتقادم متى اشتمل على ربط الضريبة لانطوائه على عمل إجرائي مركب ، كما لا يؤثر ما اعترى هذا الإخطار من نقص أيضاً على اعتبار الربط الوارد به نهائياً والضريبة واجبة الأداء عند عدم رد المول عليه خلال ثلاثين يوماً أو يؤثر على حقه في الطعن عليه أمام لجنة الطعن إذا لم يوافق على ما جاء به من ربط للضريبة ، هذا إلى أنه لا تلازم بين الإعلان بالتنبيه بأداء الضريبة كإجراء قاطع للتقادم وبين الإحالة إلى لجنة الطعن وفق الترتيب الوارد في المادة ٢/١٧٤ مالفة الذكر إذ قد يكون التنبيه بعد أن يصبح الربط الوارد بالنموذج ١٩ ، ١٩ ضرائب، نهائياً والضريبة واجبة الأداء وقد يكون لاحقاً على الإحالة إلى تلك اللجنة عند صدور قرار منها محدداً مقدار الضريبة المستحقة على الممول ، ومن ثم فلا يعد كل صبب من أصباب قطع التقادم سالفة الذكر مبنياً على الآخر أو أن بطلان احداها يؤثر عليه . وإذ خالف الحكم المطعون فيه المؤيد لحكم محكمة أول درجة هذا النظر وقبل الدفع بسقوط حق مصلحة الضرائب في اقتضاء الضريبة عن سنة ١٩٨٦ بالتقادم الخمسي دون ان يعرض للأثر المترتب على الإخطار بالنموذج (١٩ ضرائب) -وفقاً للمفهوم سالف البيان - أو الإخطار بالإحالة إلى لجنة الطعن متى توافر شروط أي منهما في قطع التقادم فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه نما يوجب نقضه جزئياً لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

(الطعن ٨٦٧١ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢٠٠٢ / ٢٠٠٢ لم ينشر بعد)

أحكام نقض متنوعة بشأن قطع التقادم :

التقادم الذى يقطعه رفع الدعوى امام محكمة غير مختصة يظل منقطعا طوال المدة التى تستغرقها الدعوى المقامة ثم يعود الى السريان من جديد من يوم صدور الحكم النهائى بعدم الاختصاص . ويحتفظ التقادم الذى يبدأ فى السريان بعد الانقطاع بصفات التقادم الذى قطع ويبقى خاضعا لنفس القواعد التى تحكمه .

(الطعن ۲۵ لسنة ۱۵ق ــ جلســــــة ۱۹۲۰/۱۲/۱۹) ^(۱)

متى كان تقديم طلب الاتعاب الى مجلس النقابة من المحامى أو الموكل اعلانا بخصومه فانه تترتب عليه آثار المطالبة القضائية ومنها قطع التقادم فى مفهوم المادة ٣٨٣ من القانون المدنى .

(الطعن ٥١ لسنة ٢٦ق ـ جلسة ١٩٦١/٦/٨ س١٢ص٥٣٣)

يشترط في المطالبة القضائية التي تقطع التقادم المسقط ان يتوافر فيها معنى الطلب الجازم بالحق الذي يراد اقتضاؤه ولهذا فلا تعد صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ما قاطعه الا في خصوص هذا الحق وما التحق به من توابعه مما يجب بوجوبه أو يسقط كذلك بسقوطه فان تغاير الحقان أو تغاير مصدرهما فالطلب الحاصل بأحدهما لايكون قاطعا لمدة التقادم بالنسبة للحق الآخر .

(الطعن٢٥٦ لسنة ٢٦ق ـ جلسة ٢٦/٤/٢٦ س١٣ص٥٦٥)

الحكم برفض الدعوى يؤدى الى الغاء صحيفتها ومايكون قد ترتب عليها من الآثار ومنها قطع التقادم.

(الطعن ٢٥٦ لسنة ٢٦ق ـ جلسة ٢٦/٤/٢٦ س١٩٦٣)

⁽١) راجع في هذا الموسوعة الذهبية ج٤ المرجع السابق ص ٩٠٢.

الحكم ببطلان صحيفة الدعوى يترتب عليه زوال أثرها في قطع التقادم.

(الطعن 40 كالسنة 27 ق _ جلسة ٧٧ / ١٩٦٢ س١٩ص ٧٧٤)

الإقرار حجة قاصرة على المقر ، ومن ثم فاقرار بعض الورثة بالدين الثابت في ذمة مورثهم لايترتب عليه قطع التقادم بالنسبة لمن عداهم .

(الطعن ٩٥٤ لسنة ٢٦ق ـ جلسـة ٢٦/٦/٧ س١٩٦٢)

الحكم فى معارضة المدين فى تنبيه نزع الملكية ، بالغاء هذا التنبيه يترتب عليه اعتباره كأن لم يكن وزوال ماكان للتنبيه من أثر فى قطع التقادم.

(الطعن ۲۷۹ لسنة ۲۷ ا ۱۱۳۴ س ۱۹۹۲ (۱۱۳ س) ۱۱۳۴ س

القضاء في الدعوى الاصلية بعدم القبول على أساس عدم وجود حق للمدعى قبل المدعى عليه يترتب عليه زوال ما كان لهذه الدعوى من أثر في قطع التقادم واعتبار انقطاع التقادم المبنى عليها كأن لم يكن .

(الطعن٣٦٦ لسنة ٧٧ق ـ جلسة ٣٦/٥/٢٣ س١٤ص٣٧٧)

انه وان كان تقدم الدائن فى التوزيع مطالبا باختصاصه بجزء من أموال مدينه هو مما ينقطع به التقادم فى النظام القضائى الختلط على أساس ان المدين يعلن به الا ان الاثر المترتب على هذا الانقطاع ينتهى بقفل التوزيع ولا اعتداد بتاريخ صرف ما اختص به الدائن فى التوزيع ذلك ان اجراءات الصرف ليس من شأنها امتداد اثر انقطاع

التقادم المترتب على الدخول فى التوزيع ، اذ هى لاتعدو ان نكون اجراءات ادارية بحتة تجرى بين قلم الكتاب وبين الدائن وليس المدين طرفا فيها .

(الطعن ۲۰۲ لسنة ۲۸ق ـ جلسة ۳۰/۵/۳۰ س١٩٦٣)

متى كان قد حكم ببطلان التنازل الصادر من المطعون عليهم الى آخر عن دينهم المنفذ به قبل تنبيه نزع الملكية المعلن منهم للطاعنتين ، وكان الحكم المذكور حجيته على الطاعنتين لصدوره فى دعوى كان مورثهما طرفا فيها ، فان مقتضى هذا الحكم ان يعود الوضع الى ماكان عليه قبل حصول التنازل ويصبح المطعون عليهم وحدهم أصحاب الحق فى المطالبة بالدين واتخاذ اجراءات التنفيذ ضد المدينين ، وبالتالى يكون تنبيه نزع الملكية الموجه منهم الى الطاعنتين صحيحا ومنتجا الأثره فى قطع تقادم الفوائد .

(الطعن ۱۲۱ لسنة ۲۹ق ـ جلسنة ۳/۵/۱۹۹۴ س19ص ۲۸۰)

يشترط لانقطاع التقادم بتدخل الدائن في دعوى ان يتمسك فيها بحقه في مواجهة المدين .

(الطعن ٥١) لسنة ٢٩ق ـ جلسة ١٩٦٤/١١/١٩٦١ س١٥٥ ص١٠٥٠)

المطالبة امام القضاء المستعجل بتسليم صورة تنفيذية من السند التنفيذى وان كانت تجهد للتنفيذ الا انه لايستنتج منها المطالبة الصريحة بالحق المهدد بالسقوط ولا تنصب على أصل الحق ، اذ هى تعالج صعوبة تقوم فى سبيل صاحب الحق الذى فقد سنده التنفيذى فلا أثر لها فى انقطاع سير التقادم.

(الطعن ١٥١١ السنة ٢٩ أ ١٩٦٤ / ١٩٦٤ س ١٠٥٠ ص ١٠٥٠)

بيان دلالة الورقة الصادرة من المدين في اعترافه بالدين محل النزاع وفيما يترتب على ذلك من الأثر في قطع التقادم هو من المسائل الموضوعية التي لا تخضع لرقابة محكمة النقض.

(الطعن ١٥١ كالسنة ٢٩ ق ـ جلسة ١٩٦٤ / ١١ / ١٩٦٤ س ١٥٥٥)

يشترط فى الاقرار القاطع للتقادم ان يكون كاشفا عن نية المدين فى الاعتراف بالدين . فاذا كانت محكمة الاستئناف قد اعتبرت ما احتواه طلب التسوية من خلط بين الديون ومن القول فى اكثر من موضع ان الديون مسددة وميتة _ اعتبرت هذا لبسا وغموضا فى الاقرار يجعله غير كاشف عن نية المدين فى الاعتراف بالدين وهو مايلزم توافره فى الاقرار القاطع للتقادم ، فان هذا التعليل السائغ يكفى لحمل قضاء الحكم المطعون فيه ويكون النعى عليه بالقصور على غير أساس .

(الطعن ١٥١ كلسنة ٢٩ ق _ جلسة ١٩٦٤ / ١٩٦١ س١٥٥ ٥٠)

حسب انحكمة ان يدفع أمامها بالتقادم حتى يتعين عليها ان تبحث شرائطه القانونية ومنها المدة بما يعترضها من انقطاع ، اذ ان حصول الانقطاع يحول دون اكتمال مدة التقادم ثما يقتضى التثبت من عدم قيام احد أسباب الانقطاع ومن ثم يكون للمحكمة ولو من تلقاء نفسها ان تقرر بانقطاع التقادم اذا طالعتها أوراق الدعوى بقيام سببه .

(الطعن ٢٤ لسنة ٣٠ق _ جلسة ١٩٦٤/١٢/٣ س١٥ص١١٠١)

اعلان السند التنفيذي متى تضمن التنبيه بالوفاء يعتبر اجراء قاطعا للتقادم.

(الطعن ٢٤ لسنة، ٣ق _ جلسة ٣/١٤/١٢/٣ س١٥ص١٩٦٤)

لو صح الرأى القائل بأن دعوى بطلان الرافعة (المقابلة لدعوى سقوط الخصومة فى القانون القائم) يمكن ان ترد على اجراءات التنفيذ العقارى فى ظل قانون المرافعات الختلط فانه من المقرر على أى حال انه لا يترتب على عدم حصول الخصم على حكم ببطلان المرافعة منع سريان مدة التقادم المسقط بل يعتبر التقادم ساريا ابتداء من تاريخ الاجراء الذى انقطع به .

(الطعن ٥ لسنة ٣٠ق ـ جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١ س١٥ص١٩٢٨)

المقصود بالتنبيه الذي يقطع التقادم هو التنبيه المنصوص عليه في قانون المرافعات الملغى بالمادتين ٣٨٤ أهلى و٣٧٥ مختلط وفي قانون المرافعات المقائم بالمادة ٢٠٥ والذي يوجب المشرع اشتماله على اعلان المدين بالسند التنفيذي مع تكليفه بوفاء الدين . واذ كان الإنذار الذي وجهه الطاعنون الى المطعون عليها قد تضمن اعلانها بصورة رسمية بسيطة من الحكم الصادر بالزام مورثتها بالدين مع اخبار المطعون عليها بوقوع المقاصة القانونية بين هذا الدين الذي أحيل الى الطاعنين وبين الدين المقضى ضدهم بأدائه الى مورثة المطعون عليها ، فان ذلك الانذار لايعتبر تنبيها قاطعا التقادم لانه علاوة على انه لا يشتمل على اعلان الصورة التنفيذية للحكم الصادر بالزام مورثة المطعون عليها بالدين فانه لا يتضمن تكليف المطعون عليها بالوفاء بل ان كل ماينطوى عليه هو مجرد اخطار المدينة بسبق انقضاء دينها الذي في ذمتهم وديونهم قبلها نتيجة لوقوع المقاصة بين الدينين ولايحمل الاخطار بانقضاء الدين معنى التكليف بأدائه .

(الطعن ٥ لسنة ٣٠ق _ جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١ س١٥ص١٩٢٨)

انه وان كان صحيحا في ظل قانون المرافعات الختلط ان اجراءات نزع الملكية تقطع التقادم بالنسبة الى ديون كل الدائنين المقيدة حقوقهم ابتداء من الوقت الذي ينضمون فيه الى تلك الاجراءات عن طريق اعلانهم بها ، الا ان انقطاع التقادم بهذا السبب لايمتد الا للوقت الذي تكون فيه اجراءات نزع الملكية قائمة، وهي لاتكون كذلك اذا مضى بين أي اجراء منها والذي يليه أو مضى على آخر اجراء منها مدة التقادم المسقط .

(الطعن ٥ لسنة ٣٠ق ـ جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١ س١٥ص١٦٤٨)

اذا كان الحكم المطعون فيه قد خلص في نطاق السلطة التقديرية محكمة الموضوع التي تستقل بها بلا رقابة عليها من محكمة النقض الى ان تقديم الطاعن طلب تسوية دينه الى لجنة التسوية العقارية يعتبر اقرارا منه بالمديونية يقطع التقادم وهو مايكفي وحده دعامة لحمل الحكم في قضائه برفض دفع الطاعن المؤسس على سقوط الاحكام المنفذ بها بالتقادم ، فان الحكم لايكون قد خالف القانون .

(الطعن ٢ لسنة ٣٠ق _ جلسة ١٩٦٥/١١/٣٠ س١٦ص١١٥)

لا يعتبر ندب مصلحة الشهر العقارى خبيرا لتقدير الرسوم اجراء قاطعا للتقادم لانه ليس موجها الى المدين حتى يقطع التقادم لصلحة الدائن كما انه لايعدو ان يكون اجراء من اجراءات تقدير الرسوم وهو بعد لايعتبر من أسباب قطع التقادم الواردة على سبيل الحصر في المادتين ٣٨٣ ، ٣٨٤ من القانون المدنى . كما ان رفع المعارضة في تقدير الخبير لايعتبر اجراء قاطعا للتقادم ، اذ فضلا عن انها ليست من أسباب قطع التقادم المنصوص عليها في المادة ٣٨٣ من القانون المدنى وليس من الدائن من المدائن من المدائن عن المدائن عن المدائن عن المدائن وليس من الدائن

وطبقا لنص المادة ٣٨٤ من القانون المدنى لاينقطع التقادم باجراء صادر من المدين الا اذا كان ما هو صادر منه يعتبر اقرارا صريحا أو ضمنيا بحق الدائن . ولما كانت هذه المعارضة تتضمن انكارا لحق الدائن لا اقرارا به فانها لاتقطع التقادم وانما تعتبر موقفه لسريان التقادم عند حساب مدته باعتبارها مانعا يتعذر معه على الدائن ان يطالب بحقه حسبما تقضى المادة ٣٨٢ من القانون المدنى .

(الطعن ١٤٢ لسنة ٣١ق ـ جلسة ١٩٦٥/١٢/٩ س١٩ص١٢١)

تقديم طلب تقدير الاتعاب الى مجلس نقابة المحامين من المحامى أو الموكل عند الخلاف بينهما على قيمتها فى حالة عدم وجود اتفاق كتابى عليها هو ـ على ماجرى به قضاء محكمة النقض ـ اعلان بخصومة تترتب عليه آثار المطالبة القضائية ومنها قطع التقادم فى مفهوم المادة ٣٨٣ من القانون المدنى واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر مهدرا الاثر القانونى المترتب على تقديم الطلب بتقدير الاتعاب الى نقابة المحامين فى قطع التقادم المنصوص عليه فى المادة الاتعاب الى نقابة المحامين فى قطع التقادم المنصوص عليه فى المادة المحامين فى قطع التقادم المنصوص عليه فى المادة الحامة من القانون المدنى فانه يكون قد خالف القانون .

(الطعن ۲۱۱ لسنة ۳۱ق ـ جلسسة ۱۹۶۹/۱/۱۹ س١٧ص٣٧)

الدعوى الموضوعية المرفوعة من المدين استنادا الى براءة ذمته من دين الأجرة المنفذ به والى ان هذا الدين لا يجوز التنفيذ به لانه غير معين المقدار وغير خال من النزاع ، لا تقطع مدة تقادم دين الاجرة المنفذ به اذ يشترط فى الاجراء القاطع للتقادم ان يكون صادرا من الدائن ودالا على تمسكه بحقه المهدد بالسقوط كما ان هذه الدعوى وان تضمنت منازعة موضوعية من المدين فى التنفيذ مع طلب الغاء الحجز المتوقع لاتوقف اجراءات التنفيذ المتخذة استنادا

اليه وبالتالي فلا يعتبر رفعها مانعا يتعذر معه على الدائن مواصلة اجراءات التنفيذ بدينه.

(الطعن ۸۸ لسنة ۳۲ق ـ جلسة۲۷/۱۰/۱۹۶۲ س۱۷ص۱۵۸۸)

قيام الدائن بالتنبيه أو بالحجز على المدين لنزع ملكية عقاره وان كان يعد بذاته اجراء قاطعا للتقادم المسقط لحقه في ذمة مدينه يبدأ بموجبه سريان التقادم من جديد ، لا ان الحكم بالغاء قائمة شروط البيع لبطلان سند التنفيذ أو بطلان حق الحاجز في التنفيذ به يستتبع حتما بطلان التنبيه الذي أعلن دون سند صحيح يخول الحق في التنفيذ بمقتضاه فلا يكون للتنبيه أثر في قطع التقادم .

(الطعن ١٦٨ السنة ٣٢ق _ جلسة ١٩٦٦ / ١٩٦٦ س١٧ص ١٧٠٥)

دعوى الحراسة القضائية اتما هي اجراء تحفظى مؤقت لايمس موضوع الحق ، فهى بذلك لا تعد من اجراءات التنفيذ ولا تقوم مقام التنبيه أو الحجز في قطع التقادم .

(الطعن ١٦٨ لسنة ٣٢ق ـ جلسة ١٩٦٦ / ١٩٦٦ س١٧ص ١٧٠٥)

عدم منازعة المدين في دعوى الحراسة ووضع أمواله تحت يد الحارس والترخيص له في اقتضاء حق الدائن من ربعها لاينطوى على اقرار ضمنى بالحق ، ذلك ان المدين لايترك أمواله بارادته تحت يد الحارس حتى ينسب اليه ما يتضمن هذا الاقرار ، وانما هو يلتزم بذلك تنفيذا لحكم الحراسة . كما ان مطالبة الحارس بتقديم كشف الحساب لا يمكن اعتبارها بالتالى ونتيجة لما تقدم اقرارا ضمنيا بالحق قاطعا للتقادم .

(الطعن ۱۵ / ۱۱ / ۱۹۹۳ سنة ۲۷ / ۱۱ / ۱۹۹۹ س ۱۷ ص ۱۷۰ (۱۷

^(1) الرجع السابق .

وفقا للفقرة الاخيرة من المادة ٧٥ من قانون المرافعات ـ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦٧ ـ و تعتبر الدعوى قاطعة لمدة التقادم أو السقوط من وقت تقديم صحيفتها الى قلم المحضرين بعد أداء الرسم كاملا أما باقى الآثار التى تترتب على رفع الدعوى فلا تسرى الا من وقت اعلان المدعى عليه بصحيفتها واذ كان الثابت ان صحيفة الاستئناف حررت من أصلين قدم كل منهما لأحد القلام المحضرين وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول الاستئناف تأسيسا على ان احدى الصحيفتين قدمت الى قلم المضرين بعد الميعاد القانوني ، ولم يعرض في قضائه للاصل المقدم الى القلم الآخر في اليوم السابق وبه ينقطع ميعاد السقوط ، فانه يكون مشوبا بالقصور .

(الطعن ٢١ لسنة ٣٣ق ـ جلسة ٢١/٤/٢٦ س١٩٦٧)

متى كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه انه رد على ما تمسك به الطاعنون من انهم تملكوا أرض النزاع بالتقادم الطويل بما يتحصل في ان يد مورثهم على هذه الارض قبل عقد الصلح المبرم في ٢٥ / ١٩٢٦/ كانت يدا عارضة لا تكسب الملكية بالتقادم اذ ان وضع يده عليها كان بوصفه دائنا مرتهنا. وان مورثة المطعون ضدهم اتخذت الاجراءات لنزع ملكية أرض النزاع وانه وان رسا مزادها على الطاعنين ممثلين في الوصى عليهم وأصبح لمورثة المطعون ضدهم ولهم من بعدها ذمته وانعقدت الخصومة بينها وبينه فانقطعت بذلك مسدة وضع يدهم على الارض ورسا عليهها المزاد في بذلك محكم مرسى المزاد الصادر للطاعنين ممثلين في الوصى عليهم واصبح لمورثة المطعون ضدهم ولهم من بعدها باعتبارهم خلفها العام ان يحتجو بما لحكم مرسى المزاد من أثر قاطع للتقادم . وان العام ان يحتجو بما لحكم مرسى المزاد من أثر قاطع للتقادم . وان

باعتبارها ملكا لهم قد اعلنت للطاعنين في ١٩٥١/٣/٢٧ قبل ان تكمل لهم المدة اللازمة لاكتساب الملكية بالتقادم الطويل منذ ان فسخ حكم مرسى المزاد في ١٩٥٧/١/١٩٣١ فان دعواهم اكتساب ملكية أرض النزاع بالتقادم تكون على غير أساس ، فان هذا الذي حصله الحكم صحيح في القانون .

(الطعن ٣٧ لسنة ٣٤ق ـ جلسة ١٩٦٧/٦/١٣ س١٨ص١٩٥٢)

اذ كان ميعاد الثلاثين يوما المنصوص عليه في المادة ٩٤٣ من المانون المدنى هو ميعاد سقوط لان القانون رتب صراحة على تفويته سقوط الحق في رفع دعوى الشفعة فان تقديم صحيفة الدعوى الى قلم المخضرين يقطع مدة هذا السقوط ... وفقا للمادة ٥٧ مرافعات ... وتبدأ مدة سقوط جديدة أى ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الصحيفة الى قلم المحضرين .

(الطعن ١٦٢ لسنة ٣٤ق ـ جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩ س١٨ص ١٤٣٠)

اقرار المدين صراحة أو ضمنا بحق الدائن من الاسباب القاطعة للتقادم طبقا للفقرة الاولى من المادة ٣٨٤ من القانون المدنى . فاذا كانت المحكمة لم تلتفت الى تحسك الطاعنة بهذا ولم ترد عليه وعلى المستند المقدم منها في شأنه رغم انه دفاع جوهرى لو صح قد يتغير به وجه الرأى في الدعوى فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه قصور في التسبيب .

(الطعن ۲۱۳ لسنة ۳۶ / ۱۲ / ۱۹۹۷ س۱۸ م ۱۸۲۱)

لا يجسوز قسانونا النزول عن التقادم قبل ثبوت الحق فيه ، ولا يثبت هذا الحق الا باكتمال مدة التقادم ، واثما يجوز النزول عن المدة التي انقضت في تقادم لم يكتمل وهذا النوع من النزول انما يقطع التقادم على أساس اعتباره اقرارا من المدين بحق الدائن .

(الطعن ٧٧٥ لسنة ٣٤ق ـ جلسة ١٩٦٩/١/٣٠ س٠٢ص٠٢)

مؤدى نص المادتين الاولى والثالثة من القانون رقم ٦٤٦ لسنة اعواعد ان مالم يرد فيه من أحكام بشأن التقادم متروك لقواعد القانون المدنى أو القوانين الخاصة بحسب الاحوال ، وهذا القانون بحكم عمومه واطلاقه يسرى على كافة أنواع الضرائب والرسوم بحيث لايجوز قصره على نوع منها دون الآخر ، وتعتبر اجراءات بعيث التقادم المنصوص عليها في المادة الشالثة من القانون المذكور مكملة للاجراءات القاطعة لتقادم كافة الضرائب والرسوم ، يستوى في ذلك ما ورد منها في القانون المدنى أو في القوانين الخاصة على ما بينته المذكرة الايضاحية ـ ثما لا يصح معه القول بعدم سريانها على تقادم الضرية العامة على الايراد.

(الطعن ٤٢ لسنة ٣٢ق _ جلسة ٢٦/٣/٣/١ س٠٢ص٤٧٤)

مفاد نص المادة ٣/٧٥ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، ان مدة التقادم أو السقوط تنقطع بتقديم صحيفة الدعوى الى قلم المحضرين بعد أداء الرسم المقرر كاملا .

(الطعن 140 لسنة 70ق ـ جلسة ١٩٧٠/١/٢٠ س٢١ص١٣٩)

مفاد نص المادة ٦٩ من قانون المرافعات السابق ان الدعوى الاتعتبر مرفوعة الا باعلان صحيفتها الى المدعى عليه وان أداء الرسم عنها وتقسديم صحيفتها الى قلم الكتاب أو قلم المحضرين مجردا الايعتبر رفعا لها ، وقد أكد المشرع ذلك بما نص عليه في المادة ٧٥ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٩٠٠ سنة ١٩٦٢ ، ومؤداه ان الدعوى لا تعتبر مرفوعة وتنتج آثارها الا باعلان صحيفتها الى المدعى عليه وانه استثناء من هذا الاصل جعل المشرع تقديم الصحيفة لقلم المحضرين قاطعا لمدة التقادم أو السقوط .

(الطعن ۲۳۹ لسنة ۳۳ق _ جلسة ١٩٧٠/١٢/١ س٢١ص١٢٧)

الاصل فى الاجراء القاطع للتقادم ان يكون متعلقا بالحق المراد اقتضاؤه، ومتخذا بين نفس الخصوم ، بحيث اذا تغاير الحقان أو اختلف الخصوم لا يترتب عليه هذا الاثر .

(الطعن ٤٦٢ لسنة ٣٥ق ـ جلسة ١٩٧٢/١/١٩ س٢٣ص٢٧) لامحل للتمسك بانقطاع التقادم بعد اكتمال مدته .

(الطعن ٩٤ لسنة ٣٧ق ـ جلسة ٢١/٢/١٧ س٣٢ص٢١١)

اذ نصت الفقرة الثانية من المادة ٧٥ من قانون المرافعات السابق بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٧ على ان الدعوى تعبير قاطعة لمدة التقادم أو السقوط من وقت تقديم صحيفتها الى قلم المحضرين بعد أداء الرسم كاملا ، فانها لم تشترط لترتيب هذا الاثر ان تقدم الصحيفة الى قلم المحضرين التابع للمحكمة التى ترفع اليها الدعوى بل جاء النص مطلقا غير مقيد بأى قيد ، ولازم ذلك ومقتضاه وجوب اعتبار الصحيفة المسدد عنها الرسم كاملا قاطعة لمدة التقادم أو السقوط من وقت تقديمها في الميعاد لأى من أقلام المخضرين دون تخصيص .

(الطعن ٣١٦ لسنة ٣٩ق ـ جلسة ٢٥/٤/٤/١ س٢٥ص٧٤١)

من المقرر في قضاء محكمة النقض ان الحكم برفض الدعوى يزيل أثرها في قطع التقادم فيعتبر الانقطاع المبنى عليها كأن لم يكن والتقادم الذي كان قد بدأ قبل رفعها مستمرا في السريان .

(الطعن ٤٨٦ لسنة ٣٨ق جلسة ٢٨/ ١٩٧٤ س ٢٥٠٥)

متى كان تقادم الضريبة ـ ضريبة الارباح التجارية والصناعية ـ المستحقة عن سنة ١٩٥٥ قد اكتمل في ميعاد غايته أول ابريل سنة ١٩٦١ وفق الفقرة الاولى من المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، فان توقيع الحجز بتاريخ ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٣٤ يضحى غير ذى موضوع ، وليس له تأثير على تقادم اكتمل فعلا في تاريخ سابق ، ولا على الحكم اذ هو لم يعرض لدفاع المصلحة في هذا الشأن .

(نقسض جلسسة ١٩٧٥/٣/١٢ س ٢٦ ص ٥٦٥)

مؤدى نص المادة ٣٨٣ من القانون المدنى والفقرة الثانية من المادة ٩٧ مكرر من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالمرسوم بقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالمرسوم بقانون رقم ٣٤٩ والمادة الثالثة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمفقرة الاولى من المادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة علم المحول سواء بتسليمه اليه و هو أو من تصح انابته عنه او باعلانه اليه ويكفى لترتب اثر الإعلان تمامه بكتاب موصى عليه مع علم الوصبول لل كسان ذلك ، وكان الملف الفردى خلوا مما يفيد وصول النموذج رقم ٣ و٤ ضرائب تجارية الى علم المطعون عليه م المدول – بأحد الطريقين المشار اليهما الامر الذي لا يجعل له من أثر في قطع التقادم ولا يغنى عن ذلك مجرد تحرير النموذج وارفاق صورة منه بملف المحول والتأشير عليها بمثل تاريخ ورقم الارسال .

(نقــــــف جلـــــة ١٩٧٥/٣/٢٢ س٢٦ص٥٥١)

النص في المادة ٥١ من قانون المحاماه رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ ـ الذي يحكم واقعة الدعوى على ان يسقط حق المحامى في مطالبة موكله بالاتعاب عند عدم وجود سند بها بمضى خمس سنوات ميلادية من تاريخ انتهاء التوكيل ليس الا تطبيقا للقواعد العامة في التقادم المسقط والمنصوص عليها في المواد ٣٨١,٣٧٩,٣٧١ من التقنين المدنى . وعلى ذلك فان مدة التقادم المنصوص عليها في هذه المادة تسرى من الوقت الذي يتم فيه المحامى العمل المنوط به بمقتضى التوكيل الصادر اليه على تقدير ان حقه في الاتعاب يصبح مستحق الاداء من هذا الوقت .

(نقــــــف جلــــــة ٢ / ١٩٧٥ س٢٦ص٥٧٤)

المطالبة القضائية لا تقطع التقادم طبقا للمادة ٣٨٣ من القانون المدنى الا اذا تحت باجراء صحيح بحيث اذا كانت صحيفة الدعوى باطلة لعيب في الشكل فلا يترتب عليها أى أثر ولا تقطع التقادم.

تقضى المادة ٩٧ مكررة من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون ٣٤٩ لسنة ١٩٥٧ بأن تقادم الضريبة يبدأ من اليوم التالى لانتهاء الاجل المحدد لتقديم الاقرار المنصوص عليه في المادة ٤٨ من ذلك القانون .

(الطعن ٣ لسنة ٤١ق ـ جلسـة ١٩٧٦/١/٢٧ س٧٧ص٢٨٤)

انقطاع التقادم المكسب للملكية بالطالبة القضائية يظل قائما حتى يقضى فى الدعوى بحكم نهائى فيبدأ تقادم جديد منذ صدور هذا الحكم ، واذ كان الحكم بانقضاء الخصومة فى الاستثناف يترتب

عليه ذات الآثار المترتبة على سقوط الخصومة بما في ذلك اعتبار الحكم المستأنف انتهائيا وفقا للمادة ٣٠٥ من قانون المرافعات السابق (الذي يحكم واقعة الدعوى ، فان هذه الانتهائية انما تلحق بالحكم المستأنف من تاريخ انقضاء مواعيد الطعن فيه بالاستئناف ، اذ يترتب على انقضاء الخصومة في الاستئناف الغاء جميع اجراءاتها بما في ذلك صحيفة الاستئناف وفقا للمادة ٣٠٤ من قانون المرافعات السابق مما ينبني عليه ان يصبح الحكم المستأنف انتهائيا من تاريخ انقضاء ميعاد استثنافه ـ متى كان هذا الميعاد قد انقضى قبل صدور الحكم بانقضاء الخصومة وبالتالي يزول ما كان للدعوى من أثر قاطع للتقادم، ويبدأ تقادم جديد من هذا التاريخ ، أما اذا كان ميعاد الاستئناف لم ينقض حتى صدور الحكم بانقضاء الخصومة في الاستثناف قان الحكم المستأنف يعتبر انتهائيا في جميع الاحوال من تاريخ الحكم بانقضاء الخصومة وفقا لنص المادة ٣٠٥ من قانون المرافعات السابق ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد النزم هذا النظر في قبضائه ، ورتب على الحكم بانقضاء الخصومة في الاستئناف اعتبار الحكم المستأنف انتهائيا من تاريخ انقضاء ميعاد استئنافه، وبالتالي زوال أثـر الدعوى في انقطاع التقادم ، وبدء تقادم جديد منذ هذا التاريخ ، فانه لا يكون قبد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

(الطعن ۲۸۰ لسنة ٤٤٦ ـ جلسة ١٩٧٦/٣/١٥ س٧٧ص١٩٢)

يشترط في المطالبة القضائية التي تقطع التقادم المكسب ان يتوافر فيها معنى الطلب الجازم بالحق الذي يراد استرداده فان صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ما لا تعد قاطعة الا في خصوص هذا الحق وما التحق به من توابعه مما يجب بوجوبه أو يسقط بسقوطه فاذا تغاير الحقان ، أو تغاير مصدرهما فالطلب الحاصل بأحدهما لا يكون قاطعا لمدة التقادم بالنسبة الى الحق الاخر . واذ كان الواقع الامسلم المعسون عليهم الستة الاول أقاموا ضد الطاعن الدعوى ان المطعمون عليهم الستة الاول أقاموا ضد الطاعن الدعوى رقم مدنى كلى القاهرة ، وطلبوا بصحيفتها المعلنه اليه فى طلباتهم فى ١٩٥٣/٥/١١ الحكم ببرسو مزاد طلباتهم فى المنزل ، ثم عدلوا المنزل على الطاعن بالنسبة لهذه الحصة ، استنادا الى ان اجراءات المنزل على الطاعن بالنسبة لهذه الحصة ، استنادا الى ان اجراءات نزولهم عن الطلبات الواردة بصحيفة الدعوى ، وكان الحق موضوع انزولهم عن الطلبات المعدلة يغاير الحق فى ملكية الحصة موضوع النزاع والمدعى اكتسابها بالتقادم ، فانه يترتب على ذلك التعديل زوال أثر والمحيفة فى قطع التقادم ، ويعتبر الانقطاع كان لم يكن ، والتقادم الذى كان قد بدأ قبل رفعها مستمرا فى سريانه . واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن ۱۶۲ لسنة ٤٠ق ـ جلسـة ١٩٧٨/١/٢ س٢٩ص٢٩٦)

نصت المادة ٣٠٧ من قانون المرافعات السابق المنطبق ـ على واقعة الدعوى ـ على انه في جميع الاحوال تنقضى الخصومة بمضى خمس سنوات على آخر اجراء صحيح فيها وجاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون تعليقا على نص تلك المادة قولها والمقصود بعبارة جميع الاحوال الواردة في هذه المادة ان الخصومة تنقضى بمضى المدة مهما يكن سبب انقطاعها أو وقفها الى ان يصدر من صاحب المصلحة في الدعوى اجراء صحيح في الخصومة فتنقطع به المدة وقد أربد بهذا الحكم الجديد وضع حد نهائي لتراكم القضايا وتعليقها بالحاكم . وواضح من هذا النص وما جاء في مذكرته الايضاحية من

تعبير صاحب المصلحة في الدعوى وهو تعبير عام مطلق ، أن المشرع لم يفرق بين المدعى والمدعى عليه من حيث اتخاذ الاجراء الذي يقطع مدة ايقاف الخصومة وانقطاعها وبالتالي من حيث انقضاء الخصومة بالنسبة لكل منهما ، وأنه أذا أوقف السير في الدعوى أكثر من سنة ولم يطلب ذوو المصلحة من الخصوم (الأفرق بين مدعين ومدعى عليهم) الحكم بسقوط الخصومة انقضت الخصومة في جميع الاحوال بمضى خمس سنوات على آخر اجراء صحيح فيها ومتى انقضت الخصومة على هذا النحو فقد ألغيت جميع اجراءاتها والغيت صحيفة الدعوى وما ترتب عليها من آثار ويدخل في ذلك انقطاع التقادم فيعتبر هذا الانقطاع كأن لم يكن ، اذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على ان الطاعنين ليس لهما ان يستفيدا من الاثر المترتب على انقضاء الخصومة في الاستئناف رقم مدنى سوهاج لكونهما هما اللذان أهملا موالاة السيبر فيه ورتب على ذلك انقطاع التنقادم السارى لمصلحة الطاعنين في وضع يدهما على العقار مثار النزاع فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

(الطعن ٣١٤ لسنة ٤٤ق سر جلسة ٣١/١/٣١ س٢٩ص٣٦٧)

من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه ليس في اعتبار المطالبة بجزء من الحق قطعا للتقادم بالنسبة لباقيه ما يخالف القانون طالما ان المطالبة الجزئية دلت على التمسك بالحق جميعه الناشئ عن مصدر واحد .

(الطعن ٣٦ لسنة ١٤٤٥ ـ جلسة ١٩٧٨/٢/١٨ س٢٩ص١٥)

جرى قضاء هذه الحكمة على انه حسب محكمة الموضوع ان يدفع أمامها بالتقادم حتى يتعين عليها ان تبحث شرائطه القانونية ومنها المدة بما يعترضها من انقطاع اذ ان حصول الانقطاع يحول دون اكتمال مدة التقادم مما يقتضى التثبت من عدم قيام أحد أسباب الانتفاع ، ومن ثم فاللمحكمة ولو من تلقاء نفسها ان تقرر بانقطاع التقادم اذا طالعتها أوراق الدعوى بقيام صببه.

(الطعن ٣٥١ لسنة ٤٤ق _ جلسة ٣١/٣/١٦ س٢٩ص٣٧٧)

التقادم وفقا لنص المادة ٩٨٣ من القانون المدنى لاينقطع الا بالمطالبة القضائية أو بالتنبيه أو بالحجز ، والتكليف بالوفاء السابق على طلب أمر الاداء لا يعتبر تنبيها قاطعا للتقادم ، واتحا هو مجرد انذار بالدفع لايكفى لترتيب هذا الاثر ، اذ المقصود بالتنبيه الذي يقطع التقادم هو التنبيه المنصوص عليه فى المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات السابق، وفى المادة ٢٨١ من قانون المرافعات القائم والذي يوجب المشرع اشتماله على اعلان المدين بالسند التنفيذي مع تكليفه بالوفاء بالدين .

(الطعن ١٦٦ لسنة ٤٤٥ ـ جلسة ١٧/٤/١٧ س٢٩ص١٩٧٨)

لا ينقطع التقادم المكسب لمصلحة المستفيد وعلى ماتقضى به المادة ٣٨٧ من القانون المدنى بعمل من قبل الحائز بل بالطلب من صاحب الحق الواقع فعلا للمحكمة والجازم بالحق الذى يراد استرداده ومن ثم يحق للمستفيد صاحب الحق احتساب مدة التقادم التى تسرى بعد رفع الدعوى من الحائز .

(الطعن ١١٠ لسنة ٤٦ق ـ جلسمسة ١١٠ /١٩٧٩)

من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه متى صدر الحكم وحاز قوة الأمر المقضى فانه يمنع الخصوم في الدعوى التي صدر فيها من العودة الى المناقشة في المسألة التي فصل فيها بأي دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق اثارتها في الدعوى الأولى أو أثيرت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها. وإذ يبن من الحكم المطعون فيه انه رفض دعوى الطاعن كسب ملكية الارض محل النزاع بوضع اليد عليها المدة الطويلة استنادا الى ان حجية الحكم الصادر في الدعوى ... بتثبيت ملكية خصمه لذات العقار تمنعه من الادعاء باكتساب الملكية قبل صدور الحكم المذكور في ١٩٦٠/١/١٨ ، وان التقادم انقطع برفع تلك الدعوى وظل كذلك حتى تاريخ الحكم فيها ، وان مدة التقادم لم تكتمل من هذا الستاريخ حتى صدور القبانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ والذى منع تملك الادوات المملوكة للوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة ومنها الشركة المطعون عليها ، بالتقادم ، فان النعي على الحكم المطعون فيه بمخالفة الثابت بالاوراق والخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس.

(الطعن ١٤٤ لسنة ١٤٧ – جلسسية ١٩٨٩)

من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه يشترط في الطالبة القضائية التي تقطع التقادم المكسب ان يتوافر فيها معنى الطلب الجازم بالحق الذي يراد استرداده ، ولا تعتبر صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ما قاطعه للتقادم الا في خصوص هذا الحق وما الحق به من توابعه عما يجب بوجوبه ويسقط بسقوطه.

(الطعنان ١٥٩٠ و١٦٠٠ لسنة ٤٨ق - جلسمة ١٩٨٠/٥/٢٢)

لا كان عقد البيع ينقل الى المشترى ـ ولو لم يكن مشهرا ـ على ما جرى به قضاء هذه المحكمة جميع الحقوق المتعلقة بالبيع والدعاوى المرتبطة به ، فيكون للمشترى طلب طرد الغاصب له واتخاذ اجراءات قطع التقادم ضد واضع اليد ، حتى ولو كان عقد المشترى أوسند ملكية سلطة محل منازعة من واضع اليد أو الغيس لان هذه المنازعة لا تعد بذاتها مانعا قانونيا يمنع المشترى من اتخاذ اجراءات قطع التقادم ضد واضع اليد على المبيع .

(نقسيض جلسية ١٩٨١/١١/٢٩ طعن ٦٨٧ س٥٤ق)

تقادم رسم الايلولة والضريبة على التركة . يبدأ من اليوم التالى لانقضاء الاجل انحدد لتقديم الاقرار أو قائمة الجرد . م ١٥٧ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . احالة النزاع الى لسنة ١٩٣٠ . احالة النزاع الى لجنة الطعن . قاطع للتقادم حتى انتهاء مبعاد الطعن في قرار اللجنة . بدء تقادم جديد بعد ذلك مدته خمس سنوات لا ينقطع الا بمطالبة الممول اداريا أو قضائيا .

(الطعن ٦١٦ لسنة ١٥١ هـ جلسة ١٢/٣٠ / ١٩٨٥ س٣٦ ص ١٢٤١)

انقطاع التقادم المسرتب على المطالبة القضائية م ٣٨٣ مدنى شرطه . صحة هذه المطالبة شكلا وموضوعا . عدم تحققه الا بصدور حكم نهائى فيها باجابة صاحبها الى طلبه كله أو بعضه انتهاؤها بغير ذلك . أثره . زوال أثرها فى الانقطاع واعتبار التقادم الذى بدا قبلها مستمرا لم ينقطع .

(الطعن ١٨٠٨ لسنة ٥٩ق ـ جلسنة ٣/٣/٦ س٣٧ ص٢٩٩)

المطالبة القضائية القاطعة للتقادم. ماهيتها . صحيفة الدعوى المتضمنة المطالبة بحق ما قاطعة للتقادم في خصوص هذا الحق وحده وتوابعه . مؤدى ذلك . دعوى التعويض عن الضرر الشخصى لا تقطع التقادم بالنسبة لطلب التعويض الموروث . علة ذلك .

(الطعن ۱۷۲۸ لسنة ۲۵ق_جلسة ۲۲٪ ۱۹۸۲ س۳۷ ص۲۵۳)

التقادم المسقط بدء سريانه من الوقت الذى يصبح فيه الدين مستحق الاداء . ٣٨١ مدنى . الالتزام المعلق على شرط . بدء سريان تقادمه وقت تحقق هذا الشرط . (مثال) .

(الطعن ٥٥٥ لسنة ٥٦ ق سجلسة ٤ / ١٢ / ١٩٨٦ س ٣٧ ص ٩٤٢)

المطالبة الجزئية اعتبارها قاطعة للتقادم بالنسبة لباقى الحق . شرطه . دلالتها فى ذاتها على قصد صاحب الحق فى التمسك بكامل حقه وكون الحقين غير متغايرين بل يجمعهما مصدر واحد .

(الطعن ١٦٣٣ لسنة ١٥٥٤ ـ جلسة ٢٢/٢/ ١٩٨٩ س٠٤٠)

ينقطع التقادم بالمطالبة القضائية ولو رفعت الدعوى الى محكمة غير مختصة .

المقرر قانونا ان التقادم ينقطع بالمطالبة القضائية ولو رفعت الدعوى الى محكمة غير مختصة عملا بالمادة ٣٨٣ من القانون المدنى فان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه اذ اعتد بتاريخ ايداع صحيفة افتتاح الدعوى قلم كتاب محكمة أول درجة في المراح المستحق في في المراح السبحق في السنوات الخمس السابقة على رفع الدعوى وانتهى الى رفض الدفع المبدى من الطاعنة لتقادم حق المطعون ضدهما لمضى خمس عشرة

سنة فانه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو عابه القصور في التسبيب .

(الطعن ۸۸ لســـنة ٥٥٥ _ جلســة ١٩٨٩/١٠/١٦)^(١) انقطاع التقادم _ أثره .

الاصل فى انقطاع التقادم _ طبقا للفقرة الاولى من المادة ٣٨٥ من القانون المدنى _ انه اذا زال التقادم المنقطع حل محله تقادم جديد مماثل للتقادم الاول فى مدته وطبيعته يسرى من وقت انتهاء الاثر المترتب على سبب الانقطاع فيما عدا الحالات الاستثنائية التى نصت عليها المادة ٣٨٥ سالفة الذكر فى فقرتها الثانية ومنها حالة مااذا حكم بالدين وحاز الحكم قرة الامر المقضى فتكون مدة التقادم الجديد خمس عشرة سنة مما مفاده ان الذى يحدث تغيير مدة التقادم المسقط للدين هو الحكم النهائى به فهو وحده الذى يمكنه احداث هذا الاثر لما له من سببية تزيد من حصانة الدين وتحده الحبب جديد للبقاء فلا يتقادم الا بانقضاء خمس عشرة سنة .

(الطعن ٨٠٠ لســـنة ٥١٥ ـ جلســة ٢٣/ ١٩٨٩)

المقرر في قضاء هذه المحكمة انه طبقا لنص في المادة ٣٨٤ من القانون المدنى لا ينقطع التقادم باجراء صادر من المدين الا اذا كان ما صدد منه يعتبر اقرارا صريحا أو ضمنيا بحق الدائن ، وان الاقرار القاطع للتقادم من مسائل الواقع التي تخضع لتقدير قاضي الموضوع .

(الطعن ٢٠٣٨ لــــنة ٥٧ق ـ جلســـة ٢٠٣٨)

⁽¹⁾ واجع في هذا الحكم والاحكام التي تليه ملحق الموسوعة الذهبية المرجع السابق ج٠ ١ ص٢٨٥.

التقادم ـ حالات انقطاعه ـ المواد ٣٨٣، ٣٨٤٠ مدنى ـ المادة ١/٣ من القانون ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ ـ وقف التقادم ـ المادة ١/٣٨٠ مدنى .

ان مسؤدي منا نصت عليمه المادنان ٣٨٣ و٣٨٤ من القنانون المدنسي والفقرة الأولى من المادة الثالثية من القيانون ٦٤٦ لسنة ۱۹۵۳ _ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة _ ان التقادم ينقطع بالمطالبة القضائية الصريحة الجازمة أمام القضاء بالحق المراد اقتضاؤه ولو رفعت أمام محكمة غير مختصة ، وبالتنبيه المنصوص عليه في المادة ٢٨١ من قانون المرافعات الذي يشتمل على اعلان المدين بالسند التنفيذي مع تكليفه بالوفاء بالدين وتعتبر أوراد الضرائب ورسوم واعلانات المطالبات والاخطارات التي تتمسك بها الجهة الدائنة بحقها في الضرائب أو الرسوم التي تطالب بها تنبيها قاطعا للتقادم اذا سلم احداهما الى الممول أو من ينسوب عنه قانونا أو أرسل اليه بخطاب موصى عليه بعلم الوصول ، الا أن تلك المطالبة وهذا التنبيه لايعد أيهما قاطعا للتقادم الأفي خصوص الحق موضوعه وما التحق به من توابعه مما يجب بوجوبه ويسقط بسقوطه فاذا تغاير الحقان أو تغاير مصدرهما فان الطلب الحاصل بأحدهما لايكون قاطعا لمدة التقادم بالنسبة الى الحق الآخر ، كما يقف هذا التقادم طبقاً للمادة ١/٣٨٢ من القانون المدنى اذا طرأ ما يحول بين الدائن ومطالبته بذات الحق.

(الطعن ١٦٢٣ لسسنة ٥٥٥ ـ جلسسسة ١٦٢٧) تقادم ـ انقطاعه ـ حالاته .

ان المقرر في قضاء هذه المحكمة ان مؤدى مانصت عليه المادتان ٣٨٣ و ٣٨٨ من القانون المدنى والفقرة الأولى من المادة الثالثة من

القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ ان التقادم ينقطع بالمطالبة القضائية الصريحة الجازمة أمام القضاء بالحق الذى يراد اقتضاؤه ولو رفعت أمام محكمة غير مختصة وبالتنبيه المنصوص عليه فى المادة ٢٨١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الذى يشتمل على اعلان المدين بالسند التنفيذى مع تكليفه بالوفاء بالدين وتعتبر أوراد الضرائب والرسوم واعلانات المطالبات والاخطارات التى تتمسك فيها الجهة الدائنة بحقها فى الضرائب أو الرسوم التى تطالب بها تنبيها قاطعا للتقادم اذ ا سلم احسداها الى الممول أو من ينوب عنسه قانونا أو ارسل اليه بخطاب موصى عليه بعلم الوصول كما ينقطع التقادم بالقرار المدين بحق السسدائن اقرارا صسريحا أو ضمنيا الا ان بالقرار المدين بحق السسدائن اقرارا صسريحا أو ضمنيا الا ان تلك المطالبة وهذا التنبيه وذاك الاقرار، لا يعد أيهم، قاطعا للتقادم ، الإ فى خصوص الحق موضوعه وما التحق به من توابعه مما يجب بوجوبه ويسقط بسقوطه فاذا تغاير الحقان أو تغاير مصدرهما فان الطلب الحاصل بأحدهما لايكون قاطعا لمدة التقادم بالنسبة الى الحق

(الطعن ۲۱۱۰ لسنة ٥٥٥ ـ جلســــة ٢١١٠)

القضاء برفض الدعوى التى من شأنها قطع التقادم أو بعدم قبولها ـ أثر ذلك ـ زوال ماكان لها من أثر فى قطع التقادم واعتبار الانقطاع كأن لم يكن .

ان المقرر في قضاء هذه المحكمة انه اذا قضى برفض الدعوى التي من شأنها قطع التقادم أو بعدم قبولها ترتب عليه زوال ما كان لها من أثر في قطع التقادم واعتبار الانقطاع كأن لم يكن والتقادم الذي كان قد بدأ قبل رفعها مستمرا . لما كان ذلك ، وكان الثابت

ان الدعوى بطلب التعويض المؤقت التي أقامها الطاعن الاول عن نفسه وبصفته قد قضى فيها في الاستئناف رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٧٩ جنوب القاهرة بعدم قبولها فانه يترتب على ذلك زوال أثرها في قطع التقادم بالنسبة للدعوى الراهنة بطلب التعويض الكامل ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد وافسق صحيح القانون ويضحى النعى عليه على غير أساس .

(الطعن ١٦٥٧ لسنة ٥٦ق ـ جلســـة ١٩٩٠/١١/٧)

المطالبة القضائية التى تقطع التقادم ... يشترط فيها ان يتوافر فيها معنى الطلب الجازم بالحق الذى يراد اقتضاءه .. لا تعتبر صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ما قاطعه له الا فى خصوص هذا الحق وما التحق به من توابعه مما يجب بوجوبه أو يسقط بسقوطه .

يشترط في المطالبة القضائية التي تقطع التقادم ان يتوافر فيها معنى الطلب الجازم بالحق الذي يراد اقتبضاؤه ، لهذا لا تعتبر صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ما قاطعه له الا في خصوص هذا الحق وما التحق به من توابعه مما يجب بوجوبه أو يسقط بسقوطه ، فان تغاير الحقان أو تغاير مصدرهما كالطلب الحاصل بأحدهما لا يكون قاطعا لمدة التقادم بالنسبة للحق الآخر ، واذ كانت الدعوى رقم ٣٧ سنة ، ١٩٨٨ عمال كلى دمياط التي رفعها الطاعن ضد المطعون ضده للحكم بالغاء قرار انهاء خدمته واعادته الى عمله لا تحمل معنى الطلب الجازم بالتعويض الذي يطالب به في دعواه الحالية وكان هذا التعويض لا يعتبر من توابع طلب الغاء قرار انهاء الخدمة الذي كان التعويض الدعوى السابقة عالماني السابقة عديده ، فان تلك

الدعوى لا يكون من شأنها قطع سريان التقادم بالنسبة الى طلب التعويض .

(الطعن ۲۱ لسينة ٥٨ ق _ جلسينة ٢١ (١٩٩٠)

الاصل فى الاجراء القاطع للتقادم ـ ان يكون متعلقا بالحق المراد اقتضاؤه ومتحدا بين نفس الخصوم بحيث اذا تغاير الحقان أو اختلف الخصوم لايترتب عليه هذا الاثر .

ان الاصل في الاجراء القاطع للتقادم وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ـ ان يكون متعلقا بالحق المراد اقتضاؤه ومتحدا بين نفس الخصوم بحيث اذا تغاير الحقان أو اختلف الخصوم لايترتب عليه هذا الاثر ، واذ كان الشابت من الاوراق ان حكم التعويض المؤقت في الدعوى المدنية المقامة أمام محكمة الجنح بالتبعية للدعوى الجنائية قد صدر قيل مرتكب العمل الضار دون شركة التأمين ـ الطاعنة فانه لايكون حجة عليها ولا تتغير مدة تقادم دعوى التعويض قبلها بصدور ذلك الحكم ، لما كان ذلك وكان المطعون ضدهم التسعة الاول أقاموا ضد الطاعنة والمطعون ضده العاشر الدعوى رقم ٤٣٦٥ سنة ٨٣ مدنى الجيزة الابتدائية وطلبوا في صحيفتها المودعة بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٢ الحكم بتعويضهم عما لحقهم من أضرار شخصية مادية وأدبية نتيجة موت المورث ثم عدلوا طلباتهم في 1 / 1 / 1 / 1947 باضافة طلب التبعويض الموروث وكبان هذا الحق الاخير يغاير الحق في التعويض عن الضرر الشخصى فانه لايكون بصحيفة افتتاح الدعوى من أثر في قطع التقادم بالنسبة له واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن ٢٤٢١ لسنة ٥٩ق _ جلســــة ٢٤٢١ / ١٩٩٠)

القاعدة فى الاجراء القاطع للتقادم ـ ان الاثر المترتب على رفع الدعوى والحكم فيها من قطع التقادم واستبدال مدته ـ لا يتعدى من رفعها ومن رفعت عليه ـ الحكم الصادر بالتعويض لايقطع التقادم ولايستبدل مدته بالنسبة للدعوى قبل شركة التأمين ما لم تكن طرفا فيه .

ان المشرع أنشأ بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجباري من المستولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات دعوى مباشرة للمضرور قبل المؤمن وأخضع هذه الدعوى للتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ٧٥٧ من القانون المدنى _ رعاية لمصلحة شركات التأمين وعملا على الاستقرار الاقتصادى لها _ وقد أكدت المذكرة الإيضاحية لذلك القانون ان هذا التقادم تسرى في شأنه القواعد العامة المتعلقة بوقف مدة التقادم وانقطاعها ، لما كان ذلك وكانت القاعدة في الاجراء القاطع للتقادم _ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة _ ان الاثر المترتب على رفع الدعوى والحكم فيها _ من قطع التقادم واستبدال مدته _ لايتعدى من رفعها ومن رفعت عليه ، ولايغير من ذلك أن نص المادة الخامسة المشار اليها الزم شركة التأمين بأن تؤدى الى المضرور مقدار مايحكم به قضائيا من تعويض مهما بلغت قيمته ، مما مفاده ان الحكم بالتعويض يكون حجة على الشركة ولو لم تكن طرفا فيه ، ذلك ان حجيته عليها عندئذ انما تكون مقصورة على اثبات تحقق الشرط المنصوص عليه بتلك المادة للرجوع عليها بمقدار التعويض دون ان يكون لها أن تنازع في ذلك المقدار ، ومن ثم فأن الحكم الصادر بالتعويض لايقطع التقادم ولا يستبدل مدته بالنسبة للدعوى قبل شركة التأمين مالم تكن طرف فيه ، لما كان ذلك وكان الشابت بالاوراق ان المطمون عليها لم تختصم الطاعنة في الدعوى المدنية

التى رفعتها تبعا للدعوى الجنائية ، فان الحكم الصادر فى تلك الدعوى بالزام مرتكب الفعل الضار بالتعويض المؤقت لا يجعل مدة تقادم دعوى التعويض الكامل بالنسبة للطاعنة خمس عشرة سنة بدلا من ثلاث سنوات طالما لم يصدر فى مواجهتها ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون معيبا بمخالفة القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن ٩٩٧ لسينة ٥٩ق _ جلسيية ٢٧/ ١٩٩١/)

الاجسر من الحقوق الدورية المتجددة ـ يتقادم بخمس سنوات ـ لايبدأ سريانه الا من اليوم الذى يصبح فيـه الدين مستحق الاداء ـ انقطاعه ـ حالاته.

ان مسؤدى نصسوص المواد ١/٣٧٥ ، ١/٣٨١ ، ٣٨٣ من القانون المدنى ان الاجر وهو من الحقوق الدورية المتجددة يتقادم بخمس سنوات وان هذا التقادم لا يبدأ سريانه الا من اليوم الذى يصبح فيه الدين مستحق الاداء، كما انه لا ينقطع الا بالمطالبة القضائية وبالتنبيه وبالحجز وبالطلب الذى يتقدم به الدائن بقبول حقه في تفليس أو في توزيع وبأى عمل يقوم به للتمسك بحقه أثناء السير في احدى الدعاوى ، لما كان ذلك وكان المطعون ضده لم يقم برفع الدعوى الا بتاريخ ١٩٧٢/ ١/١/ ١٩٧٩ للمطالبة بأجره عن الفترة من ١٩٧٤/ ١/١/ ١٩٧٤ فان أجره عن الفترة من ١٩٧٤/ ١/١/ ١٩٧٤ عن ١٩٤٠ المعرف قد سقط بالتقادم لمضى خمس سنوات من تاريخ استحقاقه دون اتخاذ أى من الاجراءات القاطعة للتقادم المبينة بالمادة ٣٨٣ المشار اليها ، واذ خلف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى للمطعون ضده بأجره عن فترة المطالبة بكاملها بمقولة ان سريان التقادم لايحتسب في حقه الا

من تاریخ عودته الی العمل الحاصل فی 1900/77 وان الالتماس المقدم منه لصرف أجره بقطع التقادم فانه یکون قد خالف القانون وأخطأ فی تطبیقه بما یوجب نقضه نقضا جزئیا بخصوص ما قضی به للمطعون ضده من أجر عن الفترة من 197/7/7/7 حتی 197/7/7/7.

(الطعن ١٣٦٩ لسنة ٥٤ ـ جلسسسة ١٣٦٩ / ١٩٩١) المطالبة القضائية التي تقطع مدة التقادم .

ان المقرر - في قضاء هذه المحكمة - ان المطالبة القضائية التي تقطع مدة التقادم هي المطالبة الصريحة الجازمة أمام القضاء بالحق الذي يراد اقتضاؤه ، ولهذا فان صحيفة الدعوى المتضمنه المطالبة بحق ما لا تقطع التقادم الا في خصوص هذا الحق وما التحق به من توابعه التي تجب بوجوبه أو تسقط بسقوطه ، فان تغاير الحقان أو تغاير مصدرهما فان رفع الدعوى بطلب احدهما لا يترتب عليه انقطاع التقادم بالنسبة للآخر .

(الطعن ٣١٦ لـــــنة ٦٠ق ـ جلســـة ٣١٥)

طبقا للمادة ٣٨٤ من القانون المدنى لا ينقطع التقادم باجراء صادر من المدين الا اذا كان ما هو صادر منه يعتبر اقرارا صريحا أو ضمنيا بحق الدائن.

(الطعن ١٢٣٠ لسنة ٥٦ ـ جلسينة ١٩٩١)

المطالبة القضائية لا تقطع الا التقادم السارى لمصلحة من رفعت عليه فيها .

(الطعن ١٢٣٠ لسينة ٥٤٠ ـ جلسيسة ١٢٣٠)

المطالبة القضائية التى تقطع التقادم يجب ان ترفع من الدائن الذى يسرى التقادم ضده وأن توجه الى المدين الذى يسرى التقادم لصالحه .

(الطعن ٢٥٤٤ لسنة ٦٠ق ـ جلســــة ٢٥٤١)

المطالبة القضائية التي تقطع التقادم طبقا لنص المادة ٣٨٣ من القانون المدنى هي المطالبة الصريحة الجازمة أمام القضاء بالحق .

(الطعن ٧١٧ لسنة ٥٩ق ـ جلســــة ٧١٧ ١٩٩١)

اذ كان المشرع قد أنشأ بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمن الاجباري من المستولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات دعوى مباشرة للمضرور قبل المؤمن وأخضع هذه الدعسوى للتقادم الشلائي المنصوص عليه في المادة ٧٥٧ من القانون المدنى _ رعاية لمصلحة شركات التأمين وعملا على الاستقرار الاقتصادى لها .. وقد أكدت المذكرة الايضاحية لذلك القانون ان هذا التقادم تسرى في شأنه القواعد العامة المتعلقة بوقف مدة التقادم وانقطاعها ، وكانت القاعدة في الاجراء القاطع للتقادم ان الاثر المترتب على رفع الدعوى والحكم فيها .. من قطع التقادم أو استبـــدال مدته ـ لا يتعدى من رفعها ومن رفعت عليه ، ولا يغير من ذلك أن نص المادة الخامسة المشار اليه الزم شركة التأمين بأن تؤدى الى المضرور مقدار مايحكم به قضائيا من تعويض مهما بلغت قيمته ، مما مفاده ان الحكم بالتعويض يكون حجية على الشركة ولو لم تكن طرفا فيه ، ذلك ان حجيته عليها عندللًا اتما تكون مقصورة على اثبات تحقق الشروط المنصوص عليها بتلك المادة للرجوع عليها بمقدار التعويض دون ان يكون لها ان تنازع في ذلك المقدار ، ومن

ثم فان الحكم الصادر بالتعويض لا يقطع التقادم ولايستبدل مدته بالنسبة لشركة التأمين مالم تكن طرفا فيه ، لما كان ذلك وكان الثابت بالاوراق ان المطعون عليها الاولى لم تختصم الشركة الطاعنة في الدعوى المدنية التابعة التي رفعتها أمام محكمة الجنح ، فان الحكم الصادر في تلك الدعوى بالزام مرتكب الفعل الضار بالتعويض المؤقت لايجعل مدة تقادم دعوى التعويض الكامل بالنسبة للشركة خسمس عسشسرة سنة بدلا من ثلاث سنوات طالما لم يصدر في مواجهتها ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

(الطعن ١٥١٥ لسنة ٥٦١ _ جلسسسة ١٩٩١ / ١٩٩١)

ان المقرر في قضاء هذه المحكمة ان المطالبة القضائية التي تقطع مدة التقادم هي المطالبة الصريحة الجازمة أمام القضاء بالحق الذي يراد اقتضاؤه ولهذا فان صحيفة الدعوى المتضمنة المطالبة بحق ما لا تقطع التقادم الا في خصوص هذا الحق وما التحق به من توابعه التي تجب بوجوبه أو تسقط بسقوطه ، فان تغاير الحقان أو تغاير مصدرهما فان رفع الدعوى بطلب أحدهما لا يترتب عليه انقطاع مصدرهما فان رفع الدعوى بطلب أحدهما لا يترتب عليه انقطاع يرفعها من حاق به ضرر شخصى مباشر من وفاء المجنى عليه تختلف في موضوعها عن الدعوى التي يرفعها ورثته بطلب التعويض الموروث فيه مجرد اصابته وأصبح جزءا من تركة بعد وفاته ، فان رفع الدعوى يطلب التعويض عن المسبد لللسر الموروث . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، وكانت دعوى الطاعنين قد رفعت بعد مضى أكثر من ثلاث

سنوات من تاريخ صيرورة الحكم الجنائي باتا ، فان النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

(الطعن ١٢٥٥ لسنة ٥٥ق ـ جلســــة ١٢٩٧/٧))

المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان الاقرار القاطع للتقادم يجب ان يكون خاليا من اللبس وبصورة لا غموض فيها وتكشف عن نية المدين فى الاعتراف بالدين .

(الطعن ١٧١٦ لسنة ٥١ق ـ جلســـــة ١٩٩٧/٤/١٩)

من المقرر فى قضاء هذه الحكمة أنه يشترط فى المطالبة القضائية التى تقطع التقادم المسقط ان يتوافر فيها معنى الطلب الجازم الذى يراد اقتضاؤه .

(الطعن ١٩٧٤ لسنة ٥٥٥ ـ جلسسسة ١٩٩٢/٦/٢٤)

حسب المحكمة أن يدفع أمامها بالتقادم حتى يتعين طلبها أن تبحث شرائطه القانونية ، ومنها المدة بما يعتريها من انقطاع ، اذ أن حصول الانقطاع يحول دون اكتمال مدة التقادم ، مما يقتضى التشبت من عدم قيام أحد أسباب الانقطاع ، ومن ثم يكون للمحكمة ـ ولو من تلقاء نفسها ـ أن تقرر بانقطاع التقادم اذا طالعتها أوراق الدعوى بقيام سببه .

(الطعن ١٦٧٤ لسنة ٥٥٥ ـ جلسسسة ١٩٩٢)

ان مناط قيام الاثر الذي يرتبه المشرع على اجراء قانوني معين هو مطابقة هذا الاجراء أصلا لما اشترطه القانون فيه ، ومن ثم فان انقطاع التقادم المترتب على المطالبة القضائية عملا بالمادة ٣٨٣ من القانون المدنى يستلزم صحة هذه المطالبة شكلا وموضوعا ، وهو ما

لا يتحقق بصدور حكم نهائى فيها باجابة صاحبها الى طلبه كله أو بعضه ، أما انهاؤها بغير ذلك فانه يزيل أثرها فى قطع التقادم فيعتبر الانقطاع كأن لم يكن والتقادم الذى بدأ قبل رفعها مستمرا فى سريانه .

(الطعن ۲۱۷۹ لسنة ٦٠ق ـ جلســــة ۲۸/٦/۲۸۹۱)(١)

ان بيان دلالة الورقة الصادرة من المدين في اعترافه بالدين محل النزاع وفيها يترتب على ذلك من الاثر في قطع التقادم هو من المسائل الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بمنأى عن رقابة محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه انه حصل دفاع الطاعن بشأن تمسكه بأعمال المادة ٣٨٤ من القانون المدنى المؤسس على قوله أن تأشيرة رئيس مجلس ادارة البنك المطعون عليه الأول على الطلب الذي قدمه في ٢٧/٧/٢٧ -المقدم صورة منه .. بشأن تسوية القروض موضوع التداعي وقبول البنك منه مبلغ ١٠٠ج تحت حساب هذه التسوية يتضمن اقرارا بحقه ينقطع به التقادم ، الا انه في تطبيقه نص المادة ١٨٧ من القانون المدنى على واقعة الدعوى خلص الى سقوط حق الطاعن في المطالبة بقييمة الفسوائد المدفوعة من ١٩٧٣/٥/١ وحستى ٣ / ١٩٧٤ / ١٩٧٤ _ على نحو ما سلف بيانه في الرد على السبب السابق _ للاعتبارات السائغة الصحيحة التي ساقها ، وهو ما يكفي بذاته ردا ضمنيا على ما يثيره الطاعن من دفاع بسبب النعى ، وان محكمة الاستئناف في حدود سلطتها التقديرية لم تعتبر هذه التأشيرة على الطلب المذكور اقرار بقطع التقادم ، ويكون هذا النعى في غير محله .

(الطعن ۱۷۱٦ لسنة ٥١ق ساجلسسة ۱۹۹۲/٤/۱۹)^(٢)

⁽ ٢.١) راجع في هذا ملحق للوسوعة الذهبية الرجع السابق ص ٢٩٦.

المطالبة القضائية القاطعة للتقادم . م ٣٨٣ مدنى . شرطها الحكم بترك الخصومة مى دعوى المطالبة . أثره . الغاء جميع اجراءاتها . وزوال الاثر المترتب على رمعها مى قطع التقادم . مؤدى ذلك . لا تقطع المطالبة سوى التقادم السارى لمصلحة من رمعت عليه الدعوى وقضى عليه ميها .

(الطعن ٢٨١ كالسنة ٦١ قـ جلســـة ٢١ / ١٩٩٣ س ٤٤ ص ٤٠٠)

(الطعن ٩٩٧ لسنة ٥٩ ق ـ جلسـة ٢٧ / ١ / ١٩٩١ لم ينشر بعد)

انقطاع التقادم المترتب على المطالبة القضائية . م ٣٨٣ مدنى شرطه . صحة هذه المطالبة شكلا وموضوعا . عدم تحققه الا بصدور حكم نهائي ميها باجابة صاحبها الى طلبه كله أو بعضه . انتهاؤها بغير ذلك . أثره . زوال أثرها مي الانقطاع واعتبار التقادم الذي بدأ قبلها مستمرا لم ينقطع .

(الطعن ٥٥٣ لسنة ٥٦ق ـ جلسة ١٩٩٣/١١/٨ لم ينشمر بعد)

بيان دلالة الورقة الصادرة من المدين على اعترامه بالدين وما يترتب عليها من أثر مى قطع التقادم . مسألة موضوعية . عدم خضوعها لرقابة محكمة النقض .

(الطعن ١٨٤٧ لسنة ٥٩ق_جلسة ١٨ / ١١ / ١٩٩٣ س ١٩٥٤)

وحيث ان النعى بهذا الوجه مردود لما هو مقرر مى قضاء هذه المحكمة انه يشترط والمطالبة القضائية التى تقطع معنى الطلب الجازم بالحق الذى يراد اقتضاؤه ولهذا ملا تعد صحيفة الدعوى المرموعة بحق ما قاطعه للتقادم الا مى خصوص هذا الحق وما التحق به من توابعه مما يجب بوجوبه أو يسقط بسقوطه مان تغاير الحقان أو تغير

مصدرهما فان الطلب الحاصل بأحدهما لا يكون قاطعا لمدة التقادم بالنسبة للحق الآخر ، على انه اذا رفضت الدعوى التى من شأنها قطع التقادم فيان هذا الرفض يزيل أثرها في قطع التقادم ويعتبر الانقطاع كأنه لم يكن والتقادم الذى بدأ قبل رفعها مستمرا في سريانه .

كما انه يشترط أيضا فى الاجراء القاطع للتقادم ان يكون متعلقا بالحق المراد اقتضاؤه ومتخذا بين نفس الخصوم بحيث اذا تغير الحقان أو اختلفت الخصوم لا يترتب عليه هذا الاثر فاذا توافرت تلك الشروط فان المطالبة القضائية لا تقطع الا بالتقادم السارى لمصلحة من رفعت عليه الدعوى وقضى عليه فيها .

(الطعنين ٢٠٨٦, ٢٠٨٦ لسنة ٥٥ خلسة ٢٠ / ٤ / ١٩٩٤ لم ينشر بعد) أحكام نقض متنوعة بشأن وقف التقادم:

القاعدة الصحيحة في احتساب مدة التقادم الا تحتسب المدة التي وقف سيره في خلالها ضمن مدة التقادم وانما تعتبر المدة السابقة على الوقف معلقة حتى يزول سبب الوقف فاذا زال يعود سريان المدة وتضاف المدة السابقة الى المدة اللاحقة .

(الطعن ٥١ السنة ٢٩ ق _جلسة ١٩٦٤/١١/١٩ س١٥ص ١٠٥٠)

تقدير قيام المانع الادبى من المطالبة بالحق ـ الذى يعتبر سببا لوقف سريان التقادم طبقا للفقرة الاولى من المادة ٣٨٧ من القانون المدنى ـ وان كان من مسائل الواقع التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع الا انه اذ أورد هذا القاضى أسبابا لاثبات قيام هذا المانع أو نفيه فان هذه الاسباب تحتـد اليها رقابة محكمة النقض . فاذا كان

الحكم المطعون فيه قد رفض اعتبار علاقة الزوجية مانعا أدبيا نجرد تحرير سند بالدين بمقولة ان تحريره يخالف المألوف بين الزوجين وكان تحرير سند بالحق المطالب به ليس من شأنه ان يؤدى عقلا الى النتيجة التى انتهى اليها الحكم اذ انه لا يخالف المألوف بين الزوجين ولا يدل بحال على وقوع أى تصدع فى علاقة الزوجية التى تربطها كما ان هذا التسبيب ينطوى على مخالفة للقانون لما يترتب على الاخذ به من تخصيص للمانع الادبى الذى يقف به سريان التقادم بالحالة التى لا يكون فيها الحق المطالب به ثابتا بالكتابة وهو الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور وبمخالفة القانون بما يستوجب نقضه.

(الطعن ٣٩٥ لسنة ٣٢ق ـجلسة ١٩٦٦/١٢/٨ س١٧ص١٨٥)

متى انتهى الحكم الى اعتبار الطاعنين سيئى النيه فى وضع يدهم على جزء من الاملاك العامة فان ذلك يقتضى اعتبارهم مسئولين عن جميع ثماره التى قبضوها والتى قصروا فى قبضها . ولايسقط حق الحكومة فى المطالبة بها الا بانقضاء خمس عشرة سنة طبقا لما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٧٥ من التقنين المدنى المقائم التى قننت ما كان مستقرا وجرى به قضاء محكمة النقض فى ظل التقنين الملغى من عدم انطباق التقادم الخمسى فى هذه الحالة .

(الطعن ٢١٥ لسنة ٣٣ق _ جلسة ٢٧ /٤/١٩٦٧ س ١٩٦٨)

ان التقنين المدنى الحالى وان قبضى بالمادة ٢/٣٨٢ منه بان التقادم الذى تزيد مدته على خمس سنوات لا يسرى فى حق من لا تتوافر فيه الاهلية اذا لم يكن له نائب يمثله قانونا فلا يقع وقف التقادم لمصلحته اذا كان له من يمثله اعتبارا بأن النائب يحل محل

الاصيل فيتعين عليه ان يتولى أمر المطالبة عنه ، الا ان التقنين المدنى القديم كان يقضى في المادة ٥٥ منه بان هذا التقادم لايسرى في حق عديم الاهلية أو ناقصها على وجه الاطلاق فيقع الوقف لمصلحته ولو كان له نائب يمثله قانونا .

(الطعن ١٤٤ لسنة ٣٤ق ـ جلسة ١٧ / ١٠ / ١٩٦٧ س١٨ ص١٥٦٧)

اذا كانت مدة وضع اليد متداخلة بين ولاية القانون المدنى القديم والقانون الحالى فانه يجب طبقا للفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون المدنى القديم على السابعة من القانون المدنى العمل بنصوص القانون المدنى الحالى.

(الطعن ١٤٤ لسنة ٣٤ق جلسة ١٩٦٧/١٠/١٧ س١٨ص١٥٦)

متى كان المال المتنازع عليه ارضا زراعية أو معدة للبناء فهو بطبيعته مما يقبل الانقسام ، وبالتالى يجوز وقف التقادم بالنسبة لجزء منه وتملك جزء آخر اذا توافرت شرائط التقادم بشأنه .

(الطعن ٤٩ لسنة ٣٥ق ـ جلسـة ٢٣١/ ١٩٦٩/ س٢٠ص٢٣١)

وقف التقادم ــ المانع الادبي ــ تقديره ــ مسألة موضوعية .

مفاد نص المادة ١/٣٨٤ من القانون المدنى ــ وعلى ماجرى به قضاء محكمة النقض انه يجوز وقف سريان التقادم كلما وجد مانع ولو كان أدبيا يمنع من المطالبة بالحق ، ويدخل تقدير المانع من سريان التقادم فى سلطة محكمة الموضوع متى كان استخلاصها سانغا .

(الطعن ٣٧٢ لسنة ٣٦ق ـ جلسة ٣٠١/٣/١٦ س٢٢ص٣٠٥)

المانع الذى يتعذر معه على الدائن ان يطالب بحقه. لا يوقف مريان التقادم . متى كان المانع ناشئاً عن تقصيره .

المانع الذى يتعذر معه على الدائن ان يطالب بحقه ، ويكون ناشئا عن تقصيره لايوقف سريان التقادم .

(الطعن ٤٦٧ لسنة ٣٥ق ـ جلسة ١٩٧٢/١/١٩ س٢٣ص٢٧)

تقدير قيام المانع من المطالبة بالحق والذى يعتبر سببا لوقف التقادم عملا بالمادة ٣٨٧ من القانون المدنى ، يقوم على عناصر واقعية يجب طرحها أمام محكمة الموضوع لتقول كلمتها فيها ، ولايجوز عرضها ابتداء على محكمة النقض .

(الطعن ٩٦ لسنة ٣٥ق ـ جلسة ٢٥/٣/٣/١ س٢٣ص ٢١٥)

اعتبار قيام عقد العمل بين العامل ورب العمل مانعا أدبيا يحول دون مطالبته بحقه ، هو من المسائل الموضوعية التي يستقل بها قاضى الموضوع بغير معقب متى كان ذلك مبنيا على أسباب سائغة .

(الطعن ٣٩٣ لسنة ٣٥ق ـ جلسة ١٩٧٢/٤/٨ س٢٢ص٣٦٣)

دعوى التعويض عن اتلاف سيارة . تأسيسها على فعل غير مشروع نشأ عنه فى ذات الوقت جريمة قتل خطأ وقف مدة تقادمها طوال مدة المحاكمة الجنائية . عودة سريان التقادم بصدور الحكم الجنائي أو انتهاء المحاكمة .

متى كان الثابت من الحكم المطعون فيه ان الفعل غير المشروع الذي نشأ عن اللاف السيارة - والذي يستند اليه الطاعنان في

دعوى التعويض الحالية _ قد نشأ عنه في الوقت ذاته جريمة قتل مورثهما بطريق الخطأ ورفعت عنها الدعوى الجنائمة على مقارفها تابع المطعون عليه ، فان سريان التقادم بالنسبة للدعوى الحالية يقف طوال المدة التي تدوم فيها المحاكمة الجنائية ، ولايعود التقادم الي السريان الا منذ صدور الحكم الجنائي النهائي أو انتهاء المحاكمة بسبب آخر ، لان دعوى التعويض عن اتلاف السيارة بطريق الخطأ لا يجوز رفعها للمحكمة الجنائية لان هذا الفعل غير مؤثم قانونا كما انها اذا رفعت للمحكمة المدنية كان مصيرها الحتمى هو وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائيا في الدعوى الجنائية المرفوعة عن جريمة القتل الناشئة عن ذات الخطأ باعتباره مسألة مشتركة بين هذه الدعوى والدعوى المدنية ولازما للفصل في كليهما فيتحتم لذلك على الحكمة المدنية ان توقف الدعوى المطروحة عليها حتى يفصل في تلك المسألة من الحكمة الجنائية عملا بما تقضى به المادة ٤٠٦ من القانون المدنى المقابلة للمادة ١٠٢ من قانون الاثبات من وجوب تقيد القاضي المدنى بالحكم الجنائي في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وكنان فصله فيمها ضروريا ، وما تقضي به المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية من ان ما يفصل فيه الحكم الجنائي نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها تكون له قوة الشه المحكوم به أمام الحاكم المدنية في الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائيا _ ومتى كان ممتنعا قانونا على الطاعنين رفع دعواهما أمام المحاكم الجنائية ، وكان اذا رفعاها أمام المحاكم المدنية أثناء السير في الدعوى الجنائية كان رفعها في هذا الوقت عقيما اذ لا يمكن الحكم فيها الا بعد ان يفصل نهائيا في تلك الدعوى الجنائية ، فان رفع الدعوى الجنائية يكون في هذه الحالة مانعا قانونيا يتعذر على الدائن ممه المضرور المطالبة بحقه مما ترتب عليه المادة ٣٨٧ من

القانون المدنى وقف سريان التقادم مادام المانع قائما ، وبالتالى يقف سريان التقادم بالنسبة لدعوى التعويض الحالية طوال المدة التى تدوم فيها المحاكمة الجنائية .

(الطعن ٣٧٤ لسنة ٣٩ - جلسة ٢٣ / ١ / ١٩٧٥ س ٢٦ ص ٢٣٣)

لما كان وقف التقادم لمصلحة ناقص الاهلية هو سبب شخصى متعلق به فلا يتعداه الى غيره من كاملى الاهلية الذين يسرى التقادم في حقهم مادام ان محل الالتزام قابل للانقسام ، واذ كان الثابت من مدونات الحكم ان من بين الورثة المطعون ضدهم من كان قاصرا ومنهم من كان بالغا رشيدا ، وكان موضوع الدعوى تثبيت ملكيتهم لقطعة أرض على الشيوع فان الطلب بطبيعته قابل للانقسام والتجزئة ، ومن ثم فان التقادم المكسب الطويل لا يقف الا بالنسبة للقاصر منهم ويستصر ساريا بالنسبة للبالغ ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وحجب نفسه عن تحقيق دفاع الطاعنين بتملكهم ارض النزاع بوضع يدهم عليها المدة الطويلة المكسبة للملكية بمقولة ان التقادم يقف بالنسبة لجميعهم يكون قد خالف الملكية بمقولة ان التقادم يقف بالنسبة لجميعهم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(الطعن ۷۷۵ لسنة ٤١ ق ـ جلسة ١٢/٨ /١٩٧٥ س٢٦ص٢٥٨١)

وقف التقادم المكسب للملكية في مواجهة القاصر _ اختلاف حكمه في كل من القانون المدنى السابق والقانون الحالى التقادم يسرى في القانون - الحالى متى كان للقاصر نائب يمثله _ حكم مستحدث ليس له أثر رجعى .

مـفـاد نص المادة ٨٤ من القـانون المدنى السـابق ــ الـذى بدأ التـقادم في ظله ـ والمادة ٩٧٤ من القانون المدنى القائم ، والفـقرة

الشانينة من المادة ٣٨٢ من هذا القانون الواردة في شأن التنقادم المسقط والتي تسبري على التقادم المكسب طبقا للمادة ٩٧٣ من القانون المذكور ، مفاد هذه النصوص ان القانون المدنى السابق وعلى ماجرى به قضاء هذه الحكمة (١) قد وضع قاعدة عامة تقضى بان التقادم المكسب للملكية بنوعيه لا يسرى حق القاصر وتقف المدة بالنسبة اليه حتى يبلغ سن الرشد ولو كان له من يمثله قانونا ، اما القانون المدنى القائم فانه يقضى بان التقادم المكسب أيا كانت مدته يسرى في حق القاصر اذا كان له نائب يمثله وهو حكم استحدثه المشرع مراعيا فيه ان وجود النائب ينتفي معه المانع الذي يدعو الى وقف التقادم ، فاذا لم يكن للقاصر نائب بمثله فان التقادم لايسرى في حقه لانه في هذه الحالة يقوم المانع الذي تتعذر معه المطالبة بالحق وهذا الحكم المستحدث ليس له أثر رجعي وانما يسمري من وقت العمل بالقانون المدنى القائم في ١٥٤٩/١٠/١ وفقا لما تنص عليه المادة السابعة من هذا القانون . ولما كان الطاعن الأول قد تحدى بانه كان قاصرا عند شراء الماكينة « ماكينة الطحين والرى » محل النزاع في سنه ١٩٣١ وانه لم يبلغ سن الرشيد الا في سنة ١٩٤٤ ، وقضى الحكم المطعون فيه بأن المطعون عليه الاول قد تملك نصيب الطاعن المذكور في الماكينة بوضع اليد المكسب للملكية بالمدة الطويلة دون ان يعنى بمناقشة هذا الدفاع الجوهرى وبيان أثره على اكتمال مدة التقادم ، لما كان ذلك فان الحكم يكون معيبا بالقصور في التسبيب .

(الطعن ٢٥٩ لسنة ٤٢ق _ جلسة ١٩٧٧/١/٤ س٢٨ص١٤٧)

وقف سريان التقادم عند وجود مانع للمطالبة بالحق ولو كان أدبيا ـ ١/٢٨٦ مدنى ـ هذه الموانع لم يوردها المشرع على سبيل الحصر . النص فى الفقرة الأولى من المادة ٣٨٧ من القانون المدنى على اله «لايسرى التقادم كلما وجد مانع يتعدّر معه على الدائن ان يطالب بحقه ولو كان المانع أدبيا ...، مفاده وعلى ماورد بالاعمال التحضيرية للقانون المدنى ان المشرع نص بصفة عامة على وقف سريان التقادم اذا كان ثمة مانع يستحيل معه على الدائن ان يطالب بحقه فى الوقت المناسب ولو كان المانع أدبيا ، ولم ير المشرع ايراد الموانع على سبيل الحصر بل عمم الحكم لتمشيه مع ما يقضى به العقل .

(الطعن ٥٥٠ لسنة ٤٠ق ـ جلسة ٧٦/٧٧/٦ س٢٨ص١٩٧٨)

صلة القرابة ــ لا تعد في ذاتها مانعا أدبيا ــ وجوب الرجوع الى ظروف كل دعوى على حدة .

تنص المادة ٣٨٧ من القانون المدنى على انه و لا يسرى التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن ان يطالب بحقه ولو كان المانع أدبيا ، وصلة القرابة مهما كانت درجتها ، لا تعتبر في ذاتها مانعا أدبيا ، بل يرجع في ذلك الى ظروف كل دعوى على حدة تستخلص منها محكمة الموضوع ـ بما لها من سلطة تقديرية ـ قيام أو انتفاء المانع الادبى، دون معقب عليها في ذلك، متى أقامت استخلاصها على أسباب سائغة لها أصل ثابت بالاوراق.

(الطعن ١٦٦ لسنة ٥٤٥ ـ جلسة ١٩٧٨/٤/١٧ س٢٩ص٥١٦)

تحقق المانع الذى يوقف سريان التقادم ـ أثره ـ عدم بداية التقادم الا بزوال المانع .

تنص المادة ٣٨٧ من القانون المدنى على انه « لا يسرى التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن ان يطالب بحقه ولو كان المانع أدبيا » .واذ كان مثل هذا المانع اذا تحقيق من شيأنه ان يوقف سريان التقادم ، فلا يبدأ التقادم الا بزوال ذلك المانع ،وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص قيام مانع يستحيل معه على المطعون عليه المطالبة بحقه _ في التعويض عما لحقه من اضرار نتيجة القبض عليه وحبسه بغير حق _ خلال الفترة من تاريخ الافراج عنه في 1 / ١ / ١٩٦٦ حتى ١٩٩٥ / ١٩٧١ ، فانه اذا رتب على ذلك ان مدة تقادم دعوى المطعون عليه لاتبدأ من تاريخ الافراج عنه وانما من تاريخ زوال المانع ، لايكون قد خالف القانون .

(الطعن ١٠٩٧ لسنة ٤٧ق ــ جلسة ٢/١٥ / ١٩٧٩ س٣٠ ص٣٩٥)

وقف سريان التقادم اذا كان ثمة مانع يتعذر معه على الدائن ان يطالب بحقه ولو كان المانع أدبيا ـ لم ير المشرع ايراد الموانع على سبيل الحصر بل عمم الحكم لتمشيه مع ما يقضى به العقل .

اذ كان صفاد النص فى الفقرة الاولى من المادة ٣٨٢ من القانون المدنى على انه و لايسرى التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن ان يطالب بحقه ولو كان المانع أدبيا – وعلى ماورد بالاعمال التحضيرية للقانون المدنى و ان المشرع نص بصفة عامة على وقف سريان التقادم اذا كان ثمة مانع يتعذر معه على الدائن ان يطالب بحقه ولو كان المانع أدبيا ، ولم ير المشرع ايراد الموانع على سبيل الحصر بل عمم الحكم لتمشيه مايقضى به العقل ، لما كان ذلك ، وكان الشابت بالاوراق ان الشركة الطاعنة تمسكت أمام محكمة الموضوع بدفاعها الوارد بوجه النعى فرد الحكم المطعون فيه

على هذا الدفاع بما أورده بمدوناته من ان ه سريان التقادم يبدأ من الوقت الذي يصبح فيه الدين مستحق الاداء ، وقد ثبت الدين بقرار الحاصل في ١٩٦١/٩/٢٤ ، وكان مؤدى ذلك ان الحكم لم يلتفت الى حقيقة دفاع الطاعنة ولم يقل كلمته فيه _ مع كونه دفاعا جوهريا قد يتغير به وجه الرأى في الدعوى _ فانه يكون قد عاره قصور في التسبيب بما يوجب نقضه

(الطعن ۲۷۳ لســـنة ٥٦ ـ جلسـة ١٩٩٠/٣/١٣ ع^(١)

ان المقرر _ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة _ انه اذا كان العمل الضار يستتبع قيام دعوى جنائية الى جانب دعوى التعويض المدنية وانفصلت هذه الاخيرة عن الدعوى الجينائية بان اختيار المضرور السطريق المدنى دون الطريق الجنائي للمطالبة بالتعويض فان سريان التقادم بالنسبة للمضرور يقف ما بقى الحق في رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائما ، فاذا انقضت الدعوى الجنائية بصدور حكم بات فيها أو بسبب آخر من أسباب الانقضاء كسقوطها بالتقادم عاد تقادم دعوى التعويض بمدتها الاصلية الى السريان على اساس ان رفع الدعوى الجنائية يكون في هذه الحالة مانعا قانونيا في معنى المادة ١/٣٨٢ من القانون المدنى يتعذر معه على المضرور المطالبة بحقه في التعويض سواء أجيز للمضرور اختصام الملتزم بالتعويض أمام المحاكم الجنائية أولم يجيز له القانون ذلك . لما كران ذلك وكان النابت من الشهادة المرفقة بالحافظة المقدمة من الطاعنهة والصادرة من نيابة شمال القاهرة ان الحكم في الدعوى الجنائية - سند الطاعنة في المطالبة بالتعويض _ صدر غيابيا بتاريخ ١٥/ ١٩٨٠ ولم يتم اعلانه أو

⁽ ١) راجع في هذا الحكم والاحكام التي تليه ملحق الموسوعة الذهبية ص٧٩٨ ومابعدها.

المعارضة فيه ومن ثم فانه لم يصبح باتا فلا تنقضى الدعوى الجنائية الصادر فيها هذا الحكم الا يمضى ثلاث سنوات من تاريخ صدوره تنتهى في ١٥/٤/٤/٥ ومن هذا التاريخ الاخير يبدأ سريان تقادم دعوى التعويض المدنية بمدتها الاصلية واذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر واحتسب بدء سريان تقادم هذه الدعوى الاخيرة اعتبارا من تاريخ صدور الحكم الجنائي الغيبابي في الاخيرة اعتبارا من تاريخ انقضاء الدعوى الجنائية الصادرة فيها هذا الحكم ورتب على ذلك قضاءه بسقوط دعوى التعويض فيها هذا الحكم ورتب على ذلك قضاءه بسقوط دعوى التعويض نقضه .

(الطعن ۲۸هلسسنة ۵۰ق جلسسة ۱۹۹۰/۳/۱۸ لم ينشر بعد) (الطعن ۱۹۱۵ لسنة ۳۰ق - جلسة ۱۹۹۰/۱/۸ لم ينشر بعد) وقف التقادم ــ مناطه .

مقتضى نص المادة ١ /٣٨٧ من القانون المدنى ان وقف التقادم منوط بقيام مانع يتعذر معه على الدائن ان يطالب بحقه مادام المانع لا يرجع الى خطئه أو تقصيره ، ولم ير المشرع ايراد الموانع على سبيل الحصر بل عمم الحكم لتمشيه مع مقتضى العقل .

(الطعن ٢٩ه لسينة ٥٥٥ جلسية ٢٧/٣/ ١٩٩٠ لم ينشر بعد)

اذا ترتب على الفعل الواحد مسئوليتان جنائية ومدنية _ رفع دعوى المسئولية أمام المحكمة المدنية _ رفع الدعوى الجنائية سواء قبلها أو أثناء السير فيها يوجب على المحكمة وقت السير الى ان يتم الفصل نهائيا في الدعوى الجنائية يعتبر

مانسع قانونسى من متابعة السيسر في اجسراءات خصومــة الدعوى المدنية.

المقرر ـ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة انه اذا ترتب على الفعل الواحد مسئوليتان جنائية ومدنية ورفعت دعوى المسئولية أمام المحكمة المدنية ، فان رفع الدعوى الجنائية سواء قبل رفع الدعوى المدنية أو أثناء السير فيها يوجب على المحكمة عملا بنص الفقرة الاولى من المادة ٢٦٥ من قانون الإجراءات الجنائية ان توقف السير في الدعوى المرفوعة أمامها الى ان يتم الفصل نهائيا في الدعوى المجنائية ، واذ كان هذا الحكم يتعلق بالنظام العام ويعتبر نتيجة لازمة لمبدأ تقييد القاضى المدنى بالحكم الجنائي فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانوني ونسبتها الى فاعلها والذي نصت عليه المددة ٢٥١ من ذلك القانون والمادة ٢٠١ من قانون الاثبات ، فانه يتأدى منه بالضرورة ان يكون قيام الدعوى الجنائية في هذه الحالة مانعا قانونيا من متابعة السير في اجراءات خصومة الدعوى المدنية التي يجمعها مع الدعوى الجنائية أساس مشترك .

(الطعن ٥٥٩ لسنينة ٥٥٧ – جلسنة ٢٢/ ٣/ ١٩٩٠ لم ينشر بعد)

المقرر ـ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ـ ان مؤدى احكام المادتين ١/٣٨٣، ١٧٣ من القانون المدنى انه اذا كان العمل غير المشروع يشكل جريمة بما يستتبع قيام الدعوى الجنائية الى جانب دعوى التعبويض المدنية فان الدعوى المدنية لا تسقط الا بسقوط الدعوى الجنائية ، فاذا انفصلت الدعويان بان اختار المضرور الطريق المدنى دون الطريق الجنائي للمطالبة بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة قان سريان التقادم بالنسبة له يقف ما بقى الحق فى رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائما ويظل الوقف ساريا

حتى تنقضى الدعوى الجنائية ، وهذا الانقضاء يكون بصدور حكم بات فيها أو بصبرورته باتا بفرات ميعاد الطعن فيه أو بسبب آخر من أسباب الانقضاء ومن تاريخ هذا الانقضاء يعود تقادم دعوى التعويض الى السريان باعتبار ان بقاء الحق فى رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائما يعد فى معنى المادة ١/٣٨٧ من القانون المدنى مانعا يتعذر معه على المضرور المطالبة بحقه فى التعويض ، واذ كان الثابت من الاوراق ان الدعوى الجنائية العسكرية رقم ٧٧٧ لسنة ٩٩٧ الاسماعلية ظلت قائمة طوال الفترة التى بدأت منذ وقوع الحادث وحتى انقضائها بصدور حكم بات قضى بدأت منذ وقوع الحادث وحتى انقضائها بصدور حكم بات قضى بادانة مسرتكبى الحسادث المسمسول بقسوامة الطاعن بتساريخ بالامراء فان قيامها طيلة تلك الفترة يعتبر مانعا قانونيا يوقف سريان تقادم دعوى المضرور قبل مرتكب الفعل غير المشروع تابع المطعون ضده ولايعود التقادم للسريان الا من اليوم التالى لهذا التاريخ.

(الطعن٢٠١٣لسينة ٥٥ ـجلسة ٢٩/٣/٢٩ س٤١ ص٩٩٧)

النص فى الفقرة الأولى من المادة ٣٨٧ من القانون المدنى على ان ولا يسرى التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن ان يطالب بحقه ولو كان المانع أدبيا ، يدل وعلى ما ورد بالإعمال التحضيرية للقانون المدنى وجرى به قضاء هذه الحكمة على ان المشرع نص بصفة عامة على وقف سريان التقادم ان كان ثمة مانع يستحيل معه على الدائن ان يطالب بحقه فى الوقت المناسب ، ولم ير المشرع ايراد الموانع على سبيل الحصر بل عمم الحكم لتمشيه مع ما يقضى به العقل ، وكما يكون مرجع المانع اسبابا متعلقة بشخص الدائن فقد يرجع الى اسباب قانونية يتعدر معها عليه المطالبة بحقه.

(الطعن ١٢٠لسينة ٥٥ جلسية ١٠/٥/١٩٩٠لم ينشر بعد)

قواعد وقف التقادم تسرى في شأن التقادم المكسب للملكية عملا بالمادتان ٩٧٣ ، ٩٧٤ من القانون المدنى .

(الطعن١٢٠لسنة ٥٥ جلسية ١٩٩٠/٥/١٠ لم ينشر بعد)

ان المقرر في قضاء هذه المحكمة ان النص في الفقرة الاولى من المادة ٣٨٣ من القانون المدنى على انه ولا يسرى التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن ان يطالب بحقه ولو كان أدبيا ... مفاده ــ وعلى ما ورد بالاعمال التحضيرية للقانون المدنى ان المشرع نص بصفة عامة على وقف سريان التقادم اذا كان ثمة مانع يستحيل معه على الدائن ان يطالب بحقه في الوقت المناسب ولو كان المانع أدبيا ولم ير المشرع ايراد الموانع على سبيل الحصر بل عمم الحكم لتمشيه مع ما يقضى به العقل . لما كان ذلك، وكان عدم صدور القرار الوزارى بتحديد موقع باقى أرض النزاع الذي يبدأ بنشره في الجريدة الرسمية ميعاد السنة التي حددته الفقرة الاخيرة من المادة المولى من القانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٦٠ لملاك أراضي البرك ردمتها الحكومة لطلب استردادها ــ يعتبر مانعا بوقف سريان التقادم المكسب للملكية فان ما تحسك به الطاعنان من دفاع لا يكون مستندا الى أساس قانوني صحيح ولا عليه ان هو أغفل الرد عليه ويضحى النعى بهذا السبب على غير أساس.

(الطعن ٦٩٣ لسينة ٥٦ق ـ جلسية ١٩٩١/١/٩)^(١)

ان النص فى الفقرة الاولى من المادة ٣٨٧ من القانون المدنى على انه ولا يسرى التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن ان يطالب بحقه ولو كان المانع أدبيا ، يدل وعلى ما ورد بالاعمال

⁽ ١) المرجع السابق ص٣ ٥ ٣ وما يعدها .

التحضيرية للقانون المدنى وجوى به قضاء هذه الحكمة ، علم، ان المشرع نص بصفة عامة على وقف سريان التقادم ان كان ثمة مانع يستحيل معه على الدائن ان يطالب بحقه في الوقت المناسب ولو كان المانع أدبيا ولم ير المشرع ايراد الموانع على سبيل الحصر بل عمم الحكم لتمشيه مع ما يقضى به العقل والمانع من المطالبة الذي يقف به سريان التقادم كما يكون مرجعه أسباب تتعلق بشخص الدائن قد يرجع الى ظروف عامة يتعذر معها عليه المطالبة بحقه وفي هذا النطاق فان الجهل باغتصاب الحق قد يكون من الاسباب الموقفة للتقادم اذا لم يكن ناشئا عن اهمال صاحب الحق ولا تقصيره ، لما كان ذلك وكان الشابت من الاوراق ان الطاعنين قد تمسكا في مذكرتي دفاعهما المقدمتين بجلستي ١٩٨٧/١/٢ ١٩٨٦/١٢/٣ امام محكمة الاستئناف ردا على دفع المطعون ضده الاول بانقضاء دعواهم بالتقادم ، بان هناك سببا لوقف التقادم في مواجهتهما يتمثل في جهلهما بصدور حكم ايقاع البيع الذى نزع ملكيتهما للارض محل النزاع جبرا دون اهمال أو تقصير منهما _ وكان من شـــأن بحث هذا الدفاع الجوهري ان يتخيس به وجه الرأى في الدعوى ، قان الحكم المطعون قيمه اذ أورد بمدوناته ان أحدا من الطاعنين لم يتمسك بوجود سبب من أسباب وقف التقادم وانتهى الى القضاء بسقوط حقهما في اقامة دعوى بطلان حكم مرسى المزاد بالتقادم لمضى أكثر من خمسة عشر سنة من تاريخ الحكم المذكور وقبل رفعها ، يكون قد خالف الثابت في الاوراق مما ادى الى حجيه عن بحث دفاع الطاعنين في هذا الشأن والرد عليه وهو مايعيب ويوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن ١ لسنة ٥٨ق ـ جلسة ٤/٧/١٩٩١ س٤٤ ١٣٩٧)

ان مؤدى نص المادة ١٧٢ من القانون المدنى _ وعلى ماجرى به قضاء هذه الحكمة - ان دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع تسقط بالتقادم بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المستول عنه ، واذا كان العمل غير المشروع يشكل جريمة يقف سريان مدة التقادم أثناء محاكمة المسئول جنائيا ويظل الوقف ساريا حتى تنقضي الدعوى الجنائية وهذا الانقضاء يكون بصدور حكم بات فيها من محكمة النقض أو بصيرورة الحكم الصادر فيها باتا بفوات ميعاد الطعن فيه أو بأى سبب من أسباب الانقضاء ، ومن تاريخ هذا الانقضاء يعود تقادم دعوى التعويض الى السريان . لما كان ذلك وكان الثابت من أوراق الجنحة رقم ٣٤٣٢ لسنة ١٩٨٠ العجوزة واستئنافها رقم ٤٠٨٦ لسنة ١٩٨١ الجيزة ـ المضمومة ـ والشهادة الرسمية الصادرة من نيابة الجيزة الكلية المقدمة من الشركة الطاعنة ان المطعون ضده الاول ادعى مدنيا قبل المطعون ضده الثاني وقضت محكمة الجنح حضوريا بحبسه ستة أشهر وباحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية الختصة وان محكمة جنح مستأنف الجيزة حكمت حضوريا بتاريخ ١٩٨١/١٠/٢١ بتـعـديل الحكم الى تغـريمه ثلاثون جنيـهــا وهو مايفيد علم المطعون ضده الاول بحدوث الضرر بالشخص المستول عنه وصيرورة الحكم الجنائي الصادر بادانته باتا بفوات ميعاد الطعن بالنقض في ٣٠/ ١١/ ١٩٨١ ومن هذا التاريخ يحتسب بداية تقادم دعوى التعويض قبل الشركة الطاعنة . واذ كان الثابت ان المطعون ضده الاول قد اقام الدعوى ضد الشركة الطاعنة في ٦/٥/٥/٦ ـ تاريخ ايداع الصحيفة قلم الكتاب وبعد مضى ثلاث سنوات من التاريخ المذكور فانها تكون قد سقطت بالتقادم الثلاثي عملا بنص

المادتين ٧٥٢، ١٧٢ من القانون المدنى واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بالتقادم تأسيسا على خلو الاوراق مما يفيد عدم علم المضرور بالضرر بالشخص المسئول عنه الافى ٦/٥/٥/٩ ـ تاريخ رفع دعوى التعويض ـ فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وخالف الثابت بالاوراق بما يوجب نقضه نقضا جزئيا فيما قضى به من الزام الشركة الطاعنة بالتعويض .

(الطعن ٣٩٦٧ لسسنة ٦٠ق ـ جلسسة ٣٩٦٧)

تتقادم دعوى المسئولية عن العمل الشخصى ودعوى المسئولية عن الاشياء بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه قانونا _ اذا نشأت دعوى المسئولية عن جريمة تتقادم دعوى التعويض بثلاث سنوات _ وقوف سريان التقادم طوال مدة المحاكمة الجنائية _ لايعود التقادم الا عند صدور الحكم النهائي بادانة الجاني أو عند انتهاء المحاكمة الجنائية لأى سبب آخر .

ان المشرع حين تحدث عن تقادم الدعوى المدنية ـ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ـ قد أورد نص المادة ١٧٧ من القانون المدنى عاما منبسطا على تقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بصفة عامة واللفظ متى ورد عاما ولم يقم الدليل على تخصيصه وجب حمله على عمومه واثبات حكمه قطعا لجميع أفراده ومن ثم تتقادم دعوى المسئولية عن العمل الشخصى ودعوى المسئولية على الاشياء بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه قانونا ولايؤثر في ذلك كون المسئولية الاولى تقوم على خطأ ثابت وكون

الثانية تقوم على خطأ مفترض لابقيل إثبات العكس إذ كليمما مصدره الفعل غير المشروع الذي تترتب عليه المسئولية والتي لايتأثر تقادم دعواها بطريقة اثبات الخطأ فيها اذا نشأت دعوى المستولية عن جسريمة فسبان دعوى التعويض تتقادم في الاصل بثلاث سنوات فاذا كانت هذه المدة قد بدأت في السريان وكانت الدعوى الجنائية قد رفعت على الجاني ولم يشأ المضرور ان يطالب بالتعويض المدنى امام المحكمة الجنائية فإن مدة التقادم في هذه الحالة تقف بحكم القانون طوال مدة المحاكمة الجنائية ولايعود التقادم الشلائي الي السريان الاعند صدور الحكم النهائي بادانة الجاني أو عند انتهاء المحاكمة الجنائية لأى سبب آخر ويكون للمضرور بعد ذلك وقبل ان تكتمل مدة التقادم الثلاثي ان يرفع دعواه المدنية بالتعويض امام الحاكم المدنية يستوى في ذلك ان يؤسس دعواه المدنية على قواعد المسئولية الذاتية أو المسئولية الشيئية ، لما كان ذلك وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه ان دعوى التعويض التي اقامها المطعون ضدهم الاربعة الاول ناشئة عن حادث سيارة وقع بتاريخ ٢ / ١٩٧٦ / ١٩٧٦ أودي بحياة مورثهم وحرر عن هذا الحادث محضر الجنحة رقم ٧٤١٩ لسنة ١٩٧٦ ببا وأقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده الخامس « تابع الطاعنين ، فان تقادم تلك الدعبوي بالتبعبويض يخبضع لنص المادة ١٧٢ من القبانون المدنى بفقرتها أياكان مصدر العمل غير المشروع الذي عولت عليه محكمة الموضوع في قضائها بالتعويض ، ولايبدأ سريان التقادم الشلائي المسقط لها الا من تاريخ صدور الحكم النهائي في الجنحة المذكورة بادانة المطعون ضده الخامس أو عند انتهاء المحاكمة الجنائية بسبب آخم ، وإن كان الشابت إن الحكم الصادر في الجنحة رقم ٧٤١٩ لسنة ١٩٧٦ ببا قد صدر بتاريخ ٤/٤/ ١٩٨١ وقضى غيابيا بسقوط الدعوى الجنائية بمضى المدة ، فان ميعاد التقادم بالنسبة لدعوى التعويض الراهنة يبدأ من تاريخ صيرورة الحكم الجنائى سالف الذكر نهائيا ، ولما كانت دعوى المطعون ضدهم الاربعة الاول قد اقيمت بتاريخ ٤/١١/١١/ فانها تكون قد أقيمت قبل مضى الثلاث سنوات المقررة قانونا لسقوطها ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع بسقوطها يتفق وصحيح القانون ويكون النعى عليه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه على غير أساس .

(الطعن ۲۱۲۹ لسنة ٥٧ق ـ جلسســة ۲۱۲۰ (الطعن ۲۱۹۲) (۱)

وقف التقادم . سريانه على كل تقادم أيا كانت مدته واتساعه لكل مانع دون حصر . ١ / ٣٨٣ مدنى . لا يغير من ذلك النص فى الفقرة الثانية من تلك المادة على عدم سريان التقادم الذى تزيد مدته على خمس سنوات فى حق عديم الأهلية أو الغائب أو الحكوم عليه بعقوبة جناية ولم يكن له نائب يمثله . علة ذلك .

(الطعن ٢٦٠٣ لسنة ٥٧ق جلسة ٢٦ / ١٩٩٣ س ٢٤ ص ٣٠٩)

تقدير قيام المانع الموقف لسريان التقادم من سلطة محكمة الموضوع متى اعتمدت على أسباب سائغة .

(الطعن ٢٦٠٣ لسنة ٥٧ق جلسة ١٩٩٣/١/٢٩٣١ س٤٤ص٣٠٩) (الطعن ٦٧ لسسنة ٥٩ق جلسسسة ٢٨٥/٤/٨٥)

⁽١) المرجع السابق ص ٣٠٧ .

وقف التقادم. شرطه. وجبود مانع يتعبدر معه على الدائن المطالبة بحقه ولو كان أدبيا المانع الادبى ماهيته حق الالتجاء الى القضاء لايحول دون قيام المانع الذي يقف به سريان التقادم . م ٣٨٢ مدنى .

- (الطعن ٢١٣ لسنة ٥٨ق جلسة ٢١/ ١٩٩٣/ لم ينشر بعد)
- (الطعن ٢١٤ لسنة ٥٨ق ـ جلسة ٢١/١/ ١٩٩٣ لم ينشر بعد)
- (الطعن ٤٦ لسينة ٥٧ق جلسنة ٢٥ق الطعن ٤٦ (١٩٨٧)

وقـف سريان التقادم عند وجود مانع للمطالبة بالحق ولو كان أدبيا . م٣٨٣ مدنى هذه الموانع لم يوردها المشرع على سبيل الحصر . مردها شخص الدائن أو الى ظروف عامة . تقدير قيام المانع من سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة .

(الطعن ٢٥٧ لسنة ٥٩ق -جلسة ٢٩ / ١٩٩٣ لم ينشر بعد)

تقدير قيام المانع الموقف لسريان التقادم من سلطة محكمة الموضوع متى اعتمدت على أسباب سائغة : (مثال لقصور في التسبيب) .

(الطعن ٢١٠ لسنة ٥٨ ق -جلسة ١٩٩٣/٥/١٩ لم ينشر بعد)

الباب السادس

الدفوع الخاصة بإنتهاء الدعوي

وانقضائها

الباب السادس

الدفوع الخاصة بإنتهاء الدعوى وإنقضائها

تمهيده

المقصود بإنتهاء الدعوى هو الدعاوى المدنية وهذا ما تخص به الصلح المدنى . أما إنقضاء الدعوى فنقصد به الدعوى الجنائية . وهي تنقضي بالتصالح والتنازل والوفاة والتقادم وقد سبق أن أفردتا باباً مستقلاً للتقادم .

وعلى هذا منعسرض أولاً لأحكام العسلم المسدنى السندى يترتب عليسه إنهاء الدعوى صلحاً عارضين لأحكام الدفوع الخاصة به.

أولأ ، اللغوع الخاصة بالتصالح الملنى

استحدث المشرع الضريبى الأحكام المنظمة للتصالح فى المنازعات الضريبية القائمة بين مصلحة الضرائب وبين المولين لأول مرة ونظمها بمقتضى القانون ١٥٩ لسنة ١٩٩٧ وذلك بالنسبة للدعاوى المقيدة أمام الخاكم قبل العمل بهذا القانون .

الدفع بإعتبار المنازعة الضريبية منتهية إعمالاً لحكم المادة (٥) من القانون 109 لسنة ١٩٩٧ .

وبادئ ذى بدء فالصلح وفق القانون المدنى هو عقد يحسم به الطرفان نزاعاً قائماً بأن ينزل كل منهما على وجه التقايل عن جزء من إدعاءاته (مادة ٤٩٥ مدنى) .

تعريف القضاء للصلح،

لقد عرف القضاء الصلح بأنه عقد ينحسم به النزاع بين الطرفين في موضوع معين على اساس نزول كل منهما عن بعض ما يدعيه قبل الآخر، ولهذا يجب الا يتوسع في تأويله وان يقتصر تفسيره على موضوع النزاع . على ان ذلك ليس من مقتضاه ان قاضي الموضوع ممنوع من ان يستخلص من عبارات الاتفاق ومن الطروف التي تم فيها نيه الطرفين والنتائج المبتغاه من الصلح، ويحدد نطاق النزاع الذي اراد الطرفان وضع حد له بإتفاقهما عليه بل ان ذلك من سلطته ولا رقابه عليه فيه ما دامت عبارات الصلح والملابسات التي تم فيها تحتمل ما استخلصه منها.

(الطعن ٥١ لسنة ١٠ق - جلسسسة ١٦ / ١ / ١٩٤١)

الصلح . ماهيته . عقد ينحسم به النزاع تأسيساً على أساس نزول كل من المتصالحين عن بعض ما يدعيه قبل الآخر . وجوب تفسير عبارات التنازل التي يتضمنها الصلح تفسيراً ضيقاً . قصر التنازل على الحقوق التي كانت وحدها محلاً للنزاع الذي حسمه الصلح . وووه مدنى .

إن الصلح عقد يتحسم به النزاع بين طرقيه في موضوع معين على أساس نزول كل منهما عن بعض ما يدعيه قبل الآخر ، ولهذا فقد نصت المادة (٥٥٥) من القانون المدنى على وجوب أن تفسر عبارات التنازل التي يتضمنها الصلح تفسيراً ضيقاً ، وأياً كانت تلك العبارات ، فإن التنازل لا ينصب إلا على الحقوق التي كانت وحدها بصفة جلية محلاً للنزاع الذي حسمه الصلح .

(الطعن ٢٣٤٩ لسنة ٦٣ق - جلسسسة ٢٣٤٩ (٢٠٠١)

مقومات الصلح :

ويستفاد مما تقدم ان الصلح له مقومات ثلاثة هي: ١- نزاع قائم او محتمل . ٣- نية حسم السنزاع . ٣- نزول كل من المتصالحين على وجه التقايل عن جزء من ادعائه .

۱ – نزاع قائم او محتمل: أول مقومات الصلح هو ان يكون هناك نزاع بين المتصالحين قائم او محتمل. فإذا لم يكن هناك نزاع قائم او في القليل نزاع محتمل، لم يكن العقد صلحا، كما اذا نزل المؤجر للمستأجر عن بعض الاجرة غير المتنازع فيها حتى يتمكن المستأجر من دفع الباقى، فهذا إبراء من بعض الدين وليس صلحا. (1)

فإذا كان هناك نزاع قائم مطروح على القضاء ، وحسمه الطرفان بالصلح كان هذا الصلح قضائيا (judiciaire) ولكن يشترط الا يكون قد صدر حكم نهائى فى النزاع والا انحسم النزاع بالحكم لا بالصلح .

وقد يكون النزاع في القانون كما قد يكون النزاع في الواقع.

لا – أما نية حسم النزاع بالصلح أن يقصد الطرفان بالصلح
 ان يتم حسم النزاع بينهما اما بإنهائه ان كان قائما واما بتوقيه ان
 كان محتملا.

 ٣ - أما المقومة الاخيرة فهى نزول أى من المتصالحين عن جزء من ادعائه.

⁽١) راجع د. عبد الرازق السنهوري - الوسيط في شرح القانون المدني ص ٥٠٨ ومابعدها.

يجب فى الصلح ان ينزل كل من المتصالحين على وجه التقايل عن جزء من ادعائه فلو لم ينزل احدهما عن شئ مما يدعيه ونزل الآخر عن كل ما يدعيه لم يكن هذا صلحا بل محض نزول عن الإدعاء. (1)

خصائص عقد الصلح ،

الصلح عقد من عقود التراضى فلا يشترط فى تكوينه شكل خاص ، بل يكفى توافق الايجاب والقبول ليتم الصلح . وهو عقد ملزم للجانبين اذ يلتزم كل من المتصالحين بالنزول عن جزء من ادعائه فى نظير تنازل الآخر عن جزء مقابل . فينحسم النزاع على هذا الوجه ويسقط فى جانب كل من الطرفين الاعاء الذى نزل عنه ويبقى الجزء الذى لم ينزل عنه ملزماً للطرف الآخر . كما أنه عقد من عقود المعاوضة فلا احد من المتصالحين يتبرع للاخر وانحا ينزل كل منهما عن جزء من ادعائه بمقابل ، هو نسزول الآخر عن جزء مما الصلح عقداً محدداً (commutatif) كما هو الغالب على انه من الصرورى ان يكون الصلح حقيقيا.

ونورد نصوص قانون التصالح في الضرائب،

 ⁽¹⁾ راجع د. عبد الرازق السنهوري -الوسيط في شرح القانون المدنى ص ٥٠٨٠.

قانون رقم ۱۵۹ نسنة ۱۹۹۷

في شأن التصالح في المنازعات الضريبية

القائمة أمام الحاكم بين مصلحة الضرائب والمولين 🗥

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مسادة ١ - يجوز التصالح فى المنازعات القائمة بين مصلحة الضرائب وبين المولين وذلك بالنسبة إلى الدعاوى المقيدة قبل العمل بهذا القانون أمام جميع الخاكم بما فى ذلك محكمة النقض.

مادة ٢- توقف الدعوى بقرار من المحكمة المختصة بناء على طلب يقدم من مصلحة الضرائب للتصالح ما لم يمانع الممول في ذلك.

وتظل الدعوى موقوفة لمدة تسعة أشهر تبدأ من تاريخ صدور قرار الوقف .

مادة ٣- تتولى النظر فى التصالح المشار إليه لجان تشكل بقرار من وزير المالية برئاسة أحد العاملين التخصصيين بمصلحة الضرائب من درجة مدير عام على الأقل وعضوية كل من :

- أحد أعضاء مجلس الدولة يندبه رئيس الجلس

أحد الفنيين التخصصيين العاملين بمصلحة الضرائب وللجنة أن تستعين بمن تراه.

⁽١) متشور بالجريدة الرسمية - العدد 24 (مكرر) في 9 ديسمبر سنة ١٩٩٧ .

مادة ٤ - يحدد رئيس مصلحة الضرائب عدد اللجان المنصوص عليها في المادة السابقة ومقر كل لجنة ودائرة اختصاصها .

مادة 0 - إذا أسفرت إجراءات التصالح عن اتفاق بين اللجنة والممول ، يثبت ذلك في محضر يوقعه الطرفان ، ويكون لهذا الخضر - بعد اعتماده من وزير المالية أو من ينيبه - قوة السند التنفيذي وتخطر به الحكمة المختصة لاعتبار المنازعة منتهية بحكم القانون .

ملاقا - إذا انتهت مدة وقف الدعوى دون أن تسفر إجراءات التصالح عن اتفاق ولم تخطر مصلحة الضرائب المحكمة المختصة بذلك لاستئناف السير في الدعوى ، يتجدد الوقف تلقائياً مرة أخرى مماثلة تبدأ من تاريخ انقضاء مدة الوقف الأولى وإذا أخطرت المصلحة المحكمة المختصة بأن إجراءات التصالح لم تسفر عن اتفاق أو انقضت مدة الوقف الثانية دون حصول اتفاق تعود الدعوى بقوة القانون إلى الحالة التي كانت عليها قبل الوقف .

مادة ٧- يصدر وزير المالية قرارا بالإجراءات التي تتبع أمام لجان التصالح في المنازعات .

المادة ٨- ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها. صدر برئاسة الجمهورية في ٨ شعبان سنة ١٤١٨هـ

الموافق ٨ ديسمبر سنة ١٩٩٧ م .

حسني مبارك

قانون رقم ۱۳۱ نسنة ۲۰۰۰

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٩ نستة ١٩٩٧ في شأن التصالح في المنازعات الضريبية القائمة أمام الحاكم دين مصلحة الضرائب والموثن (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه : (اللاقة الأولى)

يستبدل بنص المادة (١) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٩٧ فى شأن التصالح فى المنازعات الضريبية القائمة أمام المحاكم بين مصلحة الضرائب والممولين ، النص الآتى :

مادة 1- ويجوز التصالح في النازعات الضريبية القائمة بين مصلحة الضرائب والمولين ، وذلك بالنسبة إلى الدعاوى المقيدة قبل العمل بهذا القانون أمام جميع الخاكم بما في ذلك محكمة النقض» .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول يوليو سنة ٢٠٠٥.

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها . صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ ربيع الأول سنة ١٤٢١هـ .

(الموافق ۱۸ يونيه سنة ۲۰۰۰م)

⁽١) تشر بالجريدة الرسمية - العدد ٢٤ (مكرر) في ١٨ / ٢ / ٢٠٠٠.

وعلى هذا قد أصبح وفقاً لأحكام هذا القانون أن توقف الدعاوى بقرار من المحكمة المختصة بناءاً على طلب يقدم من مصلحة الضرائب للتصالح إلا إذا مانع الممول فى ذلك وتظل الدعوى موقوفة تسعة أشهر من تاريخ صدور قرار الوقف وتتولى النظر فى التصالح لجان تشكل بقرار من وزير المالية برئاسة أحد العاملين المتخصصين بمصلحة الضرائب من درجة مدير عام على الأقل وعضوية كل من:

١- أحد أعضاء مجلس الدولة يندب لذلك من جانب مجلس الدولة .

٢- أحد الفنيين الختصين بمصلحة الضرائب.

هذا وقد أصدر السيد وزير المالية قراراً رقم 1 لسنة 194۸ بشأن الاجراءات التي تتبع بخصوص التصالح في المنازعات الضريبية وقد تضمن ضرورة اتباع الاجراءات الآتية في شأن التصالح في المنازعات الضريبية المنصوص عليها في المادة (1) من القانون رقم 101 لسنة 194٧ المشار إليه :-

۱- على كل عمول يرغب فى التصالح فى المنازعات القائمة بينه وبين مصلحة الضرائب بالنسبة للدعاوى المقيدة أمام جميع المحاكم بما فى ذلك محكمة النقض قبل العمل بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٩٧ التقدم بطلب من ثلاث نسخ موقعة منه أو من يوكله رسمياً مشتملاً على اسمه ولقبه وعنوان المنشأة وانحكمة المعروض أمامها النزاع ورقم وتاريخ قيدها بالجدول وتاريخ آخر جلسة نظرت فيها .

ويرسل الطلب بالنسخ المشار إليها إلى مأمورية الضرائب المختصة بكتاب موصى عليه بعلم الوصول أو يسلم باليد إليها مقابل إيصال بالاستلام.

٢ تقوم مأمورية الضرائب الختصة فى حالة الموافقة على السير فى اجراءات التصالح بإحالة الأمر إلى منطقة الضرائب الختصة بموجب مذكرة معتمدة من رئيس المأمورية مرفقاً بها عدد ٢ نسخة من طلب التصالح المقدم من الممول وتحتفظ المأمورية المشار إليها بالنسخة الثالثة من الطلب المشار إليه .

٣- في حالة الدعاوى المرفوعة من المصلحة يجوز لمأموريات الضرائب في حالة عدم ممانعة الممول أن تطلب التصالح في المنازعات المشار إليها في البند رقم (١) بالعرض على منطقة الضرائب المختصة بمذكرة معتمدة من رئيس المأمورية من نسختين مرفقاً بها ما يفيد عدم ممانعة الممول في التصالح .

٤- تقوم منطقة الضرائب اغتصة في ميعاد لا يجاوز أسبوعاً من تاريخ وصول طلبات التصالح المشار إليها في البندين السابقين بإحالة نسخة منها إلى الإدارة العامة للقضايا الضريبية لعرض الأمر على رئيس مصلحة الضرائب للنظر في الموافقة على إجراء التصالح وفي حالة الموافقة على إجراء التصالح. تتقدم المصلحة بطلب معتمد من رئيس مصلحة الضرائب شخصياً إلى الحكمة المعروض أمامها النزاع لوقف الدعوى وموافاة منطقة الضرائب المختصة بملف الدعوى.

تقوم الإدارة العامة للقضايا الضريبية بإخطار منطقة الضرائب المختصة بموافقة رئيس المصلحة على اجراء التصالح مرفقاً به صورة من الطلب المقدم إلى الحكمة .

٥- فور وصول ملف الدعوى إلى منطقة الضرائب الختصة من قلم كتاب المحكمة يحال الملف إلى لجنة التصالح المختصة ، ويحدد رئيس اللجنة ميعاد لانعقاد الجلسة التي يتم فيها نظر الخلاف وعلى اللجنة اخطار كل من الممول والمأمورية ومنطقة الضرائب المختصة بهذا الميعاد قبل انعقاد الجلسة بخمسة أيام على الأقل بكتاب موصى عليه بعلم الوصول .

وللجنة أن تطلب من كل من المأمورية والممول تقديم ما تراه ضرورياً من البيانات والأوراق ، وللممول الحضور أمام اللجنة بنفسه أو بوكيل عنه وفقاً لتوكيل رسمى لمن لهم حق الحضور أمام لجنة المصالحة .

٦- يكون للممول أو لوكيله ، كما يكون للمأمورية حق الإطلاع على ملف الموضوع بمقر اللجنة قبل الجلسة ، ويوقع المطلع بما يفيد ذلك .

٧- إذا تكرر تأخيس الممول أو وكيله عن حضور جلسات اللجنة التي يخطر بها دون ابداء عذر مقبول كان للجنة إحالة الموضوع بعد موافقة رئيس مصلحة الضرائب إلى المحكمة المعروض أمامها الدعوى لتستأنف نظرها بالحالمة التي كانت عليها قبل وقفها .

٨- إذا اسفرت اجراءات التصالح عن الاتفاق بين اللجنة والممول بشأن أوجه النزاع القائمة بينهما ، يثبت ذلك في محضر يوقعه جميع أعضاء اللجنة والممول أو وكيله ويعرض محضر التصالح المشار إليه على وزير المالية أو من ينيبه لاعتماد المحضر المشار إليه ويكون لهذا المحضر المشار إليه قوة السند التنفيذى

وتخطر به المحكمة المختصة وهيئة قضايا الدولة والإدارة العامة للقضايا الضريبية باعتبار المنازعة منتهية بحكم القانون .

9 يحفظ محضر الاتفاق المعتمد من وزير المالية أو من ينيبه فى ملف الموضوع وتحرر منه عدد خمس نسخ وتختم بخاتم شعار الجمهورية وتودع احداها فى ملف الممول الذى يرسل إلى المأمورية الختصة وتسلم نسخة أخرى إلى الممول وتخطر بذلك المنطقة الختصة .

١٠ - على الإدارة العامة للقضايا الضريبية وكل منطقة ضرائب أن يكون لديها سجل خاص يقيد به طلبات التصالح وفقاً لتاريخ ورود كل منها بأرقام مسلسلة ويبين في هذا السجل الجهة الواردة منها كل طلب ومأمورية الضرائب المختصة واسم الممول والمحكمة المعروض أمامها النزاع ورقم وتاريخ قيد الدعوى وتاريخ اخطار المحكمة بوقف الدعوى وسنوات الخلاف.

وبالنسبة لمنطقة الضرائب يلزم أن يبين فى هذا السجل تاريخ ورود الملف من انحكمة والنتيجة التي توصلت إليها لجنة التصالح.

المادة الثانية : على مأمورية الضرائب الختصة تعديل ربط الضريبة وتسويتها وفقاً لما تم الاتفاق عليه بين لجنة التصالح والممول في ضوء محضر الاتفاق المعتمد والمشار إليه في المادة السابقة .

المادة الثالثة: إذا لم تصل اجنة التصالح إلى اتفاق مع الممول لإنهاء النزاع. فتخطر اللجنة بذلك كل من المحكمة المختصة المعروض عليها النزاع والإدارة العامة للقضايا الضريبية ومنطقة ومأموريات الضرائب الختصين.

المادة الرابعة: ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر في ١٩٩٨/١/١ .

ووفقاً لصريح نص المادة (٥) من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٩٧ فإنه يترتب على إثبات الاتفاق الذى أسفرت عنه اجراءات التصالح بين مصلحة الضرائب والممول أن يثبت فى محضر يوقعه الطرفان ويكون له قوة السند التنفيذى الأمر الذى يترتب عليه اعتبار المنازعة منتهية بقرة القانون فإذا جددها أى من الطرفين جاز للطرف الآخر أن يدفع باعتبار المنازعة منتهية . وهذا ما استقر عليه القضاء فى أحكامه :--

ونورد الأحكام الحديثة الصادرة أولاً:-

جواز التصالح في المنازعات القائمة بين مصلحة الضرائب والممولين بالنسبة للدعاوى المقيدة أمام جميع المحاكم بما فيها محكمة النقض . لازمه وقف الدعوى لمدة تسعة أشهر بناء على طلب مصلحة الضرائب . إثبات الاتفاق الذي قد يسفر التصالح عنه في محضر يوقعه الطرفان تكون له قوة السند التنفيذي . أثره . اعتبار المنازعة منتهية بحكم القانون . المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، و من ق ١٥٩ لسنة ١٩٩٧ بشان التصالح في المنازعات الضريبية .

مــؤدى النص بالمواد ١، ٢، ٣، ٥ من القــانون ١٥٩ لسنة ١٩٩٧ في شأن التصالح في المنازعات الضريبية القائمة أمام الخاكم بين مصلحة الضرائب والممولين أنه يجوز التصالح في المنازعات القائمة بين مصلحة الضرائب والممولين ، ومن أجل ذلك توقف الدعوى لمدة تسعة أشهر بناء على طلب من مصلحة الضرائب، وإذا أسفرت إجراءات التصالح عن اتفاق يتم إثباته فى محضر يوقعه الطرفان ويكون لهذا المحضر بعد اعتماده من وزير المالية أو من ينيبه قوة السند التنفيذى ، وتعتبر المنازعة منتهية بحكم القانون . لما كان ذلك ، وكان النزاع الراهن تعلق بمنازعة بيسن مصلحة الضرائب والممول قيد قبل العمل بأحكام القانون المار ذكره ، وتصالح الطرفان بشأنه وأثبت ذلك بمحضر وقع عليه طرفاه وتم اعتماده من وزير المالية بشاريخ ١٩٩٩/ ١٩٩٩ ، الأمر الذي يضحي معه الاتفاق سالف الذكر منهياً للخصومة فى الطعن صلحاً بحكم القانون .

(الطعن ٢٠٤٨ لسنة ٦٣ ق - جلســـــة ٢٠/٥/٢٧)

إثبات الإتفاق الذى تسفر عنه إجراءات التصالح بين مصلحة الضرائب والممول في محضر يوقعه الطرفان تكون له قوة السند التنفيذى . أثره . اعتبار المنازعة الضريبيسة منتهية بحكم القانون . م ق 104 لسنة 194٧.

(الطعن ۱۰۹۸ لسنة ۲۸ ق - جلسسسة ۱۰۹۸ (۲۰۰۰/۲) (الطعن ۱۷۱۷ لسنة ۲۱ ق - جلسسسة ۲۷۱۱/۱۱)

جواز التصالح في المنازعات القائمة بين مصلحة الضرائب والممولين بالنسبة للدعاوى المقيدة أمام جميع الخاكم بما فيها محكمة النقض . لازمه. وقف الدعوى لمدة تسعة أشهر بناء على طلب مصلحة الضرائب. إثبات الإتفاق الذي قد يسفر التصالح عنه في محضر يوقعه الطرفان تكون له قوة السند التنفيذي . أثره . اعتبار المنازعة منتهية بحكم القانون ، المواد ١، ٢، ٣، ٥ من ق ١٥٩ لسنة ١٩٩٧ .

(الطعن ۷٤۱۷ لسنة ٦٦ ق - جلسسسة ۲۲۰۰۱/۲/۲۰) (الطعن ۸٤۷۸ لسنة ٦٣ ق - جلسسسة ۲۰۰۰/۱۲/۲۰) (الطعن ۲۰۳۸ لسنة ٦٣ ق - جلسسسة ۲۰۳۸/۲۰۰۲)

التصالح فى المنازعة الضريبية . إتفاق الممول والمصلحة عليه فى محضر يوقعاه ومعتمد من وزير المالية . أثره . إعتبار المنازعة منتهية بحكم القانون . المواد ١ ، ٢ ، ٥ من ق ١٥٩ لسنة ١٩٩٧ .

مفاد النص في المواد ١ ، ٧ ، ٥ من قانون التصالح في المنازعات الضريبية الصادر بالقانون رقم ١٥٩٩ لسنة ١٩٩٧ أنه متى تم الإتفاق بين الممول ومصلحة الضرائب على التصالح في المنازعة الضريبية في محضر يوقعه الطرفان ويتم اعتماده من وزير المالية اعتبرت المنازعة منتهية بقوة القانون .

(الطعن ۳۸۳ لسنة ۶۷ق - جلسسة ۲۹ (۲۰۰۱/۵/۲۹) (قسرب الطعن ۲۰۶۸ لسنة ۳۳ق - جلسسة ۲۲/۵/۲۷) الهقائسم

فى يوم ٧٠ / ٧٠ ١٩٩٣ طعن بطريق النقض فى حكم محكمة استثناف أسيوط ومأمورية سوهاج، الصادر بتاريخ ١٩٩٦/٥/٢٢ فى الاستثنافين رقمى ٣٥٣ لسنة ٧٠ ق ، ٧٠١ لسنة ٧١ ق - وذلك بصحيفة طلب فيها الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه .

وفى نفس اليوم أودع الطاعن مذكرة شارحة.

وفي ١٩٩٦/٨/٦ أعلن المطعون ضده بصفته بصحيفة الطعن.

وفي ١٩٩٦/٨/٨ أودع المطعون ضده بصفته مذكرة بدفاعه طلب فيها رفض الطعن .

ثم أودعت النيابة مذكرتها وطلبت فيها الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بانتهاء المنازعة في الطعن صلحاً .

وبجلسة ۲۰۰۲/۱/۲۷ عرض الطعن على انحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر فحددت لنظره جلسة ۲۰۰۲/۲/۱۷ وبها سمعت الدعوى أمام هذه الدائرة على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم كل من محامى المطعون ضده بصفته والنيابة على ما جاء بمذكرته – والحكمة قررت إصدار الحكم بذات الجلسة .

الحكمية

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار القرر دنائب رئيس الحكمة، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يسين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ، وبالقدر اللازم لحمل هذا الحكم - تتحصل في أن مأمورية الضرائب المختصة قدرت صافى أرباح الطاعن من نشاطه في أسارة الملابس والخسردوات عن السنوات من ١٩٨٨ حستى ١٩٩٢ وأخطرته فاعترض وأحيل النزاع إلى لجنة الطعن الضريبي التي قررت

تخفيض تقديرات المأمورية على النحو المبين بقرارها طعن الطاعن في هذا القبرار بالدعوى رقم لسنة ١٩٩٥ ضرائب سوهاج الابتدائية التي حكمت بتعديل القرار المطعون فيه وتخفيض صافي أرباح الطاعن . استأنف المطعون ضده بصفته هذا الحكم بالاستئناف رقم لسنة ٧٠ ق أمام محكمة استئناف أسيوط «مأمورية سوهاج، واستأنفه الطاعن بالاستئناف رقم لسنة ٧١ ق أمام ذات المحكمة . وبتاريخ ٢٢ من مايو سنة ١٩٩٦ حكمت المحكمة في الاستئناف الأخير برفضه وفي الاستئناف الأول بإلغاء الحكم المستأنف وتأييد قرار لجنة الطعن . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وبتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ٢٠٠٠ أصدرت المحكمة قبرارا بوقف الطعن لمدة تسعة أشهبر للتصالح كطلب مصلحة الضرائب وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٩٧ وبتاريخ ٦ يوليو سنة ٢٠٠١ ورد كتاب مصلحة الضرائب بطلب اعتبار المنازعة منتهية بحكم القانون للتصالح بعد اعتماده من وزير المالية ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بإنتهاء الخصومة للتصالح ، وإذ عرض الطعن على هذه الحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مضاد النص فى المواد ١، ٧، ٥ من القانون رقم
١٩٩ لسنة ١٩٩٧ فى شأن التصالح فى المنازعات الضريبية – وعلى
ما جرى به قضاء هذه المحكمة – أنه متى تم الإتفاق بين الممول
ومصلحة الضرائب على التصالح فى المنازعة الضريبية فى محضر
يوقعه الطرفان ويتم اعتماده من وزير المالية اعتبرت المنازعة منتهية
بقوة القانون لما كان ذلك وكان الشابت من الأوراق أنه بعد أن
أوقفت هذه المحكمة الطعن للتصالح لمدة تسعة أشهر ورد من مصلحة
الضرائب كتابها المؤرخ ٢ يوليو سنة ٢٠٠١ ومرفق به صورة رسمية

من محضر التصالح موقع عليه من ممثلى طرفى الطعن ومعتمد من وزير المالية (المطعون ضده بصفته) ومن ثم فإنه يتعين الحكم بإنتهاء الخصومة فى الطعن للتصالح .

(الطعن ٧٤١٦ لسنة ٦٦ ق جلسة ٢٠٠٢/٢/١٧ لم ينشر بعد) أحكام نقض متنوعة بشأن التصالح:

الوقف الإتفاقى المقرر فى المادة ٢٩٢ مرافعات سابق . اختلافه فى نطاقه ومناطه عن أحكام الوقف طبقاً للقانونين ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ و وقف الدعوى إتفاقاً . أثره . وجوب تطبيق أحكام قانون المرافعات .

وقف الدعوى طبقاً للقانون رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٥٤ أو القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٨ له أحكامه وشروطه وأوضاعه الخاصة والمتميزة المقررة في القانون وهو يختلف في مناطه وفي نطاقه عن أحكام الوقف الإتفاقي المقرر في المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات السابق وبمقتضاها رخص الشارع للخصوم في أن يتفقوا على وقف السير في الدعوى لمدة لا تزيد على مستة شهور من تاريخ إقرار الخيام التأيام التالية لإنقضاء هذه المدة ورتب على عدم تعجيلها في الميعاد اعتبار المدعى تاركا دعواه والمستأنف تاركا استثنافه ، كما أنه ووفقاً للمادة ٢٠٠ من قانون المرافعات المشار إليه فإن لكل ذي مصلحة من الخصوم في حالة عدم السير في الدعوى بفعل المدعى أو إمتناعه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة من آخر إجراء يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي – وقد جرى قضاء هذه المحكمة – على واقعة

الدعوى متى كانت لم تتبع فى شأنها الإجراءات التى نص عليها فى هذا القانون ، كما لا وجه لتطبيق أحكام القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٨ إذ هو لا ينطبق إلا على الدعاوى الموقوفة طبقاً لأحكام القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ .

(الطعن ۲۸۳ لسنة ۳۸ق جلسة ۱۹۷٤/۱۲/۱ س۳۵ ص۱۳۱۰)

إعادة النظر في المنازعات القائمة بين مصلحة الضرائب والممولين . القانون ١٤ لسنة ١٩٦٧ . والمولين . القانون ١٤ لسنة ١٩٦٧ . شرطه . ألا تكون المنازعة مشوبه بعيب شكلي متعلق بالنظام العام . القضاء ببطلان الطعن لرفعه بغير الطريق القانوني . اطراح المحكمة كتاب لجنة إعادة النظر . لا خطأ .

الحكمسة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يسين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مأمورية ضرائب أسيوط قدرت صافى أرباح الطاعنين الخاضعين للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بجلغ ١٦٥٠ جنيها في كل السنوات ١٩٥٥ حتى ١٩٥٧ وبخبلغ ١٠٦٥ جنيها من ١/١/١٩٥١ إلى ١٩٥٨/٨/٢٤ ، وإذ وبمبلغ ١٩٥٥ الحنيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها في اعترضوا وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها في كل ١٩٦٢/٤/٧ بتخفيض أرباح المنشأة إلى مبلغ ١٣٥٤ جنيها في كل من السنوات من ١٩٥٥ حتى ١٩٥٧ وإلى مبلغ ٢٨٧٠ج في الفترة

من ١/١/١٩٥٨ إلى ١٩٥٨/٨/٢٤ ، فقد أقام وا الدعوى رقم لسنة ١٩٦٧ تجارى أمام محكمة أسيوط الإبتدائية بصحيفة تكليف بالحضور ضد مصلحة الضرائب - المطعون عليها طالبين الأخذ بتقديراتهم للأرباح ، دفعت مصلحة الضرائب ببطلان الطعن لرفعه بغير الطريق القانوني ، وبتاريخ ١٩٦٣/٢/١١ حكمت المحكمة برفض الدفع وبقبول الطعن شكلا وبندب مكتب خبراء وزارة العدل لتقدير الأرباح ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت فحكمت في ١٩٦٦/١٢/١١ بجمعل صافي أرباح الطاعنين في كل من السنوات من ١٩٥٥ حتى ١٩٥٧ مبلغ ٣٧٧ جنيها وفي المدة من ١/١/١٩٥٨ إلى ١٩٥٨/٨/٢٤ مسبلغ ٢٣١ جنيسهاً و١٠٩ مليمات . إستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالإستئناف رقم لسنة ٤٢ق تجارى أسيسوط ، وبتاريخ ٢/٢/١٩٦٨ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وببطلان صحيفة الطعن لرفعها بغير الطريق القانوني . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وبالجلسة المحددة أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ، ينعى الطاعنون بالأسباب الثلاثة الأولى منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم قضى ببطلان الطعن لرفعه بغير الطريق القانوني بطريق التكليف بالحضور لا بطريق الإيداع في قلم الكتاب ، على سند من أن المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ سنت إجراءات خاصة لطريقة تقديم الطعون يجب اتباعها دون سواها في الدعاوى التي تنظمها وأن مخالفة هذه الإجراءات يترتب عليها البطلان ، وأن المادة ١١٨ من قادون المرافعات السابق معدلة بالقانون رقم ١٠٠٠ لسنة ١٩٦٢ لم تعرض للدعاوى التى تنظم إجراءاتها نصوص خاصة تعتبر استثناء من قواعد قانون المرافعات فى حين أن المادة ٤٥ مكررا آنفة الذكر أصبحت منسوخة بالمادة ١٩٨٨ معدلة ، لأن هده المادة وضعت قاعدة عامة مقتضاها أن الدعاوى التى يوجب قانون المرافعات أو غيره من القوانين الفصل فيها على وجه السرعة تسرى عليها القواعد العامة فى رفع الدعاوى المنصوص عليها فى المادة ٩٦ من قانون المرافعات السابق أى بصحيفة تعلن على يد محضر ، وهذه القاعدة العامة واجبة الإتباع بالنسبة للطعون الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لأنها من الدعاوى التى يحكم فيها على وجه السرعة وفق المادة ٩٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . علاوة على أن نص المادة ٥٤ مكرراً لم يرتب جزاء البطلان فى فقرته الأولى الخاصة بطريقة رفع الطعن كما فعل عند مخالفة الإجراءات المنصوص عليها فى الفقرتين الثانية والثالثة منه ، وهو ما يعيب الحكم بمخالفة المادن والخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أن النص في المادة محرراً الواردة ضمن مواد الكتاب الثانى من القانون رقم 14 لسنة ١٩٣٩ والمضافة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٣٩ على أنه استثناء من أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية يتبع في الطعون التي ترفع أمام المحكمة الإبتدائية الإجراءات الآتية : أولاً: يرفع الطعن بصحيفة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – على أن الطعن في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية يرفع بصحيفة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة الإبتدائية استثناء من القواعد العامة لرفع إلى قلم كتاب المحكمة الإبتدائية استثناء من القواعد العامة لرفع الدعاوى في قانون المرافعات ولا يغير من ذلك أن المادة 11٨ من الدعاوى في قانون المرافعات ولا يغير من ذلك أن المادة لرفع

قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وضعت قاعدة عامة مقتضاها أنه بالنسبة للدعاوى التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة تتبع بصددها القواعد العامة في رفع الدعاوى وهي طريقة التكليف بالحضور وإن الطعون الخاصة بضريبة الأرباح التجارية والصناعية يفصل فيها على وجه السرعة طبقاً لنص المادة ٩٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ذلك أن المشرع نفسه نص في المادة ٦٩ من قانون المرافعات السابق على أن «ترفع الدعوى إلى الحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تعلن للمدعى عليه على يد أحد الخضرين ما لم يقض القانون بغير ذلك، هذا إلى أن قانون المرافعات هو القانون العام فيما يختص بالمواعيد والإجراءات في حين أن نص المادة ٤٥ مكرراً سالفة الذكر هو نص خاص جاء استثناء من أحكام قانون المرافعات ، ومن المقرر قانونا أنه لا يجوز إهدار القانون الخاص لإعمال القانون العام لما في ذلك من منافاة صريحة للغرض الذي وضع من أجله القانون الخاص لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ويكون النعي عليه على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الرابع إخلال الحكم الطعون فيه بحق الطاعنين في الدفاع ، وفي بيان ذلك يقولون أن لجنة إعادة النظر في المنازعات الضريبية طلبت من محكمة الإستئناف الملف الفردى للمنشأة لإمكان بحث طلب التصالح المقدم من المولين ، والتمس الطاعنون من الحكمة إعادة الدعوى إلى المرافعة لهذا السبب ، غير أنها لم ترد على أى من الطلبين مع أن من شأن عرض النزاع على لجنة المصالحة تغيير وجه الرأى في الدعوى .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المادة الأولى من القانون رقم 18 لسنة ١٩٦٧ بشأن إعادة النظر في المنازعات القائمة بين مصلحة الضرائب والمعولين - والذي امتد العمل به بموجب القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٧ بالنسبة للدعاوي المقيدة في ١٩٦٧/١٢/٧ - أجازت لمصلحة الضرائب إعادة النظر في جميع المنازعات القائمة بينها وبين المعولين إذا لم تكن مشوبة بعيب شكلى متعلق بالنظام العام ، ولما كانت مخالفة أوضاع التقاضي الأساسية وإجراءاته المقررة في شأن رفع الدعاوي والطعون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تفترض الضرر ويترتب عليها البطلان لتعلقها بالنظام العام ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى بطلان الطعن لرفعه بغير الطريق القانوني على ما سلف بيانه ، فلا عليه إذا هو أطرح كتاب لجنة إعادة النظر ولم يعول عليه لأن الاستجابة له تنطوي على مخالفة للقانون ، ويكون النعى على الحكم بالإخلال بحق الدفاع على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

(الطعن ١٧٤ لسنة ٣٨ق جلسة ١٩٧٤/١٣/٤ س٢٥ ص١٩٣١)

الوقف الإتفاقى المقرر فى المادة ٢٩٣ مرافعات سابق . اختلافه فى نطاقه ومناطه عن أحكام الوقف طبقاً للقانون ١٤ لسنة ١٩٦٢ . . وقف الدعوى اتفاقاً . أثره . وجوب تطبيق أحكام قانون المرافعات . وقف الدعوى مرة أخرى تطبيقاً للقانون ١٤ لسنة ١٩٦٣. لا أثر له على الدفع السابق الذى تمسك به الخصم بإعتبار المستأنف تاركاً استئنافه لتعجيله من الوقف بعد الميعاد .

الحكمسة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن مأمورية ضرائب مغاغة قدرت صافي إيراد الطاعنة الخاضع للضريبة العامة في السنوات من ١٩٤٩ إلى ١٩٥١ بالمبالغ الآتية : ٥٤٦٨٨ جنيها و ٢٤١ مليماً ، ١٩٠٩. جنيهات و٧٦٦ مليماً ، ٥١٨٦٤ جنيهاً و٥٤٥ مليماً على التوالي ، وإذ اعترضت وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها في ٣٠/٣/٣٠ بتأييد تقديرات المأمورية ، فقد أقامت الدعوى رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٨ تجارى المنيا الإبتدائية طعناً في هذا القرار . وبساريخ ١٩٦٦/٢/١٥ حكمت الحكمة بسأبيد قبرار اللجنة . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف رقم لسنة ٣ق بسي سويف ومأمورية المنياه . وبتاريخ ١٩٦٧/٦/٣ حكمت المحكمة بوقف الدعوى لمدة سبتة شهور بإتفياق الطرفين . وفي ١٩٦٨/٤/١٨ عجلت الطاعنة استئنافها فدفعت مصلحة الضرائب بإعتبار الطاعنة تاركة لاستئنافها لعدم تعجيله في مدى الثمانية أيام التالية لإنقضاء مدة الوقف ، وبجلسة ١٩٦٨/١٢/١٨ قررت المحكمة وقف الدعوى مدة ثمانية عشر شهراً طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٧ في شأن إعادة النظر في المنازعات القائمة بين مصلحة الضرائب والمولين والذي مد العمل به بمقتضى القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٧ . وإذ لم تسفر إجراءات إعادة النظر عن اتفاق بين الطرفين فقد أعيد نظر الدعوى وصممت مصلحة الضرائب على الدفع المبدى منها ، وفى ٥/٥/ ١٩٧١ حكمت المحكمة بقبول الدفع واعتبار الطاعنة تاركة استئنافها . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنعى الطاعنة بالسببين الأول والثالث منها على الحكم المطعون فيه الخطأفي تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم جرى في قضائه على أن وقف الدعوى الذي أمرت به الحكمة بجلسة ١٩٦٧/٦/٣ كان طبقاً لنص المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات السابق ورتب على ذلك قبول الدفع المبدى من مصلحة الضرائب بإعتبار الطاعنة تاركة لاستئنافها ، في حين أن هذا الوقف كان في حقيقته طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٢ بشأن إعادة النظر في المنازعات القائمة بين مصلحة الضرائب والممول ، وحتى بفرض أنه كان طبقاً لنص المادة ٢٩٢ سالفة الذكر فإن الدفع المشار إليه لا يتعلق بالنظام العام ويجوز لمصلحة الضرائب أن تتنازل عنه ، وإذ كانت مصلحة الضرائب بعد تعجيل الدعوى من هذا الوقف قد عادت وطلبت من المحكمة وقف الدعوى مرة أخرى مدة ثمانية عشر شهرا لإعادة النظر في النزاع القائم بينها وبين الطاعنة ، فإنها تكون قد تنازلت عن الدفع المبدى منها مما يسقط حقها فيه ولا يجوز أن تعود وتتمسك به بعد ذلك .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن وقف الدعوى طبقاً للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٧ له أحكامه وشروطه وأوضاعه الخاصة المتميزة المقررة في القانون ، وهو يختلف في مناطه وفي نطاقه عن

أحكام الوقف الإتفاقي المقرر في المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات السابق ، وبمقتضاها رخص الشارع للخصوم أن يتفقوا على وقف السير في الدعوى لمدة لا تزيد على سنة شهور من تاريخ إقرار المحكمة لهذا الإتفاق أياكان سببه وأوجب تعجيلها خلال الشمانية أيام التالية لإنقضاء هذه المدة ورتب على عدم تعجيلها في الميعاد اعتبار المدعى تاركاً دعواه والمستأنف تاركاً استئنافه . لما كان ذلك وكان الثابت في الأوراق أن الدعوى قد أوقفت في ٣/٦٧/٦/٣ أمام محكمة الإستئناف لمدة ستة شهور بإتفاق طرفى الخصومة طبقاً للمادة ٢٩٢ سالفة الذكر ، ولم تعجلها الطاعنة إلا في ١٩٦٨/٤/١٨ وبعد انتهاء مدة الوقف بأكثر من ثمانية أيام وكانت المطعون ضدها قد دفعت بإعتبار الطاعنة تاركة استئنافها وظلت متمسكة بدفعها أمام المحكمة حتى فصل في الاستثناف ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول هذا الدفع لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ولا يؤثر في ذلك أنه بعد أن أبدت المطعون ضدها الدفع المشار إليه أوقفت الدعوى مرة أخرى في ١٩٦٨/١٢/١٨ مدة ثمانية عشرة شهراً وفقاً لأحكام القانون ١٤ لسنة ١٩٦٧ لإعادة النظر في النزاع القائم بين الطاعنة والمطعون ضدها ، إذ أنه متى كانت إجراءات إعادة النظر لم تسفر عن اتفاق بين الطرفين فإن الدعوى تعود بقوة القانون إلى الحالة التي كانت عليها قبــل الوقف طبقاً لنص المادة السادسة من هذا القانون ، ويجوز - على ما جاء بمذكرته الإيضاحية - لأى من طرفي الخصومة التمسك بسائر الدفوع التي تعيب الدعوى حتى تنتفي مظنة التنازل عن هذه الدفوع بالدخول في مفاوضات الصلح . لما كان ما تقدم فإن النعي بهذين السببين يكون على غير أساس.

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسببين الثانى والرابع على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ، ذلك أنها تمسكت فى دفاعها أمام محكمة الإستئناف بأن مصلحة الضرائب بطلبها وقف الدعوى مدة ثمانية عشر شهراً لإعادة النظر فى النزاع القائم بين الطرفين تكون قد تنازلت عن الدفع المبدى منها بإعتبار الطاعنة تاركة استئنافها ، إلا أن الحكم لم يرد على هذا الدفاع ، ولا على الحكمين الإستئنافيين المقدمين من الطاعنة تعزيزاً لوجهة نظرها .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لدفاع الطاعنة سالف البيان بقوله «أن المستأنف عليها ظلت متمسكة بدفعها ولا يغير من ذلك أن يكون الإستئناف قد قضى بعد ذلك بوقفه لمدة ثمانية عشر شهراً طبقاً للقانون رقم 18 لسنة ١٩٦٢ إذ لا يعتبر تنازلاً ضمنياً من المستأنف عليها عن الدفع بإعتبار المستأنفة تاركة لإستئنافها الذى ظلت متمسكة به فى جميع مراحل نظر الدعوى أمام هذه المحكمة ولم يهد منها أنها طرقت موضوع الدعوى أو تنازلت عن التمسك بالدفع المبدى منها، وهى أسباب تكفى للرد على دفاع الطاعنة فى هذا الخصوص ، ولما كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تتعقب كل حجة للخصوم وترد عليها استقلالاً متى أقامت قضاءها على ما يكفى لحمله ، فإنه لا يعيب الحكم عدم الرد على الحكمين المقدمين من الطاعنة لمساندة وجهة نظرها ومن ثم يكون النعى بهذين السبين على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

(الطعن ٨٦ لسنة ٤١ق - جلسة ٥/٢/٢٧ س٧٨ ص ٣٧٥)

تطبيقات قضائية في الصلح اللني بصفة عامة :

الفسخ يرد على الصلح كما يرد على سائر العقود الملزمة للجانبين . جواز طلب الفسخ مع التعويض ، إذا ما أخل أحد المتصالحين بإلتزاماته إن كان له محل .

الفسخ يرد على الصلح ، كما يرد على سائر العقود الملزمة للجانبين فإذا لم يقم أحد المتصالحين بما أوجبه الصلح في ذمته من إلتزامات جاز للمتعاقد الآخر أن يطلب الفسخ مع التعويض إذا كان له محل.

(الطعن ٤٤٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٧٥ س٢٦ ص ١٧٣٥)

تصديق الحكمة على عقد الصلح . ماهيته . لا يعد قضاء له حجية الشئ المحكوم فيه البيع الذى سبق أن تحرر بشأنه عقد صلح صدقت عليه المحكمة القضاء بإلغائه لانه في حقيقته وصية - لا خطأ.

القاضى وهو يصدق على الصلح - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يكون قائما بوظيفة الفصل في خصومة لأن مهمته إنما تكون مقصورة على إثبات ما حصل أمامه من إتفاق ، ومن ثم فإن هذا الإتفاق لا يعدو أن يكون عقدا ليس له حجية الشئ المحكوم فيه وإن كان يعطى شكل الأحكام عند إثباته ، لما كان ذلك فإنه لا يترتب على الحكم المطعون فيه إن هو قضى بإلغاء عقد البيع الذي حرر بشأنه عقد صلح صدقت عليه المحكمة لما تبين من أن هذا البيع هو في حقيقته وصية رجعت فيها الموصية .

(الطعن ٢٦٦ لسنة ٤٣ – جلسسة ٢١/١/٩٧٧ (١٩٧٧)

التصرفات المقررة للحقوق العينية على العقار . جواز الإحتجاج بها بين المتعاقدين ولو لم تسجل . الإقرار بالملكية من التصرفات المقررة . عدم جواز الإحتجاج به على الغير قبل تسجيله.

إذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الإقرار تصرفا مقرر للملكية وليس منشئاً لها ، أي انه إخبار علكية سابقة ليس هو سندها بل دليلها ، فإن كان هذا التصرف الإقراري يكون حجة على المقر دون حاجة الى تسجيل وفقا لحكم المادة العاشرة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخياص بالشبهر العبقاري وهو ذات حكم قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٣٣ الذي وإن كان قد سوى بين التصرفات المنشئة للملكية وغيرها من الحقوق العينية ، وبين التصرفات المقررة لها من حيث وجوب تسجيلها، إلا أنه فرق بين النوعين في أثر عدم التسجيل فرتب على التصرفات الإنشائية أن الحقوق التي تقصد الي إنشائها أو نقلها أو تغييرها أو زوالها لا تنشأ ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول بين المتعاقدين ولا بالنسبة لغيرهم إلا بالتسجيل ، بخلاف التصرفات القررة لهذه الحقوق فإنه رتب على عدم تسجيلها أنها لا تكون حجة على الغير ، مما مفاده جواز الإحتجاج بها بين المتعاقدين بغير حاجة الى تسجيل ، ولما كان المشترى من المطعون عليهما العاشرة والحادية عشرة يعتبر من الغير بالنسبة للإقرار العرفي الصادر منهما للبائعين للطاعن ، لأنه ثبت لهذا المشترى على العقار الذي اشتراه حق عيني مصدره تصرف قانوني يخضع للشهر وتم تسجيله بالفعل ، فإن ذلك الإقرار لا يصح أن يتمدى أثره الى هذا المشترى ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد نفى صورية عقد شراء المذكور ، فإن ذلك الحكم لا يكون قد خالف القانون حين فرق بين الأثر المتوتب على الإقرار العرفي فيما بين المقرين والمقر لهما من جواز الإحتجاج به بينهم حتى ولو لم يسجل وبين أثره بالنسبة للغير فقضى بعدم تجاوز هذا الأثر اليه لأنه إقرار علكية عقار لم يشهر عنه .

(الطعن ٢٥١ لسنة ٤٢ق – جلسية ١١/١١/١٩٧٩ س٠٣ص١٨٣٠)

تصديق القاضى على الصلح. ماهيته. إنحسام النزاع بالصلح. أثره. عدم جواز تحديده بين المتصاحين.

القاضى وهو يصدق على محضر الصلح لا يكون قائما بوظيفة الفصل في خصومة لأن مهمته يقتصر على إثبات ما حصل أمامه من اتفاق، ولايعدو هذا الاتفاق أن يكون عقدا ليس له حجية الشئ الحكوم فيه، إلا أن المادة ٥٥٣ من القبانون المدنى نصت على أن تنحسم بالصلح المنازعات التى يتناولها ، ويترتب عليه إنقضاء الحقوق والادعاءات التى نزل عنها أى من المتعاقدين نزولا نهائيا . المقودة أنه إذا انحسم النزاع بالصلح لا يجوز لأى من المتصافين أن يجدد هذا النزاع لا بإقامة دعوى به ولا بالمضى في الدعوى التى كانت مرفوعة مما حسمه الطرفان صلحا.

(الطعن ١١٣ السنة ٤٦ ق - جلسيسة ٥ / ١٩٧٩ / س٣٠ ص ٢٧)

الصلح المبرم بين الخصمين - عدم جواز توثيقه متى رجع أحمدهما فيه - جواز اعتباره سندا في الدعوى والحكم بما تضمنه.

لئن كان لا يجوز للمحكمة ان توثق عقد الصلح المبرم بين الطرفين متى رجع أحدهما فيه ، الا أن عليها ان تعتبره سندا في الدعوى يجوز لها أن تحكم بما تضمنه .

(الطعن ١٠٥٢ لسنة ٤٥ ق -جلسة ٥/٥/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٢٨٧)

التبدخل الهنجنومى . أثره . صيرورة التبدخل طرفنا فى الخصومة الحكم الصادر فيها حجة له وعليه ولو حسم النزاع صلحا بين الخصوم الأصليين .

يترتب على الحكم الصادر بقبول التدخل فمن يطلب الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى أن يصبح التدخل طرفا فى الدعوى الأصلية ويكون الحكم الصادر فيها حجة له وعليه ولو حسم النزاع صلحا ، إذ لم يكن إعتماد الصلح إلا ثمرة القضاء برفض طلبات هذا الخصم المتدخل. ولما كان الطاعن الأول قد تدخل تدخلا هجوميا فى الدعويين مدعيا ملكية الأرض موضوع الدعويين ومنازعا فى التسليم قضى فيهما برفض طلباته وبإثبات الصلح المبرم بين طرفى الخصومة فى الدعوى الأولى وفى الثانية بصحة ونفاذ عقد البيع المبرم بين طرفى الخصومة مع تسليم العين محل النزاع للمطعون عليه ، فإن الحكم الصادر فى الدعويين يحوز قوة الشئ المقضى به النسبة للخصوم الحقيقيين فى الدعويين ومن بينهم الطاعن الأولى .

(الطعن ٩٩٣ لسنة ٤٦ ق -جلسنة ٢٧ / ١١ / ١٩٧٩ س ٣٠ ص ٧٥)

الإتفاق بالصلح أو التنازل بين رب العمل والعامل . لا يعد باطلا ، إلا إذا تضمن المساس بحقوق تقررها قوانين العمل الإتفاق على استبدال أجر ثابت بجزء من العمولة لا بطلان.

الإتفاق بالصلح أو التنازل بين رب العمل والعامل - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا يكون باطلا إلا أن يمس حقوقا تقررها قرانين العمل، ولما كان الثابت في أوراق الدعوى أن الإتفاق الذى إنعقد فيما بين الشركة الطاعنة والمطعون ضدهم بمقتضى عقود الصلح المؤرخة ٢٢/٤/٩٧١ التي لم يجحدها المطعون ضدهم

متضمنا استبدال أجر ثابت بجزء من العمولة التي كانوا يتقاضونها لم يمس حقوقا قررتها قوانين العمل ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه

(الطعن ١٥٣٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٣ / ٤ / ١٩٨٠ س ٣١ ص ١١١٠)

قضاء المحكمة الاستئنافية بإلحاق عقد الصلح بمحضر الجلسة وإثبات محتواه فيه ، عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض . علة ذلك . إنحسار الحجية عن هذا القضاء وإن أعطى شكل الأحكام.

مفاد نص المادة ١٠٣ من قانون المرافعات أن القاضى وهو يصدق على الصلح لا يكون قائما بوظيفة الفصل فى خصومة بل تكون مهمته مقصورة على إثبات ما حصل أمامه من إتفاق وتوثيقه بمقتضى سلطته القضائية ، ومن ثم فإن هذا الإتفاق لايعدو أن يكون عقدا وليس له حجية الشئ المحكوم به وإن أعطى شكل الأحكام عند إثباته . لما كان ذلك ، فإن الطعن على هذا الحكم - الذى قضى بإلحاق عقد الصلح بمحضر الجلسة وإثبات محتواه فيه - يكون غير جائز .

(الطعن ٩٩٠ لسنة ٤٥ ق -جلسة ٢٢/٢٢ ١٩٨٠س ٣١ ص ١٨٢٣)

عدم جواز الصلح فى المسائل المتعلقة بالحالة الشخصية أو بالنظام العمام. م 001 مدنى. وضع قيود على زواج المصرية بالجنبى. مؤداه . تعلقها بالنظام العام فلا يجوز الصلح عليها . قضاء محكمة أول درجة بإلحاق عقد الصلح المتضمن بنود عقد الواج المنعقد بين المصرية والأجنبى بمحضر الجلسة وإثبات محتواه فيه وجعله في قوة السند التنفيذي دون مراعاة الشروط

التي إستوجبها القانون. أثره . جواز إستثنافه من النيابة العامة . علة ذلك.

لئن كان الحكم الذى يقضى بإلحاق عقد الصلح بمحضر الجلسة وإثبات محتواه فيه ، لا يعدو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون عقداً وليس له حجية الشئ المحكوم به وإن أعطى شكل الأحكام عند إثباته ولا يجوز الطعن فيه من طرفيه لأن القاضى وهو يصدق على الصلح لا يكون قائماً بوظيفته - الفصل في خصومة - بل تكون مهمته مقصورة على إثبات ما حصل أمامه من إتفاق وتوثيقه بمقتضى سلطته الولائية وليس بمقتضى سلطته القضائية إلا أنه لما كانت النيابة العامة بعد صدور القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ أصبحت طرفاً أصلياً في قضايا الأحوال الشخصية التي لا تختص بها الحاكم الجزئية لها ما للخصوم من حقوق وعليها ما عليهم من واجبات فلها أن تبدى الطلبات والدفوع وتباشر كافة الإجراءات التي يحق للخصوم مباشرتها ومن ثم فإن الحكم الصادر بقبول الصلح يكون حجة على النيابة العامة ويحق لها الطعن فيه بطريق الإستئناف - لما كان ذلك وكان المقرر وفقاً للمادة ٥٥١ من القيانون المدنى أنه لا يجوز الصلح في المسائل المسعلقية بالحيالة الشخصية أو بالنظام العام . وكان القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧٦ بشأن التوثيق قد وضع شروطاً لزواج المصرية بأجنبي ، وكانت القيود التي تطلبها هذا القانون من النظام العام ، فلا يجوز الصلح عليها . وكانت النيابة العامة قد طلبت في الإستئناف المقام منها إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى على سند من أن القانون ١٠٣ لسنة ١٩٧٦ قد تطلب في المادة الخامسة منه توافر عدة شروط لتوثيق عقد زواج المصرية بأجنبي ، وأوجبت المادة السادسة رفض التوثيق إذا لم تتوافر تلك الشروط ، وإذ قضت محكمة أول درجة

بإلحاق عقد الصلح المتضمن بنود عقد الزواج المنعقد بين المصرية والأجنبى بمحضر الجلسة وإثبات محتواه فيه وجعله فى قوة السند التنفيذى دون مراعاة توافر الشروط التى إستوجبها القانون وهى من المسائل المتعلقة بالنظام العام، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بعدم جواز الإستئناف يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

(الطعن١٣٣لسنة٥٥ - جلسسة ٢١ /٣/٣١ ١٩٩٢ ص٤٥)

استحقاق ربع الرسم - شرطه - تصالح الخصوم في الجلسة الأولى لنظر الدعوى قبل بدء المرافعة - الإلتفات عن محضر الصلح وإصدار حكم في الدعوى - مؤداه - استحقاق كامل الرسم .

ولتن كان المقرر طبقا للمادتين ٧٠ مكررا من قانون الرسوم القسائية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ المعدل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ ، ٧١ من قانون المرافعات أنه إذا تصالح الخصوم في الجلسة الأولى لنظر الدعوى وقبل بدء المرافعة فلا يستحق عليها إلا ربع الرسم ، إلا أنه لما كان الشسارع طبقا للمادة ١٠٣ من قانون المرافعات - رسم طريقا معينا لحصول تصالح الخصوم بأن يلحق ما اتفقوا عليه كتابة بمحضر الجلسة ويثبت محتواه فيه وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المحكمة التي أصدرت الحكم في الدعوى الصادر فيها الأمر محل الإعتراض - فصلت في موضوع الخصومة والتفتت عن إلحاق محضر الصلح الذي قدم إليها بمحضر الجلسة واعتبرته ورقة من أوراق الدعوى فيستحق الرسم كاملا.

(الطعن ١٦٧٠ لسنة ٥٨ق - جلسة ٢/١٩ ١٩٩٢ س٤٤ ص٣٣٤)

عقد الصلح يرد عليه الفسخ كسائر العقود الملزمة للجانبين . مؤداه . جواز طلب الفسخ والتعويض إذا ما أخل المتصالحين بالتزاماته.

عقد الصلح والمستوفى لأركانه يرد عليه الفسخ كسائر العقود الملزمة للجانبين وذلك إذا لم يقم أحد المتصالحين بما أوجبه الصلح في ذمته من التزامات وطلب المتعاقد الآخر الفسخ والتعويض إن كان له مقتضى.

(الطعز١٣٤٩ لسنة ٥٩ق جلسة ١٢/١٤ /١٩٩٥ س٤٦ ص١٣٩٣)

للولى الأب أن يصالح على حقوق القاصر . وجوب حصوله على إذن المحكمة إذا كان محل الصلح عقارا أو محلا تجاريا أو أوراقا مالية تزيد قيمتها على ثلاثمائة جنيه . له دون إذن قبض المستحق للقاصر . م ٧ من المرسوم بق ١١٩ لسنة ١٩٥٧ .

النص في المادة السابعة من المرسوم بقانون ١٩٩١ لسنة ١٩٥٧ بأحكام الولاية على المال على أنه و لا يجوز للأب أن يتصرف في العقار أو الخل التجارى أو الأوراق المالية إذا زادت قيمتها على ثلاثمائة جنيه إلا بإذن المحكمة ولا يجوز للمحكمة أن ترفض الإذن إلا إذا كان التصرف من شأنه جعل أموال القاصر في خطر أو كان فيه غين يزيد على خمس القيمة » يدل على أنه يجوز للولى إذا كان هو الأب أن يصالح على حقوق القاصر ، ولكن يجب عليه الحصول على إذن المحكمة إذا كان محل الصلح عقارا أو محلا تجاريا أو أوراقا مالية تزيد قيمتها على ثلاثمائة جنيه وأن له دون إذن قبض المستحق للقاصر .

(الطعن ١٦٧٧ لسنة ٦٤ ق – جلسة ٢١ /٣/١٩٩١ س٤٧ ص ٤٦٠)

تصديق القاضى على عقد الصلح . ماهيته . ليس له حجية الشئ المحكوم فيه . عدم جواز الطعن عليه من طرفيه . سلطة محكمة الإستئناف عند نظر الطعن عليه .

النص فى المادة ١٠٣ من قانون المرافعات على أن « للخصوم أن يطلبوا الى المحكمة فى أى حالة تكون عليها الدعوى إثبات ما إتفقوا عليه فى محضر الجلسة ويوقع منهم أو من وكلائهم ، فإذا كانوا قد كتبوا ما إتفقوا عليه ألحق الإتفاق المكتوب بمحضر الجلسة وأثبت محتواه فيه . ويكون محضر الجلسة فى الحالتين قوة السند التنفيدى . وتعطى صورته وفقا للقواعد المقررة لإعطاء صور الأحكام من التفيدى أن القاضى وهو يصدق على الصلح لا يكون قائما بوظيفة الفصل فى خصومة بل تكون مهمته مقصورة على إثبات ما حصل أمامه من إتفاق وتوثيقه بمقتضى سلطته الولائية وليس بمقتضى سلطته القضائية، ومن ثم فإن هذا الإتفاق لا يعدو أن يكون عقدا وليس له حجية الشئ المحكوم به وإن أعطى شكل الأحكام عند إثباته، ويكون الطعن عليه من طرفيه غير جائز ولا يسوغ محكمة الاستئناف إذا طعن عليه أن تقضى فى موضوعه ويتعين عليها الحكم بعدم جواز الطعن.

(الطعن ۸۲۸ لسنة ۵۹ – جلسة ۱۹۹۳/۱۱/۱۰ س۶۷ ص۲۷۳) **ثانیا : الصلح الجثائی فی الضرائب :**

سبق لنا أن ذكرنا أن الصلح عقد ينحسم به النزاع تأسيسا علي أساس نزول كل من المتصالحين عن بعض ما يدعيه قبل الآخر وهو ما استقر عليه القضاء (الطعن رقم ٢٣٤٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠١/١/٢٤

وقد أجاز الشارع الصلح الجنائى فى الجرائم الجنائية المتعلقة بالضرائب ومن ذلك :

الوزير المالية الصلح في الجرائم الضريبية المنصوص عليها في القانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨١ الخاص بقانون الضرائب على الدخل .

٢ - لوزير المالية أو من ينيب الصلح في جرائم التنهرب المنصوص عليها في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المعدل بالقانون ٢ لسنة ١٩٩٧ الجاص بإصدار قانون الضريبة على المبيعات .

٣ - لوزير المالية التصالح في الجرائم المنصوص عليها في
 القانون رقم ١٩١١ لسنة ١٩٨٠ الخاص بإصدار ضريبة الدمغة .

الفرق بين التنازل والتصالح،

يجب التمييز بين التنازل عن الطلب والصلح فكل منهما سبب مستقل لإنقضاء الدعوى الجنائية ويحرص المشرع على النص على الصلح كسبب لإنقضاء الدعوى الجنائية في بعض جرائم الضرائب.(١)

والصلح وحده يعتبر من أسباب إنقضاء الدعوى الجنائية فالتنازل عن الطلب والصلح مختلفان لأن كل منهما سبب متميز لإنقضاء الدعوى . وقد أجاز المشرع الضريبي الصلح في معظم الجنح الضريبية حتى يترك للإدارة فرصة التفاهم مع الخالفين للقانون الضريبي .

 ⁽١) راجع في هذا الدكتور/ أحمد فتحى سرور الجرائم الضريبية طبعة ١٩٩٠ ص ٢٥١.

ويشير الأستاذ الدكتور/ أحمد فتحى سرور الى أن الأصل فى الدعوى الجنائية الضريبية أن تنقضى وفقا للقواعد المقررة فى قانون الإجراءات الجنائية وليس من بينها الصلح. وذلك إلا إذا نص المشرع صراحة عليه كسبب من أسباب الإنقضاء وهو ما فعله فى معظم الجرائم الضريبية أما إذا لم ينص على ذلك فلا يجوز الصلح فيها وهذا ما حدث بالفعل فى القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم الأيلولة على التركات.(1)

شروط الصلح:

يشترط في الصلح حتى يعتد به ،

١ - أن يصدر من هيئة مختصة .

فلابد من أن يصدر الصلح من جهة مختصة كوزير المالية أو من يندبه لذلك لإجراء الصلح .

٧ - أن يتفق الطرفان على التصالح .

فالصلح لا ينعقد إلا بإرادة الطرفين واتفاقهما ولا يشترط فى التصالح ضرورة اعتراف المتهم بإرتكاب الجريمة أو ألا يكون قد سبق ارتكابه جرائم ضريبية أى عائدا .

٣ - أن يقدم التصالح في الوقت الذي يحدده القانون إن كان هناك وقت .

فلابد أن يقدم التصالح في الوقت الذي حدده المشرع إذا نص على موعد محدد لإجراءه وذلك مثلما تضمنت المادة 20 من قانون ضريبة المبيعات .

⁽١) راجع في هذا الدكتور/ أحمد فتحي سرور المرجع السابق ص ٧٥٦.

بعد كل ما تقدم فإنه يجوز للمتهم أن يدفع بإنقضاء الدعوى صلحا . الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح :

سبق أن استعرضنا شروط التصالح الجنائي وأوضحنا إختلافه عن التنازل . على هذا فإن للمتهم أن يدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية الصريبية بالتصالح ويترتب على هذا انقضاؤها وإنتهاء كافة الآثار المترتبة على هذا انقضاؤها وإنتهاء كافة الآثار

تطبيقات قضائية ،

دعوى جنائية - إنقضاؤها بالتصالح - إتمام الصلح أثناء نظر الدعوى - أثره - إنقضاء الدعوى الجنائية .

الوقائسع

إنهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٤/٦/١٩٥ بدائرة قسم السويس شرع في تهريب البضائع المبينة بانحضر عن طريق إدخالها الأراضي المصرية دون أداء الرسوم والعوائد الجمركية. وطلبت عقابه بالمواد ٢،١٥، ٢، من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ديسمبر سنة ١٩٥١ عملا بمواد الإتهام بتغريم المتهم مائة جنيه وتعويض يعادل مثلي الرسوم والعوائد الجمركية المقررة ومصادرة الأشياء المضبوطة. فاستأنف المتهم هذا الحكم . وأمام محكمة السويس الابتدائية – بهيئة استتنافية – طلب المتهم استعمال الرأفة نظرا لتصالحه مع مصلحة الجمارك . ثم قضت فيها حضوريا بتاريخ نظرا لمسانف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ

من اليوم . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ

الحكمية

حيث إن النيابة العامة تبنى طعنها على أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون إذ دان المطعون ضده بجريمة الشروع فى تهريب بضائع دون تسديد الرسوم الجمركية وأوقع عليه العقوبة وأمر بإيقاف تنفيذها فى حين أنه كان يتعين الحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية عملا بنص المادة الرابعة من القانون المطبق رقم ٣٢٣ لسنة الجنائية عملا بلى ما هو ثابت من تصالح المطعون ضده ومصلحة الجمارك .

وحيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية على المطعون ضده لأنه في يوم ٢٤ يونيه سنة ١٩٥٧ بدائرة قسم السويس شرع في تهريب بضائع عن طريق إدخالها الأراضي المصرية دون أداء الرسوم والعوائد الجمركية ، وطلبت معاقبته طبقا للمواد ١،٧، كان القانون رقم ١٩٣٣ لسنة ١٩٥٥ . ومحكمة أول درجة قضت حضوريا بتغريمه ... جنيه وتعويض يعادل مثلي الرسوم والعوائد الجمركية المقررة والمصادرة . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة ثاني درجة قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة وأورد الحكم المطعون فيه مبررات قضائه بإيقاف التنفيذ بقوله و الثابت من الحكم المستوس للنيابة الجزئية بتاريخ ١٩٥٢/ ١٩٦٢ أن خطاب جمرك السويس للنيابة الجزئية بتاريخ ١٩٥٤/ ١٩٩١ أن أيخاذ اللازم نحو وقف الحاكم م الطاعن – قد تم اعتماده رجاء إنخانية من المادة الرابعة من المقانون رقم ١٩٣٣ لسنة ١٩٥٥ ، فإن

الحكمة ترى وقف تنفيذ العقوبة الجنائية » . لما كان ذلك ، وكانت المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بعد أن علقت رفع الدعوى الجنائية على صدور طلب من مدير مصلحة الجمارك أو من ينيبه في ذلك نصت « ويجوز للمدير العام لمصلحة الجمارك التصالح في جميع الأحوال وذلك بخفض مبلغ التعويض الى ما يقل عن النصف ويجوز في هذه الحالة رد البضاعة المضبوطة مقابل دفع عشر قيمتها على الأقل حسب تقدير الجمرك علاوة على الرسوم الجمركية المستحقة ويترتب على التصالح إنقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة الجنائية حسب الأحوال . وكان مؤدى هذا النص أن لمصلحة الجمارك التصالح مع المتهمين في هذا النوع من الجرائم في جميع الأحوال سواء تم الصلح في أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة أو بعد الفصل فيها بحكم بات ، ويترتب عليه إنقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة حسب الأحوال ، فالصلح يعد - في حدود تطبيق هذا القانون - بمثابة نزول من الهيئة الإجتماعية عن حقها في الدعوى الجنائية مقابل الجعل الذي قام عليه الصلح ويحدث أثره بقوة القانون مما يقتضى من المحكمة إذا ما تم التصالح في أثناء نظر الدعوى أن تحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية ، أما إذا تراخى الى ما بعد الفصل في الدعوى فإنه يترتب عليه وجوبا وقف تنفيذ العقوبة الجنائية المقضى بها ، وقد كشف المشرع عن هذا النظر في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك والمعمول به من تاريخ نشيره في ١٣ يونيبه سنة ١٩٦٣ ، والذي ألغى القيانون رقم ٦٢٣ لبنة ١٩٥٥ المطبق على واقعة الدعوى - إذ نص في المادة ١٧٤ منه أن « للمدير العام للجمارك أن يجرى التصالح أثناء نظر الدعوى أو بعد الحكم فيها حسب الحال مقسابل التعويض كساملا أو ما لا يقل عن نصفه ويترتب على التصالح إنقضاء الدعوى العمومية

أو وقف تنفيذ العقوبة الجنائية وجميع الآثار المترتبة على الحكم حسب الحال ، فأكد بذلك حق مصلحة الجمارك في التصالح أثناء نظر الدعوى أو بعد الفصل فيها وحدد الأثر المترتب على التصالح في أى من هاتين الحالتين بما يتفق ونص القانون الملغى . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتوقيع العقوبة على المطعون ضده وأمر بإيقاف تنفيذها على الرغم من أن الصلح قد تم قبل صدور الحكم ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه وتصحيحه وفقا للقانون بالقضاء بإلغاء الحكم المستأنف وإنقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح .

(الطعن ٩١٩ لسنة ٣٣ق ~جلسسة ١٦ / ١٢ / ١٩٦٣ (س١٤ ص ٩٢٧)

عدم جواز رفع الدعوى العمومية أو إتخاذ أى إجراء فيها بالنسبة لجرائم التهريب إلا بطلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينيبه . له حق التصالح مع المتهمين فى تلك الجرائم فى جميع الأحوال . ويترتب على التصالح . إنقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تانفيذ العقوبة حسب الأحوال . المادة ١٢٤ من القانون ٦٦ لسنة 1٩٦٣ .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم النزهة محافظة القاهرة رأولا) شرع في تهريب البضائع المبينة الوصف والقيمة بالخضر والتي لها الصفة التجارية بأن حاول إدخالها الى البلاد دون آداء الضرائب الجمركية المستحقة عليها وكان ذلك بطريق غير مشروع بأن أخفاها ولم يوضحها في الإقرار المقدم منه الى السلطات الجمركية وأوقف تنفيذ الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو

ضبطه متلبسا بها . (ثانيا) استورد البضائع سالفة الذكر من خارج جمهورية مصر العربية بقصد الإنجار فيها حالة كون استيراد السلع بقصد الإنجار مقصورا على شركات القطاع العام أو تلك التي يساهم فيها القطاع العام . وطلبت معاقبته بالمواد ٥ و ١٩ و ١٩٦١ و ١٩٢١ و ١٩٢ و ١٩٦ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ والمادتين ١ و ٣ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٦ والمادتين ٥ و ٤٧ من قانون العقوبات . وادعت مصلحة الجمارك قبل المتهم بتعويض جمركي، ومحكمة القاهرة الجزئية للجرائم المالية قضت غيابيا عملا بحواد الإتهام والمادة جمركي قدره ... ج و م وتعويض للخزانة قدره ج . عارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه . استأنف ، ومحكمة القاهرة الابتدائية – بهيئة استئنافية قضت بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الخكم المستأنف . فطعن الحكوم عليه فسمى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

الحكمية

حيث إن ثما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتى الشروع في تهريب بضائع . محضور عليه استيرادها ، من أداء الرسوم الجمركية ، قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون وقصور في التسبيب ، ذلك بأنه كان يتعين الحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية لتصالح الطاعن مع مصلحة الجمارك ، كما أغفل الحكم تحيص دفاع الطاعن الذي يقوم على أن البضائع المضبوطة زهيدة القيمة ومن مستلزمات مهنته فلا تحتاج الى ترخيص بإستيراد ، مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه لما كمان يسين من كتباب مصلحة الجممارك المؤرخ ٥ / ٨ / ١٩٧٤ - المرفق بملف الطعن - أن الطاعن تصالح مع مصلحة الجمارك وسدد نصف التعويض المقرر بالقسيمة الوقيمة بتاريخ ١٩٧٤/٧/١١ ، وكيان نص المادة ١٢٤ من القيانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك يجرى بأنه : « لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو إتخاذ أية إجراءات في جرائم التهريب الا بطلب كتابي من المدير العام للجمارك أو من ينيبه ، وللمدير العام للجمارك أن يجرى التصالح أثناء نظر الدعوى أو بعد الحكم فيها حسب الحال مقابل التعويض كاملا أو مالا يقل عن نصفه ... ويترتب على التصالح إنقضاء الدعوى العمومية أووقف تنفيذ العقوبة الجنائية وجميع الآثار المترتبة على الحكم حسب الحال، ، وكان مؤدى هذا النص أن لمصلحة الجمارك التصالح مع المتهمين في هذا النوع من الجرائم في جميع الأحوال سواء تم الصلح في أثناء نظر الدعوى أمام الحكمة أو بعد الفصل فيها بحكم بات ، ويترتب عليه إنقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة حسب الأحوال ، فالصلح يعيد - في حدود تطبيق هذا القانون - بمثابة نزول من الهيشة الإجتماعية عن حقها في الدعوى الجنائية مقابل الجعل الذي قام عليه الصلح ويحدث أثره بقوة القانون مما يقتضى من الحكمة إذا ماتم التصالح في أثناء نظر الدعوى ان تحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية أما إذا تراخى الى ما بعد الفصل في الدعوى فإنه يترتب عليه وجوباً وقف تنفيذ العقوبة الجنائية المقضى بها لما كان ما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه في خصوص ما قضى به في جريمة الشروع في تهريب البضائع من أداء الرسوم الجمركية موضوع التهمة الأولى والحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح .

وحيث إنه بالنسبة لجريمة الاستيراد موضوع التهمة الثانية فإنه لما كانت دعوى قيام الإرتباط أيا ما كان وصفه بين جريمة استيراد بضائع على خلاف أحكام القانون وهي ذات العقوبة الأشد وبين جريمة الشروع في التهريب الجمركي ذات العقوبة الأخف لا توجب البتة الحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية عن الجريمة الأولى تبعا للحكم بإنقضائها في الجريمة الثانية للتصالح ، ولا تقتضى بداهة انسحاب أثر الصلح في الجريمة الأخيرة على الأولى ، لما هو مقرر من أن مناط الارتباط في حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات رهن بأن تكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر على إحداها حكم من الأحكام المعفية من المستولية أو العقاب ، لأن تماسك الجريمة المرتبطة وإنضمامها بقوة الارتباط القانوني الى الجريمة المقرر لها أشد العقاب لا يفقدها كيانها ولا يحول دون تصدى المحكمة لها والتدليل على نسبتها للمتهم ثبوتا ونفيا ، فلا محل لإعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات عند القضاء بالبراءة في إحدى التهم أو سقوطها أو إنقضائها كما هو الشأن في خصوص واقعة الدعوى المطروحة ، ومن ثم فلا محل للقول بإنقضاء الدعوى بالنسبة لجريمة الاستيراد موضوع التهمة الثانية ، لأن مجال البحث في الارتباط إنما يكون عند قيام المستولية الجنائية عن الجرائم المرتبطة لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى وثبوت نسبتها الى الطاعن على مجرد قوله : و وحيث إن الإتهام المسند اليه ثابت قبله ثبوتا كافيا أخذا بما جاء بإقراره المقدم لجمرك ميناء القاهرة الجوى في ٣٠ / ٣ / ١٩٧١ من انه لا يحمل معه ما يستحق عنه أية رسوم جمركية في حين أن البين بالكشف المرفق وجود بضائع أوضح بهانها وكمياتها ويسبغ عليها الصفة التجارية الغير مصرح بإستيرادها إلا لشركات القطاع

العام ، ولما كان المتهم لم يدفع الإتهام بدفاع مقبول فإنه يتعين معاقبته طبقا لمواد الإتهام مع إعمال المادة ٣٢ عقوبات وعملا بالمادة ٣٠٤ / ٢ إجراءات ، ، وكسان الشسارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بني عليها وإلا كان باطلا ، والمراد بالتسبيب المعتبر تحرير الأسانيد والحجج المبنى هو عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ، ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلى مفصل بحيث يستطاع الوقوف على مسوغات ما قضي به ، أما إفراغ الحكم في عبارات عامة معماه أو وضعه في صورة مجملة مجهلة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من استيجاب تسبيب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، قد ساق واقعة الدعوى ودليل ثبوتها - على نحو ما سلف بيانه - في عبارة عامة معماه لم يكشف فيها في وضوح وجلاء عن مسوغات ما سطره من إعتبارها ذات صبغة تجارية ويحظر على الطاعن استيرادها حتى يبين وجه استدلاله بماجهله كما صادر دفاع الطاعن المشار إليه بوجه الطعن ، والذي أبداه بمحضر ضبط الواقعة - حسبما تشير اليه المفردات المضمومة - بمقولة أنه لم يبد دفاعا مقبولا ، مع ما كان يجب من تمحيصه مادام في ذلك تجلية للحقيقة وهداية الى الصواب . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في البيان الذي يوجب نقضه والإحالة بالنسبة لجريمة الاستيراد موضوع التهمة الثانية دون حاجة الى بحث وجوه الطعن الأخرى .

(الطعن رقم ٢٤ السنة ٤٥ ق جلسة ٢٧ / ٤ / ١٩٧٥ س٢٦ ص ٣٥٨)

مجرد عرض المطعون ضده الصلح وسداده نصف التعويض دون أن يصادف ذلك قبولا من وزير الخزانة أو من ينيبه لا يرتب الأثر الذي نصت عليه المادة الرابعة سالفة الذكر من إنقضاء الدعوى الجنائية

الوقائسع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه هرب التبغ على النحو المبين بالخضر . وطلبت عقابه بالمواد ٢، ١ - ٢، ٣، ٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ومحكمة جنح قسم أول المنصورة قضت غيابيا عملا بمواد الإتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيل وتغريمه جنيه وألزمته بأن يؤدى تعويضا لمصلحة الضرائب على الإنتاج قدره ج والمصادرة . عارض الحكوم عليه ، وقضى في معارضته بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وإنقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح . فاستأنفت إدارة قضايا الحكومة (مصلحة الجمارك) ومحكمة المنصورة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبسول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برقضه وتأبيد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ النائب بإدارة قضايا الحكومة بالمنصورة عن وزارة المالية في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

الحكمسة

حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ذلك أنه إستند فى قضائه الى مجرد إبداء المطعون ضده رغبته فى الصلح دون أن يصادف ذلك قبولا من مدير

عام مصلحة الجمارك وقبل أن تتثبت الحكمة من حصول الصلح مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

وحيث إد البيل من الإطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة أن مراقب عام مصلحة الضرائب على الإنتاج طلب رفع الدعوى الجنائية على المطعون ضده بجريمة تهريب التبغ وادعى مدنيا في هذا الطلب بتعويض قدره ٥٠٠٠٠٠ ج، فأقامت النيابة العامة الدعـوى الجنائيـة قبله بوصف أنه في يوم ١٣ ٩ ٧٦ هرب التـبغ على النحو المبين بالمحضر وطلبت معاقبته طبقا للمواد ٢،١ ٢،١ ٤ من القانون رقم ٩٢ سنة ١٩٦٤ . وقبضت محكمة أول درجة غيابيا بمعاقبته بالحبس لمدة ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ وتغريمه مائة جنيه والمصادرة وإلزامه بأن يؤدى لمصلحة الضرائب والإنتاج تعويضا قدره ٥٠٠،٠٠٠ فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم وقضت المحكمة بتاريخ ١٩٨٠/٦/٨ بإلغاء الحكم المعارض فيه وبإنقضاء الدعوى الجناثية بالتصالح تأسيسا على أن المتهم قدم دليل التصالح مع مصلحة الضرائب على الإنتاج . فاستأنف المدعى بالحقوق المدنية هذا الحكم ، ومحكمة ثاني درجة قبضت حضوريا بتاريخ ... برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف لأسبابه . لما كان ذلك ، وكان البين من مراجعة المفردات أن مأمورية ضرائب إنتاج المنصورة أفادت النيابة العامة بكتابها المؤرخ ٣/١٥ / ١٩٨٠ قبل صيدور الحكم الابتدائي في المعارضة أن المطعول ضده تقدم بطلب أبدى فيه رغبته في التصالح وأرسل طلبه الى الإدارة العامة للإنتاج لإتخاذ ما تراه في شأنه ، كما قدم المطعون ضده أثناء نظر معارضته الابتدائية إيصال صادر من مصلحة الصرائب على الإنتاج في دات التاريح يفيد سداده مبلغ

٠٠٠٠٠ ج قيسمة تعويض وبدل مصادرة وضريبة جهاد وتمغه في القضية موضوع الطعن الماثل . وبعد صحيدور الحكم في المعارضة الابتدائيسة أفادت مأمورية إنتاج المنصورة النيابة العامة بكتابها المؤرخ ... أنه لم يتم التصالح مع المطعوب ضده الذي سبق أن تقدم بطلب للتصالح وسدد نصف التعويض وأرسل طلبه الى الإدارة العامة للإنتاج لإتخاذ ما تراه في شأنه ، لما كان ذلك ، وكانت المادة الوابعة من القيانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهبريب التبغ بعد أن علقت رفع الدعوى على صدور طلب من وزير الخزانة أو من ينيبه في ذلك نصت في فقرتيها الثانية والثالثة على أنه لوزير الخزانة أو من ينيبه التصالح في جميع الأحوال مقابل تحصيل مالا يقل عن نصف التعويض المنصوص عليه في هذا القانون وفي هذه الحالة تعدم المواد التي استعملت ويجوز رد وسائل النقل والأدوات ، ويترتب على التصالح إنقضاء الدعوى العمومية أو وقف تنفيذ العقوبة الجنائية مع جميع الآثار المترتبة على الحكم حسب الأحوال. لما كان ذلك ، وكان لا يبين من الأوراق أن وزير الخزانة أو من ينيبه قد قبل التصالح من المطعون ضده حتى يوم صدور الحكم المطعون فيم وكان مجرد عرض المطعون ضده الصلح وسداده نصف التعويض دون أن يصادف ذلك قبولا من وزير الخزانة أو من ينيجه لا يرتب الأثر الذي نصت عليه المادة الرابعة سالفة الذكر من إنقضاء الدعوى الجنائية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بإنقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح إستنادا الى أن المطعون ضده قدم ما يفيد قبول الصلح معه في حين أن إيصال سداد نصف التعويض المقدم منه لا يفيد هذا المعنى ولا يؤدى إليه ورغم ما أكده كتاب مصلحة الضرائب على الإنتاج - الذي كان تحت بصر

المحكمة - من أنه لم يتم التصالح مع المطعون ضده بعد سداده هذا المبلغ فإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق وأخطأ في تطبيق القانون عمل يوجب نقضه والإحالة فيما قضى به في الدعوى المدنية والزام المطعون ضده المصاريف المدنية .

(الطعن ١٩٢١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٧ / ١١ / ١٩٨٣ س٤٣ص ٩٦٨)

مؤدى نص المادة الرابعية من القيانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ ان لمصلحة الجمارك التصالح مع المتهمين في جرائم التهرب في جميع الأحوال سواء تم الصلح أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة أو بعد الفصل فيها بحكم بات ويترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة حسب الأحوال فالصلح يعد في حدود تطبيق هذا القانون بمثابة نزول من الهيئة الإجتماعية عن حقها في الدعوى الجنائية مقابل الجعل الذي قام عليه الصلح أثناء نظر الدعوى أن تحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية ، أما إذا تراخي الى ما بعد الفصل في الدعوى فإنه يترتب عليه وجوبا وقف تنفيذ العقوبة الجنائية المقضى بها وقد كشف المشرع عن هذا النظر في القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ الخاص بالجسارك والذي ألغي القانون ١٢٣ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر ولما كان الحكم المطعون فيه إذا قضى بتوقيع العقوبة على المطعون ضده وأمر بإيقاف تنفيذها على الرغم من أن الصلح قد تم قبل صدور الحكم ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه وتصحيحه وفقا للقانون بالقضاء بإلغاء الحكم المستأنف وإنقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح .

(الطعن رقم ٩١٩ لسنة ٢٣ ق و جنائي ۽ - جلسة ٩١ /١٢ /١٩٩٣)

مدى التصالح مع المول بعد صدور حكم محكمة الجنايات بإدانته.

أصدرت الجمعية العمومية فتوى في هذا الجال : تفيد بأن المرضوع عرض على الجمعية العمومية فقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢ من مايو سنة ١٩٩٦ فاستبان لها أن المادة ١٩٩١ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨١ تنص على أن ٤ تكون إحالة الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون اليابة العامة بقرار من وزير المالية ولا ترفع الدعوى العمومية عنها إلا بطلب منه .

ويكون لوزير المالية أو من ينيب حتى تاريخ رفع الدعوى العمومية الصلح مع الممول مقابل دفع مبلغ يعادل ١٠٠٪ مما لم يؤد من الضريبة.

فإذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت ولم يصدر فيها حكم نهائى يكون الصلح مع المول مقابل دفع مبلغ يعادل ١٥٠٪ ثما لم يؤد من الضريبة .

وفي جميع الأحوال تنقضي الدعوى العمومية بالصلح ، .

ومؤدى هذا النص أن الصلح يعد سببا خاصا من أسباب انقضاء الدعوى الجنائية في جرائم التهرب الضريبي يقوم الى جانب الأسباب العامة الأخرى لإنقضاء الدعوى الجنائية المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية . وهذا الصلح على ما أورده النص جائز قبوله نظير جعل مادى طالما لم يصدر حكم ، نهائي ، مما تنقضى به الدعوى الجنائية. فبصدور مثل هذا الحكم وحده والذى لا يقبل الطعن بطريق عادى أو غير عادى يستغلق باب الصلح إذ لا يؤتى أثره بعد أن إنقضت الدعوى الجنائية بصدور حكم بات فيها ، أما

قبل دلك فلا مامع من قبول الصلح في حرائم التهرب الضريبي ولو كان قد صدر فيها حكم لا يقبل الطعن بالطرق العادية إد لا تنقضي الدعوى الجنائية في هذه الحالة فيظل الصلح جائرا مادام الطعن بالطرق عير العادية متاحا وليس في صياعة المادة ١٩١ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار إليه ووصف الحكم الذي لا يجور الصلح فيه بالنهاية ما يحمل على مخالفة هذا النظر والقول بأن الصلح جائز الى أن يصدر حكم غير قابل للطعن بالطرق العادية فحسب ، إذ أن المشرع لم يخالف في صياغة المادة المشار إليها مسلكه وماجرى عليه نهجه في وصف بأنه حكم نهائى وأية ذلك النص ٤٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية الحكم الذي لا يقبل الطعن بالطيرق العادية وغير العادية وتنقضي به الدعسوى الجنائية على أن وتنقضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة فيها إليه ، بصدور حكم نهائي فيها بالبراءة أو بالإدانة، ومن حيث أنه فضلا عن ذلك فإن جرائم التهرب الضريبي على ما أورده نص المادة ١٩١ المشار اليه من جراثم الطلب التي تنقضي فيها الدعوى الجنائية بالتنازل عن هذا الطلب وهذا التنازل جائز الم. أن يصدر حكم نهائي بالمعنى الذي ألمعنا إليه أي غير قابل للطعن فيه بالطرق العادية أو الطرق غير العادية ، وإذا كان صحيحا أن الصلح في جرائم التهرب الضريبي والتنازل عن الطلب يعد كل منهما سببا مستقلا لإنقضاء الدعوى الجنائية إلا أن الصلح يعد في حدود تطبيق القانون - بمثابة نزول الهيئة الإجتماعية عن حقها في الدعوى الجنائية مقابل الجعل الذي قام عليه الصلح بما يمكن معه القول أن الصلح ينطوى دائما على نزول ضمنى عن الطلب وهذا النزول جائز وفقا للمادة (١٠) من قانون الإجراءات الجنائية حتى صدور حكم نهائي في الدعوى الجنائية بالمعنى الذي سالف بيانه وكذلك يكون

الصلح فيجوز قبوله طالما لم يصدر حكم تنقضى به الدعوى الجنائية على مثل الحالة المعروضة .

لذليك

إنتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز التصالح مع الممول .

(فــــــــــــوى مـلف ۲/۳۷/ ۴۳٤ في ۱۹۹۳/۲/۱۳) (۱)

 ⁽١) هذه الفتوى منشورة بموسوعة الدكتور / زكريا بيومي الجزء الأولى المجلد الثاني طبعة ٢٠٠٠
 ح. ١٥٧٥

ثانيا ، الدفع بإنقضاء الدعوى بالتنازل

وفقا للقانود فإنه يجوز لن خوله القانون سلطة تقديم الطلب أد يتنازل عنه الى أن يصدر حكم فى الدعوى نهائى (م ١٠ إجراءات فإذا تم التنازل بالنسبة لأحد المتهمين فيعتبر تنازلا بالنسبة للباقين وإذا قدم التنازل إنقضت الدعوى الجنائية بسبب إنقضاء سلطة النيابة العامة فى تحريكه .

تطبيقات قضائية ،

لصلحة الجمارك التصالح مع المتهمين في جرائم التهريب في جميع الأحوال . سواء تم الصلح أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة أو بعسد الفصل فيها بحكم بات . إتمام الصلح في أثناء نظر الدعوى . أثره : إنقضاء الدعوى الجنائية . تمامه بعد الفصل في الدعوى يترتب عليه وجوبا وقف تنفيذ العقوبة الجنائية المقضى بها . المادة ٤ من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ كشف المشرع عن هذا النظر في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الجمارك مجانبة الحكم المطعون فيه هذا النظر خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه وتصحيحه.

مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٧٣ لسنة ١٩٥٥ ان لمصلحة الجمارك التصالح مع المتهمين في جرائم التهريب في جميع الأحوال سواء تم الصلح أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة أو بعد الفصل فيها بحكم بات ، ويترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة حسب الأحوال ، فالصلح يعد - في حدود تطبيق هذا القانون ، بمثابة نزول من الهيئة الاجتماعية عن حقها في الدعوى الجنائية مقابل الجعل الذي قام عليه الصلح ويحدث أثره بقوة

القانون مما يقتضى من المحكمة اذا ما تم التصالح في أثناء نظر الدعوى أن تحكم بانقضاء الدعوى الجنائية ، أما اذا تراخى الى ما بعد الفصل في الدعوى فانه يترتب عليه وجوب وقف تنفيد العقوبة الجنائية المقضى بها ، وقد كشف المشرع عن هذا النظر في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك والذي الغي القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتوقيع العقوبة على المطعون ضده وأمر بإيقاف تنفيذها على الرغم من ان الصلح قد تم قبل صدور الحكم فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين نقضه وتصحيحه وفقاً للقانون بالقضاء على الخاء الحكم المستأنف وإنقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح .

(الطعن ٩١٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/١٦ س ١٤ ص ٩٢٧)

إنقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل عن طلب السير فيها . فى أى وقت قبل صدور حكم نهائى فيها. مخالفة ذلك. خطأ فى القانون. مثال فى نقد.

إذ أجازت المادة العاشرة من قانون الاجراءات الجنائية لمن خوله القانون حق تقديم الطلب ان يتنازل عنه في أي وقت الى أن يصدر في الدعوى حكم نهائي وتنقضي الدعوى الجنائية بالتنازل . وكان الثابت من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن وكيل وزارة الإقتصاد والتجارة الخارجية لشئون النقد والميزانية النقدية - قد أخطر النيابة العامة بتاريخ ٢٩/٥/١٩٨ بانه رؤى سحب الإذن الصادر بإتخاذ الإجراءات ورفع الدعوى العمومية في القضية موضوع الطعن وعرض هذا التنازل على المحكمة قبل إصدارها حكمها المطعون فيه ، غير أن المحكمة إنتهت الى تأييد الحكم

الصادر بالإدانة فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ تطبيق في القانون ويتعين نقضه والحكم بإنقضاء الدعوى العمومية بالتنازل.

(الطعن ١٨٧٦ لسنة ٣٩ق - جلسة ٥/٤/ ١٩٧٠ ص ٢٦ ص٥٠٥)

مناط الإرتباط . رهن بكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر على أحدها حكم من الأحكام المعفية من العقاب أو المسئولية .

قيام الارتباط بين جريمتى التهريب الجمركى والإستيراد . لايوجب انقضاء الدعوى الجنائية عن أى منهما تبعا لانقضائها بالنسبة للأخرى . ولا يقتضى انسحاب أثر التصالح في واحدة منهما الى الأخرى .

من المقسرر ان مناط الارتباط في حكم المادة ٣٧ من قسانون العقوبات رهن بكون الجرائم المرتبطة قائمة لم تجر على أحدها حكم من الأحكام المعفية من المستولية أو العقاب لأن تماسك الجريمة المرتبطة وانضمامها بقوة الارتباط القانوني الى الجريمة الأخرى لا يفقدها كيانها ولا يحول دون تصدى المحكمة لها والتدليل على نسبتها للمتهم ثبوتا ونفيا ، ومن ثم فان دعوى قيام الارتباط بين كل من جريمة الشروع في التهريب الجمركي (موضوع الدعوى كل من جريمة الشروع في التهريب الجمركي (موضوع الدعوى المطووحة) وبين الجريمة الاستيرادية (التي لم ترفع بها الدعوى لتصالح مدير عام الاستيراد عنها) لا توجب البتة الحكم بانقضاء اللاعوى الجنائية عن أي منهما تبعا لانقضائها بالنسبة للجريمة الأخرى للتصالح ، ولا تقتضى بداهة انسحاب أثر الصلح في الجريمة الثانية الى هذه الجريمة.

(الطعن ١٥٠٩ لسنة ٤٢ق - جلسة ٢٠١٧ / ١٩٧٣ س ٢٠٩)

اقامة الدعوى عن تهمة التهريب الجمركى بناء على طلب مدير الجمرك ، دون الجريمة الاستيرادية التي كونتها الواقعة ذاتها استجابة لقرار مدير عام الاستيراد في شأنها بالاكتفاء بمصادرة المضبوطات اداريا . واعتبار هذا القرار سحبا للاذن برفع الدعوى والقضاء بعدم جواز رفعها عن الجريمة الجمركية . خطأ في تطبيق القانون حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى . وجوب النقض والاحالة .

(الطعن ١٥٠٩ لسنة ٤٤ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٧ اس ٢٤ ص ٢٠٠) الإذن برفع الدعوى الجنائية في جرائم النقد . تكييفه ؟.

جسواز التنازل عنه . حستى صدور حكم نهائى . أثره . انقضاء الدعوى الجنائية . تعلقه بالنظام العام .. مثال .

من المقرر حسيما استقر عليه قضاء محكمة النقض أن القيد الوارد على تحريك الدعوى في جرائم النقد والذي أشارت إليه الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المضافة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ وعبرت عنه بلفظ والإذن ، برفع الدعوى بنصها على أنه و لا يجوز رفع الدعوى بالسبة للجرائم المتقدم ذكرها (جرائم النقد) أو اتخاذ أي إجراء فيها إلا بناء على إذن من وزير المالية والإقتصاد أو من يندبه لذلك ...، هو بحسب التكييف القانوني السليم وطلب ، بالمعنى الوارد في المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية والذي تنطبق عليه أحكام المادة العاشرة من ذات القانون فيما قررته من أنه يجوز لمن خوله القانون حق تقديم الطلب أن يتنازل عنه في أي وقت بالتنازل . ولما كنان الحاضر عن الطاعن قد أثار أنه بحد أن قرر بالتنازل . ولما كنان الحاضر عن الطاعن قد أثار أنه بحد أن قرر

بالطعن وقدم أسبابه تنازلت الإدارة العامة للنقد عن طلبها إقامة الدعوى ثما يترتب عليه انقضاؤها ، وكان الثابت من المفردات المضمومة أن المدير العام للإدارة العامة للنقد بوزارة المالية والإقتصاد قد أخطر النبابة العامة تتاريخ ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٧٧ بأنه تقرر سحب والإذن ، الصادر برفع الدعوى العمومية في القضية موضوع الطعن ثما ينبني عليه انقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل وهو أمر متعلق بالنظام العام يجب على الحكمة ان تقضى به من تلقاء نفسها ولو بغير دفع من الطاعن و فإنه يتعين الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل وبراءة المتهم .

(الطعن ١٥٧٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٧ / ١٩٧٥ / ٣٦ ص١٩٧٠)

ثالثا ؛ الدفع بإنقضاء الدعوى بوفاة المتهم

لم ينص المشرع الضريبي على الوفاة كسبب لإنقضاء الدعوى الضريبية تاركا ذلك للأحكام العامة في قانون الإجراءات الجنائبة فقد نصت المادة ١٤ منه على انقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم . على أنه كل ما يجدر الإشارة اليه هنا أن الوفاة إذا تحت قبل صدور الطلب من وزير المالية فلا يجوز تحريك الدعوى أصلا .

أما إذا حدثت بعد هذا الطلب فإنه تنقضى الدعوى الجنائية . بوفاة الممول .

على أن هذا الإنقضاء قاصر على العقوبة فحسب دون الغرامات المالية أو التعويضات .

تطبيقات قضائية ،

ان القانون الجنائى لا يقيم وزنا لمصلحة غير المحكوم عليه ولايجيز لورثته التحدى بالمصلحة الأدبية لطلب الغاء حكم الا استثناء في صورة معينة هي صورة اعادة النظر .

(نقض جلسة ١٩٣٠/١١/٢٠مجموعة القواعد القانونية جـ ٢ص١٠)

ان للطعن في الأحكام الجنائية طرقا بينها القانون هي المعارضة والاستئناف والنقض ، ولكل منها مواطن واجراءات خاصة رسمها القانون وليس فيه طريق مرسوم للطعن في تلك الأحكام مدعاوى مستقلة ترفع بصفة أصلية على النيابة العامة وأن الطعن في الأحكام الجنائية مقصود به أما الغاء هذه الأحكام أو تصحيحها ، وذلك يقتضى النظر في الأحكام ذاتها وفي صحتها من جهة الموضوع أو من

جهة القانون ، واذ كانت الأحكام في حالة وفاة المحكوم عليه تسقط قانونا وتنعدم قوتها والساقط المعدوم قانونا يمتنع قانونا امكان اعادة النظر فيه ، فالطعن بالنقض الموجه من ابن المحكوم عليه المتوفى هو طعن غير مقبول لامتناع امكان النظر فيه بتاتا .

(نقض جلسة ٥ / ٣ / ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية جـ ٢ ص ٢٥٥)

والحكم الذى يصدر فى الدعوى العمومية بانقضاء الحق فى اقامتها بسبب وفاة المتهم لا يصح عده حكما من شأنه ان يمنع من اعادة نظر الدعوى اذا ما تبين ان المتهم لا يزال حيا . لأنه لا يصدر فى دعوى مرددة بين خصمين معلنين بالحضور ،أو حاضرين يدلى كل منهما بحججه للمحكمة ثم تفصل فيها بإعتبارها خصومة بين متخاصمين . بل هو يصدر غيابيا بغير اعلان لا فاصلا فى خصومة أو دعوى بل غرد إعلان من جانب المحكمة بأنها لا تستطيع بسبب وفاة المتهم الا ان تقف بالدعوى الجنائية عند هذا الحد إذ الحكم لا يكون لميت أو على ميت . فاذا ما تبين ان ذلك كان على أساس خاطئ . فلا يصح القول بأن هناك حكما حاز قوة الشئ المحكوم فيه لا يصح العدول عنه .

(نقض جلسة ١٠/١/١٥٤٥مجموعة القواعد القانونية جـ٣ص ٢٠٥)

اذا كان الطاعن قد توفى بعد تقريره بالطعن تعين الحكم بانقضاء الدعوى العمومية بالنسبة اليه لوفاته .

ر نقــــــف جلســــة ١٠/٩٥٠/١٠/٩ س١ ص ٣٤ ر

اذا كان الحكم في الطعن قد صدر بعد وفاة الطاعن التي لم تكن معلومة للمحكمة وقت صدوره فانه يتعين العدول عن الحكم

المذكور والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المحكوم عليه اعمالا لنص المادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

(نقـــــض جلســــــة ٤ /١٢ / ١٩٦٢ س ١٣ ص ٨٢٤)

وجوب إيقاف نظر الاستئناف . إذا كان ميعاد المعارضة في الحكم المستأنف . مازال قائما مخالفة ذلك تعيب الحكم بالبطلان .

الحكم فى استئناف النيابة دون إنتظار للفصل فى معارضة المتهم . عدم الطعن فيه فى الميعاد . أثره . صيرورته نهائيا . إنقضاء الدعوى الجنائية به . رغم بطلانه .

انقضاء الدعوى الجنائية بحكم نهائى. عدم جواز نظرها من جديد.

من المقرر انه اذا استأنفت النيابة وكان ميعاد المعارضة لازال المام المحكوم عليه غيابيا - فيتعين ايقاف الفصل في استئناف النيابة حتى ينقضى ميعاد المعارضة أو يتم الفصل فيها . وترتيبا على هذا الأصل يكون الحكم الذى صدر من الحكمة الاستئنافية بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٦٧ بناء على استئناف النيابة العامة للحكم الغيابي القاضى بالعقوبة قبل الفصل في المعارضة التي رفعت عنده من المتهم الحكوم عليه غيابيا - المطعون ضده - معيبا بالبطلان ، الا أنه لما كان هذا الحكم قد أصبح نهائيا بعدم الطعن عليه عميا بديم يملكه فانه ينتج أثره القانوني وتنتهى به الدعوى الجنائية على المخافية ، فانه كان من المتعين على الحكمة الاستئنافية ، وقد عرض عليها الاستئناف الذي رفع من المتهم - المطعون ضده - عن الحكم غليها الاستئناف الذي رفع من المتهم - المطعون ضده - عن الحكم

المعارض فيه ان تضع الأمور في نصابها وتقضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها أما وأنها عاودت نظر الدعوى وتصدت لها من جديد حين عرض عليها الاستئناف المقام من المطعون ضده عن الحكم الصادر في معارضته الابتدائية بتاييد الحكم المعارض فيه وقضت فيها - بحكمها المطعون فيه - بالغاء الحكم المستأنف وتبرئته مما أسند اليه رغم صدور حكم نهائي سابق منها بادانته انتهت به الدعوى الجنائية ، فانها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون بما يعيب حكمها ويستوجب نقضه . وفقا للمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض – نقض الحكم المطعون فيه والحكم بمقتضى القانون بعد جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .

(الطعن ٤٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢٣/٣/١٩٧٥ س٢٦ص٣٦٥)

انقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم والوقائع النسوبة اليه بصدور حكم نهائي فيها . المادة ٤٥٤ إجراءات جنائية .

القول بوحدة الجريمة أو بتعددها . تكييف قانوني يخضع لرقابة محكمة النقض .

تقدير قيام الارتباط بين الجرائم من عدمه . موضوعي . متى كان سائغا .

صحة الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها للارتباط . رهن بتحقق المحكمة من هذا الارتباط ونهائية الحكم الأول. إغفال ذلك قصور .

تنص المادة £66 من قانون الاجراءات الجنائية على ان تنقضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة اليه

بصدور حكم نهائي فيها بالبراءة أو بالإدانة واذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية ، فلا يجوز اعادة نظرها الا بالطعن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانسون . ومن ثم كان محظورا محاكمة الشخص عن الفعل ذاته مرتين. لما كان ذلك ، وكان القول بوحدة الجريمة أو بتعددها هو من التكييف القانوني الذي يخضع لرقابة محكمة النقض ، كما ان تقدير قيام الارتباط بين الجرائم وتوافر الشروط المقررة في المادة ٢/٣٧ من قانون العقوبات أو عدم توافرها وان كان من شأن محكمة الموضوع وحدها ، الا انه يتعين ان يكون ما ارتأته من ذلك سائغا في حد ذاته لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع قد اكتفت في رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها - المثار من المحكوم عليه بقولها باستقلال كل من سندى الدعويين عن الآخر دون ان يبين من الوقائع التي أوردتها ما اذا كان المبلغان المثبتان بالسندين قد سلما الى الحكوم عليه في الوقت نفسمه والمكسان ذاته ، أم لا وظروف هذا التسليم وما اذا كمان الحكم الصادر في الدعوى الأولى نهائيا وبذلك جاء الحكم مشوبا بقصور في بيان العناصر الكافية والمؤدية الى قبول الدفع أو رفضه يتسع له وجه الطعن بما يعجز هذه الحكمة عن الفصل فيما هو مثار من خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون - إبتغاء الوقوف على وحدة الفعل موضوع الدعويين أو تعدده على استقلال أو تعدده مع وحدة الغرض والإرتباط - الأمر الذي يعيب الحكم ويستوجب نقضه والإعادة .

(الطعن ١٢٨٢ السنة ٤٥ق جلسة ١١/١١/١٥٧ س ٢٦ ص٦٩٦)

وفاة الطاعن بعد التقرير بالطعن بالنقض وايداع اسبابه في الميعاد . وجوب القضاء بإنقضاء الدعوى الجنائية .

من حيث انه يبين من الأوراق انه من بعد التقرير بالطعن بطريسة النقض وايداع اسبابه في الميعاد توفي الطاعن الحكوم عليه ... وكانت المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على انه تنقضي الدعوى الجنائية بوفاة المتهم ولا يمنع ذلك من الحكم بالمصادرة في الحالة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات اذا حدثت الوفاة أثناء نظر الدعوى، فانه يكون من المحين الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بوقاة الطاعن.

(الطعن ۸۸۷ لسنة ۶۲ ق - جلسة ۲۷ / ۱۹۲۲ س۲۷ ص ۲۰۱)

مفاد نص المادة ٢٥٩ من قانون الاجراءات الجنائية تنص في فقرتها النانية على أنه و واذا انقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها فلا تأثير لذلك في سير الدعوى المنائية المرفوعة معها ومفاد ذلك انه اذا انقضت الدعوى الجنائية لسبب من الأسباب الخاصة بها كموت المتهم أو العفو عنه . فلا لسبب من الأسباب الخاصة بها كموت المتهم أو العفو عنه . فلا نظرها اذا كانت مرفوعة اليها . لما كان ذلك وكانت وفاة أحد طرفي الحصومة بعد ان تكون الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها لا يمنع – على ما تقضى به المادة ١٣١ مرافعات من الحكم فيها على موجب الأقوال والطلبات الختامية – وتعتبر الدعوى مهيأة أمام محكمة النقض بحصول التقرير بالطعن وتقديم الأسباب في المحاد مورثة الطاعن .

(نقـــــف جلســـة ١٩٧٧/٦٥ س ٢٨ ص ٦٦٦)

وقاة الطاعن بعد صيرورة الحكم المطعون فيه نهائيا واكتسابه قوة الشئ الهكوم فيه بعدم تقريره بالطعن في المعاد أو عدم تقديمه

أسباب الطعن فى الميعاد على الوجه الذى رسمه القانون لا يمنع من الحكم بعدم قبول الطعن شكلا لأن حجية الحكم الذى صار نهائيا فى حق المحكوم عليه أثناء حياته لايمكن ان يتأثر بوفاته .

(نقــــــض جلســـــــة ١٠/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٤٨١)

مفاد نص المادة ٢٥٩ اجراءات جنائية انه اذا انقضت الدعوى الجنائية لسبب من الأسباب الخاصة بها كموت المتهم أو العفو عنه، لا يكون لذلك تأثير في الدعوى المدنية وتستمر الحكمة الجنائية في نظرها اذا كانت مرفوعة اليها.

وفاة الطاعن بعد التقرير بالطعن بالنقض وإيداع اسبابه في الميعاد . وجوب القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية .

من حيث أنه يبين من الأوراق أنه من بعد التقرير بالطعن بالنقض وإيداع أسبابه في الميعاد قسد توفيي انحكوم عليه المرحوم كالثابت من إفادة رئيس القلم الجنائي لنيابة النقض المرفق والمؤرخة ٢ / ٢ / ١٩٨٠ . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه . و تنقضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم ، ولا يمنع ذلك من الحكم بالمصادرة في الحالة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات إذا حدثت الوفاة أثناء نظر الدعوى ، ، فإنه يكون من المتعين الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم .

(الطعن ٤٠٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٢/١٤ س٣١ ص١٩٩٧)

الحكم غيابيا - خطأ - بانقضاء الدعوى الجنائية لوفاة المتهم لايضر به . أثر ذلك ؟ .

جواز الطعن فيه بالنقض من النيابة العامة .

من حيث ان الحكم المطعون فيه وان كان قد صدر في غيبة المطعون ضده ... إلا انه وقد قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم على أساس ان اسمه ... فانه لا يعتبر قد أضر بالمطعون ضده حتى يصح له أن يعارض فيه ومن ثم فان الطعن عليه بالنقض من النيابة العامة يكون جائزا .

(الطعن ١٨٨٧ لسنة ٥١ق جلسة ١٨٨٨/١٩٨١ ٣٣ ص ١٠٦٠)

وفاة الطاعسن بعد التقرير بالطعن وايداع الأسباب في الميعاد . وجوب القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية .

لما كان البين من ورقة تكليف الطاعسن بالحضور لجلسة المراح ومن مذكرة التحريات المقدمة من وحدة مباحث ديرمواس انه توفى الى رحمة الله فى غضون سنة ١٩٨٠ أى بعد التقرير بالطعن بالنقض وايداع الأسباب فى الميعاد ، ومن ثم يتعين انقضاء الدعوى الجنائية لوفاته عملا بالمادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطعن ١٩٢٦ السنة ٥٠٠ -جلسة ١٩٨١ / ١٩٨١ اس ٣٧ ص ٥٣٥) انقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم . لا يمنع من الحكم بالمصادرة .

لما كان يبين من الأوراق انه بعد التقرير بالطعن بالنقض وايداع اسبابه في الميعاد قد توفي المحكوم عليه المرحوم كالثابت من

صورة شهادة الوفاة المقدمة من محاميه بجلسة اليوم. لما كان ذلك وكانت المادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه تنقضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم ، ولا يمنع ذلك من الحكم بالمصادرة في الحالة المنصوص عليها بالفقرة الشانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات اذ حدثت الوفاة أثناء نظر الدعوى ، فانه يكون من المتعين الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية لوفاة المتهم .

(الطعن ٥٨٠٨ لسنة ٥٣ق - جلسسسية ٢١/٢/٢١)

الحكم خطأ بانقضاء الدعوى الجنائية لوفاة المتهم رغم أنه على قيد الحياة . مجرد خطأ مادى من سلطة محكمة الموضوع إلى الحكمة التي أصدرته لتدارك هذا الخطأ أساس ذلك ؟.

من المقرر أنه إذا صدر حكم في الدعوى الجنائية بانقضائها لوفاة المتهم ثم تبين أن المتهم لا يزال على قيد الحياة فإن ما وقعت فيه المحكمة الما محكمة الموضوع اصلاحه ، وسبيل ذلك الرجوع إلى الحكمة نفسها التي أصدرته لتستدرك هي خطأها . إذ لا يجوز أن يلجأ إلى محكمة النقض لتصحيح مثل هذا الخطأ . ذلك لأن محكمة النقض ليست سلطة عليا فيما يتعلق بالواقع وتصحيحها ، ولأن طريق الطعن لديها غير اعتيادي لا يسار فيه ألا حيث لا يكون هناك سبيل لهكمة الموضوع لتصحيح ما وقع من خطأ ، كما لا يصح القول بأن هناك حكماً حاز قوة الشيء المحكوم فيه لا يصح العدول عنه ، لأنه لا يصدر في دعوى مرددة بين خصمين معلين بالحضور أو حاضرين يدلى كل دعوى مرددة بين خصمين معلين بالحضور أو حاضرين يدلى كل

متخاصمين ، بل هو يصدر غيابيا بغير اعلان لا فاصلا في خصومة أو دعوى .

(الطعن ١٦٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٢٤ / ١٩٨٦ س٣٧ ص٥١٦)

وفاة الطاعس بعد التقرير بالطعن وإيداع الأسساب في الميعاد . وجوب القضاء بإنقضاء الدعوى الجنائية . المادة ٤ أ إجراءات .

لما كان يبين من الأوراق أنه بعد التقرير بالطعن بطريق النقض وإيداع أسبابه في الميعاد قد توفي الطاعن المحكوم عليه بتاريخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٨٦ - كالثابت من الإفادة المرفقة . لما كان ذلك ، وكانست المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه و تنقضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم ، فإنه يتعين الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاة الطاعن .

(الطعن ٧٣٣ لسنة ٥٨ق - جلسسة ٢٦ / ١ / ١٩٨٩ س ٤٠ ص ١٣٤) إنقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم . المادة ١٤ إجراءات .

صدور حكم باعتبار الحكم الغيابي قائما بعد وفاة المتهم خطأ في القانون . يوجب النقض والتصحيح والقضاء بإنقضاء الدعوى الجنائية .

لما كنان البين من الأوراق أن الحكوم عليه الأول قد توفى إلى رحمه الله بتاريخ ٢٩ من إبريل سنة ١٩٨٦ ، وذلك حسيما هو ثابت بشهادة قيد وفاته المرفقة بالأوراق ، لما كان ذلك وكانت المادة ١٤ من قانون الإجساراءات الجنائيسة تنص على أنه « تنقضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم، وإذ كنان الحكم

المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٨٧ - وهو تاريخ لاحق لوفاة المحكوم عليه المذكور باعتبار الحكم الغيابى القاضى بادانته بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٧٧ مازال قائما . في حين أنه كان يتعين القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة له بالوفاة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه والقضاء بذلك .

(الطعن ١٩٤١ لسنة ٥٨ق – جلسة ٢/٢/٢٨ س٠٤ ص١٧١)

انقضاء الدعوى الجنائية بالوفاء قبل أو بعد احالتها إلى المحكمة لا يحول دون القضاء بالرد في الجرائم المنصوص عليها فسى المسواد ١١٥، ١١٢، ٢٠ ، ٤، ١١٣، ١١٥، ١١٥ عقوبات في مواجهة الورثة والموصى لهم وكل من أفاد فائدة جدية من الجريمة بقدر ما استفاد . أساس ذلك ٢.

اغفال الحكم التدليل على استفادة كل وارث من الجريمة ومقدار الفائدة في الأموال العامة التي نسب لمورثه الاستيلاء عليها . قصور .

لما كانت المادة ٢٠٨ مكررا/د من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت في فقرتها الأولى على أن ه لا يحول انقضاء الدعوى الجنائية بالوفاة قبل أو بعد احالتها إلى المحكمة دون قضائها بالرد في الجرائم المنصوص عليها في المسواد ١٩٣، ١٩٣٠ فقرة أولى وثانية ورابعة ١١٣ فقسرة أولى وثانية ورابعة فقرتها الثانية على أن وعلى المحكمة أن تأمر بالرد في مواجهة الورثة والموصى لهم وكل من الهاد فائدة جدية من الجريمة ليكون الحكم بالرد نافذاً في مال كل منهم بقدر ما استفاد وكان الحكم

المطعون فيه لم يدلل على استفادة كل وارث من الجريمة ولم يحدد مقدار الفائدة، من الأموال العامة التي نسب لمورثه الاستيلاء عليها والتي يعتبر الزامهم بردها بمثابة عقوبة، فإنه يكون قاصراً بما يوجب نقضه.

(الطعن ١٩٩١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٨٩ س ، ٤ ص ، ٢٤)

وفاة الطاعن بعد التقرير بالطعن بالنقض وإيداع أسبابه في الميعاد . وجوب القضاء بإنقضاء الدعوى الجنائية .

لما كان البين من الأوراق إنه بعد التقرير بالطعن بطريق النقض وإيسداع أسبابه في المسعاد ، قد توفسي الطاعن المحكوم عليه المرحوم بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٩٠ - كالثابت من شهادة الوفاة المرفقة صورتها - فإنه يتعين الحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة لسبسه بوفاته وذلك عملا بنص المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الطّعن ١٢٧٤٣ لسنة ٥٩ق -جلسة ٢٧ / ١ / ١٩٩١ س٤٤ ص١٦٠)

وفاة الطاعن بعد التقرير بالطعن بالنقض وإيداع أسبابه في الميعاد . وجوب القضاء بإنقضاء الدعوى الجنائية . أساس ذلك ؟

إنقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم . لا يمنع من الحكم بالمصادرة في الحالة المنصوص عليها بالمادة ٧/٣٠ عقوبات . إذا حدثت الوفاة أثناء نظر الدعوى .

لما كان يبين من الأوراق إنه بعد التقرير بالطعن بالنقض وإيداع أسبابه في الميحاد قد توفي المحكوم عليه المرحوم بتاريخ والمؤرخة ١٩٩٠/٣/١٧ كالشابت من إفادة نيابة النقض الجنائي المرفقة والمؤرخة ١/١٩٩١/١١ لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه و تنقضى الدعوى الجنائية بوفاة المنهم ولا يمنع ذلك من الحكم بالمصادرة في الحالة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات إذا حدثت الوفاة أثناء نظر الدعوى وفإنه يكون من المتعين الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المنهم ومصادرة الجوهر الخدر المضبوط.

(الطعن ١١٨ لسنة ٦٠ق - جلسة ٧/ ١١ / ١٩٩١ س٤٧ ص ١١٧٥)

وفاة الطاعن يوجب القضاء بإنقضاء الدعوى الجنائية . المادة ١٤ إجراءات .

لا كان البين من الأوراق أن الطاعن قد توفى إلى رحمة الله – ومن ثم يتعين الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاته عملا بالمادة 14 من قانون الإجراءات الجنائية .

(الطعن ١٩٧٠٥ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٣/٥/١ سنة ص٢٥١)

وفاة الطاعن بعد التقرير بالطعن بالنقض وايداع أسبابه في الميعاد . أثره . وجوب القضاء بإنقضاء الدعوى الجنائية .

(الطعن ٢٦٠٥٦ لسنة ٥٩ق –جلسة ٢٢/٢/١٩٩٤ لم ينشر بعد)

وفساة الطاعن بعد التقرير بالطعن وإيداع الأسباب في الميعاد. وجوب القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية .

لما كمان الطاعن الأول قد توفى إلى رحمة الله بعد التقرير بالطعن بالنقض وإيداع الأسباب في الميعاد ومن ثم يتعين القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية لوفاته عملاً بالمادة 14 من قانون الاجراءات الجنائية وهو من العلم العام .

(الطعن ٢٥٣٥٤ لسنة ٥٩ أ. ١٩ / ١٩٩٤ س٥٤ ص ١٠٠١) (الطعن ٢٥٠٤٢ لسنة ٥٩ق -جلسة ٢١ / ٢٠٠١ لم ينشر بعد)

الحكم خطأ بإنقضاء الدعوى الجنائية لوفاة المتهم رغم انه على قيد الحياة . مجرد خطأ مادى من سلطة محكمة الموضوع اصلاحه بالرجوع اليها لتداركه الطعن عليه أمام محكمة النقض لتصحيح ذلك الخطأ . غير جائز . أساس ذلك وعلته ؟ .

قيد الحياة اتما هو مجرد خطأ مادى من سلطة محكمة الموضوع الصلاحه ، وسبيل ذلك الرجوع الى انحكمة نفسها التى أصدرته لتستدرك هى خطأها . إذ لا يجوز ان يلجأ الى محكمة النقض لتسحيح مثل هذا الخطأ . ذلك لأن محكمة النقض ليست سلطة عيا فيما يتعلق بالوقائع وتصحيحها ، ولأن طريق الطمن لديها غير اعتيادى لا يسار فيه الا حيث لا يكون هناك سبيل نحكمة الموضوع اعتيادى لا يسار فيه الا حيث لا يكون هناك سبيل نحكمة الموضوع تقوة الشئ الحكوم فيه لا يصح العدول عنه لانه لا يصدر في دعوى مرددة بين خصمين معلنين بالحضور أو حاضرين يدلى كل منهما بحجته للمحكمة ثم تفصل هى فيها باعتبارها خصومة بين بحجته للمحكمة ثم تفصل هى فيها باعتبارها خصومة بين متخاصمين . بل هو يصدر غيابيا بغير اعلان لا فاصلا في خصومة أو دعوى . لما كان ماتقدم ، فان الطعن يكون غير جائزا لتوجيهه أو دعوى . لما كان ماتقدم ، فان الطعن يكون غير جائزا لتوجيهه الى حكم غير قابل له والنيابة العامة وشأنها ان تطلب الى الحكمة التي حكمت بإنقضاء الدعوى الجنائية لوفاة المتهم ارجاع الأمر الى نصابه اذا كان المتهم على قيد الحياة .

(الطعن ٢٠٣٩٨ لسنة ٥٩ق - جلسة ٢٠٢٧ لم ينشر بعد) (الطعن ٢٥١٩٨ لسنة ٥٩ق - جلسة ٣٠١/٤/٣٠ لم ينشـر بعـد)

ملحق بالقوانين الحديثة الصادرة حتى سنة ٢٠٠٢

قانون رقم ۱۰ اسنة ۲۰۰۰

بتعديل بعض أحكام قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠

يإسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه . (اللادة الأولى)

يستبدل بنص المادة (٣٨) من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ ، النص الآتى :-

مادة ٣٨- «تلتزم الجهات المكلفة قانوناً بتحصيل الضريبة من الممولين وتوريدها إلى مصلحة الضرائب بأداء مقابل تأخير مقداره (١٪) من قيمة الضريبة الملزمة بتوريدها عن كل شهر تأخير حتى تاريخ التوريد مع جبر كسور الشهر والجنيه إلى شهر أو جنيه كامل.

ويسرى ذلك من اليوم التالى للمواعيد المحددة للتوريد فى هذا القانون أو لاتحته التنفيذية ولا يستحق المقابل المشار إليه إذا لم تتجاوز مدة التأخير سبعة أيام .

⁽١) بشر بالجريدة الرسمية العدد ١٣ مكرر في ١٤/٤/٤.

كما يستحق مقابل تأخير بواقع (١٪) من قيمة الضرائب الواجبة الأداء على الممول عن كل شهر تأخير السداد مع جبر كسور الشهر والجنيه إلى شهر أو جنيه كامل .

ويسرى مقابل التأخير اعتباراً من الشهر التالى لإنتهاء مدة شهر على وجوب أداء الضريبة .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبهم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفلذ كـقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ من المحرم سنة ١٤٢١ هـ . (الموافق ١٢ إبريل سنة ٢٠٠٠م)

قانون رقم ۹۰ نسنة ۲۰۰۰

بتعديل بعض أحكام قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ فسنة ١٩٨٨ (١)

يإسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه : (اللاة الأولي)

تضاف إلى مواد قانون الضوائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٨١ مادتان جديدتان برقمى (٢٠ مكرراً) و(١١٧ مكرراً) ، نصهما الآتيان :

مادة (٢٠ مكرراً) - «يخضع للضريبة بسعر (صفر) ناتج التعامل في الأوراق المالية المقيسة في سوق الأوراق المالية المقيسة ، مع عدم جواز خصم الخسائر الناجمة عنه أو ترحيلها لسنوات تالية ، .

مسادة (١١٧ مكرراً) - ويخضع للضريبة بسعر (صفر) ناتج التعامل في الأوراق المالية المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية مع عدم جواز خصم الخسائر الناجمة عنه أو ترحيلها لسنوات تالية».

⁽١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٠ تابع (أ) في ١٨/٥/٥/٠٠

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ صفر سنة ١٤٣١ هـ . (الموافق ١٨ مايو سنة ٢٠٠٠م)

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ۲۵ نسنة ۲۰۰۲

بتقرير بعض الإعفاءات من الضرائب الجمركية(١)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الإطلاع على الدستور ،

وعلى قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة

وعلى نظام المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ ،

وعلى قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادر بالقانون رقم 1۸٦ لسنة 1۹۸٦ ،

وعلى قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ،

وعلى قسرار رئيس الجسم بهسورية رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٩٩ بتفويض رئيس مجلس الوزراء في بعض الاختصاصات ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٩ لسنة ٢٠٠١ بتعديل التعريفة الجمركية ،

⁽¹⁾ نشر بالجريدة الرسمية العدد الأول (تابع) في ٢٠٠٧/١/٣ .

وعلى المذكسرة المقدمة من محافظ بورسعيد إلى السيد وزير المالية ،

وبناء على اقتراح وزير المالية ،

قـــرد (المادة الأولى)

تعفى من الضرائب الجمركية المقررة على الملابس الجاهزة ما يفرج عنه من المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد صحبة المعادرين للمنطقة إلى داخل البلاد ، وذلك بالنسبة إلى الملابس المحددة في الملحق المرفق بهذا القرار ، ولمرة واحدة سنوياً للفرد الواحد البالغ سن الرشد ، وبشرط سداد ضريبة المبيعات المقررة وفقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ .

ويصدر وزير المالية القواعد اللازمة لتنفيذ حكم هذه المادة . (المادة الثانية)

ينشــر هذا القـرار فى الجـريدة الرسـميــة ، ويعـمـل به من تاريخ صدوره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٩ شوال سنة ١٤٢٧هـ . (الموافق ٣ يناير سنة ٢٠٠٧م)

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ عاطف عبيد

مرفق بقرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ۲۵ نسنة ۲۰۰۲

أولاً ؛ بالنسبة إلى السيدات :

عدد

٢ قطعة ملابس داخلية .

١- قطعة قميص نوم أو بيجامة .

١ قطعة بلوزة .

١ قطعة جيب أو بنطلون .

١ قطعة فستان .

ثانياً ، بالنسبة إلى الرجال ،

عدد

٢ قطعة ملابس داخلية .

١ قطعة جلباب للنوم أو بيجامة .

١ قطعة قميص ،

١ قطعة بنطلون .

١ قطعة بدلة .

قانون رقم ۱۱ نسنة ۲۰۰۲

بتفسير بعض أحكام قانون الضريبة العامة على البيعات الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 1991 ⁽¹⁾

ياسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه : (المادة الأولى)

تفسر عبارة وخدمات التشغيل للفير» الواردة قرين المسلسل رقم (١) من الجدول رقم (٢) المرافق لقانون الضريبة العامة على المبيمات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، بأنها الخدمات التي تؤدى للفير بإستخدام أصول أو معدات مورد الخدمة أو العمل التابعة له أو للفير ويتم تشغيلها بمعرفة مورد الخدمة أو قوة العمل التابعة له أو تحت إشرافه ، وهي جميع أعمال التصنيع بما في ذلك تشغيل المعادن ، وأعمال تغيير حجم أو شكل أو طبيعة أو مكونات المواد ، وأعمال تأجير واستغلال الآلات والمعدات والأجهسزة ، وأعمال مقاولات التشييد والبناء وإنشاء وإدارة شبكسات البنيسة الأساسية وشبكات المعلومات ، وخدمات نقل البضائع والمواد ، وأعمال الشحن

⁽١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦ مكرر في ٢٠٠٧/٤/١١ .

والتفريغ والتحميل والتستيف والتعتيق والوزن ، وخدمات الإصلاح والصيانة التخزين وخدمات الإصلاح والصيانة وضمان ما بعد البيع ، وخدمات التركيب ، وخدمات إنتاج وإعداد مواد الدعاية والإعلان ، وخدمات استغلال الأماكن المجهزة .

(المادة الثانية)

مع مراعاة الأثر الكاشف لهذا القانون ، ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يسصم هـذا القـانون بخـاتم الدولة ، وينفـذ كـقـانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ صفر سنة ١٤٢٣هـ .

(الموافق ٢٠ إبريل سنة ٢٠٠٢م) .

حسني مبارك

قائمة بأهم المراجع

أهم المراجع

المرافعات المدنيسية والتجارية

(الطبيعية الرابعية) . د/ أحسميد أبو الوفيا .

مسبدادي القرضاء المدنى . د / وجسدى راغب .

قـــواعــد المرافــعـات . د/ محمــد العشماوى وعبد الوهاب العشماوى

د/ عبد الهادي النجار.

متحاضرات في المالية المامية .

أصول المرافعات المدنية والتجارية . د/ نبيل إسماعيل عمر .

نظرية الدفوع في قانون المرافعات

(الطب مدة الثانيدة) . د/ أحد مد أبر الوف .

الجسوائم الضسريبسيسة . د/ أحمد فتمحي سرور .

موسوعمة القوانسين والأحكام

والفستاوى الضسريبسيسة . د/ زكريا بيومى الجزء الأول

الوسيط في شرح القانون المدنى . د/ عبد الرازق السنهوري .

أحكام المحكمة الدستورية العليا.

المستحدثسات التي يصدرها

المسكست السفسنسي .

ملعوظسة وبالإضافة إلى العديد من المراجع التي أشير إليها في حينها .

محتويات المؤلف

محتويات المؤلف

الموضيوع

	ئــقـــــــــــد
	الباب الأول
٣	الدعوى الضريبية
•	تعسريف الدعسوى بوجسه عسام .
٧	تعسريف القبيضاء المدنى للدعسوى .
٧	ماهية الدعموى الضمريمية.
٧	مميسزات الدعسوى الضسريبسيسة.
٨	ماهـِــة الضـــريبــة.
	ولاية المحكمة الابتدائية تقتصر على نظر
	الطعون التي تقدم من مصلحة الضرائب
٨	أو الممسول في قسرارات لجسان الطعن .

**	شروط قبنول الدعنوى الضنزيبينة.
**	الصفية والمصلحية والأهليسة.
**	الـصلحــــة.
71	تطبيب قسات القسطساء.
	لايحدد القانون الدعاوى التي يجوز
7 £	رفعها وإنما يحدد شروط قببولها .
	المصلحة التى يقرها القانون شرط لقبول
49	الخسصومسة أمسام القسضاء.
	المصلحـــة النظريـــة . عـــــــــــــــــــــــة
40	كـــفــايتــهـا لنقض الحكم.
70	عدم قبول الدعوى أو الدفع بغير مصلحة.
**	ماهية المصلحة التي تجيز رفع الدعوى .
	شيييرط المصلحية فيينى الدعينوي
44	ان تكون شخصية مباشرة.
۳.	الصــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	الدفيع بعدم قبول الدعوى لانعدام
	صفة المدعى فينها هو دفع موضوعي

يقصد به الرد على الدعوى برمسها ويوتب على قبوله أن يخسر المدعى دعواه ولايستطيع ان يعود اليها وتستنفذ محكمة الدرجة الاولى ولايتها. القاعدة الشرعية ان الوارث ينتصب خصما على باقىي الورثة في الدعاوي التي ترفع من التركة أو عليها. ما يترتب على فبرض الحراسة الادارية . البطلان المترتب على فقدان أحد الخصوم صفته هو بطلان نسبى مقرر لصالح من شرع انقطاع الخصومة بسببه لحمايته. القنصاء النهائيي لايكتب قرة الامر المقضى الا فيما ثار بين الخصوم من نزاع وقصلت فيسبه الحكمة بصفة صريحة أوضمنية سواء في المنط وق أو الاسباب المرتبطة به.

٣.

41

41

27

44

	ان كان يجــــوز للمدعى عليـــه ان
	يدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة
	الا انه متى اكتسبست أثناء نظر الدعوى
	وبعد مراعاة المواعيند والاجسراءات
**	يزول العيب الذي يلحق الدعـــــوي .
	استخسلاص توافر الصفة في الدعوى
44	واقع يستمقل به قماضي الموضموع.
	المحافظ هو وحده صاحب الصفة في
	تمثيل محافظته فيسما يدخل فى نطاق
To	اختصاصه طبقا لاحكام القانون.
	تعلق الصفة بالنظام العام منذ صدور
T A	القــــانون ٨١ لسنة ١٩٩٦.
t.	مساهيسة الدفسوع وشسروطهسا .
ŧ.	مـــــاهــــاهـــــة الـدفع .
٤١	شــــروط قــــبـول الدفع.
	يشتــــرط لقبــول الدفـــع ما
٤١	يشت و لقب ول الدعوي .

٤١	١ ــ ان يكون الدفع قــــانونيـــــا .
17	٧ ــ ان يكون الدفع جــــوهريا .
2.7	٣ ــ الـصــــــــــــــــــــــــــــــــ
	الباب الثاني
27	الدفوع المتعنقة بالدعاوى الضريبية
	أولا اللقع بيطلان الحكم لعدم
10	تمثيل النيابة العامة
£0	تطبيبية.
	أثر اغمفسال وجموب تمشيل النيبابسة
12	العبامية بطلان الاحكام _ نظام عبام .
	وجــــوب تمشيل النيابـــة في
	المنازعسات الضريبية لايستتبسع
٤٧	وجسوب ابداء رأيهسا فسيسهسا .
	عدم تمثيل النيابة العامة في الدعاوي
	الناشئة عن تطبيق أحكام القانون ١٤
٤٧	لسنة ١٩٣٩ أثره بطلان الحكم.

عدم تمثيل النيابة العامة في الاستئناف يــؤدى الـــ بـطــلان الحــكــم. £٨ اغفال تمثيل النيابة في دعوى الضرائب يؤدى الى بطلان الحكم الصادر فيها بطلانا يتبعلق بالنظام العبام. DY جواز الدفع مسسن النيابة العاملة بيطلان الحكم لعسدم تمشسيلهسا. 24 عدم وجوب تمثيل النيابة في الدعاوى الناششة عسن تطبيق أحكام قانون الضريبة العبامة على المستعبات. 50 علة عدم وجوب تمثيل النيابة العامة في تشكيل الحكمة التي تنظر الدعاوي المتعلقة بقانون ضريبة الاستهلاك. 97 ثانيا ، الدفع بانعدام الصفة في الدعوى 01

تطبيقات قضائية . مه اختصام وزير المالية بصفته ممثلا المنسوط بها تحصيل

	رسم الاستهمسلاك على البسطسائع
	المستوردة هو اختصام لمن له صفة في
٥٨	الدعوى مخالفة ذلك خطأ في القانون .
	التزام محكمة الاستئناف بالفصل فى
	كافة الدفوع والدفاع التي يتمسك بها
٥٩	المدعى عليه أمام محكمة أول درجة .
	بطــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	انعبدام صفيسة أحد الخيصيوم في
٦٣	الدعـــوى من النظام العـــام .
	وزير المالية هو الممثل الوحيد لمصلحة
٧١	الضرائب في الطعن المرفوع منهما .
	ثالثا ،الدفع بعدم جوار الدعوى
	المبتدأة أمام المحكمة مالم يكن
٧٦	قد سبق عرض النزاع على لجنة الطعن
V4	نط

عدم جـــواز رفع دعوى مبتدأة ببطـــان الطعن

	الضريبى وجوب الالتجاء الى الطريق
	الذي رسمه القانون للطعــــن في
٧٩	هذه القسرارات في الميسعساد المحسدد.
	رابعا ؛ اللفع ببطلان صحيفة الدعوى
۸۱	ثعدم توقيع الحامى عليها
۸۱	تطبيب قسات قسطسائيسة .
	أثر عدم توقيع محام على صحيـفة
	الدعوى الابتدائية بطلان الصحيفة وعدم
۸۱	قببول الدعبوى تعلقبه بالنظام العبام .
	علة اشتبراط المشبرع ضبرورة توقبيع
۸۳	مسحسامي على صبحف الدعساوي .
	توقيع المحامى على أصل الصحيفة اغفال
٨٤	التسوقسيع على صسورتها لابطلان .
	خامسا ،الدفع يعدم قبول الدعوى لعدم
۸۸	تقديم طلب كتابي من وزير المالية
4.4	I show I and I have

	أساس عدم جواز رفع الدعوى الجنائية
	بالنسبة لجرائم التهريب قبل صدور
٨٩	طلب من الوزير أو من ينيـــــــــه .
44	سادسا اللخع ببطلان اعلان صحيفة الدعوى
44	تطبسيسةسات قسضسائيسة.
	بطلان الصحيفة الناشئ عن اغفال توقيع
	الحنضر على صـــــورة الاعلان .
	متعلق بالنظام العسام لايسقط بحضور
40	المعلن اليــــه ولا بالنزول عنه .
	أثر خلو صورة الاعلان من بعض بيانات
	أوراق المحضرين أو وروده فيها بخط غير
	مقروء بطــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
41	كان الاصل صحبيحا . علة ذلك .
	تمييــــــــز المرامــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	بمصلحة الضرائسب واعسلان
110	المسول بإجسراءات خساصسة.

تطبيهات قسضائه. 117 المراسيسيلات السريدية المسجلة الصادرة من مصلحة الضرائب الي المولين . تسليم الاعلان في مقر المنشأة الى أحد المستخدمين فيها . افتواض وصول الاعلان للممول شخصيا. 115 تقدير علم المرسل اليه المسول _ بالرسالية البريدييسية البواردة لبه من متصلحيتية الضرائب خضوعيه لتقديم محكمة الموضوع. 117 اجسسواءات الاعسلان بربسسط الضريبة اختلافها عن اجسراءات 111 الاعسسلان في قسانون المرافسعسات.

سابعا ،النفع ببطلان الاحكام لعدم نظر

الدعوى في جلسة سرية في ظل

أحكام القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩

170	تطبيعة .
	ثامنا ، اللفع ببطلان الحكم لعدم
144	النطق به علانية
174	تطبيعية.
	الدعـــــاوى التى ترفـــــع من الممول
	أو عليه جواز نظرها في جلسسسة
	سريـــــة . النطق بالحكــــــم وجوب
171	ان يكسون في جلسمة علنيسمة.
	وجنوب النطق عبلانينة بالاحكام الثى
	تصدر من الخساكم دون سسواها من
	الهيئات القضائية أو غيرها من الهيئات
	التي أناط بها القانون اختصاصا قضائيا
177	مالم ينص القانون على خلاف ذلك .
	قـــرارات لجـــان الطعن ليسبت

- ۷۷۷ -

111

من قبيل الاحكسام. أثره. عدم

وجيوب النطق بهما عملانيمة.

101	ناسعا :اللهع بسموط الحصومة
101	تطبيبيسقسات فسضسائيسة.
	شبرط الحكم بستقبوط الخنصبومية .
	ان يكون عدم السيـر في الدعوى مدة
101	السنة راجعا الى فعل المدعى أو امتناعه .
	توقيع الجزاء بسقوط الخنصومة في
	الاستئناف مناطه عدم السير فيه مدة
701	سنة من تاريخ آخـر اجـراء صـحـيح.
	شرط الاجراء المانع من سقوط الخصومة
	ان يكون صحيحا أو يصبح صحيحا لعدم
104	التمسك ببطلانه في الوقت المناسب.
	الباب الثاني
171	اللفوع المتعلقة بالطعون الضريبية
178	أولا ،اللفوع المتعلقة بالاستئثاف
	أولا: الدفع بسقوط الحق في الاستثناف
175	في الطعون الضريبية لرفعه بعد الميعاد.

178	تطبسيسة .
	ميعاد الاستئناف أربعون يوما مالم ينص
	القيانون على خيلاف ذلك . أثر عبدم
	مراعاة ميعاد الطعن سقوط الحق فيه
177	قضاء المحكمة بالسقوط من تلقاء ذاتها .
	يتعلسق جمسواز الاستئنساف من
177	عـــدمـــه بالنظام العـــام.
	مسواعيسد السطعسن فسسى
177	الاحكام من النظام العـــام.
	ثانيا ،الدقع بعدم اعلان أحد الخصوم
14.	بصحيفة الاستئناف
	أحكام القضاء بشأن الدفع بعدم اعلان
14.	أحد الخصوم بصحيفة الاستئناف.
177	ثالثا ،الدفع بعدم جواز الطعن بالاستئناف
171	تطبيعة .

عدم جواز الطعن في الاحكام التي تصدر أثناء سيبي الدعيي ولاينتهى بها الخمسومة كلها. 144 شرط الطعن على استقلال في الاحكام الصادرة أثناء سير الخصومة. 174 عبدم جبواز الطعن على استبقالال في الاحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قيل الحكم الخستسامي المنتسهي لهسا . 110 الحكم الصادر في دعوى التزوير الفرعية غير منهسي للخصومة . عدم جواز الطعن فيه على استقلال. 114 الاحكىسام غير المنهيسة للخصومة جواز استئنافها بعد صبيدور الحكم المنهى للخصومة ولو لم يطعن فيه بهذا الطريق أو لم يكن قسمابالا له.

141

	رابعا النطع بإنتفاء المسلحة في الاعتراض
	على ترك الاستئناف بعد التنازل
١٨٧	عن الحق في الاستئناف
144	تطب بسفسات قسفسائيسة .
	خامسا ،الدفع بعدم جواز قبول الدفع
	المبدى في الاستئناف لأول مرة بعلم
	قبول الطعن من الشركاء المتضامنين
151	أمام ثجثة الطعن
	ثانيا والدهوع الخاصة بالطعن بالنقض الضريبي
195	أولا «النطع بعدم قبول الطعن بالنقض لفوات ميعاده
117	تطبسيسقسات قسفسائيسة .
	ثانيا ،اللفع بعدم ايداع سندتوكيل
	المحامى الموكل في الطعن بالنقض
190	حتى اقفال باب المرافعة
	5 M 5 5 -4 5 6-

صدور التوكيل للمحامي الذي رفع الدفع بالنقض من وكيل الطاعن عدم تقديم التوكيل الصادر للأخير من 194 الطاعن أثره عدم قسيسول الطعن. أثر عدم تقديم المحامي سند وكالته حتى ٧.. ننظير البطيعين ببالتبيقيض. ثالثا ،الدفع بيطلان الصحيفة لعدم التوقيع عليها منمحام مقبول أمام محكمة النقض 7.7 ينبغى ان يوقع صحيفة الطعن محام مقبول أمام محكمة النقض وان يودع Y.V سند وكالته وقت تقديم الصحيفة. رابعا ، الدقع بعدم بنان الأسياب التي بني عليها الطعن 711 وجوب اشتمال صحيفيسة الطعن بالنقض عليى بيان الاسباب التي

بني عليها الطعن والاكتان باطلا.

414

خامسا : الدهع بعدم اشتمال صحيفة الطعن بالنقض على أسماء الخصوم وصفاتهم

	بالتقض على أسماء الخصوم وصفاتهم
710	وموطن عمل كلا منهم
	المقـــــــود من وجــــــوب
	اشتمال صحيفة الطعن بالنقيييض
717	على بيسانات الخسمسوم وصفاتهم.
*14	سادسا ،الأحكام الفير جائز الطعن فيها
	١ ــ عدم جواز الطعن بالنقض في الحكم
	الصادر من المحكمة الابتدائية في نزاع
*14	خسساص بقسسرار لجنة الطعن .
	٧ ــ الاحكام الصادرة قـبل انتـهـاء
**•	الخصومة لايجوز الطعن فيها بالنقض.
	لايجوز الطعن بالنقض في الحكم الصادر
***	من الخبييس بقيحص أرباح المسول.
***	الدفع ببطلان الطعن لعدم ايداع الكفالة.
***	تطبيعة .

المشسرع يوجب بنص المادة ٢٥٤ من قانون المرافعات أمرا جوهريا في حالات الطعن بالنقض هو ضرورة ايداع كفالة

خزانة المحكمة قبل ايداع صحيفة الطعن. ٢٢٣

الباب الثالث

الدفوع المتعلقة بالبطلان ٢٣١

أولا اللقع بيطلان عمل الخبير ٣٣٣

لايجـــوز الدفع ببطــلان عـمل

الخسيس أمنام منحكمية النقض. ٢٣٣

ثانيا اللفع بمخالفة اجراءات ربط الضربية ٢٣٥

التشريعسات الخاصسية بتنظيم الجراءات ربط الضريبية من القواعد القانونية الآمرة المتعلقة بالنظام العام

فلايجوز مخالفتها أو النزول عنها . ٢٣٧

اخطبسار المأموريسية للممول بعناصر

ربط الضريب

على النميوذج ١٨ ضيرائب . ٢٣٨

سادسا ،عدم جواز الطعن على

النموذج رقم ١٨ ضرائب ٢٧٩

تطبسيسقسات قسضسائيسة . ٢٧٩

رابعا ،بطلان قرار اللجنة اذا كان أحد أعضائها سعق وان أبدى رأيا في تقديرات مصلحة

الضرائب بشأن أرباح المول عن سنى النزاع ٢٨٠

خامسا ، الدفع ببطلان الطعن في قرار لجنة

الضرائب لرفعه بغير الطريق القانوني ٢٨١

سادسا ،اللفع ببطالان قرار لجنة الطعن

الضريبي بشأن المسائل التي تخرج

عن الخلاف بين المسلحة والمول ٢٨٦

الطعسن هي هيئسة

اداريسة منحها القانسبون ولاية القضاء

للفصل في خصومة فيجسب ان ترتبط

بالمسادئ العسامسة للتسقساضي. ٢٨٦

	سابعا ؛ النطق بقرار لجنة الطعن في
***	غير علانية لايبطله
	रीको शिक्षं प्रयान कुराति । प्रित्व मिक्षु
	في حالة عدم الاخطار عن التوقف
**4	لاكثر من سنة
۳۱.	تطب يسقسات قسطبسائيسة.
	تاسما ، الدفع ببطلان الحجز الاداري
1	الثى تجريه مصلحة الضرائب
T16	تطبسيسقسات قسطسائيسة .
	اشتىسىراط لالحسسة البيريد تسليم
	الرسائل المسجلسة الى أشخاص
	المرسيسل اليسهم أو لاصبحبسباب
*17	الصفــة في النيابة عنهم في استلامها .
***	حـــــجــــــز آداری ـــ بـطــلانـه .
	المشروعات التي تنشأ بأموال مصوية في
	ather the state of the state of

استشمار المال العربيسي والاجنبي
والمناطق الحسيرة عدم جواز الحجز
على أموالها بغيبر الطريق القضائي.
الالتزام بإصطحاب شاهدين عند توقيع
الحسجسز الادارى اجسراء جسوهرى.
اعلان الحجز الادارى على المنقول لدى
اعلان الحجز الادارى على المنقول لدى
المدين تمامه بتوقيعه بشخصه أو من ينيبه
عنه على مسحسصور الحسجسز.

الباب الرابع

النافع بعنام دستورية قوانين الضرائب ٢٨١

الدف وع المتعلقة بعدم دست ورية قوانين الضرائب . دست ورية قوانين الضرائب . المعلقة لدعساوى دست ورية . عدم دستورية الفقرتين الاولى والرابعة من المادة ٥٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة . ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية . ١٩٧٨

عبدم دستوريسة المواد ١ ، ٢ ، ٤ ، ٥ من القانون رقسم ٢٢٩ لسنة ١٩٨٩ بفسرض ضريبسة على مرتبات العساملين المصسريين بالخسارج. عسده دستوريسة ما نصت عليه الفقرة الأخيرة مسبئ المبادة الأولى من القانون ١٤٧ لسنسيسة ١٩٨٤ بغيرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ . عدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة الشانية من قانون الضريبة على الاستهلاك الصادر بالقانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ وسقوط ما تضمنته هذه الفقرة والفقرة الثالثة من تلك المادة وسقوط قبراري رئيس الجنمهورية رقنمي ٣٦٠

لبسنة ١٩٨٢، ١٣٧ لسبنة ١٩٨٦.

111

244

£٦.

عدم دستورية نص المادة ٢٠٨ مكرراً) من قسانون الاجسراءات الجنائيسة. ٤٧٠ عدم دستورية نصى المادتين ٨٦ ، ٨٨ من قانون ضريبة الدمغية الصادر بالقسانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠. £A1 عدم دستورية قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٩٠ بشعبديل الجيدول المرافق لقانون الضريبة على الاستهلاك الصادر بالقانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ . 0.1 عدم دستورية المادتين ١٧ ، ٣٥ وسقوط المادة ٣٦ من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون ١١ لسنة ١٩٩١. 014 عدم دستورية الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون ١١١سنة ١٩٩١. 170

أحكام القضياء بشيأن أثير AYA الحكم بعبسام الدسيستسورية. أثر الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لاتحة عدم جواز تطبيقه من اليوم OYA التالى لنشر الحكم في الجريدة الرسمية. الدعوى الدستورية عينية قوام الخصومة فيها مقابلسة النصوص التشريعية 24. المطعبون عليها بأحكام الدستبور. أثيي الحكيم بعيدم دستورية المسهاد ٣٧ ، ٣٨ ، ١١٧ من القانسون 044 رقسم ٦٦ ليسسنسة ١٩٦٣ . يترتب على صدور حكم بعدم دستورية نص ضريبي تطبيقه بأثر مباشر وهو 011 حكم ملزم المسيع سلطات الدولة. الياب الخامس OIV

الدف ع الخاصة بالتقادم

019	أولا اللطع بالتقادم
0 6 9	تطبسيسة ان قسضسائيسة .
	تقادم مسسقط _ قطع الشقادم.
	بدء سريان التقادم الضريبي
	من اليوم التالي لانقضساء المهلسة
700	الحـــددة لتــــقـــديم الاقــــرار.
	البسر اخطسار المسسول بعناصسر
009	ربط الضريبة . انقطاع التعقده.
	اجسراءات قطسع تقسادم الضسرائب
	والرسوم المنصوص عليهسا في القانون
	رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ اعتبارهسا
	مكملة للاجراءات القاطعة لتقادم كافحة
	أنواع سريانهسا على الاخطسارات
	بعناصسر الربط الضسريبى والاخطارات
279	بالربط على السيواء مياردي ذلك.

تبسيداً مدة سقوط الحق في المطالبة بدين الضريبة من تاريخ وجوبسه في ذمية المدين فياذا كيان مؤجسيلا أو معلقسا على شرط فإن ميعاد سقوطه يبدأ من يوم حلول الاجل أو تحقق الشرط. مؤدى بدء مدة سقوط الحق في المطالبة بدين الضريبة من تاريخ وجوبه في ذمة المدين وجسسوب تقسديم كل ممول اخطار المصلحية الضيرالب خيسلال شهرين من تاريخ مزاولته النشاط. عدم بدء سقوط حق مصلحة الضرائب في المطالبة بدين الضبريبة بالنسبة

للمحمول الذي لم يقدم اقبرار الأمن

تاريخ اخطاره المصلحة بمزاولته النشاط.

PYT

OAT

الرعدم تقديم المطعون ضده الاقرارات الواجبة عن سنوات المحاسبة قسام المأمورية بربط الضريبة عنها طيقا للاجراءات الخصيصة للممولين الذين تقدموا باقسسواراتهم في المسمعساد. شرط تقسادم الحسبق فسسى المطالبة باسترداد الضرائب والرسوم بمسطى ثلاث سنوات من يوم دفسمسهسا. التقادم الضريبي . بسيده سريانه من اليوم التالي لانتهاء ميحساد تقديم الاقسرار أو من تاريخ اخطار المسول للمصلحة في حالة عدم تقديمه الاقرار. تحصيل الواقعة التي يبدأ بها التقادم وتقدير العلم بالعناصر الخفاة خضوعه

لتسقيدير مسحكمية الموضيوع.

110

04.

047

717

أثمر زوال التقادم المنقطم سريان تقيسادم جديسه عائسيل للتقادم الأول في مبندته وطبيبيسمستسه. 717 أثسير تعلق التشريعات الخاصسة بتنظيم اجمسراءات مسسينة لربط الضير يبسية بالنظام العسيام. 714 أحكام نقض متنوعة بشأن قطم التقادم. 17. يشترط في المطالبة القضائية التي تقطع التقادم المسقط ان يتواقر فيها معنى 44. الطلب الجازم بالحق الذي يراد اقتضاؤه. لامحملل للتمسك بانقطسماع 241 التنقيادم بعيد اكستنميال مندته. ماهية المطالبة القضائية القاطعة للتقادم. 71. ينقطع التقادم بالمطالبة القضائية ولو 71. رفعت الدعوى إلى محكمة غير مختصة. أثر انقطاع التسمية الدادم. 711

727	حـــالات انقطاع التـــقـــادم.
	أثر القبضباء برفض الدعبوى التي من
747	شأنهنا قطع التقادم أو عدم قبيولها .
101	أحكام نقض متنوعة بشأن وقف التقادم.
778	مناط وقف التمسمقممادم.
	تقديسسر قيام المانع الموقسسف لسريان
	التقادم من سلطــة محكمة الموضوع
777	متى إعتمدت على أسباب سائغة .
	الهاب السادس
770	النطوع الخاصة بإنتهاء الدعوى وانقضائها
۸۷۶	أولاً : تعسريف القسطساء للصلح .
۸۷۶	مــــاهـــــة الملح.
774	مــــقـــومـــات الصلح.

٦٨٠

خسمسائص عسقسد الصلع.

نصوص القانون رقم 104 ثسنة 1497 في شأن التصالح في المنازعات الضريبية القائمة أمام المحاكم بين مصلحة الضرائب والمولين 141 نصوص القانون رقم 171 ثسنة 2000

لسنة ١٩٩٧ في شأن التصالح في الثارْعات الضريبية

القائمة أمام الحاكم بين مصلحة الضرائب والمولين - 380

	تطبيقسات قضائيسة فسسى
٧٠٣	الصلح المدنى بصفة عسامة.
	الفسخ يرد على الصلح كما يرد على
٧٠٣	مسائر العبقبود الملزمية للجيانيين.
Y• *	ماهية تصديق المحكمة على عقد الصلح.
	الصلح المبرم بين الخصمين عدم جواز
٧٠٥	تولينقنه منتى رجع احتدهثمنا فسينه.
	عسدم جواز الصلح في المسائل المتعلقة
Y•Y	بالحالة الشخصية او بالنظام العام .
Y11	ثانيسا: الصلح الجنائي في الضرائب.
٧١٧	الفسرق بين التنازل والتسمسالح.
٧١٣	شــــروط الــصــلــح .
V11	الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح.
Y11	تطبيهات فسطسائيسة .
	السير الحسمام الصلح النساء نظر
VII	الدعيوي الحنائسية انقصاعها .

مدى جواز التصالح مع الممول بعد صدور حكم مسحكمسة الجنايات بادانتسه. 777 فيتبوى الجيميعيية العيمي ميية. VYY VYA ثانيا: الدفع بإنقضاء الدعوى بالتنازل. VYS ثالثا: الدفع بإنقضاء الدعوى بوفاة المتهم. **V**٣£ VYE انقضاء الدعسوى الجناليسسة بالنسبة للمشهم والوقائسيع المنسوبة إليه وصندور حكم نهنائي فنيسهنا . VYV وفيساة الطاعن بعبد التبقيرير بالطعن بالنقض وإيسمداع أسسابسه في المسعماد وجموب انقمضاء الدعموى. 747 ملحق بالقوانين الجندثة الصادرة حتى ٢٠٠٢ V±4 القانون ١٠ لسنة ٢٠٠٠ بتعديل بعض أحكام ضريبة الدمقة 401

القانون رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٠

بتعديل بعض أحكام قانون الضرائب على اللخل ٧٥٣

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ۲۵ نسنة ۲۰۰۲ بتقرير

بعض الإعفاءات من الضرائب الجمركية

قانون رقم ۱۱ استة ۲۰۰۲

بتفسير بعض أحكام الضريبة العامة

على البيعات ٧٥٨

ملحوظه:

ماذكر بهذا الفهرس هو أمثله لبعض ما احتواه هذا المؤلف وليس كل ما تضمنه نظراً لضيق المساحة وعليه يمكن الرجوع لتفاصيل كل موضوع تحت عنوانه داخل المؤلف.

مطيعة الانتصار

لطباعة الأونست

كوم الدكة خلف شركة مياه الأسكندرية

491709Y Ø

TAYOTAT

🕫 طباعة أوفست ألوان 🗢

🖎 طباعة أغلفة الكتب 🗢

🖎 طباعـــه کتـب ماسـتر 🗢

🖎 طباعة المجلات الطمية 🗢

